



المستوفى في النحو

الدكتور حسن عبد الكريم الشرع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المستوفى في النحو

الدكتور حسن عبد الكريم الشرع





المؤلف: حسن عبدالكريم الشرع

منشورات دليل ما

الطبعة الأولى: ١٤٣٤ هـ. ق. - ١٣٩٢ هـ. ش.

طبع في: ١٠٠٠ نسخة

المطبعة : نكارش

ردمك: ISBN 978-964-397-832-7

هاتف وفکس: ۳۷۷۴۴۹۸۸، ۳۷۷۳۳۴۱۳ (+۹۸۲۵)

العنوان: قم، صندوق البريد: ١١٥٣ - ٣٧١٣٥

www.Dalilema.com

Dalilema@yahoo.com



منشورات دلیل ما

مراكز التوزيع:

- (١) طهران، شارع إنقلاب، شارع الفخر الرازي، رقم ٦١، هاتف ٦٦٤٦٤١٤١
- (٢) مشهد، شارع الشهداء، شمالي حديقة نادري، زقاق خوراكيان، بناية گنجينه الكتاب، الطابق الأول، منشورات دليل ما، هاتف ٥-٢٢٣٧١١٣
- (٣) النجف الأشرف، سوق الحويش، مقابل جامع الهندي، مكتبة الامام باقر العلوم ع، هاتف ٠٧٨-١٢٦٣٥٧٩
- (٤) كربلاء المقدسة، نراء قبة الامام الحسين ع، مكتبة ابن فهد العلم ع، هاتف ٠٧٨-١٥٨٨٧٠٧ - ٠٧٨-١٥٥٨٩٤٢

سر شناسه : شرح، حسن عبدالکریم

عنوان و پدیدآور: المستوفی فی النحو / حسن عبدالکریم الشرع.

مشخصات نشر : قم : دلیل ما، ۱۳۹۲.

مشخصات ظاهری : ۶۴۰ ص.

شاکی : 7 - 832 - 964 - 397 - 978

وضعیت فهرست نویسی : فیا

یادداشت : عربی

یادداشت : کتابنامه به صورت زیر نویس.

موضوع: زبان عربی -- نحو

رده بندی کنگره : ۱۳۹۲ م ۵ ش ۴ / PJ ۶۱۵۱

۴۹۲/۷۵: ردہ بندی دیوے،

شماره کتابشناسی، ملی: ۲۹۲۹۷۴۶

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة بين يدي كتاب (المستوفى في النحو) :

يمكن القول ان علم النحو واحد من أهم العلوم التي حفظت للغة العربية صفاءها وبهاءها بعد مسيرتها المضنية التي بدأها الأسلاف العظام من الجزيرة باتجاه الأمصار التي أضاعها الدين الخفيف بقيمه التي بشرت بها أمة العربية .

فبعد ان كثر اللغظ ودب الفساد في الألسن نتيجة نأي الناس عن فطرتهم الأولى وشغلهم بالفتوحات واختلاطهم بأقوام لا يحسنون العربية فنهض النحاة واللغويون تحذوهم رغبة أكيدة في حفظ اللغة وصيانتها ، فكان ان اجترحوا علماً استنبطت قواعده غب جهود ذكرها التاريخ بكثير من الاعجاب والإكبار فقد أوتر عن الخليل وسيبويه والكسائي ويونس انهم انفقوا اصفافاً من الأوراق - وقوارير من المداد وهم يستقرؤون الاعراب في أصقاعهم البعيدة دون أن يثبط عزهم خطر ماحق أو ارهاق ساحق وكأنهم فيما يفعلون يؤدون طقساً خالصاً لخدمة هذه اللغة العريقة ثم عادوا إلى مجالسهم وحلقات درسمهم ليقعدوا اللغة وييسطوا الدلالات ويؤشروا مواضع الخطأ والصواب والمستعمل والمهمل والجائز وغير الجائز والفصيح والأفصح والمألوف والشاذ فأمسكوا بزمام النقد حتى صار الشعراء يحسبون للنحاة حسابهم فالفرزدق على جلالة قدره في اللغة كان يخشى اللحن حتى أنه حين لحن مرة قيد نفسه بالسلاسل وآلى على نفسه ألا يخرج إلى الناس بوجهه الشعري حتى يتقن اللغة ويتوفر على قاصيها ودانيها وهذا الخليل ابن احمد الفراهيدي يتحدثى الشعراء ويقول انهم في رحمة علماء اللغة والأمثلة عvisية على الحصر .

ونحن إذ نؤكد قيمة النحو في حياتنا العلمية والأدبية ، إنما نعني النحو الخالص الذي أريد به وجه اللغة ولا نعني بالتأكيد المماحكات والأحاجي النحوية التي زادت الطين بلة وجعلت النحو منطقاً يهبط الابداع ألم يقل البحتري :

كَلَفْتُمُونَا حُدُودَ مَنْطِقِكُمْ فِي الشَّعْرِ يُلْفَى عَنْ صَدَقِهِ كَذِبُهُ

ولقد كان فرحي كبيراً حين عثرت على مخطوطة في النحو الخالص عدها علماء اللغة قدامى ومحدثون سفينة لنجاة الأدباء والمختصين والدارسين في خضم اللغة المتلاطم فقرأتها مراراً وأعدت النظر فيها وأحجمت تكراراً ثم لاحقني اساتذتي وزملائي الذي علموا بأمر هذه المخطوطة وتيقنوا من حوزتي لها حتى بلغت حداً من اليقين ان هذا الجهد العلمي الخالص سوف يقدم للغة العرب خدمة جلّى ينتفع بها الكافة والخاصة .

وإذا كان لزاماً على هذه المقدمة أن تقول شيئاً في المؤلف الذي يُعدّ واحداً من اعلام القرن السادس الهجري ، فإن القول ينصرف إلى مواجهة هذا العالم العلم لمحنة العربية التي حَمَت على وجدات الأمة في عصر ضعف الدولة العباسية وشيوع الرطانة قبيل سقوط بغداد وصمدت الصفوة من رجال العلم قَبَدَت النواح والتحرّس وامتشتت الاقلام لتصمد في معركة العلم والحضارة وكان صاحبنا واحداً من هذه الصفوة فدَلّ الناس على أهمية الوعي اللغوي والنحوي وأثر ذلك في سلامة الكلام الذي يعني سلامة الفهم والذوق .

انه أبو سعيد الأديب العالم واللغوي الثبت نزيل فرخانهِ رِداً من الزمن وهو يتحرق شوقاً إلى موطن الضاد في الجزيرة ومن ثم بغداد فتستحيل الغربة قراراً مباركاً في تأليف كتاب المستوفى في النحو شاء حسن الطالع أن ينجو مع ما نجا من تراثنا العربي الشامخ الذي تعرض إلى السلب والنهب والفرق والحرق فشدّ الرحال إلى بغداد دار السلام والمعرفة ووضع جهد الأعوام الطوال وهزّ المحافل العلمية والأدبية فنقل عنه علماء مشهود لهم بالحرص والجهد والاجتهاد وها انني اقدم هذا الكتاب ليستعيد دوره التليد ويحتفي به الشعراء والأدباء والعلماء على حدّ سواء والله من وراء القصد .

د. حسن عبد الكريم الشرع

جامعة بغداد

كلية الآداب ١٩٨٦

ملاحج من حياة المؤلف :

مبدع كتاب المستوفى في النحو هو جمال الدين (أبو سعيد) علي بن مسعود بن محمود بن احمد بن الحكم بن الفرخان ، وشُهر في الأوساط العلمية مرة بابن الفرخان وأخرى بابن الفرخان ، وفرخان وفرحان مدينتان ذكرتهما كتب الأقاليم .. وأبو سعيد شيخ جليل عرفت الحلقات الأدبية والعلمية قدره وأوقته حقه لسببه المتين بالثقافة العربية الإسلامية ، وآية ذلك مصنفه المستوفى الذي عدّ واحداً من أهم الروافد العلمية في النحو ، لأنه أشرّ نضج مرحلة إرساء الأصول في التأليف النحوي ، وبحسب المستوفى فخراً أن علماء أعلام أفادوا منه ودعوا رواد مجالسهم إلى دراسته ومن هؤلاء ابن هشام صاحب المغني وأبو حيان الاندلسي مؤلف ارتشاف الضرب ومن ثم الزركشي والمرادي والسيوطي والأزهري وسواهم من علماء العربية المجودين فضلاً عن أوساط المحدثين الذين وجدوا في المستوفى ضالتهم .

وإذا كان لدارس أبي سعيد أن يستزيد المعرفة بشأن حياة هذا العالم الثبت فإنه سيواجه بندرة الكتب التي ترجمت له ! الأمر الذي يعتم على الدارسين بحيث لم يعرفوا شيوخه وتلاميذه بالقدر المناسب ، اللهم إلا ما .. ذكرته كتب التراجم عن تلميذه الشيخ منتجب الدين ... علي بن عبيد الله المتوفى في ٥٨٥ هـ وهذه الإشارة الوحيدة هي دالتنا في ترجيح نسبة صاحب المستوفى إلى القرن السادس الهجري .

مخطوطات الكتاب :

- ١- نسخة مكتبة جسترستي في دبلن برقم ٣٨٥٥ تاريخ نسخها ٦٦٩هـ ناقصة من الأول بحدود إحدى وعشرين صفحة عليها حواش كثيرة وثمة نسخة مصورة أخرى في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٧٦١ نحو . وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ب) .
- ٢- نسخة مكتبة جاز الله في تركيا برقم ١٩٧٠ وتاريخ نسخها قبل ٧٤٩هـ وكتب على صفحتها الأولى أن ابن مكرم طالعها وان السيوطي تملكها ، النسخة كاملة وخالية من الحواشي وقد رمزت لها بالحرف (ج) .

٣- نسخة مكتبة شهيد علي في تركيا برقم ٢٥١٧ نسخت ٦٧٥هـ ويعتقد أنها نقلت عن نسخة بخط المؤلف حواشي هذه النسخة وافقت حواشي نسخة جسترى . رمزت لها بالحرف (ش) .

منهجنا في التحقيق :

حاولنا ، بمقدار ما نهياً لنا من المادة العلمية ، اعتماد المنهج العلمي في التحقيق فلم نشأ اغراق الكتاب باجتهادات هي في أساسها عرضة للجرح أو التعديل ، كما أننا نأينا بعملنا عن أفعال المتن بالهوامش غير الضرورية فاكتفينا باللمحة الدالة والإشارة الواثقة فإذا نحن قبالة ثلاث مخطوطات تختلف في جهة وتأتلف في جهات ، فما كان منا إلا أن استقرأنا منهج المؤلف وأسلوبه ومراميه فقابلنا النصوص المنقولة عن العلماء بمصادر النحو المهمة ، مثل الكتاب والمقتضب والأصول وغيرها . ومن يمين الطالع أننا استطعنا أو هكذا نهياً لنا ، أن نوصل نسخة أقرب إلى الكمال ، وبعبارة أخرى أقرب إلى نسخة المؤلف وهذه بالتأكيد مهمة المنهج العلمي في التحقيق والحمد لله أولاً وآخراً .

المستوفى في النحو

المستوفى في النحو - لجمال الدين علي الفرخاني^(١) .

تملك هذا الكتاب بشراء شرعي مرعي ... المفسدات أرشد بن ... متعه الله وبأمثاله
آمين رب العالمين سنة ٧٩٠ دارت^(٢) النوبة إلى علي بن صالح .

رأيت تعاليق النحاة كثيرة فما راقني منها كتاب كمستوفى^(٣)
بيان وترتيب وحسن سياقة ينال بها من رامها حفظه الأوفى

من كتب العبد الحقير المحتاج إلى كرم الحميد : عبيد الله بن عبد الكافي بن عبد المجيد
العبيدي نفعه الله بما فيه .

تم في شهر جمادى الأولى لسنة ٩٩٥ ، صار من جملة كتب الحقير العبد الجاني
إبراهيم .. عفا الله عنه . وعلى الكتاب مكتبة شهيد علي رقم ٢٥١٧ .

(١) في نسخة (ج) : ((من تصانيف قاضي القضاة جمال الدين مجد الإسلام مفتي العراق أبي سعد علي
بن مسعود بن محمود بن الحكيم الفرخان رحمه الله تعالى)) .

(٢) تماليك الكتاب مختلفة في النسخ .

نسخة (ج) قرأت من قبل :

أ. أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي الخنفي المتوفى ٧٤٩هـ .

ب. جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١هـ حسب ما جاء من الحواشي المكتوبة على صفحة العنوان .

(٣) هذان البيتان لمنشئ مجهول . وغير موجودين في نسخة (ج) .

بسم الله الرحمن الرحيم

ربّ سهل ويسر ولا تعسر^(١) ، الحمد لله الذي خلق الإنسان ، وعلم البيان ، ووضع الميزان ، وانزل الفرقان إليه توجه الرغبات ، وبه تنزل الحاجات . لا يتدنى الفضل إلاّ منه ولا ينتهي الشكر إلاّ إليه ، ولا ينبغي الثناء إلاّ له - ولا يغني التوكل إلاّ عليه . فله الحمد كفاء أفضاله ، والصلاة على خيرته من خلقه - محمد النبي المصطفى وآله .
قال سيدنا^(٢) الشيخ الامام الأجل^(٣) العالم الحكيم السعيد^(٤) جمال الدين - مجد^(٥) الإسلام - أبو سعيد علي بن مسعود بن محمود بن احمد بن الفرخان رضى الله^(٦) عنه :
(وبعد فاني لما تصفحت عامة الكتب المصنفة في النحو وجدت موجزها يقصر عن الواجب فيه ، ومبسوطها يرى على المحتاج إليه منه ، ومع هذا فإن أكثرها كان مشوشاً في ترتيبه ، وغير أنيق في تقسيمه وتبويبه ، وبحيث يخلي اللفظ عن المعنى المقصود ويعجز الحد عن اكتناه حقيقة المحدود وصادف ذلك اتصالي بخدمة الصدر الأجل العالم المنعم شهاب الدين - صدر الإسلام^(٧) صدر العراقيين أبي زيد محمد^(٨) بن الفضل بن احمد عمّر الله بالعز ناديه وأرغم بالذل أعاديته ولا زالت مواسم الفضل بذكره مزينة ، واقسام السعادة له ولأوليائه معيّنة ، فرسم لي ومعه طائفة من الأخوان أن انشئ كتاباً في

(١) غير موجودة في (ج) .

(٢) ناقصة في (ج) .

(٣) في (ج) ((الامام الكبير البارع الأفضل الزاهد)) .

(٤) نقص في (ج) .

(٥) في (ج) ((فخر الإسلام امام الائمة بديع الزمان سيد العلماء)) .

(٦) في (ج) ((احسن الله توفيقه وحرس فضله)) .

(٧) في (ج) ((ظهير الإسلام)) والمقصود بالعراقيين بالبصرة والكوفة كما جاء في معجم البلدان ١٣٣/٦ ،

هذا الاصطلاح ورد كثيراً في المصنفات المهمة كالنجوم الزاهرة ١٢٧/٤ - ١٢٨ والضوء اللامع ١٦٤/٣

وغيرهما .

(٨) أظنه الفزاري . انظر ترجمته في شذرات الذهب ٩٦/٤ لابن العماد . معجم البلدان ٣٥٢/٦ للحموي ،

والوفيات ٢٧٦/٦ لابن قنفذ .

النحو وسيطاً تسلم أوضاعه ومبانيه وتتناسب أعجازه وهواديه ، وأن أقرب به البعيد ، وأسهل العويص ، وأجمع فيه إلى الإيجاز التبيين ، وإلى الايضاح التلخيص ، وإن اقرن في الأكثر الفتيا بالتعليل مع القائي القول فيه على سبيل الاجمال دون التفصيل . فانتدبت لذلك وسميته المستوفى^(١) في النحو ورضيت فيه من الكلام بالميسور العفو ، وأرجو أن يوفقني الله تعالى فيه للاتمام^(٢) ، ويرزقني منه درك المرام إنه ولي ذلك برحمته فقلت :

(١) المستوفى أقرب من المستوفى وهذا ما تشير إليه قافية البيتين الموجودين تحت العنوان ((كمستوفى .. وحظه الأوفى)) رغم أن كلمة المستوفى سمي بها بعض الاعلام بالياء وليس بالالف المقصورة كابن المستوفى والذي يتيح لنا تسميته بالمستوفى حرف الجر بعد ((المستوفى في النحو)) .
(٢) في (ج) ((اللاتمام)) . وفي (ش) ((اللاتمام)) .

فصل

فى بيان مقدمة لهذا العلم

اعلم : أن كل علم فله^(١) معلوم يوضح ، فيبحث عنه وعن أحواله فيه ، فربما كان على الإطلاق ، كالعدد للحساب ، والمقدار لعلم التقدير ، وربما كان بجهة دون جهة ، كبدن الإنسان للطب ، فإن الطبيب ليس ينظر فى بدن الإنسان من حيث هو بدن الإنسان ، ولا من حيث هو جسم مثلاً ، أو طويل أو أبيض ، بل من حيث يصح ويمرض .
فكذلك صناعة النحو موضوعها : اللفظ العربى . لكن ليس على الإطلاق بل من جهة ما يتألف مع غيره من الألفاظ - وهو أعني اللفظ العربى - قد يكون بانفراده ، وقياس أجزائه بعضها إلى بعض موضوعاً ، للبحث عنه لكن فى صناعة التصريف .
وأيضاً لكل علم : مسائل ، كل واحدة منها مؤلفة من محكوم عليه^(٢) - وهو موضوع الصناعة أو بعض منه^(٣) أو عرض له^(٤) ، ومن محكوم به - هو من العوارض الذاتية^(٥) أو الجنسية نحو قولهم : كل لفظ فأما معرب وأما مبني ، وقولهم : الحال المفرد يكون منصوباً وقولهم : الجر إما عن إضافة وإما^(٦) بحرف دخل عليه وأيضاً ينبغي أن تعلم ، أن كل علم فله مبادئ بها تبرهن مسائله ، وإليها ينساق فيه البيان ، فإذا ربط السند بينها وبين المسائل فقد أتى فيه بفضل الخطاب ، وهذه المبادئ المستعملة فى الصناعات ليست على حد واحد من الوضوح والشهرة ولا فى مرتبة واحدة من الوثاقة والبيان ، بل لكل صناعة مبادئ يعتبر فيها غير ما يعتبر فى مبادئ الأخرى .

(١) فى (ج) ((فله)) وفى (ش) ((فيه)) .

(٢) اصطلاحات منطقية ومثلها كثيرة مثبوتة كما ستراه فيما بعد .

(٣) فى (ج) ((أو علم عرض)) .

(٤) حاشية فى (ش) ((له - أى المحكوم عليه سواء كان موضوع الصناعة أو بعضاً منه أو عرضاً له)) .

(٥) فى (ج) ((الذاتية له)) .

(٦) فى (ج) ((أو بحرف)) .

فمبادئ الأصول الكلامية^(١) كلها مشهورة مسلمة نحو قولنا : العدل جميل والكذب قبيح ، وكثير منها يكون ضرورياً نحو قولنا ، الجسم الواحد لا يوجد وقتاً واحداً في أكثر من مكان واحد^(٢) ومبادئ الفقه منها نصوص (من الكتاب)^(٣) وردت لبيان كثير من الأحكام نحو قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ أُمَّهَاتُكَ وَبَنَاتُكَ ﴾^(٤) الآية . ونحو قوله عز من قائل : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾^(٥) ، ومنها منقولات تنقل عن النبي صلى الله عليه وآله^(٦) وقد يقع فيها ما هو مشهور يقيني نحو قولهم : ردُّ الوديعة واجب .

ومبادئ علم الهيئة^(٧) بعضها مأخوذة من علم التقدير ، وبعضها تجريبية يشهد لها الرصد ، وأيضاً مبادئ الطب بعضها مأخوذة من علوم آخر ، وبعضها مستفادة من التجربة .

ومبادئ التأليف من صناعة الموسيقى جلُّها منتزع من علم الحساب وباعتبار أفضل النسب العددية^(٨) فيه .

فعلى هذه مبادئ النحو ، بعضها - وهي مبادئ الفتاوى مأخوذة عن العرب فهي مقبولات مقنعة ، وبعضها - وهي مبادئ التعليقات - قضايا مستنبطة بالفكر والروية - فهي مشهورة لا عند الجمهور ، ولكن عند من عرف ملاحن كلام العرب وتطبع بطابعهم ،

(١) في (ج) ((جلها)) .

(٢) هذه وغيرها من الاصطلاحات تظهر لنا ان الرجل استفاد من العلوم الأخرى كالمنطق والأصول والفقه وسواها من العلوم السائدة في عصره .

(٣) نقص في (ج) .

(٤) سورة النساء : الآية ٢٣ .

(٥) سورة البقرة : الآية ١٨٧ .

(٦) في (ج) ((وسلم)) .

(٧) علم يبحث في المواقيت وكيفية الارصاد وتسطيع الكرة . انظر صبح الأعشى ٤٧٧/١ للقلقشندي .
أنث الخبر لإضافة بعض إلى ضمير المؤنث .

(٨) هذه أولى استفاداته المصرح بها من علم الموسيقى وسنجد اهتمامه الزائد بالأصوات والمقاطع فيما بعد ينشئ عن دراسته للموسيقى وكذلك الحال في علم الحساب وعلم الهيئة .

وأيضاً أن هذا اللسان العربي المبين لا يخلو الأمر فيه من توفيق من اللطيف^(١) الخبير ، لا يختار له من الأحوال إلا الأشرف الأفضل .

أو اصطلاح من الحكماء لا يجتمعون من أوضاعه إلا على الأحسن الأجمل فبالحري^(٢) ان نصدق^(٣) بقولنا : الأفضل من الاثقل ، والمناسب أفضل من المبين ، والأقرب أفضل^(٤) من الأبعد ، والادل أفضل مما ليس بالادل ، وأيضاً حفظ الاعتدال أفضل من الخروج عنه إلى غير هذه من أخواتها .

ومن مبادئ هذه الصناعة ما تبين أيضاً فيها ، ولكن بعد لأي ما نحو قولنا : الحركات^(٥) ابعاض الحروف اللينة ، ومنها ما يؤخذ من صناعة أخرى نحو قولهم : الحرف الذي تختلس^(٦) حركته هو في حكم المتحرك لا الساكن بناءً على ان حركة الحاء في نحو قوله الراجز :

كانها بعد كلال^(٧) الزاجر ومسحه مر عقاب كاسر^(٨)

مختلسة في بعض الروايات مع هذا فلا تخرج من أن تكون متحركة ، ألا ترى ان هذا من مشطور الرجز^(٩) : مستعلن ثلاث مرات . وقوله . ومسحه وزنه مفاعلن ، زحاف

(١) انظر الخصائص ٤٠/١ .

(٢) في (ش) ((فبحري)) و (ج) ((فبحري ان منها)) .

(٣) ساقطة من (ج) .

(٤) اصطلاح استعمله بعض المسلمين في حوارهم حول الأحقية بالخلافة . أو إشارة لقوله تعالى : ﴿أَوْصِيْ

لِلَّذِيْنَ وَالَّأَقْرَبِينَ بِأَقْرَبِ

(٥) انظر سر صناعة الاعراب ١٩/ .

(٦) انظر المحتسب ٦٢/١ .

(٧) غير موجود في (ج) .

(٨) البيت لمجهول . انظر الكتاب ٤١٣/٢ ، المحتسب ٦٢/١ ، وسر صناعة الاعراب ٦٥/١ ، والمخصص

١٣٩/٨ ، وروي ((ومسحي)) .

(٩) انظر الكافي في العروض والقوافي ٧٧ - ٨٢ .

مستغلن ، ولا يجوز فيه مفاع^(١) لن فهذا ونحو من المبادئ المأخوذة من العروض وأيضاً تراهم محكمون بأن الهمزة الثابتة في نحو : أنت تفعل كذا ؟ عند التليين تكون من قبيل المتحرك بناءً على ما سمع من التخفيف في نحو : أن زم اجمال^(٢) .
إذ وزن : أن زم : فعولن ، ولا يجوز فيه فاعلن .

ومن المبادئ المأخوذة من صناعة أخرى / ما تقول : الحركات ثلاثة أنواع ، صاعد عال ، ومنحدر سافل ، ومتوسط بينهما . وهذا مأخوذ من صناعة الموسيقى^(٣) ونظائر هذا أكثر من أن تحصى . وهذا النموذج منها عرضته عليك لتأنس به إن شاء الله تعالى .
وكما انه إذا بين صاحب الموسيقى ، ان بعداً من الابعاد من نعمتين إحداهما^(٤) من الأخرى على نسبة الزائد جزءاً^(٥) مثلاً . فليس لأحد أن يعارضه فيقول : وإذا كان كذا فلم ينبغي أن يؤخذ به أو لم يكون ملذا إذ قد صح في أصوله أولاً أن الالذاذ بالتناسب الجيد الفاضل .

وكذلك ها هنا إذا اوضح النحوي ان هذا التصرف من التحريك والاسكان أو الزيادة والنقصان هو أقرب مغزى وأخف محملاً . ومقابلاته من الأحوال اثقل وأبعد . فمطالبتة بعد ذلك بأن الثقل المستهجن لم عدل عنه ؟ والخفيف المحتمل لم أخذ به ؟ من الرقاعة الظاهرة . كيف والمرجع به إلى القريحة التي لا تشهد كذباً ، والطبع الذي لا يحكم جزافاً .

(١) يقصد المصنف ان تفعلية الرجز مكونة من سببين خفيفين يليهما وتد مجموع (مستغلن) وليست من وتد مفروق بتوسط سببين خفيفين ((مستغل لن)) .

(٢) هذا جزء من بيت شعر نسب لكثير عزة . ديوانه ١٧٠/ وتماه :

أن زم اجمال وفارق جـيرة وصاح غراب الـين أنت حزين

وروي أن رد ((انظر القوافي للأخفش / ٥٠ ، والمنصف ١٩٢/٢ ، سر صناعة الاعراب / ٥٤)) .

انظر ص ١٨٠ . م زم يفك تضعيفها في التقطيع تصبح أزم وم اجمال .

(٣) السيوطي في كتابه الاقتراح / ٣٨ .

(٤) في (ج) ((أحدهما)) .

(٥) في (ش) ((جزءوا)) .

إلا أن فاقده هذا فاقده ذاك . نعم وأنت إذا^(١) استقرت أصول (هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها . فأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهيةً سخيّةً ومتحملةً بالوضع ضعيفة ، واستدلّاهم على ذلك قد تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها^(٢) ، فبمعزل عن الحق ، وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ التي في أيدينا اليوم . وإن كنا نحن نستعملها - فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع ، بل على وجه الاقتداء والاتباع ، ولا بدّ فيها من التوقيف ، إما مفرداً وإما مع الاصطلاح على ما تحقق في غير هذا من العلوم . فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع المحصلة بحال ما^(٣) من الأحوال وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم تعالى وجل ، تطلبنا بها وجه الحكمة المخصص لتلك الحال من بين أخواتها . فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب^(٤) . اترى أن أحداً ينكر الفائدة في علل التشريع المثبتة في كتب الطب التي شأنها شأن هذه . وليس إذا جهلنا علة لمسألة واحدة أوجب ذلك علينا أن نجعل ما كنا حصلناه قبل أو أحطنا به بإذن الله تعالى .

ومما^(٥) يجب أن نعلمه الآن أنا وإن كنا عثرنا من بعض السلف على خبطٍ في بعض كلامه فليس يليق بنا أن نشاغبه فيه ، كما لا يسعنا أن نتابعه عليه . لكننا نضربُ عن الجاهل صفحاً ، ونطوي للحق دون كشحاً . ولا أحسن من أن ندع الخلاف في الخطأ إلى الوفاق في الصواب ، ونشتغل بإيضاح أكثر الأصول من غير طعن في كتب الاصحاب ، على أنهم إن كانوا قبلنا فالصواب قبلهم ، وإن كان لنا اصدقاء فالحق اصدقُ منهم ، ومع هذا فالفضل كل الفضل للمتقدم .

(١) من هنا ينقل السيوطي في الاقتراح نصاً / ٤٦ .

(٢) انظر الايضاح في علل النحو للزجاجي / ٦٤ .

(٣) ناقصة من (ج) .

(٤) المحصور ما بين القوسين منقول بالنص في الاقتراح / ٤٦ .

(٥) في (ج) ((وما)) .

فصل

في فضيلة النحو وبيان رتبته من العلوم

شرف العلم أما أن يكون بشرف المعلوم ، كعلم التوحيد ، لاشك انه اشرف العلوم ، لأن معلومه أجل المعلومات واشرفها .

وأما أن يكون بوثاقة البرهان كعلم المقادير ، لأن براهينه بحيث تتخالفها الشكوك .

وأما أن يكون للفوائد المقتناة منه ^(١) عاجلاً وآجلاً كالفقه والطب .

وأما أن يكون بالجمال الذي يستشعر به كعلم الأخلاق .

وأما أن يكون بالرياضة التي يستتبعها هو كما في العلوم الرياضية وبها سميت . ولهذا

ما قال ^(٢) افلاطون : لا يحضرن مجلسنا من لم يصقل ذهنه بجو مطريا ^(٣) - يعني علم

التقدير - .

وأنت إذا اعتبرت صناعة النحو وجدتها مستجمة لهذه الفضائل كلها ، أما الأولى ، فلأن معلوم هذه الصناعة هو وإن لم يكن ذات الباري تعالى ، فهو كلامه وكلام رسوله صلى الله عليه وآله ^(٤) ، وكلام الصحابة والتابعين والأئمة بعدهم رضي الله عنهم ، وكلامنا نحن الذي به تتوصل إلى وراءه من العلوم النظرية والعملية ، فهذا شرف ناهيك به شرفاً . أما الثانية : فلما قدمنا من أن مقدمات هذا العلم أكثرها ما هو ذائع مقبول عند الذهن الحادس ، والقريحة الثابتة يصدق بها العقل وإن كان لا بانفراده بل مع تدرب ، وفضل استقراء لكلام العرب ، وبعد معرفة الأوزان والتراكيب والاحاطة بالخفيف منها والثقل ، والمقبول منها ^(٥) والمطرح . وإن نشطت لتأمل طرف من هذا فسأريك .

(١) في (ش) ((به)) في (ج) ((منه)) .

(٢) ما هنا زائدة وردت كثيراً في أسلوب المصنف وهذا تأثر واضح بأسلوب ابن جني حيث وردت كثيراً في مصنفات الأخير .

(٣) لم أجده فيما وقع بين يدي من كتب افلاطون ومحاوراته .

(٤) في (ج) ((وسلم)) .

(٥) في (ج) ((فيها)) .

انظر إليهم كيف منعوا : كانت زيدا الحمى تأخذُ . ثم لم يوجد في كلام العرب له نظير^(١) . وكيف فرقوا بين الاستقرار والإلغاء في نحو قولك : زيد في الدار قائمٌ . وكيف حكموا بأن ((لا)) . إنما تبنى مع النكرة إذا كانت مجردة ، وعما^(٢) سواها معرفة بحيث لا تتناوله بالعمل^(٣) ، وإذا لم يكن كذلك ، لا تمتزج بها لا نحو قولهم : لا خيراً من زيد عندك . لأن الطويل الكثير لا يتحد بغير اتحاد القصير النزر به فلا تكاد تجد في أقاويل العرب ما ينافي حكمهم هذا .

ومن ثم لم تعمل تثريب من قوله تعالى ﴿لَا تَرْيَبْ عَلَيْكَ الْيَوْمَ﴾^(٤) في عليكم^(٥) . وأيضاً قد نصوا على أن اللام في قولك إن زيدا لقائم . للابتلاء ثم أن^(٦) إن هذه تبقى مكسورة الأول مع هذه اللام وإن دخل عليها نحو ((علمت)) في قولهم : علمت إن زيدا لقائم .

إشعاراً بأن هذا الكلام باقٍ على حكم الابتداء ، وإن ما قبل اللام لا يعمل فيما بعدها لفظاً^(٧) وإن كان يتناوله معنى ، وهذا هو الذي يسمونه التعليق وأشباه هذه أكثر من أن تحصى .

وأما الثالثة . ففي الوصول إلى معاني القرآن وأحاديث الرسول صلى الله عليه وآله ، والأقاويل التي يتفاوض^(٨) عليها نحن من الفوائد المشهورة والمنافع المذكورة ما فيه صلاح

(١) الكتاب ٣٦/١ ((ولو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ ... لم يميز وكان قبيحا)) أما المبرد في المقتضب ١٠٢/٤ فقد قال ((فهو على وجه خطأ وعلى وجه صواب ... وكذلك لو قلت : كان زيدا الحمى تأخذ)) .

(٢) في (ج) ((عما)) .

(٣) في (ج) ((معرفة)) .

(٤) سورة يوسف : الآية ٩٢ .

(٥) البيان في غريب أعراب القرآن لابن الانباري ٤٥/٢ ((ولا يجوز أن يتعلق أحدهما . أي عليكم واليوم - بتثريب لأنه لو كان متعلقاً به لوجب أن يكون منوناً كقولهم : لا خيراً من زيد)) .

(٦) في (ش) ((إن)) غير مكررة .

(٧) ما قبل اللام يقصد به فعل (علم) بدليل قوله ((التعليق)) .

(٨) في (ش) ((لم يتفاوض)) .

الدارين إن شاء الله تعالى .

وأما الرابعة : فكأنك سمعت حديث العباس رضي الله عنه فإنه قال : فيم الجمالُ يا رسول الله ^(١) ؟ فقال صلى الله عليه وآله ، في اللسان يا عم ^(٢) .

وأما الخامسة : فيوشك ان تؤمن بها إذا اطلعت على ما في هذا العلم من اللطائف المخزونة ، والأسرار المكنونة ، والتنف العجيبة ، واللمع الغريبة وخصوصاً ومنه يحصل للإنسان التوسع والاعتدال في البيان ، وبه يقوى على التفنن في أنواع المعاني والتمحل لوجوه التأويلات وأذكر ، قول سيويو رحمة الله ((وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً)) ^(٣) .

وأما مرتبة هذا العلم من العلوم المناسبة له فبعد اللغة والتصريف ، وقبل الكلام والفقه والحديث والشعر والقراءة والتفسير ، فهو فوق ما قبله ودون كثير مما بعده .

(١) رسمت في (ج) ((يرسول)) .

(٢) العقد الفريد ٤/٢ .

(٣) الكتاب ١٣/١ ((وليس شيء يضطرون ...)) .

فصل

فى ماهية النحو^(١)

النحو صناعة علمية ينظر بها صاحبها^(٢) فى ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم ليعرف^(٣) النسب بين صيغة النظم والمعنى^(٤) فيتوصل^(٥) بأحدهما إلى الأخرى .

(١) فى (ج) ((فصل فى ماهيته)) .

(٢) فى (ج) ((أصحابها)) .

(٣) ناقص فى (ج) ((به)) .

(٤) انظر الايضاح فى علل الاعراب / ٦٩ .

(٥) رسمت فى (ش) ((أحديهما)) .

فصل

في أقسام اللفظ^(١)

اللفظ يتنوع ثلاثة أقسام ، وذلك انه إما : أن يدل على معنى من غير أن يدل على زمان وقوعه من الأزمنة الثلاثة فيسمى اسماً . سواء كان ذلك المعنى جوهرأ كالحَيوان ، أو عرضأ كالحركة ومحسوسأ كالأرض والسواد ، أو معقولأ كالعلم ومفيدأ كالإنسان أو لقبأ كزيد ، وتامأ كالجسم أو ناقصأ كالذي وإذ .

وأما أن يدل على معنى وعلى الزمان الذي كان فيه ذلك المعنى لشيء غيره فيسمى ((فعلاً)) سواء كان منقضيأ نحو : قام أو راهناً نحو : يقرأ أو مترقبأ نحو : سينطلق وجازماً نحو : خرج أو غير جازم نحو : اخرج .

وأما أن لا يدل على معنى مطلق بل على وضع نسبة بين معنيين أو رفعهما فيسمى ((حرفأ)) نحو ((في)) من قولنا : في الدار بكرٌ ، أو ((ما)) من قولنا : ما زيد ذاهبأ .

(١) انظر الكتاب ٢/١ .

فصل

في الاسم وحل الشكوك العارضة فيه

يعترض فيقال : الغداء والعشاء كل واحد منهما اسم . ومع ذلك فخارج من الحد الذي حددتموه للاسم ، إذ هو يدل على الزمان وعلى معنى فيه .

وكذلك الاصطباح ونحوه ، واليوم والليلة وما يعد معدهما ؟

فالجواب : أن الزمان هو جزء المفهوم في كل واحد من هذه الألفاظ ، كما أن السواد جزء من مفهوم الشيء ، وكما أن المكان جزء من مفهوم الإبهام والانجاء . فلفظ الاصطباح هذا دل على الشرب والزمان معاً كانت دلالة على الملثم منهما كدلالة لفظة زيد على معناه . ثم لو دل بصيغته على زمان وقوعه من الأزمنة الثلاثة التي هي الماضي والحاضر والمستقبل دلالة استتباع كان ذلك كما يقال : اصطبج وتغدى وياومت الاجير .

فأما واللفظ لا يدل على أحد الأزمنة الثلاثة دلالة خارجية ، فالسؤال ساقط ولم نقل إن اللفظ إذا دل على الزمان أي دلالة كانت فهو فعل ولو كان كذلك للزم أن تكون لفظة الزمان فعلاً ، بل قط اشترطنا أن تكون هذه الدلالة ثانية وبحسب تعيين الأزمنة الثلاثة ، وإذا كان الزمان داخلاً في الدلالة الأولى فيحتاج إلى دلالة أخرى يستفاد منها تعيين أحد الأزمنة المذكورة نحو : وقت الأمر وأزمن المرض .

فأما نحو : أين وكيف ومتى وإذا وإذ ولدى وحيث وحوث وما شاكلها ، وجميع المضمرات والمبهمات والمركبات ، نحو : حضرموت وسيبويه والخازباز^(١) وبرق نحره ولقيته كفة كفة وغير ذلك ففي انحصارها تحت حد الاسم ما يزيل الشبهة في كونها أسماء . ومن هذا القبيل أسماء الأفعال وهي كل لفظة تعادل في معناها جملة فعلية نحو : صبه بمعنى اسكت ، وإيه بمعنى حدث .

فمن هذه الأسماء ما هو مرتجل كما ذكرناه ، ومنها ما هو مشتق نحو : رويد ، ومنها ما هو بسيط كهذه ، ومنها ما هو مركب ، أما ذو جزئين نحو : دونك زيدا وأما^(٢) ذو

(١) نوع من النبات أو نوع من الثمر أو نوع من الورم انظر اللسان (مادة خوز ٢١٥/٧) والمقتضب ٣٠/٤ .

(٢) في (ج) ((أو)) .

الاسم وحل الشكوك العارضة فيه

أجزاء نحو : النجاء^(١) وهذه كلها يحتوي عليها الحد المذكور بحيث لا يلفتُ منه شيء ، وذلك لأن تحت كل واحد منها^(٢) معنى^(٣) هو وإن كان متكرراً .

فاللفظُ إنما يدلّ عليه دلالة أولية واحدة من غير أن يدل على زمان يقع فيه ذلك المعنى لغيره ، ولا كذلك الجمل^(٤) الامرية المدلولُ عليها فإن لفظة اسكت تدلّ أولاً ؛ وبالتركيب على السكوت .

وثانياً ؛ وبالصيغة على الزمان الواقع هو^(٥) فيه فالدالتان متغايرتان . ولذلك يمكن أن يعرف بعض الناس ان معنى تركيب س ك ت) .

هو مقابل للنطق . ولا يعرف التصريف لا بالفطرة ولا بالتعلم فإذا سمع نحو : اسكت فطن أن هذا التركيب يدل على ترك النطق وإن كان لا يدري انه أمر . وكذلك إذا شدّ اطرافاً في التصرف ولم يقف على معنى السكوت مثلاً ثم سمع : اسكت فبالحري ان يحدس انه أمر وإن كان لا يدري المعنى المأمور به .

فأما ((سرعان)) فكأنه في الاصل اسم لقول القائل : سرع . هو أول نحوه وكذا ((هيهات)) وما معه ، إلا أن هذا النحو من اسماء الأفعال ينزل في الاستعمال منزلة الأفعال المفردة فيرتفع به الاسم بعده ارتفاعه بالفعل في نحو : سرعان ذا اهالة^(٦) و : هيهات العقيق فافهم^(٧) .

(١) النجاءك يا فتى ، الكاف هنا عدها سيويه توكيداً أو تخصيصاً . الكتاب ١٢٤/١ والمبرد يراها زائدة وتعني انج . انظر المقتضب ٢٠٩/٣ .

(٢) الايضاح في علل النحو للزجاجي ٤٨/ صنف الآراء المختلفة في تعريف الاسم وتحديد .

(٣) في (ج) ((معنى)) ساقطة .

(٤) في نسخة (ش) مشوشة .

(٥) في (ج) ناقص ((هو)) .

(٦) انظر مجمع الأمثال للميداني ٣٣٦/١ .

(٧) هذا جزء من بيت لجرير وهو مستفيد من مثل عربي . انظر المقصد للجرجاني ٥٢١ ، ٥٢٣ .

فهيهات هيهات العقيق وأهله هيهات خل بالعقيق نواصله

انظر ديوان جرير ٤٧٩/ البيت مكرر في ص ١٧٠ وروي ((وأيهات وصل بالعقيق نواصله)) .

ومما يجب ان يبحث عنه في هذا الموضع الأصوات التي تسمى بها أنفسها نحو :
(شيب) (٧٨) صوت مشافر الابل و ((ما)) (٧٩) صوت الطيبي . فليعلم ان لفظ الإنسان
كما يدل على هذا الحيوان المخصوص كذلك قد يدل به في بعض الأحيان على هذا
المولف من الأصوات المقطعة فيقال . إنسان على وزن فعلان (٨٠) ، وإنسان أوله همزة
وثانيه نون وكذا ، إلا ان الأولى ان يقال لفظ الإنسان واسم الإنسان .
ليرتفع اللبس فلهذا قالوا :

داع يناديه باسم الماء مغموم (٨١)

تداعين باسم الشيب (٨٢)

ولما تصوروا فيه الأسمية الحقوا في أوله الألف واللام كما ترى .
وليس لقائل أن يقول : إن اقسام اللفظ قد تتداخل فإننا نرى لو وليت ونحوهما من
الحروف قد توصف بأنها اسماء إذا وقعت في مثل قوله .
إن لوأ وإن ليتأ عناء (٨٣) .
وقوله :

ألام على لو ولو كنت عالماً بأذنب لو لم تفتني أوائله (٨٤)
وكذلك يزيد في نحو قوله :

(٧٨) انظر اللسان ٤٩٥/١ ((مادة شيب)) .

(٧٩) انظر التفتية للبندنجي ٥٠١/ . رسالة دكتوراه اعداد خليل العطية وقد طبع النص المحقق .

(٨٠) انظر الانصاف ٨٠٩/٢ مسألة ١١٧ وهذا رأي البصريين .

(٨١) منسوب لذي الرمة كما في ديوانه ٥٧١/ و صدره لا ينعش الطرف إلا ما نخونه .

(٨٢) البيت لذي الرمة . انظر ديوانه ٦٠٩/ وتماه :

تداعين باسم الشيب في مثلهم جوانبه من بصورة وسلام

(٨٣) لأبي زيد الطائي . انظر ديوانه ٤/ ، سيرد ثانية ص ٢٠٣ .

(٨٤) مجهول النسبة . انظر الكتاب ٣٣/٢ ، والمقتضب ٣٥/١ ، وشرح المفصل ٣١/٦ ، والجمع ٥/١ .

الاسم وحل الشكوك العارضة فيه

بنتُ أخوالي بني يزيدُ عمداً علينا لهمُ فديد^(١)

فإنه مما يتخالجه القبيلان من الاسم والفعل : أما الفعل فمن حيث يرتفع به الضمير في ((يزيد)) لولاه لوجب أن يكون آخره مفتوحاً كقوله :

كاسيتُ برودَ بني تزيدَ الأذرعُ^(٢) كأنما

وأما الاسمُ فمن حيثُ انه سمي به^(٣) .

لأننا نقول : ان الاسم ليس^(٤) اسماً بذاته ومن حيثُ هو مجموع أصوات مقطعة^(٥) فقط ، بل إنما هو اسم بالتواطؤ أيما لفظ أو حرف من حروف التهجي أو من الأدوات أو فعل من الأفعال سمي به . فقد اندرج تحت قبيل الاسماء وصار بحيث يتنقض به الحد المذكور .

ألا ترى^(٦) أن ((لوا))^(٧) هذا يدلُ على معنى تام مستقل واسم من غير أن يدلَ على زمان له ، وكذلك لَيْتَ ((فكأن المعنى ان الاشتراط والتمني عناء أو نود وقولي ليت : عناء . وعلى هذا نظائره . فأما يزيدُ في قوله :

(١) رواه المصنف : ثبت ورواه صاحب اللسان ٣٢٦/٤ أثبت وروي ((ظلماً علينا ...

(٢) البيت من عينية أبي ذؤيب الهذلي المشهورة : امن النون وريها تتوجع . انظر ديوان الهذليين ٢٥/١ ، وصدر البيت ((يعثرن في علق النجيع كأنما ...)) .

(٣) قال المازني ((فاما يزيد اسم رجل فإنما اعتل من قبل انه كان فعلاً لزمه الاعتلال ثم نقل من الفعل فسمي به وعقب ابن جني قائلاً)) ان يزيد هذا منقول من الفعل وإنما هو مضارع زاد وقد سموا أيضاً تزيد بالتاء ... والقول في تزيد ويزيد واحد . انظر المصنف ٢٨٠/١ .

(٤) في (ج) سقطت ((ليس)) .

(٥) في (ش) ((مقطعه)) .

(٦) أصلها لو زيدت واوا فنقلت كي تكون اسماً إذ ليس في كلام العرب اسم آخره واوا قبلها مفتوح . انظر الكتاب ٣٢٢/٢ ، والمقتضب ٢٣٥/١ .

(٧) في (ج) ((لو)) .

نبث أخوالي بني يزيد^(١) .

واشتماله على الضمير المستكن فهو بمنزلة : تأبط شراً . من حيث أنه جملةٌ سمي بها فيرتفع الضمير ، بـ ((يزيد)) كما ارتفع نحره ببرق . ثم سمو بالجملة مفرغة في قالب الوحدة فصارت بحيث تدل على معنى واحد ، هو شخص واحد من غير أن تدل على زمانه فاما اعرابُ جزءها فباق على الأصل ، فإذا حققت النظر فلاحظ لأجزائها^(٢) في الافادة من حيث العلمية الحاصلة بآخره . فاما ((تزيد)) في قوله الهذلي^(٣) فإنما سمي به بعد انتزاع الضمير منه نحو : احمد في قولهم مررت بأحمد . فالمسمى به في الأول هو الجملة وفي الثاني الفعل ، وهنا خواص الاسم غير مساوية بل انقص منها أن يكون اللفظ يصلح للاخبار عنه^(٤) نحو : احمد يمشي .

ومنها دخول لام التعريف عليه نحو : الرجلُ عندك ، ومنها الحاق التنوين تنوين التمكن بآخره نحو : زيدٌ جاني ، ومنها كونه معرضاً لدخول حرف الجر عليه نحو : في الدار ، ومن السوق . ومنها التثنية والجمع والوصف والتأكيد والإضافة والنسبة فكل ماله هذه العلامات أو بعضها فهو اسم ولا ينعكس .

(١) البيت كرر قبل قليل .

(٢) في (ب) ، (ش) ((لأجزائها)) وفي (ج) ((لأجزاء بها)) .

(٣) المقصود : أبو ذؤيب الهذلي كما مر ذكره .

(٤) انظر شرح اللمع للواسطي الضرير .

فصل

في الفعل وأقسامه

الافعال صيغٌ مأخوذةٌ من الاحداث متضمنة^(١) الدلالة على الأزمنة ، ولها انقسامات كثيرة :

منها ما لا مدخل له في التأليف نحو كونها ثلاثية ورباعية ، أو معرفة من الزيادة ومزيداً فيها . أو صحيحة وغير صحيحة إلى غير ذلك^(٢) . فمطأن هذا البحث هي كتب التصريف .

ومنها ما له حظ في التأليف نحو : انقسامه إلى اللازم والمتعدي ، وإلى التام والناقص ، وإلى المتصرف والجامد ، وإلى المفرد والمركب ، وهذه الانقسامات من جهة التركيب . ونحو انقسامه إلى الخاص والمشارك ، وإلى المعلم^(٣) والساذج وهذان من جهة الصيغة . فاللازم هو الذي اكتفى بالفاعل ولا يتناول المفعول البتة نحو : قام وقعد .

والمتعدي هو الذي يستدعي المفعول وربما احتاج إلى أكثر من واحد^(٤) سواء وصل إلى المفعول بذاته نحو : ضرب زيد عمراً . أو بواسطة تتخذ به وينى معها . نحو الهمزة وتضعيف العين وإلحاق الألف في : أكرمت زيداً ، وشرفت بكراً ، وقاومت خالداً . وبواسطة غير ممتزجة بل منفصلة عنه نحو ((الباء)) في : يحل بنا^(٥) قال قيس بن الخطيم :

ديار السبي كادت ونحو على منى
تحل بنا لولا نجاء الركائب^(٦)

(١) في (ش) ((متضمن)) .

(٢) مكررة في (ش) .

(٣) أظن انه يقصد بالمعلم أي صاحب العلامات والساذج الخالي من العلامات . انظر اللسان ٣١٤/١٥ (مادة علم) وسيأتي تفسير هذين المصطلحين .

(٤) في (ج) سقطت ((من واحد)) .

(٥) سقطت من (ج) ((قال قيس بن الخطيم حتى نهاية البيت)) .

(٦) انظر ديوان قيس بن الخطيم ٣٤/ .

فأما التام والناقص : فليعلم ان الناقص هو كل فعل يحتاج من الفاعل إلى ضميمة أخرى حتى يحاذي سائر الأفعال ، وذلك نحو صار من قولنا ، صار زيد متمولاً ، فإنه قريب المعنى من : تمول زيد .

ويعترض ههنا فيقال : أليس قد سبق من تحديدكم للفعل انه الذي يدل على معنى وعلى زمان له^(١) ونحن إذا قلنا : صار أو كان زيد قائماً فالقيام أنما يستفاد من قائماً وتبقى دلالة كان وصار على الزمان فقط ، فقد خرج كل واحد منهما عن ان يكون فعلاً ولا يمكن أن تجعل ((صار قائماً)) فعلاً واحداً إذ هو أكثر من لفظ واحد ؟

فالجواب^(٢) ان الصيرورة - اعني الاستحالة - من المعاني قد يدل عليه من غير دلالة على الزمان . فإذا وضعت لفظة تدل على هذا المعنى ومع ذلك على زمان وجوده فهي فعل ، وكذلك الكينونة معنى يقاربه الاستمرار أو الحصول والوجود أو ما شاكل ذلك . فإذا قيل ((كان)) كان دالاً على المعنى وعلى الزمان . ومما ينظر إلى هذا قولهم : تحجر الطين . فإذا التحجر حدث . هو الذي يدل عليه وعلى الزمان ((تحجر)) لا الحجر .

وأما المتصرف من الفعل ، والجامد : فالجامد على ضربين : أحدهما : يكون مبنياً على الجمود سواء كان مشتقاً نحو : نعم وبئس . أو غير مشتق نحو : ليس . فليجمود ما خف أو وسطه .

والثاني : ما يطرأ عليه الجمود في بعض الأحوال نحو : أكرم زيد . وما أظرف عمراً في التعجب .

فأما التركيب في الفعل فقليل جداً وهو على ضربين : أحدهما : نحو : ((هَلَمْ)) فإنه مركب ، أما عندنا^(٣) فمن ((هَآوَلَمْ)) وأما عند الكوفيين فمن ((هَلْ وَأَمْ)) .
والثاني : نحو طلبق وحولق وبسمل وبرقل .

(١) في (ج) ((وعلى زمان له)) .

(٢) في (ش) فقط .

(٣) قال الزجاج في اعراب القرآن ١٥٤/١ ((وهي : ها ضمنت إلى لم فجعلها كالشيء الواحد ... وقال الفراء : ان أصله هل أم وأم من قصدت)) .

الثالث : نحو ((حبذا))^(١) عند من رفع الاسم بعده رفع الفاعل بفعله ، ومما يؤنسك بهذا قولهم : لا أحبذ^(٢) .

الرابع : تمنطق وتمندل . إذ قد جعل الميم الذي هو للالة مأخوذاً مع الفعل كالمدمج فيه . فأما الخاص من الصيغ فنحو ((فعل)) لا يكون إلا للماضي . والمشارك نحو : يفعل للحال والاستقبال . فإن خلا من القرائن فحمله على الحال أولى .

وأيضاً من المشترك : الأمر من هو فوضى من الفور المناسب للحال وبين التراخي المناسب للاستقبال .

فأما المعلم فالماضي إذا كان مصوغاً للمؤنث الغائب مفرداً أو مثني ، وجميع أصناف المستقبل وما يجرى معه - أعني النهي - فالعلامات هي :

((التاء)) في آخر الماضي للمؤنث ، وفي أول المستقبل لمن يتوجه إليه الخطاب سواء كان واحداً أو كثيراً مذكراً أو مؤنثاً ، وللغائب المؤنث^(٣) مفرداً أو مثني .

و ((الياء)) للغيبة مع التذكير كيف اجتمعا ، ومع التأنيث مع الجمع و ((الهمزة للمتكلم والنون)) له مع غيره ثم ما سوى هذه من الحروف التي يبنى معها الفعل فضماؤه إن ميزت فبالعرض أما قولهم : اكلوني البراغيث^(٤) . فالوجه فيه الابدال .

ومن خواص الفعل ان يعلق بغيره ولا يعلق به غيره^(٥) . هذا النحو من التعليق فلا يقال : كرم شرف وأما قولهم : نزلت اصمت^(٦) فمن حيث جعلوا ((أصمت)) علماً للمفاضة وهو في الاصل من باب قوله :

(١) دار خلاف بين من قال عن اسمية حبذا ، وبين من غلب الفعلية فيها . انظر أسرار العربية ١٠٩/ والفرخاني مع من قالوا بفعليتها وهذا أضعف الوجوه كما وصفها ابن الأنباري في أسرار العربية ١١٠/ .

(٢) لا يجوز ذلك سيويه والمبرد انظر الكتاب ٣٠٢/١ ، والمقتضب ١٤٥/٢ .

(٣) في (ج) ((المؤنث)) .

(٤) انظر الكتاب ٨/٢ . انظر أمالي الشجري ١٦١/٢ يذكر للسرياني ثلاثة آراء .

(٥) أورد الفرخاني في أماكن أخرى تعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل . انظر ص ١٦٧ .

(٦) اصمت ((ولقيته ببلدة وهي القفر التي لا أحد بها وقال أبو زيد وقطع بعضهم الألف من اصمت ونصب التاء .. قال كراع إنما هو ببلدة اصمت ، اللسان ٣٦٠/٢ مادة صمت .

جاءوا بضيع هل رأيت الذئب قط^(١) .

ثم الحق ياب : خضارة^(٢) وشعوب^(٣) وهي اعلام وضعت لأنواع تدل عليها ، ومن ثم قطعوا الهمزة في أوله وحركوا آخره ، وقد تلحق به هاء التأنيث فيقال هذه ((أصمته))^(٤) فافهم .

-
- (١) نسب للعجاج وليس في ديوانه . انظر الانصاف ١١٥/١ والمقرب ٢٢٠/١ والمغني ٢٤٦/١ . وأوضح المسالك ٨/٣ وتامه ((حتى إذا جن الظلام واختلط)) . انظر المرصع لابن الأثير ٣٠١/١ . يعني مجيء جملة الاستفهام نعتاً وهي إنشائية لا يجوز مجيئها نعتاً إلا على الاتساع .
- (٢) خضاره ((بالفتح اللين كثر ماؤه)) اللسان ، مادة خضر ٣٣١/٥ .
- (٣) ((شعوب من أسماء المنية غير معروف)) اللسان ، مادة شعب ٤٨٣/١ .
- (٤) جاء في اللسان ٣٦٠/٢ ((أصمته)) عن اللحياني ولم يفسره قال ابن سيده وعندي انه الفلاة .

فصل

في الحروف وأحكامها

الحروفُ وصلٌ وروابطٌ تتلاقى بها المعاني الأسمية والفعلية . ولا عبرة بمفهوماتها على الانفراد ، وتكاد تكون نسبة الحروف إلى الأسماء والأفعال كنسبة الاعراض إلى الجواهر . ترى أن العرض لا يقوم بذاته ، لكنه اعتبارنا الجوهر منفرداً غير اعتبارنا إياه مع العرض فيه . فكذلك معنى ((الدار)) مفرداً غير معنى : في الدار وليس لقولنا (في) معنى يتصور غير مقيس إلى غيره .

فإن قيل : أليس في قد يدل على الاشتمال ، و (على) على الاستعلاء و (إلى) على الانتهاء . وهذه كلها معانٍ لا يحتاج في تصورهما إلى مفهومها ، فكيف منعتم ذلك ؟ فالجواب : إن هذه الحروف قد تدل على المعاني المذكورة بنحو : ما ، ولكن عند انخيازها إلى الأسماء والأفعال ولا دلالة لها^(١) على الاستقلال ، إذ لا يصح أن يقال : في واقع ، كما يصح الاشتمال ((واقع)) ولا : إلى الخير إليه ، كما يقال : انتهى الخير إليه . ولشدة امتزاج هذه الحروف بما دخلت عليه عند التأليف ما كان أكثر النظر فيها إلى النحوي الذي إنما ينظر الالفاظ من حيث هي مؤلفة لا إلى اللغوي الذي ينظر فيها من حيث هي مفردة .

ثم أن هذه الحروف منها ما هو أشد امتزاجاً بالكلمة : إما في أولها نحو ((لامُ التعريف عند سيبويه وأل عند الخليل))^(٢) .

وأما في آخرها نحو التنوين في : زيد قائم . و (التاء) في ضربت هند ، ومنها ما هو أل امتزاجاً بها نحو (حتى) و (إما) و (سوف) وأيضاً منها ما هو مفرد نحو : قد ولو وهل . ومنها^(٣) ما هو مركب نحو : (لولا) ذهب أصحابنا رحمهم الله إلى أن الاسم بعده لو

(١) ساقطة في (ج) .

(٢) انظر الكتاب ٦٣/٢ .

(٣) من هنا وحتى عبارة : لولا تعدون فكذلك ثم . نقله السيوطي في الأشباه / ١٠٠ .

لا يرتفع إلا بالابتداء^(١) وقالوا إن الحكم قد تغير بالتركيب لأن (لو) لا يليها إلا الفعل وهذه (لولا) في نحو : قولهم : لولا الغيث لهلكت الماشية . لا يليها إلا الاسم بهذا وجه له من الصناعة^(٢) . ما ترى .

وأنت إذا استأنفت النظر ونقضت يدك من طاعة العصبية وأيقنت أن الحق لا يعرف^(٣) بالرجل يوشك أن يلوح لك فيه وجه آخر . وذلك أن تكون^(٤) ((لا)) ((بعد)) ((لو)) دلت على الفعل المنفي بها فحذف تحرياً للايجاز ، ولزم الحذف للزوم الدلالة ولكثرة الاستعمال . والتقدير : لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية فعلى هذا يرتفع الاسم^(٥) بعد ((لولا)) هذه ارتفاعاً عن فعل مقدر كما في قوله تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٦) فيكون حكم ((لو)) باقياً على ما كان عليه قبل ، ودالاً على امتناع الشيء لامتناع غيره ، إذ المعنى : لو انقطع الغيث لهلكت الماشية . وقولنا : لم يحصل . قريب المعنى من قولنا : انقطع وانتهى^(٧) .

ومما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد لولا للتحضيض في نحو قوله :

تعدون عقر البيت فضل نجدكم بني ضو طرى لولا الكمى المقتعا^(٨)

أليس قد أجمعوا على ان التقدير لولا تعدون فكذلك ثم^(٩) .

-
- (١) انظر الانصاف ٧٠/١ والذين يذهبون إلى هذا الرأي هم البصريون .
 - (٢) في الاشياء ١٠٠/١ ((الفطاعة)) وفي (ج) ((الفضاعة)) وفي (ش) ((البضاعة)) والارجح أنها الصناعة أي التوجيه .
 - (٣) لا يعرف ((ساقطة من ش)) .
 - (٤) زيادة في (ج) ((لا)) .
 - (٥) انظر المغني ٢٧٣/١ .
 - (٦) سورة الانشقاق : الآية ١ .
 - (٧) يرجح الفرخاني رأي الكوفيين على البصريين الذين سماهم أصحابنا . الكوفيون يرون رفع الاسم بعد لولا بفعل محذوف ، وعندهم ان الفعل الماضي إذا جاء بعد لا هو بمنزلة لم مع الفعل المضارع كقوله ﴿فَلَا سَدَى وَلَا مَكَى﴾ أي لم يصدق ولم يصل . انظر الانصاف ٧٠/١ مسألة ١٠ .
 - (٨) هذا البيت لجريز . انظر الديوان ٣٣٨ . رويت في شرح المفصل ٣٨/٢ طوطري .
 - (٩) هذا النص نقله السيوطي في الاشياء ١٠٠/١ منسوباً للمصنف .

ومن المركب أيضاً : فلا فعلتَ كذا . وكان الأصلُ هل فعلتَ كذا ثم بدأ له قبل استتمام الكلام انه لم يفعل فسحت^(١) لابين ، هل وبين فعلت فتواشجا شيئاً واحداً فكثير فصار قريب المعنى من قولهم : لِمَ لَمْ تفعل . وعلى هذا لولا التي للحت ، ولوما^(٢) .
فأما نحو : إن وإنما ولعل ولعلما . فبلحاق ((ما)) به ترشح للدخول على الفعل وكذلك : أينما وحيثما . كان الأصل : أين وحيث إلا أن يكسبهما الشرطية وتهيهما للجزم في النحو : أينما أوجه القُ سعداً^(٣) .
وكذلك ((إلا)) مركب من إن^(٤) ولا . ولكن الحكم والمعنى قد يتغيران كثيراً عند التركيب وعلى هذا نقس .

وأيضاً من الحروف ما يخص أحد القليلين كالجوار للأسماء والجوازم للأفعال ومنها ما هو فوضى فضا^(٥) فيهما نحو : العواطفُ تجيء للاشراك في العامل أما في الاسم فكقولهم : مررت بزيد وعمرو ، وأما في الفعل فكقوله تعالى : ﴿لَتَجْمَلَنَّ لَكُ تَذَكُّرًا وَبَيْنَهَا أَذُنٌ وَأَعْيَةٌ﴾^(٦) .

وأيضاً منها ما يكون مغيراً للفظ نحو : إن زيدا قائم . وكثير مما ذكر قبل .
ومنها ما يكون مؤثراً في المعنى غير مغير للفظ كهزمة^(٧) الاستفهام وك ((ما)) في قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَتَأْتِ لَهَا﴾^(٨) إذ قد دل على زيادة تخصيص وقصر ، إذ قد نبه على أن لين رسول الله صلى الله عليه وآله برحمة الله تعالى فقط .

(١) في (ش) رسمت : فسحبت فتكون الجملة : هل لا فعلت ؟

(٢) انظر شرح المفصل ١٤٤/٨ .

(٣) يقاربه قولهم : في كل أرض بنو سعد . انظر مجمع الأمثال ٤١/٢ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٤٤/٨ .

(٥) فوضى فضا بهذه الصورة في (ج) ، (ش) .

(٦) سورة الحاقة : الآية ١٢ .

(٧) اختلف في زيادة ما هانئا . انظر أمالي المرتضى ٣١٣/٢ .

(٨) سورة آل عمران : الآية ١٥٩ .

أو كالتوين الدال على عدم الإضافة في الاسم الامكن نحو : زيدٌ يمشي^(١) . وأكثر النحويين يجعلون هذه القسمة مثلاً . فيشترطون في الاسم الأول أن يكون لمعنى^(٢) من له المعاني ، ويضعون القسم الثالث . ما يكون في أسماء - إما غير مغير للفظ ، ولا مؤثر في المعنى نحو ((لا))^(٣) في قوله تعالى : ﴿مَا مَكَانَكَ إِلَّا سَجْدٌ﴾^(٤) وفي قوله تعالى ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾^(٥) .

وإما مغير للفظ وإن كان غير مؤثر في المعنى نحو ((الباء)) في قوله عز وجل ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٦) وفي قول القائل :

قرأ بالسورة وألقيت بيدك إلى غير ذلك من نظائرها .

ومن محققى أهل من يمنع هذا ويتمحل لكل واحد من هذه الحروف وجهاً فيتأول ﴿مَا مَكَانَكَ إِلَّا سَجْدٌ﴾^(٧) على أن المعنى ما حملك على أن تعصي ؟ فتكون لا غير زائدة ، وكذلك تقول في الآية الأخرى : ان ((لا)) الثانية إنما جاءت اشعاراً بأن الكلام مبني على النفي ومبالغة في ابانة المعنى^(٨) .

وكقوله تعالى ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٩) وإن كان الكلام قد^(١٠) تم قبل لا في ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ولم يتم قبلها في ﴿وَلَا السَّيِّئَةَ﴾^(١١) .

(١) في (ج) ((زيد المشي)) .

(٢) العبارة في النسختين غير واضحة ورسمتها كما هي .

(٣) في (ش) و (ج) ((لا)) .

(٤) سورة الأعراف : الآية ١٢ .

(٥) سورة فصلت : الآية ٣٤ .

(٦) سورة الرعد : الآية ٤٣ ، الإسراء : الآية ٩٦ ، النساء : الآية ٧٩ .

(٧) سورة الأعراف : الآية ١٢ . انظر أمالي المرتضى ٣٥٦/٢ ، وانظر مشكل اعراب القرآن ٢٨٤/١ .

(٨) انظر البيان في غريب اعراب القرآن ٣٥٥/١ .

(٩) سورة الفاتحة : الآية ٧ .

(١٠) ((لا زائدة للتوكيد عند البصريين ، وبمعنى غير عند الكوفيين)) مشكل اعراب القرآن ٧٢/١ .

(١١) سورة فصلت : الآية ٣٤ .

وله أن يقدرها هنا وجهاً آخر وهو أن يعتبر التقابل في أول الكلام فتقولُ يحتملُ أن يكون التقديرُ : لا تستوي الحسنَةُ مع السيئة ، ولا السيئةُ مع الحسنَةُ فتكون ((لا)) هذه عاطفة .

وكذلك تأول قوله تعالى ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾^(١) على كفى^(٢) كافٍ بالله كقول العجاج : واستعجل الدهر وفيه كافٍ^(٣) وكذلك قرأ بصيراً بالسورة أو محيطاً بالسورة وألقيتُ متناولاً بيدي . وعلى هذا القياس .

وأيضاً من الحروف ما قد يتخطأه العاملُ إما في اللفظ والمعنى نحو ((إلا)) في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾^(٤) ونحو ((لا)) في قوله الشاعر :

أضحى ببلدةٍ لاعم ولا خالٍ^(٥)

وإما في المعنى فقط نحو ((اللام)) في قولهم : علمتُ لزيدَ قائم . ومنها ما لا يتخطأه العامل بوجهٍ ((كباء الجر ولم الجازمة)) .

ومن خواص الحرف : انه بافرد لا يستحق الاعرابَ لا لفظاً ولا تقديراً . إذ تتداول عليه الأحوال المختلفة الذهنية التي بحسبها تختلف أحوال اللفظ ومن ها هنا ينشأ الاعراب .

(١) سورة الرعد : الآية ٤٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٧/١ ، والمغني ١٠٦/١ .

(٣) البيت للعجاج في ديوانه ١١٠ وروايته (واستعجل الموت وفيه كاف) وقبله إلى الذي يأخذ بالألف .

(٤) سورة النساء : الآية ١٧١ .

(٥) للنايفة الذبياني ، ديوانه ١٥٠ وصدره بعد ابن عائكة الثاوي على ابوي . ط السعادة - مصر .

فصل

فى الاعراب والبناء وتحقيق القول فىهما

اللفظة : إما أن تكون بحيث يختلف آخرها فى التأليف بتعاقب العوامل عليها ، إذا لم يعق عائق فتسمى معربة ، وإما ألا تكون كذلك فتسمى مبنية .

فالاعراب حالة للفظ^(١) من جهة ما يستحضر فى الذهن ليتألف منه ومن غيره كلام ، وهي كونه بحيث يختلف آخره أن لم يعق عائق اختلافاً عن تعاقب العوامل .

وإنما قلنا : الاعراب كون اللفظ بحيث يختلف آخره ولم نجعله نفس الاختلاف ، لأن لفظة زيد من قول القائل : زيد قائم موصوفة بأنها معربة ، وإن لم يوجد الاختلاف فى الحال .

كيف ، والاختلاف لا يتصور إلا بين جانبيين لا يجتمعان معاً ، ثم الاختلاف نفسه قد يكون أكثر من الواحد فى الكلمة الواحدة ، وليس كذلك الاعراب . فإنه صفة للفظ^(٢) تبقى واحدة .

وقولنا : إن لم يعق عائق لثلاثي عن نحو ((العصا)) فى قولهم : بيده العصا يا زيد .
القول العصا يا زيد . ضربت بالعصا يا زيد . وعن نحو ((غلامي)) فى قولهم : هذا غلامي .
وأكرمت غلامي . ومررت بغلامي . ولا يغني عن المعارض أن يقول : تقدير الاختلاف يكفى فى هذا ، لأن التقدير قد يقع أيضاً فى ((الذي ومن)) وما معهما من الأسماء الموصولة والأسماء الشرطية وغيرها من المبنيات تقول : هذا من عندك . وليت من عندك .
ومررت بمن عندك . فلا تخلو من صلوح اعتبار الاختلاف ومع هذا فهي مبنية .

وقولنا عن تعاقب العوامل ليعرف من نحو : مَدَّ ومن فى قولهم : مَدَّ اليوم . ومَدَّ يوم الجمعة . وقولهم : من أخوك ؟ ومن الرجل ؟ فقد ظهر أن الاعراب صفة ثابتة فى قولنا : زيد وزيداً وزيد .

(١) فى (ج) ((اللفظ)) .

(٢) فى (ش) ((اللفظ)) وفى (ج) ((اللفظ)) .

الاعراب والبناء وتحقيق القول فيهما

ثم أن ضُمَّ آخرُ المعرب يسمى رفعاً ، وفتحهُ يسمى نصباً وكسرهُ يسمى جراً
واسكانهُ يسمى جزماً . فهذه أحوالُ للمعرب^(١) يتركُ كلُّ واحد منها إلى عاقبٍ يخلفهُ .
فلفظُ ((بكر)) من قولنا : قام بكرٌ . قد يوصفُ بأنه مضمومُ الآخر ، وقد يوصفُ بأنه
مرفوعٌ على الإطلاق لكن باعتبارين مختلفين . وأما البناءُ في الكلمة فهي الحالةُ المقابلةُ
للاعراب .

(١) في (ج) ((للمعرب ينزل)) .

فصل

فى تعديد أصناف المعرب^(١)

والمبنى وتعليل ما عسى يمكن أن يعلل من ذلك

لما كانت الألفاظ قوالب للمعاني وكانت المعاني المنحصرة فى الذهن تغير النسب التى بينها نحو : الفاعلية^(٢) والمفعولية والإضافة وغيرها بتغير^(٣) النظم . مع ان المعاني الموضوعية باقية فى أنفاسها ، أرادت العرب أن تجعل بازاء ذلك تغاير تلحق أواخر الكلم ليُجعل^(٤) تطابق بين المعاني والألفاظ .

فلننظر أى الألفاظ كان يمكن فيه ذلك فنقول : أما الحروف فلا يتصور فيها الاختلاف المعنوي ، فاستحال فيها الاعراب .

فأما الاسماء فبالحرى ان يغلب عليها الاعراب إذ هي مظنة الاختلاف المعنوي - وإنما قلنا : يغلب عليها ولم نقل يعمها ، لأن من الاسماء ما هو ناقص لا يدل وحده على معنى مستقل بنفسه يصلح ان تعرض له الفاعلية والمفعولية والإضافة وغير ذلك من العوارض الذهنية وذلك نحو ((ما)) و ((من)) الموصولين . ألا ترى ان كل واحد منهما إذا استوفى صلته كان معادلاً لغيره من الاسماء التامة . أفترأى يستحق الاعراب الذى يتمتع حصول موجب فيه !!

ومن الأسماء ما هو جامد وضع بحيث لا تعتوره الاعراض المذكورة نحو : اين فإنه يدل على السؤال عن المكان ويمعزل عن اختلاف النسب المعنوية ، فكيف يمكن فيه الاعراب الذى لا يقتضيه ألا وهو !! وعلى هذا ((كيف وكَم ومتى)) وكذلك ((حيث وإذا)) وما معها لأن كل واحد منها موضوع على الظرفية وان اتسع فيه فى بعض الأحوال .

(١) فى (ش) ((مع)) .

(٢) فى (ج) ((الفاعل)) .

(٣) انظر الظواهر السياقية فى كتاب العربية معناها ومبناها / ٢٦٢ .

(٤) فى (ج) ((ليحصل)) .

فافهم هذا وقس عليه ما سواه .

ومن الاسماء ما يدل على ازيد من معنى مفرد ، بل يكون مطابقاً لجملة من القول نحو صه ونزال . فليت شعري أي اعراب تستحق الجملة من حيث هي جملة ؟ ثم كيف يمكن ان تبدل لهذه الاسماء النسب التأليفية ؟ فإذا استحال ذلك حرمت الاعراب ، ومن هذا القبيل الاسماء الشرطية ، فان ((من)) من قولهم : من يأتي اكرمه . معادل لقولك كل إنسان إن .

ومن الأسماء أسماء جبلت في أول أحوالها دالة على تلك الاعراض اللاحقة إذ قد أخذ المعنى الواحد وأفرده بحسب كل عرض اسم ، وأنت تسعهم يقولون : ((أنت ، وإياك ، ونحن ، ونا من قولك ^(١) : لنا ، ثم إذا امعنت النظر وجدت المعنى واحداً في الاسمين إلا أن ((أنت)) يدل على الرفع مع دلالة على المعنى ، كما أن ((إياك)) يدل على النصب مع دلالة على المعنى . فلو حوّل فيه رفع آخر لكان شططاً وتسلسل ^(٢) .

ومن الأسماء أسماء الإشارة : وهي مع صفاتها مساوية مثل الاسماء المفردة ^(٣) في أكثر الأمر ، ولذلك ما وصفت بالاسماء الصريحة نحو : ذا الإنسان قائم . فكأنها أبعاد الاسماء وإذا اعتبرت مجردة عن الصفات فلا معاني تحتها متحصلة إلا التخصيص بالإشارة التي قد ^(٤) نعلم فيها في كثير الأمر الاحوال الطارئة على المعنى الموضوع وعلى هذا فقس .

وقد جرت العادة بأن يسمى الاسم الفاقد لهذه الأسباب المانعة للاعراب : المتمكن فمنه ^(٥) ، منصرف ، وغير منصرف وعلى ما سنشرحه بعد إن شاء الله تعالى .

وأما الافعال : فإنها وإن كانت مصوغة ^(٦) للقاعلين وبحيث لا تعتقب عليها العوارض

(١) سقطت من (ج) .

(٢) في (ش) ((تساهل)) وفي (ج) رسمت ((ولتسلسل)) ورسمت كما في المخطوطتين .

(٣) في (ش) المعرفة .

(٤) ((قد)) ناقصة في (ج) .

(٥) في (ج) ((فيه)) .

(٦) في (ج) ((موضوعة)) .

التي تلحق الاسم وبمنجاة من أكثر التغيرات^(١) فلا تخلو من أن يكون فيها^(٢) ما يشارع اسم الفاعل من وجوه سنذكرها إن شاء الله تعالى .

ثم قد يعرض له ان يكون تارةً بانفراده بحيث لا يخبر عنه ولا يضاف إليه نحو : يقوم زيد . أو لا يقعد عمرو . وتارةً مع غيره في حكم الحدث المجرد يضاف إليه ويخبر عنه نحو : بودي أن يقوم زيد . وسرت كراهية أن يغضب الأمير . وأيضاً يكون تارةً على سبيل القطع والبتات أو في حكمه نحو : زيد يقعد أو أيقعد زيد فيستغنى عن أن يقابل بغيره من الافعال وتارةً يكون على سبيل الاشتراط فبالضرورة يحتاج إلى أن يوازي بفعل غيره حتى يتم المعنى وذلك نحو : إن طع الله يشك وأيضاً يكون تارةً على وجه الخبر نحو : يركب . وتارةً على وجه الأمر : ليركب .

فلهذا ما تطرق إليه الاعراب^(٣) وبقي ان ننظر أي قبائل الفعل أولى بذلك فنقول : أما الماضي فهو للمصرم المولي من الاحداث فلم تصرف العناية إليه صرفها إلى الراهن الموجود أو المنتظر المقبل ، وأيضاً صيغته الخاصة إذ كان الاستعمال على السواء أقل مجيئاً من المشتركة لقيلي الحال والمستقبل ، وأيضاً هو أجمد الأفعال وأبعدها عن التصرف ، ألا ترى أنه ينحى عنه الزوائد التي تلحق غيره من الأفعال فيوازن بها اسم الفاعل نحو : أفعلُ ونفعلُ وتفعّلُ ويفعلُ^(٤) . كان قولنا : يضربُ على وزن : ضارب . وكذلك يضاربُ ويضربُ على وزن يضارب ويضرب إلى غير ذلك مما قد بين في صناعة التصريف .

فمن هذه الوجوه وأمثالها بعد الماضي عن شبه الاسم الذي هو الأصل في الاعراب وبها ضارع الحال والمستقبل الاسم ، فالضارع لفظٌ يتظمّن من الأفعال ، الحاضر والمستقبل .

(١) انظر الانصاف ٥٤٩/٢ مسألة ٧٣ .

(٢) توضيحاً لما يقوله الفرخاني نقل نصاً للمبرد في المختضب ٥/٢ ((اعلم ان هذه الافعال المضارعة ترفع بوقوعها موقع الاسماء ، مرفوعة كانت الاسماء أو منصوبة أو مخفوضة ... فأما ما كان منها موضع رفع فقولك : يقوم زيد (يقوم) في موضع المبتدأ ..

(٣) انظر أسرار العربية / ٢٥ .

(٤) رتبنا هذه الحروف حسب إشارة ابن الانباري في أسرار العربية / ٢٤ والتحقيق في ترتيب هذه الحروف ان تقوم الهمزة ثم النون ثم التاء .

فإن قال قائل : وإذا كان الماضي للمقضي من الأحداث وما سواه للموجود أو لما يدخل في الوجود ، فأبي منافرة بين الاسم وبين الفعل الماضي ؟ وأي مشابهة بين الاسم وبين ما سوى الماضي من هذه الأفعال ؟ وأيضاً إذا كانت صيغة الماضي خاصةً وصيغة ما سواه مشتركة فمن أين سنح لكم الحكم بمشابهة الاسم لهذا ، ومبايئته لذاك وكذلك الشأن في الجمود والتصرف ؟

فالجواب : أما عن الأولى : فلأنك إذا قلت : السماء جسم . فالجسمية موجودة للسماء غير منقضية . وكذلك إذا قلنا : زيد يفعل . فلا بد من وجود للفعل أو وجود إمكان له ووجود حامل^(١) لذلك الامكان ، فلهذا ما دخل اللام في المضارع إذا وقع خيراً لأن ، على ما ستعرفه إن شاء الله تعالى في نحو ، ان زيدا يقوم . وامتنع في الماضي إذا وقع موقعه فلم يجوز : ان زيدا لقام .

أما عن الثانية فلأن الاسم قد تعرض له احوال كثيرة^(٢) تختلف عليه ، فتوجب له أحكاماً وهو باق بحاله يستعمل مع كل واحد منها كالتعريف والتكثير يقال : رأيت رجلاً ورأيت الرجل فإذا وجد في الأفعال صيغة مشتركة تورد على نحوين من الاستعمال نحو : تقوم الآن وستقوم فلا شك انها أقرب إليه وهو بها أشبه .

وأما عن الثالثة : فلأن الاسم مظهر هذه التباين ويمتدح من التصرف ، فالموصوف من الأفعال بالتصرف المذكور أقرب إليه مما ليس كذلك ، سيما وقد ضاهى المتصرف بوزنه اسم الفاعل فتفرع عليه في الاعراب . كما أن الفاعل تفرع على الفعل في الأعمال على ما نحققه إن شاء الله .

فهذه هي وجوه المضارعة ، وبنوا من المضارع قسماً واحداً هو آخر الأقسام - اعني - ما لجماعة - المؤنث - فقالوا : يقعدن هناك - ولم يقعدن ولأن يقعدن . اشعاراً أن الأصل في الفعل البناء وكراهة ان يشيع الاعراب في جميع أنحاء المستقبل والحاضر فيغلب . ومراقبة الأصل الذي مهدناه من أن الفعل المضارع إنما استحق الاعراب بمضاهاته اسم الفاعل في وزنه بحسب الحركة والسكون ، لأن هذا القسم من الفعل - اعني ما لجماعة

(١) في نسخة (ج) ((كامل)).

(٢) في (ش) ((كثيرة)).

المؤنث - لما لم يكن على وزن الفاعل بقي مبنياً .
وأما الأمر نحو : اقعذ واضرب . فإظهر^(١) ألا يضارع اسم الفاعل فلا يتطرق إليه
الاعراب لأنه ليس بمبث تختلف عليه تلك العوارض المذكورة^(٢) فقد جاء من هذا : إن
المعرب من الكلم صنفان : الاسم المتمكن والفعل المضارع لاسم الفاعل .

(١) أظن ان المصنف يقصد ((الظاهر)) أو يحتاج ((أنه)) ويحتمل سقوطهما .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

فصل

في المنصرف وغير المنصرف

المنصرف من الأسماء المتمكنة : هو الذي دخله الجرُّ وحتى مع التنوين إن أمكن تصويره فيه . نحو : رجلٌ . تقول : جاءني رجلٌ . وأكرمت رجلاً . واستعنت برجلٍ . وإنما اشترطنا إمكان ((التصور)) احترازاً من نحو ((ذو)) الموضوع معناه على الإضافة المبينة للتنوين تقول : ذو مالٍ وذا مالٍ وبذي مالٍ وأيضاً من نحو : ابانين وثنايين . إذ قد بينا على الثنية ولا مطمع في التنوين معها فلا يقول : بابانٍ وثنائي . على ما تعرفه إن شاء الله تعالى .

وغير المنصرف ما لا يدخله التنوين وإن أمكن تصويره فيه ولا الجرُّ ما لم يؤمن لحاقُ التنوين به تقول : هذا أحمرُ ، ورأيت أحمرَ ومررت بأحمرَ . فإذا أمِن^(١) التنوين بالإضافة أو الألف واللام .

وهناك من العوامل ما يقتضي الجرَّ انجر تقول : بأحمركم . والعلة في أن أحد شطري المتمكن - وهو المنصرف - اعطي الاعراب كمالاً والآخر هو - غير المنصرف نقص حظه من الاعراب - هي ان الاعراب إنما استحقه الاسم بشرطِ التمكن على ما عرفت ، وكلما كان اقلد في التمكن كان أوفر حظاً من الاعراب .

وأيضاً شابه^(٢) الاسم الحرف فمَنع الاعرابُ كلّه ، فبحسب ذلك إذا شابه الفعل المتوسط بينهما في المكانة لا يبعد أن يحرم بعض الاعراب ليحصل التناسب^(٣) .

فإن قيل : ومن أين شابه غير المنصرف الفعل فتأخر عن المنصرف في التمكن ؟

(١) عدم دخول التنوين .

(٢) في (ش) ((تشابه)) وفي (ج) ((شابه)) .

(٣) قال الزجاج في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف ٢/ ((كما ان الافعال حين ضارعت الاسماء اعطيت الاعراب وكذلك إذا ضارع الاسم الفعل منع ما لا يدخله الفعل .

أما سيويه ٧/١ فقد قال ((فجميع ما يترك صرفه مضارع فيه الفعل لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره كما ان الفعل ليس له تمكن الاسم .

قلنا : من الوجوه التسعة المشهورة التي قد جرت العادة بتعديدها^(١) مرسله ، وها نحن قد حصلناها لك وذكرنا اقتراناتها التي بها يمنع الصرف في الأكثر متجنين للتكرار^(٢) فيها ، وكل واحد منها فرع على قسيم له يقابله متأخر في الرتبة عنه على ما ترى . وهي وزن^(٣) الفعل الغالب هو عليه ، والوصف الذي يبين فيه التذكير التأنيث والعملية ، والتأنيث اللازم ، والجمع الذي على مفاعل وما معها ، واجتماع الألف والنون في آخر فعلا ، والتركيب الذي لا على سبيل الإضافة ولا على وجه البناء والعدل ما لم يقتض البناء ، والعجمة في الاسماء غير المفيدة إذا استقلت . فهذه^(٤) إذا اجتمع منها اثنان وأكثر في اسم واحد امتنع فيه الصرف ، وربما قوى واحد منها فمنع بانفراده .

وأما وزن الفعل الغالب^(٥) (كأنه وزن الفعل الذي يغلبه عليه الفعل هو عليه)^(٦) فجميع أنحاء المستقبل وما لا يشاركه^(٧) الاسم في أوزان الأمر نحو : ائخذ واضرب ، وأبلم واشكر . لا نحو : قابل وسالم . وما يبين أوزان الاسم من الماضي نحو : أقام وهراق وانبعث واستخرج فأما نحو : ضرب فمحمول على الاسم إذ ((فعل)) ليس مما غلب عليه الفعل من الأوزان ، وأيضاً ((أكرم)) وما معه إذا سمي به فمردود إلى المضارع - اعني أفعَلْ - ولتأكد الشبه بين الفعل المضارع خاصة^(٨) وبين ما لا يتصرف من الأسماء ما راعى سيويوه^(٩) المناسبة بينهما ويقوي هذا ان الفعل المضارع يفقد الجر مطلقاً

(١) في (ش) غير واضحة .

(٢) في (ش) ((للتكرار)) .

(٣) صيغة الوزن حاشية في الأصل .

(٤) في (ج) ((فهذا)) .

(٥) في الأصل بدون فاء ((كأنه)) .

(٦) ما بين القوسين نقص في (ج) .

(٧) في الأصل وما يشاكه أي لا يشابه الاسم .

(٨) في (ج) ((الخاصة)) .

(٩) انظر الكتاب ٣/٢ .

كما الاسم غير المنصرف^(١) يفقده مع التنوين وهو - اعني وزن الفعل لا يمنع الصرف بانفراده في نحو: أزمَلُ واكَلَبُ ويرَمَعُ^(٢) وتَنْضُبُ . ويقارنه الوصف الذي يباين فيه التذكير التأنيث فيمنعان الصرف نحو: هذا احمر وأبيض . ورأيت احمر وأبيض لأحمر وأبيض . وأيضاً يقارنه العلمية فيمنعانه في نحو: هذا أحمد وأفكل وأحمد . ورأيت أحمد وأفكل وأحمد . ومررت بأحمد وأفكل وأحمد .

والعبرة بالوزن سواء كان الاسم منقولاً من الفعل .

((أحمد)) على قول من جعله من: أحمد زيدا . أو صفة أما مع من: كأفضل من عمرو^(٣) أو مجردة من^(٤) من كأبيض . واسماً صريحاً نحو ((أرمل)) فإذا خلا من العلمية انصرف . أو اسماً عند قوم^(٥) وصفة عند آخرين^(٦) نحو: أجدل وأخيل وأفعى . فيختلف فيه^(٧) إذا لم يكن علماً أو مرتجلاً للعملية كما لو سميت بـ ((سلم))^(٨) فلا يصرف^(٩) .
وما هنا أصل يجب ألا تهمل في هذه الأسماء التي توازن الفعل المضارع وهو ان ما كان في أوله همزة أو ياء فلك ان تحكم بزيادتهما ما لم يقم دليل على كونها^(١٠) أصليين

(١) الزجاج يعلل هذه المسألة أكثر دقة وملخص رأيه: الاسم غير المتمكن فرع عن الاسم المتمكن والفعل فرع عن الاسم لذا حرم الاسم الممنوع من الصرف ما حرم منه الفعل أي الجر والتنوين . انظر ما لا ينصرف / ٢ .

(٢) انظر المنصف ١٦/٣ .

(٣) انظر المقتضب ٣١١/٣ .

(٤) ناقصة في (ج) .

(٥) منهم سيويه انظر الكتاب ٥/٢ .

(٦) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٠ .

(٧) في (ج) كلمة ((معاً)) .

(٨) حاشية ((سلم اسم بيت المقدس)) .

(٩) قال الزجاج ((وإذا سميت رجلاً بقم أو ضرب لم تصرفه لأنه على مثال ليست عليه الأسماء . فأما بقم وشم بيت المقدس - فأعجميان . انظر ما ينصرف / ٢١ .

(١٠) قال الزجاج ((فقد ثبتت زائدة فيما وجد له اشتقاق ، فقياس ما لم تجد له اشتقاقاً قياس ما وجدت له اشتقاقاً ما ينصرف ١٤ - ١٥ .

دَسَرُ نِي نَحْوُ : أَوَّلُ^(١) إِذْ سَمِعَ فِيهِ : أَلْقَ الرَّجُلُ فَهُوَ مَأْلُوقٌ أَيْ : مَجْنُونٌ وَمَا كَانَ مِنْهُمَا فِي أَوَّلِهِ تَاءٌ أَوْ نُونٌ فَالْقِيَاسُ أَنْ يَجْعَلَ أَصْلَيْنِ فِيهِ إِلَّا إِذَا قَامَ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِهِمَا زَائِدَيْنِ وَذَلِكَ لِكثَرَةِ زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَقِلَّةِ زِيَادَةِ النُّونِ وَالتَّاءِ فِيهِ فَعَلَى هَذَا اقْتَضَى الرَّأْيُ الْأَيَّ يَصْرَفُ مِثْلُ : تَنْضَبُ^(٢) إِذَا سَمِيَ بِهِ إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ مِثْلُ : جَعْفَرُ^(٣) . فَبَقِيَ أَنْ يَكُونَ تَغْعَلًا فَقَدْ جُمِعَ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ وَزِنَ الْفِعْلُ فَلَمْ يَنْصَرَفْ ، وَعَلَى هَذَا : تَرْتَبُ يُقَالُ : تَرْتَبُ وَتَرْتَبُ لِلشَّيْءِ الدَّائِمِ فَقَدْ دَلَّ عَلَى كَوْنِ التَّاءِ مَزِيدَةً مَعَ الْوِزْنِ ((الاشتقاق)) إِذْ هُوَ مِنَ الرُّتُوبِ انْشَدَ^(٤) سَيُوهٍ لِحَسَانٍ :

بَنِي اللُّؤْمِ فِي مَذْحَجٍ بَيْتَهُ فَأَضْحَى عَلَى مَذْحَجٍ تَرْتَبَا

وَيَصْرَفُ مِثْلُ : نَهْشَلُ وَأَنْ سَمِيَ بِهِ إِذْ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ النُّونِ زَائِدَةً فِيهِ ، وَمِمَّا يَزِيلُ^(٥) مِنَ الْأَسْمِ هَذَا السَّبَبُ الْمَانِعُ لِلصَّرْفِ - اعْنِي وَزْنَ الْفِعْلِ لِحَاقٍ^(٦) هَاءِ التَّائِيثِ بِهِ فِي نَحْوِ : يَعْمَلَةُ^(٧) . وَبِنْجَلَةٌ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمِيتَ بِنْجَلَةً وَهِيَ الْخَرْزَةُ الَّتِي زَعَمُوا أَنَّهَا

(١) انظر المنصف ١٧/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٢ .

(٣) المقتضب ٣١٨/٣ ((أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ مِثْلُ : جَعْفَرٍ وَلَا جَعْفَرٍ فَقَدْ وَضَحَ لَكَ أَنْ تَغْعَلًا مِثْلُ تَغْلٍ لَوْ سَمِيتَ بِهِ رَجُلًا لَمْ تَصْرَفْ)) .

(٤) لِحَسَانٍ فِي دِيْوَانِهِ ٤٩/ شرح محمد علي العاني ، مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٣١ هـ . لَمْ أَجِدْ هَذَا الشَّاهِدَ فِي الْكِتَابِ ، وَإِنَّمَا أَقْلُ نَصًّا مِنَ اللَّسَانِ يَوْضَحُ أَنْ مَا وَرَدَ رُبَّمَا يَكُونُ حَاشِيَةً فِي كِتَابِ سَيُوهٍ ((قَالَ سَيُوهٍ الْمِيمُ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ - أَيْ مَذْحَجٌ - هَذَا نَصُّ الْجَوْهَرِيِّ فِي حَاشِيَةِ النُّسخَةِ مَا صَوَّرْتَهُ هَذَا غَلَطٌ مِنْهُ عَلَى سَيُوهٍ إِنَّمَا هُوَ : مَا حَجَّ جَعَلَ مِيمَهَا أَصْلًا كَمَهْدَدٍ ، اللَّسَانُ ١٠٣/٣ مَادَّةُ ذَحْجٍ وَرَوَاتِهِ كَمَا فِي الدِّيْوَانِ .

بَنِي اللُّؤْمِ بَيْتًا عَلَى مَذْحَجٍ فَكَانَ عَلَى مَذْحَجٍ تَرْتَبَا

(٥) فِي (ش) ((يَزِيلُ)) وَالْأَصَحُّ مَا هُوَ فِي (ب) .

(٦) لِحَاقٍ : مَكْرَرَةٌ فِي (ج) .

(٧) قَالَ الزَّجَاجُ ((فَلَيْسَ يَعْمَلُ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَإِنَّمَا هُوَ مَخْصُوصٌ بِهِ الْإِبِلُ وَأَنَّكَ تَلْفِظُ الْمَذْكُورَ فِيهِ بِالْيَاءِ . وَلَوْ كَانَ صِفَةً لَحَقَّتْهَا هَذِهِ الْيَاءُ لَوَجِبَ أَنْ تَلْحَقَهَا فِي الْمَوْثِ التَّاءُ)) مَا يَنْصَرَفُ / ١٣ . وَالملاحظ أن الفرخاني سماها هاء التائيث انسجاماً مع البصريين أما الكوفيون فقد سموها تاء التائيث . انظر الايضاح للفارسي / ٢٩٧ ، والتكملة له أيضاً / ١١٣ .

يؤخذ بها الرجل عن المرأة ، كان المانعُ للمنصرف العلمية والتأنيث^(١) . ولم يعد وزن الفعلُ مما يمنع فيه الصرفُ .

فأما التصغيرُ فربما اخرجُ الاسم من أن يكون على وزن الفعل فينصرف كما تصغرُ نحو : خضم وبذر . فيقول : خضِيضُم وبذِيذِر وربما بقى على وزن الفعل فلا ينصرف كـنحو :

يعلي في قوله :

قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يَعْلِيَا^(٢) إذ قد جاء نحو هذا في الأفعال قال :

يا ما املِيحْ غزلانا شَدَنْ لَنَا من هَوْلِيَا كُنْ^(٣) الضَّال والسَّمْرُ^(٤)

وربما أورثه ذلك بعد ان لم يكن فيه فانك لو سميت رجلاً بـ ((تقاتل)) ثم صغرتَه كان القياسُ ((تقتيل)) كتعليب فيخرج إلى ما لا ينصرف . ونظير هذا ، هند وهنيدة)) .

وأنت إذا تأملتَ للاسم هذه الحالة - اعني كونه على الوزن المستعار من الفعل علمتَ أنه فرعٌ على أصلٍ^(٥) وثانٍ لأولٍ إذ^(٦) الأصلُ الأولُ للاسم أن يكون لا على غير أوزانه التي له ، فهو مما يكسبه شبيهاً من الفعل ويتنحي به قليلاً عن يَبوحَة التمكن^(٧) .

(١) قال الزجاج ((الا أنك إذا سميت رجلاً بـ تعمل لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة نف/ ١٣ .

(٢) نسب للفرزدق . انظر الكتاب ٥٩/٢ ، المقتضب ١٤٢/١ ، الخصائص ٦/١ ، المنصف ٦٨/٢ ، ٧٩ ، وليس في ديوانه ويليهِ ... لما رأنتي خلقاً مقلوباً .

(٣) رسمت في (ب) ((هولياءكن)) وفي (ج) ((هوليكن)) وفي (ش) ((هولياكن)) والصحيح ما رسمناه .

(٤) منسوب لكاهل وللمجنون في ديوانه ١٦٨/ ، ونسب لذي الرمة وللحسين بن مطير أيضاً .

(٥) الشائع ((فرع عن أصل)) .

(٦) في الأصل ((إذا)) صححت من ((ب)) .

(٧) يقصد المصنف بهذه المعادلة الجدلية : ان التصغير فرع عن الاسم الكبير وان أوزان الأسماء أصل عن

أوزان الأفعال ، حسب الرأي القائل ان الأفعال فرع عن الأسماء وهنا يجتمع فرعان التصغير ووزن الفعل فمنع الاسم الصرف انظر ما ينصرف ٤/ .

فأما الوصف الذي يفرق فيه صيغتا التذكير والتأنيث فضربان أحدهما : الفعل الذي مؤنثه ان جاء فعلى ((فعلاء)) نحو أحمر له حمراء ، ونحو : ((أخيل)) لهذا الطائر عند من توهم فيه مع النوعية الوصف فلم يصرفه^(١) في نحو قوله :

ذريني وعلمي بالأمور وشيئتي فما طائري فيها عليك بأخيلا^(٢)

وليس له فعلاء ، وكذلك اجدل وأفعى والأحسن فيها الصرف ما دامت للأنواع .
أو على فعلى نحو : اصغر البنين له صغرى البنات وآخر له أخرى . ونحو : اخفى في قوله تعالى ﴿يَمْلِكُ السِّرَّ وَالْأَخْفَى﴾^(٣) . و ((أفضل من))^(٤) وليس بازائهما فعلى إذ كل واحد منهما يشترك فيه المذكر والمؤنث وأما الضرب الثاني^(٥) ففعلان الذي مؤنثه ((فعلى)) نحو : سكران وسكرى فأما سكرانة في لغة بعضهم^(٦) فقليل ويمكن ان يكون على التوهم كأنه نزل سكران وسكرانه بفزله : فتان وفتانة . فإن قال قائل : حمراء وسكرى فيهما مع التأنيث الوصف قلنا : ان التأنيث ها هنا يمنع^(٧) بانفراد الصرف ، ألا ترى إلى نحو : طرفاء وكبرياء وحجلى وفتيا ، وكذلك الشأن في ((آخر)) يكفي فيه العدل وحده على ما يساق إليك إن شاء الله تعالى .

ويزيل الوصف العلمية . ألا ترى انك إذا سميت : بأسود فمانع الصرف فيه العلمية

(١) انظر الكتاب ٢/٢ ، والمقتضب ٣/٣١١ ، وما ينصرف ١٠/ .

(٢) البيت لحسان ، الديوان ٣٥٢/ .

(٣) سورة طه : الآية ٧ .

(٤) المبرد في المقتضب ٣/٣١١ لا ينصرف في معرفة ولا نكرة لأنه قد صار نعتاً كأحمر .

(٥) ((إنما)) ساقطة من (ج) .

(٦) نسب ابن منظور ، لسان العرب في اللسان ٦/٣٨ (مادة سكر) ان سكرانة هي لغة لبني أسد ونسب ذلك للجوهري وللغاري في التذكرة . واللذين منعوا سكرانة حجبتهم ان الألف والتون تقابل الهمزة بعد الألف في حمراء فلا يجوز عندهم إضافة هاء التأنيث عندها تكون علامة تأنيث أي لا يدخل التأنيث على التأنيث وانظر المقتضب ٣/٣٣٥ .

(٧) في (ج) ((يمنع)) .

ووزن الفعل ، ولقائل ان يقول : فلم امتنع سيويه^(١) خاصة من صرف نحو : اسود . إذا سميت به تم نكرته وكان قياس قوله ان يقول : باسود واسود آخر ؟
فالجواب : من وجهين : احدهما ان هذا على توهم رائحة الوصفية فيه ولهذا ما أدخلوا^(٢) اللام في نحو : العباس والحارث^(٣) إذا سمي بهما .
والثاني : ان التنكير يعيد إليه^(٤) شيئاً من الوصفية التي كان رفعها التعريف وما يقرب هذا انك إذا قلت : مررت بزيد وزيد اخر فقد جعلت هذا الاسم مشاركاً فيه شركة تكاد تشبه ما في قولنا : رأيت الرجل ورجلاً آخر . فبهذا صار العلم المسلوب عنه التعريف يضاهي الاسم المفيد ، ثم ان الوصف الذي يبين فيه التذكير والتأنيث ولاشك أنه فرع على سائر الأوصاف التي هي متأخرة عن رتبة الأسماء الصريحة في التمكن . إذ الموصوف قبل الصفة ومستغن عنها ، والصفة بعد الموصوف ومرتبة عليه . فإذا هو من أسباب منع الصرف . وقد بقي الكلام في قرانه وانفراده ، وأنت إذا تحققت ما أوردناه عليك علمت أنه لا يكاد يوجد منفرداً بل : أما مع وزن الفعل على ما تقدم في احمر ونحوه . وأما مع زائدتي في فعلان في نحو : عطشان ، فافهم .
ويصغر كل واحد من القبيلين فيقال : احمر وعطيشان ، فلا يرفع التصغر لا الوصف ولا ما معه .

فأما العلمية ، فهي جعل الاسم مقصوراً على معنى بعينه - جزئي لا يشاركه^(٥) فيه غيره بحسب ذلك الاستعمال نحو تسميتنا شخصاً معيناً بـ (زيد) فإن قلت ، زيد وزيد فعلى نحوين من الاستعمال كما يقال : عين وعين وجارية وجارية . وهذه العلمية هي من الأسباب المانعة للصرف ، إذ هي فرع على الافادة ومبنية على الجمود وبمعزل عن التصرف .

(١) انظر الكتاب ٢/٢ ، ٥ .

(٢) ما زائدة وكثيراً ما يستعملها ابن جني في أسلوبه .

(٣) في (ج) ((الحارث)) وفي (ب) و (ش) ((الحارث)) .

(٤) ((إليه)) ساقطة في (ج) .

(٥) ((لا)) ساقطة من (ج) .

انظر إلى نحو : مَحَبٌّ وَمَوْهَبٌ^(١) لا يوجد مثلهما في الاسماء المقيدة على ما تحقق في صناعة التصريف^(٢) .

والعلمية بانفرادها لا تمنع الصرف ، وتقرن كل زائدة من أسباب منع الصرف الثمانية الباقية إلا الوصف الخاص ، فإن الأمر فيه على ما ذكرناه آنفاً بقي مقارنتها سباً :

الأولى : ما قدما ذكره وهي مقارنتها مع وزن الفعل الغالب هو عليه ، واعلم أنك إذا سميت بنحو : اجلس . فإن قدرت فيه الضمير بقيت السين ساكنة على الأحوال الثلاث ، والهمزة كما هي للوصل تحذف عند الاستغناء عنها . وإن نزعته عنه الضمير صار حكمه حكم سائر الأسماء ، والهمزة للقطع تقول : هذا اجلس ورأيت اجلس . ومررت باجلس - ليس كافتح وانجذاب إذا سميت بهما إذ الألف تبقى للوصل كما في امرئ . ولو سميت به إذ هذا القبيل باقى على أصله وذاك منقول من الفعلية إلى الأسمية فقطعت الهمزة اشعاراً بهذا ، ولأن همزة الوصل لا تشيع في الأسماء شيوعها في الأفعال^(٣) بل لا تكاد وتوجد في الأسماء غير المصادر إلا عوضاً عن محذوف كما في ابن واسم . أو جبر التصرف محذف كما في راء امرئ^(٤) وامرئ .

فإن سميت بنحو : ضربت مع نزع^(٥) الضمير قلت : ضربة وضربة . فإن ابقيت فيه

(١) اللسان ٣٠٥/٢ مادة وهب ((قال سيويه جاءوا به على مفعول لأنه اسم ليس على الفعل إذ لو كان على الفعل لكان مفعلاً وقد يكون ذلك لكان العلمية لأن الاعلام مما تغير عن القياس .

(٢) قال ابن جني في المنصف ٢٧٥/١ ((ان هذا اسم شذ عن القياس - مزيد - كما شذ - محجب - وكان قياسهما عنده مزاد ومحجب)) انظر اللسان ٢٨٤/١ مادة حب .

((إنما حملهم على ان يزونا محبياً بمفعول دون فعلل لأنهم وجدوا ما تركب من ح ب ب ولم يجدوا م ح ب ... لأن ظهور التضعيف في فعلل هو القياس والعرف)) .

(٣) المقتضب ٨٠/١ فأما الهمزة التي تسمى ألف الوصل فموضعها الفعل وتلحق من الأسماء أسماء بعينها مختلفة ، والمصادر التي أفعالها فيها ألف وصل .

(٤) امرؤ من اسماء عشرة التي فيها ألف الوصل وهي : اسم ، وابن ، وامرؤ واست وامرأة ، واثان ، واثنتان ، وإيمن ، وابنة ، وابنتهم .

انظر المقتضب ٨٢/١ ، ٢٢٨ ، ٩٢/٢ .

(٥) في (ش) ((نوع)) .

الضمير المستكن فيه من نحو قولك : هند ضربت . كان حكمه حكم سائر الأفعال ،
ولذلك لم يصرف ((جلاً)) من قوله :

انا ابن وطلاع الثايبا متى اضع العمامة تعرفوني^(١)

ألا ترى أن الضمير المقدر فيه يرتفع به ارتفاع قرناها بشاب من قول الآخر بني شاب
قرناها^(٢) .

وعلى هذا نبه سيويه بقوله ((وان سميت رجلاً بـ ((ضربوا)) فيمن قال : اكلوني
البراغيث . قلت : ضربون تلحق النون كما تلحقها في أولي ، لو سميت بها رجلاً)) من
قوله عز وجل ﴿أُولَئِكَ أَجُوعٌ﴾^(٣) فـضربوا فيمن قال : مسلمون في اسم رجل قال : هذا
ضربون ، ورأيت ضربين ، وكذلك يضربون في هذا القول . فإن جعلت النون حرف
الاعراب فيمن قال : هذا مسلمين صرفت وابدلت مكان الواو ياء لأنها قد صارت بمنزلة
الأسماء وصرت كأنك سميت به بربن . وإنما فعلت . هذا بهذا حين لم تكن علامة
لاضمار الواو وكان علامة الجمع كما فعلت ذلك بضربت حين كانت علامة^(٤) التانيث
فقلت : هذا ضربة قد جاء ((انقضى كلام سيويه))^(٥) .

والثانية : من مقارناتها هي : ما لها مع التانيث اللازم في نحو : عائشة وطلحة وسعدى
وريا وصفراء . وأن كان قد يتمتع في نحو : رياء وصفراء قبل التسمية . وكلما كانت الموانع

(١) البيت منسوب لسحيم بن وثيل تجده في الكتاب ٧/٢ ، ومجالس تغلب ٢١٢/١ ، وابن يعيش ٦١/١ ،
٥٩/٣ ، ٩٢ ، والمغني ١٦٠/١ ، ٣٣٤ ، ٦٢٦/٢ ، والكامل ٣٨٤/١ .

(٢) نسبة البيت لرجل من بني اسد . تجده في الكتاب ٢٥٩/١ ، ٧/٢ وفي الخصائص ٣٦٧/٢ وقامه .

كـلـمـةـمـنـ وـيـصـيـبـتـهـمـ لاـ تـكـفـيـهـنـ
بـنـيـ شـعـبـابـ ، قـرـأـنـهـمـا تـصـيـبـنـ و تـكـفـيـن .

(٣) سورة فاطر : الآية ١ ، الآية ساقطة من نسخة (ج) .

(٤) ذكر في النصين .

(٥) ما تحته خط منقول بالنسبة من كتاب سيويه ٨٧/٢ .

أكثر كان المنع أكثر^(١)، وأيضاً فى نحو: شعوب^(٢): اسم للمنية، وجيال^(٣): علم للضبع.
وأيضاً فى نحو: عناق ذكراً سميت به أو اثنى على ما ستعرفه إن شاء الله تعالى.

فإن سميت بمسلمات. صرفت فقلت، هذا مسلمات، ورأيت مسلمات. ومررت بمسلمات. لأن التاء للجمع - جمع المؤنث - ليست للتأنيث وعلى هذا قول الله تعالى ﴿فَإِذَا أَفْتَضُّنَا مِنْ عَرَبَاتٍ﴾^(٤) وصرف^(٥) مسلمات كصرف مسلمين إذا سميت به تقول: هذا مسلمون. ورأيت مسلمين. ومررت بمسلمين.

وقد يجوز فى هذا الباب ترك الصرف تشبيهاً لهذه التاء بقاء التأنيث كأنهم لم يعتدوا بالألف حاضرة وينشد قول امرئ القيس على الوجهين.

تورثها من اذرعات وأهلها يثرب أدنى دارها نظير عال^(٦)

والثالثة: مقارنتها للجمع على مفاعل كما لو سميت بمصاحف وهو أيضاً من قبيل ما كان يمتنع الصرف فيه قبل التسمية على ما سنذكر^(٧) إن شاء الله تعالى.

والرابعة: مقارنتها بالزيدنى^(٨) فى فعلان نحو ما فى: غضبان وعثمان^(٩) إذ جعلتهما اسمين. والفرق بينهما أن الأول لا ينصرف وإن نكرته بعد التسمية تقول: ((بغضبان وغضبان آخر))^(١٠) لما يتوهم فيه من الوصفية المستدل عليها بمجىء فعلى منه، والثاني

(١) فى (ج) ((أكد)).

(٢) انظر: اللسان مادة شعب ٤٨٣/١.

(٣) انظر: اللسان ١٠١/١٣ مادة جال.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٩٨. انظر: الكتاب ١٨/٢، اجمع القراء على تنوين عرفات لأنه اسم بقعة...

انظر: مشكل اعراب القرآن ١: ١٢٤.

(٥) فى (ش) ((صرفت)) وفى (ج) ((صرف)).

(٦) ديوان امرئ القيس ٣١.

(٧) انظر: ص ٤٧.

(٨) فى (ج) ((الزائدنى)).

(٩) فى النسختين ((عثمن)).

(١٠) انظر ما ينصرف للزجاج ٣٦.

منصرفٌ في تلك الحال إذا لم يبق فيه ^(١) من الموانع إلا الألف والنون إذ ليس من الوصفية في شيء إذ ليس له فعلى .

والخامسة : مقارنتها للتركيب في نحو : حضرموت ^(٢) ومعدى كرب ^(٣) على ما سنشرح إن شاء الله تعالى .

والسادسة : مقارنتها للعدل في نحو : هذا عمرُ . فإذا نكرت صرفت تقول : بعمرَ وعمرِ آخر ^(٤) . إذ قد ارتفع عنه العدل مع العلمية إذا لم يوجد فعلٌ محدوداً عن فاعل نكرة . وفي نحو : هذا آخرُ وجمعُ ورباعٍ إذا سميت بها . فإن نكرت شيئاً من ذلك لم تصرف تقول : بأخرٍ وأخرٍ آخر ، لأن العدل فيه لا يزولُ بزوال العلمية لأن العلمية فيه بعد العدل على ما ستعرفه بعدُ إن شاء الله تعالى .

والسابعة : مقارنتها للعجمة في نحو : إحقق إبراهيمُ . ولا تزول العلمية بالتصغير . وللتسمية ^(٥) أحكام لا بد لنا من أن نذكرها لك على وجه الاختصار منها :

أن ينقل الاسمُ من مسمى إلى غيره كنقل : هود إلى السورة . فلا يصرف ^(٦) . كما لا تصرفُ عمراً إذا لا سمية به امرأة تقول : قرأت هودَ وسورة هودَ فمسميا هود مختلفان . وكنقل اسم الأب إلى القبيلة ، ونقل اسم الأم إلى الحي ولهذا ما صح قولهم ^(٧) قولهم تغلب ابنة وائل ^(٨) وباهلة ابن اعصر ، فأجرى تغلب هنا وتميم في قولهم : جاءني تميم . مجرى قريش وثقيف الموضوعين في أول أحوالهما على الحيين ^(٩) لا على الأبوين .

(١) ساقطة من (ج) .

(٢) انظر : الكتاب ٥٠/٢ . انظر : ص ٥٥/١٠ .

(٣) في (ج) زيادة ((وان كان قد يجمع التركيب وحده)) .

(٤) انظر : ما ينصرف ٣٩/ .

(٥) في (ش) ((والتسمية)) في (ب) ، (ج) ((والتسمية)) .

(٦) لم تصرف هود إذا نقل إلى السورة لأن السورة مؤنثة واجتمع به فرعان المعرفة والتأنيث . انظر : ما ينصرف ٦١/ .

(٧) ما زائدة .

(٨) انظر : الكتاب ٢٦/٢ .

(٩) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٨/ .

فإن قدرت حذف المضاف في : جاءني^(١) تميم . أي : بنو تميم كان تميم للآب وعلى الوجه الأول أن جعلت تميماً للحي صرفت فإن عنت القبيلة لم تصرف وكذلك^(٢) يجري ((أسد)) على هذا الوجه مجرى قدم أنشد :

فإن تبخل سدوسُ بدروعيهما فإن الريح طيبة قول^(٣)

ومن تلك الأحكام ، أنك إذا سميت بالناقص من الألفاظ فالوجه التكميل والنقصان ، أما أن يكون في الصفة التكميلُ يردها إلى أصلها أن كان لها أصل كما تسمى بـ ((ذو)) فتقول : هذا ذواً . ورأيت^(٤) ذواً ومررت بذواً . يدل ذلك على ذلك قوله تعالى ﴿ذَوَاتِي أَقْنَانُ﴾^(٥) أو بتضعيف الحرف الأخير أن لم يكن له أصلُ يرد إليه كما تقول : هذه باء حسنةٌ وحاءٌ قبيحةٌ التقى الفان فحولت الثانية همزة . وهذا الصنف من حروف التهجي هو في الأصل على حرفين نحو : ((باتا حا)) حكمها حكم الأصوات^(٦) وأيضاً كما تقول لولا تعجني . ولو من الأدوات .

وأما أن يكون في كون اللفظة مبنية في الأصل فالتكميلُ باعتبارها أن امكن على أي وجه كأن تقول : في السورة هذه نون ونون . كما تقول هند وهند عند التسمية فإن ابقته على الحكاية فقلت : هذه نون . كان لك ذلك فيكون مبنياً .

وأيضاً تقول : هذه حاميم^(٧) كما تقول : هاويل على ما نذكره تشبيهاً بالأوزان

(١) في (ج) ((جاءني)).

(٢) في (ج) ((وعلى هذا)).

(٣) البيت للأخطل . الديوان ١٢٦/ برواية السكري . وروي بـ (فإن تمنع) .

(٤) انظر : ما ينصرف ٦٨/ يشابه المصنف رأي الخليل وعنده : ذو أما سيويه فعنده : ذوي . انظر : الكتاب ٣٣/٢ .

(٥) سورة الرحمن : الآية ٤٨ ، أصل ذلك ذوات ، والواو حذفت تخفيفاً ويفرق بينها وبين الواحد . انظر : إعراب القرآن ٧٦/٧٧ . ويذهبون إلى أن الألف قبل الاء بدل من ياء أو بدل من واو . انظر :

اللامع من به الرحمن ٦٦/٢ .

(٦) الكتاب ١٠٧/٦ ((باتا لا يكون على حرفين ليس أصل في الثلاث)) .

(٧) جمع غائقة لدوزخه هي : غاش وغشيت ، والشورى والدرج والذئبان والجائنة والاحقاف .

الأعجمية : وهذه حاميم على الأصل فيكون مبنياً وأيضاً تقول : طاسينم^(١) حملاً على بعلبك على ما تعرفه إن شاء الله تعالى .

وليس في ((كهيعص))^(٢) إلا الحكاية تقول : هذه كاف هايا عين صاذ بهذا اللفظ إذ ليس يمكن فيه التركيب ولا غيره من الوجوه المتقدم ذكرها وتقوم في الحرف من حروف التهجي هذه : جيم^(٣) فيعرب وفي الحرف من حروف الأدوات نعم على ثلاثة أحرف فيجوز أن تعربه إذا أجرته مجرى الأسماء .

وتقول إذا سميت بـ ((حيث)) مذكراً : جاءني حيث . ومررت بحيث فإن سميت بـ ((قدام ووراء)) لم تصرف لمكان التأنيث^(٤) .

فإن سميت بمعرب ناقص بقيته على أصله تقول : جاءني يد . ورأيت يداً . ومررت بيد^(٥) إذ المحذوف منه في حكم الثابت . وقد حمل على هذه نحو ((لَمْ وَمَذْ)) فيمن جربها^(٦) و ((من)) إذا سمي بها .

ومن أحكام التسمية ، إن الاسم قد يضم إليه قلب فإن كانا مفردين معاً فالوجه عند العرب أن يضاف الاسم إلى اللقب تقول : سعيد كرز . وثابت قطن^(٧) ، إنما جعلت قطنه معرفة لأنك أردت نفس تعريف ثابت فلم ينصرف وعلى هذا : قيس الرقيات إذ جعل الرقيات وكان يعرف بهن لقباً له غالباً عليه ومن ذلك موسى شهوات ((.

(١) قال عنها سيويه ٣٠/٢ ((وأما حم فلا ينصرف ، جعلته اسماً للسورة ، أو صنفته إليه لأنهم انزلوه بمنزلة اسم اعجمي ، نحو هايل وقايل)) .

(٢) رسمها النساخ في النسخ الثلاث كما هي مرسومة في المتن ان كانت بوحى المصنف فالأخير يخالف سيويه القائل ((وان قلت : اجعلها بمنزلة : طاسين ميم لم يجوز ، لأنك وصلت ميماً إلى طاسين ، ولا يجوز ان تصل خمسة أحرف إلى خمسة أحرف فتجعلهن اسماً واحداً)) الكتاب ٣١/٢ وطسم فاتحة لسورتي الشعراء والقصص .

(٣) في (ج) ((حميم)) .

(٤) دليل التأنيث ظهور علامته عند تصغيرها مثل : قديمة ، وورثة .

(٥) انظر : الكتاب ٣٤/٢ .

(٦) في (ش) ((حولها)) .

(٧) اسم شاعر من خراسان فقت عينه فكان يحشوها بالقطن فسمي ثابت قطنه . انظر : الشعر والشعراء ٦٣٠/٢ .

فإن لم يكونا مفردين معاً فالوجه أن يجرى أحدهما على الآخر تقول : هذا بكر وزن سبعة . ومررت بـ كبر وزن سبعة وقال أبو العباس ثعلب^(١) . وعلى هذا فأما التانيث اللازم فعلى قسمين : قسمٌ بعلامة ، وقسمٌ بغير علامة . والعلامة : أما الألف في نحو : سكرى وحمراء . وتكون بانفرادها مانعةً للصرف في نحو : نعى دفلَى وصحراء وطرفاء . وإن كان قد يتفق في بعض المواضع أن ينضم إليها غيرها من الأسباب ، وهو العلمية في نحو : سعدى واسماءُ بنُ خارجة . وهذه المقارنة قد ذكرناها قبل^(٢) .

وأما الهاءُ فلا تمتنعُ الصرفُ بانفرادها في نحو : قائمةٌ وقاعدةٌ فإذا انضمت إليها التسميةُ في نحو : طلحةٌ وحارثةٌ . منعت ، فإن أزيلت التسميةُ بالتذكير عاد إلى الصرف في مثل قولنا ، مررت بطلحة وطلحةٍ آخر . وقد تكون هذه الهاءُ في بعض المواضع مانعةً المانع فربما توجبُ الصرفُ إذا لم يعرض لها أن تكون مانعةً من وجه آخر ، وذلك نحو مجيئها في صياقلة وعباهلة^(٣) . إذ قد عاد بها الاسمُ إلى وزنِ الأفراد من الاسماء بعد ما لم يكن وذلك نحو : طواعية ورفاهية وكراهية . أو قد طال فصال ما بعد الألف كأنه مستأنفٌ من رأس . وأيضاً نحو مجيئها في : سكرانة^(٤) . عند من استعمل هذا . فإن اللفظة بها قط طالت فوقعت الزائدتان كالخشو إذا لم تكونا متتهى الاسم فلم يعتد بهما ، وربما تعود مانعة للصرف من وجه آخر وذلك أنك إذا سميت بأرمل ويعمل امتنع الصرف للعلمية ووزن الفعل ، فإذا سميت : بأرملة ويعمله . فقد انحزم وزن الفعل بلحق الهاء لكنها تعود مانعة للصرف من جهة التانيث .

فأما القسمُ الثاني من قسمي التانيث : وهو الذي يكون بغير علامة فعلى ضربين : منه ما يكون موضوعاً على التانيث : كعقرب وعناق ورجل وقدم .

(١) لم أجده في مجالس ثعلب ولم أجده في الكتب التي تنقل عن ثعلب .

(٢) واسماء اسم امرأة من الوسامة وليس جمعاً . انظر : المقتضب ٣٦٥/٣ .

(٣) قال سيويه ١٦/٢ من قبل أن هذه الهاء إنما ضمت إلى صياقل كما ضمت موت إلى حضر ... وليست

الهاء من الحروف التي تكون زيادة في هذا البناء كالياء والألف في صياقلة .. ولكنها إنما تجيء

مضمومة إلى هذا البناء كما تضم ياء الإضافة إلى مدائن ومساجد .

(٤) في (ج) ((سكرانة)) .

ومنه ما غلب عليه التأنيث بالتسمية نحو : سعاد وزينب ونعم . وكل واحد من هذين القبيلين إذا سميت به المؤنث فلا يجوز فيه الصرف اللهم إلا إذا كان على ثلاثة أحرف^(١) أو سطرها ساكن نحو : هند كَف^(٢) ان سميت بها فانك فيه بالخيار^(٣) وإنما احتمل ذلك لفرط الخفة في وزنه .

فأما إذا سميت به المذكر فالثلاثي منه منصرفٌ تقول : مررت بهند وخنفساء . وبقدم الكريم . وما فوق الثلاثي فغير منصرف نحو : استعنت بزینب القاعد . فما بعد الثالث من الحروف نزل منزلة العلامة في آخر المؤنث هذا إذا كان الاسم غالباً عليه التأنيث بالتسمية .

فإن غلب للتذكير وسمي به المؤنث فلا يجوز الصرف في الاعتبار من الأقاويل تقول : هذه زيد يا فتى . فهذا للفرق لأن المؤنث أشد مناسبة للمؤنث . ومما يجب عليك مراعاته والأخذ به ان تستوضح الحال في الفي التأنيث حتى يشنبها بما للالحاق فإنهم قد اختلفوا في : ذفرى وتترى وعلقى . فقال بعضهم وزنها فعلى والألف للتأنيث فلا تصرف أصلاً . وقال آخرون ذفرى اسيلة ، وتترى وعلقاء^(٤) فجعلوها ملحقة بسلهَب ودرهم . فالألف ليست للتأنيث . فتمنع الصرف بانفرادها بل هي كألف ، معزى وأرطى^(٥) إذ قالوا : مَارُوط ومِعِزٌ . ويجوز في أرطى خاصة أن تكون منقلبة عن أصل فيكون هو على . أفعل . مثل ((أرمل)) فإن سميت بهذا صرفت إلا ما كان موضوعاً على التأنيث . وإن لم تكن الألف فيه للتأنيث وذلك نحو . معزى فيمن أنث ووزنه فعَلَل .

(١) ((حرف)) ساقطة من (ج) .

(٢) في (ج) ((وكف)) .

(٣) هذا منسجم مع رأي البصريين وسيبويه ، انظر الكتاب ٢٢/٢ .

أما الزجاج فيرى فيه عدم الصرف في المعرفة والصرف في حالة التنكير . انظر : ما ينصرف / ٤٩ .
وكتب فيها لغتان . كَتَفَ وكَتَفَ مثل كَذَبَ وكَذَبَ . انظر : اللسان ٢٠٣/١١ (مادة كَفَ) .

(٤) بعضهم لم ينون ذفرى اسيلة وبعضهم نونها وجعلها ملحقة بهجرع ومنهم من جعل ألف تأنيث .
انظر : الكتاب ٩/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٩٩/٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٩/٢ ، وما ينصرف / ٣٠ . والأرطى مادة لدبغ الجلود .

وموسى الحديد . ووزنها ((مفعّل)) فهما من باب عقرب وعناق ، وقد تقدم من ذلك ما يحتاج إلى إعادته وشأن ((إبل)) و ((غنم)) شأن معزى في التسمية ولمعنى التأنيث في غنم قالوا في تصغيرها ((غنيمة)) وهذه الأسماء - أعني المعزى والابل والغنم^(١) - وضعت لجماعة الأشخاص ليست للنوع نفسه فهي كالناس لا كالإنسان .

فأما الممدود من هذه الاسماء فإن التأنيث واللاحاق يقتسمان الابنية قسمة غير متداخلة تقول : هذه حمراء وقوباء^(٢) وكبرياء وعاشوراء وأصدقاء وبروكاء وبراكاء ومتيوساء وخنفساء . فهذه وأمثالها أبنية التأنيث ، إذ ليس في أوزانهم ((فعلال)) من غير المضاعف فيلحق به حمراء ولا ((فعلال)) فيلحق به قوباء ، ولا غير ذلك من هذه الأمثلة . وأما حرباء وقوباء فالألف الثانية فيهما إنما هي عن ((ياء)) لللاحاق ظهرت في نحو ((درحاية))^(٣) واللاحاق بشمراخ وقسطاس وهذان البناءان لللاحاق ليس يشركه التأنيث فيهما . فانظر إلى هذه القسمة المعتدلة والوصف الانيق في التقابل .

وقد اختلف في ((غوغاء))^(٤) إذ هو من المضاعف وقد استثنى

قَبْلَ فَإِنْ سَمِيتَ رَجُلًا : بـ ((عُنُوق^(٥) وأسباط وكلاب)) صرفت لأن هذا التأنيث هو الذي للجمع ليس تأنيثاً لازماً . ألا ترى أن نحو : أسباط وكلاب قد يحتوي على جمع^(٦) ، كل واحد منه مذكر ، فإن سميت به ((نساء)) جمع نسوة صرفت لأن المثال واحد . ولو سميت رجلاً بمثل ((طامث)) صرفت لأن المثال^(٧) مذكر كأن توصف به المونث^(٨) .

(١) انظر : الكتاب ٩/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١٠/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ١٠/٢ ، ودرحاية : الرجل القصير الكثير اللحم .

(٤) انظر : الكتاب ١٠/٢ ((وما غوغاء)) فمن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء فيؤث ولا يصرف ، ومنهم من يجعلها بمنزلة قصفاض ، فيذكر ويصرف ، ويجعل الغين والواو مضاعفتين .

(٥) انظر : الكتاب ٢٢/٢ .

(٦) في (ش) ((جميع)) وفي (ب) ، (ج) ((جمع)) .

(٧) كلمة المثال ساقطة من (ج) .

(٨) انظر : الكتاب ٢٠/٢ .

والتصغير لا يقدح في التأنيث شيئاً . إذ ليس بمناف له إلا أنه ربما أدخل الاسم من باب إلى باب ، كـتصغير ((حُبَارَى)) على ((حُبَيْر)) ((وَحْيِير)) وقد خرج من باب حمراء إلى باب عقرب لمكان التأنيث المعنوي .

وأيضاً كـتصغير ((هند)) على هنيذة فقد خرج من باب نَعَم ، وحمل إلى باب : عائشة ورقية . ولا شك ان التأنيث مما يفرغ على التذكير فغير بعيد ان يعدّ مبايناً لمحض التمكن فافهم .
فأما الجمعُ على ((مفاعل ومفاعيل))^(١) فلا يذهبُ عليك ان المراد بوزنه هذا هو الوزن العروضي الذي يكونُ باعتبار الحركة والسكون لا الوزن التصريفي الذي يكونُ باعتبار الأصل والزائد وذلك نحو : مصاحفُ وأكالبُ ، وأرامِلُ ورسائلُ ، وصوامعُ ، وخوالفُ وتجاربُ وأيضاً نحو : أعاريبُ وشماريحُ ومطاعيمُ وبخاتي^(٢) وما معهما . وإنما منع الصرفُ من حيث هو في آخر مرتبة من مراتب الجمع ، إذ ليس له نظير في الآحاد ، وأيضاً قد كُسِرَ عليه كثيرٌ من الجمع^(٣) نحو : انعامُ واناعيمُ ، واكلبُ وأكالبُ . وهذا السببُ هو بانفراده يمنع الصرف ، وقد تقارنه العلمية على ما ذكرناه إما مفردة وإما مع التأنيث نحو ان تسمي رجلاً أو امرأة بـ ((مفاعل)) ولأن هذا السبب كان لفظياً لا معنوياً مجرداً . كان إذا نقص لفظاً لم يمنع الصرفُ في نحو : عوالٍ ومواضٍ ومجارٍ . وذلك في حالتي الرفع والجَر ، كما يقال : هذا قاضٍ . ومررت بقاضٍ على ما سيتضح لك إن شاء الله تعالى .

فأما في حال النصف فتثبت الباء فيه فيوازن الصحيح فيحصل الوزنُ المانعُ للصرف فيمنع الصرف^(٤) ومثل صرفهم : لجوار وغواش في حالتي الرفع والجَر صرفهم (لزلزل)

(١) انظر : ما ينصرف ٤٦/ .

(٢) انظر : ما ينصرف ٤٦/ - ٤٧/ .

(٣) اختلف النحاة في هذا الموضوع حيث يرى بعضهم ان المانع في مفاعل ومفاعيل الجمع الذي يقوم مقام علتين .

وقال آخرون - منهم أبو علي الفارسي - لخروجي من صيغ الآحاد الجمعية القائمة مقام علتين .

ويرى آخرون تكرار الجمع تحقيقاً نحو أكالب اذهو جمع لا كلب أو تقديراً نحو مساجد فهي عندهم

بزنة المكرر أي جمع جمع . انظر : الاشمونى ٢٤٣/٣ .

(٤) أي يرجع إلى وزن مفاعل .

وجندب) على الأحوال الثلاث لما قد ورد عليهما من النقصان بحذف الألف فتأمل هذا ففيه من البيان ما يورث تلج الصدر^(١) .

فأما ثمان فالوجه فيه الصرف لأنه ليس جمعاً مكسراً بل هو مفرد موضوع على معنى جمعي كالعدد مثلاً و ((يا)) فيه كياء رباع فحكمه حكمه . وقد تحذف ((الياء)) من ثمان في بعض^(٢) اللغات فيقال : هذه ثمان ، كما يقال : ثلاث ، فإذا وصف بها المذكر فالياء لا تحذف مع التاء تقول : ثمانية لا غير . فإن قلت فكيف تصنع إذا سميت بشيء من ذلك قلت : اترك الصرف لكن لا لأجل انه على وزن ((مفاعل)) بل للعلمية والتأنيث فأقول : هذه ثمان . وثمان ورأيت ثمانى وأيضاً : هذا ثمان ورأيت ثمان . كما قلا : هذا ثلاث . وعناق عند التسمية ، وأيضاً ، هذا ثمانية . ورأيت ثمانية ، ومررت بثمانية ، كما يقال : هو طلحة يا فتى .

سراويل ينصرف^(٣) إذا لم يكن علماً . وذلك لأن حكمه عند العرب حكم المفردات من الاسماء وإن كان لم يسمع له نظير . وقد اشترطنا ان وزن مفاعيل إنما يمنع الصرف إذا اطلق جمعاً ولهذا إذا سميت بها رجلاً ثم صغرت لم ينصرف لأنه يبقى فيه مع العلمية التأنيث . إذ هو لفظ مفرد عندهم كعناق^(٤) وليس كذلك سائر الأمثلة فإنك إذا سميت بحضاً جر ثم صغرت صرفت^(٥) لأنه لا يبقى من الموانع إلا العلمية إذ قد انخرمت صيغة ((مفاعل)) ولا عبرة بتأنيث الجموع على ما أخبرناك فأما في غير التسمية فلا مدخل للتصغير في هذه الجموع ، وقد سمع : عليه من اللوم سرواله^(٦) غير أنهم لا يعملون

(١) في (ج) ((الصدر)) .

(٢) يريد الفرخاني ان يقول ما قاله سيويه ١٦/٢ في ان ياء ثمانى هي ياء إضافة ادخلوها على فعال وكما في يمانى وشأمي ورباع .

(٣) وأما سراويل فهو عند سيويه أعجمي وقع في كلام العرب فوافق بناؤه بناء ما لا ينصرف . انظر : شرح المفضل ١٦/١ .

(٤) انظر : الكتاب ١٦/٢ .

(٥) مثل سيويه بشراحيل وتصغيره لا ينصرف . انظر : الكتاب ١٦/٢ .

(٦) مجهول النسبة تجده في المقتضب ٣٤٦/٣ ، وفي شرح المفضل ٦٤/١ وفي الخزانة ١١٣/١ وفي الاشموني ٢٤٧/٣ ، وفي الهمع ٢٥/١ وشرح شواهد الشافية ١٠٠/١ واللسان ٣٥٥/١١ وتمامه ... فليس يرق لمستعطف .

عليه وهو قليل جعلوه أصلاً آخر .

ومما لا يخفاً به أن الجمع ثانٍ للأفراد سيما إذا وقع في آخر مرتبة من مراتب المجموع فهو مضادٌ للحالة المناسبة للتمكن فلهذا ما جعل سبباً لمنع الصرف .

فأما الألف والنون في آخر ((فعلان)) فأنا قد بينا أن نحو : هِنْدُ وجَمَلٌ ((ينصرف حيث لا تنصرف))^(١) نحو : قَدَم . ذلك لخفة هذا وثقل ذلك وذكرنا في المقدمة أن الخفيف أفضل من الثقيل ، وإذا اجتمعت هاتان الزائدتان في آخر اسم فلاشك أنه أثقل مما ليس فيه ذاك وأنه فاقد كمال ما هو الخفة . وهذه الزيادة وإن لم تخرجه من حيز التمكن فقد قعدت به عن بلوغ الغاية فيه فصارت من أسباب منع الصرف ، وجمعتها والألفين في آخر ((فعلاء)) علة واحدة . ومما يؤكد الشبه بين فعلان فعلى ((وفعلاء)) ((أفعل)) إن التذكير والتأنيث متباينان في كل واحد منهما على ما قد شرح ، وأبعد ما يكون الصرف في نحو : حمراء ، فإن مثل ((حمراء)) لا يكاد يوجد فنوناً ولا في القريض . فبالحرى أن يحمل هذا عليه وهذه الزيادة - أعنى الألف والنون - إذا اعتبرناها بنفسها لا يمتنع الصرف بانفرادها ، وليس لها من المقارنات إلا ما أوضحناه فذكره .

فإن سميت رجلاً بلفظة ((قَدَمَان)) مثلاً فالقياس : هذا قَدَمَان . ورأيت قدمين . ومررت بقدمين . عند من يقول : هذا مسلمون ومسلمين وبمسلمين . فأما من قال : مسلمين . فنون قال في قَدَمَان : هذا قَدَمَان . ورأيت قَدَمَان . وبقدمان . الحق بيان فعلان وعريان^(٢) ورُمان وكتبان وحيطان ونفیان . كل ذلك إذا سميت به تركت صرفه للعملية والزيادة . فإن لم تسم به فمصرف إلا فعلان فعلى لا ينصرف^(٣) بالوصف والزيادة .

وقد رُفِعَ التصغير في بعض هذه الأبنية السبب المانع للصرف وذلك إذا أبطل في آخره ، الزيادة المذكورة كسرحان في الأعلام تصغر على سريحين فإن لم يبطل فلا . ونظير هذا

(١) إذا كان الاسم مؤنثاً ومخصوصاً بالمؤنث وهو ساكن الوسط فسيويه وجماعة النحاة يرون الاختيار في صرفه . أما الزجاج فيصرفه في النكر ويمتنع في المعرفة . انظر : ما ينصرف ٤٩ .

(٢) قال الزجاج في رمان ((أن سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة ، لأن هذا الباب ما لم يعرف منه اشتقاقه فبابه أن يحمل على أن الألف والنون زائدتان ما ينصرف ٣٧ .

(٣) ((لا)) ناقصة في (ج) .

صرفهم ضرب في الأعلام إذا خفف ((ضرب)) فخرج إلى أوزان الاسم فكل هذه التعليقات مقبول ومقول كما ترى .

فأما التركيب : فينقسم أول ما ينقسم قسمين ، وذلك انه أما أن يكون في اسمين لهما مفهومان متغايران ، وبحيث يتفصل أحدهما عن الآخر في الذهن ، فإن كانا معربين فبالضرورة يكون الأول على ما استحقه من وجوه الاعراب .

والثاني : مجروراً أبداً . وهذا التركيب يسمى ((الإضافة)) وسترى ذلك إن شاء الله تعالى ، وفي هذه الطريقة قالوا : خاز باز .

وأما أن يكون في اسمين لهما مفهوم واحد من حيث اتحد أحدهما بالآخر ، وهذا القسم ينقسم قسمين : أحدهما . ما هو أكثر وثاقه واحكم ترصفاً واشد امتزاجاً فيوجب البناء إذ المركب به قد بعد من سنن الافراد ، وهذا التركيب على انحاء منها قولهم : ثلاثة عشرة للمذكر . وثلاث عشرة للمؤنث . وعليهما ثالث عشر وثلاثة عشرة^(١) وبلغنا عن بعض البغداديين^(٢) ثالث عشر على الإضافة ولا نعلمه عن العرب .

وهذا النحو من التركيب يلي العوامل المختلفة وحقه أن يترك عند الإضافة على حالة مبنياً تقول : ((هذه خمسة عشر))^(٣) وكذلك مع الألف واللام تقول ((هذا الخمسة عشر يا فتى)) وفي هذه الطريقة ينبغي أن يقال :

يخزن الخاز باز به جنونا^(٤)

فالفتح في آخر كل واحد من الاسمين للبناء ومن قال ((هذه الخمسة عشر)) يضم الراء قال ((الخازباز))^(٥) فيتناسى التركيب بدخول الألف واللام وضم الزاي الأخيرة للرفع ، ومما يؤنسك بهذا قولهم ((الخبز باز والخازباز)) كالشمراخ والقاصعاء ومثل

(١) في الأصل ((ثلاثة عشر)) .

(٢) نسب المبرد هذا للأخفش . انظر : المقتضب ٣٠/٤ .

(٣) بعض العرب يعربه وبعضهم يبنيه . انظر : المقتضب ١٧٩/٢ .

(٤) لمعرو بن احمر . انظر : ديوانه ١٥٩/١ .

(٥) في الخازباز لغات كما عددها صاحب الانصاف ٣١٥/١ .

((خمسة عشر)) حصص بيص^(١) في ان الاسمين مختلفان والمركب منهما يلي العوامل المختلفة وإن كان لا يدخله الألف واللام إذ هو يجري مجرى الالقاب . وإن كان من الأسماء المفيدة . ومن تلك الانحاء قولهم :

بعض القوم يسقط بين بين^(٢) وهو جاري بيت بيت وكان ذلك يوم يوم . ولقيته كفة كفة . فالاسمان متفقان ، ومن هذا النحو قولهم : اشتغل فلان بهذا الأمر صباح مساء . على اختلاف الاسمين . كل ذلك إنما بُني الاسمان فيه اسماً واحداً . إذا كان حالاً أو ظرفاً^(٣) . فلا يلي العوامل المختلفة فتعاقب^(٤) عليه الاعراضُ الدهنية فيستحقُ الاعراب . ويجوزُ فيها الإضافةُ يقال جعلتُ الهمزةَ بين بين واشتغلتُ بكذا صباح مساء فتكون بحيثُ تلي العواملُ المختلفة قال الفرزدق :

ولولا يومٌ يومٌ ما أردنا جزاك والقروض لها جزاء^(٥)

فأما قولهم : ((تفرقوا أيادي سبأ))^(٦) فأيادي جمع للجارحة والذي سوغ لهم هذا ، الحرص على إبانته الكثرة في مساقطهم . فإن حمل على الإضافة جاز في سبأ المخفف من ((سبأ)) الصرفُ وتركه على القولين^(٧) قال الله تعالى : ﴿ وَجِئْتُمْ مِنْ سَبَأٍ يَنْفِرِينَ ﴾^(٨) وقال الشاعر :

من سبأ الحاضرين مأرب إذ ينون من دون سبيله العرما

(١) انظر : ما ينصرف ١٠٦/ وحيص بيص الداهية التي لا مخرج منها .

(٢) البيت لعبيد الأبرص . انظر : ديوانه ١٣٦/ ، نغني حقيقتنا وبعض ال.....

(٣) سيويه والخليل ٥٣/٢ ينيان الاسم بناء خمسة عشر في موضع الظرف والحال . وانظر كذلك ما ينصرف ١٠٥/ .

(٤) حوالي السطرين مكررة في (ج) ((سقه ان يترك ... إلى فالفتح في آخر كل)) .

(٥) للفرزدق . انظر : الديوان ٩/ .

(٦) مجمع الأمثال ٢٧٥/٢ أورده الميداني بروايتين ((ذهبوا)) ، ((وتفرقوا)) وانظر : ما ينصرف ١٠٤/ .

(٧) انظر : الكتاب ٥٤/٢ .

(٨) سورة النمل الآية ٢٢ .

والى هذا ذهب أبو عمرو^(١) في ترك الصرف في سبأ^(٢) ولم يدخل في أنواع التركيب الذي نحن بصدده ، وإن لم يصف فيحتمل أن يكون ((سبأ سبأ^(٣)) ... هذا الذي ذكرناه ، ويكون محمولاً على التوسع كما يقال للشيء القديم عادي وإن لم يكن بعاد ، ويحتمل أن يكون فعلاً مقتضياً من ((سبأ يسبي)) كما كان ((بدا)) ((فعلا)) و ((بدى)) فعلاً من بدا يبدو . وضم كل واحد منهما إلى بادي فجعلنا اسماً واحداً في قولهم : كان ذلك ((بادي بدا))^(٤) وفي قول الشاعر :

وقد علتني ذرأة بادي بادي ورُبّة تنهض في تشددي^(٥)

فهذا نحو ثالث كما ترى .

فإن قيل : فلم تفتح ((الياء)) ها هنا إذا وقعت آخر الأول من الاسمين لا في حال التركيب الذي في بادي بدا . ولا في حال الإضافة المذكورة في قولهم : تفرقوا ايادي سبأ ؟ قلنا : ترك التحرك في الياء استقلالاً وليكون حالها كحال الألف في فعلى^(٦) وستراه إن شاء الله تعالى .

والرابع : من تلك الانحاء : قولهم : شفر بفر^(٧) لا يبنى عليه الكلام فيكون من الأول ولا تجوز فيه الإضافة . فيكون من الثاني ومن المكرر في هذا النحو قوله :

(١) المقصود هنا : أبو عمرو بن العلاء .

(٢) انظر : الكتاب ٢٨/٢ ، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٨٠/ من صرف جمل سبأ اسماً للأب والحي ومن ترك الصرف جمل سبأ اسماً للقبيلة وللأم . انظر : مشكل اعراب القرآن ٥٣٣/٢ .

(٣) جاء في اللسان ٨٦/١ مادة سبأ سبأ الخمر سبأ سبأ استبأها شراها ويسمى الخمار سبأ .

(٤) بادئ بدا ، وبأدى بدى : أول كل شيء . انظر : اللسان ١٨/١ مادة بدا .

(٥) البيت منسوب لأبي نخيلة السعدي . انظر : الكتاب ٥٤/٢ ، والمقتضب ٢٧/٤ والخصائص ٣٦٤/٢ ، وما ينصرف ١٠٤/ ، والخزانة ٧٩/١ .

وأما الي الزيدي ١٢٨/ ، والمعاني الكبير لابن قتيبة ١٢٢٣/ ، والسمط لأبي عبيدة البكري ، معجم ما استمعج ، ٤٨٠/ ، والمقصود والمدود للقالبي ٢٤١/ وروي به وقد علتني كبرة ...

(٦) في سيويه ٥٥/٢ سكونها كما سكتوا ياء مفاتيح ودرديس .

(٧) شفر بفر : أي متفرقان . انظر : الاتباع والمزاوجة لأحمد بن فارس ٤١/ .

يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتَهَا^(١) سقاط حديد القين اخول اخولا^(٢)

قال سيبويه ((وأما اخول اخول (فلا تخلو من أن تكون كـ ((كشغر بقر)) أو كيوم يوم (يعني حالاً أو ظرفاً))^(٣) ، ومعنى ((اخول اخول)) في قول الشاعر أي متابعة أو مرة بعد مرة على الوجهين .

والخامس : نحو قولهم ((هذا الخازباز)) بكسر آخر كل واحد من الاسمين على الحكاية^(٤) .

والسادس : تركيب اثنا عشر ، ولا مطمع في تعريف الحال فيه إلا إذا احطت علماً بالثنية وأحكامها . فلذلك ما أخرنا الكلام عليه .

والسابع : ما يجوز فيه التحليل نحو ((حيهلا)) لو افردت حي وهلا كان لك ذلك^(٥) ومن مكرر هذا الصنف ((غاق غاق)) لصوت الغراب ((وجاء جاء))^(٦) لزجر البعير . ولو قلت : غاق على الافراد جاز فهذه التراكيب ليس شيء منها يخص الاعلام .

الثامن : وهو نحو قولهم ((نقطويه وسيويه)) فالأول من جزئي المركب هو الأصل في التسمية وكان قبل التركيب معرباً .

والثاني : حكاية^(٧) صوت حقه أن يكون مبنياً . وان افرد - وها هنا أصل لا يسعك اهماله . وهو أن تعلم أن مثل هذا من الإعلام إنما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجمي ، وذلك ان العجم كأنهم وجدوا لفظي ((نقط وسيب)) اصلين دعوا بهما .

(١) في (ش) ((ضاريالها)) في (ب) ، (ج) ((ضارياتها)) .

(٢) البيت لضابن البرجمي . تجده في الشعر والشعراء ٣٥٢/١ ، وفي الخصائص ١٣٠/٢ ، ٢٩٠/٣ ، والمحتسب ٨٦/١ واللسان ٢٤٠/١٣ (مادة حول) ، والهمع ٢٤٩/١ ، ونوادير أبي زيد ١٤٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٥٦/٢ .

(٤) انظر : الانصاف ٣١٥/١ .

(٥) الكتاب ٥٣/٢ . بنى على الفتح عند أكثر العرب حيهل وبعضهم يقول حي هل الصلاة أي : ايت الصلاة ، وجهيلا التي أوردها المصنف هي احدى اللغات . انظر : ما ينصرف ١٠٧ .

(٦) وهو مبنى على الكسر وربما قالوا : جاء جاء بالتوين . انظر : اللسان ٣٨٠/١٧ مادة جوه .

(٧) ما تحته خط منقول نصاً في الاشباه والنظائر ٩٩/١ - ١٠٠ .

إلا أن لهم فى لغتهم أن يضيفوا إلى مثل هذه الاسماء فى النداء وغيره وأوا ساكنة قبلها ضمة نحو ((نفلو))^(١) وإن كان قد ينحى بها وبالضمة نحو الألف والفتحة . ففعلوا ذلك وسمعت العرب به^(٢) ولم يجد مثل هذا فى كلامهم فحولوا هذا الصوت إلى^(٣) ((ويه)) إذ هو مما يعرفونه .

وقد يخرج به الاسم عن أن يكون آخره وأوا قبلها ضمة ثم بنوا الاسم اسماً واحداً كما ترى^(٤) . فإن تكررت نون آخره . وهو مبني تنوين غاق وصه^(٥) إذا سلكت مسلك التنكير فاردت بقولهم : صاح الغراب غاق : صوت صوتاً . وبقولك : صه اسكت سكوتاً تقول : مررت بسيويه وسيويه آخر .

ولما كان ذلك كذلك لأن النكرة اخف وإن كان التنوين ليس للتمكن . فإن قيل أليس قد جوزتم فى ((محب)) ونحوه من الإعلام ما لا يكاد يجوز فى غيره من الاسماء ؟ قلنا الثقل فى الثقل أولى أن يحتمل .

والقسم الثانى من قسمى التركيب الثانى : ما هو أوهى من الأول الذى أوجب البناء وأولى أن يتوهم الازدواج والتكرار . فلا أقل من أن يمنع الصرف . وهذا النحو من التركيب يخص الإعلام تقول : معدى كرب ، وقصدت معدى يكرّب^(٦) . وأخذت من معدى يكرّب^(٧) . وأيضاً من البلدان : رامهرمز^(٨) ، وحضر موت وبعليك وقالى قلا وأتيت رامهرمز

(١) كتبت فى (ش) ((نفلوا)) وفى (ج) ((نفلو وسيو)) .

(٢) لم أجد هذا التعليل فى كتب النحو التى اطلعت عليها وأظن أن الفرخاني تفرد بهذا التخريج .

(٣) ((إلى)) من حاشية (ب) وهى ناقصة فى الاشياء والنظائر ٩٩/ .

(٤) إلى هنا نهاية نقل السيوطي عن ابن مكتوم عن الفرخاني . انظر : الاشياء ١٠٠/١ .

(٥) انظر : سيويه ٥٣/٢ .

(٦) وأما معدى يكرّب ففيه لغات : منهم من يقول : معدى يكرّب فيضيف ومنهم من يقول معدى يكرّب فيضيف ولا يصرف ويجعل كرب اسماً مؤنثاً ، ومنهم من يقول : معدى يكرّب فيجعله اسماً واحداً فى (ب) ، (ج) معدى كرب .

(٧) رسمه ناشر أمالي ابن الشجري ١٠٦/٢ بفضل الياء عن كرب ((معدى كرب)) .

(٨) رسمت فى كتب اللغة ((رام هرمز)) بفضل رام عن هرمز ويضعهم من جهة والماء ثم انفصل . وهى

موضع انظر : اللسان ٢٩٠/٧

وحضرموت وبعليك وقالِي قلا . ونزلوا براهيمز وحضرموت وبعليك وقالِي قلا .
والإضافة في كل ذلك سائغة شائعة من غير ان يغير شيئاً من المعنى فهذا يدلُّك على ان
الوحدة العارضة بالتركيب هنا ليست متأكدة كتأكدها في ((ثلاثة عشر)) . وما معها .

فان قيل : ولم ينبغي إذا نوي فيه أدنى شيء من الازدواج إلا يوجب البناء ؟ قلنا
لأن المركب إنما وضع على هذا ، فإذا عرف منه ذلك كان على أصله المعهود منه
الشائع في أمته ، فإذا حملت نحو : معدِّي كرب على الإضافة وقع الاعرابُ على
الصدر وكان لك في كرب الصرف وتركه وحكم ((الياء)) من معدِّي مبنياً كان أو
معرباً حكمها في ((بادي بدا)) ((واياي سبأ)) فإن سميت : بخمسة عشر كان حكم
العلم حكم معدِّي كُرب تقول ((هذا خمسة عشر)) و ((رأيت خمسة عشر))
ومررت ^(١) بخمسة عشر ، فإن نكرت معدِّي كرب ونحوه حالة التركيب لا الاضافي صرفت
تقول : جاءني معدِّي كرب ، ومعدِّي كرب زائدة . فلا يكون التركيب بانفراده مانعاً
للسرف ^(٢) فهذه جملة من القول اظنها كافية في التركيب .

وأما العدل : فهو ان تأتي بالكلمة مصروفة عن الأصل الذي ينبغي لها .
أما مرفوضاً يترك إليها فتجعل هي بدلاً منه كقولهم : ((جَمَعَ وَكَّع)) في جَمْعَاء
وكتعاء ولم يقولوا : جَمَعَ وَكَّع كما قالوا ((حمرَ وصفرَ)) لأن جمعاء وكتعاء مع
تعريتهما من الألف واللام توصفُ بهما المعارف . فجاء التكسيرُ على (جَمَعَ وَكَّع)
اشعاراً بأنهما محرفتان عن أصلهما .

وأما مستعملاً تضافُ هي إليه لضرب من التوسع مع زيادة فائدة كقوله :

ذئاب تبغِي الناسَ مثنى وموحد^(٣)

(١) من نسخة (ب) وفي (ج) ((الخمسة عشر)) .

(٢) الكتاب ٥٠/٢ ((فقلت ليونس هلا صرفوه إذ جعلوه اسماً واحداً وهو عربي ؟ فقال : ليس شيء
يجتمع من شيئين فيجعل اسماً سمي به واحد إلا لم يصرف ، وإنما استقلوا صرف هذا لأنه ليس
أصل بناء الاسماء)) .

(٣) البيت لساعدة بن جوبة الهذلي . انظر : الديوان / ٢٣٦ ، وصدره :

ولكنهما أهلي بـواد انيسه

ألا ترى ان مثى وإن كان مناسباً لاثنين فقد تعرف منه ما لا يعرف من اثنين . وهو تكرر المعنى المدلول عليه بقولنا ((اثنان)) وعلى هذا قول الله عز وجل ﴿أُولَئِكَ أَجْنَحَةُ مَثَى وَتِلْكَ رِجَالٌ﴾^(١) فليس المعنى أن لهم اجنحة^(٢) ثلاثاً وأربعاً بل معناه ان الثلاثية قد تكررت في الاجنحة . وكذلك الاربعية يقال : آحاد^(٣) وثناء وثلاث ، وكذلك ((جاءوا)) موحد ومثى ومثلث .

فمن القسم الأول ما هو نحو ((عمر وحدام)) في الإعلام غير المتقولة إذ ليس لها أصل مستعمل . ألا ترى انه لو سمي بعامر لم يجز ان يدعى فيقال ((يا عمر)) وإلا لو جاز^(٤) هذا لكان عمر اسماً له . وكذلك ((حدام)) لم يسمع حاذمة . فترد إلى حدام^(٥) بل هذا على سبيل التقدير كأنهم رشحوا لفظتي عامر وحاذمة للتسمية بها فحولوها ((عمر وحدام)) ثم سموا بهما فإن قيل فما ينكر من أن يكون معدولاً عن عامر صفة لا لقباً ؟ فالجواب : ان لفظة عامر لا توصف بها المعرفة فكيف يعدل عنها .

فإن قلت فسق^(٦) وخبث (من قول القائل : ((يا فاسق ويا خبث))^(٧) فسميت بهما فقلت : ((هذان فسق وخبث))^(٨) كانا من القسم الثاني إذ المعدول عنه فاسق وخبثية . وأيضاً من القسم الثاني ((سحر)) إذا استعمل في الظروف معرفة من غير ألف ولام ، والأصل فيه الألف واللام ، وأيضاً ((أخر)) في جمع ((أخرى)) و ((فعل جمع لعلى))

(١) سورة فاطر : الآية ١ . مثى وثلاث ورباع اعداد معدولة فخرجت من التنكير إلى التعريف بالعدل وقيل منعت من الصرف للعدل والتعريف وبعضهم قال للعدل والصفة : وهي تدل على التكرير مثى تعني اثنان اثنان . انظر : مشكل اعراب القرآن ٥٩٢/٢ .

(٢) الاخفش يرى انه لم يصرف لأنه عدل عن لفظه وعن معناه . المشكل ١٨٩/١ .

(٣) في (ج) ((واثنا)) .

(٤) في (ش) ((كان)) وفي (ب) ، (ج) ((لكان)) .

(٥) في (ش) تقديم وتأخير ، بل على هذا سبيل التقدير ، وفي نسخة (ب) ، (ج) ما هو مثبت في المتن .

(٦) في (ج) ((قشتق)) .

(٧) نداء الموث أي ما كان على فعل ينادى على فعال . انظر : ما ينصرف ٤١/ .

(٨) نقص في نسخة (ج) .

((لا يجيء إلا مع الألف واللام^(١) أو الإضافة نحو : الكبيرُ والطولُ وكبركم وطولكم : فلما كانت هذه قد تستعمل^(٢) زائدة لا معهما كانت مخالفة لأخواتها^(٣) في أصل الباب ، فعُدَّ ذلك عدلاً فيها فمنعت به الصرف .

ومن القسم الثاني : ((امس)) في قول من قال^(٤) : ((معنى)) امسُ بما فيه : فرفع وقال : ((قمت امس الاحدث^(٥) . وخرجت أول من امس يا فتى فكشّر فإنه قد خالفة الأصل الذي له عنده من البناء وكان ذلك عدلاً له فاما من قال :

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مِذْ أَمْسَى عَجائزاً مِثْلَ الْإِفَاعِي خُمْساً^(٦)

فعلى إجراء الجر مجرى^(٧) الرفع وقياساً عليه ، وهذا قليل في الاستعمال فمن البعيد أن يجعل ((امس)) في باب العدل كآخر فيكون من قبيلها . فهذه ضروب من العدل الخفيف .

ومن العدل ما هو اثقل وطأة من هذا ، بل هو اشد ما يكون من العدل فيوجب البناء وذلك جميع ما كان على ((فعال)) مما ليس موضوعاً في أول أحواله على العلمية ، وهو على أربعة أوجه :

الأول منها : محدود عن الفعل نحو ((حذارٍ ومناع)) بمعنى احذر وامنع وليس ضمير الفاعل بحيث يمتاز عنه في النية فيثنى ويجمع وانشدوا :

(١) في (ج) ((ولا ينكر أصلاً)) .

(٢) في (ج) و (ش) قد تستعمل (معهما) .

(٣) في (ش) ((لا حوالها)) وفي (ب) ، (ج) ((لا أخواتها)) .

(٤) القائلون هم بنو تميم ، يمنعون الصرف في حالة الرفع ، وعندهم انه خارج من باب الظرف ويوافقون غيرهم على الكسر في الظرف ، انظر : ما ينصرف ٩٥ .

(٥) في النسخ الثلاثة ((الاحدث)) .

(٦) لمجهول . تجدهما في الكتاب ٤٤/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٢٦٠/٢ ، وما ينصرف ٩٥ ، وشرح المفصل ١٠٦/٤ ، والهمع ٢٠٩/١ ، والخزانة ٢٠٩/٣ ، نوادر في زيد ٥٧ .

(٧) في (ب) ، (ش) ((مجرى)) وفي (ج) ((يجرى)) .

نظاركي أركبه نظار^(١)

وأيضاً :

حذار من ارماحنا حذار^(٢)

وأيضاً :

تراكها من ابل تراكها أما ترى الموت على أوراكها^(٣)

وقالوا ((نزال)) بمعنى انزل فهذا النحو اسمٌ لمثل قولك : ((اترك وانزل)) ومعادلاً له ((فليس)) بحيث تختلف عليه العوارضُ الذهنيةُ المذكورةُ فلا يستحقُ الاعرابَ ، وحركَ آخره لاجتماع الساكنين ، وعلى الكسر لأنه أقرب الحركات من السكون ، ولأنهم يؤثون فعال هذه والكسر مما يؤنثُ به تقولُ انتِ كريمةٌ ، ولك ثوبٌ .

فإن قيل : قد صرحتم بأن ((فعال)) هذه معادلةٌ للفعل والفعل نفسه لا يؤنثُ والفاعل قد يوجد غير مؤنث فكيف يتصور التأنيث هنا ؟ قلنا : ((فعال)) هذه وإن كانت معادلةٌ للفعل فهي اسم ، فإذا اخبر عنها أنثت قال الشاعر :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الذعر^(٤)

ومما يوضح لك هذا ان من سمي بفعال هذه فاعرب لم يعرف لمكان التأنيث .

(١) نسب لرؤية وللعجاج وفي ديوان الأخير / ٧٦ ، ونسب لأبي النجم كما في الكامل ٢٧٩/١ .

(٢) منسوب لأبي النجم ، انظر الكتاب ٣٧/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ وأمالي ابن الشجري ١١٠/٢ ، والانصاف ٥٣٩/٢ ونسب لرؤية وتجدد في ملحق ديوانه / ١٧٤ والكامل ٢٧٩/١ .

(٣) منسوب لطفي بن زيد الحارثي . انظر : الكتاب ١٢٣/١ ، ٣٧/٢ ، والمقتضب ٣٦٩/٣ ، ٢٥٢/٤ ، أمالي ابن الشجري ١١١/٢ ، والانصاف ٥٣٧/٢ ، وشرح المفصل ٥٠/٤ ، والخزانة ٣٥٤/٢ ، وانظر : المعاني الكبير ٨٦٨ / واللسان ٢٨٦/١٢ (مادة ترك) .

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى . انظر : الديوان ٨٩/ .

والثاني من وجوه فعال : أن تكون محدودة عن وصف منادى ويخص المؤنث نحو : ((يا لكاع ويافساق)) ((يازاء)) بالكع ويا فاسق)) وليس ذلك بمعرب فيسأل عن البناء في هذا وعلمته^(١) ، وأما اختيار الكسر فللوجهين المذكورين .

والثالث من وجوه فعال : أن تكون محدودة عن وصف للمؤنث غير منادى نحو قولهم للضيع ((هذه جعار)) معدولة عن الجاعرة واللمنية ((حلاق)) معدولة عن الحالقة قال^(٢) :

ما أرجي بالعيش بعد ندامي كلهم قد سقوا بكأس حلاق^(٣)
وعلى هذا قوله :

لم تلتحصم^(٤) حيص بيص لحاص

فهذا العدل أعظم مما في ((آخر وسحر)) إذ فيه مع حذف الألف واللام تغيير الصيغة فلهذا ما بني . وقد يمكن في هذا أن يحمل على أحد الوجهين المذكورين أما على الأول فكقولهم : نزلت أصبت .

وأما على الثاني : فمن حيث يستعمل في غير النداء ما هو موضوع للنداء على سبيل التوسع وعلى هذا حملوا قول الخطيئة :

(١) في (ب) ، (ج) ((وعليه)) وفي (ش) ((وعلمته)) .

(٢) وهي صفة غالبية للمؤنث . انظر : المتقضب ٣٧٢/٣ .

(٣) البيت منسوب للمهلل ، تجده في الكتاب ٣٧٣/٢ ، وأما ابن الشجري ١١٤/٢ ، وما ينصرف ٧٤/ ، وشرح المفصل ١٠/١ ، والهمع ٨٨/٢ ، والأغاني ١٣٧/٤ ، المخصص ٦٤/١٧ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ٢٤٨/ ، وري ب ((قد أراهم سقوا بكأس حلاق)) .

(٤) في (ب) ((تلتحصم)) وفي (ج) ((تلتحصم)) وفي (ش) ((تلتحصم)) .

البيت منسوب لامية بن أبي عائذ ، انظر : ديوان الهذليين ١٩٢/٢ ، ويروى البيت بتمامه :

قد كنت خراجا ولوجا صيرفا لم تلتحصمني حيص بيص لحاص

وبعضهم رواها ب ((تلتحصني)) كما رسمتها محققة ما لا ينصف ١٠٦/ .

أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاع^(١)

فهذه الضروب الثلاثة زائدة من القسم الثاني - اعني ماله أصل مستعمل - .
والرابع من وجوه فعال : ان تكون محدودة عن مصدر مؤنث فمنه ما هو معدول عن
أصل مستعمل فيدخل في القسم الثاني من القسمين المذكورين نحو قولهم :
لا مساس^(٢) أي لا مماسة وكقول الجعدي :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خَطَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بُرَةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ^(٣)

فَفَجَارِ معدولة عن الفجرة^(٤) وكقوله .

فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ^(٥) ...

أي حتى المسيرة .

ومنه ما هو معدول عن أصل مرفوض فيدخل في القسم الأول نحو قولهم :
دعني كفاف^(٦) .

وقوله :

(١) للحطيفة تجده في ديوانه ٢٨٠/ ، وروي على : أجول ما أجول ...

(٢) انظر : أمالي ابن السجري ١١٣/٢ . وقد وردت في القرآن الكريم ﴿فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ سورة طه : الآية ٩٧ .

(٣) البيت للناطقة الجعدي كما في ديوانه ٣٤/ ، فجار اسم للفجرة ، والخطبة : الحالة الصعبة ، وبرة : اسم علم للبر .

(٤) انظر : اللسان ٣٥٣/٦ مادة فجر .

(٥) لحميد كما في ديوانه ١١٧/ ، وتماه مع اختلاف بسيط في روايته فقال :

امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعْنَا نَحْجُ مَعَا قَالَتْ : اَعَامَا وَقَابَلْهُ
ويروى ((قالت : اعام وقابله)) .

(٦) البيت لرؤبة . انظر : ديوانه ١٠٠/ تحقيق وليم بن الورد ط لبيخ ١٩٠٣/ وتماه :

فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ جَدَاكَ الضَّافِي وَالنَّفْعُ أَنْ تَتْرَكَنِي كَفَافَ

والخيلُ تعدو بالصعيدِ بدادٍ^(١)

وكثيرُ مما هو معدولُ في هذا الوجه قد يمكن حمله على الوجه الثالث بطريق قولهم :
موت مائت وشعر شاعر ألا ترى ان الفجرة إذا جعلت فاجرةً أمكنك ان تصنع بها ما
صنعتُ بالحالقة المعدولة عنها . ((حلاق)) فاعتبر .

ويؤنسكُ بهذا قوله ((برة)) أليس قد سَمِيَ الأولى من الخطتين بالصفة فلا يبعدُ أن
يكونَ قدرُ في الثانية أيضاً الفاجرة ثم عدلَ عنها^(٢) .

وسبب البناء ما قد تقدم ذكره فعليك بنقل البيانُ . فإن سميتُ ((بفعال)) على أحد
الوجوه الأربعة مؤنثاً جاز لك أن تتركه على بنائه إذ هو مؤنثٌ لمؤنثٍ . ويقوي لك هذا
توهم معنى الفعل فيه وجاز لك الاعراب مع ترك الصرف ما لم يكن آخره راء نحو
((حضار)) للكوكب^(٣) نقول العربُ : حضار والوزن محلّقان^(٤) فإن كان آخره راء فالبناءُ
أولى ليتمكنوا^(٥) به من الأمانة وقد جاء :

ومرّ دهرٌ على وبار فهلكت جهرةً وبار^(٦)

فإن كان المسمى مذكراً فالوجه الاعرابُ مع تركِ الصرف^(٧) .
فإن قيل : قد حكمتُم أولاً بأن بناءً ((فعال)) هذا يكون كله مبنياً فكيف رجعتُم عنه ؟
فالجواب : أن العلمية هذه^(٨) تزيل العدلَ الموجب للبناء . وإنما يمتنعُ الصرفُ ها هنا

(١) البيت للنابغة الجعدي . انظر : ديوانه / ٢٤١ ، وتماه :

وذكرت من لبن الملحق شربة

(٢) انظر : الخصائص ٢٦١/٣ .

(٣) في (ج) ((للمركب)) . وحضار للنجم اللسان ٢٧٦/٥ مادة حضر .

(٤) في (ب) كتبت ((مختلفان)) وفي (ش) ((مخلفان)) وفي (ج) ((محلّقان)) .

(٥) من (ج) سقطت ((به)) .

(٦) البيت للأعشى . انظر : ديوانه / ١٩٤ .

(٧) انظر : المقتضب ٣٧٤/٣ .

(٨) في (ش) ((هذا)) .

كما يمتنع في عناق وعقرب للعلمية والتأنيث فافهم .

فإن لم يعتبر التأنيث فيه صرف . كما تسمى : بصلاح فتصرف فالعدل أيسر^(١) ما يمنع الصرف على ما عرفت وهو بانفراده وقد يمنع ، وربما انضم إليه غيره من أسباب منع الصرف كالعلمية في عمر . فإن سميت بعمر وحذام . مذكراً ثم نكرت صرفت^(٢) لأن العدل حيثئذ يزول كما تزول العلمية ، لأننا قد عرفناك قبل أن العدل والتسمية في نحو : ((عمر)) مقترنان وليس معدولاً عن عامر ، إذا جعل صفة منكراً وكذلك التصغير يغير الصيغة فيزيل العدل فينصرف الاسم تقول : عمير^(٣) قد جاءني . فإن صغرت لفظة حذام لم تصرف لأن التأنيث يبقى مع العلمية وإن كان قد زال العدل فقد وضع أن العدل فرع على الاستواء ومتأخر عنه فما لا يوجب البناء منه فخليق بأن يمنع الصرف .

فأما العجمة فمانعة للصرف ولكن بشرائط : أحداها أن تكون في الإعلام فإنها لا تمنع الصرف في الأسماء المفيدة تقول : هذا ((آجر يا غلام)) وإن كان لم يوجد له نظير في كلامهم^(٤) .

والثانية : أن يكون لا في اسم يستضاف إلى لغة العرب كما تسمى ((بلجام)) : مثلاً فحكمها حكم العربية^(٥) .

والثالثة : أن يكون الاسم الاعجمي طويلاً : ((كاسحق وهرمز وفرعون)) ، فإن كان قصيراً نحو : نوح وهود لم تكن العجمة فيه مانعة للصرف . والتصغير لا يرفع العجمة^(٦) . فهذا حال الموانع شابه بها الاسم الفعل فلاشك أنه إذا زالت المشابهة بالإضافة أو الألف واللام ولا يدخلان الفعل^(٧) عاد غير المنصرف إلى أصله فيصرف .

(١) في (ب) ((ايس)) .

(٢) انظر : المقتضب ٣/ ٣٧٤ .

(٣) قول الخليل في الكتاب ١٤/٢ ((فصار تحقيره كتحقير عمرو كما صارت نكرته كصرد وأشباهه)) .

(٤) انظر : الكتاب ١٩/٢ .

(٥) أي يمنعها من الصرف ما يمنع العربي . انظر : الكتاب ١٩/٢ .

(٦) يعني أن التصغير لا يغير معناه إذا بقي مصروفاً . الكتاب ١٩/٢ .

(٧) في (ج) ((الألف)) .

فصل

في انحاء الاختلاف التي تلحق أواخر الكلم المعربة واشباع القول فيها

الحركة ليست هي نفس الاعراب ، ولا نوعاً له ، وإنما أداة من الأدوات التي بها يتحقق الاعراب^(١) . وهي : الحركة والسكون وحروف الليل التي هي ((الألف والواو والياء)) واعدامها^(٢) والنون وسقوطها . وقد قلنا : ان الاعراب إنما قصد للدلالة على العوارض الذهنية^(٣) التي تلحق نفس المعنى الموضوع لها زائدة عليه نحو : الفاعلية والمفعولية والاضافة للاسم ، فبالحري ان يتطلبوا^(٤) زوائد تلحق آخر المعرب محاذية لتلك العوارض ودالة عليها^(٥) ، وأن يستكثروا من ذلك ما أمكن ليكون اعون على التصرف . وهذا الحرف الأخير من المعرب الذي نسميه ((حرف الاعراب)) لا يخلو من أن يكون ساكناً أو متحركاً .

والحركة إذا اعتبرتها بالقسمة المبينة ، فأما صاعدة تعلق^(٦) سموها ((الفتحة)) وأما نازلة بتسفل^(٧) سموها ((الكسرة)) وأما مستوية تمضي قدماً سموها ((الضمة)) . فهذه العلامات الأربع هي الأصول^(٨) التي يبنى عليها الاعراب ما أمكن نحو : زيد

(١) يريد الفرخاني أن يقول : ان الحركات وعلامات الاعراب الأخرى هي دلائل تدلنا على تغير العوامل اللفظية والذهنية في الكلام ، وليست الحركات عنده إلا مظهراً من مظاهر الاعراب . وعند المصنف ان الاعراب تابع للتغيرات الذهنية والمعنوية وغيره لا يرى هذا . انظر : تعريف الاعراب في كتاب التسهيل لابن مالك ٧/ .

(٢) أي حذفها . والنون وسقوطها يقصد في الفعل المضارع .

(٣) الاعراب في اللغة الإبانة والافصاح . أما في الاصطلاح فله مدلولان الأول : ما جيء به لبيان مقتضى العامل . والثاني : معنوي والحركات دلائل عليه . انظر : شرح الاشموني ٤٨/١ .

(٤) في (ج) ((يتطلبوا)) .

(٥) الاعراب : هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرأ .

(٦) في (ب) ((يلو)) .

(٧) (ش) ((تسفل)) .

(٨) يذهب من ذهب إلى أن الحركات هي الأصل في دلالات الاعراب ، وأما الحروف فهي فروع عليها . انظر : علل الاعراب للزجاجي ٧٢/ .

وزيداً وبزید ولم يضرب ، فإذا اعوزهم الأمرُ في الحركات فمن شأنهم أن يكتفوا بتقديرها نحو : هذه عصا . ورفعت عصا وضربت بعصا . أو يفرغوا إلى الحروف المناسبة الناشئة منها المحددة^(١) إياها^(٢) فهل يمكنك ان تجعلها أكثر من هذه الثلاثة التي هي ((الألف)) في : جاءني الزيدان ((والواو)) في هؤلاء^(٣) الزيدون و ((الياء)) في : اكرمت الزيدين والزيدين . ومررت بالزيدين والزيدين . على ما تراه إن شاء الله تعالى في الفصل التالي لهذا .

وربما اجتلبوا هذه الاحرف الثلاثة مع الاستغناء عنها حرصاً على التوسع في الكلام وطلباً لاستغزاز الصيغ المختلفة وأخذاً من العلامات بما هو الأوضح الأوفى فأبي الاسماء ترى يكون أحق بها الصحيح^(٤) المتحصن بمجالاته أم العليل المتسلط عليه الصرف والتغيير ؟ فإن قلت : العليل . فالطويل الذي يكون المحذوف منه في حكم الثابت أو معوضاً عنه نحو : ((عصا وابن)) أولى بها أم القصير الذي يكون الحذف منسياً للمختزل منه ((كفد)) ((واب)) ؟

اظنك تقول : القصير . فإن كان ذلك فاستأنف النظر في المضاف منه والمفرد بين لم أن المفرد يمتنع فيه ((أبو)) ولا نظير له^(٥) . و ((أبي)) وهو مشتبه بالمضاف على بعض الأحوال ، فلا يبقى إلا المضاف ، فلهذا سمعتم يقولون : هذا أبو خالد . وأخوه وحموه وهنوه وفوه . وهو ذو مال . ورأيت أباه . ومررت بأبيه .

ويعترض فيقال : وما المخصص لهذه الاسماء الستة بهذا النوع من التغيير ؟ ولم لم يقولوا مثلاً : غدوه وغداه ويغديه ؟

فالجواب : ان الأب والأخ والحم وذو هي من الاسماء المتضايقة . لا أب إلا وبازائه ابن ، ولا أخ إلا وبازائه أخ . ولا ذو إلا وبازائه ما هو له ذو - فارادوا ان يكون هذا

(١) في (ش) ((المحدودة)) وفي (ج) ((المجددة)) .

(٢) حروف اللين اشباع للحركات هذا رأي المازني . انظر : الانصاف ٢٣/١ .

(٣) في (ج) ((جاءني الزيدون)) .

(٤) في (ش) ((التصحيح)) .

(٥) انظر : ما ليس في كلام العرب لابن خالويه ١١/ .

اتحاء الاختلاف التي تلحق أواخر الكلم العربية

اللاحق فيما الإضافة فيه كاللازمة^(١) ليكون أدوم وأبقى .

ولم يكثر الحم كثره الأب والأخ وذو . فاستعملوا فيه : هذا حماه . ورأيت حماه - ومررت بحماه . وكما قالوا . هذه رحاه . وأدرت رحاه . ومررت برحاه^(٢) فإن قيل ((حموه))^(٣) فمن أصل آخر على ما تحقق في صناعة أخرى فأما ((هنوه)) فالأشيع فيه ان يكون من باب ((يد ودم))^(٤) .

و ((فوه)) كان أصله ((فوه)) فشابهت الهاء بخفائها حروف اللين فحذفت كحذف الواو في ((غد)) وقال :

..... بها يوم حلوها^(٥) وغدواً بلاقع^(٦)

فبقي الحرف الذي يتساند إليه الاعراب هو ((الواو)) بخلاف ما كان في نحو : ((يد وغد)) فصار السبب في الحاق الحرب به سببين وذلك ان ((الواو)) . ثبتت في الإضافة مدة متحصنة بالمضاف إليه . فأما عند الافراد فالضرورة داعية إلى ابدالها واختاروا الميم لتقارب المخرجين ، وهذا التصرف في ((فوه)) يدل على صحة ما ذهب إليه أصحابنا من أن هذه المدات هي حروف الاعراب مقدرة فيها الحركات^(٧) .

(١) الفكرة التي يدور حولها الفرخاني هي : ان ثلاثة اسماء اعربت بالحروف وهي : الجمع والمثنى ونوع واحد من المفرد وهي الاسماء الستة وهذا النوع من المفرد بعدد المثنى من ناحية المعنى واللفظ .

اللفظ عن طريق الإضافة فمثلاً : اخوك تدل على اثنين وأبوك تدل على اثنين - عليك وعلى أهلك - . أما من ناحية المعنى : فأخوك تدل على ان لكل أخ أخا ، وأبوك تدل على أن لكل ابن أباً . تجدد ما يقارب هذا الرأي في الاشعوني ٧٤/١ .

(٢) وهذه لغة بلحارت . انظر : شرح المفصل ٥٣/١ .

(٣) في (ج) ((حم)) .

(٤) حذف اللام لقلة وجود اسم في العربية آخوه واو قبلها مفتوح . انظر : ما ليس في كلام العرب ٢٣/١ .

(٥) في (ب) و (ج) رسمت صحيحة ((وغدوا)) وفي (ش) ((غدو)) .

(٦) البيت للبيد . انظر : ديوانه ١٦٩/١ ، صدره :

وما الناس إلا كالديار وأهلها

(٧) انظر : الانصاف ٣٢/١ ويقصد بأصحابنا البصريين .

أم في الاربعة المتقدمة فلا مات معادة ، وأما في ((فوه)) فعين مبقاة ألا ترى أنها لو جعلت بازاء الحركات أنفسها على ما ذهب إليه الفراء^(١) لبقى ((فوه)) على حرف واحد وهذا من أعظم الاجحاف^(٢) .

فإن اضيفت الاربعة المتقدمة إلى ((ياه)) المخبر عن نفسه قلت : هذا أخي . واكرمت أخي . ووثقت بأخي . لتكون على حال واحدة كما تقول : هذا غلامي ، ورأيت غلامي ومررت بغلامي . وكراهة ان تجتمع احدى المدات الثلاث مع الياء وفيه من الثقل ما يحوج إلى تغيير أو تغييرين وليوجد من المضاف ما يناسب المفرد . فإن اضيفت ((فو)) إلى نفسك قلت : ((هذا في)) و ((رأى في)) و ((سمع من في)) فلم تحذف المدة لثلا يبقى الاسم على حرف واحد ولذلك لم يستعملوا هذه الكلمة غير مضافة^(٣) .
فأما قول العجاج :

خالط من سلمى خياشيم وفا^(٤)

فإنما أنسه به الثقة بثبات الألف مساوقة لسائر الالفات^(٥) التي يسميها أهل معرفة القوافي ((صلة))^(٦) في نحو : رصفا واحق وقفا .
و ((ذو)) كان أصله ((ذوا))^(٧) وحكم ذو مال حكم فوه ، إلا أنه لا يجيء مفرداً إذ

(١) الفراء يعتقد ان الألف والياء في المثني حروف اعراب وهذا الرأي ينسحب على اعتقاده في ((فو)) .

انظر : علل الشبهة لابن جني ٤٥/ .

(٢) الكتاب ٨١/٢ ((لا يكون اسم على أقل من حرفين)) .

(٣) انظر : الكتاب ٨٣/٢ .

(٤) البيت للعجاج . انظر : ديوان العجاج ٤٩٢/ .

(٥) في تخريج هذه المسألة وهذا البيت آراء عدة ذكرها صاحب الخزائن ٦/٢ ، منها ان الاخفش يرى ان الشاعر حذف مضافاً تقديره ، ((فاها)) وذهب قوم إلى تلحين العجاج ومنهم من اعتذر عنه وقال : ان الشاعر ليس بمن يدلون من التوئين الفا في النصب . انظر هذه الآراء في المقتضب ٢٤٠/١ ، والجمع ٤٠/١ .

(٦) يسميه أهل القوافي الوصل وهو أحد ما يعرض للقوافي وهو يكون بأربعة احرف وهي الألف والواو والياء والهاء ، يعني حرف الروى . انظر : الكافي للتبريزي ١٥١/ .

(٧) هذا رأى سيويه انظر : الكتاب ٣٣/٢ .

اتحاء الاختلاف التي تلحق أواخر الكلم المعربة

لا يتصورُ معناه إلا مع الإضافة^(١) ، ولا يضافُ إلى ((ياء)) المخبر عن نفسه فيقالُ : ذى ((كمال يقالُ)) ((في)).

ومن الاختلاف بالحروف قولهم : كلاهما و كليهما وبكليهما ((فليعلم)) من حال ((كلى)) (هذا انه اسم وضع في أول أحواله على التثنية . وإنما دل به على المثني من حيث هو مثني)^(٢) (فإن لفظ الرجلين مثلاً قد يدلنا أيضاً على التثنية ولكن ليس من حيث هو مثني فقط)^(٣) فإنه دل أولاً على الرجلية ، وثانياً على التثنية لاحقة إياها . فلما كان ذلك كذلك حاذوا به صيغة التثنية في نحو : يداهما ويديهما اشعاراً بأنه للتثنية المجردة وتوهماً للتثنية في لفظه كما في معناه^(٤) . وتطريقاً للاختلاف اللفظي إلى باب ((الرحا والعصا)) واطهاراً للكثرة في افانين الاعراب .

فإن قيل : ولم اختصاص بهذا الحكم عند الإضافة إلى المضمر^(٥) .
فالجواب : إن ((كلا)) إذا اضيف إلى المظهر فالتثنية حادثة في المضاف إليه مغنية عما سواها ولم يكونوا ليجمعوا بين التثنتين معاً^(٦) .

ولمعترض أن يقول وكذا الحال في المضمر فإن ((هما)) من قولنا كلاهما هو للتثنية !!!
فالجواب : ان ((هما)) وإن كان للتثنية فليس عند البحث الحقيقي تثنية لـ (هو) بل

(١) وذو قرنوها بالإضافة كي لا تختلط بـ ((ذو)) الطائفة . انظر : الأشموني ٦٨/١ ، ٧٣ .

(٢) ما بين القوسين في متن (ج) ، (ش) ، وعلى حاشية (ب) .

(٣) ما بين القوسين نقص في (ج) .

(٤) البصريون يرون ان ((كلا وكلتا)) وما جاء على شاكلتهما انها اسماء مفردة تفيد التثنية في المعنى . ودليلهم على ذلك مجيء اخبارها مفردة نحو قوله تعالى ﴿كَلَّا الْبَنَتَيْنِ أَنْتَ أَكْبَاهَا﴾ سورة الكهف : الآية ٣٣ وكلا اخويك مقبل . والكوفيون يرون انها تفيد التثنية لفظاً ومعنى .

والملاحظ ان الفرخاني يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون . انظر : الانصاف ٤٤٢/٢ مسألة ٦٢/

وشرح الفصل ٥٤/١ .

(٥) أي الاعراب بالحرف كالمثني .

(٦) يرى النحويون ان الاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات ، ويعدون الأخير هو الأصل . ولما كانت الضمائر فرعاً على المظهر اعربوا المضاف للفرع بالحرف للتجانس . فإذا اضيفت كلا وجماعتهما إلى المظهر اعربت بالأصل أي بالحركات . انظر : أمالي ابن السجري ١٨٨/١ .

هو صيغة مرتجلة موضوعة في أول الأحوال على معنى ما فيه ككرة ومثله الثلاثة والاربعة ، وما سواهما من الألفاظ التي يدلُّ بها على العدد ألا ترى أنه ليس ها هنا ((هو وهو)) كما قالوا : الرجلُ والرجلُ والرجلان ونظير ما ذهبنا إليه من توهم التثنية في ((كلا)) ارتجالهم صيغة الاثنين مثناة مع ان أصل ((ث ن ي)) هو موضوع لواحدٍ وواحدٍ .

نعم : وقد يعرض في بعض الافعال العربية ان يتحد به ضميرُ الفاعلِ مصرحاً به وهو مدةٌ بالضرورة تتراخى عنه اداةُ الاعراب لفصل الضمير بينه وبينها ، فلا يمكن أن تكون هذه الاداة لا حركة إذ هي لا تستقل بنفسها مستغنية عن الحامل ولا مدة إذ المدتان لا تماسان^(١) أصلاً ، غنة^(٢) النون لها في أواخر المعرب سلطان^(٣) نحو رجلٌ وزيدٌ وصالحَةٌ . وأيضاً رجلانٌ والزيدانٌ وصالحتانٌ وأيضاً رجالٌ والزيدونٌ وصالحاتٌ . وهم مما يستعينون بها عند تقدير تلاقي هذه الحروف - اعني حروف العلة في نحو : صنعاني . فاتخذوها آلةً الاعراب راعوا التقابل بين حذفها واثباتها في هذه الافعال الخمسة التي هي : تضربين ويضربان وتضربان . على الأحوال الثلاث ، ويضربون وتضربون . ويدل على تواشج الحال بين النون وبين هذه الحروف ان النون قد تبدل مدة^(٤) في نحو : (ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا)^(٥)

(كما أن المدة قد تبدل نوناً في نحو) أقلِّي اللومَ عاذلَ والعتابين^(٦) .
وسترى القرابة بينها وبين هذه الحروف فيما بعد إن شاء الله تعالى .

(١) رسمت في النسخ الثلاث تماسان . واظن انها ((تماشيان)) .

(٢) في (ب) ((وغنت)) وفي (ج) و (ش) ((غنت)) .

(٣) في (ب) ، (ج) ((سلطان)) وفي (ش) ((يسلطان)) .

(٤) في (ج) ((نوناً)) .

(٥) البيت للأعشى . انظر ديوانه ١٠٣ / وتماه :

فايـاك والميتات لا تقربنها

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٧) البيت لجريز . انظر : الديوان / ٦٤ ، وتماه :

وقولي ان اصبت لقد اصابا

فصل

في التثنية والجمع على حدها

وقد يمكن أن يتفق معنيان في اسم واحد يدل به على كل واحد منهما دلالة على حيالها^(١) كما قالوا : رجلٌ ورجلٌ . وزيدٌ وزيدٌ . فارتجالهم الصيغة التي يدل بها عليهما معاً من حيث هما اثنان كقولهم : رجلان والزيدان هو التثنية ، ولا تكاد توجد إلا في اللغة العربية^(٢) وتكون بغية الواحد فيها صحيحة سالمة .

والاعراب فيها لا يمكن أن يكون بالحركات على ما بينا بل بالحروف . والجمع الذي على حدها : هو أن تأخذ من الأسماء أكثر من الاثنين أخذاً على هذا الحد . وبقي أن نذكر اقتسامهما الحروف الثلاثة المذكورة قبل . فنقول : إن التثنية والجمع الذي على حدها - إذا كان للمذكر يشتركان في أن كل واحد منهما يحتاج فيه إلى زائدين تلحقان آخر الاسم المفرد .

وأولاهما : في الرفع للتثنية ((الألف)) وللجمع ((الواو)) وفي الجر والنصب للتثنية ((الياء)) مفتوحاً ما قبلها ، وللجمع ((الياء)) مكسوراً ما قبلها .

والثانية : النون^(٣) مكسورة في التثنية مفتوحة في الجمع . تقول في التثنية ، جاءني الزيدان ، ورأيت الزيدين . ومررت بالزيدين ، وفي الجمع : جاءني الزيدون ، ورأيت الزيدين . ومررت بالزيدين . كما ترى ، ولأن هذه الصيغ معربة على ما عرفت فلها^(٤)

(١) يقصد اتفاق الاسمين لفظاً ومعنى . انظر : المقرب لابن عصفور ٤٠/ .

(٢) في اللغة الفارسية الألف والنون تدل على الجمع مثل المتبديان .

(٣) كسرت نون المشى لحقة الألف ، وفتحت في الجمع لثقل الواو . انظر : علل التثنية لابن جني ٥٤/ .

(٤) الرأي الذي يذكره المصنف هو رأي سيويه ، وهناك آراء منها : رأي ابن كيسان وابن السراج والاختش ، والفارسي وعندهم أن الألف والياء في المشى ليستا حرفي الاعراب ولكنهما دالتان للاعراب .

أما الجرمي : فعنده أن الألف هي حرف اعراب ودليله انقلابها ياء في حالة النصب والجر .

أما الفراء والزيادي وقطرب فيرون أن الألف والياء هما الاعراب نفسه .

للمزيد من هذه الآراء انظر : علل التثنية ٤٢/ .

حروف اعراب ، ولا يمكن أن تكون الدال حرف الاعراب لأن هذه الاسماء ما لم تنته إلى أحد هذه الحروف الثلاثة لم تدل على التثنية ولا على الجمع ، وما لم تكمل اللفظة لفظة في نفسها لم تصلح لأن تلحقها العوارض^(١) الذهنية زائدة عليها . ولا يجوز أن يكون ما بعد هذه الحروف - اعني النون - حرف الاعراب كيف والنون قد تسقط والكلمة باقية بحالها معربة في نحو قولهم : اقبل غلاما زيد . واكرمت غلامي زيد . واستعنت بغلامي زيد . فبقي ان كل واحد من هذه الحروف الثلاثة هو حرف الرفع في نحو قولهم : ((رجلان)) ((والياء)) علامة الجر والنصب في نحو قولهم : رجلين ورجلين ، و ((الواو والياء)) المكسور ما قبلها علامتا الجمع و ((الواو)) منهما خاصة علامة الرفع في نحو قولهم ((^(٢)الزيدون و ((الياء)) علامة الجر والنصب في قولهم الزيدون وبالزيدين . واعلم ان تبدل هذه الحروف الثلاثة ليس بقادح في كونها حروف الاعراب^(٣) ، في الأحوال الست المذكورة . كما لا يقدح في قولهم : أبوك وأباك وأبيك . ولحقت النون ليتحصن بها حرف العلة قبلها وليكمل بها المثنى كمال المفرد بما قد يلحقه بعد حرف الاعراب - اعني الحركة والتنوين فلا يتركها إلا إلى عاقب يخلفها نحو المضاف إليه في قولهم : صاحباً بكر^(٤) . وأيضاً في قولهم : الضاربو زيد . وإن كان لم يحسن الضارب زيد . بالجر ونحو ((اللام)) في لا يدى له بذاك . ونحو : المفعول في مثل : الضاربو زيداً . حذفت لطول الكلام بها .

(١) العوارض الذهنية يقصد المصنف بها : الفاعلية والمفعولية والإضافة . انظر : باب الاعراب والبناء ص ٢٤ .

(٢) ما بين القوسين . قاسط من (ج) .

(٣) يرد المصنف على من قال ان الألف في المثنى حرف اعراب وهذا الرأي منسوب للجزمي ، انظر : علل التثنية ٤٢/ ، ٤٧ .

(٤) في (ج) ((صاحب)) .

هنا اللام من الحروف التي تغير اللفظ والمعنى دون تغيير الحكم ، جر الاسم الذي أعقب مدخولها ، وأصبح المعنى للاختصاص . ولم يتغير الحكم لأن حذف النون بسبب الإضافة . ولما دخلت اللام بقيت النون محذوفة . انظر : أسرار العربية / ١٣ .

وب ((الالف واللام))^(١) والمفعول الذي اتحد بما قبله اتحاد المعمول بالعامل . وإن لم يجر : ضاربو^(٢) زيداً على هذا الحد ونحو التالي من جزئي ((اثنا عشر)) كرهوا ان يجمعوا في التركيب بين النون من اثنان وبين عشر الذي هو ثان ضم إلى أول طال النون فرمما نزلت هذه النون منزلة الحركة والتنوين^(٣) معاً نحو : رجلاان وقائمون ، وربما قامت مقام احدهما فتثبت ثبات الحركة في قولهم : الزيدان والزيدون . أو تحذف التنوين . في قولهم : حاضراً زيد وحاضروه . واثنان عشر والحاضرو زيدا . على ما قد ذكرنا .

ولقائل ان يعترض فيقول : ههنا على ما ذكرتم ثلاثة حروف وست أحوال فكيف اقتضى العدل أن يفوز الرفع في التثنية بـ ((الألف)) وفي الجمع بالواو وتبقى ((الياء)) لاربع حالات ، وكان الظاهر يرى ان تجعل ((الواو)) للرفع و ((الألف)) للنصب و ((الياء)) للجر . ثم تخالف بين التثنية والجمع بأمر آخر فيمكن أن يكون بحركة التنوين ، ويمكن بحركة ما قبل كل واحد من هذه الحروف اللينة !!! .

فالجواب : انهم كانوا على الفرق بين التثنية والجمع احرص منهم عل الفرق بين الأحوال الثلاثة في كل واحد منهما . فوضعوا ((الألف)) : للرفع التثنية والواو للرفع في الجمع لياعد بينهما في الصيغة . ولم يبق إلا ((الياء)) فخالفوا بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ، وأضافوا إلى ذلك الفرق بحركة النون إذ جعلوها في التثنية مكسورة وفي الجمع^(٤) مفتوحة . هذا لتعلم انهم لم يغفلوا عما تنبه له المعترض . فاما ان يكتفوا بأحد هذين الفرقين يطردوه طرداً في الأحوال كلها فليس بالوجه .

(١) يقصد حذف النون للإضافة : الضاربو زيد .

(٢) في (ج) ((الضاربوا زيداً)) .

(٣) قال ابن جني في علل التثنية ٥٢/ واعلم ان النون في التثنية والجمع ثلاثة احوال : حالاً تكون فيها عوضاً عن الحركة والتنوين جميعاً وحالاً تكون فيها عوضاً عن الحركة وحدها ، وحالاً تكون فيها عوضاً عن التنوين وحده .

(٤) عرفنا سابقاً أن النون كسرت مع الألف في المثني طالباً للخفة وفتحت مع الواو في الجمع تخفيفاً . أما في حالتي النصب والجر في المثني بقيت مكسورة مع الياء رغم ثقلها ، والتعليل ان كسرها مع هذه الياء لأنها غير لازمة كياء كيف واين . انظر : علل التثنية ٥٤/ .

أما حركة النون : فلأنها غير ثابتة مع الإضافة ، فكيف يفرق بها ، ولأن النونين لو جعلنا علامتي التنية والجمع وحرف الاعراب قبل كل واحد منهما لكان الاعراب يسبق آخر الكلمة وقبل استتمام المعنى الموضوع للاعراب وهذا محال^(١) .

وأما حركة ما قبل حرف اللين فلأنها لا يمكن أن يعم بها الفرق . ألا ترى ان الألف لا يمكن أن تختلف حركة ما قبلها أصلاً . وأن الواو وإن كان يمكن فيها ذلك في بادئ الرأي فإن كسر ما قبلها مستقل وجداً نحو : الزيدون . والفتح مفرغ إلى المقصور^(٢) في نحو ((الأعلون)) كان الواحد الأعلى . وأوجب القياس الحاق الواو المدية . فلم يمكن التقاء الساكنين . ولو حذف ((الواو)) كان فعل كلاً فعل . ولو ضم ما قبلها لم يؤذن بحذف الألف أصلاً لاشتبه المقصور بغير المقصور مما ليس في آخره الألف أصلاً لا كالأعلون ولأن الفتحة على الياء في الاعليان ليست مستقلة^(٣) كالضمة عليها في الاعليون لو استعمل . ونظير هذا : القاضون والقاضين . ليس كالقضيات والقاضيين ، والقياس واحد .

وهذا الجمع يخص العقلاء وأولي العلم أو ما ينزل منزلتهم^(٤) نحو قوله تعالى : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(٥) .

ويلزم هذا الجمع التذكير لا كسائر الجموع التي يجوز فيها التذكير والتأنيث في نحو قولهم : قام الرجال وقامت الرجال^(٦) . إذ لا يقال : قامت الزيدون ، لأن أحاد هذا

(١) شرح اللمع للواسطي الضريع ٦/ وحرف الاعراب يقع آخر الاسم والفعل دون أوله ووسطه ، وإنما لم يقع في أوله لأن من الاعراب ما يكون بسكون ، والعرب لا تبدئ بساكن ، ولا يقع وسطاً لأن الاعراب يأتي بعد تمام الكلمة وصيغتها وأيضاً من الاسماء ما لا وسط له نحو : جعفر وما أشبهه فبقي الأخير فجعل حرف الاعراب .

(٢) في (ش) ((إلى)) كررت مرتين .

(٣) في (ش) ((مستقلة)) .

(٤) انظر : علل التنية ٤٩/ .

(٥) سورة يوسف : الآية ٤ . انظر : معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ - ٣٥ ، وأملا مامن به الرحمن للعكبري

١٦٩/١ .

(٦) في (ج) ((وقامت الرجال)) .

التثنية والجمع على حدها

الجمع ملحوظة فيه من حيث هي آحاد لسلامة صيغة الواحد فيه ، كما لا يقال : قامت زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ كذا لا يقال ، قامت الزيدون .
فأما نحو قوله :

لَمْ تَسْتَبِجْ أَبْلِي بنو اللقيطة^(١)

فمحمولٌ على المعنى إذ المراد به ((بنو القبيلة)) أو لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه اعني اللقيطة .
قرأ الحسن رحمه الله عليه ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾^(٢) .
وقال ذو الرمة :

وشين كما اهتزت رماحٌ تسفهن اعاليها مرّ الرياح النواسم^(٣)

ومما أعان على هذا ان : ابنَ وبنونَ . ليس كزيدٍ والزيدون إذ بنونَ على أصل مرفوض في الواحد وهو ((بنو)) ولم يسمع^(٤) .
فأما الجمع السالم للمؤنث ((فبالألف والتاء)) : تقولُ : هذه قانتات ورأيت قانتات ومررت بقانتات . اشرك النصب الجر في العلامة كما في المذكر : قاتنين وبقانتين . وإن

(١) البيت منسوب لقريط بن أنيف العنبري تجده في المعنى ٢١/١ ، ٢٥٧ ، ومجالس ثعلب ٤٧٣ ، شرح شواهد المغني ٢٥/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٣/١ ، والخزانة ٣٣٢/٣ ، ٥٦٩ ، ونجاشي :

لو كنت من مازن لم تستبج ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

وروي ((بنو الشقيقة)) وبعضهم نسب للقيط بن زاره القائل :

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت احدى نساء بني ذهل بن شيبانا

(٢) سورة يوسف : الآية ١٠ . انظر : الكتاب ٢٥/١ ومعاني القرآن للقراء ٣٦/٢ والمقصود بالحسن هنا الحسن البصري ١١٠هـ إذ ليس من القراء السبعة العشرة من سمي بالحسن .

(٣) ذو الرمة غيلان بن عقبة بن بهيش والبيت في ديوانه ٦١٦ .

(٤) وشذ بنون في جمع ابن وهو مثل اسم ((الاشموني)) ٨٥/١ .

كان قد أمكن في المونث افراد العلامة للنصب نحو : قانتاتاً وإنما اختاروا هذا حفظاً للتشاكل بين القيلين وحملاً للمونث على المذكر وكراهة ان يربى الفرع على الأصل ، وإنما اتبع النصب الجر في الزيدين بوالزيدين لما بينهما من القرابة ، ولاشتراكهما في الاحتياج إلى الرفع إذ ليس واحد منهما بحيث ينسب عليه الكلام ، ومن ثم اشتركا في الضمائر تقول : اعطيتك ولك . واكرمته وله . إلى غير هذا ، ولأن ((التاء)) تختلف عليها الحركة في نحو مسلمات ومسلمات . حكموا بأنها حرف اعراب والضممة عليها علامة الرفع ، والكسر علامة الجر والنصب . وهذه ((التاء)) هي أيضاً علامة التانيث ومع الألف قبلها علامة جمع المونث .

ويدلك على كونها علامة للتانيث انهم لم يقولوا : مسلمتات فتجتمع علامتا تانيث . وأيضاً رواية من روى ((اذرعات)) بفتح التاء غير منونة من قوله^(١) تنورتها من اذرعات .

وهذا الجمع قد يكون لذوات العقول كالقانتات والمسلمات ، وقد يكون لغيرها نحو : العاصفات والذاريات .

فإن قيل : أليس أرض وسنة وقلة وثبة^(٢) هي مؤنثة لا علم لها ومع ذلك فقد شاع فيها ((أرضون وسنون وقلون وثبون)) .

قلنا : إنما ورد في هذه الاسماء واشباهها هذا الجمع جبراً لبعض ما لحقها من النقص . ثم الأمر فيها موقوف على السماع ، والنقص هو حذف ((اللام)) في سنة وقلة وثبة . وحذف التاء المقدرة في الأرض منها فجعلوا الجمع بالنون كأنه عوض عن ذلك النقص . ثم الزموها في الأكثر بعض التغيير وقالوا : أرضون بفتح الراء وسنون . بكسر السين ، وقد سمع في ثبون أيضاً كسر التاء ، وإنما ذلك خطأ لرتبتها وتمييزاً بين الصميم منها والملحق . والعريق منها والدخيل .

ومن ثم ما اجترءوا على اثبات النون في نحو قوله :

(١) مر الشاهد ص ٤٠ .

(٢) انظر : ما قاله الاشموني ٨٤/١ في هذه المسألة قلة : عيدان يلعب بها الصبيان ، والبة الجماعة .

دعاني من نجد فإن سنينه لعين بنا شيئاً وشيئنا مُرداً^(١)

إذا توهموها كأنها من أصل الكلمة^(٢) .

ومن التعويض تشديد ((الياء)) في نحو قولهم : عددت سنةً وأيضاً زيادةُ الهمزة^(٣) في الآخرين^(٤) جمع ((حرة قال)) : لا خمس إلا جندل الآخرين^(٥) .

فأما قولهم (لقيتُ منه البرحين والأمينين والفتكرين)^(٦) للدهاية فمن حيث أجروها مجرى ما يعلمُ وجمعوها تكثيراً لشعبها .
فأما اينون وايكرين من قوله :

قد وردت إلا الدهيـدهينا قُليصـاتِ وايكرينـا^(٧)

فكل واحد منهما جمعُ مصغر رفض هو .

(١) البيت للصمة بن عبد الله بن طفيل تجده في أمالي ابن الشجري ٥٣/٢ وفي شرح المفصل ١١/٥ ، والمخصص ٦٦/٩ ، والانتصاب ١٩٣/ ومجالس ثعلب ١٧٧/ ، والتكملة ٢٧٧/ الاشموني ٨٦/١ .

(٢) أجراها المصنف مجرى (حين) وأبقى الياء وأعربها بالحركات وهذا الرأي منسوب للفراء . انظر : الاشموني ٨٧/١ .

(٣) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) .

(٤) الحاء بالكسر وبالفتح كما قال عنها ابن دريد في الاشتقاق ١٣٥/ ((الآخرين وحرين)) . انظر : أمالي ابن الشجري ٥٦/٢ .

(٥) البيت منسوب لزيد بن عثاية التميمي ، تجده في أمالي ابن الشجري ٥٦/٢ وفي الاشتقاق لابن دريد ١٣٥/ ، وفي شرح المفصل ٥/٥ ، المخصص ٨٦/١٠ ، واللسان ٢٥٢/٥ مادة حرر ، الدهداة صفة للابل والايكرين تصغير للبكر من الابل أي التشابة .

(٦) الفتكرين والفتكرين تحرك الفاء بالضم والكسر كما في اللسان ٣٥٠/٦ وقد جاء في أمثال الميداني ١٩٢/٢ ((لقيتُ منه الاقورين والفتكرين والبرحين)) كلها تعني الأمر العظيم .

(٧) البيتان لمجهول . انظر : الكتاب ١٤٢/٢ ، والمخصص ٦١/٧ ، والحزاة ٤٠٨/٣ واللسان ١٤٦/٥ (مادة بكر) وشرح شواهد الشافعية للبغدادى ١٠٠ ، والمقصود والمدود لابن ولاد ، وقد روى بـ ((وقد شربت)) .

والمكبر^(١) : إما افعل ابن ، وابكر كأدل^(٢) ، وافرغ وجمع ((أخرى)) كما قالوا :
أكالبُ وأهاضبُ جمع اكلب واهضب . وإنما ساغ ذلك لأن افعلُ للقلة .

وأما افعل على ما ذهب إليه سيويه^(٣) : أبنا وابكر كل واحد منهما مفرد وضع
للجماعة تقديرًا ، ولم يستعمل منه إلا جمع تصغيره على ما ترى . ثم ان هذه الثنائي
والجمع التي على حدّها تنقسم قسمين : أحدهما ما يكون مفرغاً على افراد مستعمل
فاش نحو : الرجلُ ورجلان . وقائم وقائمون .

والثاني : ما يكون مرتجلاً غير مبني على الواحد وهذا القسم ينقسم إلى ثلاثة أصناف :
الصف الأول : هو الأسماء الصريحة : أما من الثنية فنحو : بأبلين في الإعلام . قال :

لو بأبلين جاء يخطبها رمل ما أنف خاطب بدم^(٤)

فلولا الارتجال للزم الحاق التعريف لأن العلم إذا شئ أو جمع - أي جمع - كان
وجب الحاق اللام ، وإن لم يكن في الواحد يقال : زيد أو الزيدان والزيدون في
التصحيح . وخالدة والحوالد . وهند والهنود في التفسير .
قال :

أخالداً قد علقتك بغد هند فشئني الخوالد والهنود^(٥)

فإن لم تلحق اللام كان الاسم المثني أو المجموع نكرة نحو : عندي زيدان شريفان .

(١) والمكبر سقطت من (ب) ، (ش) وهي في حاشية (ب) .

(٢) في (ب) فقط ((كأذل)) رسمتها كما هي إن كانت أدل فمعناها الشدائد وأزل كذلك . انظر : اللسان
١٤/١٣ . وإن كانت أدل أي الفقر فلها جمع آخر هو اذلاء أي الفقراء . انظر : الكتاب ١٤١/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ١٤٣/٢ .

(٤) للمهلهل بن ربيعة . انظر : الشعر والشعراء ٢٩٩/ ، وعيون الأخبار ٩١/٣ ، والأغاني ١٤٥/٤ ، وشرح
المفصل ٤٦/١ ، ومعجم ما استعجم ٩٦/ ، ومعجم الشعراء ٢٧٥/ . نسبة لعاصم بن النعمان بن
مالك . والكامل ٦٨/٢ والجمع ١٥٨/٢ .

(٥) البيت لجريز . انظر : ديوانه ١٦٠/ .

وبزیدین کرام . وذلك لأن الإشارة المفيدة كانت للتعريف قد ارتفعت بالاشتراك^(١) في الاسم . فما لم يعد إلى المثني أو الجمع التعريف باللام يبقى على تنكيره^(٢) . فأما زيدٌ وزيدٌ في الإعلام فلما اشارتان كل واحدة منهما على حيالها تفعل ما تفعل الأخرى . فأما ((ابانان)) فليس على حد ابان وابان على ما عرفت .

وأيضاً نحو : ثنائين في الاسماء المفيدة يقال : عقلت البعير بشائين . بالياء ولولا انه بنى على التثنية لجعلت الياء همزة . كما قالوا : رداء ورماء ، ونظير هذا عباة وعظاية^(٣) بنيا على التأنيث فلم يعل آخرهما إذ قد تحصن الياء بهاء التأنيث هنا كما تحصن ثم بـ ((ياء)) التثنية .

ومما وضع في أول أحواله على التثنية قولهم : ((جاءني اثنان ورأيت اثنين)) . ومررت باثنين . ألا ترى انه لا يقال : ((اثن)) كما يقال ((ابن)) .

أما من جمع المذكر فنحو : ثدين ويبرين ، وأيضاً نحو عشرين وثلاثين . وما بعدها إلى التسعين . يدل ذلك على هذا ان عشرين ليس جمع عشرة وعشرة . وكذلك الثلاثون ليس كل عدد يعده الثلاثة يقال له : ثلاثون ما لم يعده بعشرة وعلى هذا القياس ما بعدها ، بل كل واحد من هذه العقود الثمانية موضوع في أول أمره على الجمعية . وذلك انهم لما انتهوا إلى العشرة وقد نفذت الأحاد فأرادوا ان يقتضبوا لما وراءها من الاعداد اسماء كروا على الأحاد فضموها إلى العشرة ضمّاً على سبيل التركيب لا الإضافي . كما في ثلاثمائة ونحوها بل على ما أوضحنا قبل فبلغوا تسعة عشر . ولم يبق معهم من الأحاد شيء . ووراء التسعة العشرة ، فاشتقوا العشرة ما وضعوه للعقد الثاني من عقود العشرات ، وهو عشرون . ثم فرغوا فيما بعد إلى التفصيل فاستوفوا^(٤) بعطف ما يزيد على العشرين حتى بلغوا تسعة وعشرين .

(١) في (ج) ، (ش) ((بالاشتراك)) وفي (ب) ((بالاشتراك)) .

(٢) انظر : المقتضب ٣٢٣/٤ .

(٣) انظر : المنصف ١٩٠/١ .

(٤) في حاشية (ب) وعليها علامة ((حاشية)) وفي متن (ش) وخلق منها نسخة (ج) وهي : خمسة وعشرون يدل على مفهومها بطريق العطف والتفصيل ولا كذلك . خمسة عشر فإنها تدل على مفهومها دلالة واحدة بطريق الادماج فاعتبره .

فتطلبوا العقد الثالث من عقود العشرات . ولم يبق في العشرة مطمع إذ كانوا قد شغلوها بالعقد الثاني من تلك العقود ، فاشتقوا من الثلاثة فقالوا ، ثلاثون ثم كذلك إلى التسعين . فوافرها وليس معهم إلا مرتبتا الأحاد والعشرات . واستيعابُ الأعداد بهما عسرٌ جداً فوضعوا المائة في مرتبةٍ ثالثةٍ ومعها مائتين إذ لم يوضع للدلالة على الاثنين في اللغة العربية إلا الثنية ثلاثمائة على الإضافة إلى تسعمائة ، ولم يستجيزوا الاختصار على المراتب الثلاث ، فيقولوا : عشر مئات على القياس وعشر مائة على الطريقة الخاصة في الإضافة إلى مائة ، فزاد مرتبةً رابعةً هي ((الألف)) وتمت بها المراتب وصار ارتجال^(١) الاسم لما بعدها شططاً كما كان الوقوفُ دونها وكساً . ولو راموا أحد الأمرين لامكنهم إلا أن حفظ الاعتدال على ما عرفت أمثل من الخروج عنه فهذا هذا .

وأما من جمع فتحو عرفات لولا أنه وضع في أول أحواله على العلمية للزم دخول^(٢) لام التعريف . ألا تراهم يقولون : هذه عرفاتٌ مباركاُ فيها . وإنما ثبتت النون في آخر عرفاتن ، لأنه يحاذى به المسلمون ونحوه . كما أن النون في آخر مسلمون ليس كالتنوين في آخر زيد .

فكذلك في عرفات . ومنهم من يحذف التنوين فيقول : هذه عرفاتٌ وعريتاتٌ يا رجل . ونزلت عرفاتٌ وعريتاتٌ يا رجل . لم يراعوا فيه اتباع الموث المذكور في نحو قولهم : لقيت المسلمين وجاءني المسلمون . ثم أن هؤلاء يختلفون في الجر فعنهم من يقول : بعرفات وبأذرعات . فيفتح التاء كما في طلحة وعائشة . ومنهم من يقول : بعرفات وبعريتات وبأذرعات وبعريتات وبأذرعات . فبكسر التاء وليس بالأقوى ، لأن الأولى والاقس أن يمتنع الكسر فيه من حيث يمتنع التنوين^(٣) . والصنف الثاني : هو الاسماء المضمرة وتنقسم إلى المنفصل والمتصل .

(١) انظر : المقتضب ١٥٦/٢ ١٨٨ .

(٢) انظر : المقتضب ٣٣٣/٣ .

(٣) سيويه ١٨/٢ ينون اذرعات وغيره لا ينونها ، والمبرد يكسرها والأجود عنده اثبات التنوين ، انظر :

المقتضب ٣٣٣/٣ .

فالمفصل نحو ((وهو وهما وهم . وأنت واتما وأنتم)) ليس شيء من المتشابه والمجموع مبنياً على المفرد ، ولو كان ذلك لوجب أن يقولوا : أنت واتان واتون كما قالوا : زيد والزيدان . والزيدون لكنه اشترك ماللاثنين والجمع وما للواحد اشتركا في بعض الحروف ، وقد يتفق ألا يشتركا نحو : ((أنا ونحن)) ونظير هذا في الأسماء الصريحة : حمير وكليب . كل واحد منهما وضع في أول أحواله على المعنى الجمعي . إذ هما يطابقان ((الحمر والكلاب)) في الدلالة .

والمفصل : أما أن يكون موضوعاً للرفع فبالضرورة يستدعي فعلاً يقدمه فينحاز هو إليه فاعلاً له .

والمفرد منه قد يكون مستكناً كما في نحو : قام وقامت وأقوم ويقوم وتقوم أنت وتقوم هي ، وقم يا رجل . فربما كان ما للتثنية أو جمعه مستكناً أيضاً . كما في تقوم ويقوم . وربما كان ظاهراً غير مستكن كقولهم ، قاما أو قاموا أو قامتا أو قمن . ويقومان أو يقومون . وتقومان اتما . وتقومون . ويقومان هما . أو يقمن . وقد يكون غير مستكن كما في نحو قولهم : قمت وقمت وقمت فلا يثنى عليه ولا يجمع إلا بالظاهر تقول : قمتما وقمتم وقمتا وقمتن وقمتنا .

وقمتنا يشترك فيه التثنية والجمع ، كما يشترك فيهما وفي قمت التذكير والتأنيث . والسبب في ظهور هذا واستكنان ذاك : أن الضمير المفرد أما أن يكون للمخبر عن نفسه ، وأما أن يكون لمن سواه .

ومن سواه ، فأما أن يكون يتوجه إليه الخطاب ، أو لا يكون كذلك ، سواء كان غائباً أو حاضراً .

والخطاب إذا توجه من واحد إلى واحد كان كل من سواهما داخلاً في القسم الثالث . فمن المعلوم أن هذا القسم هو أعم وجوداً وأحرى أن يقدم في الرتبة على القسمين الآخرين .

ثم أنهم كما اعتبروا أفعال الآحاد وجدوها على ثلاثة أضرب : ماضٍ ومضارع وأمر . أما الماضي وليس في أوله علامة ، فكان معرضاً لاتصال الضمائر الثلاثة به ، ولا فرق من أن يجعل لها ثلاث صيغ يختص كل واحد منها بواحدة منها ، وبين أن يجعل لاثنتين منها

صيفتان وتجعل ترك الصيغة في الآخر صيغة له ، بل هذا اقرب إلى الاختصار واشبه بالحكمة . وراوا ترك الصيغة بالقسم الذي هو أكثر وجوداً البق ، إذ هم إلى الخفة فيه أحوج . فقالوا : قام . للمذكر . وقامت للمؤنث . فرقوا بالعلامة ، والضمير مستكن ، كما في المذكر . فإن قلت : زيد قام هو . أو هند قامت هي . فانما ذاك على سبيل البدل من الفاعل .

وأما المضارع وما يبنى عليه - اعني النهي - فإن التمييز بين أقسام المفرد المذكر - اعني الثلاثة المذكورة - كان قد وقع بالعلامات التي لها في أوله يقال : اقوم ويقوم وتقوم يا رجل . فاكفوا بها عن افراد الصيغ . وبقيت الصمائر مستكنة . وانتهى الأمر إلى المؤنث ، وهو إما ان يجيء للمخبرة عن نفسها فتشارك المذكر كما في الماضي . إذ قالوا : قمت وقمت . لأن هذا الموضع ليس موضع اشتباه .

وأما أن يجيء لمن سوى المتخاطبتين وكان يقال للمذكر : يقوم فقالوا للمؤنث : تقوم . جعلوا مكان الياء تاء والضمير مستكن .

وأما أن يجيء للمخاطبة ولا مطمع في الحاق التاء بأول الفعل إذ المذكر قد قاربها في نحو قولهم ، تقوم أنت يا رجل فاضطروا إلى الحاق الضمير بالفعل فقالوا : قومين فالياء هي الضمير ، والنون اثباتها يدل على الرفع ، وحذفها على أحد مقابليه على ما يساق إليك إن شاء الله تعالى .

أما الأمر ويختص به المخاطب وهو ينقسم إلى المذكر والمؤنث فعلى ضربين : اكنوا الضمير في أولها - اعني للمذكر - فقالوا : ((قم)) واطهروه في الآخر - اعني ما للمؤنث - فقالوا ((قومي)) ليزول اللبس . وما سوى المفرد من الصمائر فكله ظاهر إذ الاكتنان فيه مؤد إلى الاشتباه ، اللهم إلا إذا كان لأزيد من الواحد مخبراً عن نفسه ومن معه ، والفعل . مضارع نحو ((تقوم)) وذلك لأنهم فرغوا له احدى العلامات في أول المضارع وهي ((النون)) فيها وقع التمييز فجاز الاكتنان .

فإن قيل : قد حكمت بأن الضمير المتصل المرفوع لابد له من فعل يتحد به وقد جاء ((بيناه)) في نحو قوله :

فَبَيْنَاهُ يُشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ : لِمَنْ جَمِلَ رِخْوُ الْمَلَاطِ نَجِيبٌ^(١)

وأيضاً لولاه ولولاك لا فعل ههنا ؟

فالجواب : انه ليس شيء من هذه الضمائر بمتصل على الحقيقة ولو كان هذا موضع اتصال لم يحكموا بقبح^(٢) ((بَيْنَاهُ)) بل ((بَيْنَاهُ))^(٣) محمول على أحد وجهين : أما على الحذف - حذف الواو - على قول الآخر :

دَارٌ لِّسَلْمَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ^(٤)

أي ((هي)) فحذف ((الياء)) وهذا ليس بمبرخص فيه ولا شائع فيه القياس^(٥) . وأما على سبيل التعويض فإنه قد يقام بعض هذه الضمائر مقام بعض . كما قالوا : مررت بك أَنْتَ جعلوا ((أنت)) في موضع جر . فعلى هذا يكون الضمير المجرور أو المنصوب المتصل قد اقيم مقام المرفوع المنفصل في ((بَيْنَاهُ)) .

(١) لعجير السلولي ذكره الشنتمري في حاشية الكتاب ١٣/١ ، والخصائص ٦٩/١ ، والانصاف ٥١٢/٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٠٨/٢ ، وشرح المفصل ٩٦/٣ ، والخزانة ٣٩٦/٢ .

(٢) في (ب) ، (ج) ((يفتح)) وفي (ش) ((يقبح)) .

(٣) اقبل الضرورات كما قال عنه ابن الشجري . انظر : أماليه ٢٠٨/٢ .

(٤) لمجهول . انظر : الكتاب ٩/١ ، والخصائص ٨٩/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠٨/٢ ، والانصاف ٦٨٠/٢ ، وشرح المفصل ٩٧/٣ ، والخزانة ٢٢٧/١ ، ٣٣٩/٢ ، ٤٤٣/٣ ، والهمع ٦٠/١ وشرط الثاني ((هل تعرف الدار على تراكا)) ويروي ب ((دار لسعدى ...)) .

(٥) يرى الكوفيون الباء وحدها هي الاسم ، أما البصريون ((فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على ان الواو والياء أصل - انه ضمير منفصل ، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقف على حرف ، فلو كان الاسم هاء وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً وذلك محال ، فوجب أن لا تكون الباء وحدها هي الاسم . انظر : الانصاف ٦٨١/٢ .

وأيضاً في ((لولاء ولولاك)) وهذا محتمل مقيس^(١) وهو عند من يرفع الاسم بعد ((لولا))^(٢) بالفعل احسن إذ الحاجة إلى الاتصال هنا امس . ألا ترى - ان الضمير - إذا ولي الفعل فاعلاً فليس يوجد إلا متصلاً فإن قيل : فلم عدل فيه عن المرفوع إلى غيره ؟ قلنا : لأن المرفوع لا صيغة له ظاهرة ، ولا يمكن الاستئذان إلا في الفعل نفسه فلهذا ما اجتزأوا عن المرفوع بغيره ، ولا يمكننا أن نحمل ما بعد ((لولا)) هنا على النصب ولا على الجر^(٣) على ما ذهب إليه لسيوبه^(٤) فافهم .

وأما أن يكون - اعني الضمير المتصل - موضوعاً للنصب ولا يكون إلا ظاهراً ويكون مسبقاً أما بفعل يتناوله متصلاً به ان تحللها الفاعل فمضمراً بلا فصل نحو : زيد عمرو اكرمه ، والمال بكر أعطيه فإن تحللها الفاعل مظهراً أو كان مع الاضمار فصل نحو : زيد ما أعطيت إلا اياه أو كان سبق هو الفعل لم يمكن أن يكون متصلاً أصلاً نحو قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ شَدَّ وَبَاكَ سَتَمِينَ﴾^(٥) .

وأما بأن وأخواتها نحو : ﴿لَمَّا بَدَكَرَ أَتَمَسَّ﴾^(٦) .

وهذا الضمير المفرد المنصوب المتصل إذا كان لمن سوى المتخاطبين مذكراً فإنه لا تقر صورته على حالة واحدة وذلك لأنه تختلف بنيته باختلاف ما قبله إن كان ما قبله ساكناً فهو

(١) وافق الفرخاني رأي الكوفيين ((واختلف النحويون في المتصل ها هنا فزعم الخليل وسيوبه انه مخفوض لأن لفظه لفظ الضمير المخفوض وقال الاخفش والقراء انه ضمير خفض استعير للرفع كما استعير ضمير الرفع للخفض في قولهم : ما انا كانت ، ولا أنت كأتنا ، وأبو العباس المبرد يأبى استعمال المتصل بعد لولا ولا يعول على ما جاء به القرآن . انظر : امالي ابن الشجري ٢١٢/٢ ، والانصاف ٦٨٧/٢ مسألة ٩٧ .

(٢) انظر : ص ٤٩ ، وانظر : الانصاف ٧٠/١ مسألة ١٠ يحسن رأي الكوفيين .

(٣) انظر : الانصاف ٦٨٩/٢ مسألة ٩٧ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٨٨/١ .

(٥) سورة الفاتحة : الآية ٥ . يرى الخليل ان ايا ضمير والكاف مضافاً إليه ، وابن كيسان يرى ان الكاف هو الضمير وايا اتي بها ليعتمد الكاف عليها . ونسب للكوفيين انهم يرون اياك باكملها هي الاسم المضمرة . انظر : مشكل اعراب القرآن ٧٠/١ .

(٦) سورة طه : الآية ٤٤ .

((هاء))^(١) مفردة مضمومة إن لم يكن ذلك الساكن ((ياء)) نحو : أكرمه يا رجل . وتغزوه أنت . واعطاء زيد . ومكسورة إن كان ذلك الساكن ((ياء)) نحو : تعطيه وأرنيه^(٢) .
وإن لم يكن ما قبله ساكناً فهو ((هاء)) موصولة له بمدة والوية أن لم تكن حركة ما قبلها ((كسرة)) نحو : اكرمهو^(٣) يرفدهو^(٤) . ولم يخشهو^(٥) .
و ((يائية)) .

(إن كانت حركة ما قبلها ((كسرة)) نحو : اعطهني ولم يرمهني هذا هو الاعرف^(٦))
وإن كانت لغة بعضهم^(٧) لم يعطهيو وعلى هذه قراءة^(٨) من قرأ من المجرور الذي شأنه شأن هذا ﴿فَحَسَنَّا بِهِ وَلَدَّاكُمْ الْأَمْرَ﴾^(٩) .

ولما اختاروا لزوم المدة حيث كان ما قبل الهاء متحركاً ، وسقوطها حيث كان ما قبل الهاء ساكناً ، لثلاث يتوالى الثلاث في الإيقاع - اعني ((تَ تَ تَنَ)) ولهذا ما فزعوا إلى الطي^(١٠) والتضعيف في تلك الصناعة ، وليس ذلك مما نحن بصدد فشرحه .
فإن ثبت هذا الضمير فبحسبه - اعني ان الهاء - إذا كانت مضمومة سواء كانت مفردة أو مع الواو المذكورة فالموضوع للتثنية ((هما)) بضم الهاء نحو : اكرمها يا رجل وتكرمها أنت .

وإن كانت مكسورة على الوجهين فالتثنية ((هما)) بكسر الهاء نحو : نعطيها وأعطيها .

(١) انظر : المقتضب ٢٦٤/١ .

(٢) في (ب) ((أرنيه)) .

(٣) في (ب) ((أكرمه)) .

(٤) في (ج) ((يرفدهو)) .

(٥) في (ج) ((يخشهو)) .

(٦) ما بين المقوفين نقص في نسخة (ج) .

(٧) لغة أهل الحجاز كما جاء في المقتضب ٢٦٤/١ .

(٨) انظر : البرهان للزركشي / ٣٨٦ .

(٩) سورة القصص : الآية ٨١ ، المقتضب ٢٦٤/١ ، وانظر : التيسير / ٨٩ .

(١٠) الطي حذف الثاني الساكن من الوند مثل مستغفلين يصبح متغفلن . انظر : الكافي في العروض والقوافي للتبريزي / ٨٠ .

فأما الجمع فالوجه فيه الاتباع أيضاً فمنهم من يقول : اطعمهم وأعطهم . يقف على الميم .

ومنهم من يجعل بعد الميم مدة مناسبة لحركة الهاء فيقول : اطعمهمو وأعطهمي . ضاهى بهذه المدة النون الأخيرة من ((هَنْ)) في أعطاهن ويعطين ومن عاداتهم حمل النظر على النظير^(١) ومن قال بهو لم يتبعها هنا أيضاً فبعضهم يقولون : اعطاهمو ويعطيهمو . بضم الهاء . وبعضهم يقول : اعطاهمو ويعطيهمو بكسر الهاء . والاسبق من هذه الوجوه أحسن وأكثر استعمالاً .

وأصحاب هذه المدة يقولون في ((هَمْ)) المنفصل - اعني المصوغ لجماعة هو همو حملاً على : هُنْ يخرجن . فإن كان مؤنثاً فالقرد ((ها)) على الأحوال كلها . والمثنى ((هما أو هما)) واعتبر بالذكر والمجموع ((هن وهن)) .

فإن كان لأحد المتخاطبين فأما أن يكون للمخبر عن نفسه فللواحد (ني) متصلاً في نحو : أكرمني . وقد تفتح ((الياء)) .

وللثنتين والجمع ((نا)) يشترك في كل ذلك المذكور والمؤنث لما عرفناك قبل من العلة . وأما أن يكون للمخاطب فللمذكر ((ك)) بالفتح و ((كما وكم أو كمو)) بشرطة الاتصال .

وللمؤنث ((ك)) بالكسر . و ((كما وكن)) وهذه لا تختلف باختلاف حركة ما قبلها في الاعتبار من الأقاويل .

فإن اتصل الضمير بتم المرفوع المتصل أو بـ ((هم وكم)) المنصوبين المتصلين لزم ثبوت المدة قبله نحو : اعطيتموها وعطاهموه . أو اعطاكموه . رداً لهذه الضمائر الثلاثة التي هي ((تم وهم وكم)) إلى الأصل ولثلاثا يقصر الجمع عن التثنية ، ولأن اللفظ إذا رشح للاتصال بغيره فخليق أن يكمل في ذاته أولاً ، ثم يضم إليه غيره ثانياً ، ونظير هذا قولك : أبوك ، وأباك وبأبيك . وإنما ردت اللام عند الاتصال بالضاف إليه وثقلت عليه الحركة فانقلب مدة كما ترى .

فإن قلت ، قد قطعت بأن الضمير المتصل المنصوب لا يكون إلا مسبقاً بالفعل أو بأن
وما معها ، وقد سمعته يقولون : ((دونكه)) فهو ضمير متصل منصوب فما شأنه ؟
فالجواب : أن دونك اسمٌ للفعل فحكمه حكم الأفعال ولو لم ينزل منزلة^(١) الفعل لم يجز
ان ينتصب عنه الضمير المذكور .

فأما أن يكون - اعني الضمير المتصل - موضوعاً للجر ولا يكون مستكنّاً لأنه لا يلي
الفعل فيشتمل عليه ، وهو يشارك المنصوب في اللفظ إلا إذا كان للمخبر عن نفسه فإنه
يحيى ((ياء)) مفردة في نحو ((يدي وغلامي)) فيجوز فيها الفتح والاسكان وقال الله
تعالى ﴿سَحَابًا مَّتَّاسِيًا لِلَّهِ﴾^(٢) ولا يلحق ((النون)) في أولها : إلا في احرف حافظوا على
السكون في أواخرها نحو^(٣) .

امتلاً الخوض وقال قطني

قدني من نصر الخيبين^(٤)

كما حافظوا على الفتحة في آخر الفعل الماضي وعلى إمكان الاختلاف في المستقبل
فالحقوها في أول المنصوب من قولهم : اكرمني ويكرمني .

(١) انظر : الكتاب ١٢٤/١ ، ١٢٦ .

(٢) سورة الأنعام : الآية ١٦٢ .

(٣) البيت منسوب لخطاب المجاشعي . تجده في إصلاح المنطق لابن السكيت ٥٧ ، ٣٤٢ ، وفي الانصاف
١٣٠/١ ، في اللسان ٢٥٧/٩ ، وفي الاشعوني ١٢٥/١ ، وتماه .

.... مهلاً رويداً قد ملأت بطني

(٤) نسب هذا البيت لأبي نخيلة وقيل لحמיד الارقط . انظر : الكتاب ٣٨٧/١ ، ومختارات ابن الشجري
٩/٢ والانصاف ١٣١/١ وشرح الفصل ١٢٤/٣ ، ١٤٣/٧ ، والخزانة ٤٤٩/٢ ، ٣٤/٣ ، والهمع ٦٤/١ ،
وشواهد ابن عقيل للجرجاي ١٣/ وتماه :

قدني من نصر الخيبين قدى ليس الامام بالشحيح الملحد

سيرد البيت ثانية .

وحكم المجرور فيما سوى ذلك حكم المنصوب فعليك بنقل البيان .
فإن قيل فمن أي الاقسام ((الكاف)) في نحو : ذاك وهناك وفي قوله ﴿أَرَأَيْتَكَ مَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾^(١) .

قلنا ((الكاف)) هنا للخطاب المجرد ليس باسم فلا محل له من الاعراب فليس معدوداً^(٢) في الضمائر وبإزائه ((كما وكم)) للثنية والجمع . ويدل ذلك على ان الكاف ليس باسم : أما في نحو ذاك فانضمام ((ذا)) إليه . ألا ترى انه لا يمكن حمله على الإضافة لأن ((ذا)) للإشارة . واسماء الإشارة اعرف ما يكون من الاسماء^(٣) فلا محمل للتعريف^(٤) فيها . فلا تضاف ، فلم يبق إلا أن تكون ((الكاف)) للخطاب مجرداً .
وأما في نحو قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَكَ﴾^(٥) فالمعنى ألا ترى كأنه قريب المعنى من قول القائل : أرايت هذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ . فمجموع ((التاء والكاف)) كأنه شيء واحد جعل فاعلاً للفعل المسند إليه .

والحجة في هذا انهم يقولون للاثنتين ((أرايتكما)) وللجمع ((أرايتكم))^(٦) وعلى هذا : ﴿وَيْكَانَ اللَّهُ﴾^(٧) على احد الوجهين .

(١) سورة الاسراء : الآية ٦١ . انظر : تحاف فضلاء البشر ١٧٣/ ، والمتحجب ١٢١/١ .

(٢) انظر : الكتاب ١٢٥/١ ، ٣٨٢ .

(٣) المعروف ان الضمائر هي اعرف المعارف لذا قدمت حتى على العلم واسماء الإشارة والموصولة .
والمنصف هنا يعد اسماء الإشارة اعرف من سواها . انظر : الأصول لابن السراج ٢٦٤/٢ .

(٤) انظر : سر صناعة الاعراب ٣٨٠/١ ، وأسرار العربية ٣٩٦/ ، المغني ١٨١/١ .

(٥) سورة الاسراء : الآية ٦١ . والتاء والكاف اختلف النحاة فيها والشائع ان التاء فاعل والكاف للخطاب ، وينقل عن الفراء انه يعرب التاء حرف خطاب والكاف وهي الفاعل لأنها تطابق المسند إليه . المغني ١٨١/١ والكسائي يرى ان التاء فاعل والكاف مفعول به أول وما بعدها الجملة مفعول ثاني ...
محاضرات الدكتور علي النجدي لطلاب الماجستير عام ١٩٧٦ . أما رأي الفرخاني فأظنه جديداً حيث جمع بين التاء والكاف ويجعلهما فاعلاً .

(٦) انظر : اسرار العربية ٣١٠/١ .

(٧) سورة القصص : الآية ٨٢ . وهذه قراءة يعقوب يقف على ويك ثم يتدنى فيقول : أنه الله . المحتجب ١٥٥/٢ .

ونظير هذه ((الكاف)) من المنفصل في أنه لا محل له من الاعراب^(١) هو ((إذا وقع فصلاً))^(٢) في نحو قوله تعالى ﴿وَبَرِّكَ الَّذِي نُتَوِّا الْعِلْمَ الَّذِي أُتْرِكَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾^(٣) وكذلك سائر الضمائر من المنفصلة المرفوعة .

ومن شرائط هذا الفصل ان يقع بين معرفتين تتحدان في الحمل ، فبالضرورة يكونان ، أما مبتدأ وخبراً ، وإما معمولي إن واخواتها أو كان واخواتها : وإما مفعولي حسب واخواتها على ما ستعرفه إن شاء الله تعالى .

فإن قال قائل : إنه قد يلي الفصل من الاسماء ما ليس بمعرف وذلك قوله تعالى ﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَغْطَاهُ أَجْرًا﴾^(٤) .

فالجواب : إن خيراً وإن لم يكن معرفة فملحق بالمعارف من حيث إنه يقدر بعده ((من)) فيكون من باب ((أفضل من)) فلا يمكن دخول الألف واللام عليه و ((من)) في آخر ((أفضل))^(٥) هذا كاللام في أوله . يدل ذلك على ذلك انهما لا يجتمعان أصلاً فتحقق ما أوردناه عليك بإذن الله .

والصنف الثالث من أصناف التثنية والجمع : هو الاسماء المبهمة وما معها .

وهذه صيغ غير الضمائر بنيت أيضاً على التثنية والجمع .

فمن التثنية قولهم : ((ذا وذين)) للمذكر و ((تان وتين)) للمؤنث وليس بتثنية على حد قولهم : رجل رجلان ورجلين . لو كان ذلك كذلك لكانت الألف التي في الواحد مستبقة في التثنية . ولو بعوض ، والتعريف عائد بالألف واللام نحو ((الذوان)) وليس كذلك .

فإن قيل وإذا كان مبنياً فكيف تختلف حالاه في الرفع والنصب والجر فيقال : ذان وذين أو بذين قلنا : انهم ارادوا ان يصوغوا بازاء ((ذا)) للمشار إليه بناءً يدل على مثناه ، وليس معهم للتثنية إلا ، الألف والياء ((وليس واحد منهما للتثنية المجردة وبحيث يخلو من

(١) انظر : اسرار العربية / ٣٠٧ ، والمغني / ١٨١/١ ، والاشموني / ١١٥/١ .

(٢) هذا الرأي للبصريين . انظر : الانصاف / ٧٠٦/٢ مسألة ١٠٠ .

(٣) سورة سبأ : الآية ٦ . انظر : اعراب القرآن / ٥٤١/٢ .

(٤) سورة المزمل : الآية ٢٠ . انظر : التبيان / ٤٧٢/٢ .

(٥) في (ح) ((الفعل)) .

الدلالة على أحد وجوه الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر . بل ((الألف)) يدل على الرفع مع دلالة على التثنية^(١) .

وكذلك ((الياء)) يدل على النصب والجر مع الدلالة على التثنية .

افضت الحال بهم إلى افراد الصيغ فوضعوا للمثنى إذا وقع في موقع الرفع صيغة هي : ((ذان وتان)) وإذا وقع في موضع النصب أو الجر صيغة أخرى هي : ذين وبذين أو تين وبتين كما جعلوا للضمير المفرد المنفصل المخاطب إذا وقع موقع الرفع ((أنت)) وإذا وقع موقع النصب ((إياك)) فاعتبر هذا .

ومن العرب^(٢) من يقول : جاءني هذان . ورأيت هذان^(٣) . ومررت بهذان . وقال الله عز وجل ﴿إِنْ مَدَّانِ سَاحِرَانِ﴾^(٤) فهذا اوكد دليل على ابتناء هذه الكلمة .

ومن التثنية أيضاً قولهم هذه : اثنا عشر واحصيت اثني عشر وبائتي عشر . كان : معهم اثنان واثنين وعشرة ، والنون حكمها حكم التنوين في ثلاثة . فكما انهم إذا قالوا : ثلاثة عشر . فلا مسأغ للتنوين بين الاسمين فكذلك ها هنا لابد من ان تحتزل النون فيلي عشر ((الألف والياء)) فيقيان هنا في حال البناء على ما كانا عليه ثم حالة الاعراب .

وهذا نوع من التركيب انظرناه إلى الآن . وليس كل اختلاف يحدث مع اختلاف العامل للاعراب ما لم يكن في آخر المعرب لا كما في ((اثنا عشر واثنى عشر)) وعلى الصيغة الواحدة لا بارتجال الصيغ الكثيرة كما في ((هذان وهذين)) فتأمل هذا .

(١) انظر : علل التثنية ٥٠/ .

(٢) هم بنو الحارث بن كعب الذين يقون المثنى بالألف في كل الأحوال . انظر : مشكل اعراب القرآن ٤٦٦/٢ .

(٣) انظر : باب ما جاء في التنزيل وقد رفض الأصل واستعمل ما هو فرع . في كتاب اعراب القرآن ٩٣٣/٣ . وانظر : اوضح المسالك لابن هشام ١٩/ في ((ان)) اقوال عدة منها بمعنى نعم ومنها ان اسمها ضمير مستتر تقديره انه ومنها انها مخففة غير عاملة ومنها قول الكوفيين فيها انها بمعنى ما واللام في خبرها بمعنى إلا ، وكل هذه الاقاوليل فيها بعد لوجود اللام في خبرها . انظر : مشكل اعراب القرآن ٤٦٧/٢ .

(٤) سورة طه : الآية ٦٣ .

ومن التثنية أيضاً قولهم : اللذان واللذين ، إذا حملُ على ((الذي)) ولم يجعل ((اللذين))^(١) فيكون على حد التثنية الحقيقية .

فأما الجمعُ فله صيغٌ لا تشاكلُ كل صيغِ الافراد مشاكلة التثنية لها . فمن ذلك أولاء على ((ذا وذه أو ذي)) ولا يناسب الواحد ونظيره من الاسماء الصريحة : امرأة ونسوة وهو مبني كما ترى .

ومن ذلك ((الذين)) على الذي فهو مناسبٌ للواحد يقال : جاءني القوم الذين مضوا . ولقيت القوم الذين مضوا . على صورة واحدة ، ولا عبرة بقول من يقول جاءني الذون^(٢) .

فإن قيل أليس (الذين) مرتباً على الذي (وإذا ارادوا ان يبنوه صيغةً على حيالها مرتجلة فلم اختاروا الياء على الواو ولزموها على الأحوال كلها ؟)^(٣) .

قلنا : ليحفظوا بالياء صورة الواحد كما حفظها بالالف من قال : جاءني هذان . ولقيت هذان^(٤) وفرق بين أولاء وبين الذين . وذلك ان الذين ليس كأنه جمع للذي على الاطلاق ما لم يشترك فيه انه من أولي العلم . فإنما كان ذلك لمناسبته الواحد وسلامة بنائه فيه كما في سائر المجموع السالمة الحقيقية .

وقد بينا أن الجمع على التثنية يخص العقلاء فأمام ((اولاء)) فليس من هذا في شيء . فإذا كان الموصوف كثرة غير عاقلة فلتجعل جماعة واحدة توصف ((بالتي)) أو أشخاصاً متغايرة توصف بـ ((اللاتي)) أو بـ ((اللواتي)) .

فإن قيل : أليس قد اشترطتم في التثنية والجمع على حدها الاشتراك في اللفظ فما بالهم قالوا : القمران والاشعرون والخبيون^(٥) ، ولم يوجد من هذه أكثر من واحد ؟

(١) الاشموني ١٤٧/١ ((تقول اللذان واللذان واللذين والتين وكان القياس اللذان واللتيان)) .

(٢) نسب ابن هشام في أوضح المسالك ٢٠/ الذون . لغة بني هذيل وبني عقيل .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٤) لغة بلحراث أوضح المسالك ٢٠/ .

(٥) ذكر ان خبيب استعملت للمثنى وللجمع والمقصود هنا خبيت بن عبد الله بن الزبير وأبيه ، ويقال

وعمه أو مصعب ، ويقال النسبة إلى ابن الزبير وشيعته وابنه خبيب . انظر : الاشموني ١٢٥/١ .

فالجواب : إن هذا على طريق التوسع ، كأنهم جعلوا القمرَ وما معه إذا كان مثله أو فوقه في الضياء - اعني الشمس - قمرين .

وكذلك جعلوا ((الاشعر)) ومن ينسب إليه ((الاشعرين)) كذلك الشأن في الخيين فيمن رواه من قوله الشاعر : قدني من نصر الخيين^(١) بالكسر .

ونظيرُ هذا من المسكر قولهم ((المهالبة)) لو لم يقدر كل واحد منهم ((مهلباً)) لم يبيء ((مهالبة)) وقد يسأل فيقال : كيف يجمع نحو : عبد الله وأبو نصر ومصاحف إذا سمي به . وحزمة وساجدون عند التسمية ؟

فالجواب : عبد الله وأبو نصر كل واحد منهما يجوز في جمعه التصحيح والتكسير : ((عبدو الله . وعبدى الله))^(٢) وأبو نصر وأبي نصر أيضاً عباد الله وآباء نصر .

فأما ((مصاحف)) ان سمي به فالقياس في جمعه مصاحفون وليس كأنعام إذا سمي به فإنه يمكن ان يكسر أخرى فيقال : الاناعيم .

فأما ((حمزة)) فلا يقال : ((حمزون)) إذ هناك من المجموع ما أعد له كالمختص به - اعني الحمزات - كما قالوا : الطلحات وساجدون يقال في جمعه : جاءني الساجدون . ورأيت الساجدين . لثلاثي جمعان من جهة واحدة ، وذلك كما نسبوا إلى العربي بالعربي كذا .

فإن قيل : أليس قياسُ مصاحف عند التسمية أن يجمع على مصاحفون وقد اجتمع على الكلمة جمعان ؟

فالجواب ، نظيرُ هذا انهم لم يجوزوا مسلمتات^(٣) وجوزوا جليات وحباريات لاختلاف علامتي التأنيث هنا واتفاقهما تم .

فأما قولهم^(٤) : ((ليك وسعديك)) فمبني على الثنية على طريق حذف الزيادة كأنه ((البابا)) بعد ((الباب)) و ((اسعاداً)) بعد ((اسعاد)) ومما حمل على حذف الزيادة

(١) المقصود خبيب بن عبد الله بن الزبير وابيه ، ويقال المقصود مصعباً وعمه . الاشعوني ١٢٥/١ .

(٢) المقتضب ٣٢٦/٤ ((وهؤلاء عبدو الله ، وعبيد الله ، وعباد الله ولأدنى العدد أعبد الله)) .

(٣) في نسخة (ب) ((مسليميات)) .

(٤) الرأي منسوب للخليل في الكتاب ١٧٤/١ - ١٧٥ .

التثنية والجمع على حدها

قولهم مسعود^(١) وقد يضافُ لبي إلى غير المضمر من الاسماء قال :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسُوراً فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَي مَسُور^(٢)

(١) في (ب) ((مسرور)). .

(٢) انظر : الهمع ١٩٠/١ روي ((فليبي يدي مسور)) منسوب للأسدي في اللسان ١٠٤/٢٠ (لبي) .

فصل

فى اقتسام الكلم^(١) العربى

هذه الوجوه الأربعة من الاعراب التى هى : الرفع والنصب والجر والجزم .
المعرب ، كما عرفت صنفان : الاسم المتمكن ، والفعل المضارع .
أما الاسم المتمكن : فمنه ما هو فى الرتبة الأولى من المكانة ، فيتهيأ للأقسام الثلاثة الأولى من وجوه الاعراب التى هى ((الرفع والنصب والجر)) ويمتنع فيه الجزم^(٢) إذ هو باعدام الحركة المستحفظة فيه على الأكثر بالتونين بعدها^(٣) .
وهذا التونين لا يرتفع فى الدرج إلا بعاقب له يخلقه ، هو المضاف إليه أو بمقابل له .
يخلق الاسم فى مقابل موضعه - اعني الطرف الأول من الاسم - فلولوا انهم استخفوا
هذا الاسم لما زادوا عليه تلك الزيادة^(٤) إذ كانوا يرون له الزيادة فكيف يليق بهم ان يعرضوه للجزم الذى يبخسه حقه من الحركة فلهذا امتنع فيه الجزم وجرى عليه الحركات الثلاث^(٥) .

تقول : هذا رجل . ورأيت رجلاً . ومررت برجل .
وهذا القسم من المتمكن^(٦) يسمى المنصرف كما عرفت .

(١) فى (ب) ، (ش) ((الكلم)) وفى (ج) ((الكلام)) .

(٢) ((فيه)) نقص فى (ج) فقط .

(٣) الرفع والنصب والجر يوحى بعوارض ذهنية داخلية على المعرب بها . ولا يقابل الجزم عارض لذا حرمت الاسماء الجزم . انظر : الانصاف مسألة ٧٤ .

(٤) الاسم اخف من الفعل . انظر : الكتاب ٦/١ ، والايضاح فى علل النحو للزجاجي ١٠٠ .

(٥) الكتاب ٣/١ ((وليس فى الاسماء جزم ، لتمكنها وللحاق التونين ، فإذا ذهب التونين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة وللمزيد انظر : الايضاح فى علل النحو ١٠٢ .

(٦) يريد المصنف هنا الأمكن من الاسماء ، والملاحظ ان التحوين يطلقون كلمة ((المتمكن)) على الأماكن والمتمكن أى على المنصرف وغير المنصرف . انظر : اسرار العربية ٣٧ .

ومنه ما يقصرُ عن تلك الرتبة بأسبابٍ للقصور تمنعه الصرفُ - ذكرناها^(١) - فيحرمُ تلك الزيادة التي تتلو الحركة فاضلةً عليها مؤذنةً بالكمال . فلا يوجد منوناً على حال فكأنهم لم يرضوا بهذا فمنعوه مع التنوين الجرّ الذي هو من خصائص الاسم اشعاراً بأنه لا يستحقّ الحركات كلّها في الاعراب فضلاً عما سواها ، وذلك نحو : هذا احمرُ . وأكرمت احمرُ . واستعنت بأحمرُ . ويسمى غير المنصرف على ما عرفت^(٢) .

فإن قال قائل : انك قد حكمت بأنهم قد حرموا الاسم غير المنصرف الجرّ فلو جعلوا له الجزم^(٣) ما كان تجتمعُ عليه الأحوال الاربعة ؟

فالجواب : عن هذا من وجوه . احدها : انهم لو فعلوا ذلك لكان يخلو من ان يوجد في قبيل الاسم هذه الوجوه الاربعة من الاعراب وإن كان لا في اسم واحد . والثاني : ان الاسم غير المنصرف هو قد يعودُ إليه الجرّ في بعض الأحوال ، فلو حظي بالجزم أيضاً لكان تجتمعُ له في نفسه الوجوه الاربعة .

والثالث : ان قطع الحركة عن الاسم المتمكن مما لا يسوغونه أصلاً . ألا ترى ان الواو والياء في نحو : ((العصا^(٤) والرحى)) إنما تقلبان ((ألفاً))^(٥) لتحركهما^(٦) مع انفتاح ما قبلهما على ما تبين (في التصريف)^(٧) ثم ان الحركة مقدرة على الألف أيضاً على ما يساق إليك إن شاء الله تعالى .

وإن كان لا يمكن التلفظُ بها عليها ، وإنما تشاحوا على الحركة في الاسم تنبيهاً على انه أعلى رتبة من الفعل الذي قد يفقدها - وهو معرب - وكراهة أن يكون اعرابه بالمعنى

(١) انظر : ص ٣٠ .

(٢) في (ج) ((كما)) .

(٣) من بين الذين أثاروا هذا السؤال ابن عصفور في المقرب ٤٧/١ وكانت إجابته عليه هي ((ولكن منع من ذلك - أي الجزم - ما في اذهاب العلامتين من الاخلال بالاسم)) .

(٤) في (ج) ((العصى)) .

(٥) الفا نقص من (ج) .

(٦) أصل عصا ورحى : عصور ورحو مثل باب وناب ، استثقل العرب الحركة على الواو والياء فقلبوها ألفاً ، كذلك عصا ورحى . انظر : اسرار العربية ٣٨/ ٤١ .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من (ش) للايضاح .

العدمى - اعني السكون .

والرابع : أن للجزم عوامل على ما ستعرفها لا يليق واحد منها بالاسم فلا يمكن حصوله فيه^(١) .

وأما الفعل المضارع فلا شك انه تتأخر رتبته في الاعراب عن رتبة الاسم . إذ ليس تلحقه كل العوارض الذهنية التي تعتور الاسم وبها ولأجلها يتصور الاعراب . كيف والاضافة المستحق بها الجر لا تتناول الفعل أصلاً^(٢) فلهذا ما منع الجر ، ووجدوه مع هذا تعتب على معناه عوارض أكثر مما يقوم له الرفع والنصب ولم يكونوا ليستأنفوا له أمراً وجودياً فاكفوا بحذف الحركة جنسها . وجعلوه علامة لبعض تلك العوارض المعقولة في الفعل المضارع . سيما وقد أمن فيه التنوين المانع منه فصار هذا الصنف من الأفعال يترشح للأحوال الثلاث التي هي ((الرفع والنصب والجزم)) ولا يستغنى ولا في واحد منها عن عامل تقول : أنت تخرج وأريد أن تخرج ، ولم تخرج . وقد يعترض على هذا بأن يقال . انا نرى الرفع في الاسم ليس على حد الرفع في الفعل^(٣) ، ولا العامل فيه عاملاً فيه ، وكذلك النصب فهلا كان الجر في الفعل مخالفاً للجر في الاسم .

والجواب : عن هذا : ان كل واحد من الرفع والنصب يسلك به غير واحدة^(٤) من السبل . ألا ترى أن الاسم يتنصب تارة على انه مفعول وتارة على انه ظرف وتارة على انه حال وتارة على انه استثناء وتارة على انه تمييز وأيضاً يرتفع تارة بالابتداء ، وتارة بالفعل ، وتارة على انه اسم كان ، وتارة على انه خبر إن .

ولا يكاد يوجد الجر إلا بالإضافة : أما بحرف وأما لا بحرف . والسبب في ذلك ان هذا التركيب مبين لسائر أنواع التراكيب^(٥) ، إذ المضاف يدمج في المضاف إليه - معنى

(١) هذا الرد لجماعة من الكوفيين ومن البصريين وموجز رأي هذه الجماعة هو . استحالة دخول أدوات الجزم على الاسماء لأنها تعني النهي والأمر والجزاء والنفي ، ولا يجوز دخول هذه العوارض على الأسماء . انظر : الايضاح في علل النحو / ١٠٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/١ ، والايضاح في علل النحو / ١٠٧ .

(٣) انظر : المقتضب ٥/٢ .

(٤) في (ب) ((واحدة)) .

(٥) في (ج) ((التركيب)) وفي (ب) ، (ش) ((التراكيب)) .

التركيب - وهو معه في حكم شيء أحد عند التأليف ، فلذلك صار الجرّ عليه وحده :
ضربة لازب^(١) . ولم يشترك فيه غيره ، وإذ قد استبدّ المضافُ إليه بالجرّ من بين سائر
اقسام الاسم على كثرتها ، فالفعلُ الذي قد استوفى دونه وجوهاً ثلاثةً للاعراب أولى أن
لا يبتغي إليها رابعاً . كيف وهو فرعٌ على الاسم في الاعراب ومجازة الحدّ سرف ،
والاعتدال احقُّ أن يؤخذ به .

وأيضاً الجزم إلى الجرّ أقربُ منه إلى الرفع والنصب . ألا ترى أن الساكن إذا حرك
حرك على الكسر فكروها أن يثبتوا للفعل مافيه كالعوض عنه ويحرموه ما لا عوض له أو
يجمعوا فيه الوجوه الأربعة فيوفوا به على الاسم فلم يبق إلّا ما ترى .

(١) وهذا من أقوال العرب إذ تقول ((ضربة لازب)) أي ضيق شديد . انظر : اللسان ٢٣٤/٢ مادة لزب .

فصل

فى أحكام حروف العلة إذا وقعت أواخر الكلم العربية

قد بينا أن الأصل فى الاعراب أن يكون بالحركات الثلاث والسكون ، وأنهم لا يعدلون عنها إلا إذا عوزهم الأمر فيها ، وإذا عدلوا عنها فإما أن يكتفوا بتقديرها وإما أن يستتيوا عنها الحروف المناسبة لها على الأصلح^(١) الأوفق^(٢) فيها . وذكرنا الاعراب الذى بالحركات انفسها ، وبالسكون (ذكرأ شافياً وبقي علينا ان نذكر الذى بتقدير الحركات والسكون)^(٣) والذى بالحروف واعدامها . فمن البين ان آخر الاسم المتمكن إذا كان حرفاً جلدأ فهو بحيث لا تمتنع عليه الحركات ولا تستقل .

فإن كان من الحروف العلية ، فإما أن يكون ألفاً فيمتنع عليه الحركات ويسمى الاسم ((مقصوراً))^(٤) سواء كانت الألف بدلاً كآلف ((العصا)) أو زيادة كالتى للتأنيث فى نحو ((غضبى أو للحاق كما فى الحبوكرى))^(٥) .

فإن لقيها ساكن بعدها سقط نحو عصن أرزنية^(٦) ، وعصا خيزران^(٧) . وأما أن تكون ((ياء)) فإن كان ما قبلها ساكناً فحكمها حكم سائر الصحاح . تقول : هذا جذني وظبى^(٨) . ورأيت جذياً وضيباً ومررت بجذني وضبى .

(١) فى (ح) ((الأصل)) وفى (ب) ، (ش) ((الأصلح)) .

(٢) فى (ح) ((الأوفق)) وفى (ب) ، (ش) ((الأوفق)) .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ج) .

(٤) (ج) ((سوى)) (ب) ، (ش) ((سواء)) .

(٥) فى (ح) ((الحبركى)) وفى (ب) ، (ش) ((الحبوكرى)) ، الطويل الظهر اللسان ٢٩٠/١٢ حبر .

(٦) لم استطع قراءتها مضطراً أرسماً كما وردت فى النسخ الثلاث . فى عصر ازرنه . وفى (ب) ((عص أرزنية)) وفى (ش) ((عصن ادزنية)) .

(٧) دجت عصا القوم كما دجت بلعبر حذف الألف لسكونها وسكون اللام . انظر : أسرار العربية / ٤٢٨ .

(٨) فى (ب) ((ضبى)) وضيباً وفى (ج) ، (ش) ((صبى وصيباً)) .

وإن كان ما قبلها متحركاً ويلزم أن يكون مكسوراً ويسمى الاسم ((منقوصاً))
اسكنت ((الياء)) حالتي الرفع والجرف لثلاثاً تجتمع ثلاث متجانسات ، ياء وكسرتان أو ياء
وكسرة وضمة تقول : هذا القاضي وقاضيك . ومررت بالقاضي وقاضيك . فتجتزئ
عن الحركة بتقديرها .

فإن لقيها ساكنٌ بعدها حذفت نحو : قاضٍ عدلٌ . وقاضلقوم^(١) . ولم يجز أن تحرك
كما في نحو : لقيت غلامي الرجل . لأن الأصل في ((ياء)) القاضي الحركة فرفعوها عنها
استقلالاً . فلوردوها إليها ثانياً كان فعلاً كلاً فعل .

وفتحت حالة النصب لحقة الفتحة ولبعد ما بينها وبين ((الياء)) وما قبلها من الحركة
تقول : رأيت القاضي وقاضيك . وثبتت مع الساكن بعدها لتحسينها بالحركة نحو :
رأيت قاضي^(٢) القوم وقاضين آخر .

وأما أن يكون ((واواً)) أو لا يوجد ما قبلها إلا ساكناً فحكمه أيضاً حكم الصحيح
تقول : ((دَلُوْ وعَتُوْ ودَلُوا وعَتُوا وبدَلُوْ^(٣) وعَتُوا فتي .

فإن قال قائل : ها هنا من الاقسام ما لم توردوه لأن كل واحد من ((الياء والواو)) إذا
تحرك ما قبله فله ثلاث احوال وانتم ذكرتم الكسرة قبل ((الياء)) وذهلتم عن الخمس الآخر ؟
فالجواب : ان الفتحين قبلهما تقلبانهما إلى الألف قبل ان يقع الاسم في يد النحوي
نحو : ((العصا والرحى)) وكذا الضمّتان قبلهما تجعلان كسرتين في نحو : الاظبي
والعرقى و ((الواو)) في نحو : الغازي والعرقى . قبل أن تصير الاسماء الثلاثة التي هي
الاظبي^(٤) والغازي والعرقى^(٥) إليه ، فليس هذا البحث إلى النحوي من حيث هو نحوي ،

(١) مثل بلعبر ، وعصلخيزان ، انظر : اسرار العربية ٤٢٨/ .

(٢) في (ج) ((رأيت القاضي وقاضين آخر)) في (ب) ((رأيت ضاي القوم وقاضين آخر)) وفي (ش)
بالذات حركة ((قاضيين)) ((يقصد الثنية)) .

(٣) انظر : المقتضب ١٨٨/١ . والعنو التجبر والتكبر وقد تبدل احدى الضمّتين كسرة لتقلب الواو ياء ثم

تتبع الكسرة كسرة فتصبح عتياً . انظر : اللسان ٢٥٣/١٩ مادة عتا .

(٤) الاظب : المثابر ، انظر : اللسان ٢٩٨/٢ مادة اظب .

(٥) عرق أصلها عرقو شاطئ الماء . انظر : اللسان ١١٩/١٢ مادة عرق .

وإنما جعل صاحب التصريف الضمة في نحو : ((أظب وعرق)) كسرة ، لأنه ليس شيء في الاسماء المتمكنة آخره حرف علة قبله ضمة .

وأيضاً جعل ((الواو)) في غاز وعرق ياء بالكسرة قبلها كما جعلها والياء ألفاً للفتحة قبلها في نحو : ما أريناك من العصا والرحى .

وأما الفعل المضارع ، فأما ان يصح في آخره حرفان متاليان ، ففي الرفع نحو : أنت تقعد وتقعدان وتقعدون وتقعدن . وفي النصب : اريد أن تقعد وتقعدا وتقعدوا وتقعدن . وفي الجزم : لم تقعد . ولم تقعدا . ولم تقعدوا . ولم تقعدن . فالتون ثباتها بمنزلة الضمة وسقوطها بمنزلة الفتحة أو السكون .

وأما ان يعتل الأول من الحرفين المذكورين فقط ويسمى الفعل ((الأجوف)) ففي الرفع نحو : أنت تنام وتقوم وتبيع : وتنامان^(١) وتقومون وتبيعين . وفي النصب : اريد أن تنام وتقوم وتبيع وان تناموا وان تقوموا وان تبيعي . على مثال الصحيح .

وفي الجزم : لم تنم ولم تقم ولم تبع . ولم تناموا ولم تقوموا ولم تبيعي . خالف الصحيح فيما علامة الرفع فيه الضمة إذ لم يمكن ان تبنى الكلمة على التقاء الساكنين فيقال : لم تنام ولم تقول : ولم تبيع .

وواقع فيما علامة الرفع فيه ثبات النون إذ لم يكن نحو : لم ينما ولم يقولوا^(٢) ولم تبيعي ولم^(٣) يحتاج فيه إلى حذف حركة للجزم فيلتي ساكتان فيحذف الأول منهما .

فإن قيل ولم حذف الأول ولم يحذف الثاني ؟

فالجواب : لأن الأول كان معتلاً فأُسرع إليه الاعلال والثاني : كان صحيحاً فتحصن بقوة عن ان يتسلط عليه الحذف ، وهم إنما يتصرفون بالحروف^(٤) بقدر استعدادها التي لها وعلى مقتضى الحال فيها فتحقق .

وأما أن يعتل الأخير فقط من حرفي آخره فالفعل يسمى ((الناقص)) والحرف قد

(١) في (ج) زيادة ((تقومان)) .

(٢) في (ج) ((لم يقل ... فيها ... ولم يقوموا)) .

(٣) ((لم)) سقطت من (ش) .

(٤) في (ش) ((بالحروف)) .

يكون ((ألفاً)) وقد يكون ((واواً)) وقد يكون ياءً نحو : تسعى وتدعو وتمشي . فهذه الحروف لا تحمل الضمة أصلاً بل تقدير فيها وإنما تركت الضمة فيها لثقل الضمة ولأنهم كأنهم^(١) اكتفوا بجواهر هذه الحروف حالة الرفع ، إذ هو الأسبق من وجوه الاعراب . ولا كسر^(٢) في الأفعال ، فأما الفتحة فمحتملة عند الامكان - اعني في : لن تدعو . ولن^(٣) تمشي . مقدرة مع الامتناع - اعني في نحو : لن يسعى - فاما الجزم فمحذوف له كل هذه الحروف نحو لم يسع . ولم يغز . ولم تمس . وإنما كان ذلك لأن الحرف كان قبل الجزم ساكناً فلم يمكن ان يسكن مرتين ، واجتزءوا عن الحرف بالحركة المستبقة قبله ، والسكون مقدر هنا . والذي سوغ لهم هذا الحذف ، هو ان الجزم من شأنه ان يتخون آخر المضارع ان كان متحركاً فبالتسكين ، وان كان ساكناً فبالحذف . فإن اتصل بهذا الفعل احد الضمائر الظاهرة المذكورة قبل ، فالنصب والجزم باسقاط النون التي هي^(٤) بعد علامة الاضمار ولا يسقط للجزم شيء من تلك اللامات . نحو : انما تسعيان ولن تسعيا ولم تسعيا وانتم تسعون . ولن تسعوا ولم تسعوا . وأنت تسعين . ولن تسعي . ولم تسعي وأيضاً تدعوان ولن تدعوا ولم تدعوا . وتدعون ولن تدعوا وتدعين . ولم تدعي^(٥) وأيضاً تمشيان وتمشون وتمشين ولم تمشيا ولم تمشوا ولم تمشي . فان اعترض معترض وقال : كيف ادعيتم ثبات اللامات^(٦) هنا ونحن نسمعهم^(٧) يقولون : لم يسمعوا^(٨) ولن يدعوا . ففي كل واحد من هذه الالفاظ حرف واحد لين هو عين الضمير المتصل بالفعل فلا يكون لام الفعل .

(١) الهمع ٥٢/١ .

(٢) في (ج) ((ولا يكسر)) .

(٣) في (ش) ((ولم تمشي)) وفي النسختين ((لن)) وهو الصحيح .

(٤) زيادة من (ش) .

(٥) (لم) مكررة في (ج) .

(٦) في (ح) ((اللامات)) .

(٧) على سعة الكلام ، وقيل انها لغة لبعض العرب . انظر : الهمع ٥٢/١ .

(٨) في (ج) ((لم يسعوا ولن يدعوا ولم تمشي)) والصحيح ما أثبتناه وهو الوارد في (ب) ، (ش) .

فالجواب : أنا لم ندع ثبات اللامات فى هذه الافعال بل ادعينا ان هذه اللامات لا تسقط للجزم فى هذه الافعال التي يتصل بها ضميرُ الفاعل بل أما أن لا تسقط كما فى لم يسعيا ولم يدعوا وأما أن تكون ان سقطت فلا للجزم كما فى : لم يسعوا ولم تمشي .
يدلك على ذلك انها تسقط فى الرفع أيضاً من نحو قولهم : يسعون ويدعون وتمشين .
والفرق بين قولنا فى خطاب الواحدة من النساء تمشين وبين قولنا فى خطاب جماعة منهن تمشين . وكذلك بين يغزون بازاء يضربون وقولنا : يغزون بازاء يضربن . هو من حيث ان الذين لجماعة المؤنث لم يكن الضميرُ فيهما إلا النونُ فتثبت اللامُ على الأحوال الثلاث لأنهما مبنيان فلم^(١) يلتقِ ساكنان فيسقطُ أحدهما . وليس ذلك الشأن فى : تمشين انت . ويغزون هم . إذ الضميرُ فى كل واحدٍ منهما هو حرفُ لين لا يجتمعُ هو واللامُ والنونُ بعده علامة للرفع فسقوطها يدل على أحدٍ مقابليه . فتأمل هذا ففيه مقنعٌ ومن الله المعونة .

(١) فى (ج) ((ولم)) .

فصل

في تحديد العوامل وتعريف العلل في أعمالها

انا قد عرفناك قبل أن الاعراب ما هو ؟ وان نسبته إلى الرفع والنصب والجرّ والجزم ، وأيضاً إلى الضمة والفتحة والكسرة والسكون . أي نسبة هي ؟ وان اصناف العرب كم هي ؟ وأين مرتبة كل واحد من الاعراب ، ولم يستحق (وجوه الاعراب ولم يستحق^(١)) منها وأيها تستحق ، وكيف تستحق ؟

وبقي لنا ان نستقرئ واحداً واحداً من هذه الأحوال الاربعة التي هي : الرفع والنصب والجرّ والجزم . فتكلم عليه بحسب موضوعاته وباعتبار عوامله وذكر العلة في اختصاص كل واحد من العوامل بما يوجبه من العمل .

فنقول : ان كل واحد من وجوه الاعراب المذكورة ، فاما أن يكون على سبيل ((الابتداء)) وبحيث يلي العامل فيه المعمول ، وإما على سبيل ((الاتباع)) وبحيث يتراخى المعمول عن العامل .

ولنبتدئ من قسمي الاعراب في كل واحد من المعربين بما يكون على سبيل الابتداء أما الاسم المتمكن فإنه قد استعد من وجوه الاعراب لثلاثة سبق القول فيها هي : الرفع والنصب والجرّ . وله من الأحوال ما ينحصر بالنظر الجليل في ثلاث جمل .

فإنه قد يكون بحيث يقصد قصده في الأخبار عنه أو به أما مسبقاً بفعل تام يسند إليه سواء كان احده هو أو لم يحدثه أو مسبقاً بما يجري مجرى الفعل فيسمى فاعلاً نحو : قام زيد وأشرقت الأرض .

وأما غير مسبوق بشيء من العوامل أصلاً بل معرى من العوامل ومعرضاً لها أما أولاً لثان يحكم به عليه زيد من قولنا : زيد قائم ويسمى المبتدأ أو ثانياً لأول يحكم عليه به نحو : قائم من قولنا : زيد قائم ويسمى خبر المبتدأ ، وأما غير مسبوق بالفعل التام وان كان مسبقاً بغيره من العوامل التي هي أما أن يكون المحكوم عليه فيها باقياً على ما استحق في

(١) ما بين القوسين نقص في نسخة (ش) .

الأصل من وجوه الاعراب والمحكوم (به محرفاً عن أصله نحو ((كان)).
 وأما أن يكون المحكوم به فيها باقياً على ما استحق في الأصل من وجوه الاعراب
 والمحكوم^(١) عليه محرفاً نحو ((إن)) و ((لا)) الداخلة على النكرة المبنية عليها^(٢).
 وقد يكون غير مقصود قصده بل فضلة منفصلة عما تليه وهو قسمان :
 القسم الأول : يلابسه الفعل أو معناه .
 فيكون : أما ما يقع به الفعل نحو : ((زيدا ودرهما)) من قولنا : اكرمت زيدا
 واعطيت زيدا درهماً ويسمى ((المفعول)).
 وأما ما يقع فيه الفعل فمنه مكانى ويحتاج فيه إلى ابهام نحو ((خلفك)) منه زمانى ولا
 يحتاج فيه إلى زياد شرط نحو ((الدهر ويوم الجمعة)) من قولنا : يصوم الدهر . ويقوم
 يوم الجمعة . ويسمى ((الظرف)).
 وأما ما يقع عليه الفعل وهو هيئة للفاعل والمفعول يؤخذ معها ويشق لهما معاً فلا
 غناء للتعريف فيه فلا يعرف نحو ((جالساً)) من قولنا : لقيته جالساً . ويسمى ((الحال)).
 وأما ما يقع له الفعل نحو : جئت اكراماً^(٣) له . وقد يعرف ويسمى المفعول له .
 وأما ما يقع معه الفعل نحو : نزلت وزيداً ، وما صنعت وإياك ولا تكاد تجد فيه شيوعاً ،
 ويسمى ((المفعول معه)).
 وأما مجرد الحدث الموقع نحو : ((اكراماً وقياماً))^(٤) من قولك : قمت قياماً .
 واكرمت اكراماً ، ويسمى المصدر^(٥).
 وأما ما يفرز من جملة ما منه أو عليه الفعل نحو : جاءني القوم إلا زيدا واكرمت
 القوم إلا بكرأ ويسمى ((الاستثناء)).

(١) ما بين القوسين نقص في (ج) .

(٢) انظر : المقرب ٥١/١ .

(٣) نقص في (ج) .

(٤) نقص في (ج) .

(٥) يرى البصريون ان المفعول ينقسم إلى أقسام عدة هي المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه وله وفيه .
 أما الكوفيون فيرون ان المفعول واحد وهو المفعول به وما سواه فهي شبيهة بالمفعول . انظر : الهمع

تحديد العوامل وتعريف العلل في أعمالها

وأما جنس ما به يحصل الفعل فلا مدخل للتعريف فيه نحو : ملأت الكوز ماء .
وتصعب زيد عرقاً . وهو أحد شطري ((التمييز))^(١) .

والشطر الآخر هو القسم الثاني : من القسمين المذكورين : وهو ما لا يلابسه لا الفعل ولا معناه بل ينفصل عما قبله مفسراً^(٢) له نحو : له عشرون ثوباً . وكم غلاماً لك ؟ في الاستفهام .

ومما يلحق بالقسم الأول ((باب النداء)) على ما سنشرحه إن شاء الله تعالى ومن النداء ، الترقيم والندبة .

وقد يكون - اعني الاسم المتمكن - لا مقصوداً قصده في الأخبار بحيث يبنى عليه الكلام ولا فضلة منفصلة عما قبلها بل ضميمته له متحدة^(٣) به مفضياً هو إليها أما بوساطة حرف يسمى حرف الجر - ان كان ذلك المقضي فعلاً - كقولنا : أخذت من زيد . ومررت بعمر .

وأما^(٤) لا بوساطة حرف إن كان اعني المفضل المذكور - اسماً ويجب أن يكون نكرة لتكون أنوط^(٥) بما بعدها كقولنا : غلام زيد . وهذا الافضاء يسمى الإضافة .

فهذه ثلاثة احوال بازائها ثلاث حركات تقاسمتها على اشبه الوجوه ووافقها وذلك أنا إذا اعتبرنا الاحوال الثلاث التي للاسم وجدنا الحالة التي يكون الاسم فيها مقصوداً قصده في الأخبار ومبنيّاً عليه الكلام مستقلاً بنفسه قبل اختيها - اعني الحالة التي يكون الاسم فيها فضلة وعيلاً على ما سواه ، والحالة التي يكون الاسم فيها غير مستقل بنفسه بل كالذناي^(٦) لصدر يتصل به - وبحسب ذلك جعلت لها أولى الحركات التي هي الضمة ، إذ قد بينا انها هي المستوية المتوسطة بين الصاعدة والهابطة ، وبقي ما بقي ففاز

(١) انظر : مقدمة ابن بابشاد ٣١/ مخطوط .

(٢) انظر : الجمل للزجاجي ٣٦ .

(٣) في (ب) ((متحد)) وفي (ج) ، (ش) ((متحدة)) .

(٤) في (ج) ((بلا)) .

(٥) في (ج) ((الوط)) .

(٦) نقص في (ج) .

اشيعُ الحالين وأكثرهما وجوداً بأخف الحركتين وغودرت الكسرة للمضاف إليه لا تتعداه إلى غيره^(١).

فأما الاعراب الذي على سبيل الاتباع في الاسم المتمكن : فأما أن يكون لا بواسطة سواء كان المتبوع ملحوظاً وهو أن كان بحيث يتخصص في الأكثر بمفيد يتبعه كقولنا : جاءني رجل كريم فذلك التابع يسمى ((صفة)) وإن كان^(٢) بحيث يتخصص بلقب يتبعه كقول القائل : حدث أبو عثمان الجاحظ . فالتابع له يسمى ((عطف بيان)) وإن كان بحيث لا يتخصص أصلاً بما يتبعه بل يكون حكمه حكم التكرير لفظاً كما يقال : مررت بزيد زيد . أو معنى كما يقال : مررت به نفسه . أو : جاءني القوم كلهم . إذ القوم قد يدل به^(٣) مفرداً على الكل فذلك التابع يسمى ((تأكيداً)) أو كان المتبوع منسياً وفي حكم الساقط فيسمى التابع ((البدل)) .

وأما أن يكون - اعني الاعراب الذي على سبيل الاتباع - بواسطة تسمى حرف العطف ، حرف العطف ، فالتابع له يسمى ((عطفاً)) على الإطلاق . وحكم كل واحد من هؤلاء التوابع حكم متبوعه ، فالعامل فيه عامل فيه على خلاف فيه^(٤).

وأما الفعل المضارع فقد تحقق أنه إنما استحق من وجوه الاعراب ثلاثة هي : الرفع والنصب والجرم ، وأنت إذا ذكرت ما أعطيت من حد الفعل وضع لك أنه مسند يدل على ثلاثة أشياء : على حدث ، وعلى زمان وقوعه من الأزمنة الثلاثة ، وعلى النسبة التي له إلى المسند إليه . وإن الأصل فيه - اعني في الفعل المضارع - أن يكون محصلاً وبحيث لا يعادل الحدث المجرد في الإضافة إليه ، والحديث عنه وغير ذلك مما يخص الاسم من الأحكام لكنه قد يعرض له أمران .

أحدهما أن ينزل مع أن مثبتة أو مقدرة ، أو مع يجري مجرى أن من الحروف منزلة

(١) في (ج) ((مصريه)) .

(٢) في (ب) و (ج) ((إنما)) .

(٣) ((به)) ساقطة من (ب) .

(٤) انظر : جمل الزجاجي / ٣٢ ، و اسرار العربية / ٢٩٤ ، ٣٠٠ .

تحديد العوامل وتعريف العلل في أعمالها

الحدث نحو : يعجبني ان يقوم^(١) زيد . واسر بأن يجيء عمرو . ونحو قوله تعالى ﴿لَا تَكُنْ لَكَ

تَأْسًا﴾^(٢) .

والآخر : أن يكون محرفاً عن^(٣) أصله سواء كان التحريف بلزوم الاقتران نحو : إن تطعني أكرمك . أو باقتضاب المعنى نحو : لا تفعل أنت وليفعل هو : أو باستبدال الدلالة الزمانية ، فإن يركب موضوع للدلالة على المستقبل من الأزمنة .

إذا قيل : لم يركب أو لما يركب^(٤) دل على الماضي . فهذه ثلاث حالات ، خصت الأولى منها بالرفع لمثل ما أوضحناه في الاسم .

فأما الثانية فقد وجد الفعل بها واقعاً مع أن أو ما يجري مجرى ان موقع المصدر فكان أولى بالنصب إذا الجزم لا مداخل له في الاسم فيبقى الجزم للثالثة من الأحوال المذكورة ، فإن قيل أن كان الجزم في : لا تفعل^(٥) . إنما العامل فيه ما طرأ على ((تفعل)) من التغيير المعنوي فلم لم يؤثر في النفي إذا قلت : لا تفعل أنت . والاستفهام إذا قلت اتفعل أنت ؟ فالجواب : أما الأول فلأن^(٦) العامل في النهي إذا قلت : لا تفعل ليس هو التغيير المعنوي المشار إليه ، بل العامل هو لا على ما يتحقق لك في موضعه إن شاء الله تعالى لكنه إنما عمل الجزم لأمر أعم من النهي يجمعه وغيره وهو التحريف المذكور .

وأما ثانياً فلأن المراد بالقتضاب المعنى ليس أي تغير كان في المعنى بل تستأنف به الصيغة . ألا ترى ان : لا تفعل^(٧) في النفي إنما هو يفعل دخل عليه ((لا)) فرفع النسبة الوجودية وباقي الأمر على ما كان . وكذلك : يقوم زيد . أصله يقوم زيد . جعلت

(١) في (ش) فقط كررت ((ان)) .

(٢) سورة الحديد : الآية ٢٣ في (ج) الآية متممة «تَأْسًا تَكُونُ» .

(٣) في (ب) على .

(٤) نقص في (ب) .

(٥) نقص في (ج) .

(٦) في (ش) ((أما أو لا)) .

(٧) سقطت ((الأن)) من (ش) .

الهمزة دالة على الاستفهام الواقع على : يقوم^(١) زيد . وليس كذلك : لا تفعل في النهي إذ ليس يعنى به سلب قولنا تفعل لو كان كذلك كان نفيًا وكذلك الشأن في يفعل هو .
فأما الاعراب الذي على سبيل الاتباع فلا يكون منه في الفعل المضارع إلا العطف نحو :
أريد أن تصلي وتصوم . والبدل^(٢) كقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾^(٣)
وليذكر ذلك في عرض القول على الاتباع الاسمي وها نحن نورد لكل عامل من العوامل المذكورة فصلاً إن شاء الله تعالى .

(١) نقص في (ب) ، (ج) .

(٢) انظر : المقرب ٥٢/١ .

(٣) سورة الفرقان : الآية ٦٨ - ٦٩ . والبيان ٢٠٨/٢ .

فصل

في الفعل والفاعل

قد تقدم من تحديد الفعل وتعريف حال الفاعل ، وانه يكون^(١) بالضرورة مسبوقةً بالفعل التام أو ما يجري مجراه^(٢) ، وان من شرطه أن يكون مسنداً إليه الفعل وإن كان لا محدثاً له ما فيه مقنع . وأيضاً قد ذكرنا من أمر العلة الجامعة للفاعل ولغيره في الرفع ما لا وجه لاعادته . فلنذكر الآن ضروب النسب التي بين الفعل والفاعل وهي : سبع : وذلك لأن الفاعل له باعتبار ما يرتفع به حالات سبع :

الأولى : ان يرتفع بفعل متصرف سواء كان مرتباً للفاعل أو المفعول .

الثانية : ان يرتفع بفعل جامد أما بالاشتقاق وأما بالصيغة .

الثالثة : ان يرتفع باسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة باسم الفاعل .

الرابعة : ان يرتفع بالحدث المشتق منه الفعل .

الخامسة : ان يرتفع باسم الفعل^(٣) .

السادسة : ان يرتفع بالظرف أو بالجار والمجرور على أن يقدر فيه الفعل أو ما تفرع على الفعل وهو ((اسم الفاعل)) .

السابعة : ان يرتفع بتقدير الفعل وإن كان لا مثبتاً في اللفظ .

فلنستقر^(٤) كل واحد من هذه العوامل التي يرتفع بها الفاعل بعدها ولنتكلم عليه على طريق الإيجاز .

أما الأول وهو : الفعل المتصرف فينقسم قسمين : لازم ومتعد ، فاللازم : لا يكون إلا مرتباً للفاعل فيرتفع به الفاعل بعده ، ولا يتجاوزه إلى ما سواه كان ثلاثياً أو رباعياً ،

(١) تقديم وتأخير في (ج) ((بالضرورة يكون)) .

(٢) عرف ابن هشام الفاعل بقوله ((الفاعل اسم أو ما في تأويله اسند إليه فعل أو ما في تأويله مقدم

أصلي المحل والصيغة)) انظر : اوضح المسالك / ٥٥ .

(٣) في (ج) ((الفاعل)) .

(٤) في (ب) ((فليستقر)) وفي (ج) ، (ش) ((فلنستقر)) .

وصحيحاً أو معتلاً ، ومعرباً من الزيادة أو مزيداً فيه نحو : خرج زيد وحظرب^(١) بكر ومضى خالد . وانطلق عمرو .

والمتعدي : قد يكون مرتباً للفاعل فيرتفع هو به ويستدعي مع الفاعل المفعول سواء كان واحداً أو أكثر نحو : اكرم زيد عمراً واستبغ سعد سعيداً . وحسبت الشمس طالعة وأرى الله نصراً طلحة عالماً .

وقد يكون مرتباً للمفعول فإن كان في الأصل متعدياً إلى مفعول واحد انقلب ذلك المفعول فاعلاً وارتفع بالفعل بعده . وصار ذلك الفعل في حكم اللازم .

وإن كان متعدياً إلى أكثر من مفعول واحد جعل أول مفعول له فاعلاً والثاني مفعولاً أولاً وعلى هذا النسق فيلزم من هذا ان تنقص واحداً من المفعولين نحو : تحسب الشمس طالعة ، ويرى نصر طلحة عالماً .

وحق الفاعل في جميع ذلك أن يكون قبل المفعول^(٢) في سعة الكلام إلا إذا منع مانع من ذلك ، فربما قدم المفعول على الفاعل ، وربما قدم الفعل نفسه .

فمن الموانع فرط الاهتمام بتقديم ذكر المفعول في مثل قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ^(٣) تَبْدُؤِيَّكَ^(٤) نَسْتَعِينُ﴾ .

ومنها لزوم الاضمار قبل الذكر . في مثل قول القائل : ضرب زيداً غلامه ، لأنه لو قال : ضرب غلامه زيداً . لم يجز اضمار زيد قبل ذكره . وأما ضرب غلامه زيداً فانما جاز لأن الضمير وإن كان مقدماً في اللفظ فهو موخر في النية . ولا يجوز أن يكون مقدماً فيهما معاً . ومن تلك الموانع المحافظة على المعنى في مثل قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ

(١) في (ج) ((خطر)) .

(٢) حاشية موجودة في النسختين (ب ، ش) ولهذا إذا سمع السامع نحو قول القائل : ضرب موسى عيسى ، حكم بأن الفاعل هو المقدم في الذكر ولولا هذا لآدى إلى الاشتباه وبخلاف ما في : كسرت العصا الرحي حيث يدل المعنى ان الرحي هي الكاسرة والعصا المكسورة .

(٣) يذكر القرطبي في تفسيره ١٤٥/١ ((قدم اهتماماً ، وشأن العرب تقديم الأهم ، ويذكر اعرابياً سبب آخر فاعرض المسبب عنه فقال الساب : اياك اعني ، فقال له الآخر ، وعك اعرض .

(٤) سورة الفاتحة : الآية ٥ .

الْعَلَمَاءُ»^(١) لأنه لو قال قائل إنما يخشى العلماء^(٢) الله كان المعنى لا يخشى العلماء إلا الله وهذا مغاير لما أراد الله تعالى بقوله هذا إذ معنى (لا يخشى الله إلا العلماء) أيضاً نحو قول القائل : أزيداً أعطى عمرو أم بكراً . إذا كان السؤال عن^(٣) تعيين المفعول فإن كان السؤال عن تعيين الفاعل نحو : أزيداً أعطى عمرو أم بكراً . وعن تعيين الفعل نحو : أعطاه^(٤) أم عاوضه . لم يلزم تقديم المفعول ؛ وإنما كان ذلك كذلك لأن الاستفهام له أول الكلام ، لأن السؤال إنما يتوجه نحو المجهول فيه ينبغي أن يتبدأ .

وقد يتفق في بعض الكلام أن لا يقع بين الفاعل والمفعول تميز بالذات بل بالوضع وإنما يكون ذلك في الأفعال الإضافية التي يستوي فيها الطرفان بحيث تنعكس عكساً سواء نحو : حاذى زيداً عمرواً . ولو قلت : حاذى عمرو زيداً . كان ذلك .

ومن هذا الباب قوله تعالى ﴿تَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾^(٥) وإلى هذا انظر من روى قوله : تَوَاهَقَ رَجُلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبَ خَلْفَ الزَّمِيلَةِ رَادِفُ^(٦)

فرفع الاسمين معاً بعد تواهق على توهم الفاعلية فيهما معاً لما كانت تصح في كل واحد منهما على التبدل .

ويتفق أن يشترك فعلاً متتاليان في اسم واحد بعدهما يكون في المعنى : أما فاعلاً لهما معاً . وأما مفعولاً لهما معاً . وأما فاعلاً لأحدهما مفعولاً للآخر .

فيجوز أن تعمل الأسبق من الفعلين فيشغل الاسم بالأول^(٧) فيلزم أن يضم في الثاني

(١) سورة فاطر : الآية ٢٨ .

(٢) انظر : املاء ما من به الرحمن للعكبري ١٢١/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين انتقال نظر في نسخة (ب) .

(٤) في (ب) ((اعطاه)) وفي (ج) ، (ش) ((أعطاه)) .

(٥) سورة البقرة : الآية ٣٧ قرأ ابن كثير (فتلقى آدم من ربه كلمات) والباقون برفع آدم . ونصب كلمات .

والقراءتان ترجعان إلى معنى لأن آدم إذا تلقى كلمات فقد تلقته . انظر : تفسير القرطبي ٣٢٦/١ .

(٦) لاوس بن حجر . انظر : ديوانه ٧٣/ ، وروى بـ ((خلف الحقيقة)) وهو مكرر في صفحة لاحقة .

(٧) وهذا رأي الكوفيين . انظر : الانصاف ٨٣/١ .

نحو : قام واقعدته عمرو . واقدت وقام عمراً واكرمت واكرموني قومك . واكرمني واكرمتهم قومك وعلى هذا قوله :

إذا هي لم تستك بعود أراكه تنخل فاستاكت به عود اسحل^(١)

ويجوز أن يعمل^(٢) الأقرب من الفعلين فيشغل الاسم بالثاني فلا يمكن أن يتناول الأول لفظاً وإن كان يتناوله معنى ، فإن كان ما يستدعيه الفعل فاعلاً له اضمر بالضرورة إذ الفعل لا يبقى فلا فاعل نحو : قام واقعدت عمراً أكرموني واكرمت قومك . وعلى هذا قول طفيل :

وكنتم مدامة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب^(٣)

وإن كان ما يستدعيه الفعل مفعولاً له حذف واكتفي بالاسم الصريح بعده إذ لم تمس الحاجة إليه مسيئها إلى الفاعل فيضمّر قبل الذكر على شريطة التفسير وذلك نحو : اقعدت وقام عمرو . واكرمت واكرمني قومك . وعلى هذا قوله تعالى ﴿آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾^(٤) .

فإن قيل وإذا فقد الفاعل والمفعول في اللفظ فلم حكمتم بأن هذا مضمّر وذاك محذوف ؟ فالجواب : لأن بين الفعل والفاعل من التوحد والامتزاج ما ليس بينه^(٥) وبين المفعول يدلك على ذلك أنهم قالوا : غلبت فاسكنوا الباء لثلاث يتوالى أكثر من ثلاث متحركات في لفظة واحدة ، لأن ((الباء)) كانت متصلة لفظاً وتقديراً .

وقالوا : غلبك فلم يسكنوا لأن الكاف وإن كانت متصلة لفظاً فهي منفصلة تقديراً . وأيضاً قالوا : يكرمان : فالحقوا النون وهي علامة الرفع بعد الفاعل . ولا يجوز أن

(١) لعمرو بن أبي ربيعة . انظر : ملحق ديوانه / ٤٩٠ .

(٢) البصريون يعملون الثاني . انظر : الانصاف ٨٧/١ مسألة ١٣ .

(٣) لطفيل الغنوي . انظر : ديوانه / ٧ .

(٤) سورة الكهف : الآية ٩٦ . قطراً مفعول آتوني ومفعول أفرغ محذوف والكوفيون يرون قطراً مفعول

أفرغ ومفعول آتوني محذوفاً هذا ما ذكره العكبري في املاء ما من به الرحمن ٦٧/٢ .

(٥) الهمج ١٦١/١ .

يؤتى بعلامة رفع الفعل بعد ضمير المفعول بعدهما من قولهم : يكرمهما . ومما يؤكد ذلك قبح^(١) قول القائل : اكرمني واكرمتم قومك ولا يمكننا ان ندعي اضمار المفعول في نحو هذا لأن ضمير المفعول لا يكون مستكناً على ما عرفت باذن الله . فأما قول امرئ القيس :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ^(٢)

فليس مما نحنُ بصدده في شيء إذ الفعلان لم يشتركا في الاسم بعدهما^(٣) . ألا ترى ان ((قليل)) لا يناسب الطلب لا فاعلاً ولا مفعولاً . ولو قلت كفاني ((قليل)) من المال ولم اطلبه لانتقص المعنى^(٤) .

فإن قيل ((طلب)) متعد فمما مفعوله ؟ قلنا : قد نجد من الافعال المتعدية ما يستغني عن المفعول . فلا يتناولهُ لفظاً^(٥) ولا تقديرأ نحو : أن تعلم مثلاً انه قد وقع في الدار ضرب من ضارب لم تعرفهُ فتسأل عنه فتقول : من الذي ضرب ؟ ألا ترى انه يستحيل ان يعين هنا مفعول ويجاب على هذا فيقال : الذي ضرب زيد . فلا يحتاج إلى مفعول أصلاً كما أنك إذا قلت . لم يصدر عني طلب فلا يستدعي المفعول . هذا هو الأعجب الي هنا . وقد يحمل على هذا قوله تعالى ﴿وَإِذَا مَرَأَتُ تَحَمُّصَةً تَمِيعًا وَمُكًّا كَثِيرًا﴾^(٦) ومما حمله سيويه^(٧) على افعال الثاني وإن كان تنالي الفعلين ليس على سبيل العطف قول الباهلي : ولقد أرى تغنى به سيفانة تُصبي الحليم ومثلها أصباه^(٨)

(١) انظر : الكتاب ٤١/١ .

(٢) لامرئ القيس . انظر : ديوانه ١٠٥/٠ .

(٣) أي طلب المال غير طلب الملك .

(٤) انظر : المقتضب ٧٦/٤ ، والانصاف ٨٤/١ مسألة ١٣ .

(٥) ((اللفظاً)) ضرورة ابتناها من (ب) . وغير موجودة في (ج) ، (ش) .

(٦) سورة الإنسان : الآية ٢٠ . انظر : معاني القرآن ٢١٨/٣ ، والتبيان ٤٨٣/٢ .

(٧) الكتاب ٣٩/١ ((فالفعل الأول في كل هذا معمل في المعنى وغير معمل في اللفظ والآخر معمل في اللفظ والمعنى)) .

(٨) لرجل من باهلة . تجده في الكتاب ٢٩/١ ، المقتضب ٧٥/٤ والانصاف ٨٩/١ . وروي في المقتضب

((ولقد نرى)) .

فأرى هذه المتعديّة إلى مفعول واحد إذ للرؤية هي الابصار . وهذا على سبيل حكاية الحال ومفعول أرى هو مدلول ((تغنى به أي الحالة المشاهدة)) .

وإذا كان مثل هذه الجملة تصلح للفاعلية في نحو قوله تعالى ﴿ثُمَّ بَدَأَهُ مِنْ بَدَنٍ آثَرًا﴾^(١) فلا تصلح للمفعولية هنا أولى ولو نصبت سيفانة^(٢) بارى كما في قول الاسدي^(٣) أوردّه أيضاً صاحب الكتاب^(٤) في كتابه .

وقد تغنى بها ونرى عَصُورًا بها يقتدنا الخردُ الخذالا^(٥)

لكأن تغنى به في موقع الحال أو مفعولاً ثانياً لارى على الوجهين ، كالشأن في يقتدنا ولو رفع الآخر الخرد الخذالاً بالثاني من الفعلين لكان يقتادنا الخرد الخذال^(٦) وقد يتفق أن يجري الفعل على غير من هو له فإن وقع ليس لزم إبراز الضمير نحو : زيد بكر يكرمه هو . والزيدان العمران يكرمهما هما . وخالد مررت برجل يعطيه هو . إذا كان الفعل بجنب^(٧) غير الفاعل .

فإن امن اللبس بالمعنى نحو : زيد البرذون يركبه . أو بالصيغة . نحو : هند بشر تضربه . لم يلزم إبراز الضمير فإن اظهر كان تأكيداً للمستكن بالاجماع .

(١) سورة يوسف : الآية ٣٥ . قال القرطبي في تفسيره ١٨٦/٩ ((ليسجننه : يسجننه موضع الفاعل ، أي اظهر لهم ان - يسجنوه - هذا قول سيويه . قال المبرد وهذا غلط ، لا يكون الفاعل جملة ، ولكن الفاعل ما دل عليه بدا وهو المصدر أي بدا لهم بدا محذوف لأن الفعل يدل عليه)) ويرى الفرخاني الاسناد إلى جملة كما جاء في ص ١٢٢)) .

(٢) هنا تختلف نسخة (ب) واظنه يرجع إلى سهو الناسخ وانتقل النص كما هو ((ولو نصبت سيفانة تغنى باعتبار الحمل فعلى هذا إذا قال قائل زيد يضرب عمراً فيهه . بحسب كان يهينه باذى كما في قول الاسدي .. في كتابه ويعني بها عَصُورًا بها يقتدنا الخرد الخذالا لكان نغني به موقع الحال)) .

(٣) المقصود بالاسدي هنا المرار بن سعيد الققمسي . انظر : الشعر والشعراء ٦٩٩/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٠/١ .

(٥) البيت للمرار الاسدي تجده في الكتاب ٤٠/١ ، والمقتضب ٧٧/٤ ، والانصاف ٨٦/١ .

(٦) انظر : الانصاف ٨٦/١ ، مسألة ١٣ .

(٧) رسمت كما هي في النسخ الثلاث وزيادة بعدها في نسخة (ش) ((أو بجنب)) .

فإن قيل: إن ((سار)) فعل لازم جاز: كيف سير يزيد. وقد ذكرتم أن الفعل إنما يبنى منه للمفعول إذا كان متعدياً؟

فالجواب: إن ((سار)) هنا وإن كان ليس متعدياً بنفسه فهو متعد بالباء وقولنا: يزيد كان في الأصل مفعولاً من قولنا: سار عمرو يزيد فقام مقام الفاعل حيث رتب الفعل للمفعول.

فإن قيل فما تقولون في نحو قولهم: سار زيد بخالد ثلاثة أميال ليلة الثلاثاء سيراً عنيماً. إذا رتب الفعل للمفعول ورفع أحد المنصوبات الثلاثة بعد بخالد؟ فقيل: سير بخالد ثلاثة أميال ليلة الثلاثاء سيراً عنيماً أو سير بخالد ثلاثة أميال ليلة الثلاثاء سير عنيماً^(١).

فالجواب: إن الرفع هنا مبني على أصل من التوسع^(٢) هو أنهم ينزلون كل واحد من الطرفين الزماني والمكاني والمصدر منزلة المفعول الصريح، سواء كان الفعل لازماً أو متعدياً فينصبونه نصبه نحو: يوم الجمعة قمته. والفرسخان سرتهما. فمع الاضمار لا يجوز نصب على الظرفية (لأن الضمير لا يعطي معنى الاشتمال المشترط في الظرفية)^(٣) على ما ستعرفه إن شاء الله تعالى.

وعلى هذا الحد قولهم ذلك: ضرب ضربته. فقد وضح لك إن الاسم بعد الفعل المرتب للمفعول لا يرتفع إلا بعد أن يجعل مفعولاً ولو على الاتساع فقد استمر الأصل الذي أصلناه قبل لولا ذلك لم يجر^(٤): صيد عليه قذوان.

وقد يجعل أيضاً كل واحد من الطرفين والمصدر فاعلاً في بعض الأحوال^(٥) على الاتساع من ذلك قولهم: ليلة قائم ونهاره صائم. وأيضاً: هذه غرفة ناظرة إلى موضع كذا إذا كانت مشرفة عليه وأيضاً: شعر شاعر. وموت مائت. كل ذلك على سبيل

(١) انظر: شرح المفصل ٧٣/٧.

(٢) انظر: المقتضب ٥٢/٤.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ش).

(٤) المقتضب ٥١/٤. ((قد يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأمكنة والأزمنة مقام الفاعل، إذا دخل

المفعول من حروف الجر ما يمنع أن يقوم مقام الفاعل وذلك نحو قولك: سير يزيد سير شديد وضرب

يزيد عشرون سوطاً)) للمزيد انظر: شرح المفصل ٧٤/٧ - ٧٦.

(٥) انظر: شرح المفصل ٧٤/٧.

التوهم وسيعاد عليك بعض هذا مشروحاً في موضعه إن شاء الله تعالى .
وبما يجب أن نذكره هنا قول القائل : يستوي عندي اقمّت أم قعدت فهذا محمول على
المعنى كأنه يستوي عندي قيامك وقعودك .

قال الله عز من قائل ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْزِلَتْ تَذَكُّرٌ مِّنْهُ﴾^(١) فلهذا صح أن يسند إلى
الجملة الفعلية^(٢) كما صح أن يخبر عنها في نحو قولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه^(٣)
فكما^(٤) جاز أن تخبر عن الجملة لوقوعها موقع المبتدأ كذلك جاز أن يسند إليها لوقوعها
موقع الفاعل .

وأما الثاني : من العوامل : وهو الفعل الجامد ، فمنه ما هو جامد بالاشتقاق نحو : ((نعم
وبئس وعسى وجبذا)) ومنه ما هو جامد بالصيغة نحو : ((ما أكرم زيداً)) و ((اكرم
يزيد)) في التعجب .

ولنتكلم على واحد من هذه الجوامد المذكورة .

تقول : نعم الرجل زيد . ونعم رجلاً زيد . فإذا قلت نعم الرجل زيد . فنعم فعل غير
متصرف وفاعله الرجل ، وزيد يرتفع بالابتداء والخبر ((نعم الرجل)) مع خلوه من
الضمير العائد إلى زيد ، وإنما جاز ذلك لاشتغال الرجل على زيد وغيره من الأشخاص
المندرجة تحت مفهوم الرجل إذ هو دال على الحقيقة النوعية ، وكذلك قوله صلى الله
عليه وآله : نعم الادم^(٥) الخل^(٦) الادم يشتمل على الخل وعلى غيره من الألوان التي
يؤتدّم بها إذ هو دال على الصنف .

(١) سورة البقرة : الآية ٦ ، يس : الآية ١٠ . انظر : املاء ما من به الرحمن ١٠/١ .

(٢) يقصد بالاسناد هنا الجملة الفعلية (اندرتهم) أما بالابتلاء وأما بالفاعلية أو بالاثنتين معاً . انظر : المعنى
١٢٤/١ ، وتفسير القرطبي ١٨٤/١ .

(٣) القول منسوب لابن ماء السماء واصبح مثلاً . انظر : مجمع الأمثال ١٢٩/١ وهو مروي باختلاف ((ان
تسمع)) وتسمع بالرفع والنصب .

(٤) في (ج) ((فلما جاز)) .

(٥) في نسخة (ب) ((الادوام)) .

(٦) انظر : الفائق في غريب الحديث للزمخشري ٢٩/١ .

وقد جوز في زيد وجه آخر وهو أن يكون نعم^(١) الرجل هو زيد وهذا الوجه وإن كان مشهوراً فمتعسف ، يدل على هذا ، ان المقدّر إن كان ضميراً للرجل المنطوق به فليس بحيث يتناول شخصاً واحداً بعينه إذ قد ذكرنا أن الرجل إنما يدل على مفهوم واحد كلي يندرج تحته معانٍ جزئية ليس هو واحداً منها ، وإن كان على سبيل القطع . والاستئناف فينبغي أن يكون ما قبله مستقلاً^(٢) برأسه ومستغنياً في الافادة عما سواه من الكلام وليس كذلك إذ ليس قولنا : نعم الرجل مذكوراً في زيد . وإذا خلا من ذكر زيد فقد خرج إلى الاحالة ، ثم كيف يجوز تقدير اضممار زيد واي غناء للاضممار وقد تم الكلام دونه فان سوغ هذا على وجه فالإبدال أوجه .

فإن قيل : ان المبدل منه في حكم الساقط على ما ستعرفه ان شاء الله تعالى . فيكون كأنه : نعم زيد وهذا لا يجوز إذ لفظة زيد إنما تدل ههنا^(٣) على معنى خاص وإذا خلا الكلام من المعنى الكلي الذي فيه وبحسبه وقعت المزية لم يقد ، وأيضاً ، زيد جزء^(٤) والرجل كلي فكيف يدل أحدهما من الآخر ؟

فالجواب : أما عن الأول : فبان يقال : إن المبدل منه وان كان في حكم الساقط فإنه قد يجوز في الاسم إذا وقع بدلاً ما لا يجوز فيه إذ أولي العامل فانهم قد حملوا : إنك أنت على البدل . ولو قلت : إن انت لم يجز فعلى هذا يجوز : نعم الرجل زيد . على البدل^(٥) وإن كان لا يجوز : نعم زيد .

وأما عن الثاني : فبان يقال إن المعنيين وان كانا أحدهما جزئياً والآخر كلياً فإن

(١) انظر : المرجل ١٤٣ .

(٢) في (ش) ((مستقبلاً)).

(٣) انظر : المقتضب ١٤٢/٢ .

(٤) كتبت جزء في النسخ الثلاث ((جزئي)) ويبدو انها ظاهرة خطية .

(٥) المقتضب ١٤٢/٢ ((فإن زعم زاعم ان قولك : نعم الرجل زيد إنما زيد بدل من الرجل مرتفع بما ارتفع به كقولك مررت بأخيك زيد .. قيل ان قولك من جاءني الرجل عبد الله إنما تقديره جاءني عبد الله قتل : نعم زيد ، لأنك تزعم انه بنعم مرتفع وهذا محال لأن الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه ونقل قول الفرخاني هذا الازهري في شرح التصريح على التوضيح ١٣٣/٢ بقوله ((وقال أبو سعد علي بن مسعود في كتابه المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيد ، ان ((زيد)) بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز : نعم زيد)) .

أحدهما وهو الكلبي يشتمل على الآخر وهو الجزئي^(١) . واحد أنواع البدل هو بدل الاشتغال على ما يذكر بعد أن شاء الله .

وإذا قلت : نعم رجلاً زيد . فالمشهور إن فاعل نعم محذوف بشرطة^(٢) التفسير والمفسر : هو النكرة المتصلة بعده على التمييز . فكان التقدير : نعم الرجل رجلاً زيد وقد يجتمعان في نحو قوله : فنعم الزاد زاد أليك زاداً^(٣) .

ويجوز فيه وجه آخر وهو : إن نعم يدل على فضل تقدم واختصاص بمزية ، وبالضرورة يستدعي ما يقع فيه ذلك وهو أمر كلي مشترك فيه . فإن جعل ذلك الأمر فاعلاً له فذاك نحو : نعم الرجل زيد . وإن جعل غيره الفاعل - اعني المخصوص بالمدح فبعد أن يذكر هو مميزاً نحو : نعم رجلاً زيد . أو مبدلاً منه نحو : نعم الرجل زيد .

على ما بينا قبل . ويؤكد هذا الوجه الأخير في اعراب : نعم رجل زيد قول الله تعالى ﴿إِنْ يُدُوا الصَّدَقَاتُ فَمَعَا هِيَ﴾^(٤) حملوه على تقدير : نعم شيئاً^(٥) .

ولا يجوز الحاق لام التعريف بما هذه ، على تقدير نعم الشيء شيئاً .

كيف و ((ما)) هذه إنما تدل على معنى شيء منكر لا غير^(٦) ، وهي ضمير الصدقات ، أما على تقدير الصفة ، اعني المبدأة - كأنه : نعم شيئاً الصدقات المبدأة . وأما على تقدير حذف المضاف كأنه : نعم شيئاً ابدأوها . فلما حذف المضاف المرفوع تحول الضمير المجرور المضاف كان إليه^(٧) ، مرفوعاً ، وقد قرئ^(٨) في ﴿نَمَاءً﴾^(٩) ثلاثة أوجه ((نعماً)) و ((نعماء))

(١) فلا يحتاج إلى عائد لأن فاعل نعم يشمله إذا كان جنساً له . انظر : المرجل ١٤٢/ .

(٢) في (ش) ((التفسير)) وفي (ب) ((التفسير)) .

(٣) البيت لجرير نجدة في ديوانه ١٣٥/ ، وصدره تزود مثل زاد أليك فينا ...

(٤) سورة البقرة : الآية ٢٧١ . انظر : مشكل اعراب القرآن ١٤١/١ .

(٥) انظر : المغني ٢/٢ .

(٦) في (ب) ، (ج) ((الاخير)) .

(٧) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن لابن الانباري ١٧٧/١ .

(٨) التيسير في القراءات السبع للداني ٨٤/ ((ابن كثير وورش حفص بكسر النون والعين ، وقالوا وأبو بكر وأبو عمرو بكسر النون واخفاء حركة لاعين ويجوز اسكانها وبذلك ورد النص عنهم والأول

اقيس والباقون بفتح النون وكسر العين)) .

(٩) سورة النساء : الآية ٥٨ .

و (نَعْمًا)) فنعم على الأصل ، ونعم على وجه الاتباع ، ونعم على طريق نقل الكسرة من العين إلى النون ، أو على تخفيف العين^(١) ، بعد الاتباع . وكما خفف من قرأ^(٢) ﴿فَنَفَسَ﴾ عُنَى الدَّامِرِ من غير اتباع^(٣) .

وجاز ((نعمًا)) بتسكين العين والأولى من الميمين^(٤) من حيث إن العين ضارعتُ الهزمة والألف لتقارب مخارجهما فساغَ فيها ما يسوغُ في حروفِ العلة الثلاث نحو : دابة تمود الحبل ، وأيضاً : دوية .

وما يجب أن يعلم هنا : إن فاعل نعم قد يكون مضافاً إلى الصنف المعروف بالألف واللام ، فبالضرورة يكسبي معنى العموم المشترط المذكور من المضاف إليه ، وذلك نحو قوله عز وجل ﴿وَكُنْزُهُ كَأَمْثَلِ النَّسِيبِ﴾^(٥) ولما كان الشياخ^(٦) المتطلب هنا ما أضيف - اعني فاعل نعم - إلى النكرة الموصوفة في نحو : قوله :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عفان^(٧)

وشأن ((بئس)) في جميع هذه الأحكام شأن نعم ، والبيان ذلك البيان فانقله^(٨) وقد

(١) اسرار العربية ١٠٢/ يورد لها اربع حالات كفضخذ .

(٢) فنعم قراءة يحيى بن وثاق ، ومثلها نعم العبد انه أواب . انظر : مختصر الشواذ / ٦٦ .

(٣) سورة الرعد : الآية ٢٤ .

(٤) القرطبي ٣/ ٣٣٥ ((قال النحاس : فأما الذي حكى عن أبي عمرو ونافع من اسكان العين فمحال . حكى عن محمد بن يزيد انه قال : أما اسكان العين والميم مشددة فلا يقدر أحد ان ينطق به ، وإنما يروم الجمع بين الساكنين ويحرك ولا يأبه . وقال أبو علي : قرأ بسكون العين ولم يستقم قوله لأنه جمع ساكنين الأول منهما ليس بحرف مد ولين ، وإنما يجوز ذلك عند النحويين إذا كان الأول حرف مد إذ المد يصير عوضاً عن الحركة وهذا نحو : دابة)) .

(٥) سورة النحل : الآية ٣٠ .

(٦) ينسب ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٢/٧ لأبي علي عدم الاتباع وعنده ان سيبويه لا يجوزُه أيضاً ، لأن المرفوع بنعم وبئس لا يكون إلا دالاً على الجنس .

(٧) البيت لحسان بن ثابت ليس في ديوانه نشر محمد العناني ، ونسب إلى أوس بن مغراء ، وإلى كثير نهشل تجده في المقرب ٦٦/١ ، شرح المفصل ١٣١/٧ ، والمرتل ١٤١/ ، والأشموني ٢٨/٣ .

(٨) ((فانقله)) ساقطة من (ب) وفي (ج) زيادة ((ونقله)) .

نجيء ((ساء))^(١) بمعنى ((بئس)).

والعلة فى جمود نعم وبئس . هي أن كل واحد منهما إذا انضم إلى فاعله فليس بمفيد ما لم ينضم إليهما غيرهما ، ولأنه مع الفاعل فى حكم لفظ مفرد لم يجوز أن ينضم المصدر ، إذ قولنا : نعم . يدل على الجودة لكن غير مطلقة بل باعتبار ما هي فيه كالرجلية والفرسية فى قولنا : نعم الرجل هذا . ونعم الفرس هذه ، ولا يمكن أن يؤخذ الرجل مثلاً مع نعم فيشتق لهما لفظ واحد يكون مصدراً لنعم ، ولأن نعم وبئس وضعتا للدلالة على حصول الفضيلة والرذيلة والحصول - على ما عرفت - يمانع التقرب لم بين منهما الفعل مضارعاً .

ويدلك على جمود هذين الفعلين أنهم يقولون فى سعة الكلام : نعم المرأة جمل ، وبئس الجارية هند . من غير الحاق علامة التانيث إذ قد أجروهما مجرى الحروف .
وتقول : عسى أن يقوم زيد وعسى زيداً أن يقوم .

فإذا قلت : عسى أن يقوم زيد^(٢) كان ((أن يقوم)) فاعل عسى كأنه قرب قيام زيد . وإذا قلت عسى زيد أن يقوم . فإن أصحابنا^(٣) قد ذهبوا إلى إن زيداً اسم عسى و ((أن)) يقوم خبره ، ومن لوازم الخبر المفرد أن يكون هو نفس المخبر عنه فى الحمل لا فعلاً^(٤) له .

فإن جعل معادلاً لقولنا : قارب زيد القيام . فليس أكثر من أن عسى قد جعل متعدياً ففي هذه الوجه من الضعف ما ترى^(٥) .

والأمثل فيه^(٦) أن يكون ((أن يقوم)) بدلاً من زيد لازماً ، لأن عسى تقتضى أمراً مرتقباً فإن شغل به عسى فنحو : عسى أن يكرمك زيد ، وإن لم يشغل فنحو : «فَئْسَى اللَّهُ

(١) المرجل ١٤٤/ وقد جاء فى القرآن «سَاءَ مَا كَذَّبُوا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا» سورة الأعراف : الآية ١٧٧ .

(٢) انظر : المقتضب ٧٠/٣ .

(٣) يقصد هنا بأصحابنا الجمهور . انظر : المغنى ٢٨/١ .

(٤) إنما الأخبار يكون عن الاسم لا عن الفعل . انظر : الهمع ١٣٠/١ .

(٥) ينسب ابن هشام فى المغنى ١٥٢/١ هذا الراى لسيويه والبريد .

(٦) الراى منسوب للكوفيين كما جاء فى المغنى ١٥٢/١ ، والهمع ١٣٠/١ .

أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ^(١) . يوتى به على سبيل الابدال كما قالوا : نعم الرجلُ زيدٌ . فشغلوا الفعل بالأمر الذي يتصور فيه الفضيلة . ثم لما قالوا : نعم رجلاً زيدٌ لم يشغلوا الفعل بغير ذلك المعنى إلا وقد أتى به مقدماً عليه مميزاً له على ما عرفت باذن الله .
فأما ، عسى الغوير أبوساً^(٢) . فمتسع فيه لأنه مثلٌ وقد يحتملُ أن يكون أبوساً حالاً^(٣) على المعنى كأنه صار أبوساً .

وقد تحذفُ ((أن)) من الفعل بعدَ عسى نحو :

عسى الله يغني عن بلاد ابنِ قادرٍ بمنهمِ جونِ الربابِ سكوبِ^(٤)

تشبيهاً لعسى بكاد إذ الأصلُ فيه أن يقالَ : كادَ زيدٌ يقوم وأيضاً قد تزدادُ أن بعدَ كادَ في نحو :

قد كادَ من طولِ البلى أن يمصحاً^(٥)

تشبيهاً لكاد بعسى ، وإنما كان ذلك وإن كان في الحقيقة كلاهما للاستقبال لأن كاد يدلُّ على وشك شروع في الفعل ، وتصويرُ الحال لمزاوته فلم يحتاج إلى أن وعسى يدلُّ على ترجُّح قد يتراخى عنه الفعلُ كثيراً فلا معان دلالة في الاستقبال احتيج فيه إلى ((أن)) التي هي من خصائص الفعل المستقبل ، ومن ثم ما تصرف كادَ في نحو : كادَ يكادُ ولم يكذُ لأنه يدل على تهيهيُّ للفعل ، والتهيهيُّ حالة تحدثُ حاصلةً بعد أن لم يكن وجُمَدَ عسى إذ هو إنما يدل على ترجح المرجع به في الحقيقة إلى نفس المتكلم لا إلى المخبر عنه .
وعسى قُربتِ المعنى من لعل وهو حرف^(٦) لأن كل واحد منهما يدل على تجويز

(١) سورة المائدة : الآية ٥٢ ، وانظر : تفسير القرطبي ٦/ ٢١٨ .

(٢) مثل من امثال العرب . انظر : مجمع الأمثال ١٧/٢ ، والاشتقاق ١٨/ .

(٣) الكتاب ١/ ٤٧٨ أجر وفيه - المثل - عسى مجرى كان .

(٤) نسب البيت لهدبة بن الحشرم ومرة لسماعة بن اشول . تجده في الكتاب ١/ ٤٧٨ ، المقتضب ٣/ ٤٨ ،

٦٩ ، والكمال ٢/ ٢٤٤ . وشرح المفصل ٧/ ١١٨ ، ٩/ ٦٢ ، ورغبة الأمل ٢/ ٢٤٤ .

(٥) البيت لرؤبة ديوانه ١٧٢ . وقبله ربع عفا من بعد ما قد انمحي ...

(٦) بعضهم قال بحرفيه عسى . انظر : اسرار العربية ١٢٦/ .

للفعل وتوقع حدوث منه . ومن أجل ذلك ادخلوا عسى على لعل فى نحو :
يا أبتاً علك أو عساكا^(١)

كما ادخلوا لعل على عسى فى نحو :
تبع خبايا الأرض وادع ملكها لعلك يوماً أن تجاب وترزقا^(٢)
والفرق بينهما أن عسى موضوع على الترجي والاشفاق ، ولعل قد يخلو من ذلك
بحيث لا يدل إلا على محض تجويز كما فى قول الهذلي .
لعلك إما أم عمرو تبدلت سواك خليلاً شاتمي تستخيرها^(٣)
وكما قال ابن ربيعة^(٤) :

ودنا فقال لعلها معذورة فى بعض رقبته فقلت لعلها
وتقول حبذا زيد ، وحبذا هند . ففيه ثلاثة أوجه :
الأول : أن تكون ((حبذا)) فى حكم فعل^(٥) واحد مركباً فيرتفع به الاسم بعده ارتفاع
الفاعل بفعله .

(١) لرؤية بن العجاج . انظر : ملحقات الديوان ١٨١/ ، وكبت فى بعض المصادر ((يا أبتى)) وقبله تقول
ابنتي : قد أنى أناكا ...

(٢) مجهول النسبة تجده فى النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير ٣/٢ وروايته (تبع) .

(٣) خويلد بن أبي ذؤيب . ديوان الهذليين ١٥٧/١ ، برواية ((تستجيرها)) ورويت بـ ((تستحيرها)) .

(٤) ابن ربيعة هنا ليس عمر بن أبي ربيعة وإنما المقصود هنا بابن ربيعة المجنون قيس بن معاذ أحد بني
جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة .

ويقال هو من بني عقيل بن كعب بن ربيعة . انظر : الشعر والشعراء ٥٧٢/٢ حيث أورد القصيدة
التي مطلعها .

ان التي زعمت فؤادك ملها خلفت هواك كما خلفت هوى لها

وانظر : أمالي المرتضى ٤١٢/١ .

(٥) ذا زائدة والفعل حب فقط . انظر أسرار العربية ١١٠/ .

الثاني : أن تكون ((حبذا)) مبتدأ وما بعده خبراً له ، وإنما ذلك من حيث غلب الاسم في حبذا وهو ((ذا)) فصار حبذا في اسم واحد فقالوا : حبذا زيد . كما قالوا : المحبوب زيد .

والثالث : أن يكون زيد مبتدأ . وحبذا خبراً^(١) . وأنت إنما تقف على الوجهين الأخيرين إذا عرفت المبتدأ وخبره تمام المعرفة إن شاء الله تعالى .

وقد سمعناهم يقولون : حبذا الرجل عمرو . كما قالوا : نعم الرجل عمرو . واجروه مجراه .

فأما : حبذا المرأة فلأن ((ذا)) مع ((حب)) صار في حكم شيء واحد فامتنع من التغيير .

وليكون الاستعمال أبأباً واحداً وتقول في التعجب : ما أحسن زيداً ، وما اعلم بكراً اختلفوا في ((ما)) ومن هذا الاختلاف نشأ الاختلاف في صورة هذا الكلام أخبر هو أم ليس بخبر ؟

وقبل الشروع في ذلك ينبغي أن نعرفك المعاني التي تدل عليها بـ ((ما)) فتقول : ان ((ما)) قد تستعمل اسماً ، وقد تستعمل حرفاً .

فإذا كانت اسماً فأما : ان تكون موصولة^(٢) بمعنى ((الذي)) قال الله تعالى ﴿مَّا عِنْدَكُمْ يَبْدُو مِمَّا عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٣) فكما ان الذي تنتظم ذا العلم وغيره ف كذلك هذه فهي اعم من ((من)) الموصولة وليست مقابلتها قال الله تعالى ﴿وَالسَّاءِ وَمَا تَأْمُرُ﴾^(٤) كما يقال والذي بناها .

وأما أن تكون شرطية^(٥) كقوله تعالى ﴿وَمَا تَقْدِمُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ

(١) ذكر الانباري خمسة أوجه لها . انظر : أسرار العربية ١١٠/ .

(٢) انظر : المغني ٢٩٦/١ .

(٣) سورة النحل : الآية ٩٦ .

(٤) سورة الشمس : الآية ٢٩٨ .

(٥) انظر : المغني ٢٩٨/١ .

وَأَغْطَاهُ أَجْرًا^(١) وتخصُّ غير العاقل وبازائها ((مَنْ)) الموضوعُ للشرطِ مخصوصةٌ بالعقلاء .
 وأما أن تكون للاستفهام^(٢) ويبحثُ بها عن الحقيقة المقومة لذات المسئول عنه ، كما
 ان ((إيَا)) يبحثُ به عن الفصل المميز له عن سائر ما معه فافهم .
 وأما أن تكون للتعجب^(٣) كما في قوله عز وجل ﴿قُلِ الْإِنْسَانُ مَا أَكْثَرُ﴾^(٤) وهي مناسبةٌ
 للتي تستعملُ في الاستفهام ألا ترى أن بعدها ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾^(٥) والاستفهام والتعجبُ
 كثيراً ما يتلازمان^(٦) ، لأن النفس إذا تعجبت من شيء فبالحري أن يسأل عنه وعن سببه ،
 إذ العجبُ هو الذي لا يعرف سببهُ^(٧) .
 وأما أن تكون بمعنى شيء وهذه تنقسم قسمين : فإنها إما أن تكون بحيث تلزمها
 الصفة فتكون منكورة موصوفة كالتي في قول الشاعر :

رَبِّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمِّ رَلَهُ فَرْجَةً كَحُلِّ الْعَقَالِ^(٨)

كانه رب شيء تكرهه النفس .

وأما أن تكون بحيث لا تحتاج إلى صفة أصلاً كما يقال : دقته دقاً نِعِماً^(٩) .
 كانه نعم شيئاً .

(١) سورة المزمل : الآية ٢٠ .

(٢) المضمنة معنى الحرف . انظر : المغني ٢٩٨/١ .

(٣) انظر : المغني ٢٩٨/١ .

(٤) سورة عبس : الآية ١٧ ، انظر : معاني القرآن ٢٣٧/٣ ، والبيان ٤٩٤/٢ .

(٥) سورة عبس : الآية ١٨ .

(٦) الفرق بينهما ، التعجب لا يتضمن معنى الحرف والاستفهام يتضمن معنى الحرف . انظر : المغني ٢٩٩/١ .

(٧) هذا الرأي منسوب للرماني كما ورد في البرهان في علوم القرآن ٣١٧/٢ .

(٨) البيت لأمية بن أبي الصلت . انظر : الديوان ٥٠/ .

(٩) أي نعم الدق . والمصنف يتابع رأي الزمخشري حيث جعله منصوباً على التمييز . انظر : المغني ٢٩٨/١ ،
 وانظر : اللسان ٦٧/١٥ (مادة نعم) .

وإذا كانت حرفاً فاما أن تكون نافية كقوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(١) وكقوله ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾^(٢).

وأما أن تكون مصدرية نحو:

يسرُ المرؤ ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهاباً^(٣)

ومن هذا القبيل قول القائل: كلما طلعت الشمس اضاء النهار كأنه كل طلوع للشمس. أي كل وقت طلوع على تقدير حذف المضاف^(٤).

وأما أن تكون كافة تكف حروف الابتداء عن العمل نحو: إنما زيد أخوك.

وأما: أن تكون مسيطرة تسلط إذ واين وحيث ((على أن تعمل عمل حروف الجزاء))^(٥) قال:

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان^(٦)

وأما زائدة لا كافة ولا مسيطرة نحو قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُ﴾^(٧) كأنه فبرحمة^(٨) فهذا هذا.

وقد ذهب أبو الحسن^(٩) رحمه الله إلى أن ((ما)) هذه هي الموصولة والخبر محذوف.

(١) سورة يوسف: الآية ٣١.

(٢) سورة الملك: الآية ٣.

(٣) البيت منسوب لمعاوية بن مالك. تجده في شرح المفصل ١٤٢/٨ والجمع ٨١/١، وشرح التصريح ٢٦٨/١، الدرر ٥٤/١.

(٤) صنفها ابن هشام بأنها زائدة وتكون كافة وغير كافة. المغني ٣٠٧/١.

(٥) انظر: الاشموني ٩/٤.

(٦) مجهول النسبة. انظر: المغني ١٣٣/١، وانظر: الاشموني ١١/٤، شذور الذهب ٣٣٧/، العيني ٤٢٦/٤.

(٧) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

(٨) انظر: الجمع ٣٨/٢.

(٩) والمقصود هنا للأخفش سعيد بن مسعدة. انظر: المغني ٢٩٧/١ وانظر: المرجل ١٤٧/، وانظر: شرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢.

كأنه الذي جعل زيدا ذا كرم حاصل أو موجود قال ولزم الحذف للاستغناء عنه .
 وذهب أصحابنا^(١) رحمهم الله إلى ان ((ما)) هنا هي التي بمعنى شيء من غير صفة
 كأنه في التقدير : شيء جعل زيدا ذا كرم .
 وعلى الوجهين يلزم أن يكون الكلام خيرا محضاً يدخله الصدق والكذب ، وإذا تأملت
 هذا وضح لك بطلانه من وجوه .

الأول : إنك لو حكمت بأن التعجب خبر من حيث أنه يدل على أن المتكلم قد
 تعجب مما شاهده ، فكأنه إذا قال : ما أعلم زيدا . كان معنى قوله : قد تعجبت من علم
 زيد . فحينئذ يصح أن يقال له صدقت أو كذبت . لزمك هذا في سائر أصناف الكلام
 الخارجة عن الخبر كالاستفهام والتمني والترجي ، لأن لقائل أن يقول - ان معنى قول
 القائل - زيد قائم . يناسب أسأل عن قيام زيد ، وكذلك معنى قول القائل : ليت عمراً
 قاعد ينظر إلى معنى قوله : تمتعت قعود عمرو . فإن قيل ان التعجب يفارق تلك الانحاء
 المذكورة من حيث إنه خبر صريح على المذهبين^(٢) ، وليس ولا واحد منها بخبر .
 قلنا : فحينئذ يخرج الكلام من أن يكون تعجباً ، إذ ليس قول القائل : أمر حرك زيدا .
 ولسبب ما قام عمرو بتعجب ونحن نراك تسمع قول القائل : شراً هذا ناب^(٣) فلا تقضي
 بأنه تعجب . ثم إن الخبر إنما يفارق التعجب والاستفهام وسائر انحاء الكلام من حيث إنه
 يكون : إما صادقاً وإما كاذباً وليست هذه بحيث تعرض للتصديق والتكذيب ، اللهم إلا
 إذا ردت إلى الخبر وصرفت عن الأصل الموضوع لها قبل .

والثاني : إن هذه ((العاءات)) وأن اتفقت في اللفظ فلها اجراس مختلفة يدركها
 السمع يتميز بها بعضها من بعض . فنحن وكل متدرك بكلام العرب إذا سمعنا لفظة
 ((ما)) التي للتعجب من متلفظ بها حاذف باداء الحروف وسمعنا لفظة ((ما)) الموصولة
 أو التي بمعنى شيء منه امكنا ان نفرق بين ((الماءين)) بالصوت قبل ان نسمع ما يقرن
 باحدهما من الالفاظ ولو كانت ((ما)) التعجب واحدة منهما لم يمكنا هذا الفرق الحسي .

(١) انظر : المغني ٢٩٧/١ .

(٢) يقصد رأي الاخفش القائل بموصولية ما والبصريين بمعنى شيء .

(٣) مثل انظر : مجمع الأمثال ٣٧٠/١ .

والثالثُ : إن التراجم المعجزة أكثرها يشهد بأن ((ما)) هذه ليست الموصولة ولا بمعنى شيء ، ولا بالجملة ما يكون الكلام به خبراً محضاً ، بل هي أمة^(١) وضعت وحدها للتعجب وهي مناسبة لما الاستفهام ، وإن شئت أن تعرف هذا فتقديره بنفسك والله الموفق .

ولأن تفسر ((ما)) هذه ((بأي)) أعجب الي من أن تفسر بشيء . فإن قيل : إذا كانت معادلة لأي فهي التي للاستفهام ؟

فالجواب : إن أياً تجيء على وجوه^(٢) منها ، أن تكون مستفهماً به ، ومنها أن تكون موصولاً بمعنى ((الذي)) يقال : أيهم يأتيني له ثوب ، ومنها أن تكون شرطاً يقال : أيهم يأتك فله درهم وعلى هذا قوله تعالى ﴿أَيُّهَا نَذُوعَا لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٣) .

ومنها أن يكون موضوعاً للتعجب يقال : مررتُ برجلٍ أي رجل ، وأما رجل وعلى هذا قول الشاعر :

لله تميمُ أي رمح طراد^(٤)

فأما وجه الاعراب لقولنا : ما اعلم زيدا . فإن ((ما)) الموضوع للتعجب مرتفعة بالابتداء على ما يساق إليك بيانه إن شاء الله تعالى .

و ((افعل)) فعلٌ متعدٍ معناه جعله بهذه الصفة ، وفيه ضميرٌ لما يرتفع به ولا يكفي صدور الفعل الواحد ما لم تحصل الملكة ، فإنه لا يقال : ما اضرب بكراً . إلا إذا حصلت له الهيئة التي تصدر عنها الافعال بسهولة ، ولهذا ما جعلوا ((افعل)) هذا مساوفاً لفعل إذ هو يدل على الخليفة^(٥) على ما قد شرح في كتب التصريف ، ومن ثم ما

(١) تقول العرب هذا أمة وحدة وقد جاء في القرآن الكريم ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَاتِلًا لِلَّهِ حَنِينًا﴾ سورة النحل : الآية ١٢٠ . انظر كذلك : أساس البلاغة ٢٠/١ ، ط دار الكتب .

(٢) انظر : المغني ٧٢/١ .

(٣) سورة الإسراء : الآية ١١٠ .

(٤) مجهول انظر : اللسان ١٣٦/٤ (طرد) .

(٥) في (ش) ((الحقيقة)) وفي (ب) ، (ج) ((الخليفة)) .

منع الشيخ أبو علي^(١) رحمة الله عليه ومن معه أن يستعمل ((ما أفعله)) إلا في الثلاثي^(٢) المجرد الذي يمكن فيه تقدير ((فعل)) وكذلك ((أفعَل من)) لا يجوز إلا من الثلاثي غير المزيد فيه ، وهذه القتيا تحايد قليلاً عن الحق ، لأن ((ما أفعله وأفعل من)) وإن كان كل واحد منهما مرتباً على تقدير ((فعل)) فإنا نسمعهم يقولون زيد أعطى من عمرو . و : ما أعطاه . واقفر من بكر . وما افقره . وانشدوا :

باضيع من عينيك للدمع كلما تذكرت ربعا أو توهمت منزلا^(٣)
وأيضاً :

بافقر مني انني لفقير^(٤)

إلى غير ذلك من المسموع الذي لا ينكر مورده ، والعلة في جواز هذا أنه ليس كل ثلاثي مجرد من الأفعال سَمِعَ فيه ((فعل)) ولأن سَمِعَ فيه فعل كان ((ما أفعله وأفعل من ، منه موقوفاً على ذلك السماع ، فإنه يجوز للقائل أن يقول : زيد اضرب من عمرو ، وإن كان لم يسمع بعد : ضَرَبَ زيد . فكما أن ذلك كان على سبيل التقدير والتنزيل كذلك هذا . فمن افتقر فقر ، ومن أعطى عطو^(٥) .

فإن قيل إن مثل أعطي إذا حذفته منه الهمزة ولو في التقدير ارتفعت عنه التعدية التي كانت تكسبها إياه الهمزة .

فالجواب : إنا إنما نعمد هنا إلى البهثات والملكات الموجبة للأفعال (لا) إلى الأفعال انفسها . وإذا كان ذلك كذلك فلا بأس أن يراد يعطو المقدر مثلاً أنه صار ذا ملكة بها

(١) انظر : الإيضاح لأبي علي الفارسي / ٩٢ .

(٢) انظر : أوضح المسالك / ١١٨ ، والمرئجل / ١٤٩ .

(٣) البيت لذى الرمة . انظر : الديوان / ٧٦١ .

(٤) لعبد الله بن الدمينه . انظر : ديوانه / ٢٥ ، وروى ((لافقر)) وصدره :

لئن كان يهدى برد انياها العلى

(٥) اللسان ٣٠٠/١٩ وأصله عطاو بالواو لأنه من عطوت ، مادة عطو .

يعطي ، فقد ارتفع عن الفعل معنى التعدي .

فإن قيل فكيف تصنع بقولهم : هو أعطى للمال . وقد تناول المفعول . قلنا إن أفعال الذي للمبالغة^(١) قد بعد عن شبه الفعل من حيث أنه قد تضمن صفة زائدة على الفاعلية ، فكما إنهم لم يقولوا : ضارب شديد عمراً . كذلك لم يقولوا : هو اضرب من زيد عمراً . على أن يتناول المفعول الصريح بنفسه .

فأما ، أعطى للمال^(٢) واضرب منا بالسيف القوانسا^(٣)

فمن حيث إن ((اعطى)) يدل على معطٍ أو يعطي ، و ((أضرب)) يدل على ضارب أو يضرب . ونظير هذا التقدير في : ما أعطى زيداً وما أقرر عمراً : قولهم . ما أشغله ، وما اجته ، ألا ترى أنك تحتاج إلى تقدير فعل وتصير : شغل وجن حتى يصح منه بناء . ما أفعله وليس واحد منهما بمسموع . ومما يجب أن نعرفك هنا أن الألوان والعيوب لا يستعمل منها ((ما أفعله أفعل منه)) ولأن الفعل منها لا يعرى من الزيادة فلا يكاد يوجد منها إلا المزيد فيه نحو : إحمر واحمار واعور .

فأما ((عور وحول))^(٤) فالزيادة ثابتة في التقدير . قالوا : ولهذا ما صحت الواو فيهما فلم تل عمل كما في خاف ونام ، فإن ورد عليك شيء من ذلك عن العرب الثقات^(٥) نحو قوله :

أما الملوك فانت اليوم الأمهم لوماً وبيضهم سرّبال طباخ^(٦)

(١) الذي ساقطة من (ب) ، (ج) .

(٢) انظر : اللسان ٣٠٠/١٩ مادة عطا .

(٣) البيت لعباس بن مرداس د/٦٩ .

(٤) انظر : المقرب ٧٣/١ .

(٥) الرواية عن الفراء ويقصد بشار الناقط . معاني القرآن ١٢٨/٢ .

(٦) لطرفة بن العبد . انظر : ديوانه تحقيق البستاني ٢١/ وروي على :

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فانت ابيضهم سرّوال طباخ

والمصنف يروي نفس الرواية التي أوردها الفراء في معاني القرآن ١٢٨/٢ .

فقد أوجدنا سبيلاً إلى العلة فيه .
فإن قيل : إذا امتنع بناء ((ما أفعله)) وهو أفعل من ((فيما سوى الثلاثي المجرد
فكيف ينبغي أن يؤتى فيه لما يدل على المبالغة ؟
قلنا : ها هنا أصل موضوع للدلالة على المبالغة يعم مجرد الثلاثي وغيره من سائر
الأفعال ، وإذا تحقق فهو أيضاً من مجرد الثلاثي . يقال : ما أشد ضربه ، وهو أشد منه
ضرباً ، وما أشد حمرة . أو : دحرجته وهو أشد منه حمرة أو : دحرجة ، وأيضاً أشد
الضرب ضربه ، ولشدة الحمرة حمرة .
فإن قيل : انكم قد افتيتم بأن ، أحسن من قولنا : ما أحسنه . فعل متعدٍ معناه : جعله
ذا حسن . فلم لا يجوز أن يقال : ما حسنه . فتكون التعدية بتضعيف العين ؟
قلنا : إن التعجب وإن كان أصله على ما ذكرنا فقد صار باباً من الأبواب لا يمنع أن ينفرد
ببعض أحكامه لكثرة الاستعمال ، ولأنه قد جرى مجرى ^(١) المثل فترك فيه التصرف وصارت
صيغته هذه الموضوعية له عليه : ضربة لازب ^(٢) . لتكون علماً لمعناه المقصود منه .
فإن قيل : فأي شيء يمكن أن يتناوله ما هذه ؟ قلنا إن الأمر المتعجب منه إنما يستعلم
سببه أعظماً له . وربما كان سبباً من خارج فاعلاً أو محركاً . وربما كان معنى في الموصوف
يوجب صفة فيه فاما أنه أي شيء هو ؟ فليس على المتعجب أن يكون عارفاً به حالة
تعجبه من المسبب أو ما هو في حكم المسبب .
ولو كان المتعجب عارفاً بذلك الأمر ، وأنه أي شيء هو ؟ لم يبق العجب عجباً ^(٣)
عنده على ما عرفناك قبل .
فمن شأن الناظر في الصيغة المتعجب منها أن يلتفت إلى جانب الصانع كالمذكر له التأمل
شأنه ، ألا ترى إلى قول الشاعر البغدادي - وهو بعض من قرب زمانه من زماننا - .
وجئن المصلى مبديات محاسنا تباركت يا ذا العرش ما أنت خالق ^(٤)

(١) انظر ذلك في الاشموني ١٩/٣ .

(٢) سبق ان ورد هذا المثل .

(٣) في (ج) ((عناه)) .

(٤) لم استطع العثور على قائل هذا البيت فيما وقع بين يدي من مصادر ودواوين .

وأؤكدُ من هذا ما روي عن النبي صَلَّى الله عليه وآله^(١) انه تراءى له جبريلُ صلواتُ الله عليه ليلة البقيع في صورته العظيمة التي له فراعه ما رأى من عظم منظره قالوا : فغشي عليه فلما أفاق قال : سبحانَ ربي ما علمتُ أن له خلقاً^(٢) يشبه جبرئيل^(٣) .

وأيضاً من شأن العالم بالصفة الموجبة أن ينظر إلى المعنى الموجب لها في بعض الأحوال كما أن أحدنا إذا رأى كونَ غيره قادراً على بعض الافعال العظيمة فربما اعتبر قدرته الموجبة لصفته هذه .

فإن سأل سائل فقال : إذا كان ((افعل)) متعدياً وفيه ضميرُ ((ما)) وهو يتناول السبب المؤثر في المتعجب منه على ما شرحتم فكيف يصحُ في الله تعالى ان يقال : ما أعلمه . و : ما أقدره ونحو ذلك ؟

فالجواب : أما عند أصحاب المعاني^(٤) فليس ذلك قادحاً في شيء مما أصلناه إذ هم يثبتون لله تعالى معاني والقدرة موجبة لصفات بازائها .

وأما عندنا وفي سائر الصفات فإن ذلك يكونُ على سبيل المجاز دون الحقيقة ، وكما أنه قد يقال بقدرة الله وبعلم الله وأيضاً قال الله تعالى ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾^(٥) فكذلك : ما أقدره ، وما أعلمه أيضاً ما أعظمه ، وما أجوده . على تقدير عظمة وجودِ اوجبتا كونه عظيمًا وجواداً . أو على تقدير حدوثِ أمرٍ به قد ظهر بعضُ عظمته أو بعضُ جوده . وما شاكل هذا فيكونُ ذلك بالاضافة إلينا لا إلى ذاته تعالى^(٦) وجل ، وعلى هذا قوله صَلَّى الله عليه وآله إنما العاقلُ من وحد الله وعمل بطاعته^(٧) . وأيضاً قولُ القائل : فلان يكبرُ الله . وفلان يُعجِدُ الله وعلى هذا فقس .

(١) في (ج) رسمت ((تراءى)) .

(٢) انظر : البخاري ٨٢/٧ ، ٨٤ (بدئ الخلق) .

(٣) في نسخة (ج) ((جبريل)) .

(٤) انظر : البرهان للزركشي ٣١٨/٢ .

(٥) سورة البقرة : الآية ٢٥٥ .

(٦) انظر : تفسير القرطبي ٢٧٦/٣ .

(٧) لم أجده .

ريال : إذا كان ((أفعل)) ، من قولنا : ((وما أفعله)) معناه جعله بهذه الصفة فلم حكمتم بجموده فإن قلتم لأنه لم يجيء منه الحال والمستقبل فما العلة في امتناع مجيئها منه ؟ فالجواب : أما الجمود فيدل عليه مع امتناع مجيء المضارع منه أن هذا النحو من التعجب تلزمه صيغة واحدة كما ترى ، فلا يقال : ((ما فعله)) بمعنى ما أفعله . ولا يفصل بين ((ما)) و ((أفعل)) في المعتبر من الأقاويل بشيء أصلاً ، فلا يقال : ما يوم الجمعة احسن زيدا ولا يتصب عن هذا الفعل مصدر إلى غير هذا من علامات الجمود .

وأما العلة فيه فهي أن هذا المعنى - اعني التعجب المذكور - هو معنى غير متصرف فيه على ما عرفت فبحسب ذلك ما جمد لفظه ، وليكون هذا الجمود كالعلم الدال عليه . وأما امتناع مجيء المضارع من البناء ((أفعل)) هذا فلأنه لا يتصور فيه معنى الاستقبال^(١) ، ألا ترى أن الشيء لا يكاد يتعجب منه ألا وهو حاصل وعلى أفضل أحواله وأتم صفاته . وما بقي فيه أو في حالته المتعجب منها موضع ترقب فليس بجيب يتعجب منه ، وكيف يعجب من المعدوم .

فإن قيل هذا شأن الاستقبال فما تقولون في الحال ؟

قلنا : الحال وإن كان يدل على أن الحدث قد صار بحيث وجد شيء منه فليس يدل على الاستتمام ففيه بعد موضع ترقب ((ما)) .

فإن قيل : والماضي أيضاً قد يكون متقادماً عهده وبحيث يكون الحدث الذي يدل هو عليه كالفضل مثلاً من قولك : ما أفضله . متقضياً فكيف يعتبر الحصول ثم قلنا : إذا كان كذلك فليس يصح أن يقال ((ما أفعله)) بل الصحيح : ما كان أفعله نحو : ما كان أجمله . وكان هذه زائدة ولا تعد فصلاً .

فأما قولنا : ((ما أجمل ما كان زيداً)) فكان هذه تامة على ما ستعرفه إن شاء الله تعالى . وهي مع ما في تقدير المصدر^(٢) .

وكما يتعجب من الأشخاص كذلك قد يتعجب من الاحداث فيقال : ما احسن قيام

(١) انظر : اسرار العربية / ١١٦ .

(٢) انظر : المقتضب / ١٨٤/٤ .

زيد . وما أجمل ركوب عمرو . فعلى هذا يكون : ما أجمل ما كان زيد .
في تقدير ما أجمل كون زيد .

ويدلك على جمود هذا الفعل التصغير فيه نحو : ما اميلحه وما أحسنه ، وإنما جاز ذلك من حيث أن هذا الفعل شديد الدلالة على الصفة المثبتة به فكأنه هي في الذكر فكما جاز تصغير الصفة في نحو : حسين ومليح . كذلك جاز تصغير الفعل الدال^(١) عليهما فافهم .

وأيضاً في التعجب^(٢) : اكرم بزيد . وأبصر بعمرو . فهنا مباحث يجب أن تقف عليها الأول : ان تتعرف حال ((افعل)) هذه هي حقيقة ها هنا باقية على أصل الوضع أم مستعارة عن الأمر منقولة ؟ وإن كانت منقولة فعلى أي حد يتصور النقل وكيف يناسب الأمر التعجب ، ومن أي جهة ؟

الثاني : ان تتطلب الفاعل لهذا الفعل فإنه لابد منه .

الثالث : ان تعتبر حال الجار المجرور بعد ((افعل)) فتكلم عليه .

أما صيغة ((افعل)) فبعيد أن تكون مشتركة بين الأمر والتعجب في الأصل . يدل ذلك على ذلك : انا لا نذكر من يجعلها أصلاً في التعجب ممن^(٣) يوبه^(٤) له من مزاولي هذه الصناعة . ولو صح ذلك لكان لقائل ان يدعي مثل هذا في التهديد^(٥) وغيره مما تشارك صيغته صيغة الأمر^(٦) نحو قوله تعالى ﴿اغْلُظْ أَسْئَرَهُ﴾^(٧) ثم يلزمه ان يجعل ((فعل)) أيضاً مشتركاً بين الماضي وبين غيره . ألا ترى انه قد يقال : غفر الله له . وجزاه الله خيراً .

(١) أسرار العربية ١١٦/ (ان التصغير هنا لفظي ، والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل ، لأن الفعل منع من التصرف ، والفعل متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر فلما أرادوا تصغير المصدر صفروه بتصغير فعله) .

(٢) حاشية في (ش) مباحث مهمة .

(٣) في (ج) ((مين)) .

(٤) في (ج) ((إليه)) .

(٥) في (ب) ((يشاكه)) .

(٦) انظر : تفسير القرطبي ٣٦٦/١١ .

(٧) سورة فصلت : الآية ٤٠ .

في الدعاء . وأيضاً : ان احسنت في الشرط وليس واحد منهما بواقع ، فإن ذهب إليه بعض النحويين فقد كفى نفسه مثونة تطلب المناسبة بينه وبين الأمر وإذ وضع هذا فقد تحقق ان ((أفعل)) إنما استعملت في التعجب على سبيل النقل مستعارة من الأمر ، ثم أنهم قد اختلفوا في كيفية^(١) هذا النقل ، فذهب جلة اصحابنا إلى ان المنقول هو اللفظ فقط قالوا : استعير من الأمر إلى الخبر . حتى انه لا يحتاج إلى ضمير فيه مرتفع به كسائر الأوامر ، ولو جعلوا هذا اشتراكاً كان البق إذ النقل إنما يتصور باعتبار المعنى على ما قد شرح في كسب البلاغة وبيان وجوه المجاز . ألا ترى ان لفظة ((الاسد)) المنقولة من ((السبع)) إلى ((الشجاع)) ، لو كانت منقولة وحدها من غير ان ينتقل بانتقالها المعنى لكانت مرادفة للشجاع كالكمي والنجد وحقيقة عليه لا مجازاً^(٢) .

أو كذلك ((البحر)) للجواد فعلى توهم المعنى المستعار في المستعار له يتصور كون اللفظ مجازاً وهذا هو النقل الذهني من المستعار منه إلى المستعار إليه . وذهب آخرون إلى ان هذا النقل قد تناول المعنى أيضاً أي فيه توهم يوجبه الخطاب كما ان في قولنا : غفر الله له . توهم المعنى أما باعتبار التفاضل^(٣) وأما على سبيل تأكيد الرجاء .

وأيضاً في التهديد توهم الأمر ، وذلك انه لما كان المشفق من وقوع الحدث يرى كأنه ناه عنه بالطبع صار المدل الآمن من لحاق الضرر منه وفيه كأنه أمر به ، إذ الطرفان متقابلان . وعلى هذا القياس فكان معنى قول القائل : اكرم يزيد صادق كريماً يزيد أو اثبت الكرم بزيد .

فإن قيل : إذا كان المعنى على ما ذكرتم فهو أمر محض فلم قلتم انه منقول ؟ قلت : إنما حكمنا بكون أفعل هنا منقولة من حيث ان المراد بها ليس الأمر نفسه – ومن أجل ذلك شاع توجيه الخطاب مرسلأ غير مسدد نحو شخص بعينه أو أشخاص على ما سنصفه بعون الله تعالى .

(١) في (ش) ((كيفية)) .

(٢) انظر : المزهري للسيوطي ٣٥٥/١ .

(٣) انظر : الاشباه والنظائر ٥٩/٤ ، وفي (ج) كبت ((القول)) وفي (ش) ((التضاد)) .

وإذا كان وراء الأمر غاية للمتكلم مقصورة فلا شك ان استعماله للفظ الأمر إنما هو على طريق المجاز من حيث^(١) الموضع الأول كالشأن في : افعل ما شئت . وغفر الله له . على ما بينا قبل فهذا القول هو أشد القولين كما نرى والحق أحق أن يتبع . وأما النظر في أمر الفاعل المسند إليه فعل فإن اصحاب الرأي الأول : ذهبوا إلى ان الفاعل هو الجار والمجرور بعده وإنما جاز لهم هذا من حيث أن معنى ((افعل)) عندهم معنى فعل قالوا : اكرم يزيد معناه كرم زيد ، ففي هذا القول من التعجرف ما ترى . وقد اجمع اصحاب الرأي الثاني : على ان الفاعل هو ضمير المخاطب^(٢) المستكن في ((أفعل)) ثم اختلفوا في تعيين هذا المخاطب ، فروي عن بعضهم انه قال : الفاعل هو ضمير الحدث المدلول عليه بالفعل هذه - اعنى المصدر^(٣) - وجاز اضممار استغناء عن الحدث بالفعل على نحو ﴿يَهْدَاهُمْ سَبِيلًا﴾^(٤) فيمن حملة على تقدير الاقتداء ، وأيضاً من كذل كان شراً له وتلخيص المعنى باكرم صادف يزيد كريماً فالهمزة للمصادفة والملازمة كما قالوا : أفنق قرن الشمس واصفت الزجاجة^(٥) . أو باكرم ، احكم بأنه كريم كما تقول : اعظمت زيدا - أي حكمت بعظمته - وهذا التعيين في الخطاب لا يخلو من تعسف ما .

وقال آخرون : المخاطب هو نفس المتعجب ، لأن من شأن المتعجب ان يقبل على نفسه فيناجيتها فيما يستعظمه من الأمور فيتمشى على قوله : أن تكون الهمزة للمصادفة وأن يكون للحكم أيضاً كما في الوجه الأول ، ولأن عناية المتعجب مصروفة إلى إظهار ما في نفسه من التعجب لا إلى تعيين المخاطب بقصر الخطاب عليه والإشارة نحوه والألفاظ

(١) هذا الرأي منسوب لسيبويه كما جاء في شرح المفصل ١٤٨/٧ .

(٢) الرأي منسوب للفراء . انظر : الكافية ٣١١/٢ .

(٣) انظر : الهمع ٩٠/٢ .

(٤) سورة الانعام : الآية ٩٠ ، يذكر الداني في التيسير ١٥٥/ ان الهاء ليست ضميراً ، وإنما هي هاء السكت لذا حذفها حمزة والكسائي في الوصل . انظر : مشكل اعراب القرآن ٢٦٠/١ . أما القرطبي فقد نقل عن ابن النحاس ان الهاء لبيان الحركة في الموقف وهي ليست هاء اضممار . انظر : تفسير القرطبي ٣٦/٧ .

(٥) رسمت الجملة كما في النسخ الثلاث ولم أجد هذا المثال في كتب النحو التي وقعت بين يدي .

..... المستوفى في النحو

تكون مطابقة للمعاني كان اوجه الوجوه عندنا أن يكون الخطابُ مرسلًا والمخاطبُ غير متعين كما في قوله :

يا من لعدالة خذالة أشب حرق باللوم جلدي أي تحراق^(١)
لما كان المقصودُ هو إظهار الحال بينه وبين عاذله لا اعلام منادى بعينه جاز له ارسال الخطاب غير مخصص ولا مفصل .

فإن قيل المنادى هنا محذوف وهو في تقدير الثبات ؟
قلت : محذوف ولكن غير مخصص^(٢) كما في قوله تعالى ﴿الْأَسْجُدُوا﴾^(٣) وكما في قول الشاعر :

ألا يا اسلمي ذات الدماليج والعقد^(٤)

(١) لتأبط شراً . ديوانه ١١٠/ ، ويرويه ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٣١٢/١ برواية مختلفة بعض الاختلاف :

يا من لعدالة خذالة نشب خرقت باللوم جلدي أي تحراق

(٢) نسب القرطبي في تفسيره ١٨٧/١٣ للزمخشري قوله ((لأن مواضع السجدة أما أمر بها أو مدح لمن أتى بها أو ذم لمن تركها)) لذا يرى الفرخاني ان المنادى غير مخصص .

(٣) سورة النمل : الآية ٢٥ . وفي التيسير ١٦٧/ يقول الداني ((الكسائي)) . ((لألسجدوا)) بتخفيف اللام ويقف - على - الايا ، ويتدنى على الأمر أي - الايايا الناس اسجدوا - والباقون يشددون اللام لاندغام النون . انظر : توجيهات الفراء في تفسير القرطبي ١٨٥/١٣ وانظر : أمالي ابن الشجري ١٥١/٢ ، وانظر : شرح المفصل ١٢٠/٨ .

(٤) هذا البيت مجهول وجذته في حاشية الانصاف نصه :

ألا يا اسلمي ذات الدماليج والعقد وذات الثايبا الفر والفاحم الجعد

وعلى غراره يورد ابن الاباري ابياتاً من الشعر منها للأخطل :

ألا يا اسلمي يا هند بني بدر

ولذي الرمة :

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى

يدلك على هذا انك لو ذهبت لتخصص المنادى المقدر في قوله : يا من لعذالة . فقلت يا صاحبُ أو يا جاريةُ . أو يا خليلي . أو يا قومُ . كنت قد جئت بأخص من الواجب . ولأصحاب الرأي الأول ان يعترضوا على الوجهين الأولين بأن يقولوا : انا نسمعهم يقولون : يا عمرو أكرمُ بخالد . فكيف يكون الضميرُ في اكرم لغير عمرو ؟ وقد صرح بندائه قبل وهل يجوز ان يقال : يا عمرو اقبل زيد ؟

فالجواب : إنما ساغ هذا من حيث ان أكرم ليس بأمر صرف على ما بينا ، بل هو علمٌ للتعجب ومحرف عن أصله المقدر قبل ، فكأنه : يا عمرو ما أكرمُ خالد . فإن قيل : فكيف يرتفع الضميرُ في ((اكرم)) ؟ قلنا : كارتفاعه في ((اقبل)) لو حرفَ اقبل زيد . فجعل اسماً مثلاً في نحو قول القائل : يا عمرو اقبل زيد قد جاءك .

ولهم أن يعترضوا على الوجه الثالث فيقولوا . انكم قد أثبتتم على الجملة ضميراً في ((أكرم)) وان كان لا معيناً لأحد فكيف يصح قولهم : يا زيد ان اكرم بعمرو . ولو كان فيه ضميرٌ على الوجه الذي ادعيتم لكان من حقه ان يثنى ويجمع ؟

فالجواب : ان لفظة ((أفعل)) هذه لجمودها وتناسي الخطاب فيها صارت بحيث لا يلتفت إلى الضمير الذي تحتوي هي عليه فلا يثنى ولا يجمع ، كما ان نعم قد تجعل للمؤنث الحقيقي من غير ان يلحق علامة التأنيث على ما أنبأناك به . ولأنهم لو قالوا أفعلًا به وأفعلوا به^(١) ((لا شتبه بالأمر الصريح ولم يؤذن بأنه قد زحزح عن مستقره الذي كان له في الأصل ، وقلما يصرف الشيء عن أصل كان له فيبقى معه جميع أحكامه ولواحقه التي كانت تصح عليه قبل .

وأما الجارُ والمجرورُ بعد ((أفعل)) فمختلف فيه : جعله القائلون ينزع الضمير من ((أفعل))^(٢) فاعلاً على ما عرفت فمحله^(٣) رفع وقياس قول غيرهم : ان يكون لا محل له من الاعراب إذ ليس واقعاً في موقع مفرد . وما يرجع هذا القول على الأول حذف الجار

(١) انظر : المرجل / ١٤٨ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٤٨/٧ ، والهمع ٩٠/٢ .

(٣) انظر : ما ذكر سابقاً في هذا الصدد .

والمجروح^(١) من نحو قوله عز وجل ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(٢) مع ان سيويه^(٣) ومن شايبه^(٤) قد حكموا بأن الفاعل لا يحذف أصلاً .

فإن قال قائل : ان الفاعل هنا في حكم الثابت تقديرأ فما باله لا يسوغ : اكرمني واكرمت الرجلين ، وحكم ((أفعل به)) حكم : ما أفعله وأفعل منه .
فكما لم يقولوا : ما أحمره واصفره واعور منه . كذلك لم يقولوا : أحمر يزيد واصفر واعور وعمرو وعلى هذا فقس .

وقد بقي علينا الآن أن نذكر ((أفعل)) الذي للمبالغة وأحكامه إذ هو شديد الشبه بالتعجب ومناسب له تقول : ان ((أفعل)) هذا لا يستعمل مفرداً إلا مع إحدى زائدتين : أما مع ((من)) في آخره نحو : أفضل من بكر . وتوصف به النكرة لفقد سبب التعريف . ولا يشي ولا يجمع ولا يؤنث لأنه مع ((من)) في حكم شيء واحد . ولا يمكن أن يلحق واحد من هذه الاعراض بمجموع كلمتين ، إذ التثنية والجمع والتأنيث من خصائص الكلم المفردة .

ولما لزمه ((من)) من حيث ان معناه لا يتم إلا به ، إذ هو يستدعي ذكر ما يضافه^(٥) في الوجود ألا ترى أنك لو قلت : مررت برجل زائد في الفضل علي . لم يكن تاماً ، فإن حذف منه ((من)) فبعد الاستغناء عن ذكر ما يضافه وذلك في نحو : قوله تعالى ﴿يَبْلُغُهُ السِّرَ وَأَخْفَى﴾^(٦) أي اخفى من السر^(٧) .

(١) الرأي منسوب للفراء . انظر : شرح الكافية ٣١١/٢ .

(٢) سورة مريم : الآية ٣٨ . انظر : البيان ١٢٦/٢ . وانظر : تفسير القرطبي ١٠٨/١١ .

(٣) انظر : الكتاب ٧/١ .

(٤) انظر : المقتضب ١٩/١ .

(٥) سيمر هذا الاصطلاح لاحقاً .

(٦) سورة طه : الآية ٧ ، يقول القرطبي ١٧٠/١١ ((وأخفى من السر ما ستحدث به نفسك مما لم يكن وهو

كائن)) ويروى عن ابن عباس السر ما حدث به الإنسان غيره في خفاء واخفى منه ما أضمره في نفسه .

(٧) اخفى يجوز أن يكون فعلاً ومفعوله محذوفاً تقديره السر عن الخلق وجوز بعضهم ان يكون اخفى

اسماً أي اخفى منه . انظر : املاء ما من به الرحمن ١٦٨/١ .

وأيضاً في نحو قول القائل : اعطني مائة وأزيد . أي أزيد من مائة .
 وإنما جاز ذلك اكتفاءً بالأول عن الثاني ومع هذا فهو في حكم الثابت فلذلك لا يجوز
 أن يجمع ((أفعل)) هذا أو يؤنث^(١) .
 ومن هذا القبيل أيضاً قوله عز وجل ﴿أَيُّهَا أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا﴾^(٢) فكان التقدير أشد
 من الآخرين .

وأما مع الألف واللام في أوله نحو : الأفضل ولا يوصف به إلا المعرفة لمكان ((لام
 التعريف)) وقد يشئ ويجمع ويؤنث تقول : الافضلان والافاضل والفضلى ، وان كنت
 لا تستغني^(٣) في الجمع منها والتأنيث عن اعتبار السماع ، فإن الاشرف والأطرف ليس
 يستعمل الجمع منهما والتأنيث استعمال الأفاضل والفضلى . والأطاول والطولى من
 الأفضل والأطول وأيضاً الأكرم والأجدد قد سمع منهما الأكارم والأماجد ولم يسمع
 الكرمي^(٤) والمجدي فتحقق هذا^(٥) .

فإن قيل : ليس قد حكمتم بأن الذي أفعل للمبالغة^(٦) إنما يتم معناه باعتبار ما يضافه -
 اعني ما يثبت للأفضل^(٧) زيادةً عليه في المعنى المشترك فيه ، ولهذا ما احتيج فيه إلى
 ((من)) مثبتة أو مقدرة - فهل يوجد هذا الحكم في ((الافعل)) المعروف باللام أم لا ؟ ثم
 أن وجد فهل يحتاج إلى تقدير ((من)) معه ؟ وان لم يوجد فبم ارتفع بعد ثبوته ؟ قلنا : إن
 ((الأفعل)) هذا لا يعرف بالألف واللام إلا وقد ثبت للموصوف به المزية على الإطلاق .
 وبالقياس إلى كل واحد من الأشخاص المشاركة له في الصفة . فاما : ما دام له المزية

(١) انظر : المقتضب ١/١٦٨ .

(٢) سورة مريم : الآية ٦٩ ، وانظر : تفسير القرطبي ١١/١٣٤ .

(٣) من هنا يبدأ الأزهرى في النقل عن الفرخاني في كتابه شرح التصريح ٢/١٠٣ .

(٤) إلى هنا انتهى نقل الأزهرى في كتابه شرح التصريح ٢/١٠٣ وقد توهم الأزهرى في اسم المصنف وسماه
 علي بن سعيد وتصحف على الناشر عبارة كتابه المستوفى وسماه : كفاية المستوفى .

(٥) ونقل هذا النص أبو حيان الاندلسي في كتابه : ارتشاف الضرب ص ٣٢٩ ب مصور معهد المخطوطات
 ٧ نحو .

(٦) في (ب) ((الذي)) وساقطة من (ج) ، (ش) .

(٧) في (ش) ((لأفعل)) وفي (ب) ، (ج) ((لأفعل)) .

بالقياس إلى بعض تلك الأشخاص دون بعض فينبغي ان يلتقي بـ ((من)) ليتوصل به إلى ذكر المقيس إليه ، فقد بأن ان الألف واللام قد أغنى عن المقايسة الجزئية التي كان لأجلها يحتاج إلى ((من)) فإن قيل : كيف يمكن ان يوجد المحرز لتلك المزية في كل زمان وبكل مكان وإن أمكن فكيف يتحقق منه هذا ؟ وهل يكون الحاق الألف واللام موقوفاً على هذا التحقيق أم لا ؟

قلنا إنما ذلك بالقياس إلى المتكلم وبحسب ادعائه ترى ان غيلان^(١) كأن استقرئ الأشخاص الإنسانية حتى تبين له الحكم الذي نطق به في قوله :

وَمِثْلُ أَحْسَنَ الثَّقَلَيْنِ جَيْدًا وَسَالِفَةُ أَحْسَنَهُمْ قَدْ أَلَا^(٢)

وقد يكون ذلك بحسب الغرض وعلى هذا يصح قولهم : الأمثلُ فالأمثلُ ، والأفضلُ فالأفضلُ .

فإن قيل : وان اريد اثبات المزية المذكورة لا على الإطلاق بل بالإضافة إلى شخص فكيف ينبغي ان توصف المعرفة بالفعل ؟

قلنا ، على نحو قولنا : مرتتُ بزيد الذي هو اشرفُ من عمرو . وكما يقال : بزيد الذي هو قائم . وإنما تجنبوا تعريف نحو هذا^(٣) لا من جهة استحالة المعنى بل لئلا يتعاود الكلمة زائدتان مخصصتان من شأنهما^(٤) التعاقبُ ومن ثم تركوا تكثير الصنف الثاني من صنفِي ((افعل)) - اعني الموضوع على التعرف - فلم يقولوا : مرتتُ برجل افضل إذا ارادوا الغاية كراهة ان تعرى الكلمة من التعرف والتخصيص في حالة واحدة .

فإن قال قائل : إنما ذلك لأن الغاية بذاتها متعينة فلا يليق بها التثكير كأن قد قال قولاً هذا حال الافراد .

فأما الإضافة فمتصورة في كل واحد من صنفِي ((أفعل)) تضيف الأول بطرح

(١) يقصد بغيلان ((ذو الرمة)) بن عقبة بن بهيش . انظر : الشعر والشعراء ١/ ٥٢٤ .

(٢) للذي الرمة . انظر : الديوان ٤٣٦ .

(٣) في (ش) ((الآ)) في (ب) ، (ج) ((لا)) .

(٤) انظر : المقتضب ٤/ ٢٢٦ .

((من)) من آخره . نحو : زيد أفضل القوم . وهند أحسن الناس ، والشرط فيه ان يكون المضاف إليه جنساً ، يكون المضاف داخلاً فيه مقدماً على ما سواء منه .

فعلى هذا لا يستقيم أن تقول : زيد أفضل أخوته . لأنك قد أخرجت الأخوة باضافتهم إليه عن ان يكون هو داخلاً فيهم . فإن قلت : أفضل الأخوة . صلح فإن قيل ، فكيف جاز ، أكرم ماش ونحو هذا ؟ قلنا : لأن النكرة في مثل هذا الموضع تُغني غناء الجمع فكأنه : أكرم الماشين ، وقد يقال : زيد من أفضل الناس فافضل هنا لأكثر من الواحد وزيد بعض منه .

ولا يجوز أن يجمع ((افعل)) هذا أو يؤنث مع الإضافة كما لم يجوز ذلك فيه قبل الإضافة قال الله تعالى : ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودُ﴾^(١) .

وتضيف الثاني بنزع اللام من أوله نحو قوله صلى الله عليه وآله^(٢) : أحاسنكم أخلاقاً^(٣) . صح فيه الجمع الذي كان تقرر له قبل الإضافة .

وأيضاً يقولون صغرى البنات على الصغرى بالالف واللام لا غير ، فأما :

كَأَنَّ صَغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دَرٍ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ^(٤)

فمردود على أبي نواس .

وقد يجوزها هنا أن يكون المضاف لا داخلاً في المضاف إليه بل باعتبار التوهم كما يقال : زيد أفضلك . أي ((هو)) الذي يحكم بأنه الأفضل . أو على طريق المقايسة كما يقال : احترئ نار الجحيم ابردها . فإضافة ((ابردها)) على هذا الوجه .

وقلما يوجد مثل ذلك في كلامهم فعلى هذا يصح : زيد أفضل أخوته . أي ((هو)) الذي يحكمون بأنه ((هو الأفضل)) .

(١) سورة المائدة : الآية ٨٢ .

(٢) في (ج) ((وسلم)) .

(٣) صحيح البخاري أدب ٣٩/ ، صحيح مسلم فضائل ٦٨/ ، الترمذي بر ٤٧/ ، مسند أحمد بن حنبل ٢ ،

١٦١ ، ١٨٩ .

(٤) لأبي نواس ، انظر : الديوان ٣٤٣/ .

وأما الثالث : من العوامل فقبيل : ينقسم ثلاثة أقسام كما عرفت : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول والصفةُ المشبهة باسمِ الفاعل ((وهذه إنما عملت لمشابتها الفعل ، وكلما كان الشبهُ أكْدُ كان العملُ أقوى . فنسبةُ شبه كل واحد منها إلى عمله كنسبة شبه الآخر إلى عمله ، وعلى الإبدال نسبةُ الشبه إلى الشبه كنسبة العمل إلى العمل .

وأكثر هذه الثلاثة حظاً من المشابهة هو : اسمُ الفاعل ، وهو قد يعملُ عملُ الفعل إذا كان للحال أو الاستقبال تقول : زيد قائمٌ أخوه ، وبكرٌ لابسٌ غلامه ثوباً . يرتفع أخوه وغلامه بقائم ولابس ، كما لو ارتفع بيقوم اليوم ، ويلبس غداً ، وأيضاً يتصب ((ثوباً)) عن لابس ، كما يتصب عن يلبس على ما ستعرفه إن شاء الله تعالى .

وكذلك إذا كان متعدياً إلى أكثر من مفعول واحد نحو : عمرو معط خالداً ديناراً . والله تعالى منبئٌ زيداً بكرةً أفضل الناس . فحكمُ اسمِ الفاعل حكمُ الفعل المضارع سواء ، كأنهما تقارضا أفعالاً وأعراباً ، فكما أعرَبَ الفعلُ لمشابهةِ الفاعل كذلك أعملُ الفاعلُ لمشابهةِ ^(١) الفعل ، والمشابهة بينهما قد تثبت من جهة اللفظ وقد تثبت باعتبار المعنى .

أما اللفظ فلأن اسمَ الفاعل يوازنُ الفعلَ المضارع الذي يبنى عليه في حركاته وسكناته ، فربما حصل فيها التعادل من جهة الأصل والزائد كما يقال : ينطلقُ ومنطلقٌ . ويستخرجُ ومستخرجٌ ويضاربُ ومضاربٌ . ويدحرجُ ومدحرجٌ وربما لم يحصل فيهما ذلك نحو : يضربُ وضاربٌ ، ولأنه يثنى ويجمعُ اسمُ الفاعل كثنية الضمير في الفعل المضارع وجمعه وعلى حدّهما يقال : قاعدان وقاعدون كما يقال : يقعدان وعلى هذا القياس .

وأما المعنى ، فلأن قولنا ، زيدٌ مكرمٌ وقاعدٌ يدل على ادعاء حصول معنى في الحال ، أو الاستقبال ، كما أن قولنا : يكرمُ أو يقعدُ يدل على ذاك .

فإذا كان اسمُ الفاعل للماضي فليس من حقه أن يعمل لفقد وجوه المشابهة المذكورة ألا ترى : أن ضاربٌ ليس على وزنٍ : ضربٌ ولا ضرباً وضربوا . على نحو : ضاربان وضاربون .

(١) حاشية في (ش) ((بيان المشابهة بين الفعل المضارع واسمِ الفاعل)) .

فإن قيل هب أن المشابهة اللفظية على ما ذهبت إليه ، فما تقول في المشابهة المعنوية أليس كما أن قولنا : زيد ضارب عمرو إذا كان الحال يدل على حدوث ضرب في الحال ، كذلك قولنا : هو ضارب عمرو . إذا كان للماضي يدل على حدوث ضرب قد مضى ؟ قلت : لا إنما المعنى ان زيدا متصف في تلك الحالة بأنه كان ضارباً في الزمان الماضي ، فإن قصد نفس حدوث الفعل في الزمان الماضي ، فالواجب ان يقال : كان زيد ضارب عمرو .

فإن قلت : المكرم زيداً أمس اخوك . جاز لأن ((الألف واللام)) بمعنى ((الذي)) والموصول من شأنه أن يتمم بالجملة ، إلا أن الفعل لا يمكن أن يتصل به الألف واللام فالجأته الضرورة إلى ان انقلب اسماً للفاعل وهو في تقدير الفعل فهذا ما عمل ماضياً .
فأما قوله الله تعالى : ﴿وَكَلَّهْمُ بِاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾^(١) فعلى تصوير الحال الماضية كأن التقدير : وكلهم يسط ذراعيه .

ومما يبين لك الفرق بين اسم الفاعل إذا كان ماضياً وبينه إذا كان للحال أو المستقبل : ان الماضي إذا كان عن المتعدي واضيف إلى الموقع به الفعل تعرف بالإضافة نحو : مررت بزيد صاحب بكر . وكما لو نزلت ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٢) منزلة الماضي^(٣) على نحو : قوله تعالى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(٤) لأن المترقب من الله سبحانه والواقع في حكم شيء

(١) سورة الكهف : الآية ١٨ ، انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ١٠٣/٢ وقال العيني موضحاً للخلل الماضية في حاشيته على الاشموني ٢٩٣/٢ . في حكاية الحال الماضية طريقتان الأولى وهي المشهورة ان يقدر الفعل الماضي واقعاً في زمن المتكلم ، الثانية وهي طريقة الاندلس ، ان يقدر المتكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال ((. املاً ما من به الرحمن ٦١/٢ نصب ذراعيه باسط وان كان للماضي والسبب لأنه حال محكية . انظر : الاشموني ٢٩٢/٢ .

(٢) سورة الفاتحة : الآية ٤ ، قرأها ابو هريرة وعمر بن عبد العزيز (مالك) بالنصب وانس (مليك) و (ملك) بالسكون هارون الاعور . انظر : مختصر في شواذ القرآن ١/ .

(٣) ومثله ((هذا حاج بيت الله في العام المقبل)) ، تأويله سيحج في العام المقبل أفلا ترى ان الفعل قد ينسب إليه وهو لم يفعله بعد ، وإنما اريد به ، الاستقبال ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ تأويله الاستقبال . تفسير القرطبي ١٤٢/١ .

(٤) سورة النساء : الآيات ١٧ ، ٩٢ ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١٧٠ وسورة الفتح : الآية ٤ .

واحد إذ لا يحتاج إلى آلة متظرة ولا إلى قوة متظرة^(١) ولا يمكن أن يعارضه عائق يعوق عن الفعل تعالى عن ذلك ﴿عَلَّكَ كَبِيرًا﴾^(٢).

وغير الماضي إذا أضيف إلى المفعول لم يتعرف بالاضافة ويكون في حكم الانفصال ،
والمضاف إليه في موضع النصب فلهذا^(٣) ما قد يعطف عليه بالمنصوب في نحو قوله :

يِنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مَعْلَقَ وَفَضَّةٍ وَزَنَادَ رَاعٍ^(٤)

ولتصوره بصورة النصب ما نصبوه مع كف النون في نحو قول الانصاري :

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطْفٌ^(٥)

والأكثر فيه الجر نحو : المكرما زيد ونحو قول الفرزدق :

أَسِيدُ ذُو^(٦) خُرَيْطَةَ نَهَاراً مِنْ الْمَلْقَطِيِّ قَرَدِ الْقِمَامِ^(٧)

فإن كان اسم الفاعل - المعرفة بالألف واللام - مفرداً فليس بعده إلا النصب ، لأنه ليس فيه ما يحصر على حذفه استخفافاً للكلمة فاما ما انشده سيويه^(٨) :

(١) تفسير القرطبي ٣٢٨/٥ ، وكان الله - أي في ازاله وأبداه - عليمًا بجميع المعلومات حكيمًا فبا حكم وإبرم)) .

(٢) سورة الاسراء : الآية ٤٣ . ستمر الآية لاحقاً .

(٣) في (ش) ((قدما)) وفي (ب) ، (ج) ((ما قد)) .

(٤) البيت لنصيب كما في ديوانه ١٠٤/ ، وروي (وزنادا) .

(٥) الانصاري المقصود به هو عمر بن امرئ القيس جاهلي وهو جد عبد الله بن رواحة الكتاب ٩٥/١ ،
المقتضب ١٤٥/٤ ، انظر : الخزانة ١٨٨/٢ ، ١٩٢ ، والمحتسب ٨٠/٢ ، والهمع ٤٩/١ ، والاشموني
٢٤٧/٢ ، وروي ((من ورائنا)) .

(٦) في (ب) ، (ش) ((ذي)) وفي (ج) ((ذو)) كما هي في رواية سيويه ٩٥/١ .

(٧) ديوان الفرزدق / ٨٣٥ .

(٨) انظر : الكتاب ٩٣/١ .

انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا^(١)

فليس مما يقاس عليه^(٢) .

فإن ولي اسم الفاعل ضمير بعده فالوجه أن يكون الضمير مجروراً بالإضافة إليه سواء كان اسم الفاعل مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ومعرفاً بالالف واللام أو غير معرف .
فأما قوله :

ولم يرتفق والناس مختصرونه جميعاً وايدى المعتفين رواهقه^(٣)

فلا عبرة به^(٤) .

فأما الضمير المقدّر في اسم الفاعل فحكمه حكم المظهر إذا وقع موقعه فكما ان قولنا :
مرت برجل منطلق أخوه : يرتفع أخوه منه باسم الفاعل فكذلك إذا قلنا : مرت برجل
منطلق يرتفع الضمير في منطلق بمنطلق ارتفاع الفاعل بفعله .

فإن جرى على غير من هوله وجب ابرازه وإن كان لم يقع لبس لأنه فرع على الفعل
في العمل فمنحط عن درجته ، وذلك نحو : الزيدان هند ضارباها هما .

وأيضاً لقيت صاحب الدار البانيها هو . إذا جررت البانيها صفة للدار ، كأنه التي
بناها . ولهذا جاز : لقيت صاحب الدار البانيها زيد . من غير أن يعود ضمير من الاسم
بعد البانيها إلى صاحب الدار .

فإن نصبت البانيها صفة للصاحب لم يحتج إلى ابراز الضمير إذ البانيها بجنب
الصاحب وهوله . ولهذا لم يجر : لقيت صاحب الدار البانيها زيد . كما لا يجوز :
صاحب الدار الذي بناها زيد .

(١) لمرار الاسدي . انظر : الكتاب ٩٣/١ ، وشرح الفصل ، ٧٣/٣ والمقرب ٢٤٨/١ ، الخزانة ١٩٣/٩ ،
والهمع ٢٢٢/٢ ، والاشموني ٨٧/٣ .

(٢) يرد على سيبويه ٩٦/١ والمبرد يجر بشر . انظر : الخزانة ٩٣/٢ .

(٣) لمجهول . انظر : الكتاب ٩٦/١ ، وشرح الفصل ١٢٥/٢ ، والخزانة ١٨٧/٢ .

(٤) انظر : الخزانة ١٨٨/٢ .

فإن عاد الضمير صلح نحو : لقيت صاحب الدار البانيها غلامه كما تقول : صاحب الدار الذي بناها غلامه على ما استعرفه بعد إن شاء الله تعالى .

ومما لا يسعك اهماله ان تعلم ، ان اسم الفاعل لا يكادُ يعملُ عملُ الفعل إلا إذا جرى على شيء قبله ذلك : ان يكون خبراً للمبتدأ ، أو لما^(١) في حكم الابتداء أو صفةً لموصوف أو حالاً لذي حال على ما سيتضح لك ان شاء الله تعالى نحو : زيد قائم أبوه وكان بكر منطلقاً صاحبه ، ومررت برجلٍ مكرم أخوه زيداً .

أو جاءني خالد راكباً غلامه ، أو اعتمد على همزة الاستفهام أو على ((ما)) النافية نحو : اقاعد الأمير وما مسي^(٢) من اعتب .

قال سيويه ((وزعم^(٣) الخليل أنه يستقيح ان تقول : قائم زيد)) يعني على ان يرفع زيد بقائم ارتفاع الفاعل بفعله ، وإنما كان ذلك كذلك ، لأن الفعل لاحظ له في الابتداء فكذلك ما يجرى مجراه وكأنه إذا جرى على الاسم قبله كان اصح شياً بالفعل لأن الفعل لا يكون إلا محمولاً على غيره .

فإن لم يكن جارياً على ما قبله وضامته^(٤) ((همزة الاستفهام)) أو ((ما)) النافية تقاوى بالاعتماد عليهما فلم ينب به موضعه وترشح لأن يعمل عمل الفعل فإن لم يكن هذا ولا ذلك فبمعزل عن العمل فأما قول ابن أبي ربيعة :

وكم مالى عينيه من شيء غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى^(٥)

فعلى حذف الموصوف^(٦) يدل ذلك على هذا الضمير في مالى . ألا ترى انه لا يجوز ان ينتصب عنه المفعول إلا وقد ارتفع به الفاعل قبل ، ولا يمكن ان يقال : ان الضمير في

(١) خطأ في (ش) ((افلما)) وفي (ب) ، (ج) ((اولما)) .

(٢) ما ساء من اعتب ، مجمع الأمثال ٢/ ٢٨٨ .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٢٧٨ .

(٤) في (ب) ((ضامته)) وفي (ج) ((ضامته)) .

(٥) لعمر بن أبي ربيعة . انظر : ديوانه ٤٥١/ .

(٦) الموصوف المحذوف تقديره ((شخص)) والضمير في مالى يعود إلى شخص المحذوف .

مالئ المالىء ، وأيضاً الضمير في عينيه وتقول : انا زيداُ مكرم ، وزيداُ عمرو مكرم فإن قلت : أزيداُ انت مكرم كان احسن ، وكذلك : ازيداُ انت مكرم أخاه لكان الاستفهام .

وكما جاز في الفعل ان ينزل الظرفُ معه منزلة المفعول الصريح فينصب نصبه على الاتساع^(١) كذلك جاز في الفاعل مثلُ هذا نحو قوله : يا سارق الليلة أهل الدار^(٢) . كان الأصل : سرق في الليلة^(٣) فجعل كأنه سرق الليلة من حيث اللفظ والمعنى على ما كان عليه قبل وعلى هذا القياس فلما كان الفعلُ لازماً صار كأنه متعدٍ إلى مفعول نحو : قائم يوم الجمعة ، وكلما كان الفعلُ متعدياً زيد بهذا الاتساع مفعولاً آخر .

فإن قيل : إن سرق تتعدى إلى مفعولين يقال : سرقة ثوبه . قلنا : هذا مما يتعدى إلى مفعولين^(٤) ولك ان تحذف احدهما نحو : أعطيتُ زيداُ درهماً فإن قلت : أعطيت زيداُ . صلح وعلى هذا قوله :

رب ابن عم لسليمي مشعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

هذا هو الوجه .

فأما الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف - اعني راوية زاد - بالكسر فليس ما يؤخذ به^(٥) .

وقد يكون اسمُ الفاعل متعدياً إلى مفعول واحد فيحذف ذلك الواحد ، ويضاف إلى الظرف فيكون الظرف في نية الاتصاف على أنه مفعولٌ صريح على التوسع . وقد يحمل

(١) انظر : الكتاب ٨٩/١ .

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري ٢٥٠/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٨٩/١ .

(٤) هذا الرأي منسوب لأهل اللغة ومنهم صاحب المصباح . انظر : خزنة الأدب ٨٥/١ .

(٥) هذا الرأي منسوب للأعلم كما في خزنة الأدب ١٧٢/٢ . الكوفيون المتأخرون وابن مالك وأبو حيان

وابن عقيل يجوزون الفصل باجنبي بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بينما البصريون يرون الفصل فقط بالظرف والجار والمجرور . انظر : الانصاف ٢٢٧/٢ .

على هذا قول الله تعالى : ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(١) يقدرُونَ فيه مالك الحكم^(٢) يوم الدين ، فإن
قُدر مالكُ حكمَ يوم الدين كان حكمه حكم المفعول الحقيقي ومثل قوله :

طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

من الظروف المكانية قوله :

وكرار خلف المحجرين جواده إذا لم يحام دون اثنى حليلها^(٣)

إلا أن هذا التوسع في الزمانية من الظروف اشيع وأظهر .
ومما يفرغ على ((فاعل)) وإن كان ليس جارياً على الفعل ((فعال)) وهو لتكرير
الفعل من فعل ليس من فَعَلَ قال القلاخ :

أخا الحرب لبأساً إليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا^(٤)

وأيضاً ، ((فَعُول))^(٥) وهو لشدة وقوع الفعل نحو : زيد صبور أخوه . وكقوله :

كريم رؤوس الدارعين ضروب^(٦)

(١) سورة الفاتحة : الآية ٤ .

(٢) انظر : تفسير القرطبي ١٤٢/١ ، انظر : مختصر شواذ القراءات ١/ .

(٣) للأختل . انظر : الديوان ٤٥/ ، وروي برواية أخرى :

وكرار خلف المرحقين جواده حاضاً إذا لم يحم اثنى حليلها

(٤) للقلاخ بن حزن المنقري . انظر : الكتاب ٥٧/١ ، والمقتضب ١١٣/٢ وشرح المفصل ٧/٦ ، والعيني ٥٣٥/٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٥٦/١ .

(٦) البيت لابان بن عبد الحميد اللاحقي تجده في الكتاب ٥٧/١ ، وشرح المفصل ٧١/٧٠/٦ وصدر البيت :

بكيّت أخا اللاّواء بمحمد يومه

وأيضاً ((مفعال)) فيما هو كالألة : يقال ، هو مطعان نخور الشجعان وأيضاً ((فعل))
انشد سيبويه :

حذرُ اموراً لا تخافُ وآمن^(١) ما ليس منجيه من الاقدار^(٢)

فإن قيل : انَّ ((فعل))^(٣) هو جار على فعل . قلنا : ليس كذلك إذ الجاري على فعل هو فاعل يقال : يفعلُ وفاعل كما يقال : من فعل يفعلُ وفاعل والعبرة بوزن المضارع على ما عرفناك قبل ، وليس : فعل ((على وزن شيء من المضارع فإن قيل : إنا قد نسمع فعل فهو فعل من غير ان يستعمل فيه فاعل نحو : قلق فهو قلق ؟ قلنا : مثل هذا يعد في الصفات المشبهة^(٤) باسم الفاعل على ما سندكره بعد إن شاء الله تعالى من نحو : يحسن وحسن^(٥) ويشد ويشديد .

والفرق بين الصفة وبين اسم الفاعل^(٦) من جهة المعنى : هو ان اسم الفاعل لا بد فيه من تصور حدوث الفعل ، والصفة قد تستعمل من غير أن يقصد فيها ذاك القصد .
الأولى إذا قلنا : زيدٌ كريمٌ فليس المراد حدوث الفعل ، ولا انه كيف ومتى ، وإنما المراد : إن زيدا متصفٌ بتلك الصفة ، ويشتركان من حيث أن الفاعل بعدهما يرتفع بهما كليهما وإن كان هذا الارتفاع في الفاعل أقوى .
ويفترقان من حيث إن الصفة لا يتصّب عنها المفعول في سعة الكلام ، فلا يقال :

(١) في (ش) ((وآمن)) .

(٢) لأبي يحيى اللاحقي . تجد البيت في الكتاب ٥٨/١ ، وفي أمالي ابن الشجرى ١٠٧/٢ ، والخزانة ٤٥٦/٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٥٦/١ .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٢/٦ وخالف سيبويه أكثر النحويين في بناءين من هذه المثل الخمسة وهما فعل وفعل قالوا : لأن فعلا وفعليا بناءان موضوعان للذات والهيئة التي يكون الإنسان عليها لا لأن يجرى الفعل فهما كقولك : رجل كريم ورجل عجل ولقن .

(٥) لم يذكر المصنف فاعيل ويبدو انه يميل - كبعض النحاة - إلى ان فاعلا ككريم ورحيم صفات ثابتة ملازمة لا تنفرد على اسم الفاعل شرح المفصل ٧٢/٦ لذا زجها في الفقرة التالية حينما تكلم عن الفرق بين الصفة واسم الفاعل .

(٦) في الأصل حاشية ((الفرق بين الصفة واسم الفاعل)) .

علیم أخبار القوم . فتفهم هذا فإنه من مضاف ما نحن بصدده^(١) ومن الله المعونة . وأما اسم المفعول^(٢) : فقد ثبت له من مشابهة الفعل ما لاسم الفاعل^(٣) ، إلا أن الثلاثي منه على وزن مفعول ، وليس هو مقابلاً ((للفعل)) في حركاته وسكناته ما لم يجعل على ما لاسم اشباع حركة العين في نحو^(٤) :

من حيثما سلكوا^(٥) أدنو فانظور

وبحسب ذلك ما اعمل عمل الفعل بالشريطة المذكورة في اسم الفاعل وآخر عن الرتبة التي لاسم الفاعل .

أما الأعمال فنحو : زيد مظلوم أخوه . وبكر معطي غلامه ثوباً . ويكون مفعلاً على الفعل المرتب للمفعول كما إن اسم الفاعل يكون مفعلاً على الفعل المرتب للفاعل فقولك : زيد مظلوم أخوه . معادل لقولك : زيد يظلم أخوه وكذلك : معطي لامه ثوباً . في حكم يعطى غلامه ثوباً فتذكر ما علمناك قبل .

وأما تأخره عن رتبة اسم الفاعل ، فبدلك عليه أنهم قالوا في الإضافة : ضارب زيد وعمراً . إذا اعطف من المضاف إليه لم يقولوا : مضروب زيد وعمرو . إذا كان مضروباً لهما معاً .

وباقى الأحكام فعلى ما ذكرنا في الفاعل فتعرفها من ثم^(٦) .

وأما الصفة المشبهة باسم الفاعل فأقل الثلاثة شبيهاً بالفعل ، وهي إنما تناسب الفعل

(١) ذكر ابن هشام في المغنى ٨٢/٢ أحد عشر فرقاً .

(٢) في حاشية (ش) ((اسم المفعول)) .

(٣) انظر : ابن عقيل على الألفية ١٢١/٢ .

(٤) الواو في مضروب تقابل المدة التي تنشأ للاشباع وذلك للاعتداد بها ليفرق بين مفعول الثلاثي ومفعول

الرباعي . انظر : شرح المفصل ٨٠/٦ .

(٥) لابن هرمة ملحق ديوانه ٢٣٩/ ، وتماه :

وانني حيثما يثنى الهوى بصري

(٦) انظر : فصل اسم الفاعل .

بوساطة اسم الفاعل^(١) فهي شبيهة باسم الفاعل أولاً ولا بوساطة وشبيهة^(٢) الفعل ثانياً وبوساطة .

ومشابهتها لاسم الفاعل من حيث إنها تثني وتجمع كثنية وجمعه تقول : حسنان ، وحسنون وحسنات . وشديدان وشديدون وشديدات كما تقول : ضاربان وضاربون وضاربات ، وأيضاً من حيث ان ((حسن وشديد)) يدل بهما على ذي حسن وذو شدة كما ان ((قائم وضارب)) يدل بهما على ذي قيام وذو ضرب فكل واحد من الصفة واسم الفاعل قد أخذ في حده الموضوع والحدث كما ترى^(٣) .

فمن أجل ذلك يرتفع بها الفاعل بعدها باسم الفاعل تقول : مررت برجل حسن وجهه ، وبامرأة شريف أبوها . فيرتفع الاسم بعدها على أنه فاعل ، كما يرتفع بعد اسم الفاعل ، والشرط ذلك الشرط بعينه تقول : مررت برجل كريم اخوه واصعب حمله أو حماله^(٤) . وما حسن اخوتك .

وكذلك إذا قلت : مررت بزيد الشريف . ففي الشريف ضمير لزيد يرتفع بأنه فاعل . يدلك على هذا أنه قد يؤكد إذا عطف عليه في نحو قولك : ي زيد الشريف هو وأخوه . فإن كان مكان هذا الذكر اسم صريح فالضرورة تكون الصفة له أولاً ، وبوساطته للاسم الذي قبله كالأمثلة التي سقناها آنفاً .

ومنها : مررت برجل شديد ساعده . فلا شك انه يحتاج إلى سند يربط بينهما - اعني الضمير الذي به تصير صفة الشيء صفة لغيره - وقد يتفق أن يبقى الضمير في الصفة وإن كانت في الحقيقة لا له بل بشيء مما يتعلق به بأن تضاف الصفة إلى ذلك الشيء نحو :

(١) الكتاب ٩٩/١ ((لأنها ليست في معنى الفعل المضارع وإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه ما يعمل فيه معلوم ، إنما تعمل فيما كان سببها معروفاً بالألف واللام أو نكرة لا تجاوز هذا ، لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه)) .

(٢) في (ج) ((شبيهته بالفعل)) .

(٣) شرح المفضل ٨٤/٦ ، أفعالها غير مؤثرة كضارب وفاعل وإنما حدث لها هذا المعنى والشبه بأسماء الفاعلين بعد ان صارت أسماء ، وكانت غير مستغنية عن الاسم الذي بعدها فأضيفت إلى ما بعدها كسائر الأسماء .

(٤) في (ج) ((وجماله)) .

برجل شديد الساعد . فلا تفيد الإضافة هنا تعريفاً كما في اسم الفاعل وتكاد تكون الإضافة هنا أكثر وأقرب كما كان الانفصال في اسم الفاعل أكثر وأقرب .

فإن قيل : فهل يمكن اضممار الساعد وما يقع موقعه ؟

قلنا : أما مع الإضافة فتعم . نحو : برجل شديد الساعد غليظه ، وأما مع الانفصال فلا لأنه يؤدي إلى تنالي الضميرين المرفوعين .

وقد يفرغ على الانفصال هذا المذكور ثلاثة أوجه آخر .

الأول : برجل شديد ساعداً . على التمييز^(١) على ما سيتضح إن شاء الله .

الثاني : برجل شديد الساعد على التشبيه باسم الفاعل^(٢) حيث ينتصب عنه المفعول بعده قال النابغة :

وناخذُ بعدهُ بذنابِ عيشٍ أجبَ الظهرَ ليسَ له سنامُ^(٣)

الثالث : برجل شديد الساعد . يرتفع الساعد على أنه بدل من الضمير في شديد كما يقال : ضربت زيدا رأسه .

وأيضاً يفرغ على الإضافة وجه آخر يخص النكرة هو : برجل شديد ساعد وإنما قلنا : يخص النكرة لأنك لا يمكنك أن تلحق اللام بشديد هنا فتضيف المعرفة إلى النكرة ، فاما ما أنشده سيويه :

أقامت على ربيعهما جارتا صفاً كميناً الاعالي جوتنا مصطلاهما^(٤)

فعلى قياس قولك : بامرأة حسنة العينين نقية بينهما . وذلك لأن الاعالي معناها التنية^(٥) ، لأن الجارتين لكل واحد منهما علو ، فإن جعلت كل واحد منهما ذا أعالٍ

(١) انظر : المرجل ٢٣٩ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٨٤/٦ .

(٣) للناطقة الذبياني . انظر : ديوانه ٧٥ .

(٤) للشماخ . انظر : ديوانه ٨٦ .

(٥) في (ش) ((الشبه)) وفي (ج) ، (ب) ((التنية)) .

فهناك أيضاً عال وأعال وقد حمله سيويه على شديد ساعده^(١) وخالفه أكثر النحويين في جواز ذلك وتقول: مررتُ برجلٍ أفضل منك ، وبفرسٍ أفضل من فرسك فإن جعلتُ الصفة في الحقيقة لبعض ما يتعلق بالاسم الأول كان على الاستئناف نحو: مررتُ برجلٍ أفضل منه أبوه ، وبغلامٍ خيرٍ من فرسه^(٢) فرسٌ صاحبه .

ولا يجوز أن يجري: أفضلُ منه ، وخيرٌ على ما قبله ويرتفع به المفضلُ بعده ، لأنه لو أمكن ذلك فيه لجاز أن يحذف أبوه ويقام الضمير في أفضل منه ، وخير منه . لو وجد مقامه ، كما أنهم إذا قالوا: مررتُ برجلٍ حسن الوجه أخوه^(٣) . جاز أن يحذف أخوه ، وتجعل الصفة للاسم الأول ، فيحتاج إلى ضمير في الصفة يعود إليه ولهذا تجدهم يؤثثونه في نحو: حسنة الوجه ، ويثنون ويجمعون بنحو: حسنا الوجهين ، وحسنوا الوجوه .

وهذا القبيلُ من الصفات - اعني ما هو نحو ((أفضل منه وخير منه)) - ليس مشبهاً باسم الفاعل فلهذا ما تأخر عن رتبة المشبه فاعتبر .

فإن قيل : انكم قد حكمتُم في اسم الفاعل بأنه إنما يعمل عمل الفعل إذا كان للحال أو للمستقبل ، فما الشأن في الصفة المشبهة به ؟ فإن عرفت المصدر بالألف واللام فالاقيس ألا يعمل بعده ، عن شبه الفعل ، وقد أنشد للمرار الاسدي :

لقد علمتُ أولى المغيرة انني كبرتُ فلم أنكل^(٤) عن الضرب مسمعا

ولا يجوز أن يتقدم على المصدر ما في حيزه فيقال ، اعجبني زيداً ضربُ عمرو . وإنما ذلك لتأخره عن مرتبة الفعل والحقاً له بالموصول^(٥) من الاسماء ألا ترى انه لا يجوز أن

(١) وهذا ردئ كما وصفه سيويه ١٠٢/١ ، وابن يعيش ٨٧/٦ .

(٢) فيهما ضميران الأول ضمير رفع بعد الصفة ، والثاني بعد المجرور يعود على فرس وكذلك الشأن في البيت السابق مصطلهما . انظر : شرح المفصل ٨٧/٦ .

(٣) انظر : الكتاب ١٠٤/١ .

(٤) لمرار الاسدي . تجده في الكتاب ٩٩/١ ، والمقتضب ١٤/١ ، وكشف المشكل ١٦١/١ ، والهمع ٩٢/٢ ، والاشموني ١٠٠/٢ .

(٥) انظر : شرح المفصل ٦٧/٦ .

يقال : اتاني قام الذي : بمعنى الذي قام ، ومن ثم حمل الجار والمجرور في قوله :

كان جزائي بالعصا أن أجلدا^(١)

على جزائي إما صلة له ، وأما خبراً عنه أولاً قبل الثاني ، وهو أن أجلدا^(٢) . وذلك لأن أن مع الفعل بمنزلة المصدر .

وقد بلغ من ضعف المصدر انه لا يعمل في الظرف مقدماً عليه وإن كان قد يعمل الجار والمجرور في نحو : كل حين لك خير .

وان قلت : يسرني قيام زيد عندك اليوم ، فإن علقك الطرفين معا بالمصدر كان الكلام كأنه فعل وفاعل ، فإن علقتهما بالفعل كان قد استوفى مع الفاعل الطرفين .

فإن علقك الأول من الطرفين بالمصدر والثاني بالفعل جاز إذ لم يقع من الفعل وزمانه إلا الفاعل وما معه وليس بالأجنبي ، فإن عكست الأمر في التعليق لم يجوز إذ قد فصل عند بين المصدر وصلته وهو ليس بمناسب لهما .

وأما الخامس من العوامل : وهو اسم الفعل ، فيقسم قسمين : أحدهما وهو الاعم الاعرف ما يكون معادلاً للجملة امرية على ما ذكرناه في صدر هذا الكتاب .

فمنه ما يدل على الأمر اللازم فلا يقتضي المفعول البتة نحو ((ايه)) : بمعنى حدث ، وهيت بمعنى : تعال^(٣) قال :

ابـلـغ أـمـير المـؤمـنـين مـن العـراق إذا أتيتـا^(٤)

(١) للعجاج كما ورد في ملحقات ديوانه ٧٦ .

(٢) قال الاشموني ٢٨٤/٣ ((أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهداً بقول الشاعر :

كان جزائي بالعصا ان أجلدا

قال في التسهيل - أي ابن مالك - ولا حجة فيما استشهد به لندوره وامكان تقدير عامل مضمرة .

(٣) في (ش) ((تعالى)) والصحيح ما جاء في (ب) ، (ش) .

(٤) لمجهول تجده في الكتاب ٣٣٧/١ ، والخصائص ٢٧٩/١ ، وشرح المفصل ٣٢/٤ ، واللسان ٤١١/٢ مادة (هيت) .

إِنَّ الْعِرَاقَ وَاهْلَهُ عَنْقٌ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا

وأيضاً نحو ((النجاءك)) بمعنى انجُ ، ونحو : ((مكانك)) بمعنى قفْ و ((إليك)) بمعنى تنحْ ، و ((وراءك))^(١) : بمعنى احترسْ مما خلفك . ((وفرطك)) بمعنى : تقدمْ أو افطنْ لما هو قدامك وكذلك ((أمامك)) .

ومنه ما يدل على الأمر المتعدي ففي الأكثر يستتبع المفعول نحو : رويد الشعر : بمعنى امهلْ . وحيهلْ الثريد : بمعنى ايت ونحو : حذكْ زيداً بمعنى احذرْ و : دونك عمراً : بمعنى اقصدْ . و : عليك العمل : بمعنى الزمْ .

وقد يجوز حذف المفعول : أما مع الاستغناء عن ذكره وإن كان ملتفتاً نحوه كقوله تعالى ﴿فَعَزَّزْنَا ثَلَاثًا﴾^(٢) .
قال ليبدُ :

يتمارى في الذي قلتُ لَهُ ولقد يسمعُ قولي حيَهْلُ^(٣)
ثقة بأنه عرف المأبى .

وأما على سبيل تطلب الفعل مرسلأ كما قال تعالى : ﴿وَإِذَا مَرَأَتُ نَضَّاءً رَأَتْ نَيْمًا وَنُكَاءً كَبِيرًا﴾^(٤) ويقال في المثل : رويدَ يعلونَ الجدد^(٥) . كأن معناه : اوجد المهلْ ، فهذه الأمثلة هي فروع على الفعل الصريح في العمل ، ولهذا لا يجوز تقدم المفعول^(٦) عليها في نحو :

(١) في (ش) ((ووراك)) وفي (ب) ، (ج) ((ووراءك)) .

(٢) سورة يس : الآية ١٤ .

(٣) البيت للبيد ديوانه ١٨٣/ .

(٤) سورة الإنسان : الآية ٢٠ ، هنا ((ثم)) تعني الجنة وهي ظرف ، انظر : توجيه القرطبي في تفسيره

١٤٤/١٩ .

(٥) انظر : مجمع الأمثال ٢٨٨/١ ، والجدد الأرض الصلبة .

(٦) الرأي منسوب للبصريين . انظر : الانصاف ٢٢٨/١ مسألة ٢٧ .

يا أيها المائح دلوي دونكا^(١)

تلخيصه : هذا دلوي^(٢) خذ .

ولا يجوز ان يقال : دونه زيداً أو عليه عمراً . إذ لا يتسع في هذه الاسماء فيتصرف فيها .

هذا شأن المفعول ، وإنما نذكره هنا لثلا يحتاج إلى إعادة هذه العوامل عند القول على المنصوبات من الاسماء فاحتفظ بها لتجدها عند الحاجة إليها .

فأما الفاعل فليس بمستكن فيها استكانه في الأوامر الصريحة . لو كان كذلك لكان بحيث يشئ ويجمع في نحو : صه وحيله وعندك و : بله زيداً . بل الضمير المرفوع في كل واحد^(٣) من هذه الاسماء هو جزء من مفهوم دلالة على ما عرفت ، فإن أكد في نحو : رويدكم أجمعون . أو نحو : هلم أنت وزيد . فذاك على سبيل التقدير من حيث إن الكل دال على الجزء كما قالوا : تيمي تيم اللات^(٤) .

وإذا قلنا : إن في دونك ضميراً مرفوعاً غير المجرور ، والمنطوق به ، فعلى سبيل التقدير ، فإن قيل فكيف جاز : هلمأ . وهلموا . وهلمن – فإن الادغام – هلمن فإنما ذاك على قول من جعل^(٥) هلم فعلاً صرفاً يحتوي على ضمير للمخاطب ليس هو هو ولا جزءاً منه ،

(١) لجاهلي من بني اسيد بن عمرو التميمي ونسبته بعض المصادر لجارية من بني مازن : تجده في المغني ٦٠٩/٢ ، ٦١٨ ، في شرح المفصل ١١٧/١ ، ١٥/٢ ، وفي الاشموني ٣٠٦/٣ ، والتصريح ٣٠٠/٣ ، والخزانة ١٥/٣ والمرجل ٢٥٧/٢ ، والجمهرة في اشعار العرب ٢٣٥/١ .

(٢) احتمل البصريون اعرابين أولاً : مبتدأ والخبر محذوف تقديره هذا والثاني : مفعول به لفعل محذوف تقديره خذ . انظر : الانصاف ٢٣٥/١ .

(٣) انظر : الاشموني ٢٠٢/٣ .

(٤) ورد في كتاب الأصنام لابن السائب الكلبي تحقيق الاستاذ احمد زكي ١٦/ ان العرب اتخذت صنماً لها سمته اللات وسمت به تبركاً مثل : زيد اللات ، وتيم اللات . ومنهم تيم اللات بن ثعلبة بن عكابة .

(٥) المقصود ((يقول من قال)) لغة تميم كما في الاشموني ٢٠٦/٣ أما الحجازيون فيجعلون ((هلم)) في كل الأحوال .

وكذلك هاء أو هاءوا .

فإن قيل : فكيف تجر الاسم بعد رويد وبه ؟ قلت : هذا إذا كانا مصدرين^(١) .
وقد يوصف برويد في نحو قولك يمشين مشياً رويداً^(٢) .

فإن قيل : فكيف تتخلل الكاف بين هذه الاسماء وبين مفعولاتها في نحو : رويدك
عمرأ . وحيهلك الشريد . وهاءك الثوب ؟

قلت : الكاف هنا حرف خطاب فلا تعد فاصلة كما في نحو : أرايتك زيداً على ما قد
وصف لك .

فإن قيل : فما العامل في : لك من قولنا : هيت لك . و : وهلم لك ؟ قلت : معنى
للفعل مقدر كأنه قصدي بهذا لك كما قالوا : سقياً لك ومرحياً بك . ألا ترى أنهم
يقولون : لك سقياً وبك مرحياً .

وهلم قد يكون : بمعنى : تعال ، وقد يكون بمعنى : هات^(٣) . فله طوران بين اللزوم
والتعدي مختلفان .

والثاني : من القسمين : ما يعادل الفعل وحده في ظاهر الاستعمال فمنه ما يناسب
عديله من الأفعال نحو : سرعان بمعنى : سرع يقولون سرعان ذا أهالة^(٤) .
ومنه ما لا يناسب الفعل الذي يعادله نحو :

هيهات بمعنى بعد انشد

فهيهات هيهات العقيق وأهله^(٥) وهيهات خل بالعقيق توأصله

يرتفع العقيق بهيهات ارتفاعه بعيد .

فإن قيل : فما الفاعل في هيهات التي هي صدر البيت ؟ قلنا : أما على مذهب

(١) انظر : المغني ١/١٥٥ .

(٢) وقد تكون حالاً . ساروا رويداً . انظر الاشموني ٣/٢٠٤ .

(٣) انظر : الهمع ٢/١٠٧ .

(٤) مثل معاد في الصفحة السابقة .

(٥) مر الشاهد في صفحة سابقة .

سيويه^(١) فمقدر بعده كانه :

هيهات العقيق هيهات العقيق

وأما على مذهب غيره بالعقيق بعد هيهات الثانية ، والمقدر إنما هو لهيهات الثانية . وقد يجوز هنا وجه ثالث : هو أن تجعل هيهات هيهات شيئاً^(٢) واحداً يعادل بعد نحو : حييل . على ما أوضحنا قبل .

وقد تنزل بعض هذه الاسماء منزلة المصادر^(٣) فى نحو قوله تعالى ﴿أَزَلَىٰ لَكَ فَأَزَلَىٰ﴾^(٤) فأولى وقوله ﴿مِهَاتَ مِهَاتٍ لَّمَّا تَوَعَّدُونَ﴾^(٥) فلا يستدعي الفاعل كما يقال : ترخأ له وبعداً له . فإن حمل على تقدير معنى الفعل^(٦) كقريب^(٧) مما ذكرنا فى هيت لك صلح وإنما جاز أن يكون الأول من قسمي هذه الاسماء معادلاً للجمل ، لأن الفاعل متعين ثم بالخطاب^(٨) فافهم .

وأما السادس من العوامل وهو الظرف أو ما يجرى مجراه - اعني الجار والمجرور - فمختلف فيه أكثر أصحاب سيويه^(٩) إلى أن المقدر فى الظرف هو ((اسم الفاعل)) فلزمهم ألا يرتفع بالظرف إلا ما يرتفع باسم الفاعل ، وعلى الوجه الذي يرتفع عليه اسم الفاعل ، وعلى الشرائط التي ذكرناها^(١٠) فى رفعه عندهم ، فكما أنهم لم يجوزوا رفع

(١) انظر : الكتاب ٤٧/٢ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٣٥/٢ .

(٣) مشكل اعراب القرآن ٥٠٢/٢ ، وانظر : الأقوال المختلفة فى هذه الآية .

(٤) سورة القيامة : الآية ٣٤ .

(٥) سورة المؤمنون : الآية ٣٦ . وانظر : الأقوال المتعددة فى هذه الآية فى تفسير القرطبي ١٢٢/١٢ ،

والبرهان ٤٣٤/٤ .

(٦) انظر : البيان فى غريب اعراب القرآن ١٨٤/٢ .

(٧) فى (ب) ((كقرينة)) وفى (ج) ، (ش) ((كقريب)) .

(٨) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٣٥/٢ ، واعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٥٩/١ .

(٩) انظر : الكتاب ٢٧٨/١ ، واعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٥٩/١ .

(١٠) ذكرت سابقاً .

زيد في قول القائل : قائم زيد على انه فاعل^(١) كذلك لم يجوزوا رفعه في نحو قولك : في الدار زيد . إذ التقدير عندهم : مستقر في الدار زيد^(٢) وكما رفعوا الاسم بعد اسم الفاعل في نحو قولك : عمرو قائم عنده زيد . أو مررت برجل قائم معه زيد . أو جاءني خالد راكباً على فرسه زيد . إذا اجري على موضوع له قبله . وأيضاً في نحو قولك : اماش في الدار الزيدان . أو : ما منطلق خلفك البكران إذا اعتمد على أحد الحرفين ، كذلك رفعوه بعد الظرف^(٣) أو الجار والمجرور في هذه المواضع الخمسة في نحو : عمرو عنده زيد . ومررت برجل معه زيد . وجاءني خالد على فرسه زيد . وأيضاً في الدار الزيدان ؟ وما خلفك البكران ، فعلى الأول يكون ملغياً ، وعلى الثاني يكون مستقراً .

فلاستقرار : هو أن يكون العامل في الظرف معنى الفعل المقدر فيه نحو : يستقر أو مستقر ، ويحصل أو حاصل ، فبالضرورة يكون للظرف حينئذ محل من الاعراب ، فإن كان العامل في الظرف ليس أمراً من خارج - فعلاً أو معنى فعل - فذلك هو الالغاء ، ويلزم أن يكون الظرف لا محل له من الاعراب فتحقق هذا فإنه من مضايق هذه الصناعة .

وذهب آخرون^(٤) : إلى ان المقدر في الظرف وما هو جار مجرى الظرف - اعني الجار والمجرور - هو الفعل فساغ لهم ولمن جوز : قائم اخوك . ان يرتفع زيد في نحو قول القائل : عندك زيد . أو في الدار زيد . على انه فاعل بناء على ان التقدير يستقر عندك زيد . أو يستقر في الدار زيد . أو على صحة مستقر عندك الزيدان^(٥) فافهم هذا فقد لخصناه لك غاية التلخيص وكفييناك فيه مثونة كثير من الاستقرارات الجزئية ومن الله المعونة .

فإن قيل : فكيف يصح وقوع مثل تلك الصورة في الأحداث إذا وقعت بعد الظروف الزمانية .

قلنا : نحو قول القائل : الهلال ليلة الجمعة رؤيته . ونحو قوله : أيوم السبت ركوبك وعلى هذا فقس .

(١) انظر : الكتاب ٢٧٨/١ .

(٢) انظر : اسرار العربية ٧٣ .

(٣) اعمال الظرف في (ش) .

(٤) وهم جماعة البصريين . انظر : الانصاف ٥١/١ مسألة ٦ .

(٥) انظر : الانصاف ٢٤٦/١ .

وأما السامع من العوامل : فتقدير الفعل من غير ان يصرح بشيء من الابدال المذكورة وإنما يتسنى للاسم ارتفاعه بالفعل المقدر إذا كان واقعاً في مظان الفعل التي بها يستدل عليه مشتملاً عليه معنى الفعل ، فإن انحسر عنه معنى الفعل فلا يجوز ان يرتفع بأنه فاعل .
فأما ((أنت)) في قول عدي :

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأي ذاك تصير^(١)

فعلى تقدير : فانظر فانظر^(٢) إلا أنه لما كشط الفعل عن الضمير المستكن ولم يمكن ان يستبقي هذا الضمير ضاحياً لاتصاله ابدل منه المنفصل فصار إلى ما ترى .
وإنما ساغ ذلك هنا لمكان فانظر الثانية ، ويجوز أن يكون على حد :
ارائح أنت أم باكر^(٣) ، ويقوى هذا قوله ((مودع)) .
ألا ترى ان المودع هو الرائح لا الرواح فيكون من باب : فإنما هي : اقبال وادبار .
فإن اردت أن اذكر لك طرفاً من مظان الفعل الموصوفة^(٤) فمنها :

الاستفهام في نحو قول القائل : ازيد جاءك أم عمرو . والحارث اعطاك أخوه ؟ كان المعنى : أكرمك الحارث . كما انك إذا قلت : أالحارث اعطيت اخاه . نصبت حرصاً على تغليب الفعل في باب الاستفهام على الابتداء ما أمكن فكان الفعل إذا كان ملابساً لما يناسب الاسم السابق مضافاً إلى ضمير كان ملابساً لضمير^(٥) نفسه .
فإن وقع هذا الفعل متعدياً وبعده اسمان يتناولهما فاعل ومفعول كل واحد منهما مناسب للاسم السابق بوجه ومضاف إلى ضميره صلح في الاسم السابق وجهان : الرفع ، والنصب ، تقول : أسعيداً^(٦) أكرم أبوه صاحبه ، و : أسعيد .

(١) البيت لعدي بن زيد بن حماد . انظر : ديوانه ٩٠/ .

(٢) انظر : امالي ابن الشجري ٩٠/١ تجد أوجه الاعراب المختلفة لهذا البيت .

(٣) والأخفش يرى ((أنت)) مبتداً وخبره : فانظر ، والفاء زائدة . انظر : امالي ابن الشجري ٩٠/١ .

(٤) (ب) ، (ش) ((الموصوفة)) وفي (ج) ((الموصوف)) .

(٥) في (ش) ((إلى ضمير .. لضمير)) وفي (ب) ، (ج) ((إلى ضميره .. لضميره)) .

(٦) في (ج) ((سعيداً أكرم أبوه)) .

فإن قيل : فكيف إذا كان الفعل إنما يصل إلى ضمير الاسم المستفهم عنه بحرف جر ؟ قلنا : العبرة في هذا بالصورة التي تحدث للضمير بعد أن يتزع عنه الجار فليجعل الاسم المستفهم عنه مشاكلاً لها في اعرابه تقول : أخالد مر به . وأيوم الجمعة ينطلق فيه لأنك إذا أوصلت الفعل كان كأنه^(١) أخالد مر هو وأيوم الجمعة ينطلق نفسه .

وأيضاً : ((الساعة سرت فيها و : أزيداً مررت به ؟ السوق لقيت فيها عمراً ؟ و : الفرس ضربت عليها بكراً ، لأنك ان أوصلت الفعل كان التقدير : الساعة سرتها . وأزيداً مررت به والسوق لقيتها عمراً . أالفرس ضربتها بكراً . كل ذلك على سبيل التوسع وبوساطة الهمزة التي هي العدة في باب الاستفهام .

فإن قلت : هل زيد أتاك . كان الفصل بين هل وبين أتاك^(٢) قبيحاً ، وبحيث لا يجوز في سعة الكلام .

فأما ((أي))^(٣) في نحو قولك : أيهم اعطاك . فمبني عليه الكلام غير مسبوق بالفعل لأنه لا تتقدمه آلة الاستفهام مصوغة فيتخللها الفعل مظهراً أو مقدراً . ومن تلك المظان : جواب الاستفهام إذا سألك السائل : من اعطاك ؟ فقلت : زيد . على تقدير أعطاني زيد كما إذا قال : ((من أعطيت)) فقلت : زيداً كان التقدير أعطيت زيداً .

ومنها المجازة ولها^(٤) حروف وأسماء تؤذن بالفعل مقدراً فمن الحروف : ((ان)) في نحو قول القائل : الإنسان مجزي بعمله إن خيراً فخير وإن شرفش^(٥) ، فخير يرتفع بعد ان ، على انه فاعل لفعلٍ مقدر يسلك بينهما نحو حصل وثبت كأنه إن حصل له خير ، أو^(٦) فالذي يجازى به خير أو فهو بعد له خير .

(١) انظر : امالي ابن الشجري ٣٣١/١ .

(٢) في (ج) ((أتاك)) .

(٣) في (ج) ((أو)) .

(٤) على هامش (ش) في حروف المجازة وأسمائها .

(٥) انظر : امالي ابن الشجري ٣٤١/١ .

(٦) انظر : الكتاب ١٣١/١ .

وقد يجوز في ((خير وخير)) النصبان ، والنصب مع الرفع ، والرفع مع النصب ، والنصب في الأول أخف نحو : ان عمل خيراً . والرفع^(١) في الثاني اقرب نحو : فجزاؤه خير . وأيضاً في نحو : قوله : إن الله اعطاني . والتقدير : ان اعطاني الله فيكون الفعل الثاني لا محل له من الاعراب إذ هو مفسرٌ للأول المحذوف . ومن الحروف أيضاً : ((إلا)) تقول العرب في مثل من أمثالها : إلامه فلا^(٢) . وأيضاً لإحظية فلا ألية^(٣) يرتفع الاسم بعد هذه بأنه فاعل^(٤) لفعل يقدر تالياً لا لا ، ومنها ((هلاً)) يقول احدهم : قد أكرم زيد فتقول : ((أنت : فهلا عمرو^(٥) .

ومن الاسماء ((إذا)) قال الله تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٦) فالاعرف أن يكون ارتفاع السماء بفعل محذوف يدل عليه انشقت ، وفيه للابتداء محمل^(٧) .

وقد يمكن أن يكون ((إذا)) في قولك : جلست فإذا زيد من هذا الباب التقدير فإذا حضر زيد والجواب محذوف كما في غير هذا من المواضع كأنه فإذا حضر زيد كان كذا . أو تكون إذا ينتصب انتصاب المفعول على تقدير : فاذكر أو فتصور إذا حضر زيد :

(١) انظر : الكتاب ١٣١/١ .

(٢) يرويه مجمع الأمثال بالكسر والتونين ، وابن الاعرابي يرويه بالسكون ويروى بالكسر فقط ((أي ان لم تعط الاثنين لا تعط العشرة)) وضمنه رؤبه بقوله :

وقول الاده فلاده وحقه ليست يقول السره

انظر : مجمع الأمثال ٤٥/١ .

(٣) مجمع الأمثال ٢٠/١ ((الاحظية فلا إليه)) الالية التقصير ، والنصب على تقدير إلا أكن حظية فلا أكون إليه .

يظرب في الذين يداري الأمور كي يدرك حاجته .

تجد المثل أيضاً في الكتاب ١٣١/١ برفع حظية والية كما هو عند المصنف وانظر اللسان ٢٠١/١٨ مادة حظو ، سيكرر المصنف المثل في صفحة قادمة .

(٤) انظر : تسهيل الفوائد لابن مالك ٢٤٣/ .

(٥) انظر : تسهيل الفوائد لابن مالك ٢٤٣/ .

(٦) سورة الانشقاق : الآية ١ .

(٧) الرأي منسوب للاخضش . انظر امالي ابن الشجري ٣٣٤/١ .

أي وقت حضوره .

أو يكون إذا مرتفعاً بالابتداء عند من جوز ذلك^(١) كأنه : فوقت حضور زيد . والخبرُ محذوفٌ يدل عليه : جلستُ أي وقت جلوسي .

وقد يمكن أن يكون إذا اقتطع منه المضاف إليه استغناءً عنه بالذكر السابق كان الأصلُ جلستُ فإذا جلستُ حضورُ زيد كما يقال : ركوبك يوم الجمعة . أو جلستُ فإذا جلستُ حضر زيد . وهذا الصنفُ من هذا القسم خاصة داخل أيضاً فيما نحن بصددده . ويقدر يمكنُ في إذا هنا وجهٌ ثالثٌ : وهو أن يكون توسع فيه حتى نقل من الزمان إلى المكان فصار بحيثُ يصحُ أن يقع خبراً عن الجثة ونظيرُ هذا قولهم : هو غلامٌ^(٢) حيثُ يقل وجهه ألا ترى أن حيثُ قد جعلَ صفةً لغلام .

ومن الاسماء أيضاً حيثُ^(٣) تقول : اقميت حيثُ بكرُ اقام . فالوجهُ أن يرتفع بكرُ بفعلٍ مقدر ، فإن حمل على الابتداء - على ما ستعرفه بعد أن شاء الله تعالى - جاز .

ومن تلك المظان : أن يكون الفعلُ مرتباً للمفعول فيؤتى بعده بالفاعل من غير أن رتب^(٤) له فعلٌ يخصه . وذلك نحو قوله تعالى : ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * مَرِجَالٌ﴾^(٥) في قراءة من قرأ بفتح ((الباء))^(٦) من يُسَبِّحُ .

ومما يرتفع على تقدير الفعل قول أوس :
تواهو رجلاها يداها^(٧) .

وقد نبهناك للعلة فيه وليس مما يقاسُ عليه غيره وهذه المحذوفُ ليس شأنها - شأن المحذوف - التي ينتصب عنها الاسمُ إذ هي اقيسُ واشيعُ .

(١) الاخفش جوز ذلك . انظر : أمالي ابن الشجري ٣٣٢/١ .

(٢) في (ج) ((حيث)) .

(٣) انظر : المغني ١١٦/ذ .

(٤) في (ب) ، (ج) ((يرتب)) وفي (ش) ((رتب)) .

(٥) سورة النور : الآية ٣٦ - ٣٧ .

(٦) الداني ١٦٢/ ، ان عامر وأبو بكر (يسبح له) بفتح الباء والباقون بكسرها ، وانظر : السبعة في

القراءات لابن مجاهد ٤٥٦/ ، انظر : تفسير القرطبي ٢٧٥/١٢ .

(٧) ذكر سابقاً .

وعرف بين هذه وتلك ان المحذوف^(١) ثم لا يكون هو الفعل وحده ، بل مع الفاعل تقول : لمن سل سيفاً كالتمهيء للضرب : زيداً أي : اضرب زيداً ، وفي الدعاء على المسافر : اللهم ضيماً وذنباً على معنى وفق له هذا وذاك . ويقال : عذرك من فلان : أي هات عذرك أو هات من يعذرك ويقال : مر بأبيهم اكرم ان بكرأ وان خالداً .

ومما يلزم حذف الفعل منه قولهم : اياك ان تصنع كذا ، وفيما يجري مجرى الامثال قولهم : هذا ولا زعماتك وايضاً : معضلة ولا أبا حسن^(٢) . التقدير : احذرك ان تصنع كذا ، ولا اعتبر زعماتك . ولا أجد أبا حسن فإن اظهرت الفعل فقدت من الكلام روقته . ومن هذا القبيل قولهم : كل شيء ولا شتيمة^(٣) حر . وايضاً قولهم : ما رأيت كالיום رجلاً . التقدير : ما رأيت رجلاً كرجل أراه اليوم .

فأما «اتَّهَخَيْرَ»^(٤) ووراءك اوسع لك .

فليس من ذلك في شيء .

إذ ليس يلزم الحذف فيه ولا في قوله :

تروحي اجدر ان تقيلي^(٥) .

التقدير : تروحي تأتي موضعاً أجدر ان تقيلي فيه ، فحذف مع الفعل والفاعل المفعول ايضاً واكتفي باستيفاء^(٦) صفته . وقريب من هذا قول المخزومي .

فواعديهِ سرّحتي مالِك أو الربا بينهما أسهلا^(٧)

(١) في (ش) ، (ب) ((المحذوف ثم لا يكون)) والثبت في المتن ما في (ج) .

(٢) لسان العرب ، مادة عضل ٤٨/١٣ ، أساس القول للخليفة عمر (رض) حيث قال : ((أعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن)) والمثل بالصيغة المذكورة لمعاوية وقد جاءته مسألة مشكلة . انظر : سيبويه ٣٥٥/١ وانظر : المثل في المقتضب ٣٦٣/٤ ، وأمالى ابن السجري ٢٣٩/١ .

(٣) انظر : الكتاب ١٤٣/١ .

(٤) سورة النساء : الآية ١٧١ ، انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٢٧٩/١ .

(٥) البيت منسوب لاحتية بن الجلاح نجده في أمالي ابن السجري ٣٤٣/١ ، الاشموني ٤٦/٣ ، التصريح ١٠٣/٢ .

(٦) نسب هذا التخريج لأبي علي الفارسي . انظر : أمالي ابن السجري ٣٤٤/١ .

(٧) لعمر بن أبي ربيعة . انظر : ديوانه ٣٤١/١ .

على تقدير تأتي مكاناً سهلاً . والاعجب إلى ان يكون اسهلُ بدلاً من قرباً وان كان سيويه^(١) لم يذهب إليه . فإن قيل : وإذا كانت هذه الحذوف^(٢) (أطول فلم قلتُم انها أقيسُ سيما وقد سقط فيها الفاعلُ الذي عليه يبنى الكلامُ في الأكثر ؟ قلنا : إنما ذاك لأن الحذوف^(٣) التي يرتفعُ عنها الاسمُ على أنه فاعلٌ قد فرق بها بين الفعل والفاعل وهما في حكم شيءٍ واحدٍ وحذفُ بعض الكلمة مع استبقاء البعض منها مما لا يسهلُ الأخذُ به .

يدلك على شدة امتزاج الفاعلِ بالفعلِ انهم قالوا : ضربتُ فاسكنوا آخر الفعلِ وإن كان لا أصل له في السكون بناء على ان الضمير إذا اتصل بالفعلِ فاعلاً صار كأنه جزءٌ منه وتتالي الحركاتُ الأربع في الكلمة الواحدة مما يستهجنُ فلا يؤخذُ به . ولم يقولوا بآزاء ذلك : ضربكُ لأن المفعولُ في نية الانفصالِ وكان مجموعها مجموع كلمتين . وأيضاً لا يجوز تقديمُ الفاعلِ^(٤) على الفعلِ كما يجوزُ تقديمُ المفعولِ عليه ، فلا يقالُ : الرجلانِ قعد . كما يقالُ : ايهم لقيتَ وأيضاً يحسنُ أن يقالُ : اكرم اخاه زيد . ولا يجوز ان يقال : اكرم اخوه زيداً . فيصح اضمارُ زيدٍ قبل ذكره فاعلاً هو متحدٌ بالفعلِ ومقدمٌ على المفعولِ في الذهنِ وإن كان متأخراً عنه لفظاً . ولا يصح اضماره قبل الذكر مفعولاً لافتقاده السببين المذكورين فتأمل هذا .

فإن قيل : فإذا كان التواشجُ بين الفعلِ والفاعلِ على ما ذكرتم فكيف حملُ سيويه : (أنت)) من قوله :

أبا خراشةَ أما أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تاكلهم الضَّيْعُ^(٥)

على انه فاعلُ فعلٍ محذوفٍ من غير أن يوجد ثم ما يدلُ على حذفه ، كيف وهذا الموضع ليس مما يخصُ الفعل ؟

(١) سيويه يقدر فعلاً انظر : الكتاب ١/١٤٣ .

(٢) في (ب) ، (ش) ((الحروف)) في (ج) ((الحذوف)) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) فقط .

(٤) انظر : المتقضب ٤/١٣٨ ، الاخفش والكوفيون يجوزون ذلك .

(٥) لعباس بن مرداس - الديوان ١٢٨/ .

فالجواب : عنه أن سيويه^(١) جعل أما هذه مركبة من ((أن وما)) المؤكدة التي تدغم بها الحروف فصار هذا الموضع من المواضع التي لها فضل اختصاص بالفعل ولهذا ما اشبه ان بـ (كي) في انه يفتح يتدأ الاسم بعدها نحو : كي عبد الله يقوم - ثم لم يرض بذلك حتى جعل ما عوضاً عن الفعل . وإن هذه هي التي للعلّة كما في قوله :

أَنْ زَمْ أَجْمَالٌ وَفَارَقَ جَمِيرَةً وصاح غرابُ البينِ انتَ حزينٌ^(٢)

والمعنى أن حصلت ذا نفر فإن قومي من شأنهم كذا . أي إن قومي قد آمنوا الاعسار لأنك ذو عدة وعديد ، ولهذا ما جعل أن هذه بمعنى إذ .

وما هنا وجه آخر وهو أن يكون ((أنت)) محمولاً على الابتداء على ان تكون ((أما)) هي التي للاستثناف وذا ينتصب على الحال ، والخبر فإن قومي لم تأكلهم الضبع . لمكانك حذف لمكانك أو ما يجري مجراه لطول الكلام به ولدلالة الحال عليه ولاستغناء ما قبله عنه والمعنى : أما وأنت في تلك الحالة فإن قومي قد آمنوا المحل فإن قيل : عم ينتصب الحال الذي هو ذا نفر ؟ قلنا : عما يدل عليه أما من معنى الفعل . ألا ترى انك إذا قلت : أما أنت قائلاً فمجيد كنت^(٣) .

كأنك قلت : احكم عليك بهذا ، أو اظن بك هذا . وسيرد عليك في باب الحال ما تستفيد به زيادة استبصار ان شاء الله تعالى .

ومن الحذوف التي يرتفع بها الاسم مرة على انه فاعل وينتصب أخرى على انه مفعول أو حال ما في نحو قولهم : إلا دابة ولو حمار^(٤) .

فإن قلت : ولو حماراً كان حسناً هذا إذا كان الاسمان احدهما جنس والآخر نوع . فإن كان الآخر صفة ، هي الغاية في المدح أو الذم لم يحسن إلا النصب نحو : ألا ماء ولو كدراً . ومن الحذوف التي استصحب بها الفعل الفاعل^(٥) .

(١) انظر : الكتاب ١/١٤٨ .

(٢) البيت مر سابقاً .

(٣) انظر : الكتاب ١/١٤٣ .

(٤) انظر : شرح المفضل ٢/٩٨ .

(٥) انظر : الكتاب ١/١٣٤ .

مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَانِهَا^(١)

التقدير من لد ان كانت شولا فإلى اتلانها فهذا تحديد زمني فكما ان الظرف الأخير يتحدد بالاتلاء ، وهو حدث كذلك ينبغي أن يتحدد الظرف الأول بحدث يقابله فليكن هو كون النوق^(٢) شولاً لا الشول أنفسهم^(٣) . ومن أعظم المحذوفات إجحافاً قولهم في الحث ، ((إمّا لا)) معناه أفعل هذا إن كنت لا تفعل ما سواه^(٤) فاستقر هذه الجمل وتأملها مستعيناً بالله متوكلاً عليه .

(١) البيت لمجهول تجده في الكتاب ١/١٣٤ ، وأمالى ابن السجري ١/٢٢٢ ، وفي الخزانة ٢/٨٤ ، والمعنى ٥١/٢ ، وأصل لد لدن حذفت النون لكثرة الاستعمال .

(٢) في (ج) ((النون)) .

(٣) وقد جره قوم على سعة الكلام وجعلوه بمنزلة المصدر حين جعلوه الحين . انظر : الكتاب ١/١٣٤ .

(٤) انظر : أمالي ابن السجري ١/٣٤٥ .

فصل

في الاسم المبتدأ وأحواله

ليس الابتداء هو كون الاسم مبدوءاً به في اللفظ ، فإن نحو : أي من قولنا : أي الناس لقيت . ليس بمبتدأ ، ولا كونه مخبراً عنه - اعني الأخبار الذي يرسمه احتمال الصدق والكذب - فإن زيد من قولنا : جاءني زيد مخبر عنه ، وليس مبتدأ .

وفي قولنا : ازيد جاءك ؟ مبتدأ وليس بمخبر عنه .

بل الابتداء هو براءة الاسم - من حيث هو اسم - عن ملابسة العوامل اللفظية له مع كونه متهدفاً لها تهدفاً أولياً . فهذه صفة للاسم المبتدأ تكسبه الرفع وهو عرض له يعمه وغيره على ما عرفت^(١) .

تقول : العالمُ محدثٌ . فالعالمُ مبتدأ لاستجماعه الشرائط الموصوفة وكذلك قولنا اقائم غلاماك فقائمٌ مبتدأ وكذلك : أين زيد . زيد . مبتدأ وإنما قلنا : من حيث هو ((اسم)) احترازاً من نحو قولنا : مررت بأبيهم أفضل . وقوله تعالى ﴿ثُمَّ كَتَبْنَا عَنْ كُلِّ شَيْعَةٍ إِلَهُهُ أَشَدُّ عَلَى الرَّعْمَانِ عَذَابًا﴾^(٢) وأيضاً من نحو قول القائل : علمت لزيد قائم ، ومن نحو قول الشاعر :

سمعتُ : الناسُ يتجمعون غيثاً فقلتُ ليصداحُ اتجمعني بلالاً^(٣)

وذلك ، لأن كل واحد من هذه الاسماء قد لابسهُ العامل اللفظي قبله . فإن ((أي))

(١) انظر : فصل تقديم العوامل .

(٢) سورة مريم : الآية ٦٩ . انظر : الكتاب ٣٩٦/١ ، وفي مختصر شواذ القرآن قال ابن خالويه ٨٦/ أيهم اشد بفتح الياء معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وطلحة بن مصرف وانظر : الخلاف في هذه المسألة في الانصاف ٧٠٩/٢ مسألة ١٠٢ وانظر : تفسير القرطبي ١١/١٣٣ .

(٣) البيت لذي الرمة ، انظر : ديوانه ٤٤٢/ . رفع الناس على الحكاية تقديره سمعت من يقول : الناس يتجمعون .. كما في قالوا الحمد لله .

هو ممرور به ، ومنزوع وكذلك زيد معلوم - والناس مسموع^(١) إلا إن هذه الملابس ليست واقعة على واحد من هذه الاسماء من حيث هو اسم ، بل من حيث هو جزء كلام كان قد تغشته وحدة ما بالنظم ، فإن المرور لما كان موقوفاً على الافضلية ، كان كأن^(٢) آخر ما يتناوله هو أفضل .

وكذلك حال النزاع مع الاشد عتياً ، ولا يمكن العامل ان يتناول الجملة تناولاً حاداً تناوله المفرد .

فأما المسموع فقولهم : الناس يتجون غيثاً . ليس الناس وحدة^(٣) فكيف يعمل سمعت في الناس وحده عملاً على حياله وكذلك المعلوم في قول القائل : علمت لزيد^(٤) قائم فكانه^(٥) هي الجملة . من حيث هي جملة واحدة لأجزائها الاثنان من حيث ان احدهما محمول على الآخر كما في نحو قولنا : علمت زيدا قائماً . فإن قيل : فهلا اكتفيتم بذكر البراءة عن الملابس الموصوفة ، إذ العوامل لم تعمل في شيء من هذه الاسماء المعدودة فيحتاج فيها إلى زيادة تقييد هي تعيين جهة البراءة ؟

فالجواب : إن هذه الشبهة كأنها وردت من حيث إن المعارض ظن ان الملابس المذكورة هي نفس العمل ، وليس كذلك بل هي التعلق الذهني الذي بين العامل والمعمول الموجب للعمل ، وقبل ان يتجه العمل ينبغي أن يعرف الابتداء ومقابلاته من الاعراض النفسية التي بحسبها تتعين وجوه الاعراب الثلاثة في الاسم فتحقق هذا بين لك أن (لتنزعن) ملابس لايهم وان كان لا من حيث هو اسم بل من حيث هو جزء جملة عليها وقعت الملابس أولاً ولا بواسطة وعلى جزءيها وهما ايهم أشد^(٦) .

(١) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) ((بمعنى اللفظة)) .

(٢) ساقطة من (ش) و (ج) .

(٣) انظر : المقتضب ١٠/٤ .

(٤) في (ج) ((زيداً)) وفي (ش) ، (ب) ((زيد)) واظن ((زيد)) كي يعلق الفعل عن العمل .

(٥) (ب) ، (ش) ((هي)) وفي (ج) ((هو)) .

(٦) يرفع التحليل ايهم على الحكاية وايهم مبتدأ وأشد خبره التقدير : ثم لتنزعن من كل شيعة الذي من أجل عتوه يقال : أي هؤلاء اشد عتياً . مشكل اعراب القرآن ٥٨/٢ ، ومثل هذا الرأي للفارسي انظر : القرطبي في تفسيره ١٣٤/١١ .

ثانياً : وبواسطة ، وكذلك علمتُ وسمعتُ كل واحد منهما ملابس للجملة بعده على الوجه المذكور ، وملابس لأفرادها ملابسة ما ، وإن كانت لا من حيث هي أفراد . فإن قيل : فما الفائدة لقولك : تهدياً أولياً قلنا : ليميز المبتدأ عن بعض ما يوصف بأنه خبره على ما نحققه بعد إن شاء الله تعالى . إذ هو أيضاً عارٍ من العوامل اللفظية وبحيث يمكن دخولها عليه فهو^(١) متهدف لملاستها ولكن بعد أن يلبس المبتدأ .

فإن قيل : كيف جاز أن يكون خلو الاسم من العوامل اللفظية وهو في الحقيقة (عدم) ليس المرجع به إلى معنى وجودي سبباً لحصول الرفع في المبتدأ ؟

قلنا : إن الاعداد وإن كانت يمتنع كونها سبباً لافادة المعاني الوجودية في الأشياء فلا يعد بل يتعين أن تكون سبباً لرجوع الأشياء إلى حالاتها المستحقة في الأصل وخلوها عما كان توجه الوجودات المقابلة لها ، وانت قد تحققت^(٢) أن الضمة أولى الحركات واسبقها في الرتبة ، لأنها هي المتوسطة بين الصاعدة العالية والهابطة الهافية فبحسب ذلك يجب أن يكون الرفع قبل النصب والجر وإنه هو الأمر الذي استحقه العرب من حيث هو معرب بشرطة انتفاء الموانع .

انظر إلى الفعل المضارع كيف كان الأمر في النصب فيه أو الجزم موقوفاً على عامل له يوجهه فإذا جثت إلى الرفع لم يحتج فيه إلا إلى ارتفاع العوامل الموجبة التي كانت لمقابلاته قبل . فلذلك ما جعلوا العامل في رفع المضارع معنوياً كما في رفع المبتدأ . ونظير هذا الشأن في تعليل الظلمة عند من جعلها عدماً للضوء محضاً يقال له : لم أظلمت الأرض ؟ فيجب لخلوها عن محاذاة الاجرام المضيئة .

فأما من جعل الظلمة أجزاء من السواد موجودة فلا يستمر على أصله هذا ، وإذ قد تقدمت هذه الجملة فينبغي أن تعلم أن المبتدأ من شأنه أن يوضع معناه في الذهن وضعاً أولياً ثم تحكم عليه بشأن له يسمى الخبر . فبالضرورة يلزم أن يكون هذا الموضوع متخصصاً وبحيث يستقر في الذهن استقراراً ، ما حتى يصح أن يحكم عليه بشيء فربما

(١) ((هو)) هنا أي الخبر - والملاحظ أن المصنف يرى أن الخبر مرفوع بالابتلاء مع تأثير المبتدأ عليه . وهذا رأي بعض من النحاة البصريين نجد غيره من الآراء المختلفة في الانصاف ٤٤/١ مسألة ٥ .
(٢) ذكر سابقاً .

كان معرفة . والمعارف^(١) على ثمانية أقسام .

فمنها ما يتعرف بالتسمية وهي الأسماء الجزئية - اعني الإعلام وما معها - كانت فيها الألف واللام نحو : الحارث المثقب . أو لم تكن نحو : خالد مزريقاء^(٢) ومفردة : كهذه أو مركبة كعبد الله ، وذو اليمينين .

ومنها ما يتعرف بالإشارة : وهي الأسماء المبهمة نحو : ذا وأولئك ومنها ما يتعرف

..... (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) .

(١) المعارف خمسة كما هي عند ابن الانباري في الاسرار / ٣٤١ ، وعند ابن الخشاب في المرتجل / ٢٧٨ ، وعند ابن يعيش في شرح المفصل / ٥٦/٣ ، ولكن السيوطي في الهمع / ٥٥/١ عدها سبعة .

(٢) المزريقاء قلب لعمر بن عامر بن مالك أحد ملوك اليمن في كل يوم يلبس ثوباً ويمزقه أو يهبه في اليوم الثاني . انظر : اللسان / ٢١٩/١٢ مادة مزق .

(٣) انظر : المقتضب / ٨٣/١ ستجد الآراء المتباينة هناك .

(٤) البيت لمنظور بن حبة تجده في نوادر أبي زيد / ٥٣ ، والخزانة / ٥٥٠/٢ ، واللسان / ١٤٣/١٧ مادة ظعن ، ويروى ((أو تصبجي)) .

(٥) سورة المؤمنون : الآية ٦٧ ، وانظر تفسير القرطبي / ١٣٦/١٢ .

(٦) سورة العنكبوت : الآية ٦٩ .

(٧) سورة يوسف : الآية ٩٠ ، وانظر : تفسير القرطبي / ٢٥٦/٩ .

(٨) سورة يوسف : الآية ١٠ .

(٩) البيت لتميم بن مقبل . انظر ديوانه / ٣٠٣ ، وتمام البيت :

قَدْ صَرَحَ السَّيْرُ عَنْ كَتْمَانَ وَابْتَدَلَتْ وَقَعَ الْحَاجِنُ بِالْمَهْرِيسَةِ الذَّقْنِ

(١٠) انظر : الكتاب / ١٠٥/١ .

(١١) انظر : مجمع الأمثال / ٣٦٠/١ .

(١٢) انظر : المغني / ٢٩٣/١ .

(١٣) انظر : مجمع الأمثال / ٣٧٠/١ .

(١٤) هذا رأي البصريين . انظر : الانصاف / ٥١/١ مسألة ٢٧ .

(١٥) ذكرنا ذلك سابقاً .

(١٦) انظر : شرح ابن عقيل للألفية / ٢٣٢/١ .

فإن كانا معرفتين ((فلا تظن أن الأمر فيهما إلى السامع إياً ما شاء جعله مبتداً والآخر خبراً ، بل الأمر فيه إلى القائل والخبرُ منهما ما أراد ان يفيد به نحو : زيد أخوك)) ان أراد ان يحكم على زيد بأنه أخوك ، فقال مثلاً : زيد أخوك لا غلامك ، كان زيد^(١) مبتداً وأخوك خبراً له .

وان أراد ان يخبر بأن الذي يعرف بأخوتك هو ، زيد فقال : زيد أخوك لا عمرو ، كان أخوك مبتداً وزيد خبراً له . إذ قد يجوز تقديم الخبر من حيث هو خبر على المبتداً كما جاز تقديم المفعول على الفاعل وذلك أما لفرط عناية بذكر الخبر نحو قوله تعالى ﴿وَلَقِيلَ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾^(٢) وأما تطلباً لإقامة وزن وهذا لا يوجد إلا في المنظوم من الكلام أو المسجع .

وأما لسبب خارج : كالاستفهام ، له صدر الكلام تقول : كيف زيد ؟ وأين بكر ؟ فزيد مبتداً وكيف خبره ، ولزم تقديمه للاستفهام الذي هو مصوغ له ، وهو سؤال عن الحال^(٣) كأنه ، صحيح أم مريض ، أو : أقائم أم قاعد . فهو وان كان مبنياً فلو قوعه موقع العرب ما يحكم عليه بأن له محلاً من الاعراب ، أما هنا فمحله الرفع لوقوعه خبراً عن المبتداً ، ولأن كيف يدل على الصفة ، والصفة هي الموصوف في الجمل ، لم يقدروا فيه ذكراً يرجع إلى المبتداً .

وأما أين فحكمه^(٤) حكم كيف إلا أنه يقدر فيه الضمير إذ هو إنما يدل على المكان المسئول^(٥) عنه ، وليس المكان هو ، زيداً فبالضرورة تحتاج فيه إلى الضمير مقدراً على ما سنشرحه لك بعد إن شاء الله تعالى .
فإن قيل فما محله من الاعراب ؟

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج) فقط .

(٢) سورة سبأ : الآية ١٣ .

(٣) انظر : المغني ٢٠٦/١ ، وشرح المفصل ١٠٩/٤ .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ٢٤٣/١ .

(٥) انظر : شرح المفصل ١٠٩/٤ .

قلنا : أما من حيث أنه ملحق بالظروف وهي إنما تكون منصوبة - على ما نحققه في المستقبل من الكلام إن شاء الله تعالى فمحلها النصب - اعني المحل الأدنى - .

أما من حيث أن الظروف وإن كانت منصوبة فإنها إذا وقعت اخباراً عن المبتدأ فهي في موضع رفع ، فمحلها الرفع - اعني المحل الأبعد - .

ويقال ، كم غلاماً لك ، في الاستفهام ، فكم محلها الرفع بالابتداء ولك خبره .

فإن قلت : كم ثيابك ، فثيابك مبتدأ وخبره كم مقدماً عليه فكيف .

وإن جعلت كم مبتدأ وثيابك خبره صلح وها هنا أصل إذا تأملت أنه وتدبرته انتفعت به إن شاء الله تعالى .

اعلم ان المبتدأ إذا كان خبره المفرد فهما معنيان اثنان يجتمع منهما كلام ما لم يحدث الذهن بينهما نسبة بها يرتبط أحدهما الآخر .

وكثير من اللغات قد يستعمل فيه من الألفاظ ما يدل على هذه النسبة الثابتة بين الخبر والمخبر عنه هنا نحو : ((أست))^(١) في الفارسية ، فاما اللغة العربية فلا يوجد فيها شيء من ذلك لكن الذهن لا يخلو من تقدير هذه النسبة وإثباتها يجب ما هو خبر من الاسمين المذكورين ، فأيهما انحازت إليه هذه النسبة وتقدرت بجنبه حكمت بأنه خبر والآخر هو المبتدأ فهذا إنما يعرف بالسبك^(٢) .

ولنعد إلى ما كنا فيه من حديث ((كم)) إذا كانت للاستفهام يقولون : كم مثله لك . فكم مبتدأ ولك خبره ، و ((مثله)) يتصب على الانفصال من كم كما ان درهماً يتصب على الانفصال من ((عشرون)) في نحو : عنده عشرون درهماً . على ما سيتضح لك إن شاء الله تعالى .

وقد يفصل بين كم هذه وبين ما يتصب عنها في نحو قول القائل : كم لك غلاماً . فيجوز في غلاماً ان يكون متصباً على الحال . فإن قلت : كم لك غلاماً صار الجواز

(١) است وهي فعل مساعد في الفارسية يشبه (is) في الانكليزية وهي تفيد في كونها إذا جاء في نهاية الجملة تشير إلى ان الجملة اسمية . نقلاً عن بعض المتخصصين في اللغة الفارسية وعربها الجوهري . انظر :
اللسان ٣٠٧/٢ .

(٢) انظر : ما يقارب هذا الرأي في الكتاب ٧/١ ، والمقتضب ١٢٧/٤ .

وجوباً . ولهذا قبح : كم غلماناً^(١) لك . إذ الجار والمجرور لا يكادُ يعملُ في الحال إلا متقدماً وسنشرح لك هذا ان شاء الله تعالى .

وكم قد تستعمل في الخبر^(٢) فيكون معناها معنى رب^(٣) تقول : كم رجل جاءني فينجر ما بعدها باضافتها إليه فيكون محل كم هنا رفعاً بالابتداء وجاءني خبره ومن العرب^(٤) من ينصب النكرة بعدها كما في الاستفهام وانشدوا .

كم بجمودٍ مقرفٍ نال العلى وكريمٌ بخله قد وضعة^(٥)

على الوجوه الثلاثة^(٦) في مقرفٍ وكريم - اعني الرفع والنصب والجر - أما الرفع : فعلى الابتداء ، وكم تكون منصوبة الموضع على الظرف أي كم مرة ، وأما النصب : فعلى كم رجلاً جاءني في الخبر^(٧) وذلك قليل .

وأما الجر : فعلى الفصل^(٨) بين الجار والمجرور وإن كان قبيحاً ، ومن ذلك ما يروى للفرزدق على النصب أيضاً وإن كان الجرفيه على الوجه المقيس المألوف وهو قوله :

كم عمة لك يا جريس وخالة فدعاء قد حليت على عشاري^(٩)

والنصب مع الفعل^(١٠) هو الوجه نحو قوله :

(١) شرح المفضل ١٢٩/٤ ((منصوبة على الحال بما في الظرف من معنى كم نفساً لك غلماناً)) .

(٢) عنوان على حاشية (ش) ((حكم كم الخبرية)) .

(٣) انظر : شرح المفضل ١٣٤/٤ .

(٤) لغة بني تميم كما يذكر السيوطي في الهمع ٢٥٥/١ .

(٥) نسب لأنس بن زعيم ولعبد الله بن كريس ، ولأبي الاسود الدولي تجده في سيبويه ٢٩٦/١ ، المتعصب

٦١/٣ ، والانصاف ٣٠٣/١ ، وشرح المفضل ١٣٢/٤ ، والهمع ٢٥٥/١ ، ١٥٦/٢ ، والاشموني ٨٢/٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٢٩٥/١ . وشرح المفضل ١٣٢/٤ .

(٧) انظر : الهمع ١٥٥/١ .

(٨) جوز ذلك الكوفيون ومنعه البصريون ، انظر : الانصاف ٣٠٣/١ مسألة ٤١ ، وانظر : الهمع ٢٥٢/١ .

(٩) البيت مشهور وهو للفرزدق . انظر : ديوانه ٤٥١/١ .

(١٠) انظر : سيبويه ٢٩٥/١ ، وشرح المفضل ١٢٩/٤ .

وقد تقع كم على الوجهين مفعولة نحو : كم اعطيت في الاستفهام وكم اعطيت في الخبر ، ولا تقع فاعلة إذا لا يتقدمها الفعل - لا في الاستفهام ولا في الخبر . فأما دخول حرف الجر فممكن في التي للاستفهام^(١) نحو : بكم مررت . متعذر في التي للخبر . وأما رب فقد اجمع اصحابنا على انها أحد حروف الجر^(٢) ، والاقيس عندي ان تكون اسماً ككم الخبرية فإذا قلت : رب رجل جاءني كان مبتدأ نحو : كم رجل جاءني فإذا قلت رب خطب كفيت ، كان مفعولاً كقولك كم خطب كفيت . وليت شعري كيف^(٣) امكنهم ان يجعلوا رب حرف جر ولا شك أن حروف الجر إنما أوردت ليفضي بها الفعل إلى المفعول ، وانت تسمتهم يقولون ، كفيت الخطب لا يقال ، كفيت بالخطب . أو في الخطب أو ما شاكل ذلك فلا متسع ثم لحرب جر فلا يجوز لنا ان نحكم بأنها من حروف الجر سيما وقد صح عليها ما صح على نظيرتها التي هي كم على ما انبأناك به بمعونة الله تعالى .

ومما يجري مجرى كم الخبرية كأي^(٤) تقول كأي رجلاً قد جاءني ، وكأين من رجل قد جاءني . يرتفع موضعه بالابتداء على ما بينا في ((كم)) . فإن قلت : كأي رجلاً قد رأيت . أو كأي من رجل . وهو الاعرف كان مفعولاً . وكأين مركب من ((كاف التشبيه)) ومن ((أي))^(٥) وان كان طراً عليه بالتركيب معنى لم يكن له قبل فلذلك صار يعد معد الأفراد .

فإن قيل : ومن أي جهة ناسب التشبيه بأي ((كم)) الموضوع للكرة ؟ قلنا : من حيث أن الكرة الواسعة قد يوجد فيها للأشياء المختلفة مشابهات لا يكاد يوجد في القليل من العدد فكونها بحيث أن التأمل لها أي شيء فرض أمكن الحصول على مثل له فيها ، هو أعظم دلالة على وفورها وتكاثر عدتها .

(١) انظر : شرح المفصل ١٢٨/٤ .

(٢) يأخذ الفرخاني برأي الكوفيين هنا . انظر : الانصاف ٨٣٢/٢ .

(٣) يرد على البصريين . انظر : رأيهم في الانصاف ٨٣٢/٢ .

(٤) شرح المفصل ١٣٤/٤ ((وفيها خمس لغات كآين وكاء بوزن كاع وكبي بوزن كيع وكأي بوزن كمي وكأ بوزن كع)) .

(٥) انظر : المغني ١٨٦/١ .

هذا كان في الأصل ، أما الساعة فلا تحتاجُ إلى ملاحظة هذا التقدير ، إذا قد صارت كأي آية للاستكثار موضوعة له دالة عليه .

وقد يجيء ((كائن بمعنى كآين))^(١) وقال عمرو بن شأس .

كائن رددنا عنكم من مذجج تجيء امام الألف بردي مقنعا^(٢)

قالوا : الأصل فيه كأي قدمت الياء على الهمزة فصار كيان^(٣) على وزن ميت فجعل كيان على وزن ميت^(٤) من ميت ثم جعل كيان كآين - كذا وهذه قياسات في التصريف صحيحة مقبولة^(٥) .

ومن الحروف حروف قد يرتفع^(٦) بعدها الاسم على أنه مبتدأ لاستجماعه شرائط الابتداء منها : ((أما)) تقول : أما زيد فصاحبك .

ومنها : ((حتى)) في نحو قولهم : جاء الناس حتى زيد يجيئك .

ومنها ((همزة الاستفهام)) في نحو : أزيد أفضل أم عمرو .

ومنها ((هل)) نحو : هل بكر أخوك .

ومنها ((ما)) النافية في لغة^(٧) بني تميم نحو : ما زيد ذاهب .

ومنها ((ألا))^(٨) يفتح بها الكلام قال : عمرو بن معدي كرب :

(١) انظر : الكتاب ٢٩٧/١ .

(٢) البيت لعمرو بن شأس ديوانه ٣٨ .

(٣) ((كيان ... تجعل كآين ... ثم جعل كيان كآين)) وفي (ب) ((كيان كآين ... فجعل كيان ... ثم جعل كيان كآين)) وما هو في المتن كما هو مرسوم في (ش) .

(٤) انظر : النصف ١٥/٢ أصلة ميوت على فيعل أو على مويث مثل سيد وسيد . انظر : التهذيب ٣٤٢/١٤ .

(٥) انظر : شرح المفصل ١٣٦/٤ .

(٦) ((حروف يقع بعدها المبتدأ)) حاشية في (ش) .

(٧) يجرونها مجرى أما وهل ، وأهل الحجاز يجرونها مجرى ليس . انظر : الكتاب ٢٨/١ ، المتعصب ١٨٨/٤ .

(٨) انظر : المغني ٦٥/١ .

فأرسلنا ربيتنا فأوفى فقال ألا أولى خمس رتوع^(١)

أي هؤلاء خمس رتوع
ومنها الحروف الستة الناصية إذا كُفَّت عن العمل بما وهي : ((إنما وإنما وكأنما وليتما
ولعلما ولكنما)) .

قال ابن قيس الرقيات :

إنما مصعب شهاب من اللـ ه تجلّت عن وجهه الظلماء^(٢)

وقال النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حماتنا ونصفه فقد^(٣)

ومنها ((إن)) وأن وكان ولكن المخففة عن الثقيلات إلا أن إن يلزمها^(٤) اللام وأن
كان قد ينصب بها أيضاً قال الله تعالى : ﴿وَأِنْ كُلُّ لَنَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُخْضَرُونَ﴾^(٥) .
وقال الشاعر :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هلك كل من يحفى ويتمل
وقال :

كان ظبية تعطو إلى وارق السلم^(٦)

(١) في ديوانه / ١٤٠ ، والاصمعيات / ١٧٠ .

(٢) لقيس بن الرقيات . ديوانه / ٩١ .

(٣) للنابغة الذبياني . انظر : ديوانه / ٤٥ .

(٤) العبارة في (ج) ((ألا أن يكون ان يلزمها اللام)) .

(٥) سورة يس : الآية ٣٢ . انظر : معاني القرآن ٣٧٦/٢ حيث ذكر من شدد ان ومن خففها والفراء اعلمها
حيث نصب كل بها وانظر البيان في غريب اعراب القرآن ٢٩٤/٢ ، وانظر : تفسير القرطبي ٢٤/١٥ .

(٦) لابن صريم الشكري . انظر : الكتاب ٢٨١/١ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والمغني ٩٣/١ ، وتهذيب اللغة
٣٧٩/١٠ ، والانصاف ٢٠٢/١ ، أمالي ابن الشجري ٣/٢ والهمع ١٩٢/١ . سيمر هذا الشاهد لاحقاً .

والبي كبير :

ولكن أخو الحزم الذي ليس نازلاً به الخطب ألا وهو للقصد مبصر^(١)

ومنها ((وأو العطف)) إذا كانت لعطف^(٢) الجملة على الجملة لا لعطف المفرد على المفرد في نحو : قام زيد وعمر ومنطلق . فربما كانت الجملة هذه التي بعد الواو^(٣) حالاً للفعل قبلها كقول الرقاد :

ألا طرفت أسماء والليل دامس^(٤) .

وقد يجوز حذف الواو هذه إذا عاد من الجملة بعدها ضمير إلى ذي الحال قبلها نحو قوله :

نصف النهار الماء غامرة ورفيقه بالغيب ما يدري^(٥)

وربما لم تكن .

ومنها ((الفاء)) في جواب الشرط في نحو : ان تعطني فانت مشكور .

ومنها : ((ثم))^(٦) إذا جاءت لتراخي الجملة عن الجملة في نحو قوله عز من قائل ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾^(٧) .

ومنها (بل) تجيء رادة للسابق من القولين ومهيئة^(٨) للأحق منهما في قوله تعالى ﴿ بَلْ

اللَّهُ يَبْنُ عَلَيْكُمْ^(٩) .

(١) ليس في ديوان الهذليين ولم أعر عليه . وليس في التمام لابن جني .

(٢) انظر : المغني ٣٠/٢ - ٣١ .

(٣) انظر : المغني ٣٤/٢ .

(٤) لم أعر عليه .

(٥) لمجهول تجده في أسرار البلاغة / ١٣٥ ، وأمالى ابن السجري ١٩٠/٢ ، والمغني ٥٠٥/٢ ، ٦٣٦ ، والجمع ٢٤٦/١ ، والاشموني ١٩٢/٢ وروي بلا بدلاً من ما .

(٦) انظر : وجوه ثم في المغني / ١١٧ .

(٧) سورة الأنعام : الآية ١ .

(٨) لم يذكر هذه التسمية ابن هشام في المغني / ١١٢/١ - ١١٣ .

(٩) سورة الحجرات : الآية ١٧ .

ومنها ((لا)) المكررة في نحو قولك : لا زيد قائم ولا عمرو منطلق .
 وما يرتفع بالابتداء ((ضمير القصة والشأن))^(١) وذلك بشرط أن يكون الخبر جملة
 عارية من الضمير العائد إليه للاستغناء عنه قال الله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢) وقد يجوز ان
 يكون هو ذكر الله سابقاً جازاً تقدمه لأنه كالمتمعين في الذهن بالتوجه إليه والتعبد له
 فيحتمل أن يكون الخبر لفظة الله ، كما يقال :

هي النفس ما حملتها تتحمل^(٣)

لأن قولنا الله يستتبع من الصفات ما لا يستتبع قولنا هو فكأن القائل إذا قال ﴿هُوَ
 اللَّهُ﴾^(٤) قال ﴿هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(٥) ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾^(٦) إلى غير هذه من الصفات وليس إذ
 قال هو اعطي لفظ هو هذه المعاني المقصودة . ويحتمل أن يكون الخبر ((أحد)) ولفظة
 الله بدلاً من هو^(٧) .

فإن قيل فهل تستعمل لفظة ((أحد)) في الاثبات صفة قلنا : أما فيما سوى الله سبحانه
 فلا ، وذلك لأن الواحد الذي لا يتكرر ولا يتغير فلا ينقسم لا من جهة المقدار
 ولا من جهة العدد ولا بالقوام ولا بالحد ولا من طريق الإضافة ﴿وَمَكَالٌ عَلَوْنَ عَلَوًّا
 كَبِيرًا﴾^(٨) وهذه صفة قد استأثر الله بها سبحانه فلا يصح أن تثبت لغيره ، فلهذا لم يجوز

(١) انظر : الانصاف ٧٠٦/٢ .

(٢) سورة الاخلاص : الآية ١ ، يقصد المصنف الله أحد مبتدأ وخبر وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر
 إلى هو تقديره : يا محمد الحديث الحق الله أحد .

(٣) لم اعثر عليه .

(٤) سورة الحشر : الآية ٢٢ .

(٥) سورة الحشر : الآية ٢٢ .

(٦) سورة الحشر : الآية ٢٣ .

(٧) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٥٤٥/٢ ، وانظر : تفسير القرطبي ٢٤٤/٢٠ .

(٨) سورة الإسراء : الآية ٤٣ ، كررت سابقاً ، أوردت النسخ الثلاث كلمة ((الظالمون)) وليس في القرآن
 الظالمون وإنما تمام الآية ﴿سَجَانَةٌ يَمْكَيْلُونَ عَلَوًّا كَبِيرًا﴾ ووجود الظالمون يجعلنا ان نحمل استشهاد
 المصنف بالآية وإنما استغفار عادي .

.....المستوفى في النحو

أن لفظة ((أحد))^(١) في الإثبات على ما سوى الله جل وعز .
ومما يرتفع بالابتداء قول القائل : كيف أنت وجنب من شواء و : ما الباهلي والمجد
قال :

وكنْتَ هناك أنت كريم قيس فما القيسي بعدك والفخار^(٢)

قالوا بمعنى مع ، فإن قيل : أليس الواو إذا كانت بمعنى مع يتصب الاسم بعدها في
نحو : ما صنعت وزيداً و . لو حكيت وعمراً لارضاك ؟
قلنا : بلى وبين الموضعين بون بائن لأن النصب إنما هو للفعل ولكن بوساطة الواو
على ما يورد عليك إن شاء الله تعالى .

فأما الرفع فيما نحن فيه فعلى سبيل العطف والاتباع وإذ قد فقد الناصب فالرفع متعين .
ومما يجري هذا المجرى قولهم : كل^(٣) رجل وضيعته . وأيضاً : أنت وشأنك . إلا أن
الخبر هنا محذوف . التقدير : كل رجل وضيعته متقارنان .

والخبر قد يحذف مع الاستغناء عنه كما ان المبتدأ قد يحذف إذا لم يحتاج إلى ذكره قال
الله تعالى ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾^(٤) .

قيل التقدير : امرنا طاعة وقول معروف^(٥) ، وقيل طاعة وقول معروف أولى وأصلح
فإن قيل : فما الوجه في قوله :

وما حصن وعمرو والجياذا^(٦)

(١) انظر : اشتقاق اسماء الله ١٤٥/ .

(٢) لمجهول ، انظر : الكتاب ١٥١/١ ، وشرح الفصل ٥١/٢ ، ٥٢ .

(٣) انظر : الكتاب ١٥٠/١ .

(٤) سورة محمد : الآية ٢١ ، انظر : املاء ما من به الرحمن ١٤٦/٢٠ .

(٥) انظر : الكتاب ٧١/١ .

(٦) لشيخ بن جز الباهلي ، تجده في الكتاب ١٥٣/١ ، والحامسة البصرية ١٠٣/١ وقامه :

بما جمعت من حصن وعمرو

الاسم المبتدأ وأحواله

قلنا : هذا مع قلته محمولٌ على الفعلِ كأنه وما كانَ حصنٌ . وقد يجوز أن يحملَ الشيءَ على الشيءِ إذا كان قد يقعُ موقعه كثيراً وليس بمناقض له ، وهذا على العلات أقرب من جرِّ سابقٍ في قوله :

بدالي أني لستُ مدركٌ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً^(١)

ومن الاسماء المرفوعة بالابتداء قولهم في القسم : عمري لافعلن . والتقدير : عمري مقسمٌ به . وها هنا أصلٌ يجب علينا ان نذكره لك .

اعلم أن المقسم إذا أقسم فلا بد له من جملتين من الكلام ، احدهما القسمُ فيها - المقسم به - إما فعليةٌ نحو : وأما اسميةٌ نحو : علي عهد الله . والأخرى هي المقسمُ عليها ، ولا بد فيها من اللام والنون ان كانت ايجاباً ، ومن الحروف النافية ان كانت سلباً ، بيان ذلك ، الجملةُ المقسمُ عليها لا تخلو أما أن تكون خبرية ، وأما أن تكون شرطية ، وإن كانت خبرية ، فاما اسميةٌ وأما فعليةٌ .

فهذه ثلاثُ جملٍ كلٌ واحدةٍ منها قد تكونُ مثبتةً ، وقد تكونُ منفيةً .

الأولى : هي الاسميةُ المثبتة لها اللامُ في أولها ما لم يشغل بأن مثقلة أو مخففة نحو : والله لزيدٌ منطلقٌ . فإن شغل أولها بأن زحفت اللامُ إلى الخبرِ نحو ، والله إنك لتحمدُ . وقد جاء .

ألا ياسنا برقٍ على قلل الحمى لهنك من برقٍ علي كريم^(٢)

قالوا : الأصلُ لأنك وإنما هذا : كهزقت^(٣) في اركتُ ، ونحو قوله تعالى : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٤) ونحو منه :

(١) البيت لزهير . انظر : ديوانه / ٢٨٧ ، ونسبه سيبويه لصرمة بن أنس الانصاري ١٥٤/١ .

(٢) لرجل من نمير . انظر : أمالي القالي ٢٢٠/١ ، ومجالس ثعلب ١١٣/١ ، والمقرب ١٠٧/١ ، المغني ١٥٤/١ .

(٣) انظر : ليس في كلام العرب لابن خالويه / ١٧ ، واللسان ٢٤٤/١٢ مادة هرق .

(٤) سورة الطارق : الآية ٤ ، انظر : تفسير القرطبي ٤/٢٠ .

ثكلتك امك إن قتلت مسلماً حَلَّتْ عليك عقوبة المتعمد^(١)

الثانية : وهي الاسمية المنفية^(٢) لها الحرف المجتلب للنفي فيها . قال :

لعمرك ما معن بـتارك حقه^(٣)

الثالثة : وهي الفعلية المثبتة لها اللام في أولها نحو : قول امرئ القيس :

حلفت لها بالله حلفة فاجر لنا موافماً إن من حديث ولا صال^(٤)

ثم إن كان الفعل غير ماضٍ فمع^(٥) اللام والنون المؤكدة في آخرها قال الله تعالى : ﴿وَاللَّهُ لَكِيدٌ أَصَاتِكُمْ﴾^(٦) .

الرابعة : وهي الفعلية النافية لها^(٧) الحرف المستعمل فيها قال الله عز من قائل : ﴿وَالْتَجِدْ إِذَا مَرَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾^(٨) .

(١) لعاتكة بنت زيد . انظر : الانصاف ٦٤١/٢ ، وشرح المفصل ٧١/٨ ، والخزانة ٣٤٨/٤ ، والهمع ١٤٢/١ ، مع اختلاف بسيط في روايته ((شلت يمينك ... كبت ...)) .

(٢) انظر : الكتاب ٣١/١ .

(٣) البيت للفرزدق كما في ديوانه ٣٨٤/ ، وتماه :

ولا منسي معن ولا متيسر

(٤) لامرئ القيس . انظر : ديوانه ٣٢/ .

(٥) انظر : شرح المفصل ٩٦/٩ ، إذا كان فعل الجواب ماضياً فإنه يحتاج لقد كي تقربه من الحال كقوله ﴿وَاللَّهُ قَدْ أَتَرَكَ اللَّهُ عَبَا﴾ سورة يوسف : الآية ٩٦ وكقوله ﴿وَاللَّهُ قَدْ عَلِمْتُ أَنَا جِئْتُ نَفْسِي فِي الْأَرْضِ﴾ سورة يوسف : الآية ٧٣ .

(٦) سورة الأنبياء : الآية ٥٧ .

(٧) لنفي الاسم حرفان هما ((ما)) وقد مثل الفرخاني له والثاني هو ((لا)) وقد اغفله المصنف ، مثل : والله لا يقوم زيد .

(٨) سورة النجم : الآية ١ - ٢ .

الخامسة : وهي الشرطية المثبتة : تنقسم إلى جزئين :

أحدهما : مقدم يدعى الشرط ، والثاني تال يدعى الجزاء ، ومن شأن الشرط ان يكون قبل اتصاله بالجزاء جملة فعلية مثبتة كانت أو نافية ، فإذا نوى القسم فلتدغم ان باللام عوضاً عن لفظ القسم تحذف لطول الكلام ولتجعل الفعل ماضياً إن لم يكن ، لأن القسم مظنة اثبات وتحقيق قال الله تعالى : ﴿وَكُنْ أَتَيْتَ أَهْوَءَ مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ﴾^(١) وأيضاً ﴿وَكُنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ﴾^(٢) وقال تعالى : ﴿وَكُنْ سَأْتَهُمْ﴾^(٣) وقال عز من قائل : ﴿لَنْ لَدِرْ حَتَّىٰ مَرَبُّنَا وَيَغْفِرَ لَنَا﴾^(٤) .

فأما الجزاء فحكمه حكم الجملة المقسم عليها ، لو لم يكن شرط قال الله تعالى بعد قوله ﴿وَكُنْ أَتَيْتَ أَهْوَءَ مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(٥) وبعد قوله : ﴿وَكُنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾^(٦) وبعد قوله : ﴿وَكُنْ سَأْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾^(٧) وبعد قوله : ﴿لَنْ لَدِرْ حَتَّىٰ مَرَبُّنَا وَيَغْفِرَ لَنَا لَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٨) كما لو قيل : والله إنك من الظالمين ، والله ما تبعوا قبلتك ، والله ليقومن ، على ما عرفت آنفاً .

أما السادسة : وهي الشرطية النافية فلا تستعمل أما لأنهم قلما يقولون : ليس كلما نشأ^(٩) السحاب نزل القطر . وليس ان كانت الشمس طالعة فالليل مشتمل . وأما بناء على قول من قال ، إن قول القائل ، لئن جئتني لأكرمك مبني على الأخبار كأنه ، والله لأكرمك . إلا أن الشرط قد أقحم اقحاماً ليدل على إن الاكرام يراعى^(١٠) فيه شرط ما هو المحيي .

(١) سورة البقرة : الآية ١٤٥ .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٤٥ .

(٣) سورة العنكبوت : الآيات ٢٩ ، ٦١ ، ٦٣ .

(٤) سورة الأعراف : الآية ١٤٩ .

(٥) سورة البقرة : الآية ١٤٥ .

(٦) سورة البقرة : الآية ١٤٥ .

(٧) سورة التوبة : الآية ٦٥ .

(٨) سورة الأعراف : الآية ١٤٩ .

(٩) في (ج) ((فشأ)) .

(١٠) في (ش) ((مراعى)) في (ج) ، (ب) ((يراعى)) .

ولاشك أن القول المؤلف من القسم والمقسم عليه هو وإن كان منقسماً إلى جملتين فني حكم جملة واحدة فلهذا تسلط عليه الحذف^(١) كثيراً إذ قد ذكرنا في المقدمة أن حفظ الاعتدال افضل من الخروج^(٢) عنه . وكما أن الناقص ينبغي أن يكمل في نحو : هذه ماء حسنة .
إن لوأ عناء^(٣)

وهل عرفت كمية هذا المحدود ، كذلك لا بأس أن يحذف من الزائد على الاعتدال ما يستدل عليه بالباقي من أجزائه نحو : أشهباب^(٤) . فتجعل أشهبابا . وليس هذا في المفردات فقط بل في المركبات أيضاً .

وكلما كان الاتصال أكد كان الحذف فيه أقيس ألا ترى أن حذف الضمير في نحو قوله تعالى ﴿أَمْعَدَ الَّذِي يَتْلُو آيَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَ﴾^(٥) أحسن منه في قول القائل : زيد أكرمتم . وبذلك على أن الجملتين المذكورتين هما في حكم جملة واحدة إنك لو قلت أقسمت بالله . وسكت كان كلاماً لا طائل له اللهم إلا إذا قدرت المقسم عليه .

فكما يحذف من القسم الاسم مقسماً به كما في نحو : أشهد أنك لكريم . وفي نحو :
واقسم لو اني أرى نسباً لها^(٦) ذئاب الغضا حنت إلي ذئابها^(٧)

أو غير مقسم به كما في المسألة التي عرضت لنا - أعني لعمر الله (قسم بالعمر الذي يعطيه الله سبحانه ، ويجوز أن تكون قسماً بديمومته ويكون جارياً مجرى المثل لا تتجاوز فيه المسموع ، وعلى هذا لعمر ك)^(٨) وعلى الوجه الذي قدرنا وكما في قوله :

(١) انظر : شرح المفصل ٩٠/٩ .

(٢) سبق شرحه .

(٣) ورد هذا الشاهد سابقاً .

(٤) انظر : المصنف ٧٨/١ ، والمقتضب ١٠٢/٢ .

(٥) سورة الفرقان : الآية ٤١ ، وانظر تفسير القرطبي ٣٥/١٣ .

(٦) البيت نقل من نسخة (ب) أما في (ش) عليه إشارة خ أي خطأ وكتب واقسم لو اني أرى لشبا تبعاً لها ذياب الغضا حنت إلي ذئابها في (ج) ((تبعاً لها ... جيئت)) .

(٧) البيت لم اعثر عليه .

(٨) ما بين المعقوفين كتب على حاشية (ب) مع شارة انه من المتن (صح) وساقط من نسخة (ج) .

فقال فريقُ القوم لا وفريقهم نعم وفريقُ لايمُنُ الله ما ندرى^(١)

أصله أيمُنُ^(٢) جمع يمين . قال :

يأتي لها من أيمُنِ واشمل^(٣)

والوضعُ الأولى في اليمين هو للجارحة فنقل إلى الحلف لاستعمالهم الايدي في المعاهدات .
قال ابن أبي ربيعة :

إن كفي لك رهنٌ يا لرضا فاعمدي يا هند قالت قد وجب^(٤)

كما نقل إلى المكان^(٥) باعتبار الجهة في نحو قوله :

وكان الكأسُ مجراها اليمين^(٦)

(١) البيت ورد في النسخ الثلاث (ب ، ج ، ش) .

فقال : فريق القوم وفريقهم نعم وفريق لايمُنُ الله ما ندرى . نقلت البيت كما هو في الكتاب ١٤٧/٢ ،
ولكنني ابقيت ((لايمُنُ)) كما تصورها المصنف .
البيت لنصيب كما في ديوانه ٩٤/ .

(٢) هذا الرأي منسوب للكوفيين كما في الانصاف ٤٠٤/١ مسألة ٥٩ ، انظر : كذلك شرح المفصل ٣٥/٨ .
(٣) منسوب لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي . ولكنه ورد في ديوان العجاج ٥١ . انظر : الكتاب
١١٣/١ ، ٤٧/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٣٠٦/١ ، والانصاف ٤٠٦/١ .

(٤) ديوان عمر ٥٦/ شرح محمد العناني ط السعادة القاهرة ١٣٣٠هـ والبيت في اللسان ٤٩/١٧ مادة رهن .
(٥) انظر : الكتاب ١١٣/١ .

(٦) البيت لعمر بن كلثوم في معلقته المشهورة كما ذكره ابن النحاس في شرح القصائد التسع المشهورات
٧٧٥/٢ واغفله ابن الانباري في شرحه . تجده في الكتاب ١١٣/١ ، ٢٠١ ، والهمع ٢٠١/١ وبعضهم نسب
لعمر بن عدي ، وصدر البيت :

صددت الكأسُ عنا أم عمرو
.....

حذفت الألف من أوله استخفافاً على ما مهدنا في أصل الباب ليكون فارقاً بين الوضعين - أعني الأول والثاني - لكن الياء بعدها ساكنة .

فإن أرادوا الابتداء به اجتمعوا همزة الوصل^(١) في أوله كما في : ابنم وأمرئ .
ومنهم من يحذف مع الألف الياء فيقول : من الله^(٢) ومنهم من لا يرضى بهذا حتى يحذف النون أيضاً فيقول م الله^(٣) . فأما ((ملله))^(٤) فعلى تقدير : من الله^(٥) أو على أن يكون الميم جزء يمين لا جزء أيمن^(٦) وبعضهم قال : أيم الله^(٧) . فحذف النون مع استثبات الياء والميم . كما قالوا ابنم . تشبيهاً للنون بحرف العلة من حيث أن الغنة ها هنا كاللين .

ثم ومنه الفعل في نحو : بالله^(٨) . فأما : والله وتالله ، فليس يظهر معهما الفعل أما الواو فلأنها لا تجيء لا يصال الفعل .

ومنها من يجعلها للعطف مقدراً بعدها الباء . وأما التاء فلأنها كالعوض من الواو التي هي كالعوض^(٩) من الباء . ألا ترى أنك لا تقول تالرحمن^(١٠) . كما يقال تالله ، ولا تقول : وك^(١١) وكما يقال بك وأيضاً في نحو : مه يمين الله^(١٢) . إذا نصبت على المصدر .

(١) الكوفيون وابن كيسان وابن درستويه يرون أن همزة أيمن هي همزة قطع ولكنها وصلت لكثرة الاستعمال . انظر : شرح المفضل ٩٥/٩ ، وابن درستويه لعبد الله الجبوري ١٢٨/ .

(٢) يذكر ابن يعيش ٩٩/٩ من ((أنها لا تدخل إلا على ربي وهي مثل التاء لا تدخل إلا على الله ، والاضحى يرى دخول من على الله والتاء على ربي . والميم من ((من)) لا تضم إلا هنا فقط .

(٣) في (ب) (ج) و (ش) ملله وفي كتب النحو كتبت ((م الله)) .

(٤) بكسر الميم ورفعها . انظر : شرح الملحمة البدوية لابن هشام / ٥٣٤ .

(٥) حركتها بالضم تمشياً مع ما يراه المصنف .

(٦) انظر : الانصاف ٤٠٩/١ .

(٧) انظر : إيمان العرب للجبري ٢٤/ .

(٨) في (ش) ((مه بالله)) وفي (ب) ((تالله)) .

(٩) انظر : اسرار العربية / ٢٧٥ - ٢٨٧ .

(١٠) في (ج) ((تالرحمن)) .

(١١) انظر : شرح المفضل ١٠١/٩ .

(١٢) مه في (ش) وفي (ج) ((أيمن)) .

ومنه الحرف كاللام من لئن حذفت في نحو قول الله تعالى : ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(١) كحذف القسم من نحو قولك : الله لافعلن^(٢) . بالنصب على ان تنزع الجار فيفضي الفعل فيعمل .

وأيضاً في قولك : الله ، لافعلن ، بالجر ان يعمل الجار محذوفاً كما في : خير : عافاك^(٣) . الله . أي بخير وان كان ليس بالاقيس^(٤) هذا في الخبر .

فأما في الاستفهام فالوجه : الله – الله بهمزة وألف بمفردة بعدها اللام مشددة ، ويجوز في الشعر أالله بهمزتين قبل اللام المشددة وهذا الحذف أكثر ما يجيء في الاستفهام إذ قد بينا ان الكلام أو اللفظ كلما كان أطول كان بتحري الاستخفاف فيه أجدر . فكأن همزة الاستفهام صارت عوضاً عن الجار لفظياً وان كان لا معنوياً .

وكمثل هذا التعويض قولهم : لاها الله^(٥) . بهاء تلي فتحها اللام المشددة إذ البهاء للتنبيه^(٦) كما في نحو قوله :

وقفنا فقلنا ها السلام عليكم^(٧)

(١) سورة المائدة : الآية ٧٣ .

(٢) انظر : المقتضب ٣٢١/٢ .

(٣) القول منسوب لرؤية في أكثر كتب النحو . انظر : منها الانصاف ٣٩٤/١ .

(٤) فهو من الشاذ الذي لا يعتد به لقلته وشذوذه . انظر : الانصاف ٣٩٨/١ .

(٥) انظر : شرح الملحمة البدرية ٥٣٢ .

(٦) يرى البصريون ان حذف حرف الجر يعوض عنه بهمزة الاستفهام أو بهاء التنبيه كي يعمل محذوفاً . الانصاف ٣٩٦/١ .

(٧) يقارب هذا القول في اللسان ١٨١/١٥ مادة سلم .

وقفنا فقلنا إليه فسلمت فما كان إلا ومؤها بالحواسب

البيت الذي ذكره المصنف لم أعثر عليه ونظيره :

وقفنا فقلنا إليه عن أم سالم ما بال تكليم الرسوم البلاقع

فإن قلت : لا ها الله . بهاء مفتوحة بعدها ألف بعدها اللام المشددة على أن تكون الهاء بدلاً من همزة الاستهغام فالوجه فيه ما تقدم ذكره .

ولما يتمشى هذا التأويل على أن تكون لا نافية لكلام قبلها وما بعدها مرتباً للاستهغام . وما يحذف من القسم عليه ((اللام : المؤكدة في نحو : وأبيك أن عبد الله منطلق . ومنه النون في نحو قوله ﴿وَكُنْ مِنْهُ أَوْ قُلْ لِي اللَّهُ تَخْشَعُونَ﴾^(١) لما انحازت^(٢) اللام إلى الجار لم تلحق النون إذ هما كالتصاحبين يعثوران الفعل الواحد فيكتفانه معاً ومنه لا النافية في نحو قوله :

تالله يلقى على الأيام مبتقل
جون السراة رباع سنة غرد^(٣)

لولا ذلك لوجب أن يكون تالله ليقين .

فإن قيل : فلم جاز تقدير ((لا)) ولم يجوز . تقدير ((اللام والنون)) في نحو ليقين ؟ قلنا : لأن اللام والنون ((إنما جيء بهما للتوكيد المشاكل للقسم ، وليس يليق بالكلمة الواحدة الحذف والتأكيد في حالة واحدة ، فأما لا يلقى ، فلا فرق بين أن تثبت لا فيه وبين أن تحذف إذ المعنى واحد .

فإن قيل : قد ذكرتم أولاً إن القسم مظنة حذف واضمار ، فكيف زيدت فيه لا نحو قوله تعالى ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٤) ونحو قوله جل وعز ﴿لَا أَنْسِيْ هَذَا الْبَدِّ﴾^(٥) قلنا : أما الآية الأولى فإن ((لا)) إنما تقدمت ليكون الكلام مبنياً^(٦) على النفي وكررت لفصل القسم بين ((لا)) وبين الفعل وكان ذلك أحسن تأكيد وأوقعه .

(١) سورة آل عمران : الآية ١٥٨ .

(٢) لا ساقطة من نسخة (ج) .

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي . تجده في ديوان الهذليين ٥٦١/١ .

(٤) سورة النساء : الآية ٦٥ .

(٥) سورة البلد : الآية ١ ، انظر : أمالي ابن الشجري ٢١٩/٢ .

(٦) تفسير القرطبي ٥/٢٦٦ ، إنما قدم لا على القسم اهتماماً بالنفي وإظهاراً لقوته ، ثم كرره بعد القسم تأكيداً للتمم بالنفي .

وأما الثانية فإن لا غير مزيدة^(١) فيها على ما ذهب إليه المحققون من أهل^(٢) التفسير بل هي إما رادة لكلام^(٣) يقدر مناقضاً للمثبت ، وأما على سبيل اشباع فتحه اللام والاصل لا قسم^(٤) .

وكما أن للاخبار قسماً . كذلك للأمر قسم وللاستفهام قسم ، إلا أن الذي للأخبار هو على سبيل الالتزام من جهة المتكلم . فلذلك ما يبر ويحث . والذي للأمر والدعاء هو على سبيل الالتزام منه فليس هو من حيث البر والحث في شيء وكذلك الذي للاستفهام . فمما يستعمل في الأمر قولهم : بالله افعل كذا . ونشدتك الله ألا فعلت كذا ؟ ولما فعلت كذا . وأيضاً عمرك الله^(٥) إلا ذكرت وقعدك^(٦) الله لما سكت .

أما دخول . إلا ولما ((اللتين للاستثناء في الكلام فمن حيث المعنى كأن القائل حيث قال : نشدتك الله ألا قمت . قال جرمت عليك إلا القيام^(٧) . وعدل إلى الفعل ليكون أدل على الوقوع وأقرب من تصوير الحال المرتبة كما قالوا : ما جئتي إلا أكرمتك . على ما ستره ان شاء الله عز وجل .

وقد يجوز هنا في ((الإلا)) خاصة وجه آخر وهو أن يكون مركباً من ((أن)) ولا التي بمعنى لم فكان قول القائل : نشدتك الله . أو قعدك الله إلا قمت معادل لقوله : تلزمك اليمين ان لم تقم قال متمم :

فعدك ألا تسمعيني ملامةً ولا تنكثي قرح الفؤاد فيجمع^(٨)

فكانه ارضيت قعدك^(٩) إن لم تسمعيني ملامةً .

(١) قال بزيادتها ويكونها بمعنى ألا الاخفش . انظر : تفسير القرطبي ٥٩/٢٠ .

(٢) انظر : تفسير القرطبي ٩٠١/١٩ ، ٥٠٩/٢٠ .

(٣) انظر : مشكل اعراب القرآن ٨١٩/٢ .

(٤) المحتسب ٣٦١/٢ والسبعة في القراءات ٦٦١ (لا اقسام) ذكر من قرأها بالالف وبغير الالف .

(٥) إيمان العرب للنجيري ٢٥/ .

(٦) انظر : الكتاب ١٦٢/١ .

(٧) انظر : أمالي ابن الشجري ٣٤٩/١ .

(٨) لمتمم بن نويرة . انظر : ديوانه ١١٥/ .

(٩) قعدك وقعيدك . انظر : إيمان العرب ٢٥/ في نسخة بـ ((ألا)) كما في الديوان .

وعلى هذا قول القائل : لولا حُدُوتُ ولا عُدْزِي لمحدود^(١) أي لو لم أحد .
وأما انتصابُ عمركَ الله . فعلى تقدير فعلٍ كأنه سألت الله تعميرك^(٢) . إلا أنه حذف
الزوائد من تعميرك وقدمه لقرط العناية بذكره ، فالكاف هنا ضميرُ المفعول ولهذا ما جوز
فيه : عمركَ الله برفع لفظة الله إذ هو بمعنى عمركَ الله ، ومن ثم جاز أن يذكر عمركَ
وحده ، فيقال عمركَ قل وعمركَ لا تقل .

فأما انتصابُ قعدك فعلى تقدير الفعل أيضاً ، كأنه احذر قعدك وهو الشاهد والمراد به
الملك^(٣) الموكل بالإنسان يقال : قعدك وقعدك وقعيدك ألا فعلت ذاك . وقد يجيء قعدك
في بعض اشعارهم والمراد به الله سبحانه إذ هو الحاضر بكل مكان ون كان ليس بذي
وضع .

وهذه الألفاظ قد تستعمل أيضاً في الاستفهام انشد :

عمرتُك الله الجليل لأنني الوي عليك لو أن بك يهتد^(٤)
هل لامي من صاحب صاحبه أو حاسر أو دارع أو مرتدي

فإن قال قائل : إنما استقام^(٥) هذا لأنك إذا قلت بالله هل قام زيد . فكأنك قلت :
بالله اذكر هل قام زيد وعلى هذا :

(١) البيت للجموح الظفري . تجده في أمالي ابن الشجري ٢١١/٢ وفي شرح الفصل ٩٥/١ والخزانة ٢٢١/١ ،
واللسان ٢١٩/٦ مادة عذر ، وشرح القصائد لابن الأنباري ٥٥١/ . والمخصص ١٩/١٥ ، والأزهية في
علم الحروف للهروي ١٧٩/ . ونسب لراشد بن عبد ربه وصدره :

له درك انني قد رميتهم

(٢) وقد يكون منصوباً على المصدرية أو بنزع الخافض أي بتعميرك ورفع لفظ الجلالة منقول عن الاخفش
وعن المازني على انه فاعل ، انظر : أمالي ابن الشجري ٣٤٧/١ ، وشرح الكافية ١٠٧/١ وحاشية
المقتضب ٣٢٨/٢ .

(٣) ومعنا اخصب الله بلادك حتى تكون مقيماً فيها قاعداً غير متجعج ، إيمان العرب ٢٥/ .

(٤) لعمر بن احمري ديوانه ٦٠/ وروي : عمرتك الله العلي فاني .

(٥) انظر : الكتاب ١٦٣/١ ، والمقتضب ٣٢٩/٢ .

عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا أيام ذي سلم^(١)
كان له ذلك .

ومما يرتفع بالابتداء . ما رأيته منذ الجمعة . ومذ الغزو .
إعلم أنهم قد اختلفوا في ((منذ ومذ اختلافاً كثيراً والذي حصل لنا الآن : ان كل واحد منهما هو حرف وضع لتحديد الزمان)) : إما من جهة تقدير المدة بالضرورة بكون بعده الزمان نفسه ، إما منكراً إن كان المراد هو المقدار فقط . وأما معرفاً ان كنت اردت مع المقدار التوقيت فيجوز لك في الاسم بعده الجر على أن يكون - هو أعني منذ أو مذ - حرف جر . مثاله من الموقت : هذا هو الحديث الذي كنا نذكره منذ اليوم . كما يقال : طول اليوم .

ومثاله من غير الموقت : ما لقيته مذ زمان .
فالرفع على أن يكون هو من الحروف التي يبتدأ بعدها الاسم .
مثاله من الموقت . ما رأيته مذ الليلة : التقدير ما رأيته مذ المدة هذه الليلة بساعاتها .
فالمبتدأ محذوف استغني^(٢) عنه فطرح طرحاً لازماً .
ومثاله من غير الموقت : أنت عندنا منذ يومان ، التقدير أنت عندنا من حيث المدة يومان .

أما من جهة تعيين المبتدأ : فربما وليه الاسم وينبغي أن يكون مؤقتاً إما مجروراً بالحرف قبله نحو : ما رأيته مذ يوم السبت .
وأما مرفوعاً بالابتداء وهو إن كان مفرداً فزمان حدث نحو : أنت تنتظر منذ يوم الجمعة . وما رأيته مذ الغزو والتقدير : منذ يوم الجمعة موجوداً أو حاصل ومذ الغزو واقع . حذف الخبران استخفافاً .

(١) للأحوص . انظر : ديوانه ٢٠١/ .

(٢) هذا الرأي منسوب للقراء تقديره الامد . انظر : الانصاف ٣٩٨/١ ، وانظر : شرح المفصل ٤٦/٨ .

..... المستوفى فى النحو

وقد يجوز على الوجهين ما رأيته مذ أن الله خلقتني^(١) . كأنه قال : مذ خلق الله . أو خلق الله آيائي .

ولو قال قائل : ما رأيته مذ زيد . لم يجوز حذف الخبر ، لأن الازمنة لا تكاد تتحد بالاشخاص تحدها بالاحداث أو بالانات وما يكتنفها من الازمنة الصغار ، فإن لم يكن مفرداً فتحو : مذ الخليفة عبد الملك . ونحو قوله :

وما زلت محمولا على ضمنية ومضطلع الاضغان مذ انا يافع^(٢)

وربما وليه الفعل ويتعين بتعين الفاعل بعده نحو قوله :

فلا تطلبنها يا ابن كوز فانه غذا الناس مذ قام البني جواريا^(٣)

فهذا يؤنسك بوقوع المبتدأ والخبر بعد مذ ومنذ إذ الجملتان متقاربتان في هذا الحكم . فإن قيل : فكيف جعلتم الحرفين مرة من الحروف الجارة ومرة من الحروف التي تبدأ بعدها الاسماء ، ومرة من الحروف التي تقع بعدها الافعال ؟

قلنا : ليس قد اجمعوا على أن ((حتى)) للغاية ثم نراهم تارة يجرون بها في نحو : جاءني القوم حتى زيد وتارة يرفعون بعدها المبتدأ والخبر في نحو :

حتى ماء دجلة اشكل^(٤)

وتارة يذكرون بعدها الفعل في نحو : سرينا حتى بدأ الاصباح ، فكما جاز ذلك ثم كذلك جاز هذا هنا .

فأما ما سوى ذلك من الأقاويل المشوشة في هذا الباب فمما قد رأيناك في صدر هذا

(١) انظر : الهمع ٢١٧/١ .

(٢) للكمت . انظر : الكتاب ٢٣٩/١ ، العيني ٣٢٤/٣ . مرة كب البني ومرة النبي .

(٣) لم أعثر عليه .

(٤) البيت مشهور وهو لجرير تجده في ديوانه ٤٥٧/ ، وتماه :

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة

الاسم المبتدأ وأحواله
.....

الكتاب العذر لقائله فيه ولنا في ترك المشاغبة عليه وما رغبتنا عنها إلا بعد استكثار الحظ منها وبالله التوفيق .

ومما يجب ان نذكره هنا : ان مذ قد يلاقي الذال منها ساكن بعدها ، فمن حق الذال ان تحرك على الضم اشعاراً^(١) بالاصل فهذا يدل على ان مذ من منذ كان من ان وككان من كان قال :

كان وريديه رشاء الخلب^(٢)

فان قال قائل فهل يستقيم ان يقال : قال زيد مذ يوم الجمعة ؟ قلنا : الشرط في اعمال مثل هذا الفعل ان يكون متصلاً يتنظم جميع اجزاء الزمان ، ولأن القول ليس شيئاً يتصل باقياً مستمراً لم يستقم ذلك إلا إذا اريد به القول الذي هو المذهب إذا المرجح به إلى العقيدة الثابتة^(٣) .

فأما قول القائل : ما رأيته مذ يوم السبت . فليس العامل فيه هو رأيته و ((ما)) داخل على الفعل رافعة له بل العامل فيه هو رأيته . لأن عدم الرؤية هو باق مستمر . فتصور هذا واستعن بالله يهدك .

(١) أو مجازاة لضمة الميم . انظر : شرح المفصل ٤٧/٨ .

(٢) لرؤية : انظر : ملحقات ديوانه ١٦٩/ مع اختلاف في روايته .

كانه وريديه رشاء خلب

(٣) في (ش) فقط ((الثانية)) .

فصل

فى ذكر خبر المبتدأ

خبر المبتدأ : هو الاسم أو القول الذى يبنى على المبتدأ حديثاً عنه كمنطلق من قولنا : زيد منطلق . وك ((اخوه ذاهب)) من قولنا : ايهم ذاهب . فالاسم يرتفع بكونه ثانياً لأول هو ((المبتدأ)) كما أن المبتدأ ارتفع بكونه أولاً لثان هو ((الخبر)) ومن هنا نشأ الغلط لمن جعلهما مترافعين^(١) ، فكل واحد منهما^(٢) يرتفع عندنا بصفة ثابتة فيه نفسه .

فأما سيبويه^(٣) : فإنما رفعهما معاً بالابتداء من حيث أنه عني بالابتداء هنا النسبة بين المبتدأ والخبر - ولها أي للنسبة^(٤) كما عرفت - طرفان ، لا انه جعل رفعيهما على حد^(٥) واحد ، ولا أنه أراد أن يجرّد اسم ما من العوامل كيف كان يكون سبباً لرفع آخر .

فإن اشترطت التعلّق المعلوم بينهما فتجسّم قليلاً إلى الطرف الثاني ، واجعل تجرّده موجّباً لرفعه بشرط اعتبار النسبة بينه وبين الأول ، ولأن يجعل الأمر الذاتى موجّباً ، والذي من خارج^(٦) شرطاً أولى من ان تقلب النسبة فيه وتجعل الأمر بالعكس على ما ذهب إليه^(٧) المبرد واشياعه إذ زعموا ان الابتداء عامل للرفع فى الخبر لكن بشرط توسط المبتدأ .

(١) جعلهما الكوفيون مترافعين انظر : الانصاف ٤٤/١ مسألة ٥ .

(٢) حاشية فى (ب) ((الكسائى والفراء ومن معهما)) .

(٣) انظر : الكتاب ٢٧٨/١ .

(٤) اخذت من حاشية (ب) .

(٥) فى (ج) ((واحد واحد)) .

(٦) حاشية توضيحية فى (ب) ((قوله من خارج)) يريد به الابتداء .

(٧) انظر : المقتضب ٤٩/٢ .

والقول يكون واقعاً موقع الاسم المفرد ، فمن هناك ما يحكم بأن محله رفع^(١) ولا بد في من ذكر يرجع إلى المبتدأ ، أما ظاهراً كما في قولك : زيد أبوه كريم ، وأما مقدراً كما في قولك : السمن منوان بدرهم . أي منوان منه بدرهم . لولا ذاك لكانت الجملة مبيّنة للمبتدأ فلا يلتزم منهما كلام .

ولنعتبر أصناف كل واحد من قسمي خبر المبتدأ أعني - المفرد والمركب - أما المفرد : فعلى^(٢) ضربين مشتق من الفعل ، قد يرتفع به ما بعده إذا كان مظهراً بشرط أن يعود منه ضمير إلى المبتدأ نحو : بكر قائم أبوه . وعمرو منطلق^(٣) أخوه وزيد شريف صاحبه . فإن لم يظهر الاسم بعده قدر فيه ضمير قد يبرز إلى اللفظ إذا عطف عليه نحو : زيد ضارب هو وعمرو . أو جرى على غير من هو له نحو : زيد هند ضاربها^(٤) هو . وليس لها الضمير من القوة والوضوح ما للضمير المستكن في الفعل ، لأن الفعل مع الضمير الذي فيه جملة في نحو : زيد قام . وليس هذا المشتق مع الضمير الذي فيه جملة في نحو : زيد قائم ، لأن الاسم من حيث هو اسم لا يحتاج إلى فاعل يسند هو إليه . فإن عرض له ذلك فمن جهة مشابهة الفعل وعروضا غير لازم وغير مشتق كما في قوله تعالى ﴿مَوَافُلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ﴾^(٥) .

وينبغي أن يكون في الخبر فائدة ليست في المبتدأ سواء كان القول جازماً أو غير جازم . فإن قلت : زيد زيد . والمراد باللفظين هو معنى واحد بعينه كان القول صادقا غير مفيد ، وإنما قلنا : إنه صادق لكذب^(٦) نقيضه الذي هو ليس زيد زيدا ، فإن اختلف

(١) اختلف البصريون والكوفيون في عودة الضمير من الخبر على المبتدأ فالبصريون يرون ان الخبر المفرد إذا كان صفة يعود منه عائد أما إذا كان اسماً محضاً غير مشتق فلا يعود منه عائد . أما الكوفيون فقد قالوا بعودة الضمير في كلام الحالتين . انظر : الانصاف ٥٥/١ مسألة ٧ .

(٢) انظر : اسرار العربية ٧٢/ .

(٣) في (ش) ((مطلق)) وفي (ب) ، (ج) ((منطلق)) .

(٤) الكوفيون قولهم ((لا يجب ابراهه)) أي جواز ذلك . والبصريون قالوا ((يجب ابراهه)) . انظر :

الانصاف ٥٧/١ - ٥٨ والفرخاني يوافق الكوفيين بقوله ((قد يبرز إلى اللفظ إذا عطف عليه)) .

(٥) سورة المدثر : الآية ٥٦ .

(٦) ((للكذب في نقيضه)) وفي (ش) ((يكذب نقيضه)) وفي (ب) ما هو مرسوم في المتن .

..... المستوفى في النحو

المعنيان ربو بأيسر فرق بينهما جاز سواء كان ذلك الفرق من حيث أن أحدهما باعتبار الاسم والآخر - باعتبار الحقيقة الموضوع هو عليها - كما في قول القائل : كان ذلك إذ الناس ناس والزمان زمان^(١) .

أو من حيث أن أحدهما باعتبار الذات والآخر باعتبار اللواحق^(٢) التي تلحقها والخواص التي تخصها نحو قوله :

رفوني وقالوا يا خوليد لا ترع
فقلت وانكرت الوجوه هم هم^(٣)

وقوله :

أنا أبو النجم وشعري شعري^(٤)

أو من جهة اختلاف الإضافتين وإن كان الموصوف واحدًا نحو قوله :

أما في لحاف الضيف والييت ييتة^(٥)

لأن شيئاً^(٦) واحداً بعينه هو لحاف لهذا أو لذاك وعلى هذا حمل الشافعي رحمة الله عليه قوله صلى الله عليه وآله : ((ذكاة الجنين ذكاة أمه)) . كأن فعلاً واحداً بعينه - كأن

(١) لمجهول تجده نظيره في الخصائص ٣/٣٣٧ ، وأما ابن الشجري ١/٢٤٤ والرواية : إذ الناس ناس والبلاد بلاد .

(٢) انظر : الخصائص ٣/٣٣٧ .

(٣) منسوب لأبي خراشة الهذلي . ديوان الهذليين ٢/١٤٤ .

(٤) لأبي النجم . تجده في المنصف ١/١٠ ، أما ابن الشجري ١/٢٤٤ ، وفي الخصائص ٣/٣٣٧ ، والكامل

١/٣٨ ، المرجل ٣٧٧/٣ ، والمغني ١/٣٢٩ ، الهمع ١/٦٠ ، الاشموني ١/١٥٥ .

(٥) للمقنع الكندي وتمامه :

ولم يلهنني عنه غزال مقنع

وهو في الحماسة لأبي تمام .

(٦) ارتباك في (ش) كتبت ((لا أن)) وفي (ب) ، (ج) ((لأن)) .

ذكاة للأم هو ذكاة للجنين - فلهذا ما حكم بطهارته ميتاً^(١) .
 أو من جهة تعدد في الاشخاص وان كان النوع واحداً نحو قول القائل : سيرة زيد
 سيرة عمرو . وليس المراد انهما واحد بالعدد بل بالنوع وعلى هذا فليحمل قوله صلى
 الله عليه وآله ((ذكاة الجنين ذكاة أمه)) يقويه رواية النصب في ((ذكاة أمه)) كما تقول :
 اكرم زيدا اكرام عمرو .

وكل واحد من القسمين - اعني قسمي المفرد - إذا وقع خبراً للمبتدأ وقد يكون
 حقيقة كالأمثلة التي ذكرناها ، وقد يكون مجازاً .

أما الأول : فنحو قول القائل : ليله^(٢) قائم ونهاره صائم .
 وأما الثاني : فنحو قوله صلى الله عليه وآله : أنا وعلي أبوا هذه الأمة^(٣) وكل ذلك
 على توهم انه هو بنحو من الانحاء . والكلام في الحقيقة^(٤) والمجاز ليس مما يندرج في
 صناعة النحو ، إلا لو اندرج تحتها كان يخص هذا الباب ، فلهذا لم نشرع في ذكرهما .
 أما المركب فعلى ستة اضراب^(٥) .

الأول : أن يكون جملة من فعل وفاعل نحو : الله خلق كل شيء . والرسول ينبغي ان
 تصلي عليه . ومن هذا الضرب قولهم : زيد اكرمه ، فإن قلت : زيدا اكرمت . أو زيدا
 اكرمت . على تقدير فعل يفسره اكرمه فالكلام داخل في باب الفعل والفاعل .
 فإن عطف على جملة فعلية ازداد البناء على الفعل حسناً نحو : خرج بكر وزيدا
 اكرمت . وقام خالد وزيدا اكرمت . هذا ليتشاكل المعطوف والمعطوف عليه .

(١) الذكاة الذبح يقول ابن منظور ، لسان العرب في اللسان ٣١٥/١٨ ((والعرب تقول : ذكاة الجنين ذكاة
 أمه ، أي إذا ذبحت الأم ذبح الجنين ، وفي الحديث : ذكاة الجنين ذكاة أمه)) .

انظر : سنن ابن ماجه ١٠٦٧/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٠٠/١ .

(٣) ينابيع المودة ١١/ تأليف الشيخ سليمان الحنفى القندوزي ط دار السلطنة العلية العثمانية ١٣٠٢هـ .

(٤) انظر : البرهان للزركشي ٢٢٥/٢ - ٢٥٩ .

(٥) في شرح المفصل ٨٨/١ قال انها اربعة أنواع ونسب هذا التقسيم لأبي علي الفارسي ، والحقيقة عند
 ابن يعيش انها ضربان وهما الجملة الفعلية والاسمية وتتسبب إليها هذه التقسيمات .

فإن قلت : زيداً اكرمت . ابتداءً جاز على تقدير حذف الضمير^(١) وليس حذفه هنا كحذفه من نحو قوله تعالى ﴿أَعَدَّ الَّذِي يَمُنُّ بِاللَّهِ رَسُولًا﴾^(٢) لأن بين الصلة والموصول من اتحاد ما ليس بين المبتدأ والخبر ، إذ الصلة مع الموصول في حكم لفظ واحد مفرد يكون الطول فيه أظهر فيكون بتحري الاستخفاف أجدر ، فالحذف فيه أحسن منه في غيره . لاسيما والفعل هنا أدل على المحذوف إذ الحاجة إليه امس .

وقد يدخل في هذه الضرب : زيد أعطه . وإن كان الوجه فيه النصب ، لأن الأمر ليس موضوعاً للخبر به .

الثاني : أن يكون ظرفاً مكانياً نحو : زيد عندك . وعمرؤ في الدار . اعلم أنهم قد اختلفوا^(٣) في الظرف على ما أتيناك^(٤) به فمنهم : من جعل المقدّر في الظرف الفعل نفسه مع الضمير فيه كأنه : زيد استقر^(٥) عندك قال : ولما اختزل الفعل احتوى الظرف^(٦) على الضمير الذي كان فيه قبل . فلذلك جاز أن توصل به الاسماء الموصولة كما بالجملة قال الله عز من قائل ﴿يَا عِندَكَ يُفَدُّ وَيَأْتِي عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾^(٧) فإن قدرت : مستقراً . احتجت إلى ضمير تقدمه نحو : ما هو مستقر عندكم ، ثم لا يسقط هو بسقوط مستقر .

ومنهم من جعل المقدّر هو^(٨) اسم الفاعل فاحتج بجواز قول القائل : على فرسه زيد ولا حجة لهم في هذا لأنه قد يجوز أن يقال : حصل على فرسه^(٩) زيد . على ما عرفت من مطاوى كلامنا قبل ، إذ زيد هو الفاعل ، فموضعه مقدّم على موضع فرسه ، فلا بأس باضماره في الموضع الذي هو متأخر في النية عن موضعه ، ألا تأخذ وجدنا للظرف

(١) انظر : شرح الفصل ١٥٨/٣ .

(٢) سورة الفرقان : الآية ٤١ .

(٣) انظر : شرح المفضل ٩١/١ .

(٤) مذكور سابقاً .

(٥) انظر : الانصاف ٢٤٥/٢ والرأي منسوب لبعض البصريين .

(٦) انظر : الاشباه والنظائر ٢٣١/١ .

(٧) سورة النحل : الآية ٩١ .

(٨) الرأي ينسب لقسم من البصريين . انظر : الانصاف ٢٤٥/١ .

(٩) هذا الرأي منسوب للعلب . انظر : الانصاف ٢٤٥/١ .

خصائص لم تكن لاسم الفاعل ولا للفعل مع الضمير نحو حجزه بين إن واسمها سواء كان خبراً في نحو قوله تعالى ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَحَافِظِينَ﴾^(١) أو لم يكن نحو :

فلا تلحنني فيها فإن بحبها أخاك معنى القلب جم بلائله^(٢)

ونحو فصله بين المضاف والمضاف إليه ، وإن كان غير مقيس^(٣) في نحو قول ذي الرمة .

كأن أصوات من يغالهن بنا وأواخر المقيس ابعاض الفراريج^(٤)

أفردناه^(٥) قسماً برأسه .

فأما الفرق بين : زيد عندك . وبين : عندك زيد ، فما فرغنا عنه بعون الله تعالى . وكذلك القول في الاستقرار والالغاء فاذكره من سائر ما يحتاج إليه من صفات الظروف وشرائطها وجزئيات احكامها فتطلبه في الباب الذي تتكلم فيه على الظرف إن شاء الله عز وجل .

الثالث : أن يكون ظرفاً زمانياً ويقتضي ان يكون المبتدأ حدثاً من الاحداث غير باق ولا مستمر تقول : مقدم زيد يوم الجمعة ، لأن القدم يطابق في وقوعه وقتاً (ما) ثم لا يلبث أن يزول ، فأما قول القائل : زيد يوم الجمعة . أو طلوع الشمس يوم الخميس . مع أن نسبة جميع أيامهما إلى وجودهما نسبة واحدة فليس بسديد^(٦) إذ هو لا طائل تحته . فإن قلت : الليلة^(٧) على تقدير : الليلة ليلة الهلال كان داخلاً في القسم الثاني من قسمي المفرد .

(١) سورة الانطار : الآية ١٠ .

(٢) لمجهول . تجده في الكتاب ٢٨٠/١ ، والمقرب ١٠٨/١ ، والخزانة ٥٧٢/٣ والهمع ١٣٥/١ ، الاشموني ٢٧٢/١ . روي أحياناً ((وأخاك مصاب)) .

(٣) انظر : الكتاب ٣٤٧/١ .

(٤) للذي الرمة . انظر ديوانه ٧٦/ ، وروى به ((الميس اصوات)) .

(٥) شرحناه سابقاً .

(٦) ((لأن الاستقرار فيها لا معنى له)) انظر : المقتضب ٣٢٩/٤ .

(٧) انظر : المقتضب ٢٧٤/٣ .

ومن هذا الضرب الذي نحن فيه قولهم : اليوم يوم الجمعة ، اليوم يوم السبت . حملاً على التجميع والتسبيت^(١) وهما مصدران .

ولا يقال : اليوم يوم الاثنين . ولا غير ذلك من الأيام بل الوجه فيها الرفع : اليوم يوم الاربعاء . لا يجوز فيها غير ذلك وإن كان جاز في الجمعة والسبت لما ذكرناه .

فأما قولهم : اليوم يومك^(٢) . بنصب اليوم فمن حيث الحمل على المعنى كأنه : اليوم غلبتك وسلطانك . أو من حيث جعل اليوم بمعنى الآن كأن التقدير ، الآن يوم قدرتك .

وجاز أن يكون الزمان خيراً لا عن الحدث ، لأن يوم قد أجرى مجرى الاحداث لما قد عرفت قبل من المناسبة بين الاحداث والازمنة .

وأما قوله تعالى ﴿فَذَلِكَ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾^(٣) فيحتمل أن يكون ذلك إشارة إلى الحدث^(٤) ، ويوم عسير على تقدير المضاف كأنه : شأن يوم عسير .

ويحتمل ان يكون إشارة إلى الوقت فلا يحتاج فيه إلى تقدير حذف المضاف . وعلى الوجهين يكون الظرف ملغى ، والعامل فيه على الوجه الأول : هو الإشارة : سيما والمراد بذلك الحدث وعلى الوجه الثاني : معنى العسر الذي هو لما كان في صفة الخبر كان كأنه في الخبر والتقدير . فذلك اليوم عسير حيثئذ^(٥) .

ولمّا جاز أن يكون ((يومئذ)) ظرفاً^(٦) ليوم ، لأن يومئذ هنا ليس الذي يخص^(٧) وضح النهار . ألا ترى أنه قد يقول القائل : طرقت فلاناً ليلة كذا فكان قد أكرمني يومئذ . فإن جعلت الظرف مستقراً دخل في هذا القسم الذي نحن^(٨) بصدده ، إلا أن الفائدة تكون فيه أقل فيما يتخايل لنا إذ المعنى : فذلك النقر حاصل يومئذ ، وهذا قد عرفت من

(١) في (ش) ((السبت)) .

(٢) انظر : الكتاب ٢٠٨/١ .

(٣) سورة المدثر : الآية ٩ .

(٤) انظر : مشكل اعراب القرآن ٧٧١/٢ .

(٥) انظر : املاء ما من به الرحمن ١٨٧/٢ .

(٦) في (ب) ((مظرفاً)) .

(٧) انظر : الكشف ١٨١/٤ .

(٨) أي الخبر المركب .

قوله تعالى ﴿فَإِذَا تَنَفَّرَ فِي النَّاقُورِ﴾^(١).

فإن أريد بذلك لا التنفّر نفسه بل قيام الساعة أو ما يجري مجراه من الأحداث^(٢)، كأنه :
فإذا تفر في الناقر فقيام الساعة يومئذ كان أقوى وأوضح .

فإن جعلت المشار إليه الساعة نفسها على نحو : اليوم يومك . كان وجهاً من الوجوه
من حيث الاحتمال اللفظي والله اعلم بما أراد تعالى وجل وعلى الوجوه الثلاثة الأخيرة
يلزم جواز الوقف على يومئذ^(٣).

ومما يدخل في هذا الضرب قولهم : أطيب ما تكون البدواة شهري ربيع^(٤) . فشهري
ربيع : خبر عن أطيب اكوان البدواة ، لأن ((ما)) مع الفعل في حكم المصدر وأفعل هذا
يكون مضافاً إلى ما هو بعض منه .

ونظير هذا قولك : اشجع ما يكون الأمير إذا خرج فارساً . فإذا ينتصب على الظرف
وهو مستقر لاشجع الاكوان ، وهو كون .

وقد يجتزأ^(٥) عن الظرف بالحال لدلالته عليه فيقال : اشجع ما يكون الأمير فارساً .
وأما اسلى ما تكون عن أخيك أبلى ما يكون في حفرة فعلى أنه هو إلا أنك تحتاج
هنا إلى توسط^(٦) الوقت كأنه : اسلى أوقات اكوانك ابلى اوقات اكوانه .

وكما يجعل المصدر فاعلاً على التوسع كذلك قد يجعل الزمان أيضاً فاعلاً على
التوسع على ما^(٧) عرفت فكان المعنى : الوقت الذي تزداد فيه سلوتك هو الوقت الذي
يزداد فيه بلاه . ومثل قولك : اشجع ما يكون^(٨) الأمير فارساً . قول القائل : رؤيتي لزيد
قائماً . فالحال قد أغنى غناء الخبر .

(١) سورة المدثر : الآية ٨ ، انظر : معاني القرآن ٢٠١/٣ .

(٢) انظر : تفسير ٧٠/١٩ .

(٣) انظر : ايضاح الوقف ٣٤٨ .

(٤) انظر : الكتاب ٢٠٠/١ .

(٥) في (ج) ((يجزأ)) وفي (ب) ((يجتزأ)) وفي (ش) ((يجتزأ)) .

(٦) في (ب) ((توسيط)) .

(٧) ((من)) (ج) و (ش) .

(٨) انظر : مسألة اخطب ما يكون الأمير قائماً ، المسألة الثامنة في أمالي ابن الشجري ٣٠٠/١ .

وأما : علمي يكر ذا مال . فقد يجوز أن يكون من هذا القبيل ، ويجوز أن يكون العامل في ذا مال ((علمي)) فعلى هذا يكون الخبر قد حذف بأسره ، وعلى الوجهين . ينبغي أن يكون وقت حصول العلم وقت كونه ذا مال .
فأما قول الشاعر :

الحرب أول ما تكون فتية تسمى يزيها لكل جهول^(١)

ان رفعت ((أول)) ونصبت ((فتية)) فعلى نحو ذا قولك : اشجع ما يكون فلان فارساً ، وأول إما على البدل من الحرب وستره إن شاء الله تعالى . وأما مبتدأ ثانياً^(٢) ، فيكون قد جعل الكون فتية كما جعل الآخر : مر الرياح النواسم . ربحاً ناسمة في قوله :

مشين كما اهتزت رياح تسفت اعاليها مر الرياح النواسم^(٣)

فإن نصبت ((أول)) ورفعت ((فتية)) فعلى أن يكون (الخبر فتية)^(٤) . وأول ظرفاً لفتية .

فإن رفعتهما فعلى جعل الكون أيضاً ((فتية)) أما على أن يكون أول بدلاً ، وإما على أن يكون أول مبتدأ ثانياً .

والفرق بين هذا الوجه والوجه الأول من حيث أن متن الخبر في الأول محذوف يستدل عليه بحال عنه .

فأما هذا فالخبر فيه فتية كما ترى ليس غير .

فإن نصبتهما معاً فعلى أن يكون الخبر : تسمى يزيها . وأول ظرف لتسمى وتكون ناقصة أي تسمى في حال كونها فتية .

(١) لعمرو بن معد يكرب . تجده في ديوانه / ١٥٦ ، ونسب لامرئ القيس أيضاً . انظر : ديوانه / ٣٥٣ .

(٢) أول بالرفع والنصب والرفع والنصب في فتية . انظر : الكتاب / ٢٠٠/١ .

(٣) البيت للذي الرمة . انظر : ديوانه / ٦١٦ .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ب) .

الرابع : أن يكون جملة شرطية تامة نحو : زيد إن تكرمه يشكرك خالد . فزيد مبتدأ . وقوله ان تكرمه يشكرك خالد خبره ، وهو جملة مؤلفة من جملتين : احدهما تكرمه ، والأخرى يشكرك خالد ومن إن والشرط قد اوجدهما وحدة ما فصار مجموع الجملتين مع إن جملة واحدة حتى إذا قلت : إن تكرمه . وسكت لم تكن آتيت بكلام مفيد ، بل بجزء كلام وإنما ساعاً أن يكون خبراً عن زيد لمكان الذكر العائد منها إليه .

ومن هذا الضرب قوله تعالى ﴿وَالَّذِي يَتَّبِعُكَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكَ إِذَا مَرَّتْ بِكَ فَعَدَّتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾^(١) . والخامس : أن يكون الخبر مجموع المقدم والتالي من الشرطية من غير أن تكون معه إن ، فعلى هذا الوجه خاصة ينبغي أن يكون المبتدأ اسماً من الأسماء الشرطية من غير أن يقع عليه الفعل الذي ينعقد به الشرط نحو قولك : من يكرمني اشكره . وإيهم ياتني فله ثوب ، فمن : مبتدأ : ويكرمني اشكره خبر له . فكأنك قلت كل إن يكرمني اشكره . إلا أن ((إن)) انحازت إلى جانب المبتدأ إذ معناها كأنه مضمن في كل واحد من معاني هذه الاسماء الشرطية على ما تحققه بعد إن شاء الله تعالى .

ولابد من ضمير في المقدم يعود إلى المبتدأ به تصير الجملة خبراً عنه وإن كانت ناقصة بزيادته^(٢) . فإن اتفق ان يشترك المقدم والتالي في الموضوع يعمهما معاً كما في مثالنا هذا إذ هو : ان يكرمني اشكره ، وجب ان يعود إليه ضميران : احدهما ما به تصير الجملة خبراً عن المبتدأ . والثاني ما كان يعود من التالي إلى المذكور في المقدم . وقد يطوى هذا الضمير مع تقدير اثبات له كما في قوله تعالى ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٣) لأنك لو صرحت بالشرطية فيه تامة قدرت : كل إن يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين .

(١) سورة الطلاق : الآية ٤ . اللاتي مبتدأ ويتسن من المحيض من نسائك هذه الجملة جميعاً في محل رفع خبر وان اربتم شرط فعدتهم مبتدأ ثلاثة اشهر خبر ، انظر : مشكل اعراب القرآن ٧٤٠/٢ .
(٢) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) زيادة المبتدأ من حيث انه يدل على الاسم المفرد غير الشرطي ككل مثلاً أو واحد ، وعلى أن أيضاً نقصان الخبر من حيث انه إذا حقق وعوید اعوزته ان المنحازة إلى جانب المبتدأ .

(٣) سورة يوسف : الآية ٩٠ ، حذف العائد والتقدير المحسنين ((منهم ويجوز أن يكون وضع الظاهر موضع المضمرة أي لا يضيع اجرهم)) املاء ما من به الرحمن ٣٦/٢ .

لكن (المتقى) الصابر لما كان من المحسنين كان اثبات اجر المحسنين اثبات اجر له من حيث هو داخل فيهم وإذ قد جاز .

أما العيب فذو عيب^(١) . حملاً على أن المعنى أما العيب فله منهم كذا . فهذا اجوز ، فإن لم يشتركا في الموضوع كفى الضمير العائد من المقدم نحو قولك : أيهم يعطيني اشكر الله . كما تقول : كل إن يعطيني اشكر الله ، وقد يمكن أن يحمل على هذا قوله : ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْعَمِيدُ﴾ وأكثر ما يكون هذا الاكتفاء إذا كان جزءاً المجازة - أعني المقدم والتالي - خبراً عن أي .

فأما ((من وما)) فمن حق كل واحد منهما أن يعود إليه في سعة الكلام ضميران لمشابهتهما الاسماء الموصولة ، ولا بد أن يكون الموصول في هذا الموضع مستدعياً^(٢) لضميرين : أحدهما في الصلة^(٣) والآخر : في الخبر .

ومما يرتفع بالابتداء هنا : غلام من يخدمني اعطه إذ قد اكسب المضاف من المضاف إليه معنى الشرط الذي به يستحق هذا الحكم ، وكان التقدير : غلام كل منهم إن يخدمني اعطه . فيخدمني اعطه : خبر للمبتدأ ، لأن الفائدة فيهما توجد وبانتظامهما .

فإن وقع الفعل على هذا الاسم الشرطي فلا مدخل فيه للابتداء نحو قوله ﴿إِنَّمَا تَدْعُوا قُلُوبَ الْبَشَرِ الْحُسْنَى﴾^(٤) انتصب ((أيأ)) بوقوع الفعل عليه وانجزم الفعل به^(٥) على ما ستره في موضعه إن شاء الله تعالى وانتصاب . أيأ بتدعوا من حيث إنك لو قدرت إن لقلت : إن تدعوا هذا أو ذاك فله الاسماء الحسنى ، ولأن المقدم والتالي لم يشتركا في الموضوع ولم يكن أي مبتدأ لم يعد إليه ضمير كما في قوله تعالى ﴿مَا يَنْفَعُ اللَّهُ النَّاسَ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾^(٦) حيث عاد من التالي ذكر إلى المذكور في المقدم في نحو قول

(١) انظر : ابن هشام في المغني ٥٦/١ .

(٢) في (ش) ((مبتدأ)) .

(٣) انظر : المغني ٧/٢ .

(٤) سورة الإسراء : الآية ١١٠ ، الكتاب ٣٩٧/١ اعلم ان أيأ مضافاً وغير مضاف بمنزلة من .

(٥) انظر : الانصاف ٤٥/١ .

(٦) سورة فاطر ٢/ ، وانظر : تفسير القرطبي ٣٧١/١٧ .

القائل : إن يفتح الله للناس نوعاً من رحمته فلا ممسك لها وإن يمسك نوعاً منها فلا مرسل له أو في نحو قول القائل : أيهم ياتك^(١) تكن مصاحباً . حيث كان ((أي)) مبتدأ فلزم أن يعود إليه من المقدم ذكره .

وما لا يعود فيه ضمير إلى الاسم الشرطي قولهم : ما أنس لا أنس كذا . إذ التقدير : إن أنس شيئاً لا أنس^(٢) كذا . فانظر في هذه الأصول نظراً شافياً واستعن بالله يهدك .

والسادس : أن يكون جملة مركبة من اسم يوضع ثانياً بعد الأول سواء كان مبتدأ أو دخله أحد العوامل الداخلة على المبتدأ وخبره - أعني كان واخواتها وإن واخواتها - و ((لا)) المستدعية للاسم والخبر على ما سندكره إن شاء الله تعالى .

ومن خبر له هو أحد الاصناف السبعة المقدمة ، أو مؤلف من اسم واحد وأكثر على طريق التالي ، ومن خبر هو أحد^(٣) الاصناف السبعة المقدمة مثاله : زيد أخوه منطلق ، وعمره كان غلامه يخدمني . وبكر ليت له يخرج . وأيضاً خالد كان غلامه أبوه يصحني . ومن هذا القبيل قوله تعالى ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٤) الآية ، وقد يوجد في هذا الضرب ما يشاكل الضرب الأول في الصورة فإنك إذا قلت : زيد كريم أخوه . وعمره خز عمامته . امكنك أن تجعل ((كريم)) خبراً لزيد يرتفع به أخوه بعده ، فيكون الخبر مفرداً . ولك أن تجعل الجملة المركبة من المبتدأ والخبر التي هي ((كريم أخوه)) على تقديم الخبر خبراً عن زيد ، فيكون الخبر جملة ، وكذلك الشأن في خز عمامته . قد يجعل ((خز)) بمعنى لين فيرتفع به الاسم بعده وقد يجعل خبراً لعمامته ثم يجعل الخبر والمخبر عنه خبراً لعمره . ولكن الأولى في الاسم غير المشتق أن يرتفع به ما بعده كما الأولى في غير المشتق أن يكون خبراً للمبتدأ الذي تأخر عنه . وقد يتداخلان وإنما يظهر لك هذا الفرق في الوصف .

(١) انظر : المقتضب ٤٩/٢ .

(٢) في حاشية (ش) فقط ((ما أنس لا أنس)) .

(٣) ساقط من (ش) ومثبت في (ب) .

(٤) سورة البقرة : الآية ٢٥٥ ، آل عمران : الآية ٢ ، النساء : الآية ٨٧ ، التوبة : الآية ١٢٩ ، التغابن : الآية

١٣ . انظر : املاء ما من به الرحمن ٤٧/١ ، ٧٠ وانظر تفسير القرطبي ٢٦٨/٣ .

إذا قلت : مررتُ برجلٍ كريمٍ أخوهُ + وبغلامٍ خَزَ عمامتهُ . وقد يعكسُ الأمرُ في كلِّ واحدٍ منهما ، وإن كان العكسُ ليس بالأكثر^(١) .

فإن قلت : فمن أي الضربين قول القائل : زيدٌ عورٌ أخوتهُ .

وبكرُ كرامٍ بنوه ؟ قلنا : من الأولِ وكأنك إنما أتيت من جهة الجمع في عورٍ وكرامٍ . والسبب في ذلك ما كنا عرفناك قبل . إن العلة في أعمال اسم الفاعل والصفة المشبهة له هي مشابهة الفعل ، وإن الصفة ليس بينها وبين الفعل من المشابهة ما بين اسم الفاعل وبين الفعل ألا ترى أن عورٍ وكريمٍ ليسا على زنة : يعورُ ويكرمُ . كما كان منطلقُ بوزنٍ ينطلقُ ، بل يشبه أن يكون يعور^(٢) على : عورٌ كما كان ثم منطلقٌ على ينطلقُ ، فكان القائل إذا قال : زيدٌ منطلقٌ أخوتهُ قال : زيدٌ ينطلقُ أخوتهُ . وقد علمت أن الفعل ليس إذا سبق الفاعل لحقته علامة للجمع فكذلك ما يكون شديد الشبه له وملحقاً به في الأعمال والوزن - أعني اسم الفاعل - فأما الوصفُ فللفقدانه السبب الموجب للأفراد جمع في نحو قولك : زيدٌ عورٌ أخوتهُ . وإن كان لا يجوز على هذا الحد : زيدٌ منطلقون أخوتهُ . كما لم يجر عندنا : زيدٌ انطلقوا أخوته^(٣) . على أن يكون أخوتهُ الفاعل . فإن جعلت : زيدٌ عورٌ أخوتهُ من الضرب السادس كان محتملاً .

فهذه هي الجملُ التي قد يقع كلُّ واحدةٍ منها خبراً عن المبتدأ ، وهي أيضاً الجملُ التي تجيءُ صلاتٍ للأسماء الموصولة وصفاتٍ للنكرات بشرط أن تكون جازمة^(٤) إلا الخامسة . فإنها لا تكون جملةً تامةً فلا تكون جازمةً أصلاً إلا إذا كملت^(٥) ببعض ما يكسبها الشرط من الألفاظ فإن كملت كانت إحدى الجملِ المذكورة ، وكلُّ واحدةٍ من هذه الخمس الباقية قد يقع تالياً في الشرطية .

(١) حاشية في النسختين (ش) ، (ب) واحد العكسين هو : بغلام خَزَ عمامته بكسر الزاي ، أكثر من الآخر برجل كريم أخوه بضم الميم .

(٢) انظر : النصف ٤٢/٣ .

(٣) أي على لغة اكلوني البراغيث .

(٤) حاشية في (ب) ، (ش) ((يعني اخباراً قاطعة أي محتملة للصدق والكذب)) .

(٥) في (ش) ((كللت)) .

فأما المقدم فلا يكون إلا الأولى منها اعني الفعلية - وليس ذلك في الشرطية المفتحة بأن فقط ، بل وفي المفتحة بالاسماء الشرطية أيضاً سواء كانت تلك الاسماء هي التي توضع فيخبر عنها كما في قولك : من تعطه يعطك . ومن تضرب اضرب أو كانت ظروفأ كما في قولك : متى تقعد اقعد . وقولك : اينما تذهب اذهب . وستزيدك ابانة لهذه الأصول في باب المجازاة إن شاء الله تعالى .

واعلم أن ((الفاء))^(١) لا مدخل لها في خبر المبتدأ ما لم يعتبر في المبتدأ معنى^(٢) شرط ، وذلك على خمسة أوجه .

أحدها : أن يكون المبتدأ موصولاً ، وصل بالفعل كقولك : الذي يخدمني فله كذا . أو بما فيه معنى^(٣) الفعل كقولك : الذي عندك فمحبوب .

الثاني : أن يكون نكرة موصوفة ، أما بالفعل وأما بغير الفعل ومع ذلك يكون قد طرأ عليه من معنى التعميم ما يوازي^(٤) الشرط نحو : كل خليل يصافيك فهو حقيق بالاكرام . فكل رجل في الدار فله كذا .

والثالث : أن يكون معرفة موصوفة بموصول يوصل أما بالفعل كما في قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّ الْقُوَّةَ الَّتِي تَشْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَكٌ بِكُمْ﴾^(٥) ، وأما بغير الفعل كما في نحو قول القائل : الرجل الذي غلامه منطلق فله ثوب .

والرابع : أن يكون - اعني المبتدأ - بعد أما نحو قول القائل : أما السوأ فإننا لا نلين له . فالفاء في هذه المواضع الاربعة تلحق أول الخبر على ما تراه .

الخامس : أن يكون المبتدأ أحد الاسماء الشرطية التي يبتدأ بها ((كمن)) في نحو قول القائل : من يخدمني والجزاء ما لا يتطرق إليه الجزم في أوله فينقد فيه المجازاة بالفاء كالجملة الظرفية في قول القائل : من يخدمني فله كذا . فالفاء في هذه المواضع تلحق أول

(١) عنوان في حاشية (ش) ((بيان دخول الفاء في الخبر)) .

(٢) انظر : الكتاب ٤٥٣/١ .

(٣) أي الجار والمجرور والظرف . انظر : شرح المفصل ١٠٠/١ .

(٤) الشرط المبني على الابهام . انظر : شرح المفصل ١٠٠/١ .

(٥) سورة الجمعة : الآية ٨ .

الجزء الأخير من الخبر - اعني الجزء - هذا على رأينا^(١) .
ومن الناس من ذهب إلى ان الخبر في هذا الموضع هو الجزء وحده . فعنده تلحق الفاء
أول الخبر في المواضع الخمسة فافهم .
فإن أزيل عن المخبر عنه معنى الشرط فلا مدخل للفاء في خبره لا تقول . ليت الذي
يأتيني فله درهم .
وكما أنه قد يحذف المفرد إذا وقع خبراً عن المبتدأ عند الاستغناء عنه على ما ذكر
كذلك أيضاً .
قد تحذف الجملة إذا وقعت خبراً عنه بالشريطة المذكورة نحو ما في قوله تعالى ﴿وَاللَّيْلِ
لَمَ يَحِضَنَّ﴾^(٢) .
وأعلم أنه قد يعدل عن كل واحد من المبتدأ والخبر إلى ما يصير كالعوض عنه وإن
كان ليس هو هو .
أما العدول عن الخبر فنحو ما تقدم ذكره من قول القائل : أما العبيد فذو عبيد ومنه
قول الشاعر :
أما القتال لا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المواكب^(٣)
وأما العدول عن المبتدأ فنحو قوله تعالى ﴿سَاءَ عَلَيْهِمُ أُنذَرُهُمْ أَن لَّمْ تَنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٤)
عند من قدر في سواء ضميراً للأنذار وتركه ونحو قول القائل : تسمع بالمعيدي خير من أن
تراه . عند من لم يقدر ((أن)) ومما ينبغي لنا أن نذكره هنا حديث الأخبار^(٥) بالذي
وبالآلف واللام .

(١) انظر : الكتاب ٤٥٣/١ .

(٢) سورة الطلاق : الآية ٤ .

(٣) للحارث بن خالد المخزومي كما في ديوانه ٤٥/ ، وفي الخزانة روى ((الديكمو)) وحذف الفاء هنا
اضطراراً عند المبرد .

(٤) سورة البقرة : الآية ٦ ، يس : الآية ١ ، انظر : احتمالات المعكيري في املاء ما من

(٥) قال السيوطي في الهمع ٢٤٢/٢ ((الأخبار بالذي والآلف واللام باب وضعه النحاة للتمرين)) .

اعلم أن من الرياضيات التي لأهل هذه الصناعة أن يأتوا بقول جازم فيعمدوا إلى واحد واحد من الاسماء التي فيه فيقولوا أخبر عنه بالذي أو بالألف واللام . والشرط فيه أن يتبدئ بالذي أو بالألف واللام ((ثم تبنى عليه الكلام على سبيل الأخبار وينبغي أن تتزعج الاسم الذي تؤمر بالأخبار عنه ، وتضع مكانه ذكراً يعود إلى ((الذي أو الألف واللام)) حتى إذا استوفى الموصول صلته جئت بذلك الاسم - الذي تريد أن يخبر عنه فاخبرت به - ثم إن كانت الجملة فعلية كان لك أن تخبر عن الاسم فيها بالذي وبالألف واللام ، وإن كانت اسمية كان لك فيها الأخبار بالذي^(١) فقط .

فإذا قيل لك أخبر عن بكرٍ من قولنا : خرج بكرٌ بالذي . فقل : الذي خرج بكرٌ . اشتمل الفعل على الضمير الذي كان مكان بكرٍ فاستكن فيه .
فإن قيل : بالألف واللام . فقل : الخارج بكرٌ ، وإذا قيل أخبر بالذي عن بكرٍ من قولنا : بكرٌ خارجٌ فقل : الذي هو خارجٌ بكرٌ .
فإن قيل عن خارج فقل الذي بكرٌ هو خارجٌ .

فأما الأخبار بالألف واللام فلا يمكن في الاسمية من الجمل ، إذ الألف واللام^(٢) هذه ، إنما وضعت لتصل بالفعل نفسه فتجعله اسم الفاعل إن كان مرتباً للفاعل واسم المفعول إن كان مرتباً للمفعول .

فإذا قيل أخبر عن بكرٍ من قولنا : ألبس بكرٌ خالداً ثوباً فقل : الذي لبس خالداً ثوباً بكرٌ . إن سألت الأخبار بالذي أو : الملبس خالداً ثوباً بكرٌ ، إن سئلت الأخبار بالألف واللام . ففي كل واحد^(٣) من البس والملبس ضمير يعود إلى الموصول هو نائب مناب بكرٍ على ما عرفت فإن قيل : أخبر عن خالد بالذي قلت : الذي ألبسه بكرٌ ثوباً خالدٌ . فقدمت الضمير الذي كان من حقه أن يوضع موضع خالد حرصاً على اتصال الضمير العائد إلى الموصول بالفعل وقد عرفت أن المنفصل من الضماير ، إنما يؤتى به إذا أعوز المتصل .

(١) انظر : شرح المفصل ١٥٦/٣ .

(٢) يطابقه أبو حيان كما ورد في الاشباه ١٠٣/٢ .

(٣) في (ب) ((واحدة)) .

أو قلت . الذي البس بكر اياه ثوباً خالد . فاستعملت المنفصل من الضميرين طلباً لاثبات الضمير في مستقره الذي له .

فإن قيل اخبر عنه بالألف واللام . قلت : الملبسة بكر ثوباً خالد . أو الملبس بكر اياه ثوباً خالد . إلا أن الانفصال هنا اجوز منه ، ثم لأن الفعل اعلق بالضمير من اسم الفاعل أو المفعول وعلى هذا السنن^(١) الأخبار عن ثوب .

وإذا قيل : اخبر عن ضمير المتكلم في نحو قول القائل : اظن سعيداً مكرماً أخاه به ((الذي)) قلت الذي يظن سعيداً مكرماً أخاه أنا^(٢) ، فإن قيل عن مكرم قلت : الذي اظنه سعيداً مكرماً أخاه ، فإن قيل عن (أخاه) قلنا : الذي اظن سعيداً مكرماً اياه . على الحكاية أو مكرمة على البدل اخوه .

فإن قيل : عن الضمير المضاف إليه الأخ قلت : الذي اظن سعيداً مكرماً أخيه هو إن كان الضمير ليس لسعيد . فإن كان لسعيد فحقه : الذي اظن سعيداً مكرماً أخاه سعيد كما لو قلت : الذي يتفع سعيداً سعيد . يجب ها هنا ان يوضع المظهر موضع المضمّر رفعا للالتباس ، فإن أكدت فقلت : سعيد نفسه كان أوضح وأحسن ، فإن كان مكان الضمير اسم صريح استعمل هو نفسه كما في نحو قول القائل : اظن سعيداً مكرماً غلام بكر . تقول إذا خبرت عن المضاف إليه : الذي اظن سعيداً مكرماً غلامه بكر . فليس قول من قال المضاف والمضاف إليه لا يمكن أن يخبر عنهما بمتحة^(٣) .

فأما نحو : سام ابرص إنما : امتنع فيه الأخبار لأنه هو مفرد^(٤) المعنى فلا يتقسم معناه في الذهن فيستحيل انفكاك المضاف من المضاف إليه ، فهذا كان هو المانع لافراز أحد اللفظين من الآخر لاستحالة الأخبار من المضاف أو المضاف إليه .

فإن اردت الأخبار بالألف واللام فاجعل مكان الذي يظن الظان لا يحتاج إلى ابراز الضمير لأنه للموصول ومكان الذي اظن : الظان أنا ، لأن الفعل ليس للموصول ، ومكان الذي اظنه الظانة أنا . على ما عرفت .

(١) في النسخ الثلاثة ((هذا)) ورأيت ((هذه)) هي الأنسب .

(٢) انظر : شرح الفصل ١٥٧/٣ .

(٣) نوع من دلاء البئر ، اللسان ٤٢٤/٣ مادة متح .

(٤) انظر : المقتضب ٣٢٠/٤ .

وباقى الأمر على ما كان عليه وإذا قيل أخبر بالذي عن أفضل القوم من قولنا : أعلم الله بكرأ خالداً أفضل القوم - فقل : الذي أعلم الله بكرأ خالداً أياه أفضل القوم . ومعنى الكلام : الشخص الذي أعلم الله بكرأ أن خالداً هو أفضل القوم ، وليس المراد بالذي معنى أفضل القوم . فانعم النظر فيه تصب إن شاء الله تعالى .

فإن قلت : الذي أعلمه الله بكرأ خالداً . فوصلت الضمير كنت قد قلبت الجهة في العلم فيكون المعنى : الشخص الذي أعلم الله بكرأ أنه خالد أفضل القوم ، وقد يقع لك أن تعرف الإنسان بالشخص ولا تدري ما اسمه وإن تعرفه بالاسم سمعاً ، وإن كنت لم تره وإن تعرفه من الجهتين ومع ذلك تكون لا تجمع بين اسمه وشخصه .

فإن أردت الأخبار بالالف واللام جعلت مكان الذي أعلم ((المعلم)) ومكان الذي أعلمه ((المعلم)) وإذا قيل أخبر عن منطلق من قولنا : كان زيد منطلقاً . قلت الذي كانه زيد : أو كان زيد أياه منطلقاً ، لا فرق في المعنى بين الاتصال والانفصال ، وليس الضمير لمعنى منطلق فاحفظ وأيضاً : الكائنة أو الكائن زيد أياه منطلقاً .

وأما المصدر فلا يخبر^(١) عنه إلا بعد أن تتوسع فيه فيجعل مفعولاً على المجاز وبشرط أن يكون متخصصاً .

فإذا قيل لك : أخبر عن المصدر في قولنا : قمت قياماً طويلاً . فقل : الذي قمته أو القائمة أنا قيام طویل .

فأما الظروف فما كان منها مبيناً على الظرفية^(٢) ، وبحيث لا تختلف عليه العوامل نحو : بعيدات بين . فلا يمكن أن تخبر عنه وما لم يكن كذلك نحو : الدار واليوم . فقد يمكن ذلك فيه لكن بعد أن يرفع عنه الظرفية التي ليست بوساطة الجار .

فإذا قيل : أخبر عن يوم الجمعة من قولنا : ضربت يوم الجمعة . قلت بعد الاتساع : ضربته أو الضاربة أنا يوم الجمعة فإن قيل : أخبر عن يوم الجمعة من قولنا : قمت يوم الجمعة قلت : الذي قمت فيه يوم الجمعة أو القائم أنا فيه يوم الجمعة . وعلى هذا فقس الظروف المكانية .

(١) انظر : شرح المفصل ١٥٨/٣ - ١٥٩ .

(٢) انظر : المختضب ٢٧٨/٢ ، ١٠٣/٣ .

فأما التوابع من الاسماء فمنها ما لا يتأتى انفصالها عن المتبوعات التي لها كالصفة والتأكيد والبدل فحكمها حكم متبوعاتها ، لو كانت مجردة .

فإذا قيل لك : اخبر عن زيد من قولنا : مررت بزيد الشريف أو بزيد نفسه ، أو بزيد أخيك . فاخبر عن زيد كما لو كان مجرداً نحو : الذي مررت به زيد . ثم الحق التابع فقل : الشريف أو نفسه أو أخوك ، على ما ستعرفه بعد إن شاء الله تعالى . ومنها ما قد يتأتى فيه ذلك وهو العطف .

فإذا قيل لك : اخبر عن المعطوف عليه . في قولنا : جاءني زيد وعمرو بالذي . فقل : الذي جاءني هو وعمرو وزيد . فإن قيل عن المعطوف فقل : الذي جاءني زيد وهو عمرو . وعلى هذا فقس الاخبار بالالف واللام . وكثير من هذه المسائل الرياضية أسلفنا كله لتأنس به قبل الوصول إلى مظهره وليكون الباب هذا سياجاً^(١) واحداً ومن الله المعونة .

(١) سباحا نوع من الدروع . انظر : اللسان ١١٨/٣ ، مادة سيج .

فصل

في كان وأخواتها

وهي ، كانَ ، وصارَ ، وأصبحَ ، وضحى ، وامسى ، وظلَّ ، وباتَ ، وما دام ، ما زال وما برح ، وما انفكَّ ، وما فتىء . وما يصرف منها وليس سواء اتصل بها شيء من الضمائر نحو : ليسا ولنس . أو لم يتصل ، ومع علامة التانيث إن كانت لموث . أو مجردة منها إن كانت لمذكر ، و ((ما)) عند أهل الحجاز ، فهذه العوامل الأربعة^(١) عشر قد تدخل كل واحدة منها على المبتدأ والخبر إلا إذا منع مانع من جهة المعنى كالشرط مثلاً ، والاستفهام .

فإن الاسماء الشرطية قد تقع مبتدأة ولا يدخلها شيء من هذه العوامل نحو : ((أي)) في قول القائل : أيهم يأتيني أكرمه . وكذلك المستفهم بها في نحو قول القائل من أنباك ؟ فإذا اتفق دخول واحد من هذه العوامل على المبتدأ والخبر ، وهما اسمان^(٢) ارتفع الأول على أن اسم لذاك العامل وانتصب الثاني على أنه خبره تقول : زيد منطلق . والشمس طالعة ، فإذا دخلت عليهما كان وليس قلت : كان زيد منطلقاً . وليست الشمس طالعة .

أما علة الرفع في المرفوع من الاسمين فقد لوحنا بها^(٣) شيئاً في باب تعديد العوامل ثم بسطنا القول فيها في باب المبتدأ ، وإن كان العامل هنا^(٤) ليس العامل ثم . وأما النصب في الآخر فنحن نعطيك الساعة قانوناً يفيدك فيه تلج الصدر : اعلم انه قد شاع بين النحويين أن العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ثلاث قبائل : كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وعلمت وأخواتها وقد اختلفت أعمالها .

(١) عددا ابن هشام ثلاثة عشر في شرح اللوحة ٢١٨ ، وغيره من النحاة زاد ونقص .

(٢) الكوفيون قالوا أن رفع اسمها هو رفعه من قبل ، والبصريون قالوا : هذا الرفع غير ذلك الرفع . انظر :

شرح اللوحة البدرية ٢١٧ .

(٣) في (ب) ، (ش) ((شيء)) وفي (ج) ((شيا)) واطن انه تسهيل لكلمة ((شيئاً)) .

(٤) وهذا رأي البصريين . انظر : شرح اللوحة البدرية ٢١٧ .

فالقبيل الأول : يوجب في الأول من المعمولين الرفع وفي الثاني النصب .

والقبيل الثاني : يوجب في الأول من المعمولين النصب وفي الثاني الرفع .

والقبيل الثالث : يوجب فيهما معاً النصب .

فكانك وقع بل في بادئ الرأي أن الأقسام الممكنة بحسب التركيب كانت أربعة : الرفع

في الاسمين معاً ، والنصب فيهما معاً ، والرفع في الأول مع النصب في الثاني ، وبالعكس .

ثم عرض لك في ذهك ثلاثة أسولة :

أحدها : ما الموجب لرفض القسم الأول من الأقسام المذكورة ؟

الثاني : لم اتفق المعمولان في القسم الثالث - اعني في باب علمت - فصار كل واحد

منهما منصوباً ، واختلفا في القسمين الآخرين بين الرفع والنصب ؟

الثالث : ما المخصص لبيئة الاختلاف في كل واحد من القسمين المذكورين ، ولم يجوز

أن يكون الأمر فيهما بالعكس من الموجود ، فيكون الأول من المعمولين - في باب كان -

منصوباً وفي باب إن مرفوعاً ؟ والثاني في باب كان مرفوعاً وفي باب أن منصوباً ؟ فإن

كان ذلك فخذ إليك الاجوبة بازائها :-

الجواب عن المسألة الأولى : قد تقدم أن الرفع هو اقدم وجوه الاعراب واسبقها

وامراها^(١) أن يكون لا عن عامل لفظي ولولا إنا وجدنا النصب في اسم إن لما حكمنا بأن

خبرها مرفوع بها ألا ترى أن قوله تعالى ﴿إِنَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾^(٢) لم يحملوه إلا على أن

الاسمين بعد إنما مبتدأ وخبر^(٣) .

ومن سره أن يجعل القسمة مربعة فله أن يحكم بأن الاسمين في نحو قول التميمي^(٤) :

ما زيد اخوك . يرتفعان بما ، لكن ذلك بعيد عن القياس لما قد اطلعت عليه .

الجواب عن المسألة الثانية : أن كل واحد من علمت واخواتها هو فعل تام متعدي قد

استوفى فاعله ، فإذا عمل في الاسمين بعده لم يصلحوا ولا واحد منهما لا للابتداء ولا

(١) في (ش) ((واجرها)) وفي (ب) ، (ج) ((وأحراها)) .

(٢) سورة النساء : الآية ١٧١ .

(٣) انظر : املاء ما من به الرحمن ١/١٣٤ ، وتفسير القرطبي ٦/٢٥٠ .

(٤) يقصد بالتميمي هنا أي ما التميمية وستأتي فيما بعد .

للفاعلية ، وليس إنما يتعدى إلى واحد من الاسمين فقط فيبقى الآخر غير منتصب عنه بل إنما يتناولهما معاً ومن جهة واحد على ما ستعرفه إن شاء الله تعالى .

فلم يبق فيما سوى النصب مطمع فلماذا ما اشتركا في النصب فهذا سبب في علمت وأخواتها فذا اكسب حكماً في الاسمين بعدها ، ولقد السبب في كان وإن فقد الحكم في الاسمين بعدهما .

فإن قيل : ولم خولف بين الاسمين بعد كان وإن في الاعراب ولم يجوز أن يرفعا معاً أو ينصبا ولكن من غير تلك الجهة المذكورة ؟

قلنا : أما النصب والنصب من غير رفع يترتبان عليه فكما لم تعذر في كلامهم ولو جوزوا ذلك لجوزوا الرفعين معاً فكانوا اجدر ألا يجوزوه .

فأما اجتماع الرفع والرفع ففي بطلان القسم الأول من الأقسام الاربعة المذكورة ما يشهد ببطلانه لكننا نزيدك بياناً فنقول : ان^(١) القول المؤلف من المبتدأ والخبر كان له معنى قد زال بدخول كان أو ان عليه فكما زال ذلك المعنى عنه أرادوا ان يزولوا ما لجزئية من الاعراب وإذا قد بطل النصب مع النصب وكان الجر مستحيلاً لاستحالة السبب المقتضي له لم يبق إلا الرفع مع النصب ، سيما ولهذه المخالفة فائدة ليست للموافقة إذ قد يتميز بها التركيب الذي للأخبار من التركيب الذي للنعت والبدل وما معها .

فإن قيل : وأين هم عن طلاب تلك الفائدة في المبتدأ والخبر ، فإنك إذا سمعت قول القائل : زيد اخوك ينطلق . امكنك ان تجعل زيدا اخوك كلاماً ، وإن تجعله جزء كلام ؟ فالجواب : ان الطويل من الكم قد يتطلب فيه من الفائدة ما لا يتطلب في القصير منه . وأيضاً قد يستهجن من تكرار الحال في هذا ما لا يستهجن في ذلك ، ثم أنهم إنما قدروا على المخالفة هنا لما كان العامل اللفظي ولم يكن ثم فلم يقدروا .

الجواب على المسألة الثالثة : وهو الغرض الذي نؤمه فسوق إليه الكلام . اعلم ان كان هذه فعل . وإن كان ناقصاً فلا بد لها من فاعل يكون هو بالضرورة الأول من معموليها ، ولتقصانها ما احتاجت إلى ثان يكمل به معناها ، كأنك إذا قلت كان زيد قائماً قلت : قام

(١) ((أن)) مكررة في (ش) فقط .

زيد . وإذا قلت : كان زيد أخاك قلت : ناسبك^(١) زيد . وإنما لزم أن يكون منصوباً لتحرى المخالفة المذكورة إن لاحظت الأصول المتقدمة ولحيثه كالفصلة بعد الفاعل إن^(٢) لم تلاحظها ، إذ قد وضعنا العلة الموجبة للنصب فى الاسماء كونها بهذه المثابة . وكذلك الشأن فى ((صار)) وأخواتها إلا ((ما)) فإنها مشبهة بليس ومحمولة عليها على ما ستراه إن شاء الله تعالى .

فأما إن وأخواتها فليست معدودة فى الأفعال ولا مناسبة لها فتححتاج إلى فاعل يرتفع بها على أنه الأول من معموليها بل كان الاشبه بحالها ان ينصب الاسم بعدها أولاً . ويرفع الخبر ثانياً خطأ لرتبتها وهي رتبة الحرفية عن رتبة كان وهي رتبة الفعل ، إذ الرفع قبل النصب قبل الرفع .

وتحرياً للمخالفة المذكورة واستيعاباً لأفانين الاوضاع التي احدها هذا واشعاراً بأنها قد اتحدت بأول معموليها اتحاداً إذا ارتفع عنها بحجز ((ما)) الكافية بينها وبينه لم تعمل فيه بل صارت بحيث قد تدخل الفعل فى نحو قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يُعْمِرُ سَجْدَةَ اللَّهِ مِنْ أَمْنٍ بِاللَّهِ﴾^(٣) . فإن كان الخبر احدى الجمل المذكورة فى باب خبر المبتدأ ، ولا يكون مجموع الشرط والجزء وحده وقعت موقع النصب .

وسائر الأقسام والأحكام هنا كالاقسام والأحكام ثم وقد يجيء من هذه العوامل ما لا يكون داخلاً على المبتدأ وخبره بل يكون مبنياً عليه الكلام ، ألا ترى إلى قول الشاعر :

قفي قبل التفريق يا ضباعاً ولايك موقف منك الوداع^(٤)

ولا يقال : موقف منك الوداع على أن يكون موقف هو المبتدأ والوداع خبره فإن قيل إن ذلك محمول على ضرورة الشعر^(٥) . ولو لم ترتكب لاختل الوزن والروي على ما ذهب

(١) فى (ب) ((يأسك زيد)) وفى (ج) ، (ش) ((ناسك زيد)) .

(٢) فى (ج) فقط ((أن لا)) .

(٣) سورة التوبة : الآية ١٨ .

(٤) البيت للقطامي . انظر : ديوانه / ٣٧ .

(٥) انظر : ما يجوز للشاعر فى الضرورة للقيرواني / ٣٩ .

إليه النحويون^(١) جلّتهم .

قلنا : أولُ ما في ذلك ان هذا البيت لا ضرورةً فيه يمكن ان تترك إلى غيرها فإن لم تؤمن فعليك بالاستقراء وذلك ان (موقفُ والوداعُ) لهما باعتبار التعريف والتنكير أربعة أحوال .

احدهما : أن يكون كل واحدٍ من الاسمين معرفاً نحو : ولا يكُ الموقفُ منك الوداعا فلا يعطي المعنى المقصود ، إذ لم يرخص أن يكون ما سوى ذلك من المواقف وداعاً .
الثاني : أن يكون كل واحد منهما منكرأ نحو : ولا يكُ موقفُ منك وداعاً . فلا يعلم من فحواه أي الوداعُ فذكره إلى الشاعر حتى صار كالمتعين عنده المرقوب ، لأن المحذور أبداً يكون ملتفتاً إليه ومجيداً عنه .

الثالث : أن يكون^(٢) موقفُ معرفاً والوداعُ منكرأ نحو : ولا يكُ الموقفُ منك وداعاً فيجمع الهجتين^(٣) معاً .

والرابع من الأحوال : هو الذي قد أخذ به الشاعر فكان أوضح لفظ وأصحّه إذ كان المتغزل منهم يحذر الوداع من حيث هو مفض إلى الفراق .
قال الأعشى :

ودعْ هريرة إن الركبَ مرتحلُ

ثم قال المستدرِك على نفسه :

وهل تطيقُ وداعاً أيها الرجلُ^(٤)

وللشعر مضائق لا يعرفها إلا المباشرُ لها المدفوعُ إليها ولكل عمل رجال .

(١) حاشية في (ب) ، (ش) ((منهم الشيخ أبو علي رحمه الله)) .

(٢) في (ش) ((ولا أن يكون)) وفي (ب) ، (ج) ((لا)) غير موجودة .

(٣) انظر : هامش شرح المقصل ٩٣/٧ . واظن انه أراد بالهجتين مخالفة ما هو معهود في معرفة اسم كان وتنكير خبرها . وتلمس المعنى المطلوب عند الشاعر أو القائل ويحتمل أن يكون مقصود المصنف بالهجتين الأولى والثاني أحوال هذا البيت .

(٤) البيت للأعشى تجده في ديوانه ٤١/ ، سيرد في ص ٦٢٧ .

ومما يجب أن نذكره هنا أن النفي لا يمكن تعميمه في اللغة العربية إلا بالتنكير وعليه يتتى النهي لو قلت : لا تلك المواقف منك الوداعا . لم يصلح ولو صلح لكنت أخذت المواقف وكذلك ما يقع موقعه شيئاً واحداً إنما يمكن أن يحكم عليه بمرّة . فإن قلت : لا يك موقف . كنت استقرت الجملة واحداً واحداً متناولاً لكل منها بالنهي وعلى هذا فلتنفس .

ثم إن العكس بين المخبر عنه والمخبر به ليس يصح في كل موضع ولا إذا صح بقي المعنى بحاله ولا لو كانا متكافئين كما في نحو قوله تعالى ﴿اللَّهُمَّ إِنَّا وَرَّكُكُمْ﴾^(١) لو قلت : ربنا وربكم الله . كان الكلام صحيحاً وإن كان المعنى قد تغيرت صورته^(٢) إذ الفائدة في جانب الخبر وكما في نحو قوله جل وعز ﴿وَكَيْفَ يَكُنْ لَهُ كُنُوءٌ أَحَدٌ﴾^(٣) لو قلت : لم يكن كقوله^(٤) أحداً^(٥) لم يستقم تعالى^(٦) عن التشبيه والنظير .

واكثر ما نجى ((النكرة)) هنا مخبراً عنها إذا كان العامل نفيّاً أو داخلاً عليه النفي ، فالنفي كقوله تعالى ﴿فَمَا يَكُنْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾^(٧) فحاجزين خبر^(٨) ما وعنه ملغى لا محل له من الاعراب . إذ العامل فيه حاجزين لا ما يقدر فيه وما نافية حجازية^(٩) ولا يبقى إلا من ومن مع اسمين ينجران بها ، فإن كان الأول مع المجرور به الاسم احتمال ان تكون من (لا) هي التي يسميها النحويون^(١٠) زائدة وإن كانت لا

(١) سورة الشورى : الآية ١٥ .

(٢) حاشية في (ب) ، (ش) ((يصح العكس)) .

(٣) سورة الاخلاص : الآية ٤ .

(٤) في (ش) فقط سقطت ((كفو)) .

(٥) في (ج) ((أحد)) وفي (ب) ، (ش) ((أحد)) .

(٦) الكتاب ٢٧/١ ((وأهل الجفاء من العرب يقولون : لم يكن كقوله أحد كأنهم آخروها حيث كانت غير مستقرة)) .

(٧) سورة الحاقة : الآية ٤٧ .

(٨) هذا ما قاله أبو حيان الاندلسي . انظر : البحر المحيط ٣٢٩/٨ .

(٩) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٨٥٨/٢ ، والبحر المحيط ٣٢٩/٨ .

(١٠) سماها ابن الانباري في البيان ٤٥٨/٢ زائدة ، انظر : املاء ما من به الرحمن ١٧٢/٢ .

لغوا^(١) ، ومن أبى ذلك^(٢) في الواجب لم يأت في غير الواجب فكان التقدير : فما ائتم حاجزين عنه وتخلل من أحد لتعميم النفي^(٣) .

فإن قيل: فاحد على هذا لا يكون واقعاً عليه النفي وقد قيل إن أحداً هذا لا يستعمل إلا في النفي، ثم إن الاسم إذا كان جماعة ويخبر عنهم بحاجزين فكيف يتصور فيه الوحدة؟

قلنا : أما النفي فإنه وإن لم يقع على أحدٍ فقد وقع على ما هو مطابق له في المعنى
فلهذا ما استقام .

وأما اعتبار الوحدة فإنّ أحداً هذا الذي للنفي قد يتناول ما فوق الواحد^(٤) تناوله الواحد قال الله تعالى ﴿لَا تَرْفِقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾^(٥) كما يقول القائل: هذه جماعات من الرسل نحن لا نفرق بين^(٦) واحدة منها.

واحتمل أن يكون الكلام على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فكان التقدير:
فما قوم منكم حاجزين .

ولو قلت: ما قومٌ منكم من أحدٍ لم يحسنْ، لأن من أحدٍ صار كالعوضِ عن المحذوفِ وقد يستغنى بالشيءِ عن الشيءِ وإن كان الجارُ الثاني مع المجرورِ به الاسمُ كأن حَاجِزِينَ على المعنى كأنه: ليس منكم قومٌ عنه حَاجِزِينَ، ومن في أحدٍ تكونُ هي المزيْدُ للنفي، ومنكم يكونُ قد قَدِمَ على في أحدٍ^(٧) وهو له مستقرٌ، والداخلُ عليه النفي نحو ما قدمناه من الأمثلة.

(١) لغواً معناها أن يكون الجار والمجرور خبراً لها . انظر : الكتاب ٢٧/١ .

يوضح ذلك الصبان في حاشيته على الاشموني ٢٠٠/١ ((وسمي اللغولغواً لخلوه من الضمير في المتعلق ، والمستقر مستقراً فيه لاستقرار الضمير فيه)) .

(٢) المبرد منهم انظر : المقتضب ٩٠/٤ .

(۳) انظر: تفسير القرطبي ۲۷۶/۱۸.

(٤) انظر: معانى القرآن ١٨٣/٣.

(٥) سورة البقرة : الآية ٢٨٥ .

(٦) انظر: البيان في غريب اعراب القرآن ١/١٨٧-١٨٨.

(٧) منكم ان آخر عن أحد اصبح صفة له وان قدم اصبح حالاً ، انظر : البحر المحيط ٣٣٠/٨ .

ومما جاءت النكرة فيه اسماً لبعض هذه العوامل وإن لم تكن منفية .
قوله :

لَتَقْرِبُنَّ قَرِيباً جُلُودِيَا مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا^(١)

ولأن هذه العوامل وإن كانت مشتركة في العمل فلها معانٍ متفاوتة وأحكام متغايرة
وجب أن نفرّد القول على كل واحد منها فتقول :
أما ((كان)) فتستعمل على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون من الكون الذي معناه الحصول مطلقاً وتسمى ((تامة))^(٢) فتستغني
عن الخبر قال الله تعالى ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٣) وعلى هذا قول
بعض العرب إذا كان يوم الجمعة فأتني .

والثاني : أن تكون من الكون الذي معناه الحصول بحال فتستدعي الخبر وتسمى
ناقصة كما علمت وعلى هذا قول بعضهم : إذا كان يوم الجمعة أي الوقت ، ويجوز أن
يكون المعنى : إذا كان هذا الحدث فيجوز أن تكون كان تامة ، فإذا بنيت الماضي من
الكون هذا دل على قبلية ((ما)) إما بالزمان كما في نحو قوله القائل : كان زيداً منطلقاً
امس ، وأما بالذات كما في نحو قوله تعالى ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(٤) تدل على
حدوث أصلاً .

فإن بنيت^(٥) الحال فعلى معية أو المستقبل فعلى بعدية مجردة من الحدث .
واعلم أن كان هذه هو شديد الشبه بالحال^(٦) إلا أنه قد يجيء معرفة في نحو قول أبي
الاسود الدؤلي :

(١) لابن ميادة تجده في ديوانه ٢٨١/ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٧٩/٩ .

(٣) سورة النحل : الآية ٤٠ وأوردها في الأصل ((امرنا)) .

(٤) سورة النساء : الآيات ١٧ ، ٩٢ ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١٧٠ ، سورة الفتح : الآية ٤ .

(٥) في (ب) ((ثبتت)) .

(٦) على رأي الكوفيين أما البصريون فيرون نصبه على المفعول . انظر : الانصاف ٨٢١/٢ مسألة ١١٩ .

كان وأخواتها

فإن لا يكنها أو تكنه فأنه أخوها غزته أمه بلبانها^(١)

والحال لا تكون إلا نكرة على ما يتبين لك إن شاء الله تعالى وليس يشركها في هذا الحكم غيرها من أخواتها .

ويجوز تقديم خبرها على اسمها نحو قوله تعالى : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) وعليها نفسها كقولك : قائماً كنت أم قاعداً .

ويشاركها في هذا الحكم ما هو أقرب إليها من أخواتها وهي : صار ، وظل ، وبات ، واصبح ، وأضحى ، وأمسى بالاجماع ، وليس على خلاف^(٣) فيه .

وإذا اتفق دخول كان على المبتدأ وهو ضمير اللسان استكن فيها اسماً لها نحو : كان زيد منطلق . أو كان ينطلق زيد .

ويشاركها في هذا الحكم ليس^(٤) .

قال حميد الارقط :

فأصبحوا والنوى عالي مغرسهم وليس كل النوى يلقي المساكين^(٥)

وقد يحمل قوله تعالى ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَرِيحُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمُ﴾^(٦) على أن الضمير في كاد هو

لللسان^(٧) ولا يحتاج إلى إبراز الضمير هنا لأننا قد بينا أن الضمير المتصل المرفوع إذا انحاز

(١) لأبي الاسود الدؤلي . انظر : ديوانه ٧٢/ .

(٢) سورة الروم : الآية ٤٧ ، انظر : اسرار العربية ١٣٨/ .

(٣) انظر : اسرار العربية ١٣٨/ .

(٤) انظر : المقتضب ١٠٠/١ .

(٥) حميد الارقط . تجده في الكتاب ٣٥/١ ، ٧٣ ، والمقتضب ١٠٠/٤ وأمالى ابن الشجري ٢٠٣/٢ ، ٢٠٤ ،

والاشعموني ٢٣٩/١ ، والخزاعة ٥٨/٤ ، الازمنة والأمكنة للمرزوقي ٣١٧/٢ .

(٦) سورة التوبة : الآية ١١٧ .

(٧) انظر : الكتاب ٣٦/١ ، وانظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٤٠٦/١ .

..... المستوفى في النحو

إلى الفعل في مثل هذا الموضع استكن فيه ولولا ذلك لكان لابد من ظهوره^(١) كما في ((إن)) قال الله تعالى ﴿إِنَّ مِنْ بَاطِنِهَا بُعْثًا مَجْرِيًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾^(٢) .

فأما في قوله :

إِنْ مِنْ لَامٍ فِي بَنِي بَنَتِ حَسَا نَ الْمَاءِ وَأَعِصِي فِي الْخُطُوبِ^(٣)

فمقدر ليس بمستكن .

والثالث : أن يكون بمعنى^(٤) صار وانشدوا :

بَتِيهَاءٍ قَفَرٍ وَالْمَطْيِ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فَرَاخًا يَبُوضُهَا^(٥)

وهذا إنما يتمشى بشرط اشتراك المادة وكما في قوله تعالى : ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَبَبَةً الطَّبِيرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(٦) ولا يقال : ما كان زيد قائماً . فكان قائماً بمعنى صار .

وقد يدعى في كل وجه رابع : وهو أن تكون^(٧) زائدة وينشدون :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ^(٨)

والوجه ان تكون هذه من القسم الأول ، كأنه قال جيران لنا كرام تم تخلل الفعل بين الصفة والموصوف اشعاراً بأن ذلك قد تقضى^(٩) .

(١) انظر : الكتاب ٤٣٩/١ .

(٢) سورة طه : الآية ٧٤ .

(٣) للأعشى . انظر : ديوانه ٣٨ .

(٤) انظر : الاشموني ٢٣٠/١ .

(٥) نسب لابن كثره ومرة أخرى نسب لابن احمر كما في ديوانه ١١٩/ .

(٦) سورة آل عمران : الآية ٤٩ . وردت الآية خطأ في النسخ . وإذا خلق لكم .

(٧) انظر : المقتضب ١١٦/٤ .

(٨) البيت للفرزدق تجده في ديوانه ٨٣٥/ .

(٩) انظر : الاختصار لابن ولاد ١٤٣/ .

كان وأخواتها
.....

ونحو ذلك لطرفة :

كسيد الغضا نَهَتْهُ المتورد^(١)

وعلى هذا :

سراة بني بكر تسامى على كان المسومة العراب^(٢)

إلا أن هذا قبيح^(٣) لتوسط كان بين الجار والمجرور .
فأما صار : فمعناها الاستحالة ، والفرق بينها وبين استحال أن صار لا تكون إلا ناقصة ، لأنها بنيت على اعتبار الطرف الثاني من طرفي التنقل ، واستحال قد يعتبر بها الطرف الأول والسلوك المبتدؤ منه فتكون تامة تقول : قد استحال العصير وتسكت . وقد يلحظ بها الحال المثل إليها فتكون ناقصة وكأنك سمعت : استحالت الدلو على يدي عمر غربا^(٤) .

فأما قول القائل : صار إلينا وصرنا إليهم . فعلى أن يكون الظرف خبراً . كقول القائل : كنت على الفرس .

فأما أصبح : فقد تكون تامة وذلك إذا كان معناها الدخول في الصباح ومن أمثالهم إذا سمعت بسرّي القين فاعلم بأنه مصبح^(٥) .
وعلى هذا قوله :

(١) وهو من معلقة طرفة بن العبد المشهورة . انظر : القصائد التسع صنعة ابن النحاس ٢٦٧/١ ، وجمهرة اشعار العرب ٤٠٥/ ومماه :

وكرى إذا نادى المضاف محبباً

(٢) لمجهول تجده في شرح المفصل ٩٨/٧ ، ١٠٠ ، والخزانة ٣٣/٤ ، والهمع ١٢٠/١ ، والاشموني ٢٤١/١ .

(٣) الاشموني ٢٤١/١ ، ((وشذت زيادتها بين الجار والمجرور)) .

(٤) اللسان ١٣٤/٢ ((الغرب الراوية إنما هو الدلو الكبير وفي حديث الرؤيا فأخذ الدلو عمر فاستحالت في يده غربا .

(٥) يجمع الأمثال ٤١/١ ، يقال للرجل الكذاب وأورده الميداني ((فاعلم انه مصبح)) .

بعيدة المصبح من ممساها^(١)

وقد تكون ناقصة ولا تخلو من الدلالة على الصباح من حيث الوضع الأولى قال الله تعالى ﴿نَظَافَ عَلَيْهَا طَافٌ مِنْ رَبِّكَ وَمِنْ نَافِثُونَ﴾ * فَأَصْبَحَتْ كَالْمَسْرِهِ ^(٢) .

فإن قيل وإذا كانت دالة على الصباح فكيف تكون ناقصة ؟

قلنا : إنما كانت ناقصة من حيث لم تدل على الدخول فيه الذي هو الحدث . وكأنك إذا قلت : أصبح بكر . قلت عند الصباح كان بكر . بالضرورة يستدعي الخبر . والصباح هو وإن كان اخص من الحين مثلاً . أو اليوم فلا يخلو من^(٣) أن يكون زماناً وقد بينا أن اللفظ إنما يكون فعلاً بالدلالة على الحدث والزمان معاً .

وقد يتوسع في أصبح فتجعل دلالتها على الزمان نفسه على ما ذكرناه في قولهم : يومئذ^(٤) .

فأما اضحى وأمسى : فنسبتهما إلى الضحوة والمساء نسبة أصبح إلى الصباح وعليها فلتنقسم كل واحدة منهما .

فأما ظل : فتدل على الكون في اليوم^(٥) مدته لا وقت فيه فلذلك ما كان ناقصاً فكأنك إذا قلت : ظل زيد .

قلت^(٦) : كان زيد طول اليوم . فيقتضي الخبر الذي به يكمل . فإذا فككت منه

(١) لمجهول . انظر : اللسان ٣٣٧/٣ مادة صبح وروي ((قرية المصبح من ممساها)) .

(٢) سورة القلم : الآية ١٩ - ٢٠ .

(٣) مكررة في (ش) .

(٤) انظر : تخريج الآية ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ سورة المدثر : الآية ٩ المذكور سابقاً .

(٥) حاشية في السختين (ب) ، (ش) ((ليس المراد باليوم هنا وضع النهار فقط وعلى هذا يمكن أن تحمل

قوله تعالى ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمُ بِأَنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ سورة النحل : الآية ٥٨ - لأن البشارة لا تكون

مقصورة على النهار دون الليل فإن تولد على أن اسوداد الوجه إنما يظهر امتداد اثره بالنهار دون

الليل شديداً من التأويل والله اعلم بما أراد)) .

(٦) مكررة في (ش) .

كان وأخواتها

الادغام في نحو : ((ظَلَلْتُ)) جاز حذف إحدى اللامين قال الله تعالى ﴿ فَظَلَّلْتُهُ تَنَكُّهُنَّ ﴾^(١) وقد تكسر الظاء فيقال : ظَلْتُ : قالوا هي كسرة اللام وجعلوها الأولى كل ذلك طلباً للتخفيف وكرهية لظهور التضعيف .

فإن قيل فلم لا يستمر هذا الحكم في غيرها من المضاعف ؟ قلنا : لأن الكلمة إذا كثرت استعمالها كانوا على تحري الاستخفاف فيها احرص سيما إذا كانت مع ثنيين ، لأن في حكم الثنيين^(٢) الطويل من الكلام يكون الثقل فيه أثقل .

وأما بات : فالحال وبين الليل كالحال من ظل وبين النهار إلا أن بات قد تجيء تامة مجيئاً شائعاً فيكون معناها استنفاد الليل وتزجيته ، ولهذا ما يقال بات مبيتاً^(٣) حسناً . كما يقال : اقم إقامة حميدة .

فإن قيل : فما تقولون في ((غدا وراح))^(٤) وقد ينتصب الاسم على كل واحد منهما على انه خبر له ؟

قلنا : الأصل في الغدو : هو الذهاب في أول النهار ، وفي الرواح المجيء في آخره قال الله تعالى ﴿ غَدُوْكُمْ شَهْرٌ وَرَاحُكُمْ شَهْرٌ ﴾^(٥) وفي المثل :

..... المال غاد ورائح^(٦)

وإذا كان كل واحد منهما عن أصله فيجعل دالاً لا على الحدث فلا شك أن الأصل

(١) سورة الواقعة : الآية ٦٥ ، مختصر شواذ القراءات ١٥١/ ((فظلمت بلامين الجحدري ويفتح اللام أيضاً)) .
أما القرطبي في تفسير ٢١٩/١٧ فقد قال ((وقراءة العامة فظلمت يفتح الظاء وقرأ عبد الله فظلمت بكسر الظاء ورواها هارون عن حسين عن أبي بكر)) .

(٢) في (ج) ((مع ثنتين في حكم ثنتين)) وفي (ب) ((مع ثنتين لأن الطويل)) .

(٣) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) وفي أصل (ج) .

(٤) انظر : شرح المفصل ٩٠/١ .

(٥) سورة سبأ : الآية ١٢ .

(٦) المثل مشهور وهو لحاتم الطائي . انظر : ديوانه ٣٩/ ، وتماه :

امأوى ان المال غاد ورائح ويقي من المال الأحاديث والذكر

فيه التمام وإن يحمل المنصوب بعده على أنه حال .
وقد يتقل كل واحد منهما عن أصله فيجعل دالاً لا على الحدث بل على الزمان المجرد . فيكون غداً بمعنى كان بالغداة ، وراح بمعنى كان بالعشي من غير اعتبار حركة فيقتضيان الخبر . والالفاظ تابعة للمعاني تدور حيثما دارت . وقد كررنا لك هذا فلا تذهل عنه .

وأما ما دام : فما ، منها مصدرية ودام هذه - اعني الناقصة - مبنية عليها لا تستعمل إلا معها وهي تكون ظرفاً على تقدير حذف المضاف قال الله تعالى : ﴿ وَسَنُحْمِلُهُمْ إِلَى أَنفُسِهِمْ ﴾ (١) أي إلا مدة مراقبتك (٢) له والله اعلم بما أراد .

ونظير ذلك قولهم : جئتك طلوع الشمس . أي وقت طلوعها .
ولا يتقدم الخبر عليها ، لأن المصدر (٣) لا يتقدم عليه معموله . وإن كان قد يتقدم على اسمها . ولا يستعمل من دام المضارع لجمودها (٤) .

وأما ما زال : فزال فيها معنى النفي رفع بالنفي المدلول عليه بما فحصل الاثبات وكذلك الشأن في ((ما برح وما انفك وما فتى)) (إلا أن برح يدل على زوال مكاني ، وانفك) (٥) يدل على زوال وضعي ، وقد يستعمل كل واحد منهما في الاثبات . ولكن غير معمول وتاماً . وليس كذلك زال يزال ، وفتى ((يفتأ)) و ((ما)) هذه ليست داخلية على تلك الافعال دخولها على سائر اخواتها . بل هي متميزة (٦) بها غير منفصلة عنها . وكذلك لا يجوز : ما زال زيد إلا قائماً . فإن قلت : برح فلان ولم يبرح إلا حزينا .

(١) سورة آل عمران : الآية ٧٥ .

(٢) انظر : تفسير القرطبي ١١٧/٤ .

(٣) اسرار العربية / ١٣٩ .

(٤) انظر : شرح اللمحة البدرية / ٢٢٧ .

(٥) ما بين المعقوفين في حاشية (ب) ، وفي (ج) ، (ش) .

(٦) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) ((معنى الامتزاج هنا ان يتحد النفي بالفعل اتحاداً يعادل به النفي من الافعال مثبتاً وكأنك إذا قلت . ما زال زيد ، قلت استمر زيد فعلى هذا لا يجوز الاستثناء لأنك تقول : استمر زيد إلا قائماً وزال هذا لا يستعمل إلا مع النفي متمزجاً بها ...)) .

وانكفت الدواب^(١) ولم تنفك إلا على ضرر. جاز الاستثناء^(٢)، وعلى هذا يحمل قولُ ذي الرمة:

حراجيجُ ما تنفكُ إلا مناخةً على الخسفِ أو نرمي بها بلدأ قفرا^(٣)

وقد يجوزُ تقديمُ خبرِ كلِّ واحدةٍ منها على اسمِها، ولا يجوزُ تقديمه عليها لمكانِ النفي المبني^(٤) عليه الكلام.

فإن قيل: أليس قد جوزوا زيدا لم اضرب؟

قلنا: إنما جازَ ذلكَ ثم وامتنعَ هنا لأمرين: أحدهما أن النفي في: لم اضرب كان قد طرأ على: اضرب، وها هنا قد بني عليه الكلامُ فالعامل هو ما مع الفعل، وليس كذلك الشأنُ في: لم اضرب. لأنَّ العاملَ هو اضرب دخل عليه لم ولم يعقه عن أن يكون عاملاً بانفراده.

والآخر: أن ((أضرب)) فعلٌ يتعدي إلى مفعولٍ وليست كذلك هذه الافعال: كيف وهي لا تتدلُّ بعد أن أتحدث بها ما على إلا على الزمانِ المجردِ من الحدث.

فاما ليس فيدل بها على نفي مجردٍ يستغنى فيه عن أن تصرف. ولكونها نفيًا مجرداً ما اختصت بالحال لأنها قد عرفناك.

ان قول القائل: زيد قائمٌ مثلاً. إذا كان معرى من الكلمات الوجودية فدلالته متوجهة نحو الحال ولو على سبيل الحكاية دون الماضي والمستقبل، لأن الحال في حيز الوجود والماضي قد دخل في العدم والمستقبل لم يخرج منه.

فإن قيل: فلم لم يلحق بها حروف المضارعة؟

قلنا: لأنها لم تتورها الاحوال الثلاث التي بحسبها ينقسم الفعل إلى: الماضي والحاضر والمستقبل. وإذا لم يتصور فيها المضي فأى فائدة في ادخار صيغة الماضي غير مستعملة،

(١) في (ج) ((وما انفك)).

(٢) انظر: الاشموني ٢٤٦/١.

(٣) ديوان ذي الرمة ١٧٣.

(٤) انظر: الانصاف ١٥٥/١.

وجشم الخطب في اجتلاب زيادات للمضارع لا طائل لها ولما شبه الحرف من حيث أنه يدل على النفي المجرد ما صح اوسطه فاضطروا إلى تسكينه إذ التحريك سبب للاعلال .
واتفقوا على جواز تقديم خبرها على اسمها نحو : ليس منطلقاً بكر . واختلفوا في جواز تقديمه عليها . وتمسك المجوز له بقوله تعالى ﴿الْأَيُّومَ بَاتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(١) من حيث أنه قد تقدم على ليس معمول معمولها إذ قد اعمل مصروف في يوم ، لكن الظروف قد يجوز فيها من التصرف ما لا يجوز في غيرها إذ قد يكفى فيها برائحة الفعل ، ألا ترى أن الجار قد يعمل فيها مقدمة عليه في نحو : في كل يوم لك خير . ولا يعمل في غيرها من المعمولات التي في طبقتها .

وقد تستعمل ليس في الاستثناء نحو : اتاني القوم ليس زيداً . وفي العطف هي التي من اخوات كان نحو : قام بكر ليس خالد فيجعلونها حرفاً في الموضعين^(٢) .

فإن قلت : ان ليس في الاستثناء والعطف هي التي من اخوات كان (إلا) انهم قد حذفوا في الاستثناء الاسم واستغنوا عنه بضميره المستكن فيها فكان المعنى : ليس الاتي زيداً . أو : ليس من أتى زيداً . وفي العطف ، الخبر كان ليس القائم خالد . واستمر الحذف لعدم الاحتياج إلى المحذوف ولطول الكلام به لو اظهر وليكون الحذف هنا علماً على الاستثناء^(٣) وثم علماً للعطف كان لك ذلك .

ومما قد حذف فيه خبر ليس^(٤) قول القائل : أكرمتني إذ ليس مكرم ، والتقدير : ليس في الوجود مكرم . وكل واحد من الخبرين ، قد يحذف كثيراً قال :

إِنْ مُحْمَلًا وَإِنْ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ لِلْسَفْرِ^(٥) إِذْ مَضُوا مَهْلًا^(٦)

(١) سورة هود : الآية ٨ .

(٢) الجمهور قال بفعلية ليس لاتصالها بالضمائر ، والفارسي وابن السراج قالوا بحرفيتها لا يلائنها الافعال .

انظر : شرح اللمحة البدرية / ٢١٩ .

(٣) في نسخة (ب) ((على الاستثناء)) .

(٤) حذف خبر ليس - على حاشية (ش) .

(٥) في النسخ الثلاث ((وان للسفر)) ومعظم مصادر البيت تقول ((وان في السفر)) .

(٦) البيت للأعشى . انظر : ديوانه / ١٥٥ ، وبعض الروايات تقول ((إذ مضى)) .

ولو ابتدأت فقلت : إن زيدا راكبٌ . لم يجوز أن يحذف الخبر ، فتقول : إن زيدا وقد يجوز دخول الباء في خبر ليس إذا كان مفرداً ، فإن عطفت عليه جاز لك في المعطوف الجر على اللفظ نحو ليس عمرو براكب ولا خارج . والنصب على الموضع نحو : ليس زيد بكاتب ولا صائغاً أخوه . فصائغاً أخوه معطوف على موضع بكاتب .
فإن كان العطف^(١) لا عطف المفرد على المفرد بل عطف الجملة على الجملة جاز فيه الرفع والنصب .

أما الرفع فمن حيث أنك عطفت الجملة نفسها كشيء واحد على الجملة نفسها كشيء واحد نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعد عمرو . فقاعد يرتفع بالابتداء ، وهو معتمد على لا قبله ، وعمرو يرتفع به . أو يكون قاعد خبراً سابقاً وعمرو هو المبتدأ . فعلى هذا يجوز ولا عمرو قاعد .

وأما النصب فمن حيث أنك عطفت جزأي الجملة على جزأي الجملة^(٢) - الاسم على الاسم والخبر على الخبر - نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعد عمرو . فقاعد المعطوف على موضع بقائم وعمرو معطوف على زيد .

وأما ساغ ذلك من حيث أن خبر ليس قد يجوز تقديمه على اسمها ، ومن حيث أن المعمولين لعامل واحد - أعني ليس - وعلى هذا يجوز ولا عمرو قاعد .

ولم يجوز الجر عند سيويه^(٣) نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعد عمرو ، لأن هذا لي عطف جملة من حيث هي شيء واحد على جملة من حيث هي شيء واحد ولا عطف مفرد واحد على مفرد واحد بل هو عطف لجزأي جملة على جزأي جملة ، وقد اختلف العاملان فيهما .

ولما منع سيويه هذا الوجه من حيث أنه استعظم أن حرفاً واحداً وهو الواو العاطفة يقوم مقام عاملين اثنين - أعني ليس^(٤) العاملة في زيد والباء العاملة في قائم .

(١) حاشية في (ش) ((العطف على عاملين مختلفين)) .

(٢) حاشية في (ش) وداخل المتن في (ب) ((حكمها هنا حكم ما على جزأي الجملة)) وغير موجودة في (ج) .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٣٥٨ .

(٤) العبارة في (ش) ((أعني ليس ليس العاملة العاطفة)) .

فإن كان العامل واحداً وله معمولان لم يمنع العطف^(١) عليهما معاً نحو : ان زيدا منطلقاً وعمراً مقيماً ، لأنه حينئذ إنما ينوب عن عامل واحد والنيابة عن شيء واحد اسهل من النيابة عن شيئين .

فإن كان المعطوف المجرور اسماً يصح ان يرتفع به ما بعده وذلك بشرط ان يعود منه ضمير إلى اسم ليس صحت المسألة نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعد غلامه . فيكون العطف المفرد على المفرد كأنه ليس زيد بقاعد غلامه على ما شرحناه في الأولى من المسألتين .

فإن قيل : فهل فيهم^(٢) من يجوز العطف على عاملين مختلفين وان كان فما الحجة فيه عنده ؟ قلنا : نعم ذهب أبو الحسن^(٣) إلى تجويز ذلك واستظهر عليه بحجج منها : قوله تعالى ﴿وَأَنَّا أَكْرَمُ لَكَ هَدًى أُوفٍي ضَلَالِيبِ﴾^(٤) .

ومنها قوله عز من قائل ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ * وَفِي خَلْقِكَ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاجْتِنَافِ اللَّيْلِ وَكَهْمَرِهِ وَمَا نُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّزِزٍ فَاحِشٍ بِهِ الْأَرْضُ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَضَرِّفُ الرِّيحُ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٥) .

ومنها قول أبي ذؤاد :

أكلُ امرئٍ تحسبين امرأً و نارٌ توقدُ بالليلِ ناراً^(٦)

(١) انظر : المغني ٤٨٦/٢ .

(٢) الفارسي واحد من الذين يذهبون هذا المذهب انظر : المغني ٤٨٦/٢ .

(٣) المعني هنا بأبي الحسن الأخفش سعيد . انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٣٦٤/٢ . وفي الانصاف مسألة : العطف على اسم ان بالرفع قبل تمام الخبر ذكر ان أبا الحسن يعني علي بن حمزة الكسائي . انظر : الانصاف ١٨٦/١ ، مسألة ٢٣ ، وفي المغني ٤٨٦/٢ قصد الأخفش .

(٤) سورة سبأ : الآية ٢٤ ، انظر : معاني القرآن ٣٦٢/٢ .

(٥) قال ابن هشام في المغني ٤٨٧/٢ ((آيات الأولى منصوبة اجماعاً لأنها اسم ان ، والثانية والثالثة قراها الاخوان بالنصب والباقيون بالرفع ، وقد استدلت بالقراءتين في آيات الثالثة المسألة ، أما الرفع فعلى نيابة الواو متاب الابتداء وفي ، وأما النصب فعلى نيابتها متاب ان وفي)) .

(٦) سورة الجاثية : الآية ٣ - ٥ ، انظر : معاني القرآن ٤٥/٣ .

(٧) للأيادي أبي ذؤاد . انظر : ديوانه ٣٥٣ .

ومنها قول الاعور الشني :

هُوَ عَلِيكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مُقَادِيرُهَا^(١)
فَلَيْسَ بِأَتَيْكَ مِنْهُيْهَا وَلَا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

إلى غير ذلك مما يمكن أن يحتاج له به^(٢).

قلت أما الآية الأولى فلا حجة له فيها لأن المعنى : إن أحد القبيلين لعلى إحدى^(٣) الحالتين ، وهذا أحسن لف واجملهُ ، وقد يلقي القول مقسماً ليرجع السامع به إلى نفسه فينظر أي القسمين له فيكون ابلغ في الانذار منه لو اقتصر به على شطر واحد هو المقصود منه .

فأما ادعاؤه أن اللام أحد العملين ، فليس لها في هذا الموضع عمل يخصها ، وإذا لم يكن لها عمل فما معنى العطف عليها . ولا يلزم تكريرها في مثل هذا المكان فيكون أو قائمة مقامها في المعنى . وذلك لأنها لام الابتداء ، وإنما تأخرت عن الاسم المبتدأ لشغله المكان بأن على ما عرفت . فكيف يلزم فيها التثنية أو لو لزم^(٤) ذلك فيها ثم حذفت ونابت منابها ، ومناب عامل واحد كان ذلك عطفاً على عاملين مختلفين .

وأما الآية الثانية : فقد يمكن أن يستشهد له بها من وجهين : أحدهما على سبيل التقرير وذلك في قراءة^(٥) من نصب ((آيات)) .

الثالثة : فيكون قد عطف بالواو ((اختلاف)) على ((خلقكم))^(٦) والعامل فيه ((في)) وآيات هذه على آيات الثانية المنصوبة في قراءته^(٧) ، والعامل فيها العامل في الآيات

(١) للشني انظر : الكتاب ٣١/١ ، المغني ١٤٦/١ ، ٤٨٧ ، ٥٣٢ ، وانظر : هامش المقتضب ١٩١/٤ .

(٢) السرياني في شرح إيبات سيويه ١٦٣/١ يذكر الرفع والنصب والجر في قاصر .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٦٢/٢ .

(٤) في نسخة (ب) ((واو لوازم ذلك)) وفي (ش) ((ولا لوازم)) أما في (ج) ((ولو لزم)) .

(٥) السبعة في القراءات لابن مجاهد ٥٩٤/١ ((وقرأ حمزة والكسائي آيات كسراً فيهما)) انظر : الداني

١٩٨/ ، وتفسير القرطبي ١٥٧/١٦ .

(٦) انظر : تفسير القرطبي ١٥٧/١٦ وهذا الرأي منسوب فيه للكوفيين والأخفش .

(٧) أي معطوف على معمولي عاملين مختلفين . انظر : الانصاف ٤٧٣/٢ .

الأولى اعني ((أن)) ، والثاني على سبيل الالتزام وذلك في قراءة^(١) من رفع آيات وآيات - اعني الثالثة والثانية - لأن آيات الثانية ترتفع عند سيويه^(٢) بالابتداء ، وخلقكم ينجرُ بفي ، وقد عطف بالواو عليهما معاً وهما عاملان مختلفان . وهذا كما تقول : في الدار زيد . والسوق بكر .

فأما أبو الحسن^(٣) فقد يمكن أن يقال له ليس هذا عندك عطفاً على عاملين مختلفين وذلك ، لأن آيات الثانية ترتفع عنده بالجار كما ان خلقكم ينجرُ به على ان له أن يقول إن الاسم إنما يرتفع بعد الجار والمجرور في مثل هذا الموضع بمجموع الجار والمجرور أو بالمقدر فيه من معنى الفعل ، وليس لا معنى الفعل ولا بمجموع الجار والمجرور هو الجار وحده .

فهذا صدق شاهد على ان هذا العطف قد يجوز في بعض المواضع إذا لم يتعقد به اللفظ أو يختل به المعنى ، وهو أحد وجوه الاختصارات التي قد يجوز^(٤) الأخذ بها إذا طال الكلام وتكررت منه الأجزاء كما في الآية هذه ، وكما في قول الأيادي^(٥) ، إذ لو أوقد عظمت ((نار)) على امرئ ، والعامل فيه ((كل)) وناراً على امرأ ، والعامل فيه تحسين . وأما قول الشني^(٦) فقد أجاب عنه سيويه^(٧) نفسه زعم أن ((مأمورها)) مضاف إلى المنهي وإنما انت ضميره حملاً على المعنى . قال ((والمنهي هو الأمور لأنه من الأمور فهو بعضها))^(٨) .

(١) انظر : المغني ٤٨٧/٢ - ٤٨٨ .

(٢) لم أجد هذه الآية في كتاب سيويه وجدت ما يقاربها على هامش عبد السلام هارون في تحقيقه الكتاب ٥٦/١ .

(٣) سبق وان شرحناه سابقاً .

(٤) انظر : الانصاف ٤٦/٢ ، مسألة ٦٥ .

(٥) سبق ذكره .

(٦) كذلك .

(٧) الكتاب ٣٢/١ ((وقد جره قوم فجعلوا المأمور للمنهي هو الأمور ، لأنه من الأمور وهو بعضها فأجراه وأثنه كما في قول جرير :

إذا بعض السنين تفرقت
كفى الايتام فقد أبى اليتيم

(٨) ما بين القوسين نص من سيويه ٣٢/١ .

ثم أنه روى في قاصرِ الرفع . وأجازَ فيه النصب على ما شرحناه^(١) قبل في عطف الجملة على الجملة بعد ليس فاما ((ما)) فقد شبهها^(٢) أهل الحجاز بليس من حيث أنها قد شاركها في الدلالة على النفي الحالي المجرد فاعملوها عملها إلا أنها لا تقدم خبرها لا عليها ولا على اسمها وذلك لانحطاط رتبة المشبه عن رتبة المشبه به ، والعدل لا يقتضي التسوية بينهما فلا يجوز : ما منطلقاً بكر . وكذلك لم يجوز : ما زيد خارجاً ولا منطلقاً بكر . في العطف كما جاز في ليس ، فكذلك إذا انتقض معنى النفي بالاستثناء في نحو قولك : ما زيد إلا أخوك . لم تعمل وان كان تعمل ليس كل ذلك ، محافظة على الفرق بين الأصل والفرع وإبطالاً للمسبب^(٣) ببطان السبب .

ولعلك قد صدقت بأن القضايا النحوية كلها أو جلها عقلية مقبولة .

فأما بنو تميم^(٤) : فلا يعملون ((ما)) هذه ويتدثون بعدها الاسم على ما قد انبانك به في باب المبتدأ فعلى هذه اللغة : يصح : ما قائم زيد . كما صح قائم زيد وعليها ينصب ((كل)) من قوله :

وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف^(٥)

فإن قيل : إنكم قد ذكرتم أن المبتدأ قد يحذف كثيراً ويستبقى الخبر ، وكذلك الخبر قد يحذف مع ثبات المبتدأ ، فهل يحذف (اسم كان وأخواتها والخبر باق أو هل يحذف^(٦)) الخبر ويكتفى بالاسم .

فالجواب : أما الاسم في هذا الباب فهو الفاعل فكيف يمكن حذفه اللهم إذا حذفت

(١) كذلك .

(٢) انظر : الكتاب ٢٨/١ ، والمقتضب ١٨٨/٤ .

(٣) حاشية في (ب) ، (ش) ((يعني بالمسبب العمل وبالسبب المشابهة)) .

(٤) انظر : هذه القضية في الكتاب ٢٨/١ حيث خصص لها بابا .

(٥) لاوس بن حجر تجده في الكتاب ٣٦/١ ، ٧٣ ، والخصائص ٤٥٣/٢ ، ٤٧٦ ، والكامل ١٩٩/٢ ،

وكشف المشكل ٢٨٨/ ، والاشموني ٢٤٩/١ ، واللسان ١٤٣/١١ ، (مادة عرف) ان وردت برفع كل

تكون حجازية كما أوردها سيبويه . وليس هذا البيت في ديوان أوس .

(٦) ما بين المعقوفتين ناقص في (ش) فقط .

العامل معه كما يقول القائل : كيف كنت ؟ فنقول : صحيحاً ، وإنما جاز ذلك لأنه ليس كلاماً مبتدأ بل هو مرتب على الكلام الذي قبله .
وأما الخبرُ فقد بينا قبل أنه ضميمةٌ للفعل الناقص قبله أو بعده ، وليست الفائدة إلا فيه ، فلو اتوا بالفعل ناقصاً وبحيث يستدعي الخبر ثم حذفوا الخبر الذي به تكمل كان فعلاً كلاماً .

فإن قيل فما تقولون في قوله تعالى ﴿فَإِنْ كُنَّا اثْنَيْنِ﴾^(١) وفي نحو قول القائل :

فإن كان موجوداً . قلنا : الفائدة في الخبر هنا من وجهين^(٢) :

أحدهما : أنك لو قلت : فإن كانتا وسكت بقي مكان الخبر من الذهن فارغاً وبحيث تذهب النفس في استلامه كل مذهب . فإذا قال تعالى ﴿اثْنَيْنِ﴾ اطمأنت إليه نفس السامع ، وعلم أن المراد هو بيان العدة ولو لم يذكر اثنتين لم يعلم هذا بل كان يمكن أن المراد أمر لم يدل عليه الاسم بوجه من الوجوه نحو : قائمتين أو خارجتين أو غير ذلك ، فأى فائدة اعظم من هذه وكذلك الشأن في ((موجوداً)) .

والثاني : أنك إلى^(٣) ذكر اثنتين هنا احوج منك إلى ذكر قائماً مثلاً في نحو قول القائل : كان زيد قائماً . لأن اثنتين هو المصحح لثنية الضمير في كانتا ، ولم يكن الاسم استقراراً هنا استقراراً يمكن أن ينشأ عليه غيره ، وإنما كان المعلوم من أمر الميت أن له من يرثه .
فأما العدة فلم تعلم بعد ، فقد ظهر أن الثنية هنا انا جازت اتكالا على ما يفيد الخبر من كونهما اثنتين كذلك الوجوه هو المصحح لاطلاق لفظة كان^(٤) وإن كانت ناقصة على الضمير فيها وبالجملة .

فإن الخبر في هذا الباب ليس مما ينبغي أن تقدم على حذفه إلا بعد أن يتضح لك الاستغناء عنه فاحفظ ذلك .

(١) سورة النساء : الآية ١٧٦ .

(٢) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٢٨٠/١ .

(٣) في (ش) ((إذا)) وفي (ب) ، (ج) ((إلى)) وهو الأصح .

(٤) في (ج) ((كانت)) .

فصل

في انّ وأخواتها

وهي ست' ((إِنْ وَأَنْ وَكَانَ وَلَكِنْ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ)) وسيبويه^(١) قد جعلها خمساً لما
سنصفه لك إِنْ شاء الله .

وكل واحدة منها تدخل على المبتدأ والخبر فيتنصب المبتدأ بها على أنه اسمها ، ويرتفع الخبر على أنه خبرها ، والعلة في هذا ما قد شرحناه^(٢) قبل .

ولا يجوز تقديم الخبر في هذا الباب على العامل ولا على الاسم^(٣). اللهم إلا إذا كان ظرفاً قال الله تعالى ﴿وَإِنَّكَ لَأَجْمِرٌ غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾^(٤).

وقد يجوزُ الفصلُ بالظرفِ ملغىً بينَ العاملِ وبينَ الاسمِ ، وأن كان لا يجوزُ بغيره
تقولُ : بلغني أن في الدار زيدا جالساً .

ولو قلت : بلغني إن طعامك زيدا أكل . لم يجوز وقد كنا أو مانا قبل^(٥) إلى العلة في ذلك .

وإذا استوفى العامل الاسم ، فإن كان الخبر له متعلقٌ جاز تقديمه عليه ظرفاً كان كقوله تعالى ﴿لَمَّا أَهْمَ لَنِي سَكْرَتِي بِمَعْنَى﴾ ^(٦) إذا جعلت يعمهون الخبر .
وغير ظرف كما تقول : إن زيدا ثوبك لا بس .

(١) انظر : الكتاب ٢٨٠/١ .

(٢) انظر : الفصل السابق (الاسوله) المطروحة من قبل المصنف .

(٣) هذه الحروف اشبهت للفعل وفي عدد حروفها وحروفه ولزومها الاسماء ودخول نون الوقاية عليها وبناءها على الفتح وفيها معاني الفعل لذا كانت فرعاً على الافعال والعرب لا تعطي الفرع ما أعطته للأصل وطمعاً في المخالفة أوجوا تقديم المنصوب ولم يجوزوا تقديم المرفوع على المنصوب كما هو الحال في الفعل . انظر : اسرار العربية / ١٥١ .

(٤) سورة القلم : الآية ٣ .

(5) سبق شرحه .

(٦) سورة الحجر : الآية ٧٢ .

فأما إن^(١) : فللتوكيد ويتضمن معنى الوجود كأنك إذا قلت : إن زيدا قائم . قلت زيد يوجد قائماً أو ما يقارب ذلك ، وهي تبقى الجملة منوياً بها الابتداء على ما كانت^(٢) عليه قبل دخولها .

فمعنى قول القائل : إن زيدا كريم . كمعنى قوله : زيد كريم .
فإن تناول الجملة عامل لفظي - أي عامل كان - فتحت إن سواء كان العامل تناولها من حيث هي شيء واحد كقول القائل بلغني أن زيدا كريم .
فإن تناول الجملة عامل لفظي - أي عامل كان - فتحت إن سواء كان العامل تناولها من حيث هي شيء واحد كقول القائل بلغني أن زيدا كريم . فإن معناه معادل لمعنى قوله : بلغني كرم زيد . أي خبره .

أو تناولها من حيث تناول الاجزاء التي انقسمت إليها كقول القائل : علمت أن زيدا كريم . إذ هو معادل لقولك : علمت زيدا كريماً . فقد وقع الفعل على الاسمين وقوعاً زوجياً ولذلك ما عدهما سيويه^(٣) معداً واحداً .

هكذا ينبغي ان تعلم الفرق بين ((إن وأن)) وأكثر ما تفتح أن إذا وقعت موقع المفرد . وقد يمكنك أن تجعلها واقعة موقع المفرد في نحو قولك : علمت إن أن زيدا كريم . بأن تقول التقدير : علمت كرم زيد موجوداً . لكن موجوداً قد حذف لطول الكلام مع الاستغناء عنه ، فعلى هذا قد ظهر أن^(٤) مع معموليها في حكم اسم واحد ثابت يتناوله بالضرورة عامل من العوامل اللفظية على ما عرفت ، فرفعهم اياه بالابتداء بعد لولا في نحو قولك : لولا أنك^(٥) حاضر لذهبت من اعظم الاجحاف .
فأما في نحو قوله :

(١) حاشية (ش) ((إن)) .

(٢) ان ولكن دون اخواتها تبقى معنى الابتداء كما هو لذا جاز العطف على موضعيهما أما كان وليت ولعل . أفادت تشبيهاً وتمثيلاً وترجياً غيرت معنى الابتداء لذا لم يجوزوا العطف على مواضعها انظر : اسرار العربية / ١٥١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٨٠/١ .

(٤) زيادة في (ب) .

(٥) انظر : الخلاف في الاسم المرتفع بعد لولا في الانصاف ٧٠/١ مسألة ١٠ وفي المغني ٢١٤/١ .

احقأيا حمامة بطن وج بهذا الوجد أنك تصدقينا^(١)

فمرْتَفِعْ أَيْضاً عَلَى أَنَّهُ فاعِلٌ^(٣). وكذلك إِذَا قلتَ : عِنْدِي أَن بَكراً خَارِجٌ . وتَقولُ : اقمْتُ لِأَنَّ زَيْداً مقيمٌ . فيكونُ : أَن مَعَ الاسمِ والخبرِ في مَوْضِعِ الجَرِّ كَأَنَّهُ : يَكُونُ زَيْداً مقيماً .

فإن قلت : أريد أن زيدا مقيم . لم يجوز لأن إن وأن إنما يستعملان في التحقيق والثبات وأريد ليس يدل على وقوع ، بل على انتظار فلم تصلح معه ((أن)) وكان حقه أن يقرن بأن الناصبة للفعل المستقبل التي هي مع الفعل في تقدير المصدر فيقال : أريد أن يقيم زيد . وبحسب هذا القانون يجوز أن يستعمل مع ظننت وحسبت وخلت أن المشددة مع معموليها . فيقال : حسبت أن زيدا مقيم ، وإن الناصبة مع الفعل فيقال : حسبت أن يقيم زيد . لأن هذه الافعال متوسطة بين العلم الذي يدل على الثبات الحقيقي وبين الإرادة والكره ، وما معهما من الافعال التي لا ثبات معها .

فمما لا يجوز فيه إلا الكسر قولك : قلت إن زيدا أخوك ، لأنه معادل لقولك : قلت زيدا أخوك . فإن قلت : اتقول أن زيدا منطلق بمعنى انظر أن زيدا . فتحت لأنه يعادل : اتقول زيدا منطلقاً . أو : اتقول انطلاقاً زيد موجوداً .

وتقول : قامَ القومُ حتى إنَّ بكرًا قائم . فتكسر لأنَّ الموضعَ موضعُ المبتدأ والخبر ولم يتناولهما ولا واحداً منهما عامل لفظي ، ألا ترى أنك تقول : قامَ القومُ حتى بكرٌ قائم . فإن فتحتَ فعلى أن تجعلَ حتى هذه الجارة كأنه : إلى قيام زيد وعلى هذا فلتقس ما سواه .

ومما يخصُ إنَّ المكسورةَ دخولُ اللامِ المؤكدةَ على اسمها إن كان مسبقاً بالخبرِ ،
وينبغي أن يكون ظرفاً نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا﴾^(٣) أو على خبرها إن كان لم يقع

(۱) لم أعثر عليه .

(٢) انظر: المغنى ١/٢١٤.

(٣) سورة الأنبياء : الآية ١٠٦ .

بينه وبين الاسم فاصلة نحو ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١) و : إن زيدا يقوم وإن كان لم يجز : إن زيدا لقام لما عرفناك قبل .

أو على ما يكون متعلقاً بخبرها إذا وقع قبل الخبر وموذنًا به كتقولك : إن زيدا لثوبك لابس : إن زيدا لفي الدار جالس .
واعلم انه قد يخفف كل واحدة من إن وأن .

وأما ((إن)) هذه فقد يتصب عنها الاسم بعدها تقول : إن زيدا لقائم . وقد يرتفع على انه المبتدأ كما نبأناك^(٢) به .

وقد تدخل على الفعل فتلزما للام في نحو قوله تعالى ﴿إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾^(٣) ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾^(٤) دخلت اللام مؤكدة لمعنى إن ولتكون فارقة في اللفظ بينها وبين ((إن)) النافية في نحو قوله تعالى ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾^(٥) وهذه النافية يصحبها في الأكثر ((إلا)) التي للاستثناء نحو قوله تبارك وتعالى ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾^(٦) .

فأما الشرطية^(٧) والزائدة : في نحو ما أن طُبْنَا جُبْنَ^(٨) قللما تشبهان بها .

فأما ((إن)) المخففة فقد تدخل على الاسم مبتدأ بعدها على ما عرفت قبل ، وقد تدخل الفعل فتكون دالة على الثبات ولا بد من أن يلتقي ببعض ما يكون فارقاً بينها وبين الناصبة من الحروف وهي ((قد وسوف والسين ولا)) وما ضارعهما من الالفاظ

(١) سورة الحج : الآية ٥٤ .

(٢) انظر : فصل في الاسم المبتدأ وأمواله .

(٣) سورة يونس : الآية ٢٩ .

(٤) سورة الاعراف : الآية ١٧ .

(٥) سورة الانبياء : الآية ١٧ .

(٦) سورة الملك : الآية ٢٠ .

(٧) انظر : شرح المفصل ١٣٨/٣ .

(٨) لغزوة بن مسيك . تجده في الكتاب ٣٧٥/١ ، الوحشيات ٢٨/ والمقتضب ٥١/١ ، ٣٦٤/٢ والخصائص

١٠٨/٣ ، والنصف ١٢٨/٣ ، والمحتسب ٩٢/١ ، المغني ٢٥/١ ، والخزانة ١٢١/٢ ، والهمع ١٢٣/١ وتامه :

ما إن طُبْنَا جُبْنَ ولكِن منايانا ودولاة آخرينا

الموضوعة للنفي . تقول : علمتُ أن قد قامَ^(١) زيدٌ وقال الله تعالى ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكَ مَرْضًى﴾^(٢) وقال عز من قائل : ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٣) فأما ((أن)) الزائدة عندهم في نحو قولك : لما أن جاء زيدُ كلمته .

والتي بمعنى أي^(٤) في نحو قوله (وانطلق الملائمة أن مشوا)^(٥) فمبايتان لهما فإن عطفت على اسم إن^(٦) أو أن بعد استتمام الخبر ، جاز لك فيه الرفع^(٧) والنصب : أما النصبُ فعلى اللفظ نحو : إن زيدا منطلق وعمرأ . وهذا الوجه يشركهما فيه جميع أخواتها^(٨) .

وأما الرفعُ فعلى الموضع لأن اسم إن في موضع رفع إذ لم يرتفع عنه المعنى الذي كان له في حال الابتداء ، وكذلك الشأن في ((إن ولكن)) قال الله تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٩) .

وأيضاً قد يتفق أن يكون الخبرُ مشتقاً فيكون فيه ضميرٌ يمكن أن يعطف عليه الاسم بعده كما في مثالنا هذا ، فاما إن قدرت حذف الخبر للاسم الذي بعد الواو لم يكن العطفُ عطف الاسم على الاسم بل هو عطفُ الجملة على الجملة .

فإن عطفت على اسم شيءٍ من هذه الاحرف الستة قبل استيفائه الخبر لم يجز لك إلا النصب^(١٠) مع التثنية أو الجمع في الخبر تقول ، ان بكراً وعمرأ لقائمان ، وان سعداً

(١) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) ((كما تقول علمت قيام زيد . وأكثر النحويين يحملون هذا على حذف الاسم ويقدون : علمت انه قد قام زيد)) .

(٢) سورة المزمل : الآية ٢٠ .

(٣) سورة النجم : الآية ٣٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٧٩/١ ، والبيان في غريب اعراب القرآن ٣١٣/٢ .

(٥) ص ٦/٣٨ .

(٦) عنوان على حاشية (ش) ((العطف على اسم ان)) .

(٧) انظر : المختضب ١١١/٤ .

(٨) ابن الانباري في الاسرار ١٥٧ يرى ان العطف على موضع ((ان ولكن)) ولا يرى العطف على مواضع الباقي من اخواتهن لأن الاخيرات غير معنى الابتداء بالتمني والترجي والتشبيه .

(٩) سورة التوبة : الآية ٣ .

(١٠) انظر : المقرب ١١٢/١ .

واخوته لذهابون . لا يجوز رفع المعطوف مع ثنية الخبر أو جمعه لأن الخبر حيثذ يكون خبراً عن شيء ليس هو الاسم ، فإن ابتدأت الاسم بعد الواو ، وقبل ان يستوفى فى الاسم خبره على تقدير حذف الخبر جاز بشرط ألا يكون الخبر مشتركاً وعلى هذا قوله :

فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب^(١)

فأما كأن فللتشبيه وذلك إنك إذا قلت : أن زيدا أخوك . كنت قد حكمت على زيد بأنه أخ للمخاطب .

فإذا قلت : كأن زيدا أخوك . كنت قد شبهت الحال هنا بالحال^(٢) ، ثم ولكونه دالاً على معنى الفعل جاز ان يتصب الحال عنه فى نحو قوله :

كانه خارجاً من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتراد^(٣)

وقد تعمل^(٤) مخففة وانشدوا :

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظلية تعطو إلى وارق السلم^(٥)

على الوجوه الثلاثة ، والجر على أن تكون ((أن)) زائدة على ما ذكرناه .

قال سيبويه^(٦) سألت الخليل عن قوله تعالى ﴿وَيَكُنْ لَهُ الْيَلُوحُ﴾^(٧)

((فزعم انها (وي) مفصولة من كأن والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر

(١) لضاهي البرجمي تجده فى الكتاب ٣٨/١ ، والشعر والشعراء ٣٥١/١ ، نوادر اللغة ٢٠/ ، وكشف المشكل ١١٧/ ، ٢٧١ ، والكامل ٣٢٠/١ ، ومجالس ثعلب ٣١٦/ ، ٥٩٨ ، واللسان ٤٣٨/٦ ، مادة قير) وأكثر المصادر روته ((وقيارا)) والقليل منها رواه كرواية المصنف ((وقيار)).

(٢) انظر : امالي ابن الشجري ١٥٦/١ ، ٢٧٧/٢ .

(٣) البيت للناطقة الذبياني ديوانه ٢٨/ .

(٤) وهذا رأي البصريين انظر : الانصاف ١٩٥/١ مسألة ٢٤ .

(٥) مر هذا الشاهد فى فصل المبتدأ رفع المصنف ظلية هناك ، وهنا نصبها أى اعمل كأن مرة وأهملها أخرى .

(٦) انظر : الكتاب ٢٩٠/١ .

(٧) سورة القصص : الآية ٨٢ وردت الآية فى النص (ويكأنه لا يفتح ويكأنه الله) وهذا فيه تقديم وتأخير .

علمهم أو نهبوا قليل لهم : أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا))^(١) والله اعلم . وأما فكن فللاستدراك . وقد يحذف خبرها كثيراً . قال :

فلو كنت ضيياً عرفت قرابتي ولكن زنجياً غليظ المشافر^(٢)

كان التقدير ((ولكن زنجياً غليظ المشافر لا يعرف قرابتي))^(٣) .

ويشبه ان يكون لكن المستعملة في باب العطف هي المخففة من هذه ، أما على طريق حذف الخبر كالشأن في المثقلة وذلك إذا كان الاسم بعدها مرفوعاً كقولك : ما جاءني زيد لكن بكر ، وأما على تقدير الفعل لأن هذه العوامل الأربعة المذكورة إذا خففت صارت بحيث قد يليها^(٤) الفعل فكانك إذا قلت : ما لقيت بكراً لكن خالداً . قلت : ما لقيت بكراً لكن لقيت خالداً^(٥) . قدرت الفعل مجرداً من النفي حيث كان الكلام قبله منفياً . فإذا قلت : لقيت بكراً لكن خالداً . قدرت الفعل مجرداً من النفي حيث كان الكلام قبله منفياً .

فإذا قلت : لقيت بكراً لكن خالداً لم ألقه . جئت بالفعل خبراً فلم تحذفه لأنك لو حذفته كان الحذف حذفين : حذفاً للفعل وحذفاً لحرف النفي الملابس له . وأما ليت : فليتمني قال :

يا ليتنا لا نريم الدهر ساحتها وليته حين سرنا غربة معنا^(٦)

(١) ما بين القوسين منقول نصاً من سيويو ٢٩٠/١ .

(٢) البيت للفرزدق ، ديوانه ٤٨١/ .

(٣) نص كلام سيويو ٢٨٢/١ والنصب أكثر في كلام العرب كأنه قال : ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي .

(٤) يرى قسم من الكوفيين ان سبب اهمال ان المخففة وعدم افعالها هو انها حذفت منها نون فبيت على حرفين وإذا خُففت أصبحت من العوامل في الافعال وعوامل الافعال لا تعمل في الاسماء كما ان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال ، انظر : الانصاف ١٩٦/١ .

(٥) إذا خففت لكن بطل عملها لزوال اختصاصها . المقرب ١١٠/١ .

(٦) لم أعر عليه فيما وقع تحت يدي من المصادر .

وليس الكلام بعده خبراً جازماً^(١) .

وأما لعل : فللحكم بامكان الشيء ، فإن كان المحكوم بامكانه أمراً ملائماً للمتكلم جاز أن يسمى ترجيحاً نحو قوله تعالى ﴿لَعَلَّ اللَّهُ يَخْذُنْ بَعْدَ ذَلِكَ أُنْسًا﴾^(٢) .
فإن لم يكن لم يجوز^(٣) نحو قول جميل :

اتوني فقالوا يا جميل تبذلُ بينةً ابدالاً فقلتُ لعلها^(٤)
وعلّ جبالاً كنت احكمت فتلها اتيح لها واشرفي فحلها
وقد يحذف خبرها كثيراً كما ترى وقد يتفق ان تحذف منها الاسم والخبر معاً ، وذلك إذا اتصلت بها ما الكافة لها عن عملها كما في سائر اخواتها .
قال :

وليست من اللاتي يكون حديثها امام ييوت الحي إن وإما^(٥)

فعلى هذا يشبه أن يكون التي جعلوها بمعنى نعم^(٦) ، هي من عوامل الباب حذف منها الاسم والخبر معاً طلباً للاختصار .
وقد يجوز أن يتحرى من الاختصار في موضع ما ليس يتحرى في غيره من المواضع وليست الأحكام كلها شرعاً وإلا المظان المتخصصة بها متساوية في القبول لها على انا لا ندفع أن تكون لفظة واحدة تطلق بالاشتراك على معنيين .

(١) ابن عصفور يرى في المقرب ١١٠/١ إنما تكف الاحرف الخمسة إلا ليس فهي يجوز الفاوها وعدمه لبقائها على اختصاصها .

(٢) سورة الطلاق : الآية ١ .

(٣) المقرب ١٦٠/١ ((ولعل ومعناها الترجي في المحبوبات والتوقع في المخذورات)) .

(٤) لجميل بينة . انظر : ديوانه تحقيق الدكتور نصار ١٩١/ .

(٥) البيت لحמיד انظر : ديوانه ١٨/ .

(٦) انظر : الكتاب ٤٧٥/١ مستشهداً بسيبويه بقول الشاعر :

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت انه

وكذلك الشأن في أن التي جعلوها بمعنى ((لعل)) في قول القائل : جئت أنك تعطيني . قد يمكن أن تكون أن هذه مبقاة على أصلها ، أما على تقدير حرف الجر كأنه لأنك ، وأما أن يكون محمولاً على المعنى ، ألا ترى ان المجيء يستصحب في الأكثر تقديرأ من الجائي وظناً فكأنه : ظننتُ إنك تعطيني . والشيء قد يحملُ على المعنى كما يحملُ على اللفظ فتحقق هذه الأصول واستعن بالأبواب المتقدمة عليها ومن الله الهداية .

فصل

في لا

إِنْ ((لا)) قد تستعمل على عشرة^(١) أوجه في النفي :
أحدها^(٢) : أن تكون لنفي الفعل المضارع نحو : لا يقوم زيد .
الثاني : أن تكون لنفي الماضي كما في قوله : لولا حَدَدْتُ وأكثرُ ما تكون هذه مشاة
قال الله تعالى ﴿لَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾^(٣) أي لم يصدق ولم يصل وعلى الوجهين : يجوز أن
تحمل التي في لولا^(٤) .
الثالث : أن تكون عاطفة كما تقول جاءني بكرٌ لا خالدٌ ، فإن قلت : لم يجئني لا زيدٌ
ولا عمرو . لم تكن للعطف وإنما هي من القسم الرابع :-
الرابع : أن تكون تذكيراً للنفي السابق كما في القول القائل : ليس سعدٌ ولا سعيدٌ
لمنطلقين ، وعلى هذا ﴿غَيْرِ الْمَضْرُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٥) .
الخامس : أن تكون مكررة في جملتين من الكلام متشابهتين كل واحدة منهما مبنية
على النفي كقول القائل : لا في الدار زيدٌ ولا في السوق بكرٌ . وقد يتفق أن يكون الاسم
بعدها مبتدأ على ما ذكرنا قبل .
السادس : أن تكون مع التاء^(٦) ((لات)) فتقتضى ((هنا)) أو ((حين)) ، إما مضافاً

(١) علها ابن الشجري في أماليه ٢٢٢/٢ أحد عشر وجهاً .

(٢) من حاشية (ش) وفي متن (ب) مع تقديم وتأخير في (ج) .

(٣) سورة القيامة : الآية ٣١ .

(٤) قرنت العرب أربعة حروف بلا وهي ((لو)) وهل ، وإن وهمزة الاستفهام فقالوا : لولا ، وهلا ، الا ،
والا بالتخفيف وامثلتها : لولا تكرم زيداً ، وهلا سألت الخيل ، الا تعطي زيداً ، والا ماء اشربه .
والمصنف ذكر واحدة منها وهي لولا التي بمعنى لا ، للمزيد من التفصيلات انظر أمالي ابن الشجري
٢٣٢/٢ .

(٥) سورة الفاتحة : الآية ٧ .

(٦) اختلف في هذه التاء ، أي زائدة أم جلبت لتأنيث اللفظ كما قال عنها الجمهور مثل ريت ولمت . انظر :
المغني ٢٠٣/١ .

كقول الطرماح .

لات هنا ذكرى بلهنية الدهر — — — — — وإن ذكرى السنين المواضي^(١)

وكقوله عز من قائل ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٢) والمعنى ليس الموضع موضع ذاك أو ليس الحين حين ذاك .

وإما مفرداً كقوله :

حنت نوار ولات هنا حنت — — — — — وبدا الذي كانت نوار اجنت^(٣)

وكقول عمرو بن شأس :

تذكر حب ليلى لات حينا — — — — — وامسى الشيب قد قطع القرينا^(٤)

والمعنى ليس موضعاً لذاك أو حيناً له ، والوجه في ذلك كله الإضافة ، فأما الافراد فلضرب من الضرورة أو طلباً للاختصار .

فأما انتصاب ((حين)) بعدها فعلى أنه خبر ((لا)) والاسم مقدر بعد لا كالمستدرى بها .

وجاز اعمال لا هذه وحذف اسمها من اللفظ حملاً لها على ليس ، ولأنه يخص موضعاً واحداً بعينه لا يتعداه^(٥) إلى غيره - اعني الحين أو هنا - وهذا جار مجرى المثل ،

(١) للطرماح انظر : ديوانه ١٨٣ .

(٢) سورة ص : الآية ٣ .

(٣) لشبيب بن جعيل التغلبي تمجد في المؤلف ٨٤ وشرح الفصل ١٥/٣ ، ١٧ ، والخزانة ١٥٦/٢ ، والمغني ٥٩٢/٢ ، والهمع ٧٨/١ ، والاشموني ١٤٥/١ ، وروى على ((حنت نوار واي حين حنت)) ونسب لحجل بن فضله كما في الشعر والشعراء ٩٦/١ .

(٤) لعمرو بن شأس كما نسب المصنف انظر : ديوانه ٧٣ .

(٥) الهمع ١٢٦/١ قال في البسيط - ضياء الدين بن العليج - ورب شيء يختص في العمل بنوع ما لا لسبب كما اعملوا لدن في غدوة خاصة ، والباء في القسم وقيل لا تقتصر على لفظ الحين بل تعمل أيضاً مرادفة كاوان وساعة وعليه ابن مالك .

لا يجاوز به المسموع . وليس هذا الحذف أقعد في الاجحاف من الحذف في قولهم : حيثئذ الآن . أي كان ذلك حيثئذ فاسمع الآن .

وزعموا ان بعضهم قرأ^(١) ﴿وَلَاتَ حِينَ تَنَامُ﴾^(٢) برفع حين ، فحمله صاحب الكتاب^(٣) على مثل قوله : لا براح .

وقد يتسع^(٤) في لات فتجعل هي نفسها مكان الظرف يقال : حنت ولات حنت . كما تقول : حنت وليس وقت حنت أو ساعة حنت . وعلى هذا قد سمع الجر^(٥) في قول أبي زيد :

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبتنا أن ليس حين بقاء^(٦)

وفي لات مسائل كثيرة لو ذكرناها طال بها^(٧) الكتاب .

السابع : من وجوه ((لا)) أن تكون مبنية مع غير على الضم في قولهم ((لا غير)) وسنقول عليه في المستأنف إن شاء الله تعالى .

الثامن : أن تكون ممتزجة بالاسم بعدها كالجزم منه فيتخطاها العامل في نحو قوله :

(١) المختصر في شواذ القرآن ١١٢/ ﴿وَلَاتَ حِينَ تَنَامُ﴾ ، ولات حين برفع النون ، عيسى أيضاً وأبو السمال .
انظر : املاء ما من به الرحمن ١٢٧/٢ .

(٢) سورة ص : الآية ٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٨/١ .

(٤) الرأي منسوب للفراء كما جاء في الهمع ١٢٦/١ ((الرابع انها حرف جر تخفض اسماء الزمان قال الفراء وانشد :

..... طلبوا صلحنا ولات أوان

(٥) الفراء يرى ((لات)) حرف جر فجرت اوان ، وابن هشام في المغني ٢٥٥/١ يرى اضمار ((من)) الاستغرافية ، أو لقطع اوان عن الإضافة والتقدير : اوان صلح ، أو هي مشبهة بنزال فكسرت .

(٦) لأبي زيد المنذر بن حرمة الطائي . انظر : ديوانه ٣٠/ .

(٧) انظر : المغني ٢٥٥/١ .

إذا ما أدلجت وضعت يداها لها ادلاج ليلة لا هجوع^(١)

ويقال هجوع ولا هجوع ، فيسمى الأول من الاسمين محصلاً والثاني معدولاً^(٢) .
 التاسع : أن تكون مقابلة لنعم وبلى يسألك السائل : عندك زيد . وليس عندك زيد .
 فثبت في الأولى بنعم ، وفي الثانية^(٣) بلى .
 فإن أردت النفي نفيت فيهما جميعاً بلا مفردة .
 العاشر : أن تكون بحيث تليها النكرة مستدعية للخبر بعدها . فربما ابتدأت النكرة بعدها إن كانت مفردة والخبر خبر المبتدأ مقدراً كما في نحو قول الشاعر :

من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح^(٤)

أو مصرحاً به وأكثر ما يكون هذا مع التكرير كما في قوله عز وجل ﴿مَنْ قِيلَ أَنْ يَنْبَأَ يَوْمَهُ لَا يَنْبَأُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾^(٥) ولا هذه هي التي جعلها المتقدمون^(٦) بمعنى ليس وإن كانت ليس لها حكمها^(٧) على ما اراك عرفته من مطاوي كلامنا وربما بنيت عليها فتعمل هي - اعني لا في النكرة - معها وفي الخبر أيضاً .

وهذا القسم من هذا الوجه من وجوه لا هو الذي كنا نقصده بالذكر هنا فنقول : ان

(١) للشماخ . انظر : ديوانه ٥٨/ .

(٢) لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر انظر : الكتاب ٣٤٥/١ .

(٣) انظر أمالي السهيلي ٤٥/ .

(٤) لسعد بن مالك القيسي تجده في الكتاب ٢٨/١ ، ٣٤٥ ، ٣٥٧ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، ٢٢٤/٢ ، وشرح المفصل ١٠٨/١ ، والمغني ٢٣٩/١ ، والخزانة ٢٢٣/١ ، ٩٠/٢ ، وانظر : حماسة المرزوقي ٥٠٦ .

(٥) سورة البقرة : الآية ٢٥٤ . قرأت بالرفع متوناً وبالنصب كما ورد في السبعة ١٨٧/ ، وقال ابن الانباري في البيان ١٦٨/١ برفع بيع وخله وشفاعه أو بنائها على الفتح وقال الازهري في التهذيب ٤٢٠/١ (لا) (البثرة) وما بعدها منصوب وقد ينون ولا ينون وإذا كررت يجوز نصب ما بعدها ورفعها .

(٦) يقصد المصنف بالمتقدمين سيويه والجمهور انظر : الكتاب ٢٨/١ ، ٣٤٥ .

(٧) المبرد يراها لا النافية انظر : المقتضب ٣٦٠/٤ .

لا هذه تنصب الاسم وترفع^(١) الخبر .

وانا عملت عمل إن واخواتها ، لأنها بأن اشبه منها بكان واخواتها وظن واخواتها
إذ هي حرف كما ان ((إن)) حرف ، وقد ينأ قبل أن الحرف لا يستدعي الفاعل فيلزم أن
يكون الأول من الاسمين مرفوعاً ولا المفعولين اثنين^(٢) فيلزم أن يكونا منصوبين معاً على
ما ذكرناه في باب كان .

واعم ما يكون النفي إذا كان بلا هذه . أو بما^(٣) مع ((من)) في نحو قوله تعالى ﴿مَا
لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٤) .

والاسم الذي يلي ((لا)) لا يخلو إما أن يكون مفرداً ، وأما ان يكون مركباً .
فإن كان مفرداً سقط منه التنوين سقوطه مع اللام في نحو : الرجل قال :

ورد جازرهم حرفاً مصرمةً ولا كريم من ولدان مصبوح^(٥)

ولا شك أن التنوين زيادة تلحق اخف الاسماء كالمكمل له في الوزن . فإذا اتحد
بذلك الاسم قبله أو بعده بعض ما يرفع عنه إلا خفية الجالبة كانت للتنوين فلا مطمع في
لحاقه وذلك نحو اللام في الرجل والاضافة في غلام زيد ، ألا ترى أن الرجل ليست له خفة
رجل .

وكذلك : غلام زيد أطول من ((غلام)) .

فإن قلت : إنما حذف التنوين في الرجل ، وغلام زيد للتعريف نفسه ، لأنه مبين
له ناقضناك بلفظ زيد وما يجري مجراه من الاعلام المبنية^(٦) في أول أحوالها على
التعريف .

(١) انظر : الانصاف ١/ ٣٦٦ مسألة ٥٣ .

(٢) في (ب) ((اثن)) وفي (ج) ((اثنين)) .

(٣) انظر : اسرار العربية / ٢٤٦ .

(٤) سورة الأعراف : الآيات ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ .

(٥) لحاتم الطائي . انظر : ديوانه / ١٢٣ .

(٦) انظر : الكتاب ١/ ٣٤٥ .

ومما يؤنسك بهذا قولهم : ذُلْذِلْ وَذُلْذِلْ^(١) حذفوا التنوينَ مع الطولِ وردوهُ مع القصرِ والحالِ واحدةٌ .

واعجب من هذا أن مثالاً واحداً قد يستقصرُ بالاضافةِ إلى بعض المعاني فيلحق التنوين كأرمل في الاسماءِ المقيدةِ وقد يستطالُ بالاضافةِ إلى غيره فيتنزِعُ هو منه كأرمل^(٢) في الإعلامِ وذلك ، لأن الإعلامَ يتحرى فيها من الخفةِ ما لا يتحرى في غيرها من الاسماءِ لكثرة استعمالها ولكونها جاريةً في الدلالةِ مجرى الاشارات . فلما اتحدت النكرةُ مفردةً بلا قبلها انتفى عنها التنوينُ كما ترى فمن ذلك قولنا : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٣) ، فالاسمُ هو لفظُ ((إله)) وأما الخبرُ فيجوزُ أن يكونَ ((إلا الله)) كقول القائل : ما زيدٌ إلا قائمٌ . فالإلهُ هذه هي التي تجيء قبل تمام الكلامِ يتخطاها العاملُ فتقولُ : ما جاءني إلا زيدٌ . فيرتفعُ زيدٌ على أنه فاعلٌ كما تقولُ : جاءني زيدٌ إلا أن ثم فائدةٌ ليست هنا ، وهي نفي المشاركةِ في المجيء .

وكذلك قولك : ما اكرمت إلا بكرةً . هو قريب المعنى من قول القائل : اكرمتُ بكرةً . إلا أن في النفي مع الاستثناءِ الفائدةِ التي ليست في الإثباتِ المجرد .
فكذلك الشأنُ في مسألتنا هذه ، ويجوزُ أن يكونَ قد حذفَ - اعني الخبرَ - حذفاً لازماً : وإلا اللهُ . على موضع لا إله . كما تقولُ : لا رجلَ عندك إلا زيدٌ . على ما سنصفهُ لك إن شاء الله تعالى .

فإن وصفت اسم ((لا)) هذا جازَ لك في صفته ثلاثةُ أوجهٍ بشرطِ أن تكون الصفةُ مفردةً أيضاً وبجنبِ الموصوفِ تقولُ : لا رجلَ ظريفاً عندك ، بالنصبِ مع التنوينِ . إما النصبُ فعلى اللفظِ وأما التنوينُ ، فلأن لم تتناولها نفسها و : لا رجلَ ظريفَ عندك . والرفع على الموضع . و : لا رجلَ ظريفَ عندك . بالنصبِ مع فقدِ التنوينِ كأنك جعلت ((لا)) متناولةً الصفةِ مع الموصوفِ . كما قالوا :

(١) ((ذُلْذِلْ القميص ما يلي الأرض من اسافله ، الواحد ذُلْذِلْ مثل قمقم وقماقم)) اللسان ٢٧٥/١٣)
مادة ذُلْ .

(٢) انظر : ما ينصرف ١٤/ .

(٣) سورة الصافات : الآية ٣٥ ، وسورة محمد : الآية ١٩ . هنا استغفار وتوحيد .

يا زيد بن خالد^(١) ، فى النداء .

فإن انتقض أحد الشرطين امتنع الوجه الأخير لاتقاء سببه الموجب له ، فتقول :

لا غلام ليلاً أخوه عندك ، ولا غلام عندك ليلاً .

وقد يجوز أن يحمل على هذا قول الشاعر - وهو الصلتان العبدى .

يا شاعراً لا شاعر اليوم مثله جريراً ولكن فى كليب تواضع^(٢)

فإن جعلت مكان الصفة العطف جاز لك فيه الوجهان الأولان فقط .

فأما ، لا حول ولا قوة إلا بالله^(٣) . بترك التنوين فى النكرة الثانية^(٤) فعلى الاستثاف

وقد يجوز فى الوجه الثانى وهو : لا حول ولا قوة . (ترفع الثانى مع التنوين ان تجعل^(٥)

هى التى بمعنى ليس . فإن عكست الأمر قللت : لا حول ولا قوة)^(٦) لم تكن لا

الأولى^(٧) إلا التى بمعنى ليس . وكذلك إذا قلت : لا حول ولا قوة إلا بالله فرفعت

الاسمين معاً وعلى الوجهين . لا مثله أحد . ولا مثله^(٨) أحداً . وإنما جاز ان تعمل

((لا)) فى مثل ، لأنه لا يتعرف بالاضافة ، لأنه لا يتخصص بها ، ولذلك ما دخلته رب فى

نحو قوله :

يا رب مثلك فى النساء فريدة ييضاء قد متعتها بطلاق^(٩)

(١) انظر : المقتضب ٢٣١/٤ ، ويجوز النصب لزيد .

(٢) للصلتان العبدى متمم بن خبيشة فى الكتاب ٣٢٨/١ والمقتضب ٢١٥/٣ ، وأما القالى ١٤٢/٢ ،

والخزاة ٣٠٤/١ ، والموتلف ١٢٤/ ، والشعر والشعراء ٥٠٠ .

(٣) صحيح البخارى (آذان) ٧ ، (تهجد) ٢١ ، (دعوات) ٥١ سنن أبى داود (صلاة) ٣٦ ، ١٣٥ ، مسند

الدارمى (الصلاة) ١٠ ، ١٦٩ ، موطأ مالك (قرآن) ٢٣ ، سنن النسائى (آذان) ٣٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٥٢/١ ، والمقتضب ٣٨٨/٤ ، وشرح المفصل ١١٢/٢ أورد الأخير فى ستة أوجه .

(٥) ليست لا التى يتكلم عنها فى لا حول ولا قوة وإنما هى لا النافية التى بمعنى غير أو ليست .

(٦) ما بين المعقوفين فى متن (ج) ، (ش) وعلى حاشية (ب) بعلامة صح .

(٧) انظر : المقتضب ٣٨٨/٤ .

(٨) انظر : الكتاب ٣٥٢/١ .

(٩) لأبى محجن فى ملحق ديوانه ٤٠ ، ينسب لفيلان بن سلمة الثقفى فى فرحة الأديب ٦٧/ ب للأسد

الفندجاني مخطوط ٨٧/ مجاميع م دار الكتب المصرية .

وعلى هذا لاسيما زيد . على ان كون ما ملغاة ، ولاسيما زيد قال الخليل^(١) : هو كقولهم : دع ما زيد يعني لا مثل الذي هو زيد . وقريب من هذا قولهم : لا نولك^(٢) أن تفعل كذا . بالرفع كأنه يقدر فيه الانفصال ، لأن لا هذه لا تدخل المعارف ، وهذا لا يتعدى فيه السماع .

فإن جعلت لا هي التي تتحد بالكلمة كأنه نول ولا نول . ثم الحقك ك كان وجهاً من التعليل .

وقد يجوزها هنا وجه ثالث وهو أن يكون محمولاً على الفعل كأنه لا تنول أن تفعل كذا . وعلى هذا قوله :

وَبُثْتُ جَوَاباً وَسَكَنَّا يَسْبَنِي وَعَمْرُ بْنُ عَفْرَى الْإِسْلَامُ عَلَى عَمْرٍو^(٣)

كأنه لا أسلم على عمرو .

فأما قولهم : لا هيثم الليلة للمطي^(٤) .

فعلى التنكير والمعنى لا رجل لها يشبهه . وكذلك : قضية ولا أبا حسن^(٥) .

المعنى قضية ولا رجل^(٦) لها يشبهه علماً عليه السلام^(٧) . على انه غيب عنها .

فإن ثبت النكرة بعد (لا) الناصبة أو جمعتها فيشرط أن تكون التثنية أو الجمع في حكم الافراد كما يقال : قميص لا كمي له . ألا ترى ان القميص له مع بدن واحد كمان وكما يقال لمن قال أو ظن أن في كل دار غلامين : هذه دار لا غلامين فيها . حيث جعل الاثنين غاية في القلة لا ينقص منها وعلى قول ذي الرمة .

(١) انظر : الكتاب ٣٥٠/١ ، والمغني ١٢٣/١ .

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري ٢٢٥/٢ .

(٣) البيت لجرير في ديوانه ٢٧٩ .

(٤) الكتاب ٣٥٤/١ ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، وأمالي ابن الشجري ٣٢٩/١ ، وشرح المفصل ١٠٢/٢ ، ١٠٣ ،

١٢٣/٢ ، الهمع ١٤٥/١ ، والاشموني ٤/٢ ، والخزانة ٩٨/٢ .

(٥) مر هذا القول سابقاً .

(٦) انظر : المقتضب ٣٦٣/٤ ، وشرح المفصل ١٠٤/٢ .

(٧) في نسخة (ب) : رضي الله عنه .

هى الدار إذ مَيُّ لاهلك جيرةً ليالى لا أمثالهن ليالياً^(١)

فهذه النون التي للثنية لا شك أنها اُقعد في المكانة من التنوين ، والاسم بها أطول فتثبت مع لا ألا إذا وليها اللام صفة في نحو قول القائل : لا يدي لي بكذا . وانت لا غلامي لك . فاللام هنا كما في : سقياً لك ، فكأنها معاينة للنون . والمعنى على الإضافة . ولهذا ما ردوا الألف نحو : لا اباك^(٢) . كأنه لا اباك . فإن جعلت اللام خبراً لم يكن ذاك وكذلك إذا تراخت على المثني وإن كانت صفة تقول : لا غلامين فيها لك .

فإن وصفت المثني في نحو قولك : لا رجلين ظريفين عندك . تعين النصب في الصفة لأن المخالفة بالحروف أشد تبايناً واثقل محملاً من المخالفة بالحركات ولا مطمع في حذف النون هنا كما عرفت .

واعلم أن الخبر يحذف كثيراً في هذا الباب تقول : لا يأس^(٣) وتسكت . وذلك بشرط أن يضم له المكان أو الزمان إن أمكن .

وإنما جاز ذلك وحسن لأن ((لا)) تدل على انتفاء الوجود إما مطلقاً وأما بشرط . وأكثر ما يتلفظ به خبراً إلا قد يمكن أن تجعل صفة للاسم بعدها ويكون الخبر محذوفاً .

وأما الاسم فلا يحذف إلا قليلاً يقولون : لا عليك^(٤) وليس مما يقاس عليه ، وإنما امتنع حذفه لفقد الدلالة عليه ، ولأنه قد امتزج بلا شيء واحد .

فأما : لا غير . فالضمة التي على الراء فيها هي حركة بناء لا حركة اعراب ، وإنما يبنى لأنه اقتطع منه المضاف إليه استغناء عنه .

ونظير ذلك ((قبل وبعد)) في كونهما مبنيتين على الضم ، لأن كل واحد من هذه الاسماء يحتاج بالضرورة إلى ما يضافه ، فلما حذف مع كونه ثابتاً في النية ، كان آخر المضاف كأنه ليس منتهى الاسم فلم تجز عليه الاعراب فلذلك ما بني يقال : لا غير وليس

(١) لذي الرمة في ديوانه ٦٥٠/ .

(٢) انظر : المقتضب ٣٧٣/٤ .

(٣) انظر : المقتضب ١٥١/٢ .

(٤) انظر : المقتضب ١٥١/٢ ، ١٢٩/٤ .

غير . ولكون غير مبنياً جعلنا لا صنفاً من الاصناف على حياله .
 فأمّا اختيار الضم فلما ستطلع عليه في باب النداء ان شاء الله عز وجل .
 وإن كان - اعني الاسم الذي بعد لا - هذه مركباً فإما أن يكون التركيب بالاضافة ،
 فالتنوين يقع أيضاً من اسم لا ، وإن كان ليس للاتحاد بلا بل للإضافة نحو : لا غلام امرأة
 عندك ، ولا صاحب ثوب معك .

وأما أن يكون بتعلق غير الإضافة فلا يحذف التنوين في شيء منه تقول : لا جالساً
 اليوم عندك . ولا ضارباً بكراً معك وأيضاً . لا خيراً من أخيك في البلدة^(١) .
 فأمّا : لا أكرم من عمرو في الدار . فلأن التنوين لم يوجد فيه قبل . وتقول : لا ثقة
 بك . ولا توكلأ عليك .

إذا جعلت الجار من صلة المصدر والخبر محذوفاً . فإن جعلت الجار خبراً بقي الاسم
 نكرة مفردة . فلم يلحقه التنوين نحو : لا ثقة بك . ولا توكل عليك . ولا يستبدل بالجار
 كما تقول : ثقتي بالله . وتوكلي عليه - يحاذي الاستقرار بالالغاء فتعرف هذا .

ومنه قوله تعالى ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٢) جيء بمن في الخبر كما لو كان من صلة
 عاصم ، كانه : لا عاصم يعصم من أمر الله^(٣) . ولو كان من يتعلق بعاصم لزم التنوين
 في عاصم . وكذلك الشأن في اليوم لا يجوز أن يعمل^(٤) فيه عاصم وعلى هذا قوله عز من
 قائل ﴿لَا تَشْرَبُ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾^(٥) .

والفرق بين الآيتين أن الثانية قد يجوز أن يجعل كل واحد من الطرفين فيها مستقراً . إما
 صفتين ولا خبر وإما خبرين ولا صفة ، وإما صفة ثم خبراً ، وإما خبراً ثم صفة . وأن يجعل
 احدهما فقط مستقراً ، أما صفة وإما خبراً والآخر ملغى عليه فهذه ثمانية أوجه كما ترى .
 فأمّا الأولى فلا يجوز أن تكون الزماني من الطرفين خبراً ، لأن الاسم ليس يحدث
 فبقي في الثاني وجهان من الصفة والخبر . والله اعلم .

(١) انظر : أمالي ابن الشجري ٢٢٣/٢ .

(٢) سورة هود : الآية ٤٣ .

(٣) انظر : املاء ما من به الرحمن ٢٤/٢ .

(٤) انظر : شرح المفصل ٨١/٢ ، وتفسير القرطبي ٤٠/٩ .

(٥) سورة يوسف : الآية ٩٢ . وانظر : أمالي ابن الشجري ٢٢٢/٢ .

فصل

في الفعل^(١) وأقسامه

الأفعال المتعدية منها ما يقتضي مفعولاً واحداً فقط ، نحو : ركبتُ الفرسَ . وليستُ الثوبُ . وقد يكونُ من هذا القبيل ما يتصب عنه المفعول بشرط أن يكون صفة هي الغاية في المدح أو الذم ، ويسمى نصباً على الاختصاص ، مثال المدح :

إنّا بنى منقري قوم ذوو حسبٍ^(٢)

ومثال الذم :

هم الزنجُ لا يألون الهجاء^(٣)

والتقدير في الموضعين ((اعني)) ولا يجوز اظهاره^(٤) لأنه قد حذف حذفاً لازماً للاستغناء عنه .

ومنها ما يقتضي مفعولين اثنين ، وهذا الصنف ينقسم قسمين :
فمنه : ما يكون اقتضاؤه للمفعولين على أن الثاني منهما هو الأول ومحمول عليه ، فلا يجوز لك الاكتفاء بأحدهما دون الآخر ، لأن الثاني ضميمه للأول ومكمل له ، كالشأن^(٥) في معمولي كان وأخواتها ، وقد فرغنا عن ذكرهما .

وهذا القسم يتنوع نوعين : أحدهما الأفعال الذهنية – اعني الاعتقادات والظنون

(١) في (ب) ، (ج) ((في المفعول)) وفي (ش) ((في الفعل)) .

(٢) لعمر بن الاَهم ، في الكتاب ٣٢٧/١ ، وشرح المفصل ١٨/٢ ، والهمع ١٧١/١ وعجزه :

..... فينا سراً بني سعد وناديهما

(٣) لم اعثر عليه .

(٤) انظر : شرح المفصل ١٨/٢ .

(٥) انظر : باب كان وأخواتها .

والتخايل^(١) - تقول : علمتُ زيداً قائماً - ورأيتُ بكرةً منطلقاً . وظننتُ عبد الله راكباً . وحسبتُ الشمس طالعةً . وخلتُ السراب ماءً . وزعمتُ اخاك عاقلاً . وكذلك ما يصرفُ منها من الافعال .

ومما يلحق بهذا النوع قولك : أرى من المضارع خاصة ومرتباً للمفعول وهو معادل لاظنّ ، ليس بمعنى أرى من رأيتُ^(٢) . وأيضاً ((تقول)) بمعنى تظنّ^(٣) . قال الشاعر :

أما الرجيلُ فدُونُ بعدِ غدٍ فمتى تقولُ الدارَ تجمعنا^(٤)

فاما قلت بهذا المعنى^(٥) فمختلفٌ فيها .

فإن قيل : أليس ((زعمت)) بمعنى قلت فكيف تكون من الافعال الذهنية ؟ قلنا : هي وإن كانت بمعنى قلت فمع رأى من الزاعم في الشيء ((أنه كذا أو ليس كذا ، ومع توقف من الحاكي في تصديقه ولهذا لا يقال : زعم رسول الله صلى الله على محمد وآل محمد .

وقد تعلق^(٦) هذه الافعال وتلغى فلا تعملُ ، والفرق بين التعليق^(٧) والالغاء : أن التعليق يكون الكلام فيه مبنياً على الفعل أو الفعل مفضياً إلى الاسمين في المعنى كالشأن في الاعمال إلا أن الفعل يصدهُ عن العمل بعض ما يعاوقه^(٨) فلا يعملُ في الاسمين لفظاً وإن كان يتناولهما معنى تقول : علمتُ لزيدَ منطلق . لأن اللام صارت معاوقةً لعلمتُ وكذلك : علمتُ أيهم في الدارِ ، لأن الاستفهام لا يخلو بين علمت

(١) انظر : اسرار العربية / ١٥٦ .

(٢) انظر : المقتضب ٣٤٩/٢ .

(٣) انظر : اسرار العربية / ١٥٧ .

(٤) لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه / ٣٩٤ .

(٥) انظر : كتاب سيويه ٦٣/١ .

(٦) في حاشية (ش) عنوان ((الفرق بين التعليق والالغاء)) .

(٧) انظر : شرح الفصل ٨٤/٧ - ٨٦ .

(٨) انظر : الكتاب ١٢١/١ .

وعملها ولا يكون القول إلا جملة واحدة كما في الاعمال .

فاما الالغاء : فلا يكون الكلام فيه إلا مبنياً على الابتداء ولا يفضي الفعل فيه لا إلى المبتدأ ، ولا إلى الخبر ، لا لفظاً ولا معنى . تقول : زيد^(١) قائم ظننت . وزيد ظننت قائم . فيجوز أن يكون القول جملة واحدة كأن المعنى : زيد قائم فيما اظن ، ويجوز أن يكون جملتين كأنه كان المعنى زيد قائم . ثم استأنف فقال : ظننت أي ظننت ذاك ، ليدل على أن هذا الاخبار ليس مستنداً إلى علم بل إلى ظن فقط . فإن قيل فهل يتعين للفعل موضع بحسب هذه الاحوال الثلاث ؟ قلنا : أما في التعليق فينبغي أن يكون قبل الاسمين ، وأما في الاعمال^(٢) فقد يقع سابقاً ولاحقاً ومتوسطاً ((أما في الالغاء فلا يتقدم على المفعولين وربما كان متوسطاً))^(٣) بينهما وربما كان متأخراً عنهما ما كان الفعل أضعف كان اجدر أن يلغى ، ألا ترى انه إذا عدي إلى المصدر لم يحسن به الالغاء ((نحو)) زيداً ظننت ظناً منطلقاً . وقد يعرض لهذه الافعال أن تقوم مقام^(٤) القسم فيكون حكمها حكمه ، لأن الإنسان إذا اعتقد شيئاً أو رأى فيه رأياً يوشك أن يقسم عليه قال الله عز من قائل ﴿وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾^(٥) في قراءة من قرأ بكسر إن^(٦) .

ومن خواص هذه الافعال أن الضمير قد يتعدى فيها إلى الضمير ، ومعنى ذلك انه لا يقال : زيد صانه^(٧) . بمعنى ظان نفسه استبعاداً . لأن يكون اسم واحدة فاعلاً

(١) انظر : الكتاب ١٩/١ .

(٢) في (ب) ، (ج) ((الاعمال)) وفي (ش) ((الافعال)) .

(٣) في (ب) هذه العبارة مكررة .

(٤) انظر : الهمع ١٥٤/١ .

(٥) سورة الاعراف : الآية ٣٠ ، سورة الزخرف : الآية ٣٧ .

(٦) لم أجدها في كتاب السبعة في القراءات ولا في التيسير ولا في مختصر شواذ القرآن ولا في املاء ما من به الرحمن . واعتقد ان المصنف يرى عطف الآية ﴿وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ على (انهم اتخذوا الشيطان) ويروي

القرطبي قراءة (انهم اتخذوا الشيطان) وينسبها لعيسى بن عمر . انظر : تفسير القرطبي ١٨٨/٧ .

(٧) في (ج) ، (ش) ((زيد صانه بمعنى صان نفسه)) وما اثبتناه في المتن ما رسم في (ب) لأن السياق يقتضيه .

ومفعولاً في المعنى في حالة واحدة وتفرغاً للضمير إلى ما يغير زيداً من الاسماء .
فإن قلت : اظنني عارفاً . أو تراك ذاهباً . جاز قال الله تعالى ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَقَارِنَةٍ مِنْ
الْعَذَابِ﴾^(١) لأن الإنسان وإن كان يقل منه ان يعالج نفسه معالجة غيره فلا يقل منه أن يحضر
نفسه أو حالة في ذهنه فيحكم عليه ببعض ما يطابق في الوجود فلا يكاد يكون ذلك في
نفسه اظهر وأحق .

فإن قلت : يظنه^(٢) زيد عاقلاً أو زيداً عاقلاً على هذا الحد لم يجوز لأن هذا ليس تعدى
المضمر إلى المضمر . فاختلاف الاسمين في الاضمار والاظهار يوهم مغايرة بينهما لا تليق
بالمعنى المقصود .

والثاني : من النوعين ما هو نحو : وجدت^(٣) وجعلت وصيرت . تقول : وجدت بكراً
خارجاً . وجعلت سعيداً على الخيل . وصيرت نصراً ملازماً لك . فليس شيء من هذه
الافعال ذهنياً كما ترى ، ومن هذا القبيل : رأيت زيداً جالساً . من رؤية العين وإن كانت
تجيء متعدية إلى مفعول واحد . وسمعتُ عمرأ يقرأ . وإن كانت قد تكفي بمفعول واحد
إذا كان نفس المسموع ، فالمفعول الاول في كل واحد من الافعال المنحصرة تحت النوعين
هو الذي كان مبتدأ في الاصل ، والثاني هو الذي كان خبراً وحكمها كحكمها .

فإن قيل : انكم قد ذكرتم أن المفعول الثاني لهذه الافعال لا يكاد يحذف مع ثبات
الاول ، لأنه كالمكمل له ، ونحن نراهم يقولون : علمت هذه الحال . وظننت زيداً . بمعنى
اتهمته .

وكذلك : وجدت الضالة . وقد قال تعالى ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾^(٤) إلى غير ذلك ؟
فالجواب : إن اللفظة الواحدة قد تجيء مشتركة لمعنيين وأكثر . فليس يلزم أن تستعمل
على نحو واحد في الموضعين وإنما الاستعمال تابع للوضع . فإذا استعملت من هذه
الألفاظ ما يستدعي مفعولاً واحداً ، كان داخلاً في الصنف الاول من الأفعال المتعدية .

(١) سورة آل عمران : الآية ١٨٨ .

(٢) حاشية في النسخين (ب) ، (ش) ((هنا تعدى المظهر إلى المضمر وفي الثانية تعدى المضمر إلى المظهر)) .

(٣) انظر : المقتضب ٦٧/٤ .

(٤) سورة الأنعام : الآية ١ .

تقول : وجدت زيدا . كما تقول : اكرمت بكراً . وإذا استعملت ما منها يستدعي مفعولين اثنين هذا الاستدعاء الذي نحن في ذكره فذكرت الأول منهما لم يكن بد من الثاني . ولو قلت : حسبت زيدا وسكت لم تكن أفدت شيئاً ، لأن الحسبان ليس إنما يقع على نفس زيد ما لم تعتبره بحالس من الاحوال . وكذلك إذا قلت : جعلت المتاع منضداً . ألا ترى أن المتاع كان قبل مقاربتك اياه موجوداً . ولم يكن لك أثر إلا في تنفيذه ^(١) .

فلو قلت : جعلت المتاع . وسكت بقى موضع الثاني من المفعولين في الذهن فارغاً يقتضيه وذلك لأن هذه الافعال وإن كانت تقتضي مفعولين فمن وجهة واحدة وبحيث يجمعهما إلى الوجود جامع^(٢) ليس يتقوم هو بأن يكون احدها فقط حتى يصبح الاكتفاء بأحد المفعولين كما في القسم الثاني .

ومن هذا الصنف نحو أن تقول : اعطيت زيدا أو درهماً . إذ كل واحد منهما مستقل بنفسه ليس هو الآخر ولا محتاجاً في تصويره إليه . وتقول : علمت أن بكراً ذاهباً . ولا يجوز : جعلت أن بكراً ذاهباً وإن كان استويا في نصب كل واحد منهما معموليه فهذا يدل على أن علمت تناولت الجملة من حيث هي جملة كان في الأصل . ان بكراً ذاهباً . فدخلت علمت فتناولت الجملة بالعمل . فجئت بأن مفتوحة . ولو كان على تقدير المصدر - اعني علمت ذهاب بكر واقعاً - للزم أن يصح : جعلت أن بكراً ذاهباً . بمعنى : جعلت بكراً ذاهباً . على تقدير : جعلت ذهاب بكر واقعاً .

ومما يعضد هذا ان الجملة التي كانت تقع بعد علمت وظننت تكون معلومة ومظنونة ولا تكون الجملة بعد جعلت مجعولة ولا بعد وجدت موجودة .

ومن هذا الصنف : ما يكون اقتضاؤه للمفعولين على ان الثاني منهما ليس هو الأول ، فيجوز لك الاختصار على احدهما كما بيناه تقول : اعطيت زيدا . وتسكت كما تقول :

(١) قسم من النحاة يجوزون حذف أحد المفعولين والقسم الآخر لا يجوز ذلك وهم بعدم تجويزهم يعاملون هذه الافعال معاملة القسم الذي لا بد له من ذكر المقسوم عليه ، والإنسان لا يخلو عندهم من شك ، وظن لذا وجب حسب اعتمادهم . ذكر المفعول الثاني . انظر : اسرار العربية / ١٦٠ .

(٢) حاشية في (ب) ، (ش) ((هذا الجامع هو مجموع المعنيين)) .

اكرمتُ زيداً . وأيضاً : اعطيتُ درهماً . كما تقول : بذلتُ درهماً .
ومن الافعال المتعدية : ما يقتضي ثلاثة مفعولين تقول : اعلم الله زيداً بكرة سعيداً .
وأرى الله احمد طليحةً ذاهباً . وابأ الله بشراً اخاه منطلقاً . وأيضاً نبأ فهذه الافعال
منقولة كما ترى من علمت ورأيت .

فأما نبأ^(١) فلأنه يحملُ : أن يعلمَ ويظن هو اخاه منطلقاً . ولا يتجاوزُ المسموعَ في هذه
الافعال .

وقد يكونُ من الافعال ما يتناولُ المفعولَ بوساطةِ حرفِ الجرِّ ، فإذا انتزعَ الجارُ أفضى
الفعلُ بذاته إلى المفعولِ فانصب عنه نحو : دخلتُ الدارَ ذهب^(٢) قومٌ إلى ان الأصل فيه
دخلت في الدار . فحذف ((في)) فوصلَ الفعلُ فعملَ وصارَ لغةً ونحو قوله :

أمرتكَ الخيرَ فافعل ما امرت بهِ فقد تركك ذا مالٍ نسب^(٣)

وسائرُ ما يحتاجُ إليه في هذا الباب من التفرعات في الاعمال فليطلب من باب الفعل
والفاعل والله الموفق برحمته .

(١) انظر : الايضاح العضدي / ١٧٥ .

(٢) يرى الجرمي ظن ان دخلت تعدت فنصبت الدار وغيره من النحاة يرون انه فعل لازم ومصدره
((فَعول)) من مصادر الافعال اللازمة ، ونقيضه فرجت وهو فعل لازم وحمل الشيء على نقيضه
سار في العربية . انظر : الأصول لابن السراج / ٢٠٤/١ ، انظر : اسرار العربية / ١٨١ ، وفي حاشية
المقتضب ٣٣٧/٤ قول واف .

(٣) لعمر بن معد يكرب في ديوانه / ٣٥ ونسب لشعراء كثر منهم أعشى .

فصل

فى الظروف

إن الأفعال الجسمية والتجددات لا بد لها من مكان وزمان تقع هي فيهما ، ويسميان ظرفين . وكل واحد منهما إذا وصل إليه الفعل من غير أن يتوسط^(١) حرف جر بينهما فمتصّب عنه . إذ ليس هو الاصل المبني عليه الكلام على ما عرفت قبل من تعليلنا الجامع له ولغيره من المنصوبات في باب تعديد العوامل^(٢) .

أما الأزمنة فلا يحتاج فيها إلى شرط زائد به يفضي الفعل بذاته إليها ، لأن الغالب عليها الظرفية ، وليست لها اشخاص محسوسة يمكن أن يخبر عنها وبها ، ولا هي معرفة بحسب المقصود والارادات من المخلوقين فيكثر عليها اعتقاب الاعراض الذهنية فتشبه سائر الاسماء ، بل هي محتوية عن الكون كله^(٣) ، ومناسبة للأفعال على ما عرفت . فلذلك ما وصلت إليها الأفعال بانفسها وان كان قد يوجد فيها ما يخبر عنه وبه كالיום والساعة ، لا كبعيدات^(٤) بين وسحر مما لا يستعمل إلا ظرفاً ، وهذه الظروف - اعني الزمانية - تكون : اوقاتاً : وتكون مدداً^(٥) . فالأوقات بقصد بها التعيين سواء كانت مساوقة للفعل كقولك : نظرت الآن . أو اطول كقولك : قمت يوم الجمعة . إذ القيام إنما يكون واقعاً في بعض ساعاته ، ولذلك ما غلب عليها التعريف ، ويسأل عنها بـ ((متى)) يقال : متى خرجت فيقول : امس ، وعلى هذا جئتك خفوق النجم . على تقدير حذف المضاف كأنه : جئتك وقت خفوق النجم .

والمدد : يطلب فيها الكمية ولا بد أن يعمها الفعل أما على سبيل الاتصال كقولك :

(١) انظر : أمالي ابن الشجري ٢٤٧/٢ .

(٢) راجع فصل (في تحديد العوامل) .

(٣) اسرار العربية ١٧٨/ .

(٤) انظر : المقتضب ٣٣٣/٤ .

(٥) انظر : الهمع ١٩٦/١ .

صمتُ يوماً من شعبانٍ : وإما على سبيل^(١) التكريرِ كقوله تعالى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾^(٢) ولذلك استغني فيها كثيراً عن التعريف .

وما يعرفُ من هذا الصنف قولهم : لا أفعُلُ ذلك الدهرُ والابدُ والنهارُ والليلُ . هذا على أن الترك قد عمَّ الدهرُ كله توسعاً فيكون الظرفُ داخلأ على النفي إلا النفي داخلأ عليه كما في قولك : لا أقولُ اليومُ بل غداً . وعلى هذا قوله تعالى ﴿مَا أَنتَ بِمَعْمُودٍ بِرَيْبٍ﴾^(٣) .

وهذه الظروفُ يُسألُ عنها ((بكم)) يقالُ : بكم سرتُ . فتقولُ : يومين . وعلى هذا : سرتُ يومَ الجمعةِ إلى السبتِ . إذ هو معادلٌ لقولك : سرتُ الأسبوعَ . قال ابن أبي ربيعة :
اشهد الرحمن لا يجمعنا سَقَفُ يَتِ رَجَبَا حَتَّى رَجَبِ^(٤)

كأنه قال سنةً كاملةً . لأنه لما نفي الاجتماع في رجب جعل ذلك الانتفاء ثابتاً مستمراً إلى رجب في القابل .

وقد يكون من الازمنة ما يدل على الكمية فإذا قرن به اللام صلح في جواب ((متى))^(٥) كما صلح في جواب كم تقول : متى حججت . فيقال الصيفُ . وأيضاً : كم اقمْتُ . فيقال الصيفُ . وكذلك صفرُ ورجبُ وما شاكل ذلك .
وليس ((اياماً)) من قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَكُمْ أَنْتُمْ نَسُوا﴾^(٦) ظرفاً لقوله تعالى ﴿كُتِبَ﴾ كيف ؛ وليس المعنى إن الكتابة

(١) الهمع ١٩٦/١ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٣٣ .

(٣) سورة القلم : الآية ٢ .

(٤) انظر : ديوان عمر بن أبي ربيعة / ٥٦ .

(٥) انظر : الهمع ١٩٧/١ .

(٦) سورة البقرة : الآية ١٨٣ - ١٨٤ .

إنما وقعت في أيام وقد قال عز من قائل ﴿وَمَا أَرْهَأُ إِلَّا وَاحِدَهُ كَلَّجَ بِالْبَصْرِ﴾^(١) ولا كقوله ((الصيام)) لما قد عرفت في باب الفعل^(٢) والفاعل من ان المصدر لا يفصل^(٣) بينه وبين ما يعمل فيه بالاجنبي ، والوجه أن يكون اياماً على تقدير الفعل كأن قائلًا قال بعد الانتهاء إلى قوله ﴿فَلَمَّا كُنْتُمْ تَتَوْنَ﴾ كم يصومون ؟ فأجيب اياماً معدودات فهذا على الانفصال .

وقد يحتمل أن تكون ما غير مصدرية بل بمعنى الذي مراداً به الصوم^(٤) . ولعلكم كالعلة^(٥) للكتب هذا الثاني ويكون على سبيل التانيس بالصوم كما قال تعالى ﴿سَنَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَكَانَ جَدُّ لِسَةِ اللَّهِ يَدْبِكُ﴾^(٦) وكقوله عز وجل ﴿إِنَّ مَذَلْنِي الصُّحُفِ الْأُولَى * صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾^(٧) فكانه في التصوير : كُتِبَ عليكم الصيام كالصيام الذي كتب على الذين من قبلكم لتتقوا . فعلى هذا يجوز أن يكون اياماً حالاً^(٨) من الصيام متصلة على أن يجعل الصيام الأيام باعتبار العدة كقوله تعالى ﴿الطَّلَاقُ سَرَّانٌ﴾^(٩) أو المدة كقوله عز وجل ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مُعْتَمَرَاتٌ﴾^(١٠) .

فعلى هذا الوجه يكون كقول القائل : جاءني زيد كعمرو راكباً .
وقد يحتمل أن يجعل^(١١) اياماً ظرفاً لقوله تعالى ﴿تَتَوْنَ﴾^(١٢) فإن قيل : فهل يجوز أن

(١) سورة القمر : الآية ٥٠ .

(٢) مشروح باسهاب في فصل (الفعل والفاعل) المذكور سابقاً .

(٣) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ١٤٢/١ ، واملاء ما من به الرحمن ٥٣/١ .

(٤) انظر : املاء ما من به الرحمن ٥٣/١ .

(٥) حاشية (ب) ، (ش) ((يعني المدلول عليه بكتب الأولى)) .

(٦) سورة الفتح : الآية ٢٣ .

(٧) سورة الأعلى : الآية ١٨ - ١٩ .

(٨) انظر : املاء ما من به الرحمن ٥٣/١ ، وقد يجعل صفة للصيام لأن الصيام هنا ليس معنياً وكأنه نكرة .

(٩) سورة البقرة : الآية ٢٢٩ .

(١٠) سورة البقرة : الآية ١٩٧ .

(١١) انظر : تفسير القرطبي ٢٧٤/٢ .

(١٢) سورة البقرة : الآية ١٨٧ .

نؤمر بالتقوى في أيام سيرة ؟

فالجواب : أول ما في ذلك ان التعلق بالمسكوت^(١) باطلٌ عند اصحابنا رحمة الله عليهم . ثم إن التقوى هذه المذكورة هنا لا يبعد ان تجعل تقوى خاصة مصاحبة للصوم ولا شك أن شهر رمضان قد يوجد فيه من اكثر الناس زيادة تعبدٍ وتخرج ، قلما توجد في غيره من الشهور ، والله اعلم بما أراد .

وقد يتسع في الظرف فينزل^(٢) منزلة المفعول الصريح فينصبُ نصبه على ما علمت . فإن اضمرت فقلت : يوم الاثنين قمته . لم يكن إلا ذاك ، لأن الضمير ليس مصوغاً للظرفية ولا مغلباً عليه هي . فلا يفضي الفعلُ إليه ذلك الافضاء إلا بتوسط جارٍ من الحروف . وكذلك إذا اضفت نحو قوله تعالى ﴿تَاللَّهِ يَوْمَ ذَلِكَ﴾^(٣) ، لأن الإضافة تزيل معنى الظرفية فلا تثبت معها ، كما لا تثبت مع المفعول له إذ لا يقال على حد قولك : اعطيت^(٤) زيداً اكراماً له . معطي^(٥) الاكرام ، ولا مع الحال فيقال في : جاءني بكرٌ فارساً . جاءني فارسٌ . ثم سائرُ الاعمالِ والعواملِ كما ذكرناه في باب الفعل والفاعل .

إلا إن الجارَ والمجرور قد يعمل في الظرف مقدماً عليه في نحو قولهم : كل يوم لك درهمٌ وعلى هذا فقس .

وأما الأمكنة فأكثرها ما يعدمُ الشرائط التي ذكرناها في الازمنة على أنها لوازم لها مصححة للظرفية فيها فلذلك ما احتجنا إلى ان تشترط في افضاء الفعل إليها فلا توسط بحرف كونها مبهمة غير متحددة ولا متشخصة .

ثم إنها تنقسم قسمين : منها لا يعمه الفعل أو ينوب عنه ، بل يكون واقعاً في بعضه كالجهاث الست تقول : طار العصفور فوقك وتحتك وقدامك وخلفك ويمينك وشمالك كالسماوات وما يجري^(٦) مجراها نحو قوله تعالى ﴿فَوَكَرَهُ الْجَهَنَّمَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ

(١) في (ب) ((بالمسكوت)) .

(٢) انظر : المقتضب ٣٣٠/٤ .

(٣) سورة الفاتحة الآية ٤ .

(٤) في (ج) ((اعطيته)) .

(٥) نسخة (ب) ((لا معطي الاكرام)) .

(٦) انظر : الكتاب ٢٠١/١ .

الْحَرَامُ^(١) .

وكتول الهذلى :

الا يا أخت زنباع أقيمي صدور الخيل شطر بني عميم^(٢)

ونحو قول القائل : تلقاءك وحذاءك ومن هذا القبيل هو صدرك وصقبك^(٣) إذ ليس لواحد منهما حدود حاضرة يشبه بها الاسماء التي لم توضع على الظرفية .
فأما مكانك من قول القائل : زيد مكانك . فليس المراد به الموضع المخصوص الذي أنت فيه بل المعنى انه قد ناب منك وعلى هذا قوله :

فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال^(٤)

وقربت من هذا قولهم : جاءني القوم سواك .
فهذا القسم هو الذي يقع في جواب ((اين)) ويلزمه التعريف^(٥) والآ فلا فائدة فيه إذ ليس لاستيعاب المكان فاما : جلست قريباً منك . فلتخصمه بالوصف ان حملته على الظرف .

فأما ((فوق وتحت)) بالضم فلتخصمهما بالمضاف إليه المقدر كما في قبل وبعد فحكمهما حكم المعارف من الاسماء .

وما يندرج في هذا القسم قولهم : هو مني معقد الأزار . ويكون موقوفاً على السماع وأيضاً : هو مني مزجر الكلب : وعلى قول الهذلي :

(١) سورة البقرة : الآيات ١٤٤ ، ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٢) لأبي جندب الهذلي ونسب لأبي ذؤيب . انظر : ديوان الهذليين ٣٦٣/١ ويروى بـ ((صدور العيسى)) .

(٣) انظر : الهمع ٢٠١/١ .

(٤) لمجهول . انظر : الكتاب ١٥٠/١ ، ومجالس ثعلب ١٢٥/١ ، وسر الصناعة ١٤٢/١ ، وشرح المفصل ٤٨/٢ ،

٥٠ ، الهمع ٢٢٠/١ ، والاشموني ١٣٩/٢ ، والمخصص ٤٧/١٤ .

(٥) حاشية الأصل و ((ويجوز ان يكون معمولاً على الحال)) .

فَورْدَنَ والعِوقُ مقعد رأيء الضر ضُرباءِ فوق النجم لا يتلَعُ^(١)

ولا يكفيك الاشتقاق حتى تقول : قام زيدٌ مجلسك وقعد عمروٌ مضربك ، ولأن يكون هذه الالفاظ ملحقة بهذا القسم من الظروف اقرب من أن تحمل على نحو قوله :

لذَنَ بهز الكف يعسلُ متنه فيه كما عسل الطريق الثعلبُ^(٢)

ألا ترى أن قول القائل : زيدُ السوق . على الاستقرار اقبَحُ من قوله : جلس زيدُ السوق على الالغاء .

وهذه الظروف قد وردت مستقرة كما ترى فاما قوله :

فلأبغينكم قنأً وعوارضاً ولأقبلن الخيال لابةً ضرغدي^(٣)

فمحمول عندنا على نحو قولك : ابغني ثوباً . والاصل ابغ لي ثوباً وحذف الجارُ وصارَ المجرورُ بحذفه مفعولاً لا ظرفاً .

وإنما توعدهم هذا الشاعر بموافاة هذين الموضعين وكذلك الامرُ في ((لأقبلن)) لأن اقبل في الأصل لازم ((كأدبر)) فمن حقه أن يعدى بالحرف من حروف الجر نحو : اقبل بها . ألا أنهم قد يقولون : اقبلها شعثاً . وكثر ذلك فتوسع الشاعر توسعاً ثانياً فقال : لابه ضرغدي . ولم يأت بالجارِ^(٤) فهذا حسنٌ بارعٌ لا كقوله : عسل الطريق لأن ما يكون مثله من الاسماء التي لم تبين على الظرفية يقبح أن يحذف منها الجوارُ وهي ظروف .

ثم إن هذا القليل من الظروف المكانية منه ما لا يلي العوامل أصلاً فلا يكون إلا ظرفاً . ومنه قد يليها كخلف وأما في قول لبيد :

(١) لأبي ذؤيب الهذلي . ديوان الهذليين ١٩/١ .

(٢) البيت لساعدة بن جؤية تجده في ديوان الهذليين ١٩٠/١ .

(٣) البيت لعامر بن طفيل . ديوان عامر ١٤٤/ .

(٤) انظر : الكتاب ٨٢/١ .

فعدت كلا افرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وامامها^(١)

ومن تلك الظروف ما لا يفضل عن الفعل شيئاً بل يكون كله مشغولاً ومفرغاً إليه ، فيجوز أن يجيء غير معرف كالمدد في الزمانية من الظروف تقول : سار عمرو فرسخين . وعدا الفرس شوطين ، وهذا القسم يصلح في جواب ((كم)) كالقسم الثاني من الزمانية .

فأما قولهم : داري خلف دارك فرسخان ، وفرسخين . فعلى نحو قولك : داري خلف دارك بعيدة . على الخبر وبعيدة على الحال . وكأن الدار لما كانت على رأس فرسخين . من الأخرى كانت هي الفرسخين . وما يجب ان نذكره هنا حديث الالغاء والاستقرار (وانه - أي هذه الظروف - يصلح لواحد واحد منهما .

اعلم ان الالغاء اعم وجوداً من الاستقرار^(٢) فكل ما ذكرناه من الظروف الزمانية والمكانية يصلح للالغاء ، بأن يكون العامل فيه مصرحاً به ولا يقع موقع المفرد على ما أوردناه في أكثر الامثلة السالفة .

وأما الاستقرار فلا يمكن إلا في ((متى وأين)) من نحو قول القائل : متى المجيء ؟ وأين زيد ؟ أو حيث يصلح أن تجيء ((الظروف جواباً لمتى وأين - اعني في الموقته التي قدمنا القول عليها في كل واحد من الطرفين - المكاني والزمني - تقول : الرحيل غداً ، ومررت برجلٍ عنده اخوه . لا يكون العامل في الظرف نفسه إلا مدججاً فيه : قال جرير :

هبت جنوباً فذكرى ما ذكرتكم عند الصفاة التي شرقي حوراننا^(٣)

(١) البيت للبيد انظر : ديوانه ٢٢٦ ط النهضة - بغداد .

(٢) ما بين المعقوفين في متن (ج) ، (ش) وفي حاشية (ب) .

(٣) البيت لجرير . انظر : ديوانه ٥٩٦ .

وحكمُ الجارِ والمجرورِ حكمُ الظرفِ في جميع ذلك إذا قلت : جاءني بكرٌ على الفرس . كان العاملُ في الجارِ والمجرورِ ما يُقدَّرُ فيه من معنى الفعل الذي يصور به كونه حالاً ، وإن كان العاملُ في الحالِ : جاءني على تقديرِ جاءني بكرٌ كائناً على الفرسِ فأما الظرفُ التي تقعُ في جواب ((كم)) فقلما يقعُ شيءٌ منها مستقراً لا تكادُ تقولُ على هذا الحدِّ الإقامة يومين والمسير فرسخين .

فأما قولهم : عهدي بك قديماً أو حديثاً ، فقد يجوزُ أن يكون الحالُ سدَّ مسدِّ خبر المبتدأ لا الظرفَ ويجوزُ أن يكونَ قديماً في حكمِ المؤقَّتة من الأزمنة كما إذا قلت : زيدٌ قريباً مني . فيكونُ الأولُ صالحاً لجواب متى كما كان الثاني صالحاً لجواب أين . واعلم أن الظروف التي تجيءُ في جواب ((كم)) قد تحذفُ من الكلام وتقامُ صفاتها مقامها ، إما من الزمانية فنحو : اقمْتُ طويلاً ، وأما من المكانية فنحو : سرتُ بعيداً ينتصبُ كلُّ واحدٍ منهما على أنه ظرفٌ ، ولا يجوزُ ذلك فيما^(١) سوى هذه الظروف لأن التوقيت لا يمكنُ أن يدل عليه بالصفة فافهم . وقد يحذفُ الظرفُ إذا جاء مضافاً إلى المصدرِ سواء استعمل ظرفاً ، كما في قول حميد :

وما هي إلا في أزارٍ وعلقةٍ مغار ابن همام على حيٍّ خثعما^(٢)

أو استعمل اسماً كما في قوله تعالى ﴿الْكَافِرُ سُوءَ كُفْرِهِ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾^(٣) والذي حملهم على هذا التقدير هو أنهم لم يجوزوا أعمال ((مفعل)) وما معه إذا كان اسماً للزمان أو المكان^(٤) في شيء من الاسماء ولا بتوسط الحروف . وقد رابني من هذا أنني

(١) تقديم وتأخير في (ش) مع إشارة (خ ، م) .

(٢) لحميد بن ثور ليس في ديوانه . انظر : الكتاب ١٢٠/١ ، والمقتضب ١٢١/٢ ، والخصائص ٢٠٨/٢ ، واللسان ١٤١/١٢ علق .

(٣) سورة الأنعام : الآية ١٢٨ . انظر : البيان في غريب أعراب القرآن ٣٣٩/١ .

(٤) أملاء ما من به الرحمن ١٧٠/١ ، فيها وجهان : أحدهما المنوى على أنه مصدر بمعنى الثواء والتقدير : النار ذات ثوائكم . والثاني : العامل فيه معنى الإضافة ومثواكم مكان والمكان لا يعمل . انظر : كذلك في تفسير القرطبي ٨٤/٧ .

..... المستوفى في النحو

لا اراهم يستعملون اغارةً ها هنا مكان^(١) مغار ولا ما هو نحو : ثواؤكم مكان قوله تعالى ﴿ثَوَّاكُمْ﴾ فلا يعد أن يكون الاسم المشتق للزمان والمكان معملاً .

كما ان اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها معملة . لأن مفعلاً هذا قد يوصف به كما قد وصف بتلك قال :

غَدَت من عليه بعدما تمَّ ظمؤها تصلُّ وعن قيصٍ بيداءً مجهل^(٢)

وأيضاً قد يؤنث هذا على وجه كما تؤنث تلك يقال : منجي ومنجاةً ومجر ومجرة .
وأيضاً يكون هذا على وزن المضارع ، كما إن اسم الفاعل كذلك .
ومما يكن أن يستشهد به لهذا قوله :

كَأَنَّ مَجْرَ الرامساتِ ذيولُها عليه قضيمٌ ثَمَّتته الصَّوانعُ^(٣)

فأن اخترت هذا فالحق اسماء الازمنة والامكنة المشتقة من الفعل على هذا الحد
باسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها وقد فرغنا من ذكرها من باب
الفاعل .

(١) المصنف ٤٥/٣ . ويجوز ان يكون مصدر غار بغور ويجوز ان يكون ظرفاً له . انظر : الآراء المتباينة في هامش المقتضب ١٢١/٢ وكذلك في الكتاب ١٢٠/١ .

(٢) لمزاحم بن الحارث العقيلي . انظر : الكتاب ٣١٠/٢ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، والمخصص ٦٥/١٦ ، وشرح الفصل ٣٩/٨ ، والواد ١٦٣/٤ ، والخزانة ٢٥٣/٤ ، واللسان ٤٠٦/١٣ (صلل) . رويت خمساً بدلاً من ظمؤها ويزيد في شرح أدب الكاتب للجواليقي ٣٤٩/ ، والمرب ٣٤٩/ ، والاقتضاب ٤٢٨/ .

(٣) للنابغة الذبياني . تجده في ديوانه ٥٠/ ، وفي نسخة (ش) وردت ((الراميات)) .

فصل

في الحال

المراد من الحال هو بيان الهيئة التي عليها وقع الفعل إما من الفاعل والحال حال له ، وأما على المفعول - وإن كان تناوله الفعل متعدياً - والحال حال له وإما منه ^(١) عليه والحال حال لهما معاً .

وهو - اعني الحال - قد يكون مفرداً وقد يكون جملة ، وهو صفة في المعنى . إلا أنه منفصل ، فإن كان مفرداً انتصب على الانفصال كما ذكرناه ، ويلزم أن يكون نكرة لانتفاء السبب الموجب للتعريف ، لأنه ليس موضوعاً بذاته على التعريف ، ولا متصلاً بما هو له اتصال اتباع فيلزم فيه أن يكون معرفة إن كان المتبوع معرفة كالشأن في الصفة بل هو لافراز هيئة من هيئة كما أن التمييز لافراز جنس من جنس فكفوا نفوسهم مثونة التعريف الذي لا معنى له .

ولكونه دالاً على الهيئة ينبغي أن يكون مشتقاً أو بمعنى المشتق . فالمشتق يقدر فيه الضمير إن لم يرتفع به المظهر من الأسماء بشرط عود الضمير إلى ذي الحال على ما بيناه في باب خبر المبتدأ .
مثال الأول : جاءني زيد راكباً غلامه . أو جاءني زيد راكباً غلامي .
والذي ليس بمشتق فإما أن يكون جنساً - وأكثر ما يكون ذلك في كلام المحدثين وعلى سبيل الاستعارة - قال أبو الطيب المتنبى :

بدت قمراً ومالت خطوط بانٍ وفاحت عنبراً ورنّت غزالاً^(٢)

فكل واحد من هذه الأسماء يدل على معنى تحته إذا نظرت فيه امكنك تناوله من قريب .

(١) اظن العبارة تحتاج للواو بين منه وعليه ، ولا توجد في النسخ الثلاث .

(٢) للمتنبى . انظر : ديوانه ١٦٢/٢ .

وأما أن يكون غير جنس قال الله عز من قائل ﴿مَذِيَّةً لَّكَ آتِيَةٌ﴾^(١) كان المعنى مذكرة أو منبهة^(٢) والله أعلم .

وإن كان جملة ففي موضع نصب ، والجملة قد تكون اسمية كما تقول : خرج بكر غلامه معه .

وقد تكون فعلية كما تقول : خرج بكر يقدمه أخوه .

وقد تكون ظرفية كما تقول : خرج زيد بسلاحه .

وقد تكون شرطية^(٣) كما تقول : خرج زيد إن تلقه يكرمك . فكل واحدة من هذه تحتاج إلى ضمير يعود منها إلى ذي الحال ، وقد يجوز أن يستغني عن هذا الضمير بالواو التي تربط ربطاً ما ، ولكن بشرط أن يليها المبتدأ في نحو قولك : اقبل بكر وزيد حاضر . أو ((قد)) مع الفعل الماضي في نحو : جئتُ وقد طلعت الشمس . ولا محل لواحدة من هاتين الجملتين لتراخيها عن ذي الحال ، ووقوع الواو فاصلةً بينها وبينه .

كما إن المظهر من الاسماء قد ينتصب عنه الحال كذلك المضمير قد ينتصب عنه هو . فإذا قلت : جاءني زيد ركباً . فالحال لزيد . فإذا قلت : زيد جاءني ركباً . فالحال للضمير في جاءني وكذلك الشأن في نحو قولك : زيد في الدار قائماً . فقائماً ينتصب عن الضمير المقدر في الظرف ، لأن العامل وهو معنى الفعل لم يلبس زيدا إنما هو ملابس للضمير في الجار والمجرور . فاعرف العامل في الحال تعرف صاحبها .

واعلم أن العامل إذا كان فعلاً متصرفاً جاز تقديم^(٤) الحال عليه وعلى ذي الحال تقول : ركباً جاءني زيد . وجاءني ركباً زيد .

(١) سورة الأعراف : الآية ٧٣ ، هود : الآية ٦٤ .

(٢) حمل النحويون آية محملين الأول منصوبة على الحال ((أي هذه ناقة الله لكم آية بينة ظاهرة . والثاني منصوباً على التمييز ((أي هذه ناقة الله لكم من جملة الآيات)) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ١٩/٢ .

(٣) عند ابن يعيش الجملة الحالية اسمية وفعلية وهو يدرج جملة الظرف والشرط ضمن الجملة الاسمية . انظر : شرح المفصل ٦٧/٢ والفرخاني فصل وقال جمل الحال فعلية واسمية وشرطية وظرفية .

(٤) انظر : الانصاف ٢٥٠/١ مسألة ٣١ .

وكذلك إذا كان اسمُ الفاعلِ أو اسمُ المفعولِ ، فإن كان شيئاً غير ذلك مما قد عددهنا لك في باب الفعل والفاعل جاز تقديمُ الحال على ذي الحال إن لم يمنع عنه مانعٌ ولم يجوز تقديمه على العامل تقول : فيها قائماً زيد . ولا تقول قائماً فيها زيد^(١) .

وقد يعمل في الحال من معاني الفعل ما لم نعدّه لك ثم إذ لم يكن يعمل في فاعل ولا مفعول من ذلك قوله تعالى ﴿وَمَذَابِلِي شَيْخًا﴾^(٢) فشيخاً يتصب على الحال وجعلوا العامل فيه ما يدل عليه ((ذا)) من معنى^(٣) الإشارة وليس مثل ذلك بعامل في الفاعل أو المفعول وعلى هذا قوله تعالى ﴿الْقَارِئُ مُتَوَكِّئًا خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٤) وقوله عز من قائل ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْحِحِينَ﴾^(٥) جعلوا الإضافة في الاثنين عاملة .

فأما قولهم : هذا بسرّاً طيبٌ منه تمرأ . فأما العامل في الاول من الحالني هو الإشارة على ما بيناه وفي الثاني ما يلايسُ الجارَ والمجرورَ من معنى الفعل . وتمرأ حال عن المفعول ، إذ لا فرق في هذا الباب بين أن يقضي الفعل إلى المفعول بذاته وبين أن يقضي إليه بتوسط جارٍ من الحروف^(٦) . فكل واحد من هذه المعاني ملايس لما له الحال .

فأما قوله تعالى ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٧) فمصدقاً هو الحال والعامل فيه معنى التحقق^(٨) ، وهو ملايس لذي الحال معنى وإن كان لم يلابسه لفظاً كأنه وهو الذي تحقق أو وهو الذي تحقق مصدقاً .

(١) منع الفراء تقديم الحال سواء كان فعلاً أو معنى فعل انظر : اسرار العربية / ١٩٢ .

(٢) سورة هود : الآية ٧٢ ، انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٢/ ٢٢ .

(٣) شرح المفصل ٥٨/٢ ، ان الحال يتصب أما بهاء التنبيه والتقدير . انظر : إليه راجباً . أو اتبه إليه منطلقاً وأما باسم الإشارة تقديره : اشير إليه منطلقاً .

(٤) سورة الأنعام : الآية ١٢٨ .

(٥) سورة الحجر : الآية ٦٦ .

(٦) لا يجوز سيويه وابن السراج تقديم الحال على الفعل والفاعل إذا توسط حرف الجر . شرح المفصل

٥٩/٢ ، ويجوز غيرهم ذلك والفرخاني منهم .

(٧) سورة البقرة : الآية ٩١ ، فاطر : الآية ٣١ .

(٨) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ١٠٩/١ .

فهذه الامثلة التي ذكرناها للحال منها ما يثبت منها ما يثبت فلا يزول كهذا الذي نحن فيه . ومنها ما لا يكون كذلك بل يكون زمانه أقصر من زمان ما هو له ، وذلك القصور إما في المعنى كقوله تعالى ﴿مَذَاجُ شَيْخًا﴾^(١) ، لأنه لا يخرج عن الشيخوخة ما دام حياً وإن ان لم يكن له قبل .

وإما في الاستقبال كقولك : جاءني زيد صبياً أو ما يشاكل ذلك ، لأن الصبي مما يزول في الغابر ، وأما فيهما معاً كما تقول : جاءني اخوك راكباً .
وأيضاً من الحال ما تكون مطابقة في الوجود لما يعمل فيها من الفعل أو ما يقوم مقامه كالامثلة المذكورة ، ومنها ما تكون متصلة به وإن كانت غير مطابقة له كقوله تعالى ﴿فَبَشِّرْهُ بِأَخِي﴾^(٢) وكقول الشاعر - وهو امرئ القيس - :

فصبرنا إلى الحسنى ورق كلامنا ورُضْتُ فذلتُ صعبةً أي اذلال^(٣)

هذا إن لم تحمل الكلام على التقديم والتأخير في ورُضْتُ صعبةً فذلت .
وأيضاً من الحال ما يكون حالاً عن المعرفة كما عرفت .

ومنها ما يكون حالاً عن النكرة إما لتقدمه عليها لأنه لا يمكن أن يجعل صفة لها ، وإما لأن النكرة قد اغنت غناء المعرفة .
وإما لنفي^(٤) طراً على الكلام مع استثناء وإما لاستفهام^(٥) أو ما يجري مجراه مثال الأول قوله :
لعزة موحشاً طلل^(٦) .

(١) سورة هود : الآية ٧٢ .

(٢) سورة النمل : الآية ١٩ .

(٣) ديوان امرئ القيس / ٣٣ .

(٤) في (ش) ((للنفي طراً)) .

(٥) في (ش) ((وأما الاستفهام)) .

(٦) لكثير عزة انظر : ديوانه ٥٠٦/ تمامه :

ومثال الثاني قوله :

لا يركنن أحدٌ إلى الاحجام يوم الوغى متخوفاً لحمام^(١)

ومثال الثالث : ما جاءني أذاك فقير سائلاً .

ومثال الرابع : هل أذاك فقير سائلاً .

وبالجملية كلما كان الانفصال أبلغ كان النصب أصلح فذق تعرف .

وكل واحد من الأمثلة التي ذكرناها للحال فيما عن الفاعل أو ما يجري مجراه ، وإما عن المفعول أو ما يجري مجراه وقد حملوا قوله عز من قائل ﴿فَأَنتَ بِهِ فَتُحَمِّلُهُ﴾^(٢) على أن تجعله حالاً عن الفاعل والمفعول معاً . وتقول : ضربني زيدا قائماً شديداً . ينتصب قائماً لأنه حال إما عن الفاعل في المعنى وإما عن المفعول .

ومما يسأل عنه في هذا الباب قوله تعالى ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً بَضْغَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٣) فجميعاً ينتصب على الحال وهي^(٤) للأرض والعامل فيه ما في الكلام من معنى الأخبار ، كأنه : الأرض يحكم عليها جميعاً . أو يخبر عنها جميعاً بأنها قبضته . ولا شك أن الحال إذا كانت مؤكدة لا مخصصة كان العمل فيها أسهل . لأنها لا تستدعي الفعل استدعاء المخصصة^(٥) له فبالحرى أن يقوى على العمل فيها من المعاني الموهومة المقدرة ما لا يقوى على العمل في تلك المخصصة إذ قد يكفي في نصب ثاني الاسمين مجرد انفصاله عن الأول إن لم يعتبر التجدد الذي يدل عليه بالفعل أو ما يقوم مقام الفعل وذلك نحو :

(١) البيت لقطري بن الفجاءة الخارجي تمجده في حماسة المرزوقي ١٣٦/ والهمع ٢٤٠/١ ، والاشموني ١٧٥/٢ ونسب للطرماح . انظر : شعر الخوارج ٤٥/ .

(٢) سورة مريم : الآية ٢٧ .

(٣) سورة الزمر : الآية ٦٧ .

(٤) انظر : المحتسب ٢٣٣/١ .

(٥) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) تقول ((لأن راكباً من قوله : جاءني زيد راكباً ، إنما يقارن المجيء في حصوله وليس يقارن زيدا نفسه أو ليس متساوياً له في الوجود وليس كذلك جميعاً لأنه إنما يقارن الأرض نفسها ولا يقتضي أمراً يتجدد على الأرض يكون هو العامل فيه والالفاظ كما قد عملت بحسب المعاني)) .

فونهم عشرون ثوباً . وثلاثون درهماً على ما سترأه إن شاء الله تعالى .
ومن النحويين ^(١) من ^(٢) (قال : فأما قوله تعالى ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ^(٣)
فالأرض مبتدأ وقبضته مبتدأ ثانٍ وجميعاً في تقدير : إذ تكون جميعاً سد مسد خبر قبضته ،
والجمله خبر الأرض ^(٤) .

فهذا شيء لا أكاد اتفهمه وغاية ما يمكن أن يقال فيه : إن المعنى على تقدير قول
القائل : الأرض قبضة الله إذا اجتمعت . على أن يكون الظرف المقدر خبراً عن المصدر
ثم المصدر والظرف خبراً عن الأرض تراه ظناً أن الأرض كانت غير مجتمعة ، وإن ذلك
القبض كان موقوفاً على اجتماعها - تعالى الله عن ذلك - فهذا التأويل منه مستحيل كما
ترى ولو لم يستحل لكان ضعيفاً من حيث أن المقبوض لم يكن عين فيه لفظاً .
وأيضاً من جهة تخلل خبر المبتدأ الثاني بينه وبين الأول ، وأعجب من هذا أنه قال :
بعد : ويجوز أن يكون والأرض جميعاً ذات قبضته فليت شعري ما الحاجة إلى ذكر
ذات ^(٥) ها هنا ، وإطلاق لفظة القبضة على المقبوض ^(٦) ليس بأقل من إطلاقه على ما
سواء فتتحقق هذه الجملة مستعيناً بالله .

(١) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) ((هو الشيخ الامام السعيد نور الدين أبو الحسن علي البارع
الاصفهانى : مقاتل الطالبين النحوي رحمة الله عليه)) المقصود به أبو الحسن علي منتجب الدين
انظر : ترجمته في تنقيح المقال ٢٩٧/٢ ، وروضات الجنان ٤/٣١٦ .

(٢) في نسخة (ج) زيادة تقول ((من حمل الآية على نحو قولهم : البر اخص بغيرين أي إذا بيع بغيرين
وهذا لا أكاد اتفهمه)) .

(٣) سورة الزمر : الآية ٦٧ ، وانظر : معاني القرآن ٢/٤٢٥ ، وانظر : اعراب القرآن المنسوب للزجاج
٧٢٩/٢ .

(٤) ما بين المعقوفين محذوف من نسخة (ج) .

(٥) أبو علي الفارسي يقدر ذات قبضته ، واعترض عليه بأن المضاف إليه لا يعمل بما قبله إذا حذف
المضاف . والعكبري في الاملاء يسر المسألة بأن جعل الأرض مبتدأ وقبضته خبراً وجميعاً حالاً أي :
إذا كانت مجتمعة . انظر : املاء ما من بن الرحمن ٢/١٣١ .

(٦) ونسب للفارسي في اعراب القرآن ٢/٧٢٩ قوله ((في التذكرة لا يجوز أن يكون جميعاً منصوباً على
تقدير : إذا كانت جميعاً ، لأن إذا تبقى غير متعلقة بشيء لأن القبضة مصدر فلا تعمل فيما قبلها
ولكنه على أن تجعل المصدر يعني المفعول أي : المقبوض ، والمفعول ينصب ما قبله وإن لم يعمل
المصدر فيما قبله .

ولو عاملنا هذا الشيخ^(١) رحمه الله معاملته من كان قبله من الشيوخ لطم الخطبُ ولكننا رأينا له الفضلَ علينا كما لهم الفضلُ عليه والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا به .
ومما ينتصب على الحال ما هو مثل قول جرير :

أعبدُ حلَّ في شعبي غريباً ألومُ لا أبالكِ واغتراباً^(٢)

كأنه افتخر^(٣) عبداً لكنه حذفَ مع العامل في الحال ما هو له الحال فهذا جائزٌ حسنٌ فقسْ عليه ما شئت لكن بشرط أن تكونَ قد ابقيت في الكلام ما يستدل به على المحذوف .
وعلى هذا : بُعْه بدرهم فصاعداً . إلا أن المحذوف هنا لا يجوز اظهارهُ ، كأن صاعداً نفسه قد صارَ عوضاً عنه .

وقد تقعُ المصادرُ موقعَ الحال :

فمنها النكراتُ يقال لقيته كفاحاً ، ورأيتُه عياناً وجئتُه ركضاً أو مشياً . وأتيتُه مفاجأةً وفجأةً . وكلمته شفهاً . فكلُّ واحدٍ من هذه المصادر هو واقعٌ موقعَ الحال . فأما انتصابه فعلى أحدٍ وجهين : إما على أنه هو الحالُ نفسه كما يقال : إنما أنت^(٤) سير . على التوسع فيكون داخلاً في القسم الذي ليس بمشتقٍ من قسمي الحال المقردة ، وإما على أنه مصدرٌ ينتصبُ عن الحال والتقديرُ جئتُه اركضُ ركضاً . ولقيتُه مكافحاً كفاحاً . وعلى هذا القياسُ فيكونُ قد حذفَ ما هو الحالُ على الحقيقةِ وبقي المصدرُ دالاً عليه كما قالوا في الخبرِ : أنتَ مذ اليوم^(٥) سيراً سيراً .

(١) المقصود هنا بالشيخ منتجب الدين علي بن عبيد الله القمي ٥٨٥هـ مر ذكر مصادره قبل قليل .

(٢) البيت لجرير ديوانه ٦٥/ .

(٣) هذا قول البصريين وقال بعضهم هي مصادر حذف مضافها أي : اتيان الركض ، وسير عدو ، ولقاء فجأة وقيل هي أحوال حذف المضاف منها أي : ذا سعي ، وذا فجأة . والكوفيون يقولون عنها انها افعال مطلقة وقال بعضهم انها افعال مطلقة لافعال مقدرة . انظر : الهمع ٢٣٨/١ .

(٤) الكتاب ١٦٨/١ ((إنما أنت سير فإنما جعلته خبراً لأنت ولم تضمّر فعلاً)) انظر : كذلك الانصاف

٨٢٧/٢ .

(٥) انظر : الكتاب ١٦٨/١ .

وقد يجوز أن يكون من هذا القسم ((قاطبة وطراً)) في قولهم : لقيت الناس قاطبة ،
واتاني القوم طراً فيكون كل واحد منهما مصدراً لا يستعمل إلا هكذا كما قالوا سبحانه
الله . فإن لم يجعل من هذا القسم لزم أن يكون من الحال ما لا يستعمل صفة ولا بأس .
ومنها المعارف^(١) : إما مضافة كما تقول : جاءني زيد وحده^(٢) واتاني القوم قضهم
بقضيتهم . على تقدير مفرداً انفراداً ، ومنقضين انقضاؤهم ، وقد يجعل قضهم تابعاً لما
قبله في الاعراب .

وكذلك قالوا : مررت بهم ثلاثهم^(٣) وثلاثتهم وأما بالالف واللام نحو قول ليبيد
يصف غيراً آتياً :

فارس لها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال^(٤)

على تقدير تعترك العراك المتصور كان منها .

فأما قولهم : جاءني الجماء الغفير . فالاشبه ان يكون على هذا الوجه فتكون الجماء
حالة المجيء .

وقد يؤنث^(٥) كثير من المصادر : كالعافية ونحوها وزعم الخليل^(٦) : انهم تكلموا بهذه
الكلمة على نية ما لم تدخله الألف واللام فكانه قدرها نفسها الحال ويقوي هذا انهم
يقولون : جاءني الجماء الغفير . يريدون الجمع الكثير من الناس . وهذه المصادر لا يقاس
عليها غيرها ولا التكرات المذكورة منها ما لم يكن العامل في الحال المحذوفة مناسبة لها .
لو قلت : اتاني ضرباً . لم يجوز لأن اتاني لا يدل على ((ضارباً)) دلالة على فاجتأ .
وقد يوجد منها ما لا يشتق الحال من لفظة فيكون على المعنى نحو قول زهير :

(١) جوز البغداديون ويونس مجيء الحال معرفة . انظر : الهمع ٢٣٩/١ .

(٢) انظر : الآراء الثبائية في وحده هل هي للفاعل أم للمفعول . انظر : شرح المفصل ٦٣/٢ .

(٣) بنو تميم يحرونه على الاسم الأول ان كان نصباً فنصباً وإن كان جرأً فجراً وإن كان رفعاً فرفعاً . انظر :
الكتاب ١٨٦/١ .

(٤) انظر : ديوان ليبي ١٠٢ ط النهضة بغداد . وروي في الديوان ((فأوردها)) .

(٥) عنوان في حاشية (ش) تأنيث المصدر .

(٦) انظر : الكتاب ١٨٨/١ .

فلأيا بلأى ما حملنا غلامنا على ظهر محبوبك ظمء مفاصله^(١)

كأنه مجهداً بجهد وإن لم ينطق به لأن الحمل المذكور قد يدل على الاجتهاد كما ان الطلب قد يدل عليه في نحو قولهم : طلبته جهداً في المضاف .

واعلم ان من الاسماء التي ليست بمشتقة ما قد يقع موقع الحال وإن كان ليس بانفراده بل مع غيره تقول : بعث المتاع يدأ بيد ، وكلمت فلاناً فاه إلى في . وفي الدعاء على الرجل فأها لفيك يعنون الداهية قال الشاعر :

فقلت له فاهاً لفيك فإنها قلووص امرئ قاربك ما أنت حاذره^(٢)

وانتصاب كل واحد منهما قد يجوز أن يكون على انه مفعول وقع موقع الحال كأن التقدير^(٣) : بعته لامساً يدأ بيد . وكلمته محولاً فاه إلى في . وأيضاً مدينة فاهاً لفيك .

ويد يجوز أن يكون على انه واقع موقع المصدر الواقع موقع الحال فكأنك إذا قلت : بعته يدأ بيد . قلت : بعته بيعاً حاضراً وإذا قلت : كلمته فاه إلى في . قلت : كلمته^(٤) مشافهة . وإذا قلت في الدعاء على الرجل فاهاً لفيك . مقاربة من الشر .

ونظير ذلك نصبهم : تراباً له وجندلاً . على حد نصبهم سعيأ لك ورعيأ والحال الحقيقية هي التي تصلح لجواب كيف .

(١) ديوان : زهير / ١٣٣ .

(٢) لابن سدره الهجمي أو الاسدي نوادر أبي زيد / ١٨٩ ، وانظر : سيويه / ١٥٩/١ ، وشرح ابن السيرافي / ١٨٧/١ ، وفرحة الأديب / ١٨ ، والخزاة / ٧٩/١ .

(٣) الرأي منسوب للكوفيين انظر : شرح المفصل / ٦١/٢ .

(٤) انظر : شرح المفصل / ٦١/٢ وينسب هذا الرأي للبصريين .

فصل

في المفعول له

اعلم ان الواحد منا لا يكون فاعلاً باعتبار ذاته فقط ما لم ينضم إليه أمر زائد على ذاته متجدد . فإذا اتفق أن يكون ذلك المتجدد حدثاً في النفس وصرح به سمي مفعولاً له ، ويتصب عن الفعل جعل الفاعل فاعلاً له للعلة الجامعة المذكورة ، فقد ظهر انه لا يكون إلا حدثاً صادراً عن الفاعل ولكونه سبباً في ظهور الفعل عنه ينبغي أن يكون مغايراً للفعل إذ الشيء لا يكون سبباً لنفسه ، ولأنه قد يكون بحيث يعرفه المخاطب ، جاز أن يُعرف وان كان الغالب عليه التنكير^(١) جاز أن يكون سبباً غائباً يلحظ به ما هو الغاية له قال حاتم :

واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللثيم تكرماً^(٢)

وأن يكون سبباً باعثاً ليس غاية يقصد قصدها ، قال :

يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور^(٣)

والهول من تهور الهبور

وعلى هذا فقس ما سواه من المصادر .

(١) ادخاره ، وزعل للمحبور والهول . مفاعيل له معرفة حيث ان الفرخاني من الذين يرون مجيء المفعول له معرفة ونكرة . أما الجرمي والرياشي فهما يعدان المضاف إليه في نية لانفصال كمثلك وغيرك .

انظر : اسرار العربية / ١٨٨ ، شرح الفصل ٥٤/٢ .

(٢) ديوان حاتم / ١٠٨ .

(٣) هذا الرجز للعجاج . انظر : ديوانه / ٢٨ .

فصل

في المفعول معه

المفعول معه لا يكون إلا من الاسماء الصريحة ويكون مقارناً ، أما للفاعل وأما للمفعول حالة وقوع الفعل . والعامل فيه ، قد يكون فعلاً ، وقد يكون معنى فعل لكن بتوسط الواو ، وإنما انتصب لأنهم حادوا به عن سنن العطف ، وليس شيئاً يتوجه القصد إليه بالاخبار عنه أو به ، ويكون ذلك في مواضع من الكلام مخصوصة ولزيادة فائدة لا يفيدها الاتباع ، يقولون : جئت وبكراً وما فعلت وأخاك فأول ما في هذا ان الواو هنا تفيد مع الاشتراك في الحال القرآن ، ولو عطف بها لم تفد إلا الاشتراك فقط .
فإن قيل وهذه ((الواو)) قد تفيد القرآن في نحو قوله :

يا زبرقان اخابني خلفٍ ما أنت ونبأ أيك والفخر^(١)

وفي قولك : ما شأن الأمير والمال يذله . ومع ذلك لا ينصب بها .
قلنا : لم ندع ان النصب في : جئت وبكراً للواو وإنما جعلنا النصب للفعل ولكن مع الواو المقيدة للقرآن ولو أوجدت أو قدرت الفعل في مسألتك أيضاً للزم النصب . ومن الأسباب ما هو مهيء للفعل ومعين عليه ، فإذا انضم إليه الفاعل حصل الفعل والثاني : ان الضمير المتصل في مثل قولك : ما صنعت وأخاك . لا يحسن العطف عليه إلا إذا أكد . فلو قلت : ما صنعت وأخوك كان قبيحاً . وعلى هذا ما زلت وعبد الله حتى أجاب . ولدلالة الواو على القرآن ما استغنى ما زلت عن الخبر كما في نحو قولك : كل شاة وسلختها .
وأيضاً على قولهم : أنك ما وخيراً^(٢) . ولا تظن ان الواو وما بعدها الخبر ، لأن الواو ليست ظرفاً ولا حرف فيستكن فيها أو معها الضمير عائد إلى المخبر عنه وإذا لم يكن

(١) للمخبل وهو ربيع بن ربيعة ديوانه ١٢٥/ صنعة د. حاتم الضامن في مجلة المورد المجلد الثاني العدد الأول .
(٢) مجمع الأمثال ٥١/١ (ما زائدة ونصب خيراً على تقدير : أنك وخيراً مجموعان أو مفترقان . يضرب في موضع البشارة بالخير وقرب نيل المطلوب .

ذلك فكيف تكون الواو مع الاسم بعدها نفس الخبر بل هو قائم مقامه لكونه مغنياً عنه .
فهذه الواو إذا لم يسبقها الفعل كانت عاطفة ، فإن سبقها الفعل على الوجه المذكور
سواء كان لازماً أو متعدياً عاقها عن العطف فانتصب الاسم بعدها على انه مفعول معه
ذلك الفعل ، وعلى ذلك قولك : ما زال يسير والنيل وقول الشاعر :

كَأَن وَايَاهَا كَحِرَانٍ لَمْ يَفِيقْ عَنْ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْدَدَا^(١)

وكذلك قولهم : استوى الماء والخشبة . المعنى به مر الماء بالخشبة مرأً سويّاً فالواو^(٢)
مع كونها مفيدة للقرآن قد اغنت عن الباء كما ترى وأيضاً قوله تعالى ﴿فَأَجْمُوا أَتْرَكُكُمْ
وَتَشْرِكُوا كَكُمْ﴾^(٣) لا يسهل فيه الاشتراك في العامل مع الفاعل لما قد أريناك ولا مع
المفعول إذ لا تقول اجمعت^(٤) اليوم .

فأما قولهم : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها . فالنصب مع كونه مفيداً للقرآن يدل
على انها متروكة له مفرغة إليه وكذلك : جاء البرد والطيالة^(٥) . يؤذن بأن مجيء
الثاني من الاسمين مرتب على مجيء الأول منهما ، وعلى هذا فقس ما صح لك به
السماع . فإن اردت ان تخترع شيئاً من ذلك فبعد دربة بها يمكنك تطلب الفائدة
المشروطة في الباب .

فإن قيل : فما يقولون في قول العرب : ما شأنك وبكراً . وفي قولهم : ما انا وخالداً
وكيف أنت وزيداً وأيضاً في قول الراعي .

(١) البيت لكعب بن جعيل . انظر : الكتاب ١٥٠/١ ، وجمل الزجاجي ٣٠٧/ والاصول لابن السراج
٢٥٥/١ .

(٢) في (ج) ((قالوا)) .

(٣) سورة يونس : الآية ٧١ .

(٤) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٤١٧/١ ، واملاء ما من به الرحمن ١٩/٢ .

(٥) انظر : الاصول ٢٥٦/١ ، والطيالة نوع من البسة الشتاء . انظر : اللسان ٤٣٠/٧ (مادة طلس) .

ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميل مميلاً^(١)

قلنا : ان هذه الاسماء إنما تنتصب على تقدير الفعل وقد عرفناك قبل ان الفعل كما يعمل ثابتاً في اللفظ كذلك قد يعمل مقدراً في المعنى .

وأما الفائدة فلأنك لا يحسن لك عطف المظهر على المضمر في قولك : ما شأنك وبكر على ما ستعرفه بعد ان شاء الله تعالى ، ولو جاء لجاز كما في المظهر إذا قلت ما شأن اللص والمتاع يسرقه^(٢) . وليس الشأن مقابلاً لبكر فيجوز عطفه عليه . فإذا قلت : ما شأنك وبكراً كان التقدير : ما شأنك وملا بستك^(٣) بكراً .

وأما : ما انا . وكيف أنت . فلما قد عرفت من ان الاستفهام يغلب عليه الفعل فكانك إذا قلت : ما انا وخالداً ؟ قلت : ما كنت انا وخالداً . وإذا قلت كيف أنت وزيداً . قلت : كيف تكون أنت وزيداً ، وعلى هذا : ازمان قومي والجماعة واشعارا بأن ذلك قد كان تقضى ولا يفيد الابتداء هذا المعنى المطلوب .

فإن قلت : ما شأنك وشأن بكر . لم يكن إلا الرفع ، وكذلك ما أنت وخالداً . ومما يدخل في هذا الباب قولهم : مالك ودياً . لم يحسن العطف فتعين النصب كما في قولك : ما شأنك وبكراً . على ما ذكرناه . ومن ذلك قولهم : حسبك وسعيداً . حملوه على الفعل لأن معناه كفك وسعيداً .

(١) مجموعة أشعار النعمري ١٤٦/ جمع د. ناصر الحانني ط دمشق ١٩٦٤ ، انظر : جمهرة اشعار العرب ٩٣٠/ ، والكتاب ١٥٤/١ ، والمقرب ١٦٠/١ ، والخزانة ٥٠٢/١ ، والهمع ١٢٢/١ ، والاشموني ١٣٨/٢ ، ويروى بـ ((أيام قومي)) .

(٢) يقاربه مثال سيوي في الكتاب ١٥٦/١ ((ما شأن قيس والبر تسرقه)) .

(٣) انظر : شرح المفصل ٥٠/٢ .

فصل

في المصدر وكيفية انتصابه

الذي يخصه ان الفعل قد يتناول المصدر من حيث هو مصدر وهو كالفضلة في الكلام فيتصب عنه ، يستوى في ذلك اللازم من الافعال والمتعدي منها . تقول : قمت قياماً وأكرمت زيدا اكراماً . وظننت ظناً . كفى الابهام^(١) حيث اردت تأكيد الفعل فقط .

فإن كنت تبغى وراء ذلك فائدة أخرى فلا بد من التخصيص^(٢) ، أما بالوصف أو ما يجري مجراه . كما تقول : قمت قياماً طويلاً . ونهضت نهضتين . كأنه نهوضاً مكرراً ، وأما بالتعريف باللام كقولك : ظننت الظن : يعني الذي عرفه المخاطب . وأما بهما معاً كقولك : اكرمته الاكرام العجيب . وخطوت الخطوات الثلاث .

وأما بالاضافة كقولك : ضربته ضرب موتور^(٣) ، وصمت صوم المقيم . فإن اضفت إلى غير ماله الفعل أو عليه كان على تقدير : حذف المصدر وصفته المضافة بشرط إقامة المضاف إليه مقامه كقوله تعالى ﴿ فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ ﴾^(٤) أي شرباً كشرب الهيم والله اعلم .

أو كقول الحجاج^(٥) ((والله لاحزمنكم حزم السلمة ولاضربنكم ضرب غرائب الابل)) أي حزماً مثل حزم السلمة وضرباً مثل ضرب غرائب الابل . وقد يجوز ان يتوسع في هذه المصادر كلها فتتزل منزلة المفعول فتتصب نوبة .

(١) الهمع ١٨٦/١ ((المبهم هو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة : قمت قياماً ، وجلست جلوساً ، وهو لجرد التأكيد ولا يشى ولا يجمع لأنه بمنزلة التكرير)) .

(٢) سماء ابن يعيش بالوقت فهو يدل على المقدار والكمية : ضربت ضربتين ، وضربت ضرباً شديداً . انظر شرح المفصل ١١١/١ .

(٣) في (ج) ((موقور)) .

(٤) سورة الواقعة : الآية ٥٥ .

(٥) من خطبة الحجاج ذائعة الصيت عند توليه الكوفة . انظر : اللسان ١٣٩/٢ مادة غرب .

فإذا توسعت جاز لك الاضمار تقول : اعجبني الضرب الذي ضربته . وسرني قيام قمته . فإن لم تتوسع فيه لم يجوز الاضمار ، لأن الضمير لا يكون لفظه مناسباً للفظ الفعل فلا يتناوله المصدر .

فإن قلت : قمت هذا القيام جاز أن يكون على مصدريته فإن جوزت حذف القيام مكتفياً بهذا لم يكن هو إلّا مفعولاً . وكلما كان اخص كان اشبه بالمفعول .

وقد يقع الاسم الذي هو اعم من المصدر موقع المصدر فيتنصب انتصابه قال :

فعاديت شيئاً والدريس كأنما يقلبه ورد من الموم مردم^(١)

نصب شيئاً لوقوعه موقع عداء .

وقد يحذف المصدر وتقام صفته مقامه فتنصب نصبه تقول : قمت طويلاً . وضربت شديداً .

فإن قلت : اقامت الطويل . وضربت الشديد . لم يحسن^(٢) لما قد عرفت ، ولأن الحاجة إلى اثبات المتخصص امس منها إلى اثبات المبهم .

فإن كان الموصوف مأخوذاً في حده صلح انتصابه على المصدر نحو : قعدت القرفصاء^(٣) ومشت المرأة الخيزلي . ومشى البعير العرضنة . وذلك لأنك إذا قلت : مشت الخيزلي . كنت كأنك قلت : مشيت المشية التي هيئها كذا . فإن قدرت الموصوف قبلها كنت كأنك قلت : مشت المشية التي من شأنها كذا وكذا . وكذلك ما أشبه هذا .

وقد ينتصب المصدر من غير ماله^(٤) من الفعل إذا كان دالاً عليه ومؤذناً به قال :

(١) لم أعثر عليه .

(٢) حاشية في الأصل ((فإن قلت : أكرمه احسن اكرام . أو احسن الكرام . فضلت احسن على المصدر لاضافته إلى المصدر . جاز في نفس المصدر التعريف والتكثير .

(٣) قعد يتعدى إلى جنس القعود وسيبويه يرى نصب القرفصاء بقعد . انظر : الكتاب ١٥/١ . وابن السراج في أصوله ١٩١/١ يرى قرفصاء صفة للمصدر المحذوف والفرخاني يرى هذا أيضاً . والقرفصاء : شد اليدين تحت الرجلين عند الجلوس . اللسان / مادة قرص ٢٣٣٩/٨ .

(٤) انظر : الخصائص ٣٠٩/٢ .

ما أن يمس الأرض إلا جانباً منه وحرف الساق طي المحل^(١)

ومن المصادر ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره أما مفرداً وأما مضافاً .
فالمفرد على ضربين منه ما هو دعاء تقول : سقيا لك ورعياً^(٢) . وأيضاً : بعداً له
وسحقاً وأيضاً : تعساً وتباً وأيضاً بؤساً له . وأيضاً جدعاً وعقراً . وقال ابن أبي ربيعة :

ثم قالوا تَجِبْها قلتُ بهراً عَدَد القطرِ والحصا^(٣) والتراب^(٤)

كل ذلك قد اختزل الفعل فيه استغناء عنه لأنك كأنك قدرت الفعل واقعاً متصلاً في
حال حديثك فأنت في تثبيته وترجيته ، وقد يقال : خيبة له غيباً له . على هذا وقد سمع
خيبة له على الابتداء قال أبو زيد :

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة لأول من يلقى وشر مُيسر^(٥)

فهذا على سبيل الابتداء بني عليه الكلام^(٦) وكذلك قوله :

أهاجيتُم حسان عند ذكائه ففني لاولاد الحماس طويل^(٧)

جعل ((غي)) كالشيء الذي قد فرغ من وجوده والمعنى كما في الأول ، لأن هذا
دعاء أيضاً . كما قالوا : رحمة الله عليه . استعمل هذه الألفاظ أكثرها كاستعمال

(١) لأبي كبير الهذلي . انظر : ديوان الهذليين ٨٨/٢ ويروى ((ألا منكب)) بدلاً من ((ألا جانب)) .

(٢) ((لك)) لتبيين الدعاء الكتاب ١٥٧/١ .

(٣) كبت في النسخ الثلاث بالألف المدودة كذلك الحال في بعض كتب اللغة والنحو وكبت في كتب
أخرى بالمقصورة .

(٤) انظر : ديوان عمر / ٤٢٣ .

(٥) انظر : ديوان أبي زيد الطائي / ٦١ .

(٦) انظر : الكتاب ١٥٧/١ .

(٧) البيت لحسان . انظر : ديوانه / ٣٥٨ .

العرب اياها .

لو قلت : سقي لك . لم يجوز وكذلك لو قلت : تب له . لم يجوز كما لو قلت : ويحا له . بالنصب ، وقد يجوز ان ينتصب قولهم : مرحباً وأهلاً^(١) على المصدر كأنه رحباً واستهلاً . فإن حملته على نحو قوله :

إذا جئتُ بواباً له قال : مرحباً إلا مرحباً واديك غير مضيق^(٢)

كان مفعولاً قد اقطع عنه الفعل .

ومما يلحق بهذا القسم من المصادر قولهم : ترباً له وجندلاً . كأن التقدير فيه : ترب وجندل^(٣) . وإن كان لا يجوز استعمال شيء من ذلك . وقد يجوز ان يحمل على هذا قولك هنئاً مريئاً كأنه : هناك هناء هنئاً . حذف الموصوف واقيم مقامه الصفة ، فإن لم توسط هناء كان حالاً ولا يجوز هنئ بالرفع . وقد يجوز تراب له وجندل جوازاً حسناً ، ومما ينتصب على المصدر دعاء : لا شللاً ولا عمي .

ويقولون : ويلا له^(٤) . ويلا كيلاً . والاكثر فيه الرفع .

ومنه ما ليس بدعاء . يقولون حمداً وشكراً . أيضاً : عجباً منك . ولا افعل هذا الأمر ولا كوداً ، وأيضاً تقول : افعل ذلك ومسرة وكرامة . وفي الأخبار : ما هو إلا اعطاء وإنما انا سيراً سيراً .

فإن قلت : أنت سير . بالرفع فعلى تقدير حذف كأنه ذو سير ، أو على ان تطلق لفظة سير على السائر إذ سمع ذلك كقوله تعالى ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكَ غَوْرًا﴾^(٥) أو على ان تجعل سائر هو السير نفسه مجازاً .

(١) انظر : المقتضب ٢١٧/٣ .

(٢) لأبي الاسود الدؤلي . انظر : ديوانه ٦٥ .

(٣) بدلاً من تربت يداك . انظر : الكتاب ١٥٨/١ .

(٤) انظر : الكتاب ١٦٧/١ .

(٥) سورة الملك : الآية ٣٠ .

.....المستوفى فى النحو

ومما يتنصب أيضاً في الاستفهام : اعوداً^(١) وقد قام القوم . تنصب حيث تقصد تصوير الحال التي اتصل فيه الفعل ، وأنت لاثباته .
ومما يتنصب على هذا النحو قول جرير :

الم تعلم مُسرحي القوافي فلا عيأ بهن ولا اجتلاباً^(٢)

كأنه ادعى عليه انه عمي بها أو اجتلبها فقليل : عيأ واجتلاباً . ففي ذلك ، لا عيأ بهن ولا اجتلاباً^(٣) .

وأما المضاف من هذه المصادر ولنذكر منه ما ليس بمتصرف فعلى ضربين : موحد ومثنى .
فالموحد نحو قولنا سبحن الله . أي نسبح الله . وفيه معنى التنزيه قال تعالى ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّهِ
الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾^(٤) وقال أمية بن أبي الصلت :

سُبحانه ثم سُبحانا يعودُ له وقبلنا سبَحَ الجودى والجمد^(٥)

وقوله سُبْحانا إنما سهل انفصاله عن المضاف إليه لتكرره وانه قد تقدم استعماله على الوجه الذي ينبغي . وأيضاً نحو قولك : معاذ الله . خزل الفعل استخفافاً ومن هذا قول أمية :

سلامك ربنا في كل فجر بريثاً ما تغتشك الذموم^(٦)

قال سيويه^(٧) ((براءتك ربنا من كل سوء)) .

(١) انظر : الكتاب ١٦٩/١ - ١٧١ .

(٢) انظر : ديوان جرير ٦٢/ .

(٣) يوافق المصنف تقسيم الاعلم الشنمري في حاشية الكتاب ١١٩/١ .

(٤) سورة الصافات : الآية ١٨٠ .

(٥) ديوان أمية بن أبي الصلت ٣٠/ .

(٦) انظر : ديوان أمية بن الصلت ٥٤/ ، ورويت ((تغتتك وتغتتك)) .

(٧) الكتاب ١٦٣/١ ، زعم أبو الخطاب ان سبحان الله كقولك : براءة الله من اسوء كأنه يقول : ((ابرئ براءة الله من السوء)) .

فإن قيل : فعلام ينتصب ريحانه في قولهم : سبحان الله وريحانه . قلنا على المصدر لأن
الريحان يستعمل رزقاً قال النمر :

سَلامُ الاله وريحانُهُ ورحته وسماء درر^(١)

فكأنه قال تسبيحه واسترزاقه فانتصاب^(٢) ريحانه هنا كانتصاب ((تربا وجندلا)) في
المفرد . وقد يجوز أن يكون من هذا القبيل عمرك^(٣) الله على نحو قوله :
عمرُك الله إلا ما ذكرت لنا^(٤)

وإن كان لا يجتمع معه الفعل إذ قال صار كالعوض عنه وكأنه صار تعميرك الله
فحذف منه الزوائد .

ومما لا يستعمل إلا مضافاً قولهم : اجدك . على الاستفهام .
وأما المثني من هذه المصادر فكما تقول في الاستعطاف : حنانيك . كأنه حنانا بعد
حنان . أي : كلما مر حنان جاء حنان فثنوه : كحواليك^(٥) . وعلى هذا : لبيك
وسعديك^(٦) . يقال : الب على كذا إذا اقام عليه لا يتحول عنه ، وسعديك أيضاً على
تقدير : اسعادا بعد اسعاد . حذفت الزوائد منهما معاً وانتصبا على المصدر وقال :

ضرباً هذا ذيك وطعناً وخضاً^(٧)

كأنه هذا بهذ من ضارب واحد أو هذاً بهذ من متضاربين . وانتصابه على المصدر

(١) للنمر بن التولب ديوانه ٥٥ .

(٢) في (ب) ((وانتصابه)) .

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري ٣٤٩/١ .

(٤) ذكر سابقاً .

(٥) حاشية في النسختين ((التثنية في هذه الاسماء تفيد الكثرة)) .

(٦) انظر : المقتضب ٢٢٣/٢ .

(٧) للمعاج . انظر : ديوانه ٣٥ .

وإن كان قد وصف به^(١) قالوا : اتت سيراً بالنصب وعلى هذا قوله :

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقٌّ بالبرد مثله دوايك حتى ليس للبرد لابس^(٢)

قد يجوز أن يكون واقعاً موقع الأمر ، وقد يجوز أن يكون حالاً فيما ذهب إليه صاحب الكتاب^(٣) .

ومما ينتصب مصدراً قولهم : لا افعل ذلك البتة قطعت الهمزة اشعاراً بأن الكلام كأنه قد تم عند قولك ذلك ثم استأنفت قولك البتة على القطع من الأول لفظاً وإن كان متصلاً به معنى وليس هذا شيئاً يقاس عليه .

ومن ذلك قولك : هذا سعيد الحق . وقد يجوز ان ينكر فيقال : أنت الكريم^(٤) حقاً . بخلاف البتة .

ومن ذلك قولك : له جودٌ جودُ البحر ، لأن جود الأول قد أغنى غناء الفعل فانتصب عنه الثاني انشد :

فيها ازدهافٌ أيما ازدهاف^(٥)

بالنصب ومن ذلك قول الشاعر :

إنسي لامنحك الصدودَ وإنني قسماً إليك مع الصدودِ لاميلاً^(٦)

انتصب قسماً على أن يكون مصدراً لفعل لا يجوز إظهاره^(٧) هنا . وقد حمل على

(١) حاشية في (ب) ، (ش) ((كأنه يقدر : ضرباً بهذا كما يقدر ب : أنت تسير سيرا)) .

(٢) لسحيم . انظر : ديوانه / ١٦ . ونسب البيت إلى عبد بني الحسحاس .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ١٧٥ - ١٧٦ .

(٤) حاشية في النسختين ((الأكثر في حق التكرير وفي البتة التعريف وإن كان قد يقال أيضاً : لا افعل ذلك البتة)) .

(٥) لرؤبة كما في ديوانه / ١٠٠ .

(٦) نسب للأحوص ديوانه / ١٦٦ .

(٧) في (ش) ((اظهر)) وفي (ب) ، (ج) ((اظهارة)) .

المصدر وكيفية انتصابه

هذا قوله تعالى ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾^(١) دل قوله (احسن كل شيء) على انه قد خلق كل شيء . فانتصب عنه المصدر كما لو صرح بالمدلول عليه .
ومن هذا قوله :

إذا رأيتني سقطت أبصارها دأب بكارٍ شايحت بكارها^(٢)

وعلى هذا فقس والله المعين .

(١) سورة السجدة : الآية ٧ .

(٢) لغيلان بن حريث . انظر : الكتاب ١/١٧٩ والمقتضب ٣/٢٠٤ انظر : اعراب القرآن / ٨٨٣ .

فصل

فى الاستثناء

لنا نعنى بالاستثناء هنا اخراجك الشيء من الحكم الذى كنت حكمت به على الجملة التى هو بعض منها ، فاعلم ان الاستثناء له أدوات بها يحصل هي : ألا وغير وسوى وسواء وليس ولا يكون وعدأ وحاشا وخلا .

أما ((الآ))^(١) فحرف يستعمل فى الكلام على أربعة^(٢) أوجه :

أحدها : أن يكون ((ان)) الشرطية و ((لا)) من جانب الفعل يلتقيان فتدغم النون فى اللام والحكم باق على ما كان عليه قبل . قال الله جل من قائل ﴿لَا تَصْرُوهُ فَنَصَرَهُ﴾^(٣) وعلى هذا إلا حظية فلا اليه^(٤) إلا أن الفعل قد حذف منه .

والثاني : ان يكون ناقصاً لمعنى النفي فيخطئه العامل سواء كان بعده فاعلاً نحو قولك : ما قام إلا زيد . أو مفعولاً كقولك : ما أعطيت إلا بكرأ أو الثياب^(٥) . أو مجروراً بحرف نحو : ما مرت إلا بخالد . أو ظرفاً كقولك : ما ركبت إلا اليوم . وعلى هذا : لا افعل ذلك إلا ان يقوم زيد . أي إلا وقت ان يقوم زيد . حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . أو حالاً كقولك : ما جاءني عمرو إلا ماشياً . وعلى قول حارثة ابن بدر الغداني :

يا كعبُ ما طلعت شمسٌ ولا غربتُ
إلا تقربُ اجالاً لميعاد^(٦)

فتقرب فى موقع نصب على الحال ، وكذلك إذا قلت : ما جئتني إلا وقد طلعت

(١) فى (ج) ((أما الأول)) .

(٢) انظر : المغني ١/ ٦٦ .

(٣) سورة التوبة : الآية ٤٠ .

(٤) المثل مذكور سابقاً .

(٥) فى (ب) ((بكرأ والثياب)) .

(٦) لحارث بن بدر الغداني . انظر : شعراء امويون / ٣٤٢ .

الشمس . كان لقولك : جسّه وقد طلعت الشمس ، وكذلك إذا قلت : ما لقيت بكراً إلا زيد بجنبه . أو مفعولاً له كقولك : ما ضربت زيدا إلا تأدياً له . أو مصدراً ينتصب عن الفعل نحو : ما قمت إلا قياماً كلا ولا . أي ، خفيفاً . أو صفة تتبع الموصوف في اعرابه . أو بدلاً تقول : ما جاءني أحد إلا بكر . جاز فيه الوجهان .
أما البدل فمن حيث أنه يستقيم أن تقول : ما جاءني إلا بكر . على ما ستعرفه بعد أن شاء الله تعالى .

وأما الصفة فمن حيث أن إلا قد دخلت على غير في الوصف . كما أن غيراً قد دخلت على إلا في الاستثناء على ما نستقبل القول إن شاء الله تعالى .
وكذلك ما مررت بأحد إلا زيد . وعلى هذا : ما جاءني القول إلا بكر . وما مررت بالقوم إلا زيد . وأيضاً تقول : قل كريم يفعل ذلك إلا أبوك . لأن المعنى معنى النفي .
وأيضاً : هل فيها أحد إلا أخوك . لأن الكلام لم يدخل بعد في حيز الإثبات فأما قوله :
وكل أخ مفارق له أخوه لعمرو أيك إلا الفرقدان^(١)

فمحمول على المعنى ، لأن ((مفارقة)) بمعنى لا يلزمه .
وقد يحمل التابع في الاعراب على موضع المتبوع إذا لم يكن الحمل على لفظه تقول :
ما أناني من أحد إلا زيد . ولا رجل عندك إلا بكر ، لأن ((من ولا)) هاتين لا تدخلان المعرفة فالحمل لا يمكن إلا على الموضع^(٢) وعلى هذا قوله :
يا ابني لبيني لستما ييد إلا يدا لست لها^(٣) عضد^(٤)

لأنك لو قلت : لست إلا ييد . لم يستقم^(٥) .

(١) لعمرو بن معدى كرب ديوانه ١٨١/ ، ونسبه بعضهم إلى حضرمي بن عامر في حماسة البحرني ١٥١/ ، والحماسة البصرية ٤١٨/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٦٢/١ .

(٣) في (ب) ، (ش) ((على)) وفي (ج) كالمروي في كتب اللغة والنحو .

(٤) لاوس بن حجر كما في ديوانه ٢١/ ، ونسب لطرفة .

(٥) شرح أبيات سيويه لابن النحاس ٢٤٠/ ((حجة انه نصب (يدا) لأنه حملها على موضع (ييد) لأن (يد) في موضع نصب وإن كانت الباء قد عملت)) .

... المستوفى في النحو

وقد يجوز أن تكون ((إلا)) هذه مع الاسم الذي بعدها على الاسم الذي قبلها ، وان كان معرفة إذا كان منفياً قال :

عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل إلا المشرقي المصمم^(١)

ولأن يحمل على البدل أولى إذ هو في تقدير تكرير العامل ، فكأنه عشية لا تغني الرماح ولا النبل ولا يغني إلا المشرقي المصمم .

وبما لا يكون إلا على البدل قولك : ما مررت إلا بزيد إلا بأبي بشر . إذا كان أبو بشر هو زيداً . وذلك لأن إلا قد كررت كما ترى قال :

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمة وإلا رمله^(٢)

وعلى هذا فقس ما سواه .

وقد عرفت ان إلا^(٣) على هذا الوجه إنما تجيء قبل تمام الكلام وإلا فلا يمكن ان يتخطاه العامل لا متبوعاً ولا مبتدعاً .

والوجه الثالث من وجوه إلا : ان يكون للاستثناء ومعها الفعل أو معنى الفعل وذلك إذا جاء وقد تم الكلام ، ويكون على ضربين : أحدهما ان يجيء بعد الاثبات تقول : جاءني القوم إلا زيداً . ولقيت القوم إلا زيداً . ومررت بالقوم إلا زيداً . أفردت زيداً من القوم وهو منهم من حيث انه لم يشاركهم في الحكم الذي حكمت به عليهم ، ولا شك ان ها هنا مستثنى منه وهو يعم جملة من الأشخاص يكون حظه من الاعراب ما يقتضيه موضعه من الكلام ، ومستثنى يكون في الأكثر منصوباً على انه فضلة تأتي بعد تمام الكلام ومنفصلة عما قبلها بحيث يستدعيها من جهة النظم . وعاملاً في المستثنى يكون ملابساً للمستثنى منه ، أما لفظاً كما قد سبق في الأمثلة المذكورة ، وأما معنى كقوله تعالى

(١) لضرار بن زور ... انظر : الكتاب ٣٦٦/١ ، والخزانة ٥/٢ ، والاشموني ١٤٧/٢ ، والعيني ١٤٧/٢ ، والمفضليات ٦٥/ ، والخزانة ٧/٢ ونسب إلى الحصين بن الحمام المرى ويروى ((المصمما)) .

(٢) لمجهول .. انظر : الكتاب ٣٧٤/١ ، والهمع ٢٢٧/١ ، والاشموني ١٥١/٢ ، والتصريح ٣٥٦/١ .

(٣) في (ج) ((لا)) .

﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ^(١) فالعامل في الاستثناء هو معنى الفعل الذي دل عليه الفاسقون كأنه فسقوا هم إلا الذين تابوا ^(٢) . وعلى هذا : القوم اعداؤك إلا بكرأ . كأنه : القوم عادوك إلا بكرأ ، وقد يرفع بطريق الاتباع تنزيلاً ((لا)) مع ما بعد منزلة غير على ما سنذكره في هذا الباب ان شاء الله تعالى قال سبحانه ﴿فَنَسُوا نَاسَهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ ^(٣) .

والآخر ان يجيء بعد النفي أو ما يجري مجرى النفي تقول : ما جاءك القوم إلا بكرأ . و : هل مررت بأحد إلا زيداً ، لأن أحداً في النفي يعم الاشخاص المنكورة .
فإن قيل : أليس الاسم بعد إلا في مثل هذا المثال متمماً لما قبله من الكلام ؟
قلنا : بلى ولكن بشرط أن يكون صفة له وإلا ناقضه لمعنى النفي أو بدلاً ، إذ قد علمت ان المتبوع من الاسماء لا يتم دون التابع له في الاعراب ، ومن لم يجعل هذا الاسم بدلاً لما قبله ولا صفة كان قد تم الكلام دونه وإلا فيه للاستثناء فهذا باعتبارين كما ترى .

فإن قيل ان إلا مع الاسم الذي يتصل بها قد تقدم على المستثنى منه نحو : ما جاءني إلا بكسر ، أحد . فمن أي القبليين هو ؟ ان جعلته استثناء لزمك ان يكون الاستثناء قبل تمام الكلام ، وإن جعلته صفة . أو بدلاً لزمك تقدم التابع من الاسماء على المتبوع منها ؟
قلنا : تنصبه على الاستثناء ولا يلزمنا شيء مما ذهبنا إليه كما تنصب زيداً في نحو : اكرم زيداً اخوه . على انه مفعول ، وقد علمت ان المفعول أيضاً ، إنما يأتي بعد تمام الكلام ، والوجه في هذا ان كل واحد من المنصوبين هو ، وإن كان مقدماً في اللفظ فهو مؤخر في النية ، والمستثنى وإن كان لا يجوز تقدمه على العامل ، إلا انه إنما يعمل فيه بتوسط ، إلا فقد يجوز تقدمه على ^(٤) المستثنى منه فافهم .
وعلى هذا قوله - وهو كعب بن مالك .

(١) سورة النور : الآية ٤ - ٥ .

(٢) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ١٩١/٢ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٢٤٩ .

(٤) انظر : الانصاف ٢٧٥/١ مسألة ٣٦ .

الناس ألب علينا فيك ليس لنا إلا السيوف واطراف القنا وزر^(١)

وأيضاً قد يجوز لنا ان نرفعه كما تقول : لي مثله رجل . فيجعل ((رجل))^(٢) بدلاً من مثله . فالأبكر على هذا الوجه يكون فاعلاً لجاءني واحد بدلاً منه والأول هو الأتيس ومما قد يجوز^(٣) فيه النصب والرفع قولهم : لا اظن أحداً يجلس معك إلا زيداً . فالنصب فيه من وجهين :

أحدهما : أن يكون استثناء ، والآخر أن يكون بدلاً من أحد المصرح به وتكون إلا ناقضة للنفي .

وأما الرفع فعلى انه يجعل بدلاً من أحد في يجلس لأن النفي قد تناول يجلس كما تناول أحداً قال عدي بن زيد :

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكى علينا إلا كواكبها^(٤)

فإن قلت : لا اكرم أحداً يجلس معك إلا زيداً . لم يجز إلا النصب ، لأن النفي هنا لم يتناول يجلس كما تناوله ثم إذ قد عرفت الاستثناء وشرطه وقد وضع لك انه لا يعمل في مستثنى واحد أكثر من عامل واحد ولا يستثنى من جملة واحدة أكثر من مستثنى واحد . فأما قولهم : ما جاءني إلا زيد إلا عمراً . أو : ما جاءني إلا زيداً إلا عمرو ، فإن أحد الاسمين هو الفاعل وإلا فيه ناقضة للنفي على ما عرفت ، والآخر ما هو المستثنى سواء كان مقدماً عليه أو مؤخراً عنه - كما لا يجوز ان ينصباً معاً على الاستثناء ، كذلك لا يجوز ان يرفعا معاً لا على أن يكونا فاعلين ، لأن الفعل الواحد لا يرتفع عنه فاعلان اثنان على هذا الحد ، ولا على أن يكون الثاني بدلاً من الأول ، لأن الأول ليس هو الثاني كما في قوله الشاعر :

(١) لكعب بن مالك ديوانه / ٢٠٩ ونسب لحسان كما في ديوانه / ١٦٥ .

(٢) في (ج) ((رجلاً)) .

(٣) انظر : الكتاب ٣٦١/١ .

(٤) انظر : ديوان عدي / ١٩٤ ، ونسبه بعضهم لآحبة بن الحلاج .

..... المستوفى في النحو

اعني أن يكون ((إلا دار)) صفة بعد صفة وإن كان لا لغير وإلا فلا بد لك من نصب أحد الاسمين فقط على الاستثناء اعني : غير واحدة . أو إلا دار .
فأما قول الكميت :

فمالي إلا الله لا رب غيره ومالي إلا الله غيرك ناصر^(١)

فإن غيرك يتصب فيه على حال لناصر مقدمة عليه .
والرابع من وجوه ألا ان يكون دالاً على الفعل^(٢) دلالة النائب على المنوب عنه ، فيكون هو بنفسه ناصباً من غير ان يحتاج إلى تصريح بالفعل الذي يكون هو العامل لكن بشرط ان نهى الالة - الاسم الذي يعمل هو فيه على ما ذكرناه قبل - وهذا الصنف قسم قسمين :

احدهما : نحو قولك : له علي مائة إلا ثمانين إلا عشرين إلا سبعة . فالحاصل ثلاثة وثلاثون . فإن زدت بعد إلا سبعة . فقلت مثلاً : إلا خمسة . كان الحاصل ثمانية وثلاثين ، والوجه في ذلك ان تعمد إلى آخر ما تجده من الاعداد وهو في مثالنا الأخير : خمسة فتقصه مما يليه وليكن سبعة يبقى اثنان تنقصهما من العشرين يبقى ثمانية عشر تنقصها من الثمانية يبقى اثنان وستون تنقصها من المائة التي هي أول الاعداد الموضوعة في مثالنا هذا . يبقى ثمانية وثلاثون وهو الحاصل عندك وإن شئت جمعت مسميات الافراد من هذه الاعداد ولتكن مائة وعشرين في مثالنا الأول ومائة وخمسة وعشرين في مثالنا الثاني - إذ هي الأول والثالث والخامس ونقصت منها مجموع مسميات الأزواج - اعني الثاني والرابع - ومجموعهما المثاليين سبعة وثمانون . يبقى في الأول ثلاثة وثلاثون وفي الثاني ثمانية وثلاثون . وعلى هذا القياس إلى حيث شئت .

ومن هذا القسم قول الحاسب في المسائل الست الجبرية شيء إلا واحداً يعادل كذا .
أو مال إلا عشرين يعادل كذا . أو مائة إلا خمسة جذور تعادل كذا .

(١) انظر : ديوان الكميت ١/١٦٧ ، جمع والتحقيق د. داود سلوم ط النعمان - النجف .

(٢) بمنزلة غير ، انظر : المغني ١/٦٧ .

فالا هذه تنصب الاسم بعدها نصباً على ما ذهب إليه المبرد^(١) في باب الاستثناء كله حيث جعل ((الآ)) مكان استثنى وإن كان في سعة من ذاك ثم فكأنك إذا قلت : عشرون إلا خمسة . قلت عشرون تنقص خمسة . فهذا القسم كما ترى يخص الاعداد .
والقسم الثاني : نحو قولك : ما أثناني القوم إلا حماراً . فحماراً ينتصب بعد إلا بالآ كأنك قلت : دع حماراً أو تدع حماراً وما يجرى هذا المجرى .
والمتقدمون من أصحاب هذه^(٢) الصناعة : ذهبوا إلى ان إلا هذه بمعنى لكن . وقلما يضرحون ان الخبر مقدر فيها محذوف . فإن كان بمعنى لكن فلا بد^(٣) من تقدير الخبر والاشبه ما ذهبنا إليه .

وعلى الوجهين يكون الكلام جملتين في حكم واحدة . وإنما قدرنا ها هنا معنى الفعل أو لكن لأن المنصوب بعد إلا لم يكن بعضاً من الجملة التي وقع عليها الحكم .
فإن سميت هذا - القسم الثاني - استثناء فباشتراك الاسم أو على ان يرسم الاستثناء بأعم من رسمنا المذكور في صدر هذا الباب بأن لا نشترط فيه كون المستثنى بعضاً من الجملة التي تحكم عليها فحينئذ يمكنك أن تجعل دخول هذا فيها وخروج ذلك منها فصلين تفصل بهما نوعي الاستثناء : احدهما عن الآخر فتقول : متصل ومنقطع .
فمن المنقطع أيضاً قوله تعالى ﴿لَا عَاصِيَ لَیْلٍ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾^(٤) ولكن التأويلات^(٥) .

(١) انظر : المقتضب ٣٩٠/٤ ، والانصاف ٢٦١/١ .

(٢) يعني البصريين ((كل استثناء منقطع بقدر بلکن)) شرح اللمحة البدرية ٤٩٤/٤ .

(٣) انظر : هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين في الانصاف ٢٦٦/١ مسألة ٣٥ .

(٤) سورة هود : الآية ٤٣ .

(٥) حاشية دخلت في متن (ش) وعليها علامة ويحتمل أن تكون عاصم . بمعنى : ذي عصمة كما قالوا : لابن معنى ذي لبن . فيكون على اتصال . وأيضاً يمكن ان يجعل على تقدير حذف المضاف كأنه لا معصوم يعصم من أمر الله إلا المرحوم . على الأول من الوجهين .

أولاً عاصم يعصم من أمر الله إلا إيمان من رحم على الثاني . هذا ارید بأمر الله للطفوان فإن ارید به حکم الله على العموم كان التقدير في الثاني من الوجهين . لا عاصم يوجد من أمر الله ، لأن الإيمان لا يوضح مانعاً لحكم الله جملة ، فهذا كله من طريق الاحتمال اللفظي والله اعلم بما أراد .

منه قوله عز من قائل ﴿أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾^(١) وأكثر ما يورد من المنقطع يمكن أن يجعل^(٢) متصلاً على وجه من الوجوه ، إما حقيقة كقولهم : ما زاد إلا ما نقص على تقدير حذف المضاف كأنه ما زاد إلا قدر ما نقص بالنصب إن جعلت زاد متعدية ، وبالرفع إن جعلتها لازمة وكقوله تعالى ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَبِغَتْهَا لِأَيَّامِهَا إِلَّا يَوْمَ يُنُوسُ﴾^(٣) لأن القرية هذه نكرة تعم قوم يونس وغيرهم وعلى هذا قوله تعالى ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَحْيُونَ عَنْ أَوَّلَادِهِمْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾^(٤) وأما مجازاً كقولك في صفة الليل : لم يسامرني فيه أحد إلا الكواكب . لأنها قد تنزل منزلة العقلاء في ذلك وكقوله :

يا دار مية بالعلياء فالسند اقوت وطال عليها سالف الابد^(٥)
وقفت فيها أصيلاً أسائلها أعيت جواباً وما بالربع من أحد
إلا أوارى لأيا ما أيتها النوى كالحوض بالمظلومة الجلد

يمكنك ان تقول انه جعل من أحد شاملاً الاوارى والنوى شموله اولي العقول من أهل تلك الديار . ويقوي لك هذا رواية الرفع في الاوارى والنوى .
وأما غير : فالاصل فيه ان يكون للوصف^(٦) كما ان الاصل في إلا أن تكون للاستثناء وقد يدخل كل واحد منهما على الآخر فيوصف بالأعلى ما ذكرنا ويستثنى بغير يقولون : جاءني القوم غير زيد . وما اتاني أحد غير بكر . كما يقولون : إلا زيداً

(١) سورة الحج : الآية ٤٠ . انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ١٧٧/٢ .

(٢) يخصص سيويه مثل هذا القطع ولكن تحت عنوان : هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن . انظر : الكتاب ٣٦٦/١ .

(٣) سورة يونس : الآية ٩٨ .

(٤) سورة هود : الآية ١١٦ .

(٥) للناطقة الديباني ، انظر : ديوانه ١٦/ .

(٦) انظر : المغني ١٥٨/١ .

والأبكرأ . فأعراه اعراب الاسم الواقع بعد إلا هذه .
وقد يتسع في غير فيجرى مجرى الاسم الواقع بعد إلا التي تستعمل على الوجه الرابع
من الوجوه المذكورة ، يقولون في العدد : له عندي عشرة غير سبعة ، وفي الاستثناء الذي
يسمونه المنقطع :

فتى كملت خيراتهُ غير أنه جوادٌ فما يبقى من المالِ باقياً^(١)

وأما ((سوى وسواء)) فكل واحد منهما ينتصب على الظرف مفيداً لمعنى الاستثناء
يقولون : جاءني القوم سوى زيد . وما اتاني أحد سواك . ولا يقولون على هذا الحد
جاءني زيد سوى عمرو .

وقد تجري مجرى غير فيكون بحيث يلي العوامل تقول : ما جاءني سوى زيد ومررت
بسوى زيد^(٢) وما بعده ينجر بالاضافة إليه .

وأما ((ليس)) فيحتلم ان يكون حرفاً للاستثناء كالا ومما يعضد هذا انه استوى فيه
المذكر والمؤنث تقولون : اتيتني ليس فلانة . ويحتمل أن يكون هو الذي قد ذكرناه في باب
كان وأخواتها على ما ذكرناه ثم اضمرفيه الاسم لدلالة الكلام عليه ، فكان التقدير في
قولهم : اتوني لا يكون زيداً . اتوني لا يكون بعضهم زيداً . فقد أفاد كل واحد منهما
معنى الاستثناء . وليس الاسم بعده ينتصب على الاستثناء على الوجه المذكور قبل .

فأما ((عدا وحاشى وخلا)) فحكمها حكم لا يكون وليس على الوجه الثاني
يقولون : أتونا عدا زيداً . جاءوني حاشى بكراً . وافوني^(٣) خلا عمراً . وإن قرنت بعداً ،
وخلا ((ما)) فقلت : اتوني ما عدا زيداً . ووافوني ما خلا عمراً . فالأشبه أن تكون ما بمعنى

(١) البيت للناطقة الجعدي كما في ديوانه ١٧٣/ ، روته أكثر المصادر ((فلا)) والمصنف والقالي في أماليه
٢/٢ ((فما)) .

(٢) ينسب هذا الرأي للكوفيين كما ورد في شرح المفصل ٨٤/٢ أي خروج سوى إذا استثنى بها من معنى
الظرفية إلى معنى الاسمية أي تصبح بمعنى غير وقد تدخل عليها حروف الجر .

(٣) وفي (ج) ((ووافوني)) .

الذي كأنك قلت : اتاني الذي جاوز زيدا وإن لم يتكلم بهذا .

وقد يجر الاسم بعد حاشى^(١) وكذلك بعد خلا إذا خلت من ما قال :

حاشى أبى ثوبان إن به ضنا على الملحاة والشم^(٢)

فيجوز أن تكون حاشا اسماً مضافاً على وزن : خاتم وطابع وأصله من الحشا وهو الناحية^(٣) .

ويجوز أن يكون حرفاً من الحروف الجارة .

وكذلك خلا يجوز أن يكون اسماً مضافاً ، ويجوز أن يكون حرفاً جاراً فأما قوله

تعالى ﴿وَكَلَّ حَاشٍ لِّلَّهِ﴾^(٤) و (حاشى لله)^(٥) فحاشى لله يجوز ان يكون اسماً : كطوبى لزيد .

وحذف التنوين من حيث ان الكلام كان بني على الإضافة ، ثم اقحمت اللام كقوله :

يا بُوسَ للجَهلِ ضراراً لا قوام^(٦)

(١) حاشية في النسختين ((وقد سمع : جاءني القوم عدا زيد . فيكون - عدا - اسماً مضافاً يتصب إما حالاً وإما ظرفاً . والحال اقيس . وكذا الشأن في حاشى وخلا إذا جعلنا اسمين)) .

(٢) لسيرة بن عمرو الاسدي .. تجده في المحاسب ٣٤١/١ ، والانصاف ٢٨٠/١ ، والمغني ١٢٢/١ ، وشرح المفصل ٨٤/٢ ، ٤٧/٨ ، الجمع ٢٣٢/١ ، ونسب للجمع الاسدي في المفضليات ٣٦٧/ ، والعيني ١٢٩/٣ ، والاصمعيات ٢١٨/ .

(٣) انظر : اللسان ١٩٤/١٨ مادة حشا .

(٤) سورة يوسف : الآيات ٣١ ، ٥١ .

(٥) التيسير في القراءات السبع ١٢٨/ ((أبو عمرو وحاش لله في الحرفين بالف في الوصل فإذا وقف حذفها اتباعاً للخط . روى ذلك عن البيهقي منصوباً والباقون بغير ألف في الحالين)) انظر : السبعة في القراءات ٣٤٨/ ، المغني ١٢٢/١ .

(٦) للناطقة الديباني كما في ديوانه ٧١/ وصدره :

قالت بنو عامر خالوا بني أسد

فصل

في التمييز

التمييز - كما عرفت - صنفان : صنف منه يلابسه الفعل تقول : طببت نفساً . وضاق غيرك ذرعاً . فطبت يعمل في ((نفساً)) كما ان جاء يعمل في ((ماشياً)) قلت : جاءني اخوك ماشياً . فهذا الصنف يتصب على انفصاله من الكلام الذي قبله ويكون مفرغاً لبيان الجنس الذي به وقع الفعل ، فلا يليق به التعريف^(١) ، كما ان الحال لما كانت لمجرد بيان الهيئة التي عليها وقع الفعل لم يعرف . لأن الفعل قد يخلو من ان يكون له جنس به يقع ، ولا يخلو من أن يكون للذي هو منه أو عليه هيئة فيها وقع . كان عمله في التمييز اضعف من عمله في الحال فلم يقولوا : شحماً تفقاً^(٢) بشر . كما قالوا : راكباً اتاني زيد . على التقديم ومن هذا القبيل قولك : مررت برجل حسن وجهاً وعلى هذا قوله تعالى ﴿أَخْسَنَ أَتَانًا وَرَبْرَبًا﴾^(٣) لأن العامل هنا ليس هو الفعل الصريح . وكذلك إذا قلت : أنت اكرم منه أهلاً . فإن اردت ان تصرح بالفعل قلت : حسنت وجهاً . وكرمت أهلاً . وعلى هذا قوله تعالى ﴿قُلْ كُلُّكُمْ تُبْكُ بِالْأَخْسَرِ أَغْمَلًا﴾^(٤) والجمع فيه لاختلاف اجناس^(٥) العمل ، فهذا الصنف داخل في القسم الأول من قسمي المنصوبات المذكورة في باب تعديد العوامل^(٦) .

والصنف الثاني : هو القسم الثاني من قسمي المنصوبات : ليس يلابسه الفعل فلا يمكن أن يكون منصوباً عن تمام الكلام بل يتصب عن تمام الاسم وحده . وأكثر ما يكون

(١) انظر : المقتضب ٣/٣٢ .

(٢) سيبويه لا يجوز تقديم المميز على العامل الكتاب ١/١٥٥ .

(٣) سورة مريم : الآية ٧٤ .

(٤) سورة الكهف : الآية ١٠٣ .

(٥) التيسير في القراءات السبع ١/١٤٩ ((قالون وابن ذكوان)) اتانا وربا بتشديد الياء من غير همز ، والباقون بالهمز ووقف حمزة مذكور في بابه . انظر : كذلك تفسير القرطبي ١١/١٤٣ .

(٦) انظر : فصل في تعديد العوامل وتعريف الملل في أعمالها .

ذلك في الكميات^(١) إذا فقدت فيها الإضافة أما لامتناعها كما في : أحد عشر من الاعداد إلى : تسعة عشرة^(٢) ثم من : عشرين إلى تسعين . تقول : هذه ثلاثة عشر درهماً . واربعون ديناراً . لم يستجيزوا الإضافة .
أما في : أحد عشر : فلأن الاسم الثاني لما طال به اللفظ صار بحيث يحجب عن الإضافة .

وأما في : عشرين . فلأن النون هي وإن كانت شبيهة بالنون في^(٣) معاشرين فقد بنيت عليها اللفظة بحيث لا تحذف منها على ما عرفت يدلك على هذا قوله :
وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت رأس الأربعين^(٤)

وكذلك لم يقولوا : تسعة عشر دراهم . ولا تسعو^(٥) ثياب فانتصب الاسم بعدها مفسراً على التمييز ، وكذلك ما اضطروا في التعريف إلى الحاق اللام بهذه الاعداد نحو : الاحد عشر ثوباً ، والثلاثون ديناراً . لا الشأن في الاعداد المضافة وهي من الثلاثة إلى العشرة تضاف إلى جموع القلة أيها وجد ، وهي افعل وافعال وافعله وأيضاً فعله .
فأما ثلاثة شسوع . فلفقد اشسع . وما يجري مجراه .

ثم من المائة إلى الألف تضاف إلى المفرد يقولون : مائة درهم . ومائتا درهم ، وألف ثوب ، وكذلك آلاف ثوب كأنهم كانوا على التكثير في اداني الاعداد احرص فلما استمرت الكثرة وطغت ثابتة في الأوهام^(٦) اكتفوا بالواحد عن المكثّر فإن عرفت شيئاً من ذلك لحقت اللام بالمعدود إذ ليس هو تمييزاً يلزمه^(٧) التنكير فقلت : مائة الدرهم وألف

(١) سماه ابن يعيش المقادير التي تشمل اربعة اضرب : مكيف وموزون وممسوح ومعدود . انظر : شرح المفصل ٧٢/٢ .

(٢) انظر : المقتضب ١٦٤/٢ .

(٣) انظر : المقتضب ٣٢/٣ .

(٤) البيت لسحيم بن وثيل الرباحي ... انظر : المقتضب ٣٣٢/٣ ، ٣٧/٤ ونسب لجرير ديوانه ٥٧٧ .

(٥) في (ش) ((ولا تسعو ثياب)) .

(٦) في (ج) ((الأنعام)) .

(٧) انظر : الانصاف ٣١٥/١ . التمييز عند البصريين لا يكون إلا نكرة .

الثوب . وأيضاً خمسة الاثواب ، ولأن المعدود هنا كان طبقاً للعدد (من حيث الجمعية .
وجاز أن يجعل تابعاً للعدد)^(١) فيقال : هذه الخمسة الاثواب برفع الاسمين ، ولم يجر
ذلك في غيره لفقد العلة المجوزة له .

فإن قيل : فكيف الحال في سائر المعدود كما ان الواحد له الافراد ؟ تقول : درهم
ودرهمان ، وثوب وثوبان وأما ما سوى ذلك من الاعداد فمركب من مرتبتين أو مراتب .
والوجه فيه ان يقرن المعدود بآخر المراتب^(٢) ذكراً . تقول : خمسة وعشرون ديناراً .
ومائة وأحد عشر ثوباً . وثلاثة آلاف وثلاثة وثمانون رجلاً وعلى هذا القياس فإن بنيت
الكلام على المعدود لم يكن لك بد من التثنية أو الجمع فجاء العدد بعده صفة له .
تقول : عندي رجلان اثنان . ومررت بدراهم سبعة ، وبنعاج ثلاثين ، وعلى هذا قوله
صلّى الله عليه وآله : (الناس كابل مائة لا تكاد تجد فيها راحلة)^(٣) .

ومما يلحق بأحد عشر وعشرين وما معهما كم التي للاستفهام تقول : كم رجلاً
جاءك وكم ثوباً لك - لأن الإضافة قد ذهبت بها كم الخبرية . نحو : كم رجل لقيته -
نصبوا الاسم الذي بعد كم المستفهم بها على التمييز وأما لانتقائها في الحال وإن كانت
غير ممتنعة - اعني الإضافة - سواء كانت غير مغيرة للمعنى . فجازت لفظاً وذلك نحو
قولهم : عندي منوان دهن . وثلاثة اجرية برا . وراقود خلا . وما في السماء قدر راحة
سحابا . تنتصب هذه الاسماء بعد الكميات المذكورة مفسرة على التمييز .

فإن اضفت فقلت : لي منوا سمن وجريب^(٤) بر . و : راقود خل وما في السماء راحة
سحاب . جاز أو كانت مغيرة له فلم يجر مع استبقاء المعنى بحالة نحو قولك : لي مثله رجلاً^(٥) .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) .

(٢) في (ب) ((الركب)) وفي (ج) ((المراتب)) وهي الصحيحة وفي (ش) ((المراكب)) .

(٣) صحيح مسلم : فضائل الصحابة ٢٣٢/ ، صحيح الترمذي : أدب ٨٢/ ، سنن ابن ماجة : فتن ١٦/ ،
مسند أحمد بن حنبل : ٧/٢ ، ٤٤ ، ٧٠ .

(٤) الجريب مقدار معلوم . انظر : اللسان ٢٤٣/١ .

(٥) حاشية في (ب) . (ش) رجلاً مفسر للضمير في مثله وإذا اضيف لمثل في لفظ رجل وجب الحاق
الألف به . والمستحسن لي مثل ذلك الرجل أو مثل هذا الرجل . فإن التقيت بالرجل فقلت : لي مثل
الرجل تعني ذلك الرجل الواحد بعينه كان له مساع فإن اضفت إلى الضمير (مع) الرجل وجئت
بالرجل مفسراً بعده كتبت الجنسية في رجلاً فلم يحتاج إلى الحاق لام التعريف به ولا يلحق .

ولو قلت : لي مثل رجل^(١) : لا تجر رجل لكن إضافة المثل إلى الضمير حجبت بينه وبين رجل فانفصل عنه بعد تمامه بالضمير فانصب على التمييز .
ومما ينتصب على هذا النحو قوله :

لنا مرفدٌ سبعون ألفَ مدججٍ فهل في معدٍّ فوقَ ذلك مرفداً^(٢)

مرفداً ينتصب على التمييز بعد فوق وهو يدل به هنا على الكمية والاضافة ، وان كانت ممكنة فهي مغيرة للمعنى ، فلم تجز ولو جازت ولم توجد انتصب الاسم بفقدتها أيضاً على ما عرفت .

فإن قيل : فهل يجوز نصب رجلاً ومرفداً على الحال من غير ان يتغير المعنى ؟ قلنا : لا وذلك لأن التمييز هنا وإن كان يناسب الحال فيبينهما فرق .

أما من جهة المعنى : فمن حيث ان التمييز وإن كان أقل وجوداً من الحال . فإذا احتيج إليه كانت الحاجة إليه أمس ، لأن التمييز هو في المعنى الاسم الذي كان يمكن في الأصل ان يبنى عليه الكلام . إلا أنه حرف عن موضعه بعض التحريف فصار كالفظة ينتصب على الانفصال عما قبله .

ألا ترى انك إذا قلت : تصبب زيد عرقاً . وامتلاً الكوز ماء . وعندي كذا دينار . ولي مثله رجلاً .

وهل في معدٍّ فوق ذلك مرفداً

اممكنك ان تقول :

تصبب عرق زيد . وملأ الماء الكوز . وعندي الدنانير . ولي رجل مثله . وهل في معد مرفد فوق ذلك . فإذا عدلت به عن الأصل بقي المعنى قريباً مما كان عليه أول وليس كذلك الحال ، لأنه بحيث قد يستغني عنه في كثير من الكلام وإنما يجيء مخصصاً أو مؤكداً لا كالتمييز مبيناً ومفسراً فإن قدرت الكلام كأنه قد تم مثلاً عند قوله : لي مثله . ثم جاء

(١) انظر : الكتاب ٢٩٨/١ .

(٢) لكعب بن جعيل .. انظر : الكتاب ٢٩٩/١ ، ٣٥٣ ، واعراب القرآن ٧٩٤ ، وشرح المفصل ١١٤/٢ .

..... المستوفى فى النحو

برجل زيادة عليه أي في حال رجوليته أو ما شاكل ذلك كان حالاً وعلى هذا فقس .
وأما من جهة العامل : فانا قد بينا ان الحال لا تستغني عن الفعل أو معنى الفعل
عاملاً فيه ، وأيضاً قد اريناك إلا هذا النحو من التمييز لا يحتاج إلى فعل يتصب هو عنه
بل يكون العامل فيه الاسم الذي ينقطع هو عنه كقولنا : عشرون لديناراً . وكمثله لرجلاً .
وعلى هذا قوله :

يا جارتا ما أنتِ جارة^(١)

ان قدرت المعنى يا جارة أي جارة أنت . وان جارة انتصب لامتناع إضافة ما إليه كان
تميزاً .

فإن حملت الكلام على انه قد تم عند أنت ، وجاء جارة بمعنى في حال مجاورتك كان
حالاً ، والعامل فيه معنى الفعل المقدر كأنه شرفت جارة أو حسنت جارة .
فإن قيل : فكيف تصنع بمثل هذا الاسم إذا لحقته من فانجر بها نحو : ما أنت من جارة
أو نحو قوله :

يا سيداً ما أنت من سيدٍ موطأ الأكناف رحب الذراع^(٢)

وكما يقال : اكرم به من رجل . ما ترى العامل في الجار والمجرور ؟ وهل هو واقع
موقع التمييز . فمتصب انتصابه أم لا ؟

فالجواب : ان ((من)) هذه لا تخلو أما ان تكون زائدة فيكون قولك : ما أنت من
جارة كقولنا ما أنت جارة . على التمييز المذكور قبل .

كما انك إذا قلت : ما جاءني من أحد . كان بمنزلة قولك : ما جاءني أحد . وليس
واحد منهما لموجب حقيقي يكون الجار مع المجرور واقعاً موقع التمييز ومتصباً انتصابه
ولا عامل في الجار .

(١) البيت للأعشى . انظر : ديوانه ١١١/ .

(٢) للسفاح بن بكير البرهومي ، انظر : المقرب ١٦٥/١ ، والهمع ١٧٣/١ ، ٣٥١ ، ٩٠/٢ ، والخزانة ١٤٠/١ ،

٥٣٧ ، والدرر ١٤٩/١ ، ١١٩/٢ ، وشرح المفضليات ٦٣٣/ . والايضاح ٢١٣/ .

وأما أن تكون غير زائدة بل مبينة والنكرة بعدها تفيد معنى الجمع كأنك قلت : ما أنت من الجارات . واكرم به من الرجال . فيجوز أن يكون الجار مع المجرور في موقع الحال على أن يكون معنى الفعل عاملاً في الحال المقدرة والحال نفسها عاملة في الجار المجرور ويجوز أن يكون الجار مع المجرور ظرفاً لمعنى الفعل المتصور ثم فيكون ملغى كما تقول اكرم بزيد يوم الفخار . وما أنت^(١) الساعة .

فعلى هذا يكون اللفظ معطياً لمعنى التمييز ، وإن كان لم يقع موقعه كما أنك إذا قلت اعطيت زيدا لكرامه . فقد ذكرت العلة في اعطائه وهي قولك لاکرامه . ومع ذلك لم يقع لاکرامه موقع المفعول له . فتحقق هذا ففيه مقنع .

ومما يلحق بالقسم الأول من قسمي المنصوبات المذكورة في باب تعديد العوامل النداء .

(١) الواو من نسخة (ب) ، (ج) وساقطة من (ش) .

فصل

فى النداء

لا يخلو الاسم المنادى من ان يكون مفرداً منقطعاً عما سواه ، ومع ذلك متعيناً بتوجيه النداء نحوه : فمترفاً به نحو : يا سعد . ويا رجل . ويا كريم . ويايها الماشي فقسط آخره من الحركات^(١) الضم من غير تنوين أو يكون أما مضافاً كقولك : يا اخا تميم . وأما شبيهاً بالمضاف كقولك : يا احسن^(٢) من زيد . ويا مكرماً عمراً .

وأما منكوراً موصوفاً كقولك : يا رجلاً صالحاً ايتني . أو غير موصوف كقول : الاعمى من لا يضبطه بصيراً خذ بيدي . فجميع ذلك يتصب على اصله انتصاباً تاماً على معنى الفعل المتروك اظهاره يقدرّون : ادعو اخا تميم . وادعو رجلاً^(٣) ، وإن كان فى هذا التقدير تحريف للنداء عن أصله ، لأن النداء ليس اخباراً جزماً^(٤) ، فلذلك ما جعلناه دخیلاً فى القسم الأول المذكور ولم نجعله من الضميم^(٥) فيه .

وأما المضموم آخره فلا خفاء بأنه هو أولى الاسماء بالنداء لكونه أما موضوعاً للنداء علماً نحو : يا زيد . ويا حارث .

وأما فى حكم ما هو موضوع للنداء بتوجيه الدعاء إليه نحو : يا رجل ويايها الرجل . إذا اردت واحداً بعينه وأيضاً هو : اخفها محملاً ، لأنه ليس بمضاف ولا ملابساً لشيء بعده .

(١) دار خلاف حول المفرد والنكرة المقصودة فى حالة النداء هل هما مبنیان أم هما معربان ؟ الكوفيون يرون اعرابهما ، والبصريون يرون بناءهما . وبعضهم يرى انهما بين العرب والمبني . انظر : الانصاف ٣٢٣/١ مسألة ٤٥ وانظر : شرح المفصل ١٢٩/١ ، والهمع ١٧٢/١ .

(٢) سماء ابن الحشاش فى المرتجل ١٩٣/ المضارع للمضاف لطوله .

(٣) هناك اقوال فى ناصب المنادى منها الراى الذى يأخذ به المصنف بتقدير فعل لازم الحذف ادعو أو نادى . وغيره يرى ان الناصب هو حرف النداء لأنه ناب عن الفعل . ويرى غيرهم ان الناصب معنوي وهو القصد . انظر : اسرار العربية ٢٢٧/ ، والهمع ١٧١/١ .

(٤) انظر : المرتجل ١٩٢/ .

(٥) تطرقنا إليه فى فصل سابق .

وقد عرفت ان النداء هو المبدوء به في الخطاب ومع ذلك فالافادة مضمونة بعده إذ ليس هو بنفسه يفيد الافادة التامة قد اجتمعت أسباب تحري الخفة فيه كما ترى فبني^(١) مع حرف النداء فحذف منه التوين .

وحروف النداء هي ((يا وايا وهيا وأي))^(٢) تقول : يا بشر . وأي بكر . وقد تستعمل الهمزة المفتوحة وحدها إذا^(٣) لم يحتج إلى مد الصوت بالنداء كالشأن في الاصم والنائم والمولي . وقد يجوز في الإعلام خاصة ان يحذف حرف النداء المبني معه الاسم وهو في نية الثبات .

قال الله عز من قائل ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٤) أي يا يوسف والله اعلم . وأيضاً قد يجوز ان تحذف من أي فيقال : أيها الناس^(٥) . لأن ايا هنا له خصوصية بالنداء ولأنه قد طال به الكلام إذ هو مستدع للاسم بعده صفة له ، فاما افتد مخنوق^(٦) و : اصبح ليل^(٧) . فليس مما يقاس عليه . فإن قيل : فكيف بني الاسم العرب إذا وقع بعد ((يا)) متحدة به ؟ وما العلة في ذلك ولم اختيار (له) الضم ؟ قلنا : أما البناء فعارض هنا لعروض سببه ، وهو اتحاد الاسم بالحرف الذي يمنعه ان

(١) الرأي منسوب للبصريين . انظر : الانصاف ٣٢٣/١ .

(٢) عد السيوطي ثمانية احرف . انظر : الهمع ٧٢/١ وقد اهلل الفرخاني البقية وهي : أي ، وا ووا وهي تختلف عليها .

(٣) انظر : الكتاب ٣٢٥/١ .

(٤) سورة يوسف : الآية ٢٩ ، انظر : اعراب القرآن ٦٤٨/٢ .

(٥) في (ج) ((يا ايها الناس)) .

(٦) مجمع الأمثال ٧٨/٢ (أي يا مخنوق بضرب لكل مشفوق عليه مضطر . ويرى افتدى مخنوق) .

(٧) مجمع الأمثال ٤٠٣/١ القول لامرأة من طي تزوجها امرؤ القيس وكانت تكرهه وضمنه الاعشى بيت من شعره :

وحتى يبيت القوم كالضيف ليلة يقولون اصبح ليل والليل عامم

يكون معه بحيث تعتوره الاعراض الذهنية الموجبة للاعراب ، والاعراب إنما يخص الألفاظ المفردة التي قد وصفناها لك ، وليس للمركب من حيث هو مركب اعراب ، وكلما كان التركيب أكثر وأكد كان الاعراب اغرب وأبعد ، ألا ترى إلى خمسة عشر . وحضرموت .

وأما الجمل فلا اعراب لها يخصصها من حيث هي جمل على ما عرفت قبل ، فإن اتفق الواحدة منها شيء من ذلك ، فلوقوعها موقع المفرد .

فإن قيل : أليس قد تحدد لام التعريف بالاسم المنكور فلا تمنعه الاعراب ؟ قلنا : إن اللام ليست أحد جزئي التأليف ، وليست مغيرة للمعنى تغييراً يؤبه^(١) له .

ألا ترى أنك لا تقتصر متكلاً على قولك : الرجل ، وتقتصر على : يا رجل . ولهذا ما جوزوا الأمالة في : يا هذه لأنها قد اغت غناء الفعل ، ولذلك انتصب عنها ما سوى المتحد بها من الاسماء المناداة ، يدلك على ذلك ان يا هذه تخرج الاسم عن ان تلحقه معها للعوارض النفسية الموجبة للاعراب . فلا تقول : مررت يا رجل ورأيت يا رجل . كما تقول : مررت بالرجل ، ورأيت الرجل .

ومما هو كالشرط في بناء هذا المفرد بعد ((يا)) أن يكون المراد منه الإشارة المقربة إلى النداء المهيئة له وإلى هذا المعنى أراد أن يذهب من زعم ان هذا القبيل من الاسماء المناداة إنما بني لوقوعه موقع ضمائر الخطاب ، ولذلك صار هذا النحو من النداء معروفاً كقول القائل : يا عاقد اذكر حلا^(٢) . ومن ثم لم يقولوا يا الحارث ويا العباس لثلا يجتمع تعريفان كل واحد منهما^(٣) بعلامة .

فاما قولك : ازيد فقد ذهب بعضهم إلى انه قد انتزع منه التعريف الذي كان افادته العلمية فاكسى من النداء المعرف تعريفه الذي له كما قالوا في الثنية : زيدان ، والزيدان على ما علمت وذهب آخرون^(٤) على ان ذلك إنما سوغه فقد العلامة للتعريف الأول .

(١) انظر : اسرار العربية / ٢٢٩ .

(٢) انظر : مجمع الامثال ٤١١/٢ .

(٣) وهذا رأي البصريين انظر : الانصاف ٣٣٧/١ مسألة ٤٦ .

(٤) وإلا أقوم ((وذهب آخرون إلى ان ذلك)) .

فلم يثقل ثقل : يا الحارث . فاحتمل ، ولأن هذا السبب عارض كما ترى اعني الاتحاد الموصوف بشرائطه فالبناء الذي يقتضيه هو ايما عارض اللهم إلا إذا كان الاسم بحيث لا يستعمل إلا في هذا النحو من النداء كما قالوا : يا رومان^(١) . تثبت السبب فيثبت به البناء . وأما اختبار الضم . فلأنه أقوى الحركات واسبقها رتبة ، وإذ قد حرم هذا الاسم الاعراب فليأخذ من البناء بالحركة التي يحاذي بها أولى مراتب الاعراب على ما عرفت كالشأن في قبل وبعد وأيضاً في ليس غير ، ولأن الاعراب في الاسماء المناداة قد فاز بالفتح في نحو : يا صاحبنا . ويا راكبا . وبالكسر في نحو قولك : يا غلام . إذا اردت الإضافة إلى نفسك .

أرادوا ان يفرقوا بين المعرب من تلك الاسماء والمبني منها فجعلوا للبناء الضم حيث كان للاعراب الفتح والكسر ، وقد يمكن ان يجعل هذا المعنى بعينه سبباً أيضاً لبناء قبل على الضم^(٢) فاعرفه .

وأما سقوط التنوين من الاسم المبني مع ((يا)) أو سائر اخواتها فلأن المبني من الاسماء لا يليق به هذا التنوين إذ هو علامة للتمكن بل ، لأن الغاية المطلوبة في بناء هذا الاسم ، ورفع الاعراب عنه هي سقوط التنوين الذي به تحصل الخفة .

ومما يظهر هذا ويؤكداه انهم قد يحذفون أيضاً الحرف الاصلي من آخر المنادى المبني مع حرف النداء إذا كان على أكثر من ثلاثة احرف سواء كان علماً كقولك : يا مال . في مالك ، أو منزلاً منزلة العلم ، كقولك : يا صاح . في يا صاحب . ويسمون هذا الحذف ترخيماً على ما سنصفه لك إن شاء الله تعالى .

فإن وصفت العلم من هذا النحو من المنادى بمفرد جاز لك في وجهان : الرفع حملاً^(٣) على اللفظ ، والنصب حملاً على الموضع^(٤) كما شرحناه في باب ((لا)) تقول : يا بكرُ الشريفُ . ويا بكرُ الشريفُ .

(١) في المقتضب ٢٣٧/٤ يا نومان ويا فسق ويا لكاع . وانظر : الهمع ١٧٧/١ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٣٠/١ .

(٣) انظر : المقتضب ٢٠٨/٤ .

(٤) في (ش) ((الوضع)) وفي (ب) ، (ج) ((الموضع)) .

فإن كانت الصفة غير مفردة لم يتجه الحمل على اللفظ إذ ليست الصفة مشابهة للموصوف في الصيغة فلم يبق إلا النصب تقول : يا زيد اخا عمرو .
وكذلك التأكيد والتبيين تقول : يا قيس أجمعون ، واجمعين ، ويا زيد زيدا ، فإن بينت أو أكدت بمضاف لم يكن فيه إلا النصب نحو : يا زيد أبا عبد الله ويا تميم كلكم .
فاما البدل فاجعله على الحالة التي يستحقها لو كان هو نفسه المنادى نحو : يا زيد زيد .
كأنك قلت : يا زيد يا زيد . فلا يلحقه التنوين .
فإن كان مضافاً كان أيضاً على تقدير الانفصال تقول : يا زيد أبا عمرو . كأنك قلت :
يا زيد يا أبا عمرو . فالكلام جملتان .
فإن عطفت على العلم المنادى هذا المضموم آخره مفرداً فيه الألف واللام جاز لك فيه الوجهان : يا زيد والعباس . ويا زيد والعباس . فإن كان المعطوف علماً مفرداً ليس فيه الألف واللام اممكنك ان تحاذي به المعطوف عليه فكذلك لم يكن فيه إلا الضم ، ولا يلحقه التنوين . تقول^(١) : يا زيد وبكر . ولا يجوز يا زيد ورجل . لأن رجل إذا تعرف فبالنداء ليس بالعطف ثم ان التعريف هذا ليس على نحو تعريف ذاك . فإن كان العلم المعطوف مضافاً لم يكن فيه إلا النصب كالصفة : تقول : يا زيد وعبد الله .
فأما أي فلا يوصف إلا بالمفرد المرفوع تقول : يايها الرجل . ويايها الناس ، لأن الصفة هذه هي المخصوصة بالنداء وما يجرى بعدها تابعاً فعلية .
فإن قلت : يايها القوم بني سعد . فعلى تقدير : اعني أو ما يجرى مجراه .
فأما النكرة المتعرفة بالنداء فليست مما يوصف هنا وقد حكى يونس^(٢) : يا فاسق الخبيث . وليس مما^(٣) يقاس عليه غيره وإنما امتنع فيها الوصف لأنها ما دامت موصوفة فطويلة لا تكاد تتحد بحرف النداء .

(١) أي البناء كما ورد في شرح المفضل ٣/٢ ((لم يكن فيه إلا البناء لأن العلة الموجبة لبناء الاسم الأول موجودة في الثاني ، ولأن حرف العطف اشرك الثاني في حكم الأول)) .

(٢) انظر : الكتاب ٣١١/١ .

(٣) المقتضب ٢٣٧/٤ ((وزعم سيويه انه لا يجوز نعت شيء منها لا تقول : يا لكاع الخبيثة اقبلني لأنها علامات بمنزلة الاصوات)) .

فأما قول الطرماح :

يا دار أقوت بعد اصرامها عاماً وما يعينك من عامها^(١)

فليس أقوت صفة لدار وإنما هو على القطع والاستئناف^(٢) على ما ذهب إليه سيويه^(٣). فإن عارضت بقولنا : يا زيد الظريف . فإنما ذلك ، لأن زيدا ليس مفيداً من الألفاظ بل هو لقب لا معنى له إلا الإشارة فلا يستطيله الذهن ، فكأنك إذا انتهيت إلى الظريف من قولك : يا زيد الظريف قلت : يا ظريف . فلهذا ما احتمل ذلك فيه .

فأما العطف عليها فجائز كثير قال الله عز من قائل ﴿بِإِجَالِ أُولِي مَعَهُ وَالطَّيْرِ﴾^(٤) وأما المنادى المنصوب فلا يكون في شيء من توابعه إلا النصب ، لأنه باق على ما يستحقه من الاعراب ليس له لفظ يغير موضعه من الاعراب تقول : يا أخانا الكريم و : يا أخانا زيدا . وعلى هذا إلا البدل لأنه كما سمعت في حكم تكرير الحرف تقول : يا أخانا زيدا إذا جعلته بدلاً كما لو قلت : يا أخانا يا زيد .

ومن المضاف غير الموصوف قولهم : يا سعد بن سعيد . بفتح الدال من سعد إذا كان المضاف والمضاف إليه علمين كأنه : يا ولد سعيد امتزج المضاف بابتداء دخول حرف النداء يقولون : جاءني زيد بن عمرو . وأعطيت زيد ابن عمرو . واستهنت بزيد بن عمرو . وعلامته في الخط سقوط ألف ابن .

وعلى هذا : هند بنت خالد . وهند بنت خالد^(٥) . ولهند بنت خالد^(٦) . فيمن صرف ، وعلامته أيضاً حذف الألف من الكتابة . فكل واحد من نون ((ابن)) وتاء ((بنت))

(١) انظر : ديوان الطرماح / ٤٣٩ .

(٢) حاشية في النسخين (ب) ، (ش) تقول ((خبر بعد خبر)) .

(٣) انظر : الكتاب ٣١٢/١ .

(٤) سورة سبأ : الآية ١٠ . انظر : معاني القرآن ٣٥٥/٢ ، واملاء ما من به الرحمن ١١٩/٢ ((والطير بالنصب وفيه أربعة أوجه ... ويقرأ بالرفع وفيه وجهان اورد محقق المقتضب ٢١٢/٤ القراءة بالرفع والنصب ناسبا ذلك لابن الجمزردي كما جاء في النشر ٣٤٩/٢ .

(٥) في (ج) ((بنة)) .

(٦) في (ج) ((ابنة)) .

جعل كأنه حرف اعراب للعلم الأول ونزل الحرف الأخير منه منزلة النون من ((ابنم))^(١) والراء من ((امرئ)) يقولون : هذا ابنم وامرؤ . ورأيت ابنما وامراً وبابنم وامرئ . فيتبعونهما^(٢) الميم والهمزة وهما حرفا الاعراب ، والحركة التابعة للبناء والتبوعة للاعراب في كل ذلك .

فإن قلت : يا سعد بن سعيد . بضم الدال من سعد كان فرداً موصوفاً كما في الاسماء غير الإعلام ، وعلى هذا : جاءني زيد ابن عمرو^(٣) . بالتثوين في اللفظ والألف في الخط . والأول الوجه^(٤) .

ومن المضاف ما تضيفه إلى نفسك تقول : يا صديقي ويا غلامي ، فإن كثرت الإضافة . فالأحسن حذف الياء لأن النداء على ما عرفت مظنة استخفاف تقول : يا رب . ويا قوم . وعلى هذا : يا أبت . جعلت التاء من الأصل . كتاء ربعة وذلك في النداء خاصة . فإن قلت : يا ابه . فعلى الوقف وكذلك : يا أمه . فأما قوله :

فرجت الظلام بأما تكا^(٥)

فعلى : أم ، وأمات كما تقول هند ، وهندات . وقد يجوز في قولك : يا صديقي ويا غلامي ، في النداء ان تبدل مكان الياء الفا ، ومكان الكسرة فتحة فتقول : يا صديقاً ويا غلاماً . فإن وقفت كان لك ان تلحق الهاء اظهاراً للألف فقلت : يا صديقاه ويا غلاماه . وعلى هذا قوله :

(١) في (ج) ((ابن)) .

(٢) انظر : الكتاب ٣١٤/١ .

(٣) في (ب) ، (ش) ((جاءني زيد ابن عمرو)) وفي (ج) ((بن)) .

(٤) شرح المفصل ٦/٢ ((إذا لم يصفوا به - جعلوه خبراً لم يحذف التثوين واثبتت همزة الوصل خطأ فنقول : زيد ابن عمرو فيكون زيد مبتدأ وابن عمرو الخبر)) .

(٥) لمروان بن الحكم .. في شرح المفصل ٣/١٠ ، والهمع ٢٣/١ ، والتصريح ٣٦٢/٢ ، واللسان ٢٩٥/١٤) مادة أمم (وشرح شواهد الشافية ٣٠٨/ وصدده :

يا بنت عما لا تلومي واهجمي^(١)

وقد يجوز ان يكون : يا ابن أم . ويا ابن عم على تقدير حذف الألف كما ان :
يا ابت . على تقدير حذف الياء إلا أن هذه الفاظ تستعمل كما تسمع ولكل وجه من
القياس تركن إليه بعد ان تستظهر بالسماع إن شاء الله تعالى .
فإن قيل : قد صرحتم بأن المناذى المضموم لا يلحقه التنوين ولا الألف والألم بل
يكون مبنياً مع حرف النداء ولا خفاء بأنهم يقولون في الدعاء : يا الله وقد قال الشاعر :
سلامُ الله يا مطرَ عليها وليسَ عليك يا مطرُ السلامُ^(٢)

قلنا أما لفظة الله فإنما ساغ ذلك فيها من حيث ان الألف واللام فيها ليست للتعريف
وإن كانت قاصرة للقصد عليه تعالى وأنهم ذهبوا إلى ان الأصل فيها الاله^(٣) .
قالوا : دخلت اللام فحذفت الهمزة منسلة من بين اللامين مدغمة احدهما في
الأخرى فأقيمت اللام الأولى كالعوض عن المحذوف ومتحصنة بالادغام فلو حذفوها
بعد ذلك لبقى الاسم نهكة الاعلال فلم يفعلوا على انهم لو قالوا : يا إله . لم يكن في
اللفظ ما يدل على التوحيد إذ كانوا قد يطلقون لفظة الاله^(٤) على كل ما يتخذ عبوداً
﴿وَتَعَالَى عَمَّا يُقُولُونَ^(٥) عَلَوْا كِبَاراً﴾^(٦) وعلى هذا قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٧) وأيضاً

(١) البيت لأبي النجم ... انظر : نوادر أبي زيد ١٩/ وشرح المفصل ١٢/٢ ، ١٣ ، والهمع ٥٤/٢ ،
والاشموني ١٥٧/٣ ، والتصريح ١٧٩/٢ وروي (يا ابنة عما) .

(٢) للاحوص كما في ديوانه ١٨٩/ .

(٣) هذا أحد آراء سيويه ومنها ((إله)) انظر : الكتاب ٣٠٩/١ .

(٤) في (ب) ((إله)) .

(٥) في النسخ الثلاث جاءت فيها كلمة ((الظالمون)) زائدة .

(٦) سورة الإسراء : الآية ٤٠ اورد المصنف الآية خطأ حيث كتبها تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .
ولم اجد مثل هذه الآية في القرآن .

(٧) سورة الأنبياء : الآية ٢٢ .

قوله جل وعز ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ مَوَادَّ﴾^(١) .

ولم يجوز ان يقولوا : يا أيها الله لأن الإلبيه التي تدل عليه لفظة الله ليس معنى يجوز ان يشترك فيه ولا في التوهم فيصح ان يوصف به ومع هذا فانهم لم يقولوا : يا الله إلا بعد ان نزلوا الألف واللام فيه منزلة الاصلية من الحروف ، يدلك على ذلك قطعهم الهزمة ألا ترى انهم لا يقولون^(٢) : يا الله . فتحقق هذا فإنه من خواص هذا الاسم . وقد غلط من قال^(٣) :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تِمَتْ قَلْبِي فَاَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْأَدَلِّ عَنِّي^(٤)

حمل التي على من الموصولة^(٥) ولو أمكنه ان ينزع اللام من المنادى لنزع في ارتجالهم صيغة ((اللهم)) دليل على انهم قد دفعوا إلى المضايق التي ذكرناها عند النداء في لفظة الله فرغبوا عن استعمال هذه اللفظة في النداء واستغنوا عليها بلفظة اللهم فاليم عوض عن حرف النداء لأنه قد أغنى^(٦) غناه - يا اللهم - .

فإن قلت : اللهم ربنا . كان المنصوب بعده على الابدال كأنه : يا ربنا .

فاما قوله : يا مطر فقبيح غير مجوز وهم فيه قائله حيث انه اسم فهو في الأصل^(٧) معرف لم يقطع^(٨) عنه التثوين شبهه بباب ما لا ينصرف ، فإن أكثر ما فيه قد ينون عند

(١) سورة الفرقان : الآية ٤٣ .

(٢) انظر : الانصاف ٣٤٠/١ .

(٣) يرد المصنف على الكوفيين في تجويزهم نداء ما فيه الألف واللام . انظر : الانصاف ٣٣٥/١ مسألة ٤٦ .

(٤) البيت مجهول النسبة ... انظر : الكتاب ٣١٠/١ ، والانصاف ٣٣٦/١ ، وشرح المفصل ٨/٢ ، والهمع ١٧٤/١ . ويروى (بالود) وأسرار العربية ٢٣٠/ .

(٥) أي التي لم تعرف بالألف واللام وإنما الاسماء الموصولة تعرف بصلاتها .

(٦) هذا الرأي منسوب للبصريين انظر : الانصاف ٣٤١/١ ، مسألة ٤٧ .

(٧) أبو عمرو وعيسى بن عمر والجزمي والمبرد يرونه راجعاً إلى أصله الذي هو الاعراب . انظر : الهمع ١٧٣/١ ، والفرخاني يروى هذا الرأي وسيبويه يراه باقياً على حالة البناء .

(٨) في (ش) ((يقطع)) وفي (ب) ، (ج) ((يقطع)) .

الضرورة في الشعر^(١) ، وبعضهم يرويه^(٢) ((يا مطرا)) بالنصب وهو مقيس حسن .
واعلم انه قد يحذف حرف النداء من المنادى المضاف كثيراً يقولون : أبا عبد الله افعل
كذا . واسمع اخا تميم أي يا أبا عبد الله^(٣) . ويا اخا تميم . كلما كان الكلام اطول كان
الحذف اجوز .

وأيضاً قد يحذف المنادى ويبقى الحرف الذي للنداء دالاً عليه إذ لم يقصد قصده قال
الله تعالى ﴿الَّذِينَ يَسْجُدُوا﴾^(٤) .

ومن هذا : يا للعجب . ويا للخطب . فيمن كسر اللام كأنه يدعو إلى الخطب^(٥)
مستعيناً عليه .

وقد تخلل اللام بين حرف النداء وبين المنادى إذا دعي استغاثة به أو تعجباً منه فتكون
مفتوحة للفرق واشعاراً بأنه واقع موقع ضمير المخاطب ، وعلى هذا يا للعجب كما
تقول : يا عجباً تدعو العجب ويا للخير . كما تقول : يا خير . تدعوه حرصاً عليه كما
تقول : يا اسفي . تدعو الاسف تأذياً به ، فإن عطفت على هذا كسرت اللام في المعطوف
إعادة لها إلى أصلها ولأنهم قد آمنوا اللبس بالأولى^(٦) وعلى هذا قوله :

يا للكهول وللشبان للعجب^(٧)

دعا الكهول والشبان إلى العجب ففتح التي في الأولى من المدعويين وكسر التي في
الثاني منها التي في المدعو إليه فإن قيل : فكيف ينادون : خمسة عشر . وخمسة وخمسين .

(١) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرآن القيرواني / ٦٠ .

(٢) الكتاب ٣١٣/١ ((وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطرا يشبهه بقوله : يا رجلاً)) .

(٣) في (ج) ((يا عبد الله)) .

(٤) سورة النمل : الآية ٢٥ . وانظر : ص ١٤٥ .

(٥) انظر : المقتضب ٢٥٤/٤ .

(٦) انظر : المقتضب ٢٥٥/٤ .

(٧) البيت لمجهول .. انظر : المقتضب ٢٥٦/٤ ، والمقرب ١٨٤/١ ، والخزانة ٢٩٦/١ ، والهمع ١٨٠/١ ،

والاشموني ١٥٦/٣ وصدرة :

يكيك ناء بعيد الدار مقرب

..... المستوفى فى النحو

قلنا : يا خمسة عشر . كما تقول : يا من احسن . وأيضاً يا قاضي . لا تضم حيث
يتمتع الضم . ويا ثلاثة^(١) وثلاثين كما تقول : يا خيراً من زيد .
ويجوز في هذا يا ثلاثة والثلاثون . والثلاثين على التفصيل فإن سميت بأحد هذين
العددين قلت : يا خمسة ويا ثلاثة وثلاثين . ولا يجوز يا ثلاثة والثلاثون والثلاثين لأن
العلم لا يفرق بين جزئيه .

(١) انظر : الكتاب ١/ ٣٢٤ .

فصلُ

في الترخيم

الترخيم : ان يُسقط من آخر المنادى إذا كان علماً غير مضاف ، وعلى أكثر من ثلاثة أحرف^(١) ، ومبنيًا مع حرف النداء ، أو في حكم المبني معه حرف أو أكثر استخفافاً وقد انباناًك بالعلة فيه .

وأكثر ما يكون الترخيم في الاسماء الغالبة التي يكثر استعمالها ، والاصل أن يحذف من آخر المرخم حرف واحد سواء كان ذلك الحرف أصلاً كما تقول في ترخيم مالكٍ وحارثٍ وليسٍ : يا مالٍ . ويا جارٍ . ويا لمي . وفي ترخيم سميدعٍ وجحمرٍشٍ - إذا سميت بهما - يا سميدٍ . يا جحمر .

أو شبيهها بالاصل كما تقول في ترخيم معزى إذا سميت به : يا معز ، لأن الحرف الذي يجتلب لللاحق هو في حكم الاصلي .

وفي ترخيم ناج : يا ناج ، لأن البدل ناجي أيضاً في حكم الاصلي .
أو كان زائداً كما تقول في ترخيم سلمى وطلحة وسِعلَة : يا سلمٍ ، يا طلحٍ ، ويا سعلالاً لأن الألف ليست مرافقة لهاء التأنيث ، وإنما هي لللاحق وقبل طرو هاء التأنيث على الكلمة ، ولو كانت لحذفت بحذفها ، واجدر ما يكون هنا من الحروف بالحذف هاء التأنيث ، لأنها كما عرفت في حكم^(٢) الانفصال لا يبنى عليها الاسم بناءً وثيقاً .

يقولون في ترخيم خُبَيْثَة وعاتكة وسلمة وعلوة : يا خُبعتن . ويا عاتك . ويا سلم ويا علو وحتى في : قلة وشاة . ليست واحدة منهما على أكثر من ثلاثة أحرف : يا فلُ تعال^(٣) . ويا شأ أقبل . توهموا^(٤) اللام ثابتة ليتوصلوا إلى الترخيم حرصاً على حذف

(١) هذه الشروط التي وضعها البصريون لترخيم الاسم . انظر : الانصاف ٣٤٩/١ مسألة ٤٨ .

(٢) شرح سابقاً .

(٣) من شروط الترخيم ان يكون مختصاً بالنداء وأن لا يكون مندوباً وأن لا يكون مستغاثاً . انظر : شرح الاشعوني ١٧٦/٣ .

(٤) على لغة من ينتظر . انظر : شرح المفضل ٢٠/٢ .

الهاء . ولأنهم جعلوها وهي من الكلمة بمنزلة ما ليس منها فكان الترخيم لم يكن ينقصها شيئاً .

فإن وقفت فقلت : يا قلة . ويا شاة . كانت الهاء الزم من التي تلحق : يا طلع إذا وقفت عليه فقلت : يا طلحة كما ان التي عسه : الزم من التي في اقضه ، لأن الانقص احوج ، ولذلك يجوز لك أن تقول في ترخيم جندلة إذا وقفت عليه : يا جندل والاحسن^(١) ان تلحق هاء الوقف فتقول : يا جندلة .
وقد تبدل هذه الهاء الفأ في القوافي قال :

كادت فزارة تشقى بنا فأولى فزارة أولى فزارا^(٢)

وقد يجوز أن يكون هذا محمولاً^(٣) على الوقف على ان الشاعر جعل الصلة منتهى القول إذ يلزمه الأخذ بها ولا يسهه ان يقف عنها^(٤) .
وقد تعاد هذه التاء - اعني التي للتأنيث - بعد الترخيم فتفتح كأن الاسم مرخم بعد قال النابغة :

كليني لهم يا أميمة ناصب^(٥)

وعلى هذا يا طلحة اقبل . لم يعتبر بالتاء كما لم يعتبر الآخر - وهو جرير - في قوله :
يا تيم تيم عدي لا أبالكُم لا يلقينكم في سوءة عمر^(٦)

(١) هذه الهاء اسمها هاء السكت ، وقيل انها هي التاء المحذوفة اعيدت لييان الحركة . وقد تعوض بالالف كما في يا ضباعاً في ضرورة الشعر . انظر : الاشموني ١٧٣/٣ .

(٢) لعوف بن عطية بن الخزع .. في المفضليات ٤١٦/ والصاحبي ١٩٤/ ، والكتاب ٣٣١/١ ، والخزانة ٨٢/٣ والأصول ٢٨٧/١ ، وشرح السيرافي ٦٧/٣ .

(٣) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٨/ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٣١/١ .

(٥) للنابغة الذبياني في ديوانه ٢/ .

(٦) ديوان جرير ٢٨٥/ .

بالاسم الثاني إذا بقي الأول على النصب^(١) وفي تقدير الإضافة .
ومما يدل على ان الترخيم اليق ما يكون بالاسماء التي في أواخرها هاء التأنيث . انا
سمعناهم يرخمونها في غير النداء^(٢) توسعاً . قال رؤية .

أما تريني اليوم أم حمزٍ قاربتُ بعد عنقي وجمزي^(٣)

قال جرير :

ألا أضحت جبالكم راما وأضحت مناك شاسعةً أماما^(٤)

كما قال امرؤ القيس :

لنعم الفتى تعشوا إلى ضوء ناره طريفُ بن مالٍ ليلة الجوع والحصر^(٥)

حيث رأى لفظة مالك قد غلب عليها الترخيم في النداء فأوقعه عليه في غير النداء
أيضاً ، وليس هذا شيئاً يجوز القياس عليه .
فأما ما انشده سيويه^(٦) من قول العجاج :

أنك يا معاوية ابن الفضل^(٧)

فإنه ان حمل على معاوية كأن : انك معاوية ابن الفضل والياء من المرخم .

(١) اختلف في فتحة تاء : يا أميمة هل هي فتحة بناء كما هو الحال عند بعض النحاة حيث ينون المنادى المفرد
على الفتح وهي عندهم تشابه فتحة لا رجل . وقال قوم انها فتحة اعراب على أصل المنادى والمصنف
منهم ، وقال آخرون اصلها يا اميم واقحمت التاء غير معتد بها . انظر : الاشموني ١٧٤/٣ .

(٢) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة / ١١٠ ، والكتاب ٣٣٣/١ .

(٣) لرؤية في ديوانه ٦٤/ .

(٤) انظر : ديوان جرير ٥٠٢/ .

(٥) انظر : ديوان امرئ القيس / ١٤٢ .

(٦) انظر : سيويه في ٣٣٤/١ .

(٧) ديوان العجاج / ٤٨ .

فإن قيل فإن كان الحرف الأخير من الاسم الذي تريد أن ترخمه أحد حرفي الادغام فكيف تصنع به ؟ قلت : يحذف ، فأما الساكن قبله فلا يخلو أما أن يكون بعد حرف جلد يكون متحركاً فحقه أن يبقى على سكونه تقول في ترخيم : مفر^(١) : يا مفر على وزن مدر ، وفي ترخيم مصفر يا مصفر على وزن مضر .

وأما أن يكون بعد مدة فبالضرورة ينبغي أن يحرك لثلاث يلتقي في درج كلام العرب ساكنان ليس الأخير منهما - ساكناً للادغام - وحيشث لا يخلو : أما أن تكون له في الأصل حركة سكن عنها فليرد إلى أصله تقول في ترخيم مضار : يا مضاد بالكسر إذا عنيت الفاعل ويا مضاد . بالفتح إذا عنيت للمفعول .

وأما أن لا يكون له ذلك فليتبع المدة التي قبله أن كانت الفأ ، فبالفتح وإن كانت واواً فبالضم وإن كانت باء فبالكسر تقول : في ترخيم : اشهاب إذا سميت به : يا اشهاب ، وفي ترخيم : يفعول من الحمرة لو استعمل : يا يحمور^(٢) فإن حذف منه - اعني من المرخم - أكثر من حرف واحد فلعله تدعو إلى ذلك ، أما لأن المرخم في آخره زائدتان زيدتا معاً سواء كانتا لمعنى واحد بعينه كالقبي التأنيث في آخر : اسماء ، وزائدتي : فعلان في آخر : عثمان تقول : في ترخيمها ، يا اسم ويا عثم .

أو لمعنيين ولكن مترافقين لا ينفك أحدهما عن الآخر كالنون مع أحد الحروف الثلاثة اللينة التي يثنى بها ويجمع - اعني الجمع الذي على حد الثنية - تقول في ترخيم مسلمان إذا سميت به يا مسلم وكذلك في مسلمين وفي ترخيم مسلمون ومسلمين : يا مسلم وفي ترخيم مسلمتان : يا مسلمة . يحذف الحرفان ، اللهم إلا إذا كان الاسم على أقل من ثلاثة احرف ، فانهم حينئذ يستبقون الحرف الذي قبل النون ، كما تقول في ترخيم بنون وقلون : يا بنو . ويا قلو .

فأما قولك في ترخيم : قاضين : يا قاضي . فقد حذف فيه الحرفان معاً إلا أنك تسترد الياء التي كانت في المفرد فسقطت حيث لم يمكن أن تماس الجمع . وعلى هذا تقول في ترخيم : ملعون : يا معلي . وكالتاء والالف في نحو صالحات تقول في ترخيمه : يا صالح اقبل .

(١) انظر : الكتاب ٣٤٠/١ .

(٢) في (ب) ((بالحمور)) في (ج) ، (ش) ((يا حمور)) .

وأما لأن المرخم آخره حرف اصلي قبله مدة زائدة اجتلبت لاقامة وزن ، وقبلها ثلاثة احرف أو أكثر فانك إذا حذف الآخر الاصلي بقيت المدة لا طائل لها إذ قد اختل الوزن . ولم يحتج إليها لتكملة الحروف الباقية فتقول في ترخيم : مسعود وعباس وعنتريس : يا مسمعُ ويا عبُ . ويا عنترُ .

ولا تنس ان الترخيم إنما يجوز بعد ان يغلب الاسم ويشيع في النداء فلهذه العلة حذف الحرفان هنا .

وظاهر كلام اكثرهم يقتضي ان الأصل هنا اسقط تبعاً للزائدة فلا تبال به ، ألا ترى ان واو ثمود لما مست الحاجة إليها لتكملة الباقي من الاسم بعد الترخيم ابقى فلم تحذف .

وأما لأن المرخم مركب من اسمين نحو : ثلاثة عشر ، ومعدى كرب ، وإذا اريد ترخيم هذا النحو من الاسماء فلا أقل من ان تقتصر فيه على الأول من الاسمين فتقول : يا ثلاثة اقبل .

فإن وقفت على هذا جعلت التاء هاء . وأيضاً : معدى اسرع .

فهذه البقايا التي بقيت بعد الترخيم كل واحد منها هو جزء الاسم كما ترى . فأكثر العرب تبقيه بحالة غير معرب ، ومنهم من يتكلف الاعراب في كل ما يمكن ان يجعل اسماً برأسه . ويتمحل^(١) له حرف اعراب فيقول في حارث : يا حارُ بضم الراء . وفي معزى وناج : يا معزُ ويا ناجُ .

فأما بنون وثمودُ فلا يقول فيهما إلا على البدل نحو : يا بني ، ويا ثمي . كما تقول : يا عمي ، لأنه يجعله اسماً تاماً وليس في الاسماء اسم متصرف آخره حرف علة قبله ضمة يقول في ترخيم مفر : يا مفرُ بضم الراء . وفي مضاد : يا مضاد . بالضم فاعلاً كان أو مفعولاً .

(١) لغة أكثر العرب ان تبقي حركة الحرف من الاسم المرخم على حالة قبل الترخيم وتسمى هذه اللغة : لغ من ينتظر مثل :

يا جعفُ ويا خالُ ويا هرقُ

وغيرهم يجرى على الاسم المرخم أحكام النداء ، وتسمى لغة من لا ينتظر . انظر : شرح المفصل ٢١/٢ . والفرخاني يتبع لغة من ينتظر .. انظر هذه المسألة في اللوحة البدرية ٤٠٤ .

فاما : سعلى ومعلى في ترخيم سعللة ومعلين . فإن الألف فيهما تكون حرف اعراب عنده ، وفي تقدير الحركة - اعني الضمة - كما لو ناديت عصا ومصلى من غير ترخيم ويقول في ترخيم : ثلاثة عشر : يا ثلاثة بالضم أيضاً .
وأيضاً يلزمه ان يقول في ترخيم علاوة وسقاية إذا سمي بهما : يا علا اقبل . ويا سقاء احسن ، لأن الواو والياء وقعتا طرفين قبلهما الألف^(١) .
وأن يقول في ترخيم رحوان : يا رحى . إذ ليس في كلامهم رحو^(٢) .
ولا يتأتى له ان يرخم الفرزدق فيقول : يا فرزد ، لأنه ليس في كلامهم فعلٌ وعلى هذا ففس ما سواء بعون الله .

(١) في مسألة حذف الحرفين إذا كان قبل آخر الاسم أحد حروف العلة ومسبوقاً بحركة مجانسة عند هذا يحذف الحرف الأخير وحرف العلة مثل : منصور وسلمان ومسكين . أما إذا كانت الحركة غير مجانسة فلا يحذف إلا الحرف الأخير مثل : فرعون وغرنيق - نوع من الطيور - أما إذا كان حرف العلة أصلياً فلا يحذف مثل : مختار ومتقار وإذا لم يسبق حرف العلة بأكثر من حرفين فهو باق مثل سعيد وعماد :
يا سعي ، عما . انظر : شرح اللوحة البدرية / ٤٠٣ .
(٢) انظر : ليس في كلام العرب / ١٠ .

فصل

في الندبة

ان يتفجع على المنادى المعروف غير المبهم^(١) سواء كان مفرد الاسم أو مضافاً ، وعلامته في اللفظ ألف تلحق آخر الاسم ، ومع الألف هاء ان كان الموضع موضع وقف ، وربما بقي على أصل النداء فلم تلحق آخره الألف ، ولابد في أوله من (وا) أو (يا) أما المبقى على الأصل فقد فرغنا عنه في باب النداء . وأما ما يلحق آخره الألف فلا يخلو من ان يكون مفرداً أو مضافاً .

فإن كان مفرداً فاما أن يكون متناه حرفاً صحيحاً يفتح للحاق الألف به تقول : وابكره . يا عمراه ولا جوزون : انساناه ويا رجلاه ، لأن معنى الإنسان ومعنى الرجل ليس معنى مبكيا .

فاما الاسماء المعروفة فإنما جاز فيها ذلك لأن المسمى بها قد يكون بحيث اشتهر بالخير ، فإذا سمع بذكره السامع تفجع لفقده .

فان قيل : أليس قد حكمتم بأن النداء موضع استخفاف فكيف يليق بالمندوب ان تلحق آخره الفا زائدة قلنا : إنما اختص هذا النحو من المنادى بالزيادة المذكورة لأنه ليس ينادى لأن يخبر أو يستخبر فيطول في مخاطبته الكلام بما بعد النداء ، إذ هو إنما يدعي شجوا عليه وامتناعاً للمصيبة فيه ، فجاز ان يلحق الألف حيث امنوا بعده الأخبار والاستخبار ، ولأن الاسم كلما كان ازيد كان اطول مكثاً في سمع السامع فأجلب للشجو .

والألفاظ إنما يتصرف فيها بحسب الفوائد المطلوبة منها ألا ترى انا لم نجوز نداء النائم المستقل والمولي الذاهب بالهمزة إذ لا يمكن ان يمد بها الصوت وعلى هذا : واحسرتاه . لأنه نادى الحسرة فجعاً بها السامع كما قال الله تعالى ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾^(٢) .

(١) قبح الخليل ويونس ندبة الاسم المبهم . انظر : الكتاب ٣٢٣/١ .

(٢) سورة يس : الآية ٣٠ .

..... المستوفى فى النحو

كما قالوا : يا اسفي . فإن وقفت على الألف من اسفي لم يكن إلا مضافاً والألف بدل من الياء^(١) كما عرفت فيكون المندوب مبقى على أصل النداء .

وأما أن يكون متناه ياء قبلها كسرة فحكمها حكم الصحيح نحو : يا قاضياه و : واغازياه .

وأما أن يكون متناه الفا فتلتقي هي والفاء فاستغنون بالثانية عن الأولى تقول : واملعلاه .

فإن قلت : يا معلأ . بلا هاء وتصل الكلام بالكلام احتمال أن يكون على أصل باب النداء والألف أصلاً من الياء عن الواو .

فإن وصفت المندوب فبعد لحاق الألف التي للندبة ، ولا يمكن لحاق الهاء لأنك لا تقف على الموصوف قبل الفراغ عن الصفة وذلك نحو قولك : وا خالدا الكريم . أو الكريم .

وقد جوز بعضهم^(٢) : يا زيد الكريماء^(٣) .

وإن كان المندوب مضافاً : فاما أن يكون الاسم الأخير منه مظهراً فحكمه حكم المفرد تقول : واغلام زيداه . ويا أمير المؤمنين^(٤) . و وا أخا عمراه . ويا صاحب الجيـشاه . ويا أبا نصرهـاء في ندبة أبي نصر .

وأما أن يكون الاسم الأخير منه مضمراً . ولا يخلو من ان يكون حرفاً . أو على أكثر من حرف .

فإن كان حرفاً فاما ساكن وهو ياء المخبر عن نفسه فيمن لم يحركها في نحو قولك : هذا غلامي . فعليه ان يأخذ بلغة المحرك لها فيقول : واغلامياه .

وأما متحرك – وهو أما الياء – فيلحقها الألف كما سمعت ولا تختلف حركتها .

(١) سبق ان شرحناه .

(٢) بعضهم يقصد المصنف فيهم يونس والكوفيين انظر : الانصاف ٣٦٣/١ مسألة ٥٢ .

(٣) الكتاب ٣٢٣/١ ((وزعم الخليل رحمه الله انه منعه من ان يقول : الظريفا)) ان الظريف ليس

بنمادى ولو جاز ذا لقلت : وازيد أنت الفارس البطلا ((لأن هذا غير منادى)) .

(٤) انظر : الكتاب ٣٢١/١ .

وعلى هذا وامعلاياه . ويا أبا نصرياه . سواء اضفت نصراً والمضاف إلى نصر بوساطة نصر وأما الكاف في الخطاب وقد تكون مفتوحة للمذكر فتلحقها الألف نحو : يا غلامكاه ومكسورة للمؤنث ولو لحقها الألف لاشتبهت بما للمذكر وكان ذلك تصرفاً في غير موضعه ، إذ التصرف لا يلحق كل اسم كما عرفت فاضطروا إلى الحاق المدة المناسبة للكسرة فقالوا : واغلامكيه .

وإن كان على أكثر من حرف واحد فلا يخلو آخره من أن يكون متحركاً وهو النون في نحو : يا عزيزُ هناه .

أو ساكنا : فإن كان مدة واصلته مدة مثله فيحذف : أما الأولى استغناء عنها بالثانية كما ذكرنا في : وامعلاه . من المفرد .

وأما الثانية ثقة بأن الأولى الأصلية هنا قد قامت مقام المجتلبة للندبة في نحو : واغلامكاه . و واغلامكيه . إذ قد انبسط بهما الصوت انبساطاً واحداً في السمع وذلك نحو قولك في الألف : واغلامهاه . واغلامهماه . واغلامناه . وفي الواو واغلامهوه . ويا غلامهوه . فيمن قال في النداء المجرد : يا غلامهوه .

وفي الباء نحو : وانقطاع ظهريه . والعلة في ترك الألف هنا هي الفرار من الاشتباه ، وأيضاً الاحجام عن التصرف في المبني المضمر وهو مما لا يتصرف فيه بوجه .

فإن لم يكنها كان الميم في نحو قولك : هذا غلامهم ، فإن ندبته قلت : اغلامهوه . فالحقت المدة المقدرة ثم أو شبهتها على الوجهين .

ومما هو داخل في قسم المفرد هنا وإن كان شبيهاً بالمضاف قولهم : يا من حفر بئر زمزماه . لحقت الألف منتهى الاسم لأن الصلة مع الموصول في حكم جزء واحد من أجزاء التأليف .

وأيضاً : الثلاثة وثلاثينا^(١) . لأن المعطوف والمعطوف عليه هنا في حكم شيء واحد . وأيضاً : واتأبط شراه ، على الحكاية ، فإن سميت على هذا : بضربوا . أو ضرباً . ثم ندبت قلت : يا ضربه . و : وأضرباه وعلى هذا النمط فقس ما سواء مستعيناً بالله . ونحن الآن نذكر الجر وما يقتضيه إن شاء الله تعالى .

(١) انظر : الكتاب ١/ ٣٢٣ .

فصل

في حروف الجر

الجر^(١) إنما تورد لتسلط^(٢) الفعل على الاسم ، فيها يستطيع الفعل أن يتناول ما بعدها من الاسماء ، لأنك لو قلت : خرجت . وأردت أن به تناول للبلدة مثلاً لم يمكنك ذلك من غير توسيط ((من)) .

فإن اوردتها كان لك أن تقول : خرجت من البلدة وكذلك إذا قلت : جلست . لم تصل إلى السرير مثلاً . فإذا جئت بـ ((على)) أفضى بها الفعل إليه وعلى هذا ما سواه . فإن وضعت فعلاً يعم معناه المعنيين معاً - اعني معنى الجار ومعنى الفعل الذي قبله - لم يكن بعده إلا النصب تقول : فارقت البلدة . وعلوت السرير . فأما ها هنا فلم يجوز النصب لتقسيم المعنى الناصب في اللفظ كما ترى .

وهذه الحروف تدل على معانٍ اضافية ، كل واحد منها قد يمكن أن يجعل جزء فعل كما دلت ((من)) على الابتداء ((والى)) على الانتهاء و ((على)) على الفوقية إلى غير ذلك مما ستفصله لك إن شاء الله تعالى .

ولأن هذ المعاني لم تكن كاملة ولا مستقلة بانفسها لزم أن تكون الالفاظ الدالة عليها حروفاً ، ولكونها مشتركة في ايصال الفعل إلى الاسم على النحو المذكور وجب أن تشترك في كونها جارة للاسم .

فإن قيل : ولم لزم أن يكون هذا النحو من الايصال المذكور مقتضياً للجر ؟ قلنا : لأن النصب قد امتنع في هذه الاسماء على ما عرفت فرقاً بينها وبين ما يصل إليه الفعل بذاته من الاسماء ، ولا مطمع في الرفع لأنها وهي مع تلك الحروف لا يبنى عليها الكلام على ما اعدناه عليك مراراً ، فلا يبقى إلا الجر .

(١) زيادة في نسخة (ب) ، (ج) .

(٢) تسلط معنى الفعل على الاسم قاله البصريون وابن الحاجب والرضي ، أما الكوفيون فيرون إضافة الفعل إلى الاسم بواسطتها لذا سموها حروف الإضافة انظر : الجمع ١٩/٢ .

وأيضاً لأن الاضافات المعقولة من هذه الحروف هي على تنوعها متصورة في الاسماء بعدها فلاصقة بها ، وذلك أشد ما يكون من اندماج أحد المعنيين في الآخر وامتزاجه به وجب أن ينجر بها الاسماء بعدها ، كما أن المضاف من الاسماء ما كان بينه وبين المضاف إليه من الامتزاج ما ليس بينه وبين غيره من أصناف الاسم لزم ان ينجر الاسم بعد باضافته إليه .

ومما يؤنسك بهذا أنك لا تفصل بين هذه الحروف وبين ما ينجر بها من الاسماء . فصلك بين غيرها من الحروف وبين ما يلاسه من الاسماء ، ألا ترى أنك تقول : قام زيد ويوم الجمعة^(١) عمرو . فيجوز هذا قال :

يوماً تراها كشبه اريد به العصب ب ويوماً اديهما نغلا^(٢)

وأيضاً تقول : إن في الدار زيدا قائم . وإن لك درهماً . على الوجهين . ولو قلت : قدمت على يوم الجمعة زيد . على الفعل لم يجز .

فإن قيل : ليس قد ذكرتم أن لا قد تتحد بالنكرة بعدها وكذلك ((يا)) قد تتحد بالماندى على الشرائط المذكورة في باب النداء ومع ذلك لا ينجر الاسم بعدهما ؟

فالجواب : أنا لم نجعل مجرد الاتحاد هنا عاملاً للجر بل السبب المقتضي للجر^(٣) في كل واحد من هذه الحروف هو كونه معنى اضافياً يتوسط بين الفعل والاسم يعرض له أن يكون متحداً بالاسم بعده على الوجه المذكور فهذا السؤال ساقط . والحروف الجارة^(٤) هي : من وإلى وعلى وفي وعن وحتى ومذ ومنذ . ومن المفردة : الباء واللام

(١) في (ج) ((قام زيد يوم الجمعة عمرو)) .

(٢) للأعشى انظر : ديوانه / ١٥٥ .

(٣) انظر : سر صناعة الاعراب / ١٤١/١ .

(٤) اكتفى المصنف بذكر اربعة عشر حرفاً وغيره عدها عشرين حرفاً . نلاحظ ان المصنف ابتعد عن ذكر بعض الحروف الجارة في لغة وغير جارة في لغة أخرى أو هي نادرة الاستعمال فلم يذكر مثلاً ((متى)) الجارة في لغة هذيل : متى كمة و ((لعل)) في لغة عقيل ، و ((كي)) الداخلة على ((ما)) الاستفهامية والمصدرية و ((ان)) المصدرية انظر : المقرب ١٩٣/١ والتوضيح ٣/٢ .

والكاف . وقد يعدُّ معها رَبٌّ . وحاشى وخلا أما من^(١) فلابتداء السلوك والتوجه تقول :
جئت من الكوفة . فمن يتعلق بمبحث المصريح به ، فهو ملغى ولو كان متعلقاً بما يقدرُ من
الفعل فيه كان مستقراً كقوله :

وإن حديثاً منك لو تعلمينه جنى النحل في البان عوذٍ مطافل^(٢)

وقد يمكن أن يحمل على هذا قوله تعالى ﴿وَاخْلُ عَقْدَةً مِنْ لِسَانِي * يَتَّبِعُوا قَوْلِي﴾^(٣) كأنه عقدة
ظاهرة من لساني ، والعقدة على الحقيقة في الكلام من اللسان .
فإن جعلت العامل في الجارِ أحلَّ على الالغاء كان لقائل أن يقول : ما الفائدة هنا في
التنكير ؟

والجواب : أنه يجوز أن يقدرَ ثم أكثر من عقدة واحدة^(٤) وإن كان ذلك لا يبلغ أن
يكون منفراً إلا أنه إذا خفت عنه الرتبة خفة ما كان بحيث يمكن أن يفقه قوله بسهولة .
وأيضاً يجوز أن يكون حذف الصفة واستبقي^(٥) الموصوف .

وإنما ساع ذلك لدلالة الجزاء وهو ما لا يسعهم حذفه على الصفة المحذوفة فكان
التقدير على هذا الوجه ، وأحلل عقدة يفقهون مجلها قولي ﴿يَتَّبِعُوا قَوْلِي﴾^(٦) .

ومما يشاكل ذلك أنهم يقولون : في الأمر مره يعطني مائة درهم يوم الجمعة اعطاء
سهلاً . وهو في تقدير مره بأن يعطني مائة درهم يوم الجمعة اعطاء سهلاً يعطني أي على
الوجه المذكور لكنهم استغنوا بجواب الامر عن ذكر المأمور به كراهة الاعادة .
وأيضاً يجوز أن تكون النكرة هنا مغنية غناء المعرفة لدلالة الحال على الآية المستفادة من

(١) احصى ابن هشام في المغني ٣١٨/١ ، وجوه من بخمسة عشر وجهاً .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . انظر : ديوان الهذليين ١٤٠/١ .

(٣) سورة طه : الآية ٢٧ - ٢٨ .

(٤) تفسير القرطبي ١٩٢/١ ((ولأنه لم يقل أحلل كل لساني ، فدل على انه بقي في لسانه شيء من
الاستمساك وقيل زالت الكلية بدليل قوله ﴿أُوتِيَ سُلْكَ﴾ سورة طه : الآية ٣٦)) .

(٥) املاء ما من به الرحمن ٧٤/٢ ، ((من لساني : يجوز أن يتعلق بأحلل وإن يكون وصفاً لعقدة)) .

(٦) سورة طه : الآية ٢٨ .

التعريف الذي يدل عليه بالألف واللام وفي المثل : أشبه امرأ بعض بزه^(١) إذ لا يخفى انه أي الرجال هو والله اعلم بما اراد تعالى وجل .

فإن قيل : فما يقولون في قول القائل : هذا خاتم من فضة . ومررت برجل من تميم و ((من)) في كل واحد من القولين على الاستقرار إلا أنهم يسمون التي في الأول للتبيين ، والتي في الثاني للتبعض فهل يمكن ان يتوصر هنا ابتداء السلوك ؟

فالجواب : أن ((من)) إذا كانت مستقراً انقسمت أقساماً ، كل واحد منها يمكن ان يتصور فيه معنى الابتداء .

منها أن تكون للتبيين في نحو : خاتم من فضة فذلك من حيث أن الخاتم مركب من صورة صناعية هي على هيئة مخصوصة ، ومن مادة هي إما ذهب وإما فضة وإما حديد ، وإما غير ذلك والذي من الفضة لا يصير خاتماً إلا بعد أن يخرج من أن يكون فضة مطلقة فمعنى السلوك متصور هنا كما ترى .

ومنها أن تكون للتبعض كما في نحو : رجل من تميم ، فلأن الكل جعل كالاصل القار الذي منه وإليه الجزء .

وعما يجوز أن يحمل على هذا قوله تعالى ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾^(٢) فكأنه شيء من برد^(٣) فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، أو شيئاً^(٤) من برد على أن يكون مفعولاً ، فإن جعلته صفة لجبال بعد صفة كان ((من)) فيه للتبيين على ما عرفت .
ومنها أن يكون للبدل^(٥) كما في قوله تعالى ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾^(٦) فمن حيث أن المعوض عنه هو كالسبب في حصول العوض فكأنه منه أتى^(٧) .

(١) مثل يضرب للمتشابهين اخلاقاً ويروى ((أشبه امرؤ بعض بزه)) انظر : أمالي المرتضى ٢٤٧/١ .

(٢) سورة النور : الآية ٤٣ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٥٦/٢ .

(٤) هكذا رسمت في المخطوطات .

(٥) انظر : المغني ٣٢٠/١ .

(٦) سورة التوبة : الآية ٣٨ .

(٧) املاء ما من به الرحمن ٩/٢ . التقدير : ارضيتم بنعيم الدنيا بدلاً من نعيم الآخرة . تفسير القرطبي ١٤١/ .

ومنها أن تكون للتجريد^(١) كما تقول : لقيت من زيد اسداً ، والشأن فيها كالشأن في التي للبدل ، وإنما سمي هذا تجريداً لأنك إذا قلت : جاءني من زيد اسدٌ كان الجاني هو زيداً . فكأنك قلت : جاءني زيد . فجردت ((زيد)) من ((من)) وكذلك إذا قلت : لقيت من زيد اسداً . كان كأنك قلت لقيتُ زيداً وهو شجاع . فإن قيل : فما الحيلة من التي تجعل زائدة في نحو : ما جاءني من رجل ؟ قلنا : قد يمكن أن تكون هذه في الأصل هي التي للتبويض من جهة أن النكرة هنا تقوم مقام الجمع^(٢) فكأنك قلت : ما جاءني واحد من الرجال . وقد يمكن أن يحمل على هذا قوله :

ألا يا سنا برقِ على قلل الحمى لهنك من برقِ علي كريم^(٣)

كأنك لهنك من البروق كريم علي ، لكنه كثر ذلك فيه فصار كالعلم للنفي من حيث أنه يدل على ما هو أكثر من الواحد كما يدل على الواحد . والنكرة المفردة المجردة من ((من)) قد تستعمل ولا يراد بها إلا الواحد فقط تقول : ما جاءني رجل بل رجلان . وقد يمكن أن تكون هذه إنما زيدت لتنظم النكرة معها الواحد وفق الواحد فلا تحتاج إلى ما يعمل فيها خاصة . فأمّا على الوجه الأول فالعامل فيها هو ما فيها من معنى الفعل على أصل الاستقرار .

وأما إلى : فللانتهاه في التوجه ، وتكون على الالغاء كقولك : خرجت إلى السوق . وعلى الاستقرار كقولك : قلبي إليك . ولأن من تدل على الابتداء وإلى على الانتهاء . جاز أن يحدّ بهما فرما عدّ الحدان بعدهما أو أحدهما في المحدود . وربما لم يعد ذلك فيه وفي هذا خلاف للفقهاء .

(١) التجريد من الاصطلاحات المنطقية الفت فيها كتب كثيرة منها التجريد لابن نصر الطوسي . ودخل هذا الاصطلاح البلاغة ((وهو أن تنتزع من أمر موصوف بصفة امرأ آخر مثله في تلك الصفة للمبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الآخر المنتزع عنه)) انظر : التعريفات للجرجاني ٢٩/ .

(٢) المغني ٣٢٢/١ ، تفيد التخصيص على العموم .

(٣) ورد البيت سابقاً .

إذا عرفت الأصل الذي هو القانون في التحديد سهل عليك الأمر فيه ، وذلك أن تعلم : إن التحديد لا يعرض إلا للكم سواء كان منفصلاً - اعني العدد - تحيط به إن كان بين عددين الانفصالان اللتان تكتنفانه من الطرفين - أو متصلاً وينقسم إلى ذي الوضع وهو المقدار وأطرافه ليس من جنسه ، لأنه إنما يطيف^(١) به إن كان جسماً ، سطح أو سطوح ، وإن كان سطحاً : خط أو خطوط ، وإن كان خطاً مستقيماً ، فتقتتان من طرفيه . وإلى غير ذي الوضع وهو : الزمان . ويتحدد بانفصالات له يسميها الرياضيون آتات وهي نقط زمانية .

فهذه الحدود كلها فصول مشتركة بين المحدود (آتات) وبين ما يلاصقه^(٢) لكنها لا تعين بذاتها ، فواصل بل إما باعتبار لصوقها بالمحدود فيكون المذكور في التحديد داخلاً في المحدود كما يقول الحساب : من الجمعة إلى الجمعة ثمانية أيام . ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٣) عند من جعل المرافق داخلة في الغسل ، فعلى هذا إن قلت : لفلان علي من الواحد إلى الخمسة وارتد الدراهم لزمك خمسة دراهم . وإما باعتبار انضمامها إلى الملاصق للمحدود فيكون المذكور في التحديد خارجاً من المحدود كما قال تعالى ﴿أَتَشَاءُ الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٤) .

وكما اخرج بعض الفقهاء المرافق من الغسل . فعلى هذا إن قال رجل لامرأته : أنت طالق من واحدة إلى ثلاث . وقعت طلقتان^(٥) ،

(١) هكذا رسمت في المخطوطات .

(٢) في (ش) ((ما لا يلاصقه)) وفي (ب) ، (ج) ((ما يلاصقه)) .

(٣) سورة المائدة : الآية ٦ ، انظر : تفسير القرطبي ٨٦/٦ .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٨٧ .

(٥) حاشية في (ب) ، (ش) ((إلى هذا ذهب أبو حنيفة رحمة الله عليه فاخرج الطرف الثاني لانفصاله بخلاف ما في المنفصل من نحو قوله تعالى ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ حيث جعلها داخلة في الغسل . وأما أبو يوسف ومحمد فانهما ذهبا إلى وقوع ثلاث طلقات لادخالهما للطرفين معاً في المحدود . والقول بوقوع طلبة واحدة غير شافع من أبي يوسف)) .

يبدو ان المراد بمحمد هنا هو محمد بن الحسن الشيباني ٨٩هـ صاحب أبي حنيفة ١٥٠هـ .

إن أخرج الحد الأخير . فإن أخرجهما جميعاً وقعت ^(١) واحدة فإن جددت المسموح بالباء ، ومع التصريح بلفظة حد لم تذكر بعدها إلا الخارج كما يكتب الشرطي الدور التي هي : تحد دار فلان وتحد دار فلان .

وأما ((على)) فإنهم ذهبوا إلى أنها تستعمل تارة اسماً وتارة ^(٢) حرفاً :
فكونها اسماً إذا دخل عليها من لأنه بعض حروف الجر نحو قوله :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ عَنْ قَيْظٍ بِيَدَاءٍ مَجْهَلٍ ^(٣)

وكونها حرفاً إذا جاءت ولم يدخلها من .

والذي اراه أنا أن الاشبه بعلى أن يكون في جميع الاحوال اسماً مشتقاً ^(٤) ، انتصابه من حيث انه بني على الظرفية كما تجعل اسفل ظرفاً في بعض الاوقات قال الله تعالى ﴿وَالرَّكْبُ اسْتَلَّ مِنْكُمْ﴾ ^(٥) فإذا دخل عليه من انجر كما تقول : فوق الأرض . بالنصب ، فإذا دخلت من جررت فوق فقلت : من فوق الأرض . يدلُّك على هذا انهم يقولون : من علا . فيحذفون المضاف إليه كما يقال : من فوق . بالضم . فلولا الألف لظهرت الضمة عارضةً للبناء .

(١) انظر : تفسير القرطبي ١٢٣/٣ - ١٣٣ ، تجد الاقوال الوافية في هذه المسألة ، وانظر الاشياء والنظائر ٢٤١/٤ .

(٢) تكون اسماً وحرفاً وفعلاً انظر : اسرار العربية ٢٥٦ .

(٣) ورد البيت سابقاً .

(٤) من النحويين من يرى اسميتها ويراها معربة ، ومنهم من يرى انها تنتقل إلى الاسمية بدخول من عليها وعندهم انها معربة وقيل انها مبنية انظر : المقتضب ٥٣/٣ وحاشية المحقق . وصاحب المغني ١٤٢/١ يقول ((فزعموا انها لا تكون إلا اسماً ولنا امران احدهما قوله :

واخفي الذي لولا الاسى لقضاني

أي لقضي علي وجعل مجرورها مفعولاً . وقد حمل الاخفش على ذلك (ولكن تواعدوهن سراً) أي على سر . والثاني : انهم يقولون : نزلت على الذي نزلت . أي عليه كما جاء (ويشرب مما تشربون) أي منه)) .

(٥) سورة الانفال : الآية ٤٢ .

قال : وهي تنوشُ الحوضَ نوشاً من علا^(١) .

نوشا به تقطعُ أجوازَ الفلا .

فإن قيل : إن علا لو كَانَ مشتقاً كَانَ من ((ع ل و)) وإذ لم تسمعهم يقولون : على يعلي^(٢) ، وإن كَانَ كذلك فكيف تصيرُ الواو ياءً في نحو عليه إذا أضفته إلى المضمر ؟

فالجواب : إن الواو هنا صارت الفاء كالتي في العصا تم عرض لها في الإضافة إلى المضمر ما عرض لالف ((كلا)) وهو اسم ولالف ((إلى)) وهو حرف فكما أنهم قالوا كليهما في موضع النصب كذلك قالوا عليه في موضع النصب وإن اختلف الوجهان في النصب ، لأن على لا ينتصب إلا على الظرف كعند ، وكلا قد ينتصب لا على الظرف .

وإن أردت أن تنصبه على الظرف فبعد أن تضيفه إلى الأزمئة انفسها لتكتسى منها الظرفية قال :

كلا يومي طوالة وصل أروى ظنُون أن مطَّرح الظُنُون^(٣)

وأما ((في))^(٤) فلانحصارِ المظروفِ واشتمالِ الظرفِ عليه ، وهي أكثرُ الحروفِ الجارة دلالةً على الاستقرار قال تعالى ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعَيْنٌ﴾^(٥) وتقول : جاءني الذي في الدارِ أخوه ، لأن قولك : في الدارِ هنا واقعٌ موقعُ المفرد - اعني خبر المبتدأ - كما تقول : جاءني الذي قائمٌ أخوه . بحذف المبتدأ - اعني الضمير العائد إلى الموصول لطول الكلام .

(١) غيلان بن عريث .. انظر : الكتاب ١٢٣/٢ والمنصف ١٢٤/١ ، وشرح المفصل ٨٣/٤ ، ٨٩ والقصائد التسع / ١٦٦ ، والحزانة ١٢٥/٤ ، ٢٦١ ، ونسب في اللسان ٣١٦/١٩ علا لأبي النجم العجلي .

(٢) في النسخ الثلاث ((علي يعلي)) وفي كتب النحو كتبت ((على يعلو)) انظر : اسرار العربية ٢٥٧/ .

(٣) للشماخ : انظر : ديوانه ٩٠/ .

(٤) لها عشرة معان كما أوردها ابن هشام في المغني ١٦٨/١ .

(٥) سورة المرسلات : الآية ٤١ .

فأما الالفاء فيها فأكثر من ان يحصى منه قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(١) فأما قوله تعالى ﴿وَمَا صَبَّكُنَا فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾^(٢) فذاك ، لأن الداخل فى الشيء من شأنه أن يكون هو المتحرك فيتفق أن يجعل المتحرك المحتوي على الشيء داخلاً فيه على التوسع^(٣) فيطلق عليه لفظة ((في)) وان كان ليس داخلاً على الحقيقة كما تقول : ادخلت الخاتم فى اصبعي . وادخلت خفي فى رجلي . ونظير هذا إن الاستهزام يعرض له أن يكون مساوياً بين الشيتين يسأل عنهما . فإذا أرادوا التسوية بين النفي والاثبات اتوا بالهمزة فى نحو قولهم : لا أدري أحسن أم أساء . وإن كان ليس ثم معنى استفهام .

وأيضاً يكون النداء مخصصاً للمنادى كما عرفت فربما اظهروا المخصص فى صورة المنادى ، وإن كان ليس بمنادى على الحقيقة يقولون : اللهم ارحمنا ، ايتها الجماعة . ويجوز أن يراد بذلك اشتمال الجذوع عامتها على الجثث تلك ، والفائدة فى استعمال لفظة فى كأنها الاشعار بسهولة صلبهم ، لأن على يدل على تنق^(٤) يحتاج فيه إلى تحريك إلى فوق قسري^(٥) ، وفى يغني عن تحيل الكلفة فى الحركة المتوهمة ثم والعلم عند الله . فأما عن فيدل على الجهة ويكون ابداً لمساعدى^(٦) الشيء منصرفاً عنه والأغلب عليه ان يكون حرفاً تقول : رويت عن فلان . ورمت عن القوس . فإن دخله من لم يكن إلا اسماً قال :

من عن يمين الخط أو سماهيج^(٧)

(١) سورة القدر : الآية ١ .

(٢) سورة طه : الآية ٧١ .

(٣) انظر : معاني القرآن ١٨٦/٢ .

(٤) انظر : املاء ما من به الرحمن ٧٦/٢ ، وتفسير القرطبي ٢٢٤/١١ .

(٥) انظر : معاني القرآن ١٨٦/٢ .

(٦) فى (ب) ، (ج) ((عدى)) وفى (ش) ((عد)) .

(٧) للشاعر من بني ساعدة ، المخصص ٨٦/٩ ، وأمالى ابن الشجري ٢٥٤/٢ ، وأسرار العربية ٢٥٥/٢ ، والجمع ٤٥/١ ، اللسان ١٢٥/٣ ، (مادة سمهج) والايضاح ٢٥٧/٢ .

وقد يقعُ عن ((مستقراً كما يقالُ)) سادوا القوم كابراً عن كابرٍ . وكقولك : هذا الحديثُ عن فلانٍ . أي مروءته ، ولأنَّ عن يدلُّ ^(١) عن مجاوزة الشيء فسروها ببعده في نحو قوله تعالى ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ ^(٢) فقالوا حالاً بعد حالٍ وأما ((حتى)) فحرفٌ يدخلُ الاسمَ والفعلَ وتستعملُ مع الاسمِ على وجوهٍ يدلُّ في كلِّ واحدٍ منها على الغايةِ منها : أن تكونَ من حروفِ الابتداءِ على ما ذكرناه في بابِ الابتداءِ .

ومنها أن تكونَ عاطفةً على ما سنصفه لك إن شاء الله تعالى .
ومنها أن تكونَ جارةً بمعنى ((إلى)) ^(٣) تقولُ : خرقت الصفوفَ حتى أواخرها . أي إلى أواخرها . ولا أفعال ذلك حتى الحشر كما يقال : إلى الحشر وقال تعالى ﴿سَكَّرَ مِثْحَى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ ^(٤) ولا تكونُ مستقراً .

فأما استعمالُها مع الفعلِ فعلى ما نذكره بعد إن شاء الله تعالى .
وأما منذُ ومذُ : فحرفانِ كلٌّ واحدٍ منهما قد يبتدأُ بعده الاسمُ وقد يجرُّ به على ما عرفته في بابِ الابتداءِ .

وأما الباءُ : فللإصاقِ وتستعملُ على وجوهٍ .
منها أن تكونَ مكملةً للفعلِ ^(٥) تقولُ : مررتُ بزيدٍ . وحلفتُ بالله . كما تقولُ : أخذتُ من عمرو . و : توكلتُ على الله . ورويتُ عن الثقة . فلا يكونُ الجارُ هنا مستقراً مع ظهورِ الفعلِ الذي يكملُ به .

فإن قلتُ : مروري بزيدٍ . وحلفي بالله . وروايتي عن خالدٍ . على الاستقرار - اعني أن يكونَ خبراً للمبتدأ - كان العاملُ مقدراً فيه والجارُ مع المجرور في موضعِ المفرد على ما سمعت مراراً .

(١) انظر : المغني ١/١٤٧ .

(٢) سورة الانشقاق : الآية ١٩ ، انظر : معاني القرآن ٣/٢٥١ .

(٣) انظر : المغني ١/١٢٢ .

(٤) سورة القدر : الآية ٥ .

(٥) مثل بهذا ابن جني في إضافة الفعل إلى الاسم ((اضفت مرورك بزيد)) انظر : سر صناعة الاعراب

فأما قولك : بالله لافعلن . فليس بمستقر إذ لم يقع هو موقع المقرد ، فإن قيل : إنهم قد يحلفون بالواو فيجرون بها الاسم بعدها .

وكذلك التاء في نحو ﴿وَاللَّهُ لَكَ بِدَنِّ أَصَاتِكَ﴾^(١) ولم يذكروها في حروف الجر هنا ؟ فالجواب : إن كل واحد منهما إنما يقسم به تبعاً للباء^(٢) على ما عرفت ، والأصلح في الواو أن تكون عاطفة ، والجار بعدها مقدراً لكنها كأنها عوض عنه ، ومما يقوي لك هذا أن الواو هنا لا تتصل بالمضمر إذ ليس لهم الضمير المجرور منفصلاً ، فلا يقولون : وه فعلت ذلك . على حد له . كما قالوا به وقد أنبأناك قبل بحال الواو هذه والتاء التي كأنها فرع عليها يخص لفظه الله .

ومنها أن تكون - اعني الباء - معدية فلا تكون أيضاً مستقراً لولا ذلك للزم في قول قيس بن الخطيم :

ديار التي كادت ونحن على منى تحل بنا لولا نجاء الركائب^(٣)

أن تكون هي كادت تحل ومعها غيرها وليس المعنى على ذلك ، إنما هو كادت تحلنا . ومنها أن تكون للبدل أو التجريد^(٤) تقول : اعتضت بهذا الثوب خيراً منه . ولقيت بزيد بحراً . على الإلغاء .

فإن قلت : هذا بذاك . كان مستقراً . منها أن تكون للحال كقولهم : خرج فلان بسيفه . أي ومعه سيفه فلا يكون إلا مستقراً .

فأما الباء في نحو قوله تعالى ﴿كَفَىٰ بِتُسُكِ الْيَوْمِ عَلَيْكَ حَسِيًّا﴾^(٥) فقد بينا في صدر هذا

(١) سورة الأنبياء : الآية ٥٧ .

(٢) شرح المفصل ٣٢/٨ ((أصل حروف القسم الباء والواو ومبدلة منها .. لأنها حرف الجر الذي يضاف به فعل الحلف إلى المحلوف)) .

(٣) ورد هذا البيت سابقاً .

(٤) سبق ذكره .

(٥) سورة الإسراء : الآية ١٤ .

الكتاب أنها ليست لغواً^(١) فيجوز أن يكون الفاعل كافٍ يقدر بعد كفى يكون بنفسك صلةً له قائمةً مقامه على ما ذكرناه .

ويجوز أن يكون الفاعل مضمراً يفسره المنصوب بعده - اعني حسيباً أو ما يجري مجراه - كما تقول : نعم رجلاً زيدٌ وربّه رجلاً . في المجرور . ولو كانت الباء زيادةً هنا لكان القياس أن تلحق الفعل قبلها علامة التانيث لأنه للنفس وهي مما يغلب عليه التانيث . فإن جعلتها مزيدة لفائدة لم تحتج إلى معنى للفعل تتعلق به على ما قد ذكرناه لك في ((من)) .

وأما اللامُ فللتعليق^(٢) والاضافة تكون ملغاةً كما تقول : شكرتُ لزيدٍ وأنا شاكرٌ له . إذا جعلت العامل في له لفظة شاكر . وكذلك إذا قلتُ مكرمٌ لعمرو وضاربٌ لخالد . وإن كنت لا تقول : اكرمتُ له وضربتُ له . على أن تكون اللامُ مكملةً للفعل وللاستقرار كما تقول : المالُ لزيدٍ . وحضرتني غلامٌ لسعيدٍ .

وهذه اللامُ تستعمل على وجوه .

منها : أن تكون للتملك كما ذكرناه آنفاً .

ومنها : أن تكون للقصد كما تقول : حضرتُ الأمير لا نفع .

ومنها : أن تكون للعاقبة كما تقول : لزم فلانُ الشرَّ لشقوته^(٣) . وهاتان قد تلحقان الفعل المضارع كثيراً بشرط أن يقدر بين كل واحدٍ منها وبين الفعل أن الناصبة فتتصباها قال الله تعالى ﴿أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ كَشْفٍ﴾^(٤) وقال عز من قائل ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾^(٥) * لِيُفْرِكَ

(١) سيبويه وهو يتحدث عن زيادة الحروف يقول ((ثبت زيداً يقول ذاك أي عن زيد ، وليست عن وعلى ههنا بمنزلة الباء في قوله تعالى ﴿كُنِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ سورة النساء : الآيتان ٧٩ ، ١٦٦ واليس يزيد ، لأن عن وعلى لا يفعل بها ذاك ولا بمن في الواجب)) .

(٢) انظر : تهذيب اللغة للأزهري ٤٠٧/١٥ .

(٣) انظر : المغني ٤١٣/١ .

(٤) سورة طه : الآية ٢ .

(٥) قال السجستاني - اللام لام اليمين فحذفت النون وكسرت اللام وكانت مفتوحة فاشبهت لام كي . وغلطه ابن الانباري وقال انها لام قسم وسأل السراج المبرد عن هذه اللام فقال عنها انها لام كي .. انظر : تهذيب اللغة ٤٠٩/١٥ .

اللَّهُ مَا قَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ^(١) .

ومنها : أن تكون للعلة بحركة تقول : فررت للخوف^(٢) .

ومنها : أن تكون للصحة والجوار تقول : بنيت دهليزاً للدار .

ومنها : أن تلحق المدعو إليه كالتى فى المسلمين إذا قلت : يا الله للمسلمين .

وهذه اللامات كلها إذا لحقت المضمر فتحت اللهم إلا إذا كان الضمير ياء المخبر عن نفسه ، إذ لا يمكن أن يقال : لى : فيجب القلب ولا : لى . فتخرج الباء عن أصلها إذ الأصل فيها أن تكون مدة لينة غير حية نحو : بى وغلami .

وقد تلحق اللام الجارة المنادى على ما عرفت فلا تكون إلا مفتوحة . وقد ذكرنا العلة فى ذلك .

وأما الكاف^(٣) : فللمشابهة وقد تدخلها الحروف الجارة فيحكم باسميتها تقول :

مررت بك الصحيح وقال :

وصاليات ككما يؤثفين^(٤)

ولا أعلمها ملغاة^(٥) فهذا مما يرجح الاسمية فيها على الحرفية ، وإن كانت نزارتها فى

(١) سورة الفتح : الآية ١ - ٢ .

(٢) انظر : تهذيب اللغة ٤١٣/١٥ ، والمغنى ٢٠٩/١ .

(٣) انظر : سر صناعة الاعراب ٢٨٢/١ .

(٤) البيت لخطام المجاشعي . انظر : الكتاب ١٣/١ ، ٢٠٣ ، ٣٣١/٢ ، والمقتضب ٩٧/٢ ، ١٤٠/٤ ، ٣٥٠ ، والخصائص ٣٦٨/٢ ، والمصنف ١٩٢/١ ، ١٨٤/٢ ، ٧٢/٣ ، والمختص ١٨٦/١ ، وشرح المفصل ٤٢/٨ ، الموجز لابن السراج ٥٨/ ، والاصول ٥٣٤/١ .

(٥) المغنى ١٧٨/١ ((والرابع : ان ما كافة وانت مبتدأ حذف خبره أي عليه أو كائن . وقد قيل فى (كما لهم اله) ان ما كافة . وزعم صاحب المستوفى ان الكاف لا تكلف بما ورد عليه بقوله :

واعلم انني وابا حميد كما النشوان والرجل الحلیم
وقوله :

أخ ماجد لم يزنسى يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاره

إنما يصح الاستدلال بهما إذا لم يثبت ان المصدرية توصل بالجملة الاسمية)) .

اللفظ تشهد لكونها حرفاً وتستعمل على وجوه منها :
أن تكون لمجرد التشبيه^(١) تقول : زيد كعمرو وقمت كقيام عباس . أي قياماً ما كقيامه .
ومنها أن تكون للقران في الوقوع تقول : كما حضر زيد قام خالد . أي كان قيام هذا مع حضور ذاك .

ومنها أن تكون لتأكيد الوجود قال الله تعالى ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْنَاهُمَا كَمَا رَّبِّيَانِي صَغِيرًا﴾^(٢)
أي كما أن تربيتهما لي قد وجدت كذلك اوجد رحمتك اياهما يا رب والعلم عند الله تعالى .

وأما رب فبمعنى كم إلا أن كم ادل على الكثرة منها وقد تكلمنا عليها في باب الابتداء . ودلنا على أنها اسم وان^(٣) مجراها في الكلام مجرى كم الخبرية .
ومن جعله حرف جر فإثما جعل ما بعد النكرة صفة لها لازمة كما مثل بقوله : رب رجل يفهم^(٤) . ثم جعل الجار والمجرور ابداً في موضع نصب بفعل يذكر أو يقدر بعد الصفة المذكورة نحو : ادركت أو لقيت . فليت شعري كيف تصنع إذا قلت : رب رجل لقيته يفهم ؟ وإذا جعل يتمنى صفة لمن في قول العدواني .

رَبُّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظاً صَدْرَهُ يتمنى لي موتاً لم يطع^(٥)

فينبغي أن تكون الفائدة في ادركت أو لقيت المقدر بعد لم يطع .
وكذلك إذا جعل مربي من قول ابن أبي ربيعة .

وغيض الطرف مكسال الضحى أحور المقلة كالريم الأغن

(١) انظر : المغني ١/ ١٧٦ .

(٢) سورة الإسراء : الآية ٢٤ .

(٣) يتفق المصنف مع الكوفيين والاعناني في اسمية رب ، انظر : الانصاف ٢/ ٨٣٢ مسألة ١٢١ والهمع ٢٥/٢ .

(٤) مثل به البصريون في ردهم على الكوفيين في مسألة خلافهم حول اسميتها وحرفيتها ، انظر : الانصاف ٨٣٢/٢ .

(٥) البيت لسويد بن أبي كاهلة الشكري ديوانه ٣٠/ وروي (قد تمنى) .

مَرَبِي فِي تَقَرِّ بِحَفْنِهِ مثل ما حذف النصارى بالوثن

صفة لغضيض الطرف فأخبر ثقلة ، وكيف يمكن أن يقدر بعد قوله ((مر بي)) أدركت أو لقيت ؟ اللهم إلا أن يريد أن يثبت انه ذو بصر على أن ذلك إن سلم لها - تجاوز الله عنهم - ينفعهم شيئاً إذ ليس يتناول^(١) رب وما بعدها تناول ما يعمل في الجار للجار كذا على ما عرفت قبل .

وأعجب من هذا أن سيويه قال : وإذا قلت : اخذته من عبد الله ، فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بمن ، ثم قال : وإذا قلت : رب رجل يقول ذاك . فقد أضفت القول إلى الرجل بر^(٢) . فهذا يوهم أن العامل في رب هنا . يقول كما أن العامل في من اخذت وكما إن العامل في ((في)) من قوله : أنت في الدار كونك في الدار .

ويدلك على صحة ما ذهبنا إليه قوله تعالى ﴿مَرَبِّاَ الَّذِي كَفَرُوا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٣) ألا ترى أن ربما قد وقع^(٤) موقع الظرف كأنه كثيراً ما يود الذين كفروا لو اسلموا^(٥) ، أدغمت^(٦) رب بما حيث وليها الفعل كما يقال : بعدما . أو أيما . إذا قلت : أيما اعجب إليك . وحكم أكثر المتقدمين بأنها هي الكافة^(٧) لرب عن عملها ولا نعلم حرفاً من حروف

(١) حاشية في (ب) ، (ش) ((يعني ان المقدر لا يتناول رب وما بعدها)) .

(٢) انظر : الكتاب ٢٠٩/١ .

(٣) سورة الحجر : الآية ٢ ، التيسير في القراءات ١٣٥/ ((قرأ نافع وعاصم وربما بالتخفيف والباقون بتشديدها)) .

(٤) انظر : معاني القرآن ٨٢/٢ .

(٥) تفسير القرطبي ١/١٠ ((وأصلها ان تستعمل في القليل وقد تستعمل في الكثير أي يود الكفار في اوقات كثيرة لو كانوا مسلمين ، قاله الكوفيون)) .

(٦) في (ب) ، (ج) ((ادغمت)) .

(٧) المغني ١/١٣٧ ((إذا زيد ما بعدها فالغالب ان تكفها عن العمل وان تهيئها للدخول عن الجمل الفعلية وان يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى قوله :

ربما أوفيت في علم

الجرُ كَفَ عن عمله ، ومما ينهك على هذا قولهم : كم اقمْتَ .
فإن جعلتَ ما مصدرية كانت رَبٌّ مع ما تضاف إليه مبتدأ . والخبرُ محذوفاً ، كأنه كثيرُ
من ودادِ الذين كفروا ، وعلى هذا قوله :

رَبُّمَا اوفيتَ في عِلْمٍ تُرفعن ثوبِي شمالات^(١)

فإن قيل : إن رَبٌّ تخصُّ النكرة فما الوجهُ في قولهم^(٢) رَبِّه رجالاً ؟
قلنا : لأن المضمَر هنا ليس واحداً يقصدُ بعينه بل هو شائعٌ فحكمه حكمُ النكراتِ .
وإنما جازت دلالتُه على الشيوعِ لمكانِ دلالةِ المفسرِ^(٣) عليه .
فإن قيل : أليست الواوُ قد أعملت عملَ رَبٍّ في نحو :

وقائمِ الاعملاق^(٤)

وكذلك الفاء^(٥) في نحو :

فمثلك جلي .

وهذا على اضممارِ رَبٍّ بعد كلِّ واحدٍ منها فكيف يصحُّ حذفُ المضافِ مع بقاءِ
المضافِ إليه مجروراً بحاله ؟

قلنا : كما يصحُّ حذفُ الجارِ مع بقاءِ مجروره بعده بحاله .

فإن قيل تمسك بما روى عن رؤبة انه قال كيف أصبحت فقال : خير عافاك^(٦) الله .
وبقولهم في القسم : الله لافعلن كذا . بالجر . قلنا : وما الذي يوشك من أن يكون
المحذوف هنا الاسمُ المضاف لا الحرفُ الجارُ كما تقول : هذا رجلٌ تيمي تيم اللاتِ بجر

(١) لجزية الابرش .. انظر الكتاب ١٥٣/٢ ، والمقتضب ١٥/٣ ، والمقرب ٧٤/٢ ، وأمالى ابن الشجري

٢٤٣/٢ ، والمغني ١٣٥/١ ، وشرح المفصل ٤٠/٩ ، والموتلف ٣٤/ .

(٢) انظر : الهمع ٢٧/٢ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٢٨/٨ .

(٤) لرؤبة انظر : ديوانه ١٠٤/ .

(٥) لامرؤ القيس ديوانه ١١/ .

(٦) القول منسوب لرؤبة في المغني ٢٠٦/١ .

تيم على تقدير حذف المضاف مع ابقاء المضاف إليه بحالة مجروراً كأنه تيمي صاحب تيم
اللات . وقد يمكنك ان تقدر مكان بخير حليف خير ، ومكان بالله : يمين الله ، على أن
الواو هنا وإن كانت للعطف فهي كالعوض عن رب كما أن الهمزة وإن كانت للاستفهام
في نحو قولك : الله فقد صارت كالعوض عن الباء ، وليس شيء من هذين الحذفين
مطرداً فيقاس عليه غيره وسبيل مثل ذلك أن يوقف فيه حيث ينتهي السماع .
فأما حاشى وخلا إذا جر بهما فاسمان عند البحث الحقيقي ، وقد اومأنا إلى ذلك في
باب الاستثناء والكلام عليهما كالكلام على ((على)) فتأمله مستعيناً بالله .

فصل

في الاسم المضاف إليه

إذا أضفت الاسم إلى الاسم كان الثاني مجروراً بإضافة الأول إليه ، والأول باقياً بحالة من الاعراب ولا يليق به التنوين والالف واللام .

أما التنوين : فلأن الأول قد ادمج في الثاني كالشيء الواحد ، وقد علمت ان التنوين لا يلحق الاسم إلا في آخره ، فإذا كان منتهى الاسم الأول من الاسمين المذكورين اوسط المجموع الذي قد صار في حكم اسم واحد لم يحسن أن يلحقه التنوين .

وأما الألف واللام : فلأن الاسم لا يمكن أن يميل به الذهن إلى المضاف إليه ألا وهو منكر سواء كان نكرة قبل الاضافة كما تقول في غلام إذا أضفته : غلام سعيد . أو نكرة عند الاضافة .

أما بنزع الالف واللام عنه إن كان متعرفاً بالالف واللام كما في نحو : الغلام . إذا أضفت فقلت غلامي أو غلامك .

وإما باحداث الشركة فيه إن كان لقباً بغير الف ولام كما في نحو : زيد . إذا أضفت فقلت مثلاً : منكراً زيدي وزيدك . قال :

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ببايض ماضي الشفرتين يمان^(١)

وأما بالنزع والاشراك معاً كما في عباسي وحارثك على : العباس والحارث . فأما الضمائر وما معها من اسماء الاشارة والموصولات فلا يمكن ان تضاف^(٢) لأنها بنيت على العرفان فلا يمكن أن تسلب التعرف المنافي للاضافة .

(١) لسلمة بن عياش .. انظر : الاغانى ٨٤/٢١ ، ومعاهد التنصيص ١٦٦/ والاشباه والنظائر ٨٤/٢ ، والخزانة ١٦٧/٣ .

(٢) الاشباه والنظائر في اللغة للسيوطي ٨٢/٢ .

وإنما نافت الإضافة التعرف لأنها بالضرورة تفيد تخصيصاً سواء بلغ ذلك التخصيص أن يكون تعريفاً إذا كان المضاف إليه معرفة ، ولم يكن المضاف فاعلاً في الحال أو الاستقبال ولا صفة تضاف إلى ما يكون من سبب الموصوف كما عرفت في باب الفعل والفاعل . وذلك كما تقول : دار زيد . أو لم يبلغ إذا كان المضاف إليه نكرة كما تقول : دار رجل .

إذ قد عرفت أنها ليست بدار امرأة . ولا دار صبي . أو كان المضاف فاعلاً أو صفة على الوجه المذكور كما تقول : جاءني رجل ضارب عمرو . ومررت برجل نظيف الثوب .

وأيضاً جاءني رجل مثل زيد . ومررت بإنسان^(١) غير بكر . لأن مثلاً وغير بمعنى ماثل ومغاير .

والمعرفة لا يمكن أن تخصص مرة أخرى ، ولذلك ذهبوا إلى أن نحو : زيد في قول القائل : يا زيد ينبغي أن يسلب التعريف أولاً حتى^(٢) يصح أن يلحق النداء المخصص له ثانياً على ما شرحناه لك بعون الله عز وجل .

فإن قيل : وما العلة في لزوم المضاف إليه الجر .

قلنا : لأنه يكون ضميمه للاسم قبله ليس شيئاً منفصلاً عنه ، ولا أصلاً مبنياً عليه الكلام بذاته وإنما افضى إليه المضاف أفضاء كافضاء الاسم إلى آخره . فخرجت حصته من الاعراب الجر على ما ذكرناه في باب تعديد العوامل .

ولشدة اتصال المضاف بالمضاف إليه . ما تكييف بكثير من الكيفيات التي له كالشرط في نحو قولك : غلام من تكرم فله ثوب . تنصب غلام كنصب ((ايا)) من قوله تعالى ﴿أَبَا﴾ تدعواؤه الأسماء العنسى^(٣) على ما عرفت .

وكالاستفهام قولك : أيّاً من لقيت . حيث لزم تقديم المفعول على الفعل . وكالتعميم في نحو قولك : نعم صديق الرجل بكر .

(١) انظر : الكتاب ٢١٢/١ .

(٢) انظر : المقتضب ١٤٣/٤ .

(٣) سورة الإسراء : الآية ١١٠ .

وكالتأنيث^(١) في نحو قولهم : سقطت بعض أصابعه إذا لم يكن المضاف مباناً للمضاف إليه .

فإن قلت : جاءني مالك الدار . لم يجوز أن يؤنث وقد قرئ ﴿مِنْ فَرْعٍ وَمِنْ دُرٍّ﴾^(٢) و ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتَ تَنْطَلِقُونَ﴾^(٣) بفتح الميم واللام^(٤) وأنشدوا :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات اوقال^(٥)

بفتح الراء من غير^(٦) . فهذا على اكتساء المضاف البناء من المضاف إليه وهذا شيء لا يقاس عليه غيره وإنما جاز في ((مثل وغير)) للابهام الذي فيهما وفي يوم لغلبة الظرفية^(٧) عليه ، ثم إن الإضافة تكون على ضروب منها :

ان تدل على الجنسية كما تقول : حلقة ذهب . وعمامة خز . وهذا النوع من الإضافة قد تغني غناه ((من)) إذا توسطت بين المضاف والمضاف إليه فاصلة ، كما يقال : حلقة من ذهب ، وعمامة من خز .
ومنها : أن يدل على التملك كما تقول : دار زيد و غلام رجل .

(١) يكسئ الاسم من الإضافة عشر مسائل انظر : الاشباه ٨٦/٢ والمصنف ذكر التعريف والتخصيص والتأنيث فقط .

(٢) سورة النمل : الآية ٨٩ ، التيسير ١٧٠/ (الكوفيون (من فرع) بالتونين والباقون بغير تنوين ، والكوفيون ونافع (يومئذ) بفتح الميم والباقون بكسرها) وانظر : تفسير القرطبي ٢٤٥/١٣ .

(٣) سورة الذاريات : الآية ٢٣ .

(٤) التيسير ٢٠٣/ ، قرأ أبو بكر الكسائي (مثل ما انكم) برفع اللام والباقون بنصبها ، انظر : السبعة ٦٠٧/ ، وتفسير القرطبي ٤٣/١٧ .

(٥) للكتاني .. انظر : الكتاب ٣٦٩/١ ، وأمالى ابن السجري ٤٦/١ ، ٦٤/٢ ، شرح المفصل ٨٠/٣ ، ١٣٥/٨ ، والهمع ٢١٩/١ ، والتصريح ١٥/١ ، ونسب بعضهم هذا البيت لأبي قيس بن الاسلت الانصاري .

(٦) اتفق البصريون والكوفيون على بناء غير إذا اضيف لغير متمكن والخلاف بينهم هو ان الكوفيين يرون بناء (غير) مطلقاً ، أما البصريون فيرون اعرابها إذا اضيفت لغير المبني . انظر : الانصاف ٢٨٧/١ مسألة ٣٨ .

(٧) انظر : الكتاب ٢١٢/١ .

ومنها : أن تكون للقران ، كما تقول : حليف خالد .
 ومنها : أن تكون للنسبة ، كما تقول : اخو سعد وأبو عمرو .
 ومنها : أن تكون للتقابل : كما تقول : عدو زيد وضده .
 ومنها : أن تكون للجوار كما تقول : محلتك .
 ومنها : أن تكون للاستعمال ، كما تقول للقدوم - إله النحت .
 ومنها : إضافة الكل إلى ما هو كل له تقول : كل القوم ذاهبون . وكل متحرك جسم .
 ومنها : إضافة الفاعل إلى المفعول كما تقول : لابس ثوب .
 ومنها : إضافة المفعول إلى الفاعل ، كما تقول : ملبوس زيد .
 ومنها : إضافة الصفة إلى ما يخص بها ، كما تقول : حسن الوجه .
 ومنها : إضافة أفعال المبالغة إلى ما هو بعض منه ، كما تقول : أكرم الناس . وأكرم
 انسان .

وهذه كلها إذا فصلت بين المضاف فيها والمضاف إليه فباللام إلا الإضافة التي للكل
 فإن الانفصال يوهم المغايرة ، والكل هو نفس^(١) ما هو كل له .
 والإضافة التي للصفة المخصصة فإنها في الحقيقة لما جرت عليه وفيها مع الإضافة
 الضمير عائد على الموصوف ، وقد يرتفع بها المظهر بعدها إذا قلت : مررت برجل حسن
 الوجه اخوه . فلا متسع فيها للحرف يفصل بين المضاف والمضاف إليه . والإضافة التي
 لأفعال المبالغة فإنها مقومة لعناها فلا يستعمل على هذا الحد إلا معها . فاما صلاة^(٢) الأولى ،
 ومسجد الجامع . فعلى تقدير : صلاة الساعة الأولى . التي بعد انتصاف النهار ، وهو
 مبتدأ لليوم معتبر ، وعلى تقدير : مسجد الوقت الجامع^(٣) .
 وعلى هذا القياس ما شاكل ذلك .

(١) الكوفيون يجوزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحروف في ضرورة الشعر ،
 والبصريون لا يجوزون إلا بحرف جر والظرف فقط ... انظر : الانصاف ٤٢٧/٢ مسألة ٦٠ .

(٢) انظر : اسرار العربية ٢٨١/ ، الاشعموني ٢٤٩/٢ .

(٣) ذهب الكوفيون إلى إضافة الاسم إلى الاسم الذي يوافقه في المعنى نحو : هو : حق اليقين ، والبصريون
 لا يجوزون ذلك ويقدرُون محذوفاً . انظر : الانصاف ٤٣٦/٢ مسألة ٦١ .

واعلم انه قد تضاف الظروف الزمانية إلى الجمل إذا كانت مؤقتة فكان حكمها حكم المفرد تقول : جئتك إذ زيد عندك . وقمت حين قام عمرو لم يجوز سيبويه^(١) قول القائل : اتذكر إذ من يأتنا نأته . وذلك لأن هذا شيء ليس بواقع فيتحدد به الزمان . وكذلك لم يميز : اتذكر إذا يقوم^(٢) زيد . فإن قلت : اتذكر إذ كل صاحب لي معه سيف . جاز لأن تلك حالة قد حصلت فتخصص بها الزمان الذي في وقوعها . تم الجزء الأول من كتاب المستوفى في النحو ويتلوه في الجزء الثاني فصل في الصفة .

(والحمد لله أولاً وآخراً والصلاة على نبيه محمد المصطفى وعلى آله الطاهرين الطيبين)^(٣) .

(١) انظر : الكتاب ٤٤٠/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٥٤/١ .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في نسخة (ج) .

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبُّ سَهْلٍ وَيَسَّرَ وَلَا تَعْسَرَ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَوَاتُهُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ .

(قال الشيخ الامام جمال الدين أبو سعد رحمه الله عليه)^(١) .

فصل

في الصفة

قد عرفت من اعراب الاسم ما هو على سبيل الابتداء الذي يلي المعمول فيه العامل ، وبقي ان نذكر من اعرابه ما هو على سبيل ((الاتباع)) الذي يكون هو فيه تابعاً لمتبوع له . ولا يعمل فيه العامل إلا بعد أن يعمل في ذلك المتبوع وبوساطته وقد عرفت أيضاً في باب تعديد العوامل انقسام هذا التابع : إلى الصفة ، وعطف البيان ، والتأكيد ، والبدل ، والعطف المطلق .

وعرفت أن الصفة منه ما يجري على المتبوع فلا توسط حرف ، وبشرط أن يكون مفيداً ، وفي الأكثر مخصصاً^(٢) ، والمتبوع به ملحوظاً .

فها نحن نبتدئ بها فنقول : إن الصفة ينبغي ان تكون مشاكلة للموصوف في التعريف والتكثير وأيضاً في التذكير والتأنيث ، وأيضاً في الافراد والتثنية والجمع .

تقول : مررت بزيد الشريف ، وبهذه الشريفة ، وبالرجلين الشريفين وأيضاً برجل ظريف ، وبامرأة عاقلة ، وبقوم كرام .

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في (ج) .

(٢) الصفة تفيد تخصيصاً وتفصيلاً انظر : اسرار العربية / ٢٩٣ .

ذهب سيويه^(١) إلى العامل في الصفة وغيرها من التوابع^(٢) المذكورة هو العامل في الموصوف أو غير الموصوف من المتبوعات ، وجعل أبو الحسن^(٣) العامل في الصفة كونها تابعة للموصوف وكذلك العامل في التأكيد كونه تابعاً للمؤكد وعلى هذه الوتيرة .
والصحيح : إن وقوع كل واحد من هذه التوابع تبعاً للاسم قبله هو سبب لما يستحقه من الاعراب لكن من حيث انه يهيء الاسم لقبوله لا من حيث أنه فاعل له فيه ، وأيضاً العامل في المتبوع هو سبب لما يستحقه التابع من الاعراب ، لكن من جهة كونه فاعلاً وبعد عمله^(٤) في الأول وبشرط أن يكون هذا الثاني جارياً عليه . فقد عرفت أن كل واحد من السبيين المذكورين هو علة لهذا النحو من الاعراب ، اعني الذي على سبيل الاتباع ، لكن احدهما علة فاعلة ، والآخر علة مهيئة وإذ قد اختلفت الجهتان فكل واحد منهما له حظ في العمل . فقد وضح أن كل واحد من الشيخين^(٥) قد اصاب في قوله أو كاد .

ولنعدد اصناف الصفات لصنف صنف من الموصوفات .
أما المعارف فلا يوصف من المقردة منها إلا الاعلام ، توصف بما فيه الالف واللام .
تقول : بزيد العاقل ، وعلى هذا : يا زيد الظريف ، والظريف على ما عرفت .
فإن قلت : يا أيها الساحر . لم يميز إلا الرفع ، لأن العمدة في النداء هنا الصفة دون الموصوف ، ولذلك جاز أن يوصف بالاسم الصريح كما تقول : يا أيها الرجل - ويا أيها الناس ، وقد مر ذكر هذا . وباسماء الإشارة فتقول :

(١) انظر : الكتاب ٢١٠/١ ، ٢٤٧ .

(٢) يعترض المبرد على رأي سيويه في المقتضب ٣١٥/٤ ((وكان سيويه يميز : جاء عبد الله وذهب زيد العاقلان على التعت لأنهما ارتفعا بالفعل ... وليس القول عندي - أي عند المبرد - كما قال لأن التعت إنما يرتفع بما يرتفع به النعوت .. لم يميز أن يرتفع بفعلين فإن رفعتهما بجاء وحدها فهو محال لأن عبد الله يرتفع بذهب ، وكذلك لو رفعتهما يذهب لم يكن لزيد فيها نصيب)) .

(٣) المقصود هنا بأبي الحسن الاخفش سعيد بن مسعدة . انظر : رأيه في اسرار العربية ٢٩٥ .

(٤) في (ب) ، (ش) ((علمه)) وفي (ج) ((عمله)) .

(٥) المقصود هنا بالشيخين سيويه وأبو الحسن الاخفش .

استعنت ببيكر هذا . واعرضتُ عن خالد ذلك ، وبالمضاف إلى العلم وإلى ما فيه الألف واللام ، أو إلى شيءٍ من المضمرات ، وأسماء الإشارة إذا لم يكن المضافُ علماً ولا الاضافةً غير حقيقية تقول : مررتُ بزيدٍ أخي عمرو ، وبيكرُ أبي محمود . وبيمينٍ غلامك ، وبسعدٍ صاحب هذا .

فإن كان المضافُ علماً لم يوصف به غيره ، كما لا يوصف به إذا كان غير مضاف ، وذلك لأن الإعلام إنما وضعت لتوصف هي لا ليوصف بها غيرها فلا تجرى على المتبوع صفة له .

فاما قولنا : مررتُ بأخيك زيد . فعلى ما نصفه لك إن شاء الله تعالى من كونه مبنياً للمتبوع ، وإن كانت الاضافةً غير حقيقية كان حكمها حكم الانفصال ، فلا يتعرف بها المضاف ، فلا تكون بحيث توصف به المعارف وقوله تعالى ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(١) من جعل غير المغضوب عليه ، والضال هو المنعم عليه ، والغيرية واقعةٌ مخصصة ، كان غير المغضوب معرفةً عنده كأنه ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ المغايرين للمغضوب عليهم والضالين . ومن جعل غير بمعنى^(٢) مغاير على حالٍ ولم يعتبر أن كل من خرج من هذا القسم دخل في ذاك ، كان غير المغضوب نكرةً عنده كأنه صراط الذين انعمت عليهم مغايري المغضوب عليهم ، والضالين على تقدير : مغايرين لهم^(٣) .

(١) سورة الفاتحة : الآية ٧ .

(٢) في (ب) ((بمعنى)) .

(٣) يرى سيويه ٣٧٠/١ وغيره من النحاة أن (غير المغضوب) صفة للذين وحصل اعتراض من بعض النحاة ومنهم الفرخاني من أن الذين اسم موصول لا يوصف وصلته هي المفسرة له وهي بمثابة الصفة . والمعروف أن الذين قريب من النكرة لأنه لم يقصد قصد قوم بأعينهم وغير المغضوب نكرة مخصصة لذا جاز أن تكون صفة صفة للذين ... وحمل بعض النحاة غير المغضوب بدلاً من الذين أو بدلاً من هم ومنهم العكبري في املاء ما من به الرحمن ٥/١ . جوز أن تعرب حالاً أو استثناء من الذين أو هم أو يجوز نصبها بتقدير اعني .

والبرد في المنتضب ٤/٢٣ يرى أن (غير المغضوب) نعت وقد تكون حالاً وقد تكون بدلاً ويرى ابن خالويه في اعراب ثلاثين سورة ٣٢/ انها نعت للذين .

وأنا أرى أن غير هنا على الوجهين : تكون بدلاً للذين لا صفة ، لأن الموصولات لا توصف ، وكذلك ما شاكلها من الاسماء^(١) الشرطية وذلك لأن الصلة والشرط فيها قد قاما مقام الصفة فيما سواها ، بل هما أشد تأكيداً وأقرب نسباً . إذ لا يجوز حذفهما أصلاً ، وكثير المغضوب عليهم قولنا : ضارب زيد . قد يمكن أن يجعل معرفة وقد يمكن أن يجعل نكرة بالاعتبارين^(٢) .

فأما حسن^(٣) الوجه ، فلا يمكن أن يتعرف بالاضافة إلى وجه ، لأنه لا يمكن أن نجعل الإضافة فيه حقيقة كيف والحسن في المعنى هو للوجه وإن كان قد عدل به إلى ما هو من سببه ، فإذا وصف به المعرفة فلا بد فيه من الالف واللام . تقول : مررت بزيد الحسن الوجه وبخالد الكريم الاب .

واعلم ان ((الذي)) وما يفرع عليه كالتي والذين حكمه في جواز الوصف به حكم ما فيه الالف واللام التي للتعريف من الاسماء المشتقة تقول : مررت بزيد الذي عندك ، كما تقول بزيد العمي ، وفي الاضافة : مررت ببشر صاحب الذي كان يأتينا . كما تقول : ببشر صاحب القمن . وهذا شيء خص به الذي من بين الموصولات لأن مبناه على أن يكون صفة للمعرفة ، إذ هو اللفظ الذي يتوصل به إلى الوصف المعارف بالجميل ، ولذلك لحقته اللام كاللام التي للتعريف . فأما ((من وما)) فلا يوصف بهما إذ لم يوصفاً لذلك .

وما فيه الالف واللام يوصف بما وصف به العلم سواء تقول : مررت بالرجل الفاضل . والعامل الثري احسن تصرفاً من العاقل المحوج ، وأيضاً : مررت بالظريف هذا ، وأيضاً باللييب أخي عمرو ، وبالشريف أبي المحمود ، وبالقادم غلامك وبالغلام صاحب هذا ، وأيضاً : بالقائم الذي عندك ، وبالقاعد الذي كان يأتينا .

وأسماء الإشارة توصف بالاجناس وما يجري مجراها من المشتقة تقول : مررت بهذا

(١) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٤٠/١ .

(٢) ابن خالويه في اعراب ثلاثين سورة ٣٣/١ يذكر ان غيراً لا تكون عند المبرد إلا نكرة وغير المبرد يقول تكون معرفة في حال ونكرة في حال أخرى . انظر : المقتضب ٤٢٣/٤ .

(٣) يقصد المضاف إلى المعرفة انظر : الكتاب ٢٢٠/١ .

الرجل ، وأيضاً بهذا الطاعن ، لأن الألف واللام فيه ليست للعهد بل للجنسية على ما ذكرناه لك في باب الابتداء حيث تكلمنا على الاسماء المعروفة ، ولا يجوز أن توصف بغير ذلك ، لأنها اعرف من أن توصف بالمضاف ، وإن كان المعرفة وأما الأجناس فتعد بها اتحادها بأي في مثل قولنا : يا أيها الناس أيها الرجل ، ولا توصف^(١) المضمرات لأنها قد استغنت عن الوصف لأن الشيء لا يكاد يكتفى عنه ألا وهو في غاية العرفان .

ومن النحويين^(٢) من جوز ذلك في نحو قوله : مررت به المسكين .
فأما المضاف فلا بد أن يكون مضافاً إلى معرفة فحكمه حكم ما يضاف هو إليه إلا في ثلاثة مواضع :

أحدها : إذا كان كل واحد من الصفة والموصوف مضافاً فإن الوجه في الاتباع حيثئذ البدل نقول : مررت بغلامك صاحب بكر . حيث لم يكن أحدهما بأن يكون موصوفاً أولى من الآخر اللهم إلا إذا كان الأول كنية كما نقول : بأبي زيد أخيك . فحكمه حكم الاعلام .

والثاني : إذا كان الموصوف مضافاً إلى شيء من اسماء الإشارة فإن احتياج المضاف إليه - إلى الصفة - يمنع عن وصف المضاف مع أن المضاف يتصف بصفة المضاف إليه نقول : بغلام هذا القاعد .

والثالث : أن يكون الموصوف مضافاً إلى شيء من المضمرات فإنه يوصف كثيراً نقول : بأبيك المسكين . لا كما في قول القائل به المسكين فافهم .

أما النكرة فصفتها أيضاً نكرة ، وتنقسم سبعة أقسام : مفردين وخمس جمل . أما المفردان .

فأحدهما المشتق سواء كان مضافاً كما نقول : مررت برجل ضارب رجل . وأيضاً برجل ضارب زيد إذا نويت فيه الانفصال ، وبرجل حسن الوجه .
أو غير مضاف كما نقول : مررت برجل ضارب . وبقادم شريف .

(١) انظر : الكتاب ٢٢٣/١ .

(٢) ومنهم الخليل الكتاب ٢٥٥/١ ((وزعم الخليل انه يقول : مررت به المسكين على البدل وفيه معنى التحريم وبدله كبذل : مررت به أخيك)) .

وغير المضاف إذا كان هكذا من غير من فإنه قد يقدر فيه الضمير على ما عرفت في خبر المبتدأ .

وقد يرتفع به المظهر إذا رجع بعده الضمير عائداً إلى ^(١) الموصوف كما تقول : مررت برجل ضارب أخوه . وبقدام شريف أبوه .

وقد يجوز أن يرفع المظهر إذا شئت بعد المضاف أيضاً في نحو قول القائل : مررت برجل ضارب زيد أخوه .

وأما غير المضاف الموافق لمن فلا يجوز أن يرتفع به الاسم بعده على ما عرفت قبل اللهم إلا في نحو قول القائل : ما رأيت امرأة أحب إليها الطيب منه إلى هند وأيضاً : ما رأيت امرأة أحب إليها الطيب من هند ، والعلّة في جوا هذا هي ارتفاع السبب المانع للرفع وذلك إننا قد بينا في باب الفعل والفاعل إن الصفة المشبهة باسم الفاعل إنما عملت لمشايتها الفعل . وإن ((أفعل)) هذا لم يعمل لبعده عن مشابهة الفعل بانضمام من إليه ملاصقة له ومانعة فيه عن الثنية والجمع .

فلما تراخت من هنا عن أفعل فاصلاً بينها وبينه الظرف المصاحب لضمير الاسم الجاري عليه ((أفعل)) وانضاف إلى ذلك أن أفعل هنا جاء على غير أصله الذي وضع عليه ، أما في الأول فلأن شيئاً واحداً وقع فيه التفاوت وإن كان باعتبار حالين له مختلفين . وأما في الثانية فلأن التفاوت في الحقيقة هو الاسم الاثنى والظاهر يرى أنه هو الأول ، لأن الثاني ليس بازائه ما يقابله عاد إلى مشابهة الفعل فارتفع به الاسم بعده ، كأنك قلت : ما رأيت امرأة حبيب إليها الطيب أزيد مما حبيب إلى هند ^(٢) .

فإن قيل وهل يجوز أن يرفع أحب كما في نحو قولك : بت بليل سحر كله . سحر يرفع ؟ قلنا : لو جاز هذا لما تعينت الوصفية هنا ، وكيف يمكن أن يجعل الطيب مبتدأ بفصل بين أحب وبين منه ، وهو من صلته ، وعلى هذا الوجه الأول : ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة . وعلى الثاني : ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم

(١) انظر : شرح المفضل ٥٢/٣ .

(٢) انظر : المتنب ٢٤٨/٣ ، وانظر الاقوال في ((ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد))

وانظر : الكتاب ٣٣٢/١ ، وانظر : الاشياء ٢٠٧/٤ .

من عشر ذي الحجة^(١) وكذلك قولُ سحيم بن وثيل :

مررتُ على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين يظلمُ واديا
أقلُّ به ركبٌ اتوه تبيّةً واخوفُ إلا ما وقى الله ساريا^(٢)

قد يمكنُ ان يجعلَ التقديرُ فيه : ولا أرى كوادي السباع وادياً أقلَّ به الركبُ تبيّةً منهم به والهاء في به الثاني لوائي السباع وأن يجعلَ ولا أرى كوادي السباع وادياً أقلَّ به الركبُ تبيّةً منهم ، يعني من وادي السباع .

والآخرُ غيرُ المشتقِ وينقسمُ إلى المضافِ كما تقولُ : مررتُ بشيخٍ أبي جارية . وبرجلٍ ايما رجلٍ ، وإلى غيرِ المضافِ كما تقولُ : مررتُ بابلٍ مائة^(٣) وكقولُ الاعشى :

لئن كنتُ في بشرٍ ثمانينَ قامّةً ورقيتُ أسبابَ السماءِ بسلمٍ^(٤)

وقد ينزلُ غيرُ المشتقِ منزلةَ المشتقِ فيرفعُ به الاسمُ بعده كما يرفعُ بعدَ المشتقِ ، وبالشرائطِ المذكورةِ فيه ، وذلكُ إذا توهمَ فيه معنى الفعلِ ، مثالهُ من المضافِ : مررتُ برجلٍ^(٥) أبي عشرةِ أبوه : كأنك قلتُ : مررتُ برجلٍ ولدَ العشرةِ أبوه . ومن غيرِ المضافِ : مررتُ بقاعِ عرفجٍ^(٦) كلّه . وبكتا شمعَ خاتمهِ . وعلى تقديرِ الخشونةِ من العرفجِ ، واللينِ من الشمعِ أو ما شاكلَ ذلكَ وعلى هذا القياسُ والوجهُ في ذلكَ الرفعُ على أَنه خبرُ

(١) انظر : المقتضب ٢٥٠/٣ وهناك حديث شريف ورد بهذا المعنى ولكن ليس على الصورة التي اوردها المصنف في سنن ابن ماجة ٥٥٠/١ ((ما من أيام العمل الصالح فيها احب إلى الله من هذه الأيام)) . وفي جامع الترمذي ٥٨/٢ ((ما من أيام احب إلى الله ان يتعبد فيها من عشرة ذي الحجة)) انظر : الاشباه والنظائر ٢٠٨/٤ ، وشواهد سيبويه لأحمد النفاخ / ٥٨ .

(٢) لسحيم ... انظر : الكتاب ٢٣٣/١ ، وشرح الكافية ٢١٩/٢ ، والخزانة ٥٢١/٣ ، اللسان ١٢/١٠ ، مادة سبع والعيني ٤٨/٤ .

(٣) كما في (ج) ، ورسمت في (ب) ، (ش) ((مئية)) .

(٤) ديوان الاعشى / ٩٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢٣٤/١ .

(٦) انظر : الكتاب ٢٢٩/١ .

للمبتدأ بعده .

وأما الجمل الخمسُ فهي التي ذكرنا في باب خبر المبتدأ وعلى الشرائط المذكورة ثم تقول : مررتُ برجلٍ اناك ، وبغلامٍ عندك ، وسررتُ بقدومِ يومِ الجمعة . ولقيتُ شيخاً إن تكرمه يكرمك . واستعنتُ بأميرِ اخوه أبوك . أو بكريمٍ لا مالَ له .

فإن قيل قد حكمتُم بأن الصفة تكونُ ابداً مشابهةً للموصوفِ في التعريف والتكثير فما الوجهُ في قولِ القائل : هو الرجلُ يفعلُ كذا . وهو الرجلُ مثلكَ وقد وصف فيه المعرفة بالنكرة ، إذ قد ذكرتم أن إضافةً مثل هذه ليست بمفيدةٍ للتعريف ، وفي قوله : مررتُ برجلٍ حسبك من رجلٍ وبامرأةٍ حسبك من امرأةٍ . وأيضاً برجلٍ عذيرك من فلان . وقد وصف فيه النكرة بالمعرفة .

فالجوابُ إن الرجل في مثل قولك : هو الرجلُ يفعلُ كذا . وإن كان معرفاً باللام فمن حيث أنه لا يرادُ به واحدٌ بعينه نزلَ منزلة النكرة فجاز أن يوصف^(١) بالنكرة ، كما إن احداً وإن كان نكرةً لما اغني غناء المعرفة جاز أن يتصّب عنه الحالُ في نحو قوله :

لا يركنن احداً إلى الاحجام يومَ الوغى^(٢) متخوفاً لحمام^(٣)

ولك في قولك : هو الرجلُ مثلكَ . وجهان أحدهما : أن تقدر القاءَ الالف واللام من الموصوفِ على النحو الذي ذكرناه ، والاخرُ : أن تقدر اثباتهما في الصفة .

قال سيويه ((وزعم الخليل : أنه إنما يجيء هذا على نية الالف واللام ولكنه موضعٌ لا يدخله الالف واللام كما كان ((الجماء الغفير)) منصوباً على نية القاء الالف واللام نحو : طراً وقاطبةً . والمصادر التي تشبهها . وزعم أنه لا يجوزُ ما يحسنُ بالرجلِ شبيه بك : الجرُ لأنك تقدرُ على الالف واللام))^(٤) انقضت حكاية سيويه عن الخليل .

فأما حسبكُ الموصوفُ به النكرة فمعناه محسبك كما يقال كافيك فالإضافة فيه إضافة

(١) انظر : شرح المفصل ٥٠/٣ .

(٢) في (ش) ((يوماً)) وفي (ج) ((الوغا)) .

(٣) ذكر البيت سابقاً .

(٤) ما بين القوسين موجود نصاً في الكتاب ٢٢٤/١ .

الفاعل إلى المفعول ، وكذلك هَذَا بمعنى : هادِك . كَأَن النَّاظِرُ إِلَيْهِ . يَنْهَدُ مِنْهُ اعْجَاباً بِهِ
واعظماً لَهُ وَيُؤَكِّدُ لَكَ هَذَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : بِرَجُلٍ ^(١) هَذَا مِنْ رَجُلٍ ، وَبِامْرَأَةٍ هَذِهِ مِنْ
امْرَأَةٍ فَيَكُونُ فِعْلاً .

فَأَمَّا الْعَذِيرُ هُنَا فَقَدْ يَكُونُ : بِمَعْنَى الْكَفِيلِ يُقَالُ : هُوَ عَذِيرُكَ مِنْ فُلَانٍ كَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ
الَّذِي يَعْذُرُكَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ اتَّسَعَ فَاسْتَعْمَلَ كَثِيراً حَيْثُ لَا يَتَصَوَّرُ الْإِغْتِرَارُ ^(٢) أَشَدَّ
الْإِصْصَعِي :

أَنْتَ لَخَيْرِ أُمَّةٍ مُجِيرُهَا وَأَنْتَ مِمَّا سَاءَ غَيْرُهَا ^(٣)

وَقَدْ يَكُونُ أَعْنَى الْغَرِيرِ هَذَا بِمَعْنَى الْمَحْذَرِ ، فَكَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : غَرِيرُكَ مِنْ فُلَانٍ قُلْتَ : كُلُّ
مَا أَبْلَغْتَكَ مِنْ صِفَتِهِ فَأَنَا كَالْمَغْرَرِ لَكَ بِهِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ يَزِيدُ عَلَيْهِ .

وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هُوَ مُشْتَقّاً مِنَ الزَّقِّ أَوْ الْمَلِيِّ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمَحْذَرَ يَلْقَنَهُ الْمَحْذَرُ وَيَلْقِي
عَلَيْهِ مَا يَنْفَرُهُ بِهِ عَنِ الْمَحْذَرِ مِنْهُ ، وَعَلَى هَذَا قَدْ غَرَّ فُلَانٌ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَغُرَّ فُلَانٌ وَقَوْلُ
عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : تَغَرَّرَ أَنْ يَقْتُلَ ^(٤) . فَقَدْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهُ يَعْنِي حَذَارَ أَنْ يَقْتُلَ فَاِضَافَةً
الْغَرِيرِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورَةِ كُلِّهَا إِلَى الْكَافِ إِضَافَةُ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ فَلَيْسَتْ بِمَعْرِفَةٍ
بِتَبَتَةٍ .

وَمَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مُشَاكِلَةً لِلْمَوْصُوفِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : هُوَ رَجُلٌ
كُلُّ رَجُلٍ . وَهَذَا أَدِيبٌ حَقٌّ أَدِيبٌ ^(٥) . فَإِذَا وَصَفُوا الْمَعْرِفَةَ عَرَفُوا نَحْوُ : هُوَ الرَّجُلُ كُلُّ
الرَّجُلِ ، وَهَذَا الْأَدِيبُ حَقٌّ الْأَدِيبِ .

فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَصِفَ مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ جَازَ لَكَ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ :

(١) الْكِتَابُ ٢١٠/١ (وَسَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ الْمُوثُوقِ بِهِمْ يَقُولُونَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَذَا مِنْ رَجُلٍ وَمَرَرْتُ
بِامْرَأَةٍ هَذِهِ مِنْ امْرَأَةٍ . فَجَعَلَهُ فِعْلاً مُفْتَوْحاً كَأَنَّهُ قَالَ فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ بِمَنْزِلَةِ كَتَمْتُ وَكَتَمْتُ) .

(٢) فِي (ج) ((الْإِغْرَارُ)) .

(٣) لِمَجْهُولٍ .. انْظُرْ : اللَّسَانُ ٣١٦/٦ مَادَّةُ غُرر .

(٤) انْظُرْ : النِّهَايَةَ لِابْنِ الْأَثِيرِ ٣٥٦/٣ وَاللَّسَانُ ٣١٦/٦ مَادَّةُ غُرر .

(٥) انْظُرْ : شَرْحُ الْمُفَصَّلِ ٤٨/٣ .

الجمع في الصفة والموصوف معاً كما تقول: مررت بقوم كرام. والتفريق فيهما معاً كما تقول: برجل قائم ورجل قاعد. والجمع في الصفة مع التفريق في الموصوف كما تقول: مررت بزيد وعمرو المنطلقين، والتفريق في الصفة مع الجمع في الموصوف كما تقول: مررت بثلاثة نفر قائمين وقاعد^(١)، وقد يجوز في هذا الوجه الأخير الرفع في الاسم الذي هو نعت في المعنى إذا كان المنعوت متخصصاً أما التعريف كقولك: مررت باخوتك الطويل والقصير والرابعة.

وإما بصفة أخرى سابقة نحو مررت برجال ظرفاء قائم وقاعد ومضطجع. وإما من جهة كونه دالاً على العدة كقولك: مررت برجلين مسلم وكافر. فهذا على تقدير محذوف كأنك قلت: هما مسلم وكافر وأيضاً تقول: مررت بثلاثة زيد وبكر وخالد.

وإن كانت الاسماء الثواني لا تصلح صفات للأول فإن اتبعت، فعلى الإبدال على ما نصفه بعد إن شاء الله تعالى.

فإن قلت: مررت برجال قائمون وقاعد. لم يجوز لأن غير المخصص امس حاجة إلى الصفة من التخصص فلا يستغنى عنها استغناء.

فإن جمعت الصفة اعني في الوجهين الأول والثالث لم يجوز إلا الاتباع لانتفاء التعديد الذي لأجله قدر المحذوف المذكور ولو قلت: مررت بقوم كرام. على تقديرهم كرام لم يسغ.

واعلم أنك إذا قلت: مررت برجل راكب أو راجل. فالصفة هي راكب وراجل عطف عليها وإنما يجعل في حكم الصفة من حيث أن المعنى لا يتم إلا به وعلى هذا: مررت برجل جالس ثم محدث. وأيضاً: مررت برجل لا معط ولا مانع وعلى أن يكون لا معط صفة والواو عاطفة للامانع عليها، فإن قلت: برجل معط لا مانع. كانت لا هي العاطفة على ما ستعرفه إن شاء الله تعالى.

فأما قول القائل: تعللت بحلوي حامض. فقد يجوز أن يكون حامض صفة لحلوي نفسه، فحامض فيه ضمير يرجع إلى حلوي ولا ضمير في حلوي. ويجوز أن يكون كل واحد منهما

صفة للموصوف المحذوف على ما عرفت في نحو : مالى عينيه^(١) . فيكون قولنا : حلوا حامض فيه ضميران وعلى الوجهين يعتبر في الموصوف الطرفان من الحلاوة والحموضة كأنما اجتماعا فيه .

ويجوز أن يكون قولنا : حلوا حامض في حكم كلمة واحدة يوصف بها ما ليس هذا ولا ذاك : إذ قد خرج هو من الطرفين إلى الوسط فلا يمكن أن يتصور فيه إذا جرى على موصوفه إلا ضمير واحد به تتقرر الوحدة الذوقية المتوسطة بين الطرفين . فكأنك إذا قلت : هذا حلوا حامض . قلت : هذا مز .

وكما أنك إذا قلت : مررت برجل راكب فذهب . كان ذاهب تابعا للصفة لاصفة . كذلك إذا قلت : مررت برجل شريف ظريف . إذا قد جعلت ((شريف)) صفة لرجل إلا إن الاتباع تم على سبيل العطف . وها هنا على الابدال على ما تحققه إن شاء الله تعالى وعلى هذا (بسم الله الرحمن الرحيم) .

فإن قيل قد ذكرتم إن الصفة ينبغي أن تكون مخصصة فكيف يتصور التخصيص هنا ؟ قلنا أن أكثر الصفات يتخصص به الموصوف ، وقد يكون منها ما يوجد إلا مخصصا^(٢) كقوله تعالى (الرحمن الرحيم) وكقوله تعالى ﴿وَمِنَ الثَّالِثَةِ الْآخِرَى﴾^(٣) .

فهذا النحو من الصفات يكون مؤكدا للموصوف وموضحا للحال التي له ، ولا يكون مخصصا وانت إذا تأملت سابق كلامنا علمت أن هذا السؤال ساقط إذا لم نعمم الحكم .

ومما يجب أن نذكره هنا أن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل عمل الفعل فلا يجوز مررت برجل ضارب شديد عمرا . وذلك لخروجه بالصفة عن شبه الفعل^(٤) .

(١) ذكر سابقا .

(٢) انظر : املاء ما من به الرحمن ٣/١ .

(٣) سورة النجم : الآية ٢٠ ، السبعة في القراءات / ٦١٥ ((قرأت ابن كثير (منوأة الثالثة) مهموزة ممدودة وقرأ الباكون (منوأة الثالثة) بغير همز)) رسمت المخطوط بدون همز وكذلك الحال في معاني القرآن

٩٨/٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٨٤/١ .

وكذلك المصدرُ لا يعملُ موصوفاً .

واعلم أنك تقولُ : مررتُ بمحمد أخيك الكريم . فتأتي بالصفتين معاً فإن لم تذكر محمداً جاز لك ان تجعل الكريم صفةً لأخيك ولم يجر أن تجعل أخيك صفةً للكريم لأن الاسماء الجارية على الفعل اقعُد في الوصفية من غيرها ، فلا يجوز أن تكون موصوفةً بما الأولى به أن تكون هي صفةً له .

ثم إن الاسم الذي ليس بصفةٍ قد يعرضُ له أن يصبر بحيثُ يوصفُ به وذلك بأن تلحقه ياء النسبُ تقول : مررتُ رجلٌ كوفي . وبالرجل الكوفي . وأيضاً قد يعرضُ الاسمُ الفاقِدُ توثيبٍ . كنت كأنك قلت : ثوبٌ صغيرٌ وكذلك قولك : دريهم^(١) . معادل لقولك : درهمٌ صغيرٌ فقد صح أن النسبة والتصغير كل واحدٍ منهما مناسبٌ للوصف . ولنؤخر الكلامَ عليهما إلى حين الفراغ من ذكرِ وجوهِ الاعرابِ المذكورة في باب تعديد العواملِ والله المستعان إن شاء الله تعالى .

(١) اسرار احرية / ٣٦٢ ((قام التصغير مقام الصفة)) .

فصل

في عطف البيان

الفرق بين عطف البيان وبين الصفة ، أن عطف البيان ابدأ يكون من الالقاب والاعلام نحو : مررت بأخيك بشر . وقال أبو عثمان الجاحظ والصفة لا تكون كذلك^(١) .
 فإن قلت : وما المانع من أن تجعل لفظة الجاحظ وهي جارية على الفعل صفة ؟
 قلنا : لو كان المراد به الدلالة على الهيئة المخصوصة للعين كان كذلك ، لكنه قد صار لقباً له قد يستغنى به عن غيره فليس مفيداً .
 فلا يجوز أن يجعل صفته على هذا الوجه . وإذا قد عرفت هذا فقد وضح لك ان عطف البيان لا يجوز أن يكون نكرة^(٢) ولا أن يكون مضمراً .
 وقد يحتمل ان تجعل اللفظة الواحدة عطف بيان تارة وبدلاً أخرى باعتبارين وذلك أنك إذا قلت : جاءني زيد أبو نصر . فتويت تكرار العامل وجعلت المتبوع كالساقط المنسي كان قولك أبو نصر بدلاً . فإن لم تفعل ذلك كان عطف بيان .

(١) اربعة فروق بين الصفة وعطف البيان كما جاء في شرح المفصل ٧٢/٣ والفرخاني يذكر منها اثنين وتجاهل كون الصفة اعم من المنعوت ولا يلزم هذا في العطف والنعت يجوز فيه القطع أما عطف البيان فلا يجوز فيه هذا . انظر : كذلك المغني ٥٧١/٢ .

(٢) الهمع ١٢١/٢ ((ومنع البصريون جريانه على النكرة وقالوا لا يجري إلا في المعارف كذا نقله عنهم الشلوين . قال ابن مالك ولم اجد هذا النقل عنهم إلا من جهته وذهب الكوفيون والفارسي والزحشري إلى جواز تنكيه)) .

فصل

في التأكيد

الاتباع إذا كان على سبيل التكرير سمي تأكيداً على ما عرفت في باب تعديد العوامل ، ويخصُ المعارف^(١) ، لأن الاسم لا يليق به التأكيد ما دام لم يعرف ويلزمه أن يكون بلا توسط حرف عاطف .

والمتبوع غير متوهم سقوطه .

وينقسم بانقسام التكرير وذلك أن التكرير إما أن يكون في اللفظ والمعنى^(٢) معاً كما في قول القائل : مررتُ ببشرٍ بشرٍ . واخذتُ من خالدٍ خالدٍ .

وأما أن يكون في المعنى دون اللفظ وذلك على ضربين :

أحدهما : الاسوارُ المحيطةُ وتخصُ الجمل والمقادير تقولُ : مررتُ بالقوم كلهم . واخذتُ المال اجمع .

والثاني : من الاسمين للأول في اعرابه وربما كان للتابع تابعٌ كما في قول القائل : جاءني اجمعون اجمعون ابصعون . فابصعُ تالس لا كع ، كما ان اكعُ تال لا جمع ، وللمؤنث جمعاء وجمعٌ وكعاء وكعٌ وبصعاء وبصعُ . ولا يستعملُ جمعُ باسكان الميم إشعاراً بأن ذلك ليس صفةً زائدةً .

ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني القومُ اجمعون . ومررتُ بالهندات جمع لم تفد بقولك اجمعون وجمعُ صفةً زائدةً كما إذا قلت : القومُ الحمرُ . والنسوةُ الحمرُ^(٣) .

(١) البصريون يرون تأكيد المعرفة فقط ، أما الكوفيون فيرون تأكيد المعرفة والنكرة .. انظر : اسرار العربية ٢٨٩/ .

(٢) التأكيد لفظي ومعنوي وهذا ما جرت عليه معظم كتب النحو منها مثلاً شرح المفصل ٤٠/٣ ، وتوجيه اللع لابن الخطّاب ٢١٤/ وغيرها أما الفرخاني فقد قسمه تقسيماً مغايراً بعض الشيء فعنده توكيد لفظي معنوي معاً مثل : مررتُ ببشرٍ بشرٍ ، وتوكيد معنوي مثل : مررتُ بالقوم كلهم .

(٣) حاشية في (ب) ، (ش) ((بخلاف احمر وحرر فانهم لا يقولون : احمررون في احمر والآخر في آخر)) .

فهذا ما عدلوا عن جمع في المؤنث إلى جمع ونظير ذلك آخرون وآخر في صفات المنكورة من الاسماء .

فإن وصفت بهما المعارف الحقت الألف واللام ولم تلحقهما اجمعين وجمع ، لأن التأكيـد لا مدخل له في النكرات^(١) على ما عرفت .

والفرق بين كل واجمع : ان كلا قد يكون بحيث يلي العوامل ، واجمع لا يجيء إلا تبعاً ولذلك قال تعالى ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٢) .

ولو قال قائل : جاءني القوم اجمعون كلهم لم يجز .
وليس للشبهة إلا ((كلا وكلتا)) وحكمهما في أن كل واحد منهما قد يقع تابعاً وغير تابع حكم كل . وقد عرفت في أوائل هذا الكتاب أن كل واحد منهما مفرد اللفظ وإن كان مثني^(٣) المعنى وإن الألف في آخره تقلب ياء في النصب والجر إذا اضيف^(٤) إلى المضمـر .

وبقي ان تعرف أن كلتا وزنها فعلى ، الألف فيها للتأنيث والتاء بدل من الواو كما في بنت واخت .

والثاني : من ضربى التأكيـد - اعني المعنوي - ينقسم قسمين :
أحدهما : يخص الضمائر وذلك أن يؤكد المتصل منها بالمنفصل سواء كان التأكيـد متعيناً كما في قوله تعالى ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٥) أو غير متعين كما في قول القائل : ركبت أنت يا فتى .

(١) النكرة تؤكد بغير لفظها هذا اعتقاد الكوفيين . اسرار العربية / ٢٨٥ . أما اعتقاد البصريين فهو جواز توكيدها بلفظها . انظر : الانصاف / ٤٥١/٢ . وأما الفرخاني فقد عمم منع التوكيد للنكرة مطلقاً وهو من القائلين بأن التوكيد يفيد تخصيصاً وتعييناً والنكرة تدل على الشياخ والعموم .

(٢) سورة الحجر : الآية ٣٠ ، و ص ٧٣/٣٨ .

(٣) يرى بعض النحاة ان اجتماع كل واجمعون يفيد المبالغة في التأكيـد . انظر : شرح المفصل ٤١/٣ . وبعضهم يرى - ومنهم الزجاج - ان الفائدة في جمع ليست في كل وعندهم إذا قالوا : جاء القوم كلهم جاز ان يجيئوا متفرقين أو مجتمعين . فإذا قالوا : جاء القوم اجمعون أي بجميعهم بزم واحد .

(٤) انظر : الانصاف / ٤٣٩/٢ مسألة ٦٢ .

(٥) سورة البقرة : الآية ٣٥ ، سورة الأعراف : الآية ١٩ .

وقد يتوسع في هذا النحو من التأكيد فيجعل التابع غير مجانس للمتبوع ، إما مع
الضرورة كما في قولك : لي أنا . ولك أنت . إذ المجرور من الضمائر لا يوجد منفصلاً
ولما مع الاختيار كما في قول القائل : أنك أنت .
والآخر من القسمين يعم قبيلي المظهر والمضمر ويكون أبداً يدل على ذات الشيء
تقول : جاءني زيد نفسه . وعمر ومرت به عينه .
فإن أكدت المتصل من الضمائر المرفوعة هذا التأكيد فالأحسن أن يكون بعد تأكيد
بالمنفصل كما في نحو قولك : جئت أنت نفسك اللهم إلا إذا طال الكلام في قول القائل :
جاءوني اليوم انفسهم كالشأن في العطف .
وليس في الفعل من الاتباع^(١) ما يكون تأكيداً .

(١) يرى بعض النحويون أن يمكن تأكيد الفعل والحرف وتأكيد الفعل مثل : قام قام زيد . وتوكيد الحرف :
ان ان زيدا قائم .. ومنهم يرى ان التأكيد مقصور على الاسماء فقط والفرخاني واحد منهم . انظر :
شرح المفصل ٤١/٣ . وأما لي ابن الشجري ٢٤٣/١ ، وتوجيه اللمع / ٢١٤ .

فصل

في البدل

الابدال من وجوه الاتباع التي لا تُوسَطُ فيها الحروف ، ما ينزل المتبوع فيه منزلة المنسي ، ولا بد أن يكون التابع إما عين المتبوع كما (في) قول القائل : جاءني أبو عبد الله زيد . ومررت بالأمير علي . وليسم بدل المطابقة .

وأما مناسبة له مناسبة البعض للكل كما في قولك : لمستُ خالداً كفه . وليسم بدل التبعض . أو مناسبة الملابس للملابس كقول تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾^(١) زكفوله عز من قائل ﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * الْكَافِرَاتِ الْوَقُودِ﴾^(٢) وهذه ملابسة الحايي لما يحويه وكقولك : اعجبني زيد ضربه وقول الشاعر :

فما كان قيسُ هلِكُهُ هلكَ واحدٍ^(٣)

فيمن روى الفتح في كاف هلك واحد ، وهذه ملابسة الفاعل لفعله وليسم بدل الملابس ، فإن كان هذا التابع مبيناً للمتبوع كان البدل الغلط ، وليس إلى التحوي^(٤) النظر فيه إذ ليس يوجد في المستقيم من الكلام .
واعلم أن الاسم المبدل منه المنزل منزلة المنسي منه ما يكون مستغنى عنه فيكون

(١) سورة البقرة : الآية ٢١٧ .

(٢) سورة البروج : الآية ٤ - ٥ .

(٣) نسب لعبد بن الطيب انظر : ديوانه / ٨٨ . مع اختلاف في صدر البيت ((فلم يك قيس)) ، ونسبه صاحب الاغانى ٤٩٦٤/١٤ لمرداس بن عبده بن منبه ، وعجزه ((ولكنه بنيان قوم تهدما)) .

(٤) توسع بعض النحاة في مثل هذا البدل وقالوا : انه يتقسم إلى ثلاثة أقسام بدل الغلط وبدل النسيان وبدل الاضراب انظر : الاشعوني ١٢٦/٣ . أما الفرخاني فهو واحد من الذين اهتموا بهذا النوع من البدل وحجتهم انه ليس موجوداً في كلام العرب نظماً ولا ثراً ولم يرد في القرآن الكريم واختلفوا في قوله الشاعر :

العامل إما معاداً كما في نحو قوله تعالى ﴿لَّذِينَ اسْتَضَعُوا لَكَ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(١) وإما في حكم المعاد^(٢) كما في نحو قوله جل وعز ﴿وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٣) ولذلك لم يتصل البدل بالمبدل منه اتصال الصفة بالموصوف فجاز أن يفصل بين البدل والمبدل منه وأن تبدل المعرفة من النكرة كقولك : برجل زيد ، والنكرة من المعرفة كقولك : بعمره افضل منك .

وأيضاً المظهر من المضمّر ان كان للغيبة كقولك : مررتُ به اخيك . لأن المظهر ادل من المضمّر .

فأما ابدال المضمّر من المظهر فغير سائغ لفقد الفائدة فيه ولذلك ما امتنع الابدال من ضميري المتخاطبين ومن معهما إلا على وجه التبعية كقولك : البستك رأسك^(٤) . وبطريق الملابس كقولك :

وما ألفتني حلمي مضاعاً^(٥)

ومن ثم جاز أن تبدل الجملة من النكرة في نحو قول القائل ان اباك كريم يهب الألف .



لباء في شفيتها حوة لعس

بيت ذي الرمة حيث انكر أصحاب هذا الرأي ان تكون لعس بدل غلط من حوه وحملوه على الوصف . انظر : المقرب ٢٤٤/١ . أما سيويه فقد قال عنه محال ومرة أخرى قال عنه حسن . انظر : الكتاب ٢١٨/١ .

(١) سورة الاعراب : الآية ٧٥ .

(٢) العامل في البدل غير العامل في المبدل وإنما يؤكد انه معاد أو في حكم المعاد هذا الرأي منسوب للفارس والرماني والافخش . وهناك رأي آخر في المبدل هو العامل في البدل وهذا الرأي لسيويه ٧٥/١ وللسيرافي كما يروي ابن يعيش في شرح المفصل ٦٧/٣ . انظر : اسرار العربية ٣٠٠ .

(٣) سورة آل عمران : الآية ٩٧ .

(٤) في (ج) ((ملبسك)) وفي (ب) ((بأسك)) .

(٥) البيت لرجل من بجيلة أو من خثعم ونسب لعدي بن زيد كما في ديوانه ٣٥/ ، تجده في الكتاب ٧٨/١ ، وشرح المفصل ٦٥/٣ ، ٧٠ ، والخزانة ٣٦٨/٢ ، والهمع ١٢٧/٢ ، والعيني ١٩٢/٤ وأوله ذريني ان امرك لن يطاعا .

لأن (أن) يجوز أن تعمل في يهب الألف على أنه خبر لها . ولم يجوز أن تبدلها منها إذا قلت : مررت بكرم يهب الألف . لأن الباء لا يمكن أن تقدر عاملة في الجملة .
ومنه ما لا يكون مستغنى عنه على الإطلاق وإن كان يجري مجرى المستغنى عنه فلا يكون العامل فيه معاداً ، ولا في حكم المعاد مثاله من بدل المطابقة قوله تعالى ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾^(١) ألا ترى أنك لو قدرت : الله لا إله إلا الحي ، لبقى الكلام عارياً من الضمير العائد^(٢) إلى المبتدأ .
ومن بدل التبعض قول الشاعر :
وكأنه لبق السراة كأنه ما حاجبيه معين بسواد^(٣)

ولو قلت كأن حاجبيه معين بسواد لم يستقم .
وأعلم أن الفعل المضارع قد يعرب على وجه الابدال حالتي النصب والجزم ، والشرائط المتبعة فيه هي الشرائط المذكورة في الاسم مثال النصب قول القائل : اريد أن يتعلم زيد يتفقه . فالتفقه هو بعض التعلم .
ومثال الجزم قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ ذَلِكَ فَلْيُكْفِئْهُمُ إِنْ يَصْغَفَ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٤) فتضعيف العذاب إن لم يكن نفس لقيان الاثام . فلا شك أنه .
فأما الرفع فيه فلا يجوز أن يكون على سبيل الاتباع لما سنصفه لك إن شاء الله تعالى .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٥ ، وآل عمران : الآية ٢ .

(٢) انظر : اعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٨٠/١ .

(٣) للاعشى كما في ديوانه ٩٧/ .

(٤) سورة الفرقان : الآية ٦٨ - ٦٩ ، التيسير ١٦٤/ ابن عامر وأبو بكر (يضعف له) و (يخلد) برفع الفاء والدال والباقون يجرهما وابن كثير وابن عامر على أصلهما يخذلان الألف ويشددان العين ((ونسب ابن مجاهد في السبعة ٤٦٧/ الرفع لعاصم أيضاً وقال قرأ حفص عن عاصم (يضاعف .. ويخلد) جزماً فيهما)) والمهم ان الفرخاني يرفض الرفع في يضاعف على وجه الاتباع وهذا الرأي قال الفراء في معاني القرآن ٢٧٣/٢ ((قرأ الفراء)) يجرم يضاعف ورفعه عاصم .. والوجه الجزم وذلك ان كل مجزوم فسرته لم يكن فعلاً - أي يكون مطلوباً - لما قبله بالمعنى فالوجه فيه الجزم وما كان فعلاً لما قبله رفعتة ... كقولك ان تأتينا نطلب الخير نحمده ألا ترى ان نطلب فعلاً للاتيان - متى تأتة نطلبه فرفع نطلبه لأنه أراد متى تأتة عاشياً . ورفع عاصم يضاعف له لأنه أراد الاستثنا ((.

فصل

في العطف

العطف هو الاتباع الذي بوساطة الحروف وهو على ضربين :

أحدهما : عطف الاسم ، سواء كان العامل يعمل في معمول واحد ، فلزم أن يكون المعطوف واحداً بحسبه كقولك : جاءني زيد وعمر . أو كان عاملاً في أكثر من معمول واحد ، فلزم أن يكون المعطوف أكثر من الواحد إذا كان العطف تاماً كقولك : أعطى زيد عمراً درهماً وبكر خالداً ثوباً . وكقولك : إن محمداً ذاهباً وعبد الله مقيم . وقد يتفق أن يكون العامل واحداً لمعمولات عدة يعطف على بعضها دون بعض ، فيكون المعطوف عليه منها مشاركاً في الحكم وسائرهما مختصاً بما له من الحال تقول : أعطى زيد عمراً درهماً وخالداً ثوباً ، وأيضاً أعطى زيد عمراً درهماً وثوباً . وأيضاً أعطى زيد واخوه عمراً درهماً . وكذلك : إن محمداً وعبد الله لفي الدار . وأيضاً : إن محمداً في الدار اليوم وفي السوق غداً .

والآخر^(١) عطف الفعل على الفعل ولا يتمشى إلا في المنصوب والمجزوم من المضارع مثال النصب : قوله تعالى ﴿لَيْسَتَيْنِ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ يَنْزِلُوا الَّذِينَ آمَنُوا إِلَيْنَا﴾^(٢) .

ومثال الجزم قوله عز من قائل ﴿يَنْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾^(٣) ولا يمكن التشافع في الافعال ، وإن كان امكن ذلك في الاسماء في نحو قولك : أعطى زيد وبكر درهمن . وذلك لأن الأول من الفعلين لا بد له من فاعل يعقبه بالضرورة يتخلل بينه وبين الثاني .

فإن قال قائل : كيف حكمتم بأن العطف لا يتصور فيما سوى المضارع من الافعال ، ونحن نسمعهم يقولون : قام زيد وقعد بكر . وعلى هذا قوله تعالى ﴿إِذَا رَأَى الْفِتْيَةَ إِلَى الْكَهْفِ

(١) من كلمة ((والآخر حتى الدعاء)) منقول في البرهان للزركشي ١٠٨/٤ .

(٢) سورة المدثره : الآية ٣١ .

(٣) سورة نوح : الآية ٤ .

فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَمِمَّا نَسْتَعِذُّكَ ^(١) فِيهِ عَطْفُ الْمَاضِي عَلَى الْمَاضِي ، وَعَطْفُ الدَّعَاءِ عَلَى الدَّعَاءِ ؟ وَأَيْضاً يَقُولُونَ : زَيْدٌ يَنْطَلِقُ ، وَقَدْ انْطَلَقَ مَعَهُ أَخُوهُ ثُمَّ أَنَّ الْعَطْفَ إِنَّ صَحَّ أَنَّهُ لَا يَتِمَشَّى مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا فِي الْمَضَارِعِ فَلَمْ اَمْتَنِعِ الْمَرْفُوعُ مِنْهُ وَجَازَ فِي الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْزُومِ ؟

قلنا : أما الجوابُ عن المسألة الأولى فهو ^(٢) : أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَطْفِ هُنَا أَنْ يَكُونَ لَفْظَتَانِ تَتَّبِعُ الثَّانِيَةَ مِنْهُمَا الْأُولَى فِي إِعْرَابِهَا ^(٣) ، لِذَلِكَ مَا جَعَلَ قَسِيمُ الصِّفَةِ وَالْبَدَلِ وَمَا مَعَهُمَا مِنَ التَّوَابِعِ ، وَإِذَا كَانَتِ اللَّفْظَةُ غَيْرَ مَعْرَبَةٍ فَكَيْفَ يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا تَابِعَةٌ فِي إِعْرَابِهَا شَيْئاً تَتَرْتَّبُ هِيَ عَلَيْهِ وَتَجْرِي مَعَهُ وَقَعْدَ وَانْطَلَقَ . وَقَالُوا وَهِيَ لَا إِعْرَابَ لَهَا فَتَتَّبِعُ فِيهِ غَيْرَهَا فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ امْتِثَالَ هَذِهِ الْأَفْظَا لَا يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا مَعْطُوفَةٌ ، هَذَا الْعَطْفُ الَّذِي نَوْمُهُ الْآنَ وَإِنْ كَانَ يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ هِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلُهَا ، الْعَطْفُ الَّذِي لَا يَكُونُ الْإِتْبَاعُ بَلْ يَكُونُ عَطْفُ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ مِنْ حَيْثُ هُمَا جُمْلَتَانِ فَلَا يُمْكِنُ الْحَرْفُ لِلِاشْتِرَاكِ فِي الْعَامِلِ كَيْفَ وَالْجُمْلَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي الْأَعْرَابِ فَإِنْ قَدَّرَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ وَجْهِ الْأَعْرَابِ فَمِنْ جِهَةٍ وَقَوْعِهَا مَوْقِعَ الْأَسْمِ الْمَفْرُودِ عَلَى مَا عَرَفْتَ قَبْلُ . وَلَيْسَ هَذَا التَّقْدِيرُ شَيْئاً يَظْهَرُ إِلَى اللَّفْظِ إِلَّا لَوْ ظَهَرَ كَانَ عَلَى هَذَا النِّحْوِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ وَيَقْعُدُ . فَيَقُومُ فِي مَوْضِعٍ جَرَّ لَكِنْ مِنْ جِهَةٍ وَقَوْعِهَا مَوْقِعَ قَائِمٍ ، فَكَذَلِكَ يَقْعُدُ تَكُونُ مَجْرُورَةٌ الْمَوْقِعِ وَلَكِنْ الْجَرِّ لَيْسَ مِمَّا يَلْحَقُ الْفِعْلَ فَقَدْ وَضَحَ أَنَّ وَقَوْعَ لَفْظَةِ الْعَطْفِ عَلَى هَذَا وَذَاكَ إِنَّمَا هُوَ بِمَعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ .

ومما هو عطفُ الجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ قَوْلُكَ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَإِنَّ عَمْرًا جَالِسٌ . فَإِنْ قُلْتَ : بَلْغَنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ وَأَنْ عَمْرًا جَالِسٌ . فَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ أَنْ تَصْغِيرَ الْجُمْلَةِ فِي حُكْمِ الْمَفْرُودِ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، فَلَوْ ظَهَرَ فِي الثَّانِيَةِ الْأَعْرَابُ لَكَانَ رَفْعًا تَابِعًا لِرَفْعِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ .

(١) سورة الكهف : الآية ١٠ .

(٢) النص موجود في البرهان للزركشي ١٠٨/٤ .

(٣) انظر : المقدمة المحسنة لابن بابشاذ ٤٩/ .

وكذلك إذا قلت : يعجبني أن يقوم زيد وأن يجلس عمرو كان ذلك في حكم عطف الاسم على الاسم لا عطف الفعل على الفعل كما لو قلت : يعجبني أن يقوم زيد ويجلس عمرو .

وأما عن الثانية فإن الرفع في المضارع لا يكون على سبيل الاتباع البتة ، لأنك إذا قلت : يقوم زيد ويجلس عمرو . وكان عامل الرفع في يجلس هو تعريه من العوامل الناصبة والجازمة كما كان عامل الرفع في يقوم هو التعري من تلك العوامل على ما تحققه إن شاء الله تعالى .

وإذا كان ذلك كذلك فليس الثاني من الفعلين تابعاً للأول في اعرابه ، كما ان قولنا : زيد جالس وعمرو قائم ، لما كان العامل الذي يعمل الرفع في عمرو مثل العامل الذي يعمل الرفع في زيد لم يجوز أن يجعل ((عمرو)) تابعاً لزيد في اعرابه .

ومما يوضح لك هذا أنك تقول : أريد أن يقوم زيد وأن يجلس عمرو . ومع هذا لا يمكنك أن تجعل الثاني من الفعلين تابعاً للأول في اعرابه ، لأن العامل في هو مثل العامل في الأول فقد صح أن قولك يقول زيد ويجلس عمرو . لا اتباع فيه . فبقي ان يكون العطف فيه عطف الجملة على الجملة^(١) ، وإنما ذلك ليتصل الكلام بعضه ببعض وليرتبط التالي من جزئه بالأول ارتباطاً ما .

وأيضاً قد تبين أن عطف المفرد إنما هو باعتبار مراعاة العامل الذي يكون الحرف نائباً عنه ومشتركا فيه ولذلك ما منع العطف على عاملين مختلفين على ما عرفت في باب كان وأخواتها .

ما يجب ان نذكره لك الآن حفظ المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه تقول في عطف الاسم على الاسم : جاءني زيد وعمرو . فالاسمان يتخصصان بالتعريف . ولو قلت : جاءني زيد ورجل يا فتى . لم يستقم ، لأن المعطوف نكرة غير متخصصة . فإن خصصت بالوصف قللت مثلاً : رجل آخر : جاز لك ذلك هذا شأن المظهرات من الاسماء .

(١) لا يزال صاحب البرهان ١٠٢/٤ مستفيداً من هذا الفصل .

فأما المضمرات فلا يعطفُ منها في سعة الكلام إلا المنفصلة الموضوعية للنصب على المتصلة الموضوعية للنصب كقول القائل : اكرمه وإياك . وفي الدعاء : اللهم ارحمه وإيانا . فإن لم يكن المعطوفُ عليه مضمراً لم يحسن العطفُ لفقد التشاكل^(١) ولا منفصل في الضمائر المجرورة فيصحُ أن يعطف على غيره .

وأيضاً يقلُ العطفُ في الضمائر المبنية على الرفع نحو : كانوا هم ونحن في السوق . اللهم إلا في النفي مع ((لا)) فتضاف إلى الضمير فتكمله فيكادُ يشبهُ المظهر ، وذلك نحو قوله تعالى ﴿لَا تَخْلُفُهُمْ وَلَا تَنْوَلْنَاهُمْ﴾^(٢) ولا شك أن الضمائر لا تسلطُ عليها العواملُ انفسها تسلطها على المظهرات فما الظنُ بالحروف التي تقومُ مقامها ، وإذا انعمت فيها النظر عرفت أنها وإن وضعت مبنيةً على الرفع والنصب والجر إذا وليت العوامل فهي حقيقةً بالآلا تجري تابعة في الاعراب على غيرها ، كيف وهي ليست معربة أصلاً فأما العطفُ عليها فجائزٌ لأنها حينئذٍ تكون متبوعةً لا تابعةً يقال : زيد جاءني هو وبكر . وعمرو اكرمه خالد وسعيدُ مررت به وسعد .

ومنهم من منع العطف على المجرور خاصة فقال : مررت به فيكرر بسعد العامل لفظاً فلم يكن اتباعاً بل كان عطفاً للاسم مع الحرف على الاسم مع الحرف . وتقول في عطف المنصوب والمجزوم من الفعل المضارع : اريدُ أن تركبَ فتذهبَ ولو قلت : ان تركبَ فذهبتُ . لم يجوز .

وأيضاً : إن تأتني اكرمك أثبك . ولو قلت : اكرمك أثبيك لم يجوز . وتقولُ في عطف الجملة^(٣) على الجملة : قام زيدٌ وعمراً اكرمه . فتنصب عمراً مع شغلِكَ الفعل بالضمير المنصوب بعده .

وأيضاً : زيدٌ قدم وعمرو اكرمتُ . فترفع عمراً مع خلو الفعل من الاتصال بالضمير المنصوب . كل هذا ليحصل التشاكل بين الجملتين فتعطف الفعلية على الفعلية والاسمية

(١) لا يجوز ان يقال : مررت بزيدوك . الانصاف ٤٦٧/٢ .

(٢) سورة طه : الآية ٥٨ .

(٣) جوز الفرخاني العطف على الضمير المجرور وهذا مذهب الكوفيين أما البصريون فيمنعون العطف على الضمير المجرور إلا بتكرير العامل . انظر : الانصاف ٤٦٣/٢ مسألة ٦٥ . وانظر : شرح الفصل ٧٧/٣ .

على الاسمية^(١) .

ولنتكلم الآن على الحروف التي يعطف بها وهي تسعة^(٢) :

الواو ، والفاء ، وثم ، واو ، وأم ، وبل ، ولكن ، ولا ، وحتى^(٣) .

أما ((الواو)) فتدل على الجمعية من غير دلالة على التقدم والتأخر ، سواء كان ثم تقدم وتأخر^(٤) أو لم يكونا ، يعطف بها الاسم المفرد ، قال تعالى ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾^(٥) والفعل المضارع قال عز من قائل ﴿يُنذِرُ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٦) وقال سبحانه ﴿فَاتَّبِعْنِي يَخْلِكُ اللَّهُ وَيُغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾^(٧) .

وأيضاً يعطف بها الجملة قال تعالى ﴿إِنَّا كُنْزِدُ وَإِنَّا كُنْزِمِينَ﴾^(٨) . وقال عز وجل ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ * وَأَنَّهُ كَانَ يَفُولُ سَمِيحًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا^(٩) .

ومن خواص هذا الحرف انه أم الباب ، وأنه لا يتوسع في غيره من حروف العطف ما يتوسع فيه . ألا ترى أنه قد يعطف به الثاني من الوصفين على الاول منهما ، وهما لموصوف واحد ، فيجوز فيهما من وجوه الاعراب ما لا يجوز مع غير الواو ، وذلك لأن لك الاتباع في كل واحد من هذين الوصفين قال الشاعر :

(١) انظر : تفصيل هذا الموضوع في الاشياء ٤/٤ .

(٢) ينقل ابن مالك في تسهيل الفوائد ١٧٤/ ((ولا)) ، أما وفقاً له - أي ليونس ولابن كيسان وأبي علي ولا إلا خلافاً للأخفش والفراء ولا ليس خلافاً للكوفيين ولا أي خلافاً لصاحب المستوفى .

والملاحظ في هذا الفصل لم يستعمل الفرخاني أي عاطفة وأبو حيان نفى هذا القول عن الفرخاني كما جاء الجمع ١٢٨/٢ . وعند ابن الخباز ان حروف العطف عشرة كما جاء في توجيه اللمع ٢٣١/ .

(٣) حتى ليس حرف عطف عند الكوفيين . انظر : الاشموني ٩٠/٣ ، وانظر : شرح التصريح على التوضيح ١٣٤/٢ .

(٤) هي للجمع بلا قيد في المعنى ٣٥٤/٢ ، والكوفيون يرون الترتيب فيها كما ورد في شرح اللمحة ٦٠٧/ .

(٥) سورة الملك : الآية ٢ .

(٦) سورة الكهف : الآية ٢ .

(٧) سورة آل عمران : الآية ٣١ .

(٨) سورة الفاتحة : الآية ٥ .

(٩) سورة الجن : الآية ٣ - ٤ .

لا يبعدن قومي الذين هم سَمُ العداةِ وآفةُ الجزر^(١)
النازلونَ بكلِّ معتركٍ والطيبونَ معاقِدُ الأزرِ

وأيضاً الاتباعُ في الاولِ والنصبُ أو الرفعُ في الثاني على المدح . فيكون عطفُ الجملة على الجملة كأنه وامدح^(٢) الطيبين ، أو هم الطيبون .
وأيضاً النصبُ فيهما معاً على المدحِ النازلين والطيبين^(٣) ، الاولُ بطريقِ الاصلة والثاني بطريقِ العطفِ عليه .

وأيضاً الرفعُ فيهما معاً على المدحِ النازلون والطيبون .
وأيضاً نصبُ الاولِ ورفعُ الثاني على المدحِ وبالعكس قال تعالى ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ يَهْدِيهِ إِذَا عَاثَدُوا وَالصَّالِحِينَ﴾^(٤) فهذه سبعةُ اوجهٍ كما ترى .

ومنها أنه يجيءُ قبل تمام القولِ مثاله في الاسماء : المالُ بين بكرٍ وخالدٍ . لو قلت : بين بكرٍ وسكتٍ لم يتم ، ولذلك جازَ أن يقال : زيدٌ وعمروُ قائمان . فتعطفُ به على المبتدأ قبل استيفاء الخبرِ ، لأن حكم العطفِ هنا حكمُ التثنية من حيثُ المعية في الأخبارِ عنهما فكأنك قلت : الزيدانِ أو العمرانِ قائمان . وفي الافعال : اصطلح زيدٌ وعمروُ . واشترك^(٥) سعدٌ وسعيدٌ .

ومنها انه قد يجتمعُ مع ((لكن وحتى)) إذا عطفت بهما الجملة في نحو قوله :

ولكن اخو الحزم الذي ليس نازلاً به الخطبُ ألا وهو للأمر مبصر^(٦)

(١) للخرنق بنت هفان انظر ديوانها / ٣٩ .

(٢) المصادر المارة اختلفت في رواية . النازلون والطيبون مرة بالرفع والنصب وبالعكس .

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري ٣٤٥/١ .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٧٧ .

(٥) انظر : المغني ٣٥٦/٢ .

(٦) لم اعثر عليه .

وقوله :

وحتى الجياد ما يُقدن بارسان^(١)

ومن جعل الواو في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَتَبَحَّتْ أَرْجَاهَا﴾^(٢) وقوله ﴿يَبَاتِ وَأَبْكَارُ﴾^(٣) وقوله ﴿يَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَاتَمَّهَ كُلُّهُمْ﴾^(٤) هي الواو التي يسمونها ((الواو الثمانية)) فلا بد له من أن يجعلها من قبيل العاطفة في قوله عز وجل ﴿يَبَاتِ وَأَبْكَارُ﴾^(٥) وقد يحيد هو عن هذا الحكم في الآيتين الآخرين على انا لا نسلم زيادة الواو أصلاً . فإن قال تدل على اسمين^(٦) فقط فتكون غير ملغاة ولا عاطفة^(٧) فهذا قول فيه بعد ، وعلى بعده محتمل^(٨) .
وأما الفاء فتدل على ترتب^(٩) مع تال ، يعطف بها الاسم تقول : قام زيد فعمرو وقال عبيد :

أفقر من أهله ملحوب فالتقطيات فالتذنوب^(١٠)

(١) لامرئ القيس انظر : ديوانه / ٩٣ . صدره : سريت بهم حتى تكل مطيعهم .

(٢) سورة الزمر : الآية ٧٣ .

(٣) سورة التحريم : الآية ٥ .

(٤) سورة الكهف : الآية ٢٢ .

(٥) اكملنا الآية لنعرف الصفات المعطوفة ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَعَ كُنَّ أَنْ يُدْلَهُ أُنْزِلَهُ أَوْ جَاءَ خَبَرًا مِنْكُمْ مُنْشَلَاتٍ مُّسَاتَاتٍ فَاتَّاتِ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِعَاتٍ يَبَاتِ وَأَبْكَارُ﴾ .

(٦) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ١٠٤/٢ ، وابن النحاس في اعراب القرآن ١٢٧ بتحقيق د. زهير زاهد ((وفي المجيء بالواو في ثامنهم خاصة دون ما تقدم قولان احدهما . ان دخولها وخروجها واحد . والآخر . ان دخولها يدل على تمام القصة وانقطاع الكلام . ذكر هذا القول إبراهيم السري)) .
والبصريون يرونها غير زائدة أما الكوفيون فيرون مجيئها زائدة . انظر : الانصاف ٥٦/٢ .

(٧) انظر : امالي المرتضى ٤٤٠/١ .

(٨) وهنا يتقبل الفرخاني رأي الكوفيين في مسألة زيادتها . انظر : الانصاف ٥٦/٢ .

(٩) انظر : المغني ١٦١/١ .

(١٠) لعبيد الابرس . انظر : ديوانه / ٥ اخراج المستشرق تشارلس ليال عام ١٩١٣ .

عدد هذه الامكان على النسق^(١) وعلى هذا :

بين الدخول فحومل^(٢)

لأن بين الدخول معناه وسط الدخول ، ومن ثم لزم أن يكون الاسم الذي بعد بين هذا مكاناً يكون ما بينه داخلياً فيه .

ولو قلت بين الثور فالفرس . لم يجوز فإن كان الشيء بين المكانين لا داخل^(٣) في احدهما لم يجوز إلا الواو نحو : نزلت بين اصفهان قاسان . فهذه من خواص الواو التي ذكرناها . ويعطف بها الفعل المضارع نحو : اريد أن يقوم فتذهب ترتب الذهاب على القيام مع تلوه له ونحو : لم تقم فتذهب . إذا نفيت الذهاب لنفيك القيام . وأيضاً قد يعطف بها الجملة قال عز وجل ﴿قَالُوا رَبُّكُمُ اغْلُظْ بَالَيْتُهُمْ فَأَبَغْضُوا أَحَدَكَ بِوَرِيْقِكُمْ هَٰذَا إِلَى الْمَدِيْنَةِ فَلْيَنْظُرْ أَهْمَا أَنْزَلَكَ طَٰغِيًا فَكُنتَ مِنَ الْمُنْزَلِ﴾^(٤) فلما انقطع انظام الترتيب قال تعالى ﴿وَيَكْلَفْنَ﴾ بالواو إذا لم يكن التلطف مرتباً على الاتيان بالطعام ، كما كان الاتيان به مرتباً على النظر إليه ، والنظر إليه مرتباً على التوجه في طلبه ، والتوجه في طلبه مرتباً على قطع الجدال في المسألة عن مدة اللبث بتسليم العلم به لله سبحانه وتعالى .

ولكون الفاء دالة على المتقدم والتأخر ما توسط بين الجملتين إذا كانت الأولى منها تدل على السبب والثانية على المسبب قال عز من قائل ﴿لَتَنْذِرُنَّ قَوْمًا مَا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ﴾^(٥) إذ ليس يستبعد أن يكون عدم الانذار أحد أسباب امتداد الغفلة وعلى هذا قول القائل : طلعت الشمس فأضاءت بها الأرض .

ومن خواص هذا الحرف انه يكون هو الرابط للجزاء بالشرط إذا لم يكن مرتبطاً

(١) انظر : الكتاب ٣٠٤/٢ .

(٢) انظر : مطلع قصيدة معلقة امرئ القيس المشهورة .

(٣) انظر : شرح القصائد التسع ٩٨/١ - ٩٩ .

(٤) سورة الكهف : الآية ١٩ .

(٥) سورة يس : الآية ٦ .

بذاته تقول : أن تأتي فأنت محبو^(١) . وإن كنت لا تقول : إن تأتي فأكرمك إلا على تقدير الضمير المرفوع المتبدأ به بعد الفاء . ولولا أن قصدتني فأعطيتك . لأن الفعل ها هنا يرتبط بذاته على ما ستعرفه بعد إن شاء الله تعالى .
ومنها أنه قد يكرر في نحو قوله :

لا تجزعي أن منفساً أهلكه وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي^(٢)

فيظن أنه لغو^(٣) ، وليس كذلك لكنه استقبل إذا بالفاء في فعند ثم لما افضى إلى فاجزعي ، وهو متن الجواب لاذا وإن كان عند من صلته كرهه ، لأنه طال عليه الامد ، ولو كان قال : وإذا هلكت فاجزعي عند ذلك لم يميز أن يقول فاجزعي فعند ذلك ، فتأمل هذا فليست الفاء فيه لغو^(٤) ولا في قوله تعالى ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ سَفَاةً مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٥) وذلك لأنه قال تعالى ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾^(٦) وطال الكلام قبل الافضاء إلى المفعول الثاني لتحسين كسر العامل مع لحاق الفاء .

أما تكرير العامل فالظاهر أنه لطول الكلام ، وأما لحاق الفاء فيحتمل أن يكون اشعاراً بأن أفعالهم المذكورة هي علة في منع الحسبان ، كأن التقدير : هم فعلوا كذا فلا تحسبنهم بمفازة . والله اعلم بما أراد تعالى وجل .

ومن الخواص التي يشاركه فيها الواو جواز البناء مع ضمير الغيبة إذا جاء مفرداً بعد واحد منهما تقول : وهو . و : فهو و : وهي . وفيها . كما يقال : عضد وعضد وفخذ

(١) في (ش) ((محبو)) وفي (ب) ((محبوب)) وفي (ج) ((محبور)) .

(٢) البيت منسوب للنمر بن توبل انظر : ديوانه / ٧٢ .

(٣) ينسب هذا الرأي للفارسي كما أورده البغدادي في الحزاة ١/ ١٥٢ .

(٤) المنفي ١٦٥/١ نقل عن الاخفش زيادتها مطلقاً وعن الفراء والاعلم زيادتها إذا كان الخبر امراً ونهياً ونقل قول ابن برهان ((تزد الفاء عند أصحابنا جميعاً)) والعيني في حاشية الاشموني ٧٥/٢ قال ((الفاء)) الأولى للعطف والثانية زائدة والثالثة جواب إذ ((وتفضل السيد محقق المقتضب فأورد بعض الآراء في زيادتها بحاشيته ((٣)) في المقتضب ٩٧/٢ .

(٥) سورة آل عمران : الآية ١٨٨ .

(٦) سورة آل عمران : الآية ١٨٨ .

وَفَخِذْ استقلاً لتتالي الحركات في الكلمة الواحدة .
ونظيرُ هذا قوله :

فقلتُ أهَي سَرَتْ أم عَادَنِي حُلُمٌ^(١)

وإن كانت الهمزة ليست من حروفِ العطفِ وساغَ ذلك فيها لخفتها . وإن قلتَ ثم هو فليس له حسنٌ وهو وفوهو لأنه على أكثر من حرفٍ واحدٍ من حروفِ التهجي فاجدرُ ألا يلتصقَ بغيره التصاقُ المبني معه .

فاعلم أنه قد يجوزُ في الحكاية عن المتخاطبين إذا طالت : قال زيدُ قال عمرو . من غير أن تأتي بالواو ، والفاء ، وعلى هذا قوله تعالى ﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُخَيِّبُ وَيُنَبِّئُ قَالَ أَنَا أُخَيِّبُ وَيُنَبِّئُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ ﴾^(٢) الآية فإنما حسن ذلك الاستغناء عن حرفِ العطف ، من حيث أن المتقدم من القولين يستدعي المتأخر منهم فلهذا كان الكلامُ مبيناً على الانفصالِ فكان كل واحدٍ من هذه الأقوال مستأنفاً ظاهراً وإن كان الذهنُ يلازم بينها وعلى هذا فقس ما سواه .

وأما ثم فللتراخي في الترتيب ، يعطفُ الاسمُ على الاسمِ نحو قولِ القائل : جاءني زيدٌ ثم خالدٌ . إذا كان بين الجيئين فترةٌ ، والفعلُ على الفعل - أعني المضارع - نحو قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرَهَا بِهِ بَرِّئًا ﴾^(٣) الآية . وأيضاً يعطفُ بها الجملةُ على الجملةِ نحو قوله عز من قائل ﴿ كَلَّا إِنَّهُ عَنْ رَبِّهِ يَوْمَئِذٍ لَمْ يَجُوبْ * ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ * ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾^(٤) .

(١) البيت منسوب لزيد بن حمل ولابن منقذ ولمرار الاسدي ، انظر : الخصائص ٣٠٥/١ وشرح المفصل ١٣٩/٧ ، الهمع ٦١/١ ، ١٣٢/٢ ، والاشموني ١٠١/٣ ، وانظر : حماسة المرزوقي ١٤٠٢/ ، ١٣٩٦ ، والسمط ٧٠/ والخزانة ٣٩١/٢ ، وصدرة :

فقمتم للطيف مرتاعاً واراقني

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٥٨ .

(٣) سورة النساء : الآية ١١٢ .

(٤) سورة المطففون : الآية ١٥ - ١٧ .

ولهذا الحرف خاصة هي الأكثر وهي : انه وإن كان دالاً على ترتيب يتراخى فيه المسبوق على السابق . وفي الأكثر إذا عطف به الجملة على الجملة كان مرتباً للثانية منهما على الأولى من جهة الزمانين^(١) اللذين لهما .

فقد يجيء في بعض الاقاول مرتباً للثانية على الأولى - لا من تلك الجهة ولكن من جهة الاخبار بهما^(٢) - بأن يكون المخبر أراد أن يخبر أولاً بالأولى وثانياً بالثانية ، وعلى هذا قوله تعالى ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾^(٣) عند من جعل خلق السماء^(٤) قبل خلق الأرض متمسكاً بقوله سبحانه ﴿أَلَمْ أَشْأَدْ خَلَقْنَا أَرْضَ السَّمَاءِ بِثَمَانٍ مِّائَةِ سَنَةٍ مَّا فَسَّوْنَهَا * وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا * وَالْأَرْضُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾^(٥) .

ومن جعل المتأخر عن خلق السماء هو دحو الأرض لا خلقها لم يحتاج إلى هذا التأويل .

ومن الخواص التي يشركه فيها الواو والفاء اتصال همزة الاستفهام بكل^(٦) واحد منها ، وذلك إذا ورد الاستفهام مورد الإنكار قال تعالى ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ أَبَاؤُهُمْ لِيَمُوتُوا وَيَكُنَّ يُفْتَلُونَ﴾^(٧) وقال سبحانه ﴿أَفَأَنْتُمْ مِتُّمْ فَهَذَا الْخَالِدُونَ﴾^(٨) وقال عز اسمه ﴿أَلَمْ تَرَ إِذَا مَا وَقَعَ امْتَحَنُهُ أَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْئًا وَلَا يَتَزَيَّدْ مِنْهُ شَيْئًا﴾^(٩) وإنما ساغ ذلك في هذه الاحرف ولم يسغ في غيرها من حروف العطف لأن هذه ليست بناقضة للمعنى الذي يفيد العامل فإذا قلت : قام زيد وعمر .

(١) انظر : البرهان ٢٦٨/٤ .

(٢) انظر : البرهان ٢٦٦/٤ .

(٣) سورة فصلت : الآية ١١ .

(٤) انظر : تفسير القرطبي ٢٤٩/١ - ٢٦٠ .

(٥) سورة النازعات : الآية ٢٧ - ٣٠ .

(٦) انظر : المقتضب ٣٠٧/٣ - ٣٠٨ ولم يذكر دخولها على ثم وكذلك فعل سيويه في الكتاب ٤٩١/١ .

(٧) سورة البقرة : الآية ١٧٠ .

(٨) سورة الأنبياء : الآية ٣٤ ، انظر : معاني القرآن للفراء ٢٠٢/٢ .

(٩) سورة يونس : الآية ٥١ ، انظر : تفسير القرطبي ٣٥١/٨ ، والمغني ١١٩/١ والاتقان في علوم القرآن

للسيوطي ١٨٩/٢ .

فكانك قلت : قام عمرو . إلا أن الكلام يكون مرتباً على ما قبله غير مستأنف برأسه ، وكذلك فعمرو إلا أنه يدل مع ذلك على ترتيب في القيام بلا مهلة .

وكذلك ثم عمرو إلا أنه يدل على ترتيب مع مهلة^(١) وليس شيء من ذلك بناقض لمعنى القيام كما لو قلت : قام زيد أو عمرو إذ هذا الكلام ليس يدل على قيام عمرو بعينه ، وإن كان الحرف مشتركاً^(٢) في العامل من حيث العمل لا من حيث المعنى ، وكذلك شأن أم ، وبلى ، ولكن وحتى .

بل الأمر فيها أظهر وإذا انتقض المعنى نفسه لم يجوز أن يوصل به الهمزة فيستفهم عنه فيقال مثلاً : ألكن زيد قائم ؟

فإن قيل : وما الفائدة في استبقاء الواو والفاء وثم بين الهمزة وبين ما يستفهم عنه ؟ قلنا : ملاحظة المعاني المقررة فيما تقدم من الكلام والاشعار بأن هذا الاستفهام إنما اضطر إليه السابق من القول ، وأنه آخر ما بقي في الحاجة . لو حذفت هذه الحروف لظن بالمتكلم أنه يستفهم ابتداءً . فقد ظهر أن ذلك ابلغ في التبيكيت^(٣) ثم كان الحرف المتخلل بين الهمزة وبين ما وقع عليه الاستفهام الواو . دل على توهم جمع بين الجملتين ، ذهني مجرد من الترتيب . وإن كان الفاء فعلى ترتيب بلا مهلة وإن كان ثم فعلى ترتيب مع مهلة فتأمل هذا يبين لك أن صناعة النحو هي من اشرف الصناعات النظرية وأدقها وألطفها . أما ((أو)) فلاحد^(٤) شيئين ، أو أشياء فدلالتها على وحدة تتشعب في كثرة ، ولا يجب فيها أن تكون محاذية لهمزة^(٥) الاستفهام ولا أن تكون متضمنة لمعناها كالشأن في أم ، وتستعمل في ثلاثة مواضع : الشك والتخيير والاباحة .

أما الشك فنحو قولك : قدم زيد أو عمرو . إذا علمت أن أحدهما قدم . ولم تعلم أيهما هو .

(١) انظر : معاني الحروف للرماني / ١٥٥ ، والاتقان في علوم القرآن ١٨٩/٢ .

(٢) في (ش) ((شركا)) .

(٣) التبيكيت : أن يستقبل الرجل بما يكره . انظر : التهذيب ١٥٣/١٠ .

(٤) أي الشك واليقين . انظر : المقتضب ٣٠١/٣ .

(٥) انظر : معاني الحروف للرماني / ٨٠ .

وأما التخيير : فنحو قولك : اركب الاشهب^(١) أو الأدهم فظاهر أن الوحدة فيهما رتبة^(٢) كما ترى .

وأما الإباحة : فمن شرطها جواز الجمع والافراد فمن ثم جاز أن يستعمل فيها الواو^(٣) التي دلالتها على الجمع كقول القائل : خالط الفقهاء والادباء . ولك ان تفرد . وأو التي دلالتها على الافراد كقول القائل : خالط الفقهاء أو الادباء . ولك أن تجمع . واعلم أن أو قد يعطف بها الاسم كما في الامثلة التي أوردناها عليك ويعطف بها الفعل المضارع^(٤) كقولنا : من افطر يوماً من شهر رمضان متعمداً من غير عذر فعليها أن يعتق رقبة أو يطعم ستين مسكيناً أو يصوم شهرين متتابعين^(٥) . وكقولنا : إن تبخل أو تجبن لا تحمد .

وأيضاً قد يعطف بها الجملة قال تعالى ﴿لَنَلِيَّ آتِيكُمْ مِنْهَا بِمَسِيرٍ أَوْ أَدْعُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾^(٦) وعلى هذا قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَبْرُدُون﴾^(٧) .

فإن قيل : قد قررتم قبل أن الجملة لا تعطف إلا على الجملة فما المعطوف عليه في هذه الآية ؟ قلنا : الكلام محمول على المعنى كأن التقدير : أرسلناه^(٨) إلى جمع هم مائة ألف

(١) تأتي بعد الطلب . انظر : المغني ٦٢/١ .

(٢) في (ب) ((راية)) .

(٣) المغني ٦٣/١ ((زعم ابن مالك أيضاً أن أو التي للإباحة حالة محل الواو وهذا أيضاً مردود لأنه لو قيل : جالس الحسن وابن سيرين . كان المأمور به مجالستهما معاً ، ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما ولكن ذكر الزمخشري أن الواو تأتي للإباحة .

(٤) انظر : المختضب ٣٠٥/٣ .

(٥) هذا القول مقتبس من حديث شريف تجده في سنن ابن ماجه ٥٣٤/١ .

(٦) سورة طه : الآية ١٠ .

(٧) سورة الصافات : الآية ١٤٧ .

(٨) الفراء يرى أو هنا بمعنى بل كما في معاني القرآن ٣٩٣/٢ . كذلك في التفسير مع صحته في العربية ، وابن جني في الخصائص لا يراها كذلك ولا يراها بمعنى الواو كما ذهب الاخفش والكوفيون البيان في غريب اعراب القرآن ٣٠٨/٢ .

يرد المبرد في المختضب ٣٠٥/٣ من جعلها بمعنى بل لأن بل لا تأتي في الواجب إلا للاضراب بعد غلط ونسيان . انظر : كذلك لمعاني الحروف للرماني ٨٧/ .

أو يزدون^(١).

فإن قيل : ظاهرُ هذا الكلام أن ((أو)) فيه للشك^(٢) فكيف يصح ذلك من الله تعالى ؟ قلنا : أول ما في ذلك أن هؤلاء قد يجوز أن يكونوا مائة ألف باعتبار مثلاً بأن لا يعدّ منهم إلا الأقوياء ذوو^(٣) العقول وأكثر باعتبار مثلاً بأن يعدّ فيهم الزمن والاطفال .

فإن لم يحمل على هذا كان كقوله تعالى ﴿فَمَسَى اللَّهُ الْبَابَ بِالنُّفْحِ﴾^(٤) و﴿لَمَّا لَمْ يَنْجِدْ مِنْكُمْ﴾^(٥) والوجه في ذلك أنه تعالى إنما يكلم العباد على قدر فهمهم ومبلغ علمهم وتلخيصه أن الناظر^(٦) كان إذا نظر إليهم جديراً بأن يقول هم مائة ألف أو يزيدون .

فإن قيل : قد ذكرتم أن أو إنما تدل على أحد الشيتين فما وجه الشية في قوله تعالى ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهَا﴾^(٧) وفي قول الشاعر :

وكان سيّاناً ألاّ يسرحوا نعماً أو يسرحوه بها واغبرت السوح^(٨)

(١) الخصائص ١١/٢ ((وتأويله عند أهل النظر : وارسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقتلتم انتم فيهم : هؤلاء مائة ألف ويزيدون عندكم)) تكاد تجد التشابه حتى في ترتيب المصنفين .

(٢) أو للشك عند ابن جني انظر: الخصائص ٤٦١/٢.

(٣) لم اجد هذا التوجيه فيما وقع تحت يدي من كتب التفسير والنحو واعراب القرآن واطن ان الفرخاني انفرد بهذا التوجيه .

(٤) سورة المائدة : الآية ٥٢ .

(٥) سورة الطلاق : الآية ١ .

(٦) البيان في غريب اعراب القرآن ٣٠٨/٢ أو فيها اربعة اوجه : الاول أن تكون للتخيير والمعنى انهم إذا رأهم الرائي تحمير في ان يعدهم مائة ألف أو يزيدون . الثاني ان تكون للشك . فالشك يرجع إلى الرائي لا إلى الله . الثالث ان تكون بمعنى بل والرابع أن تكون بمعنى الواو)) .

(٧) سورة النساء : الآية ١٣٥ .

(٨) لأبي ذؤيب الهذلي انظر: ديوان الهذليين ١/١٩٧، وشرح المصطلح ٢/٨٦، ٨/٩١. والمغنى ١/٦٣. واصل البيت في الديوان وقال:

ماشـيـهـم سـيـان سـمـيـركـم أو ان تقيموا واغـبـرت السـوحـ

قلنا : أما الضميرُ في الآية^(١) فهو إنما يعود إلى الغني والفقير - اعني الصنفين من الناس - لا إلى الحالتين لهذا الضمير في يكن ، وإذا كان الله تعالى أولى بالغني والفقير فهو أولى به من الحالين والله يعلم ما اراد ، ولا يجوز أن تكون أو بمعنى الواو إذا لا يستقيم أن تقول إن يكن غنياً وفقيراً^(٢) .

وأما سيان : فالوجه فيه أن لا يسرحوا نعماً وان يسرحوه لكنه بنى الكلام على صيغة في اللفظ عدل عنها إلى غيرها قبل استكمال المعنى ثقة بأن السامع يحافظ على تصور المعنى المطلوب والذي سوغ له هذا هو أنه لما اعتبر حالتي السوح وتركه ، وعلم انها مجتمعان معاً تخايل له جواز استعمال أو التي يدل بها على احدى الحالتين فقط وصار معنى البيت كأنه أن الحال واحدة ، سواء سرح النعم أو لم يسرح وقريب من هذا أنهم يقولون : سواء علي اقمتم أم قعدت . وعلى هذا قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣) .

الا ترى أنك إذا قلت : اهذا أم ذاك . كان معناه ايها واي لا يتناول إلا الواحد ومثل هذا لا يعرض في مثل قول القائل : سيان زيد وعمر . إذ هما قد يجمعان معاً في الوجود . فهذا مجاز هذا القول .

ومن خواص هذا الحرف أنه يرفع الحكم الذي على سبيل التعيين أولاً ، ويوجهه بطريق الشك ثانياً ، فإن المالك إذا قال لمملوكه : أنت حر . فقد عتق هو بالتعيين . فإن قال له ومعه غيره من ممالিকে : أنت أو هذا حر . فإن ((أو)) قد رفعت الحرية المقطوع بها عنه أولاً ، وجعلته إما له وإما لصاحبه ثانياً .

فإن قال : أنت حر أو هذا فمنهم من يجريه مجرى الأول كأنه قال : احكما حر ومنهم من يقول للساعي في تصحيح عتق المخاطب من عبديه ان يلزمه حكم السابق من كلامه ، لأنه لم يقل : أو هذا . إلا وقد استتم كلامه^(٤) الأول ، وكذلك الخلاف في قوله : أنت

(١) الإتيان في علوم القرآن ١٧٨/٢ .

(٢) يرد على الكوفيين والاخفش الذين يرون أو بمعنى الواو انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٢٦٩/١ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٦ ، سورة يس : الآية ١٠ .

(٤) في نسخة (ب) ((استمر)) وفي (ش) بعد كلمة كلامه ((لأنه لم)) مشطوبة و (ش) ((اشتتم)) وفي

(ج) ((استتم)) .

حرّ أو غير حرّ . منهم من يجريه مجرى قوله : أنت إما حر وإما غير حرّ . ومنهم من يلازمه حكم ما قد سبق من كلامه ولا يسلم له رفع الحكم يأمر وبعد تمام الكلام لأنه يظن به البداء^(١) بآخره .

ومن خواصه انه في النفي يفيد التعميم^(٢) وعليه يبنى في نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُ أَتَاَوْكُفُّوْا﴾^(٣) لأنه يعيد إلى الكلام معنى احدهما وهو للتعميم على ما عرفت وأما ((أم)) فمناسبة للاستفهام^(٤) وتدل على ازدواج في الكلام ، وجزأه : إما متقابلان ، وينبغي أن يكونا اسمين أو جملتين يشغل الاول منهما بالهمزة - همزة الاستفهام - والثاني ، بأم ويكون الكلام جملة واحدة من الاستفهام والمطلوب به الانية . وأم هذه هي التي تسمى المتصلة^(٥) تقول في عطف الاسم : ازيد عندك أم بكر . وفي عطف الجملة : اقام اخوك أم قعد . وعلى هذا قوله تعالى ﴿الْأَمْثَابُ سُفْرَقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾^(٦) في عطف الاسم على الاسم كأنه أي المعبودين خير وقوله ﴿أَلَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ﴾^(٧) في عطف الجملة على الجملة كأنه الحال هذه أم هذه والله اعلم .
وأيضاً : ايقوم أم يقعد لا يعطف بها المضارع المنصوب ولا المجزوم لفقد الشرائط المشترطة فيه .

وأما غير متقابلين ولا بد أن يكونا جملتين ، والأولى منهما قد تكون استفهاماً سواء

(١) في (ب) ((البداء)) .

(٢) المغني ٦٤/١ ((الاضراب كبل فمن سيويه ذلك بشرطين :

تقدم نفي أو نهي واعادة العامل ... وقال الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان : تأتي للاضراب مطلقاً)) وانظر : املاء ما من به الرحمن ١٨٠/٢ .

(٣) سورة الإنسان : الآية ٢٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٨٢/١ أما أم فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً ويقع الكلام بها في الاستفهام على الوجهين : على معنى ايهم على ان يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول)) .

(٥) انظر : المقرب ٢٣٠/١ .

(٦) سورة يوسف : الآية ٣٩ .

(٧) سورة الواقعة : الآية ٧٢ .

..... المستوفى في النحو

كان بالهمزة كقوله تعالى ﴿قُلْ الذِّكْرَيْنِ حَرَّمَ أُمُّ الْاَتَيْنِ اَنَا اَشْتَكْتُ عَلَيْهِ اَمْرَحَامُ الْاَتَيْنِ﴾^(١) أو بغير
الهمزة كقوله :

هل ما علمت وما استودعت مكسوم^(٢)

وقد تكون غير استفهام كقوله تعالى ﴿كَانَ النَّاسُ اُمَّةً وَّاحِدَةً﴾^(٣) إلى قوله ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ اِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٤) .

والثانية : لا بد ان تدل على اضراب عن المعنى الاول واستثبات للثاني ، فأم فيها
تكون بمعنى بل أو لتسم المنفصلة كقوله تعالى ﴿اَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾^(٥) أو كقول الشاعر :

..... أم حبلها إذ تأتاك اليوم مصروم

وكقوله سبحانه ﴿اَمْ حَسِبْتُمْ اَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾^(٦) فهذا الكلام يبقى جملتين كما ترى ومن
المنفصلة قوله تعالى ﴿اَمْ اَتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾^(٧) كأنه بل اتخذ ، فاما قوله :
أم هل كبير بكى^(٨) .

فلأن أم وإن كانت متضمنة^(٩) لمعنى الهمزة فليست هي الهمزة نفسها فيمتنع اجتماعها

(١) سورة الأنعام : الآية ١٤٣ .

(٢) البيت لعلامة بن عبده ، انظر : ديوانه / ١٢٩ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٢١٣ .

(٤) سورة البقرة : الآية ٢١٣ .

(٥) سورة الأنعام : الآية ١٤٤ .

(٦) سورة البقرة : الآية ٢١٤ ، سورة آل عمران : الآية ١٤٢ .

(٧) سورة الزخرف : الآية ١٦ .

(٨) وهو البيت الذي يلي البيت السابق المذكور أعلاه ومصادرهما واحدة ونقاه :

أم هل كبير بكى لم ينص عبرته أثار الاحبة يوم السبن مشكوم

(٩) هذا الرأي منسوب للبصريين أما الكوفيون فيعدونها بمعنى بل ولكنها مجرد من الاستفهام . انظر :

امالي ابن الشجري / ٣٣٥/٢ .

مع هل .

وأما بل فلترك ما قبله واثبات^(١) ما بعده ، يعطفُ بها الاسمُ على^(٢) الاسمِ تقولُ :
جاءني ، زيدُ بل عمرو . ومررت بأخيك بل صاحبك ، والفعلُ على الفعلِ في نحو قولك :
لا أبرح حتى تركبَ بل تذهب . وقولك إن تأتني اكرمك بل اكرم بك غيرك .
وأيضاً تعطفُ بها الجملةُ على الجملةِ قال تعالى ﴿بَلْ أَذْهَبَ عَنْكُمُ الرِّيحُ فِي آخِرِ بَلٍ مِّمَّنْ فِي شَكٍّ
مِّنْهَا بَلٌ مِّمَّنْهَا عَمِينَ﴾^(٣) .

والخاصةُ التي لـ ((بل)) أن المعطوفَ عليه قبلها لا يجبُ أن يكون مثبتاً ولا يجبُ أن
يكون منفيّاً بل قد يمكنُ أن يكون مثبتاً^(٤) : فيكونُ معنى قولِ القائلِ : زيدُ فاضلٌ بل
مفضلٌ . قريباً من معنى قوله : زيدُ فاضلٌ ومفضلٌ .

والفرق بينهما أنك مع بل تتركُ الأولَ كالمعرضِ عن ذكره . وإن كنتَ لا مبطلاً
للأخبار به وتستأنفُ الثاني بالمبتدئ به^(٥) ، ومع الواو تتبعُ الثاني الأولَ في المعنى كما
تتبعه إياه في اللفظِ ، فيكونُ ملتفتاً بالثاني إلى الأولِ^(٦) وثانياً عليه فعلى هذا إن قال قائلٌ :
لفلان عليّ مائتان بل ثلاثمائة لزمه خمسُ مائة .

وقد يمكنُ أن يكون منفيّاً فيكونُ معنى قولِ القائلِ : لقيتُ زيداً بل عمراً . قريباً من
معنى قوله : ما لقيتُ زيداً لكن لقيتُ عمراً . والفرقُ بينهما أنك في الأولِ تبني الكلامَ
على الإثباتِ أولاً وإن كنتَ تبطله ثانياً ، وفي الثاني تبني الكلامَ على النفي ثم الاستدراك
فعلى هذا إن قال قائلٌ : نذرتُ حُجَّةً بل حجتين . لزمه اثنتان فقط .

(١) المقتضب ٢٨٩/٣ ((لأن ما يقع بعد بل يقين وما يقع بعد أم مظنون مشكوك فيه)) .

(٢) انظر : المقرب ٢٣٢/١ .

(٣) سورة النمل : الآية ٦٦ .

(٤) يرى البصريون أن بل تقع في النفي والایجاب .

أما الكوفيون فلا يجوزون أن تقع بعد الإيجاب وعندهم أنها تقع بعد النفي أو ما يجري مجراه . انظر :

معاني الحروف للرماني ٩٤ والمغني ١١٢/١ .

(٥) انظر : المغني ١١٢/١ .

(٦) انظر : معاني الحروف للرماني ٩٤/٩٤ .

وأما ((لكن)) فلا استدراك بعد النفي^(١) وقد ذكرنا أن الاشبه بحالها أن تكون مخففة من لكن . تعطف بها الجملة على الجملة وحققتا القول فيها . فإن آييت في نحو قولك : جاءني زيد لكن عمرو . إلا أن تكون عاطفة للاسم^(٢) على الاسم ، كان ذلك وجهاً فتكون خاصتها تعقب النفي فاعلم .

ولا يجوز أن تعطف بها الفعل فتقول : يعجبني ألا يقوم زيد لكن يعقد . أو تقول : إن تعطه لا يهنك لكن يكرمك وبالجزم .

وأما ((لا)) فيها ينفي الحكم عن المعطوف فيخلص للمعطوف^(٣) عليه يعطف بها الاسم على الاسم تقول : جاءني زيد لا خالد ولا تستعمل إلا بعد الاثبات .

والحق يقضي بما لا ينبغي أن يستحي منه مراقبة للجمهور^(٤) : وهو^(٥) أنها قليلاً ما تعطف الجملة على الجملة ، ولا المنصوب والمجزوم من المضارع على المنصوب والمجزوم منه لا تقول : زيد قام لا عمرو قعد . ولا أيضاً : يعجبني أن تقوم لا تقعد . ولا : إن تأتني اكرمك لا اهنك . على العطف .

فإن جعلته بدلاً من الاول كأنك قلت : إن تأتني لا اهنك . كان له مسأغ فاما قوله عز من قائل ﴿إِنَّمَا بُعِثُوا بِرَأْسِهِمْ لِقَائِهِمْ ذَلِيلًا يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَرْضُ لَعْنَتِهَا وَتُصْبَرُ الْأَرْضُ فَسَادًا﴾^(٦) فإن لا من قوله تعالى ﴿وَلَا تَسْغِي الْعُرْتِ﴾ لا تكون عاطفة هذا العطف الحقيقي وإن كنت لم تقف على ﴿لَا ذُلٌّ﴾ وإنما هي المكررة للنفي في نحو قول القائل : زيد لا قائم ولا قاعد بل مضطجع . فكما أنها مع اول الاسمين لا تكون عاطفة . كذلك إذا جاءت مع الثاني منهما .

(١) انظر : الانصاف ٤٨٤/٢ مسألة ٦٨ .

(٢) معاني الحروف للرماني / ١٣٣ . وانظر : المغني ٢٩٢/١ .

(٣) انظر : المغني ٢٤١/١ .

(٤) انظر : المغني ٢٤١/١ .

(٥) حاشية في النسختين (ج) ، (ش) المشهور أن ((لا)) لطلق العطف في النفي ، والحق انها إنما يعطف بها الاسم على الاسم بشرط أن يكون الحكم في الاول الاثبات وفي الثاني النفي .

(٦) سورة البقرة : الآية ٧١ .

فإن قيل : الشرطُ فيما بعد لا الثانية أن يكون من جنس ما بعد لا الأولى فكيف يكون الفعلُ مع الثانيةً وفقاً للاسم مع الأولى .

قلنا : الكلامُ قد يحملُ على المعنى في نظمه ووصفه وكانَ التقدير في الآية لا مثيرة للأرض ولا ساقية للحرث أو لا تثير ولا تسقي .

فأما وقفُ سهل^(١) على لا ذلول فاستثاف ﴿تِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾^(٢) كقول القائل : زيدُ يقوم ولا يقعدُ . فاحتجاجُ من ردَّ عليه بأن هذه القراءة توجب سقوط الواو من ولا تسقي لتكون لا هي العاطفة ساقطة من وجهين :

أحدهما : أن سقوط الواو ليس بلازم له كما فهمت .

والثاني : أنها لو سقطت لم تكن لا هي العاطفة هنا ، ألا ترى أنك قد تقول : هي لا تسقي الحرث . ولا مدخل للعطف هنا . ثم إن احتجت إلى العطف جئت بالواو عاطفةً في نحو قولك : ولا الماشية ، فلا حيثُ لا تكون إلا لمجرد النفي والعلم عند الله ولا حول ولا قوة إلا به .

والخاصة التي لـ ((لا)) أن المعطوف بها ابداً يكون مابئناً للمعطوف عليه في المعنى ، وإن كان جارياً عليه في اللفظ هذا إذا لم تعد لكن من حروف العطف^(٣) ، فإن عددها منها كانت هذه الخاصة مشتركة لهما اللهم إلا إذا اعتبرت التقديم والتأخير بينهما في كيفية الحمل – اعني النفي بعد الاثبات والاثبات بعد النفي – فتكون الأولى خاصة لـ ((لا)) على الانفراد والثانية خاصة لكن على الانفراد .

(١) المقصود هنا بسهل هو ابن محمد المكنى بأبي حاتم السجستاني والقراءة بالوقف مذكورة له في كتاب اعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٧٣/١ ومن ذلم قوله تعالى في قول أبي حاتم ﴿لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ ألا ترى انه يقف على ذلول ثم يتدنى فيقرأ (تثير الأرض) على فهي تثير الأرض .

ومن القراء من سمي بسهل اثنان الأول هو سهل بن شعيب التهمي هو كوفي تاجر بعاصم وبأبي بكر ابن العياش والثاني سهل ابن يوسف من رواة القراءة عن عيسى بن عمر الثقفي .. انظر : طبقات القراء لابن الجزري ٣١٩/١ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٧١ ، انظر : تفسير القرطبي ٤٥٣/١ .

(٣) ذكرت سابقاً انها من حروف العطف .

..... المستوفى فى النحو

وأما ((حتى)) فقد تجيء^(١) عاطفة وقد ذكرنا انها تدل على الغاية^(٢) كيف وقعت .
والمعطوف بها لا يخلو من أن يكون اسماً مفرداً يكون هو الغاية أما فى الشرف كما تقول :
جاء القوم حتى رئيسهم واستقبلني الناس حتى العلماء .

وأما فى الضمة^(٣) كقولهم فى المثل : استنت الفصال حتى القرعى^(٤) .
أو يكون جملة من القول تدل على حال هو آخر الأحوال المفروضة أو التوهمة
بحسب ذاك الشأن .

أما فى الشدة كقوله تعالى ﴿وَمَرَّزُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٥) إذا اريد حكاية الحال لولا ذاك
لم تعطف الجملة الحالية على الجملة الماضية فإن اريد الاستقبال لزم النصب على ما
تحققه بعد إن شاء الله تعالى .
أو كقول الشاعر :

لقى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاهـا^(٦)

فنعله القاهـا مبتدأ وخبر^(٧) . ويروى نعله القاهـا على تقدير حتى ألقى نعله . فكل
واحدة من الجملتين يعطف بها على قوله لقى الصحيفة . وإنما صلح ذلك لأن القاء
النعل هو آخر ما يمكن أن يخفف به الراكب رحله إذا اراد أن ينجو بنفسه .
وأما فى الرجاء كقولك : شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه . على الحكاية أو

(١) تأتي على ثلاثة أوجه . انظر : اسرار العربية / ٢٦٥ .

(٢) أي تأتي محمولة على الواو . لأن حتى إذا جاءت غاية دخل ما بعدها فى حكم ما قبلها . انظر : العربية
/ ٢٦٦ .

(٣) انظر : معاني الحروف للرماني / ١١٩ .

(٤) مجمع الأمثال ١ / ٣٣٣ .

(٥) سورة البقرة : الآية ٢١٤ ، التيسير / ٨٠ ((نافع) حتى يقول) برفع اللام والباقون بالنصب)) انظر :
كذلك السبعة فى القراءات / ١٨١ .

(٦) البيت لمروان بن سعيد النحوي ... الكتاب ١ / ٥٠ ، وأسرار العربية / ٢٦٩ ، والمغنى ١ / ١٢٤ ، ١٢٧ ،
١٣٠ ، وشرح المفصل ٨ / ١٩ ، والجمع ٢ / ٢٤ ، ١٣٦ ، والاشموني ٣ / ٩٧ .

(٧) أي حتى هنا ابتدائية . انظر : أسرار العربية / ٢٦٩ .

كقولك : نزل القطرُ حتى التلاع معشبة . فإن نزولَ القطرِ يدلّ على احوالٍ من الريف تكونُ كثرةُ العشبِ في التلعاتِ هي الغايةُ فيها .
وخاصة هذا الحرف أن يكون ما يعطفُ به جزءاً من المعطوف عليه ان كانا مفردين .
فإن كان جمليتين فمدلولُ الأخيرة جزءٌ مما تدلّ عليه الأولى لأن الزلزلة المذكورة قد يتوهم فيها أهوال منها ان يقول الرسولُ صَلَّى الله عليه وآله كذا .
ومما يعد في هذه الحروف ((ليس))^(١) في نحو قول ليبد :

وإذا جوزيتَ فرضاً فاجزه إنما يجزى الفتى ليس الجملة^(٢)

وقد تكلمنا عليها في باب كان واخواتها فإن جعلت عاطفةً فحكمها حكم لا التي يعطف بها وهي مرادفةٌ لها في المعنى .

وأيضاً قد يعد منها ((إما)) وليس ذلك الرأي بصائب^(٣) لأن إما لا تجيء إلا مشبعة للكلام في نحو قولك : اعطِ إما زيداً وإما بكرةً . فلو كانت عاطفةً باعتبار الشبهة الأخيرة كانت غير عاطفةٍ باعتبار الشبهة الأولى ، وعلى هذا : أما ان تكون الشمس طالعة بكون الليل موجوداً . فاذن ليست هي بعاطفة .

ومن خواص ((إما)) هذه استثناء غير المقدم بها يخرج نفيض الثاني والفرق بين إما هذه وبين أو ، ان إنما نبني الكلام بها على الشك إذ جزءاه لا يتميزان بالذات و ((أو)) لا تطرأ إلا على المحقق من الكلام فتعيده مشكوكاً^(٤) فيه بآخره .

(١) ((ليس)) حرف عطف على ما جاء عن الكوفيين والبغداديين . انظر : تسهيل الفوائد ١٧٤/ ، والمغني ٢٩٦/١ .

(٢) ديوان ليبد ١٤٥/ ط النهضة - بغداد ، وروي ((وإذا اوليت)) و ((إذا اقرضت)) وغير بدلاً من ليس .

(٣) يرى معظم النحاة ان ((أما)) عاطفة ويونس والفارسي وابن كيسان لا يرون انها عاطفة ولا واحد منها ان كررت وحجتهم ملازمتها الواو العاطفة انظر : المغني ٥٩/١ .

(٤) هذا الكلام منسوب في المقتضب ٢٨/٣ للخليل ((وزعم الخليل ان الفصل بين ما واو انك إذا قلت ضربت زيداً أو عمراً فقد مضى صدر كلامك وأنت متيقن عند السامع ثم حدث الشك بأو . فإذا قلت : ضربت زيداً . فقد بنيت كلامك على الشك .

فصل

فى الفعل المضارع وما يعمل فيه الرفع

قد فرغنا من اعراب الاسم المتمكن وما يعرض من وجوه الاختلاف له أولاً : وفى اللفظ أو فى التقدير اللفظي كما فى : جاء زيد ولقيت زيدا ، واعرضت عن زيد . أو فى : جاء الفتى . ولقيت الفتى . واعرضت عن الفتى ولما يقع موقعه .

ثانياً : وفى المحل المتصور إما للمفرد المبني كما تقول : كم عندك . وكم اعطيت . وبكم مررت وإما للجملة إذا وقعت موقع المفرد كما تقول : هذا رجل يكرمك ولقيت رجلاً يكرمك . ونزلت على رجل يكرمك . وذكرنا العوامل الموجبة لوجوه الاختلاف المذكورة التى تكون فيه - اعني فى الاسم المتمكن - مقدرة وفيما يقوم مقامه متوهمة ، والحقنا بذلك من التعريفات وأحكامها ما فيه مفتح .

((فحان لنا ان نشرع فى اعراب الفعل^(١) المضارع ، وقد بينا فى صدر هذا الكتاب كيفية استحقاقه لوجوه الاعراب وكمية ما يستحق منها - اعني الرفع والنصب والجزم - ثم ذكرنا أحكام كل واحد منها فى الصحيح منه والمعتل وأيضاً فى المصوغ للواحد وفى المصوغ لما فوق الواحد ، ثم لما عددنا لك العوامل أوجدناك سيلاً إلى العلة فى كل واحد))^(٢) . من وجوه الاعراب للفعل المضارع بأوضح بيان ولخصنا لك القول على العوامل التى للرفع والنصب والجزم فيه ، وقسمنا ما ينبغي أن يقسم منها وبقي لنا أن نتكلم فى واحد واحد منها ، ولأن الرفع كما اعدناه عليك مراراً قبل النصب والجزم وجب أن نبتدئ به فنقول :

إن عامل الرفع فى الفعل المضارع^(٣) : هو تعرية من العوامل اللفظية التى بها تنصب أو تجزم . وانت تذكر ما شرحناه لك من الاصول السالفة فى باب المبتدأ حيث جعلنا

(١) فى حاشية (ش) عنوان ((اعراب الفعل المضارع)) .

(٢) ما بين القوسين حاشية فى (ب) ، وفى متن (ج) ، (ش) .

(٣) عنوان فى الأصل ((عامل الرفع فيه)) .

الفعل المضارع وما يعمل فيه الرفع

عامل الرفع فيه براءته من العوامل الظاهرة^(١) . واعطيناك من القوانين الجامعة للباين ما إذا استعنت به نفعلك الآن فاعتبر .

فإن قيل : انهم قد جعلوا العامل للرفع في المضارع^(٢) وقوعه موقع الاسم فلم عدلتم عن هذا المذهب واستبدلتم به غيره ؟

قلنا : أول ما في ذلك أن الفعل المضارع قد يرتفع حيث لا يكون هو واقعاً موقع الاسم نحو : يقوم الزيدان . فإن يقوم ليس واقعاً موقع المبتدأ عند الخذاق^(٣) من أهل الصناعة إذ لا يقولون : قائم الزيدان . وليس واقعاً موقع الخبر وإلا لكان يقومان ونحو : جاءني الذين ينطلق . فانك لو جعلت مكان ينطلق منطق لم يحسن ويؤكد لك هذا أنك لا يمكنك ان تحكم على يقوم وينطلق في المثالين بأن لهما محلاً من الاعراب إذ ليس واحد منهما واقعاً موقع المفرد من الاسماء ، وظهر من هذا انهم يقولون : جعل يفعل كذا . وكاد يذهب ولو قلت جعل فاعلاً وكاد ذاهباً لم يستقم .

ثم إن المضارع لو كان يعمل فيه وقوعه موقع الاسم لكان ينبغي أن يوجب وقوعه في موقع الرفع رفعا وفي موقع النصب نصبا وفي موقع الجر جراً لو أمكن^(٤) .
فإن قيل : إنما كان ذلك كذلك لأن الرفع في الرتبة قبل النصب وما معه إذ هو أول ما يستحقه الفعل المضارع من وجوه الاعراب .

قلنا : وإذا كان كذلك فالأولى أن تجعل عامل الرفع فيه خلوه من العوامل^(٥) الناصبة والجازمة كالشان في الاسم المبتدأ ، إذ لا يحتاج لرفعه إلا انتفاء العوامل اللفظية ولعترض أن يعترض فيقول : انكم قد جعلتم عامل الرفع في الفعل المضارع العامل الذي يعمل

(١) هذا رأي جماعة من الكوفيين انظر : الانصاف ٥٥٠/٢ مسألة ٧٤ .

(٢) يرى سيويه ان الافعال المضارعة مرفوعة لأنها تقع موقع الاسم انظر : الكتاب ٤٠٩/١ .

(٣) يقصد هنا بالخذاق الرافضين رفع المضارع لوقوعه موقع الاسم ويقصد بهم البصريين انظر : الانصاف ٥٥٠/٢ .

(٤) انظر : شرح المفصل ١٢/٧ .

(٥) لخص الاختلاف في هذه المسألة ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٦٤١/ بقوله ((الرافع للمضارع نفس التجريد وفاقاً للفراء ولا وقوعه موقع الاسم خلافاً للبصريين ولا حروف المضارعة خلافاً للكسائي ولا مضارعهته للاسم خلافاً للعلب .

الرفع في الاسم المبتدأ فبحسب ذلك ينبغي أن يكون الناصب له هو الناصب له وإن لم ينجز عن الجار ولا ينجز عن الجازم ؟

فالجواب : إن هذه الدعوى من المعترض مغالطة لأن التعري من العوامل التي بها ينصب الفعل المضارع أو يجزم لا يكون هو التعري من العوامل اللفظية التي تتعاقب على الاسم فتوجب فيه رفعاً أو نصباً أو جراً .

فإن قلت : إنما هما عدمٌ وعدمٌ ، فإن المعاني العدمية قد تميز بمقابلاتها الوجودية ، ألا ترى أن العمي وهو عدم حاسة ما يفارق الصم وهو عدم حاسة . ما من حيث إن حاسة البصر مفارقة لحاسة السمع ، فكذلك هذا التعريف يفارق ذلك من حيث أن التعري منه هنا - اعني العوامل الفعلية الناصبة والجازمة - مفارق للتعري منه ثم - اعني العوامل الاسمية اللفظية رافعة كانت أو ناصبة أو جارة - فتحقق هذا فإنه مما يروح سرك إن كنت ممن يعمل فكره في اكتناء^(١) غوامض النحو .

وإذ قد بطلت هذه الدعوى فلا شك أن الالتزام الذي كان يبنى عليها ساقط بسقوطها . فإن قال قائل : إن التعري من العوامل المذكورة إن جعلته عاملاً للرفع في هذا القبيل من الافعال لزمك الرفع في نحو : هن يضربن . وأيضاً في نحو : ليت شعري هل يقومون زيد . أو تقومون إذا اتصلت إحدى التوئين بالمضارع ؟ فالجواب : إن العامل لا يحصل عاملاً بالفعل إلا والمعمول قابل للعمل^(٢) الذي يقتضيه هو . ألا ترى أنك تقول : من عندك . ومن لقيت . فلا يكون من في الحقيقة مرفوعاً ولا منصوباً ، كيف وليس هو بمعرب أصلاً فكذلك ((يضربن)) من حيث أنه مبني فلا مدخل للرفع فيه هنا مع تعرية من الناصب والجازم ، كما لا مدخل للنصب ولا للجزم فيه مع دخول كل واحد من العاملين عليه في نحو قولك : إن يضربن . ولم يضربن . وقد كنا ارضنا لك في اخراج هذه الصيغة من قبيل المضارع .

(١) في نسخة (ب) ((اكتناء)) .

(٢) تعبير عند ابن الانباري في الانصاف ٥٥٢/٢ مقارب لقول المصنف ((هذا بمنزلة السيف فإنه يقطع في محل لا يقبل القطع ولا يقطع في محل لا يقبل القطع فعدم القطع في محل لا يقبل القطع لا يدل على انه ليس بقاطع)) .

الفعل المضارع وما يعمل فيه الرفع

فاما غيرها من ابنية الفعل التي في اوائلها الزوائد الاربع ، وقد لحقته النون في آخره ، فإنه وإن كان مضارعاً للاسم معرباً قبل اتصال احدى النونين ، فالنونُ تخرجهُ من أن يكون معرباً فلا مطمع^(١) فيه للرفع كما لا مطمع فيه للجزم في نحو قوله تعالى ﴿فَاسْتَبَيَا وَلَا تَبَيَّانَ﴾^(٢) في قراءة^(٣) من شدد النون .

ولنذكر الآن لحاق النونين للفعل ، أما الثقيلة^(٤) فإنها^(٥) تلحق المضارع في اماكن تحتاج فيها إلى المبالغة فتفيد المبالغة^(٦) ويبنى معها الفعل المضارع على الفتح إن كان لم تتصل به الياء ولا الواو - علامة للاضمار نحو : ليقومن وليقومان ولا تقومان .

وعلى الكسر إن كان اتصلت به الياء المدية نحو : والله لتقومن ولترمن . إذا خاطبت المؤنث كان الأصل : تقومين وترمين . والياء علامة الاضمار والنون للرفع كما عرفت فلما أريد الحاق النون الثقيلة سقطت النون التي للرفع ، لما انباناك به من بناء الفعل - والتقى ساكنان ، الياء والنون الأولى من الثقيلة فحذفوا الياء اجتزوا عنها بالكسرة دالة عليها .

فإن كانت الياء قبلها فتحة في نحو : ترين وتحشين . واتصلت بها النون الثقيلة لم تحذف لإمكان التحرك فيها ولقد ما يدل عليها بعد الحذف نائباً عنها - اعني الحركة المناسبة لها - فتحرك بالحركة المناسبة لها نحو ﴿فَانَا تَرَيْنَ﴾^(٧) ولتصطفين .

وعلى الضم إن كان اتصلت به الواو المدية نحو : لتسمعن ولتعلن في تسمعون وتعلن^(٨) . فإن لم تكن الواو مدية كان شأنها في الضم شأن الياء في الكسر تقول : لترؤن ولتبؤن .

(١) انظر : املاء ما من به الرحمن ٢٠/٢ .

(٢) سورة يونس : الآية ٨٩ .

(٣) التيسير ١٢٣/ ((ابن ذكوان (ولا تبعان)) بتخفيف النون والباقون بتشديدها ولا خلاف في تشديد التاء)) وانظر : السبعة في القراءات ٣٢٩ .

(٤) عنوان صغير في حاشية (ش) ((النون الثقيلة)) .

(٥) انظر : الكتاب ١٥٥/٢ .

(٦) انظر : المقتضب ١٢/٣ .

(٧) سورة مريم : الآية ٢٦ .

(٨) انظر : الكتاب ١٥٤/٢ .

في ترون وتبلون .

وثبات الالف مع هذه النون في نحو : يقومان . لثلا يشته بما للواحد وانكسار النون لان الكسر اقرب الحركات من السكون ، ولثلا يتوالى ثلاثة^(١) امثال أو اكثر في نحو يقومان وليدعيان^(٢) .

فإن قيل : فهلا اكتفوا في الفرق بين الواحد والاثنين بفتح النون وكسرها ؟ قلنا : لان الكسرة في النون هذه عارضة والسبب لعروضها حصول الالف قبلها فكيف يجوز ان يستغنى بها عن الالف ، وقد تلحق الفعل المصوغ لجماعة المونث بالياء أو التاء في اوله نحو : لا تضربان ، فالالف مزيد لتفصل بين النونين كراهة اجتماع^(٣) الامثال - اعني النون التي هي علامة الاضمار والنون الثقيلة التي هي نونان اثنتان - والكسرة في الأخيرة منهما كالكسرة في التي تلحق فعل الاثنين ، والفرق بين الموضعين أن القسم الاول من الافعال يكون قبل لحاق النون معرباً والنون هي المبقية - كذا - له وهذا القسم يكون قبل لحاق النون مبنياً كما عرفت .

وأكثر ما تلحق هذه النون في القسم نحو قوله تعالى ﴿وَكَنَعْلَنَ بَأْءَ بَمَدَحِينَ﴾^(٤) وفي النهي نحو قوله عز من قائل ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾^(٥) وفي الاستفهام إذا كان معناه التمني نحو قولك : ليت شعري هل احظين بخير .

وقد تلحق الامر ولا شك^(٦) أنه يكون قبل لحاقها مبنياً تقول : اضرب فإن الحقت النون الثقيلة قلت : اضربين وكذلك : اضربين واضربان واضربين واضربان على ما عرفت في الافعال . التي في أوائلها الزوائد الاربع وأما الخفيفة من النونين^(٧) فحكمها

(١) حاشية في (ب) ، (ش) ((يعني الفتحين والالف)) .

(٢) انظر : الكتاب ١٥٥/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ١٤٩/٢ .

(٤) سورة ص : الآية ٨٨ .

(٥) سورة إبراهيم : الآية ٤٢ .

(٦) انظر : المقتضب ١٥٠/٢ .

(٧) عنوان في حاشية (ش) ((النون الخفيفة)) .

الفعل المضارع وما يعمل فيه الرفع

حكمُ الثقيلة إلا أنها لا تلحقُ الفعل^(١) المصوغُ للاثنتين ولا ما لجماعةِ المؤنثِ لمكانِ الالفين - اعني التي للاضمار والمزيدة - وذلك لأنها ساكنة لا متحرك بعدها من الكلمة فلا تلاقي الالف التي لا تمسها الحركة أصلاً .

وحكي عن يونس^(٢) : أنه كان يجوز ان يقال : اضربان واضربنان . فإن لقي الخفيفة هذه ساكن بعدها حذفت نحو : لا تضرب العباس يا رجل . بفتح الباء . وأيضاً لا تضربا العباس يا رجلان . على مذهب يونس فيعودُ الحالُ كأن لم تكن ، فإن وقفت على الخفيفة جعلتها الفأ كما تقول في الوقف : رأيت زيداً . على ما تعرفه بعد إن شاء الله تعالى وعلى هذا قوله :

فلا تعبد الشيطان والله فاعبدا^(٣)

(١) هذا رأي البصريين حيث لا يجوزون ادخال النون الخفيفة على فعل الاثنتين وجماعة النساء . أما الكوفيون فيذهبون إلى ذلك . انظر : الانصاف ٦٥٠/٢ مسألة ٩٤ .

(٢) الكتاب ١٥٧/٢ ((وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان اضربنان زيداً فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامهم . لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم)) .

(٣) البيت للأعشى . انظر : ديوانه / ١٠٣ .

فصل

فى الحروف التى تنصب الفعل المضارع

الحروف التى ينصب معها الفعل المضارع تسعة : وهى : إن ، ولن ، واذن ، وحتى ، وكى ، واللام ، والفاء ، والواو ، وأو .

وقد عرفت فى باب تعديد العوامل أن الفعل المضارع لا يتنصب إلا إذا وقع مع الحروف الناصب له موقع المصدر . واطلعت على العلة فى ذلك وبقي علينا ان نذكر لك أحكام هذه الحروف ، والاماكن التى تستعمل فيها ، وأن نبين كيفية وقوع كل واحد منها مع الفعل بعده موقع الحدث ، وأنه هل يجيء غير ناصب للفعل المضارع أم لا ؟ فإن جاء فمتى وبأي شرط ينصب ؟ ولنعدها لك واحداً واحداً .

أما أن : فهمي أم الباب ، تقع مع المضارع بعدها تارة فى موقع الفاعل ، وتارة فى موقع المفعول ، وتارة فى موقع المضار إليه قال الله تعالى ﴿مَا كَانَ لَأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَخْلِفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ﴾^(١) وقال سبحانه ﴿فَإِنْ اسْتَغْلَتْ أَنْ يُبْغِيَنَّ مَقَافِي الْأَرْضِ﴾^(٢) وقال عز من قائل : ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا﴾^(٣) .

ولا يجوز أن يجيء الفعل بعدها صلة أو صفة فلا بد من أن تكون مع الفعل بمنزلة المصدر^(٤) . فإن قيل : ولم لم تنصب فى نحو قوله تعالى ﴿أَكَاكَ النَّاسُ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾^(٥) ولا شك أن المعنى أكان للناس عجباً وحيناً^(٦) ؟

قلنا : لأن الفعل بعدها لم يكن مستحقاً للاعراب ولا مستعداً لأن يعمل فيه العوامل . وقد

(١) سورة التوبة : الآية ١٢٠ .

(٢) سورة الأنعام : الآية ٣٥ .

(٣) سورة الأنعام : الآية ٦٥ .

(٤) انظر : المقتضب ٦/٢ .

(٥) سورة يونس : الآية ٢ .

(٦) فى (ب) ((فوحينا)) .

الحروف التي تنصب الفعل المضارع

مر لك^(١) هذا وأن هذه إذا دخلت الفعل المضارع ، فلا بد أن تكون ناصبة له . وما سواها من الحروف التي تنصبه محمول عليها ومصروف إليها على ما يساق إليك ان شاء الله تعالى .
وقد يعرض لأن هذه أن يحذف منها حرف الجر في نحو قوله ﴿م* أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يُبْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾^(٢) وقوله عز اسمه ﴿وَمَا كُنَّا لَأَن تَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٣) وكان التقدير بأن يقولوا ، و : في أن لا نتقاتل^(٤) والله اعلم بما أراد .

فذهب سيبويه^(٥) : إلى أن ((أن)) هنا في موضع نصب وبقاها الخليل على اصل الجر ، ولم ينتصر له ان يستعين بقول الشاعر :

وما زرت سلمى أن تكون حبيبة
السي ولا دين بها أنا طالبه^(٦)

ولأقيس قول سيبويه^(٧) : ألا ترى أن لا يجوز الجر في نحو قوله تعالى ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ مَرَجًا﴾^(٨) ولا في نحو قول الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به^(٩)

(١) أي بني عند اتصاله بالضمير ((كان التحريف يلزوم الاقتران)) .

(٢) سورة العنكبوت : الآية ١ - ٢ ، انظر : معاني القرآن ٣١٥/٢ ، والبيان في غريب اعراب القرآن ٢٤١/٢ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٢٤٦ .

(٤) تفسير القرطبي ٢٤٤/٣ ((قال الاخفش ان زائدة وقال الفراء هو محمول على المعنى أي وما منعنا كما تقول مالك لا تصلي ؟ أي ما منعك . وقيل المعنى وأي شيء لنا في ألا نتقاتل في سبيل الله . قال النحاس وهذا أجودها .

(٥) انظر : الكتاب ٤١٨/١ .

(٦) البيت للفردق ديوانه ١٠٣/ .

(٧) انظر : الكتاب ٤١٨/١ ((لما حذفوا حرف الجر عمل الفعل)) .

(٨) سورة الأعراف : الآية ١٥٥ ، الكتاب ١٦/١ .

(٩) البيت لعمر بن معد يكرب في ديوانه ٣٥/ وعجزه :

فقد تركك ذا مالٍ وذا نسبٍ

وحكم أن فى هذا الحذف فى نحو قوله عز وجل ﴿وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ إِذْ يَقُولُُونَ إِنَّمَا نَعْبُدُ اللَّهَ حَسْبُنَا اللَّهُ﴾ (١) حكم أن هذه ، إذ التقدير : بأن لهم والله أعلم .

وأما لن : فللنفي فى الاستقبال ، ولا تجيء إلا مع الفعل المستقبل (٢) وتنصبه البتة قال تعالى ﴿فَلَنْ أَكَلَّهَ الْيَوْمَ نَاسِكًا﴾ (٣) .

وذهب الخليل (٤) إلى هنا أصله ((لا أن)) فحذفت الهمزة تخفيفاً وبقيت الالف ساكنة مع النون بعدها فخرلت فصار لن .

وكان من حقها ألا تقدم عليها معمول الفعل بعدها (٥) وأن لا يوصف بها ولا يوصل كالشأن فى أن لكنهم اتسعوا فيها فاجروها مجرى لا فقالوا : زيداً لن اضرب (٦) .

وإن قل (٧) ذلك . وقال تعالى ﴿وَإِنَّكَ تَرَوْهُوَ كَأَن تَخْلُقُهُ﴾ (٨) وهذا كثير شائع . ولا يبعد أن يكون الشيء يعرض له بالتركيب ما لم يكن له قبل من الاحكام وقد نبهناك على هذا فى أوائل الكتاب .

وأما (٩) إذا : فمنهم (١٠) من جعله حرفاً مفرداً ناصباً للفعل المضارع بذاته ولو كان

(١) سورة الكهف : الآية ٢ ، القرطبي ٢٣٩/١ ((والمعنى وبشر الذين آمنوا بأن لهم اولاد لهم ، فلما سقط الخافض عمل الفعل . وقال الكسائي وجماعة من البصريين ان فى موضع خفض باضممار الباء فى (ش) وردت الآية (وبشر الذين آمنوا وعملوا ...) وفى (ب) ، (ج) وردت كما فى المتن .

(٢) انظر : المقتضب ٨/٢ ، ومعاني الحروف للرماني ١٠٠/ .

(٣) سورة مريم : الآية ٢٦ .

(٤) الكتاب ٤٠٧/١ ((فاما الخليل فزعم انها (لا ان) ولكنهم حذفوا لكثرة فى كلامهم كما قالوا : ويلمه يريدون وي لاه وكما قالوا يومئذ وجعلت بمنزلة حرف واحد .

(٥) قال المبرد فى المقتضب ٨/٢ وهو يورد على الخليل ((وليس القول عندي كما قال وذلك انك تقول : زيداً لن اضرب كما تقول : زيداً سأضرب فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام لأن زيداً كان ينتصب بما فى أصله ان)) .

(٦) انظر : الكتاب ٤٠٧/١ .

(٧) حاشية فى النسختين ((وصف بلن مع ما بعدها وان كان لا يوصف بأن مع بعدها)) .

(٨) سورة طه : الآية ٩٧ .

(٩) اختار البصريون كتابتها بالالف والكوفيون يختارون كتابتها بالنون . انظر : معاني الحروف للرماني ١١٧/ .

(١٠) انظر : المغني ٢٠/١ .

الحروف التي تنصب الفعل المضارع

كذلك ما جاز أن يفصل مستقلاً بنفسه في نحو قوله :

إذن لقام بنصرى معشر خشن^(١)

وقوله :

إذن فلا رفعت سوطي السّ يدي^(٢)

ولا أن يرفع الفعلُ المستقبلُ بعده والمعنى باقٍ بحاله في نحو قولك : أنا إذا أعطيك فإن قيل : اليسَ قد يرفعُ الفعلُ وينصبُ بعد الفاء^(٣) في نحو قوله تعالى ﴿لَمَّا بَلَغَ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطْلَعَ^(٤) إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾^(٥) .

قلنا : إنما كان ذلك لأن الفاء ليست هي الناصبةُ للفعلِ بذاتها ، بل قد تضمّر بعدها ((أن)) فتنصب^(٦) .

وتجيءُ ولا اضمارَ لأن بعدها فلا تنصبُ على ما ستعرفه بعد إن شاء الله عز وجل . ومنهم^(٧) من جعله في الأصل ((إذ أن)) وهذا غيرُ مستقيم لا من جهة المعنى ، لأن ((إذ)) لما مضى من الزمانِ واذن لا بد أن يكون لما ينتظرُ من الأحوالِ إذ هو متضمن لمعنى الجزاء ، وإذ لا يجازى به ، فقد ظهر أن إذا لا يجوزُ أن تكون ((إذ أن)) ولا إذا أن ،

(١) لقريط بن أنيف . انظر : الفصل ١٤/ ، والمغني ٢١/١ ، والخصائص ٢٧/٢ ، وامالي ابن الشجري ٢٨٨/٢ ، والاشموني ٤٣/٤ ، ومجالس ثعلب ٤٧٣/ ، وحامسة المرزوقي ٢٣/ .

(٢) للناطقة الذبياني . انظر : ديوانه ٢٠/ ، انظر : مجالس ثعلب ٣٦٦/ ، والمغني ٢٥/١ ، والخزانة ٥٧١/٣ ، الازهية ٤١/ .

(٣) انظر : معاني الحروف للرماني ١١٦/ .

(٤) التيسير ١٩١/ ((وقد ذكر حفص (فاطلم) بنصب العين والباقون برفعها)) البيان في غريب اعراب القرآن ٣٣١/٢ (فاطلم) يقرأ بالنصب والرفع فالنصب على انه جواب لعلي بالفاء بتقدير ان والرفع على انه عطفه لفظة ابلغ)) .

(٥) سورة غافر : الآية ٣٦ - ٣٧ .

(٦) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٣٣١/٢ .

(٧) وهذا الرأي للخليل انظر : الكتاب ٤١٢/١ .

لأنه لو كان كذلك للزم أن لا يرفع الفعل المستقبل بعدها في نحو قوله :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها إذا لا أقبلها^(١)

كما لا يجوز أن يرفع بعد لن .

والحق إن ((إذا)) أصله إذا وهو اسم لما يستقبل من الزمان لحقه النون عوضاً عن المضاف إليه كما في حينئذ . ولدلالته على الاستقبال جاز أن يجازى به ، وانتصاب الفعل بعده على اضممار^(٢) أن ، ولا يجوز إظهارها أصلاً كما لا تظهر مع الفاء في نحو قوله : إلا تنزل فأقربك . ولا مع حتى في نحو قوله تعالى ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(٣) قلت : فإن أقربك . وحتى أن يعطوا^(٤) . لم يجز .

وقد يترك الشيء إلى الشيء تركاً لازماً فلا يؤخذ به هذا مع أن لزوم الحذف هنا له فائدة جسيمة وهي الاشعار بأن الثاني تبع للأول وحاصل بمصوله ، فصار لزوم الحذف كأنه علامة للجمعية في الموضعين - اعني في إذ وفي الفاء واخواتها التي سنذكرها لك إن شاء الله تعالى .

ولنذكر الآن شرائط ((إذا)) التي بها تنصب - اعني التي معها يجوز أن تضر أن - وهي ثلاث :

الأولى : أن يكون الفعل الذي تلابسه مستقبلاً فإنه إذا كان للحال لم يجز أن يتنصب بوجه من الوجوه تقول : في جواب من يحدثك بحديث مستدع . إذن كاذباً . فترفع اذان إذا اردت الحال ، لأن أن لا تعمل في الحال .

الثانية : أن يكون - اعني الفعل - متفرغاً لها غير مشغول بشيء دونها لو قلت : انا إذا اكرمك . لم يكن لك إلا الرفع ، وكذلك إذا قلت : إن تأتي إذا أتتك تعين الجزم ، لأنه لا يستقيم لك : أنا إذا اكرامي . ولا : إن تأتي إذا أتيتني . فلا يصلح تقدير أن فلا

(١) تميم عزة في ديوانه ٣٠٥/ تحقيق د. احسان عباس ط الثقافة - بيروت .

(٢) نظر : الكتاب ٤١٢/١ ، وشرح الفصل ١٥/٧ .

(٣) سورة التوبة : الآية ٢٩ .

(٤) لم يجوز البصريون اظهار ان بعد كي وحتى والكوفيون يجوزون ذلك . انظر : الانصاف ٥٨٢/٢ .

وجه للنصب .

وأيضاً تقولُ : إذا عبدُ الله يقومُ . فترفعُ لأنه لا يجوز أن تقدر إذا (أن) عبد الله قيامه .
الثالثة : أن تكون إذا مبتدأة يبنى عليها الفعل غير متأخر عنها ، فإن كانت مسبوقةً
بالفعل الذي يتعلق به لم يجرِ النصبُ وذلك نحو قولك : أعطيك إذا يا فتى فإن سبقت
بالفاء أو الواوِ العاطفةِ فالأحسنُ الرفعُ وذلك لأن العاملَ كلما كان اسبق كان أغلبُ
وأقوى^(١) .

ألا ترى أن ظننت واخواتها إذا وردت قبل الاسمين لزمَ النصبُ ، فإن لم ترد^(٢) لم
يلزم قال تعالى ﴿إِذَا لَا يُؤْمِنُ النَّاسُ بِتَرِكَةٍ﴾^(٣) وقال عز اسمه ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٤) .
قال سيبويه^(٥) وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ﴾ وسمعنا
بعضُ الاعراب قرأها ((وإذا لا يلبثوا)) فإن تأخر الفعلُ عنها بفاصلةٍ تفصلُ بينهما لم
يجزِ النصبُ تقولُ : إذا في الدار اكرمك . فترفع لأن الفعل كلما كان أقرب^(٦) كان اقدر ،
وإلى هذا نظر سيبويه حيث أعمل أقرب^(٧) العاملين .

فإن قيل : فما الوجهُ في نحو قول القائل^(٨) : إذا والله أعطيك بالنصب^(٩) ، فذاك لشدة
اتصالِ القسم بالكلام ، فيه دليلٌ على اضممار أن ، لأنك يمكنك أن تضمهرها بعد القسم ،

(١) المقتضب ١١/٢ صلح الاعمال والالغاء وتعليل النحاة ان عوامل الافعال وما قاربها تكون ضعيفة فلا

تعمل إلا إذا اعتمد الكلام عليها .

(٢) انظر : المقتضب ١٠/٢ لضعفها .

(٣) سورة النساء : الآية ٥٣ .

(٤) سورة الإسراء : الآية ٧٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٤١١/١ ، انظر : مختصر شواذ القرآن ٢٧/ .

(٦) انظر : المقتضب ١٠/٢ .

(٧) الكتاب ٣٧/١ ((وإنما كان الذي يليه أولى القرب جواره وانه لا ينقض معنى وإن كان المخاطب قد

عرف ان الأول قد وقع بزيد)) مثال ضربني وضرب وضربت زيدا .

(٨) حاشية دخلت في متن (ب) ، (ش) وعليها إشارة في النسختين انها حاشية ((ولو قلت والله إذا

اعطيك لم يجز إلا الرفع لأن الكلام حينئذ يكون مبنياً على القسم لا على إذا)) .

(٩) انظر : المقتضب ١١/٢ .

.....المستوفى في النحو

فإن جعلت أن العاملة جزءاً إذا لم يستقم لأن ((أن)) هذه لا يفصل بينها وبين ما تعمل^(١) فيه بوجه .

فإذا استجمعت ((إذا)) هذه الشرائط بتمامها نصبت يقول القائل : أنا آتيك فتقول في جوابه إذا أكرمك بالنصب وتقول : لا تدن من الأسد إذا يأكلك بالنصب أيضاً وعلى هذا قوله :

أردد حمارك لا يرتع بروضتنا إذا يرد العير مكروب^(٢)

بالنصب^(٣) فكان التقدير : إذا أكرامي لك - أي يثبت أكرامي - أو أكرامي واقع . وإن كان لا يجوز أن يظهر هذا إلى اللفظ كما لا يظهر في نحو قولك : أنا مقيم عند أو يقدم أخوك . فلا يقول : أو أن يقدم ولا : أو قدمه .

فإن قيل : إنكم قد حملتم إذا على أنها إذا مع النون التي تعتبر عوضاً عن الجملة بعدها فهل يجوز أن تكون إذا نفس الخبر عن الحدث الذي يدل على الفعل مع أن المقدرة . قلنا : لا ، لأن إذا هذه لا تكون إلا ملغاة لأن إذا كانت خبراً عن الحدث لم يجوز أن يحذف ما بعدها من الجملة المضافة هي إليها لفقد الفائدة التي هي الغاية المطلوبة في الخبر . وإذا لم يجوز حذف الجملة لم يجوز لحاق التنوين عوضاً عنها . على أن إذا إذا كانت خبراً لم يجوز تقديمها على الحدث الذي بها يخبر عنه لأنها إذا وقعت صدر الكلام غلبت عليها المجازاة^(٤) .

ولا يجازى بالاسم المفرد أصلاً ولهذا لم يجوز أن تقول : إذا يقوم زيد قيامي ، وإن جاز : قيامي إذا يقوم زيد .

فهذا شأن إذا الناصبة في العمل ، وإنما عددناها في جملة الحروف لأمرين : أحدهما :

(١) جوز ابن عصفور في المقرب ٢٦٢/١ الفصل بين إذا ومعمولها بالقسم والظرف والجار والمجرور .

(٢) لابن عنة الضبي ... انظر : حماسة المرزوقي ٥٨٦/ ، والكتاب ٤١١/١ ، شرح المفصل ١٦/٧ ،

المفضليات ٣٨٣/ ، اللسان ٢٠٧/٢ مادة كرب . ويروى برواية أخرى ((لا تنزع سويته)) .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٦/٧ .

(٤) الشلوين يرى معناها الجواب والجزاء في كل موضع والفارسي يقول في الأكثر المغني ٢٠/١ .

الحروف التي تنصب الفعل المضارع

إنّا لم نكن بينا بعد كيفية الحال^(١) فيها ، وكن الاقدمون من أصحاب هذه الصناعة جعلوها حرفاً فساعدناهم على ذلك ما دام للمساعدة وجه .

والثاني : انها وإن كانت هي العاملة في الظاهر فالعمل في الحقيقة لأن وهي حرف فإن قيل : إنها لو كانت مما تضرع بعده أن لوجب أن تكون بمنزلة حتى واللام في استمرار النصب بها وحتى في قولك : عبد الله إذا يأتيك ؟

قلنا : ولم يجر أن تكون بمنزلة الفاء والواو وأو التي ينصب بها الفعل بعدها إذا اضمرت أن ولا ينتصب إذا لم تضرع ، وهذا إن لم تكن حجة لنا من حيث أن إذا لو كانت هي نفسها الناصبة لوجب أن تكون ناصبة في كل موضع كان ، فليس حجة علينا^(٢) فاعد فيه النظر .

وأما ((حتى)) فقد ذكرنا فيما تقدم أنها تكون ابداً لل غاية وأنها تحيى على وجوه عدة ، وبيناً لك كيفية كونها جارة للاسم ، وعاطفة ، إما الاسم على الاسم ، وأما الجملة على الجملة ، سواء كانت اسمية أو فعلية . وإن الفعلية ما هو نحو قولنا في الحال راهنة أو محكية : شربت الابل حتى يحيى البعير^(٣) يجر بطنه .

وبقي أن نذكر لك كيفية كونها ناصبة للفعل المستقبل وأن يفرق بينها وبين العاطفة . إذا ارتفع الفعل بعدها مصوغاً للحال دون الاستقبال نقول : إن الفعل المضارع إذا وقع بعد حتى فلا يخلو إما أن يكون مستقبلاً فينتصب بحتى ، وحتى هذه قد تكون بمعنى ((إلى))^(٤) وتضرع بعدها أن فيلزم أن يكون ما بعدها متصلاً بما قبلها نحو : صليت حتى يطلع الفجر . فطلوع الفجر متصل بالصلاة غير متراخ عنها ، وحتى يشبه أن تكون هي الجارة للاسم فإن جعلت صنفاً على حياله ، فمن حيث أن أن المقدرة^(٥) معها حذفت حذفاً لازماً .

(١) انظر : الأصول ١٥٣/٢ .

(٢) ينكر ابن هشام أن يكون ان هنا مضمرة . انظر : المغني ٢٠/١ .

(٣) الكتاب ٤١٣/١ .

(٤) انظر : المغني ١٢٥/١ ، يرى البصريون ان حتى تنصب الفعل المضارع المستقبل بأن مقدرة ، والكوفيون يرونها ناصبة للفعل بنفسها . انظر : الانصاف ٥٩٧/٢ مسألة ٨٣ .

(٥) انظر : الخصائص ٢٦٠/١ .

وقد تكون بمعنى ((اللام))^(١) التي تفيد الغرض وتضمير أيضاً بعدها أن فلا يلزم أن يكون ما بعدها متصلاً بما قبلها بل يكون الثاني له ولأجله الأول نحو: خدمتك امس حتى تكرمني اليوم. كما يقول: لتكرمني. فالإكرام ليس متصلاً بالخدمة بل هو الشيء الذي لأجله الخدمة. فحتى لا تكون هي التي تدخل الاسم فتجره لأنك لا تقول: خدمتك حتى الإكرام. بمعنى خدمتك للإكرام.

ولك أن تجعل ((حتى)) هذه في الموضعين جميعاً بحيث لا تحتاج إلى تقدير أن بعدها وذلك بأن تجعلها بمعنى ((أمد)) وبمعنى ((لأن)) فتكون هي مع الفعل المستقبل بعدها بمنزلة إلى مع المصدر أو بمنزلة اللام مع المصدر، وأما أن يكون - اعني الفعل المستقبل - بعد حتى حالاً^(٢) فلا يتنصب أصلاً بل يكون مرفوعاً لتعريه من العوامل التي بها ينصب الفعل المضارع أو يجرم.

وحتى لا تكون بمعنى ((إلى ان)) ولا بمعنى ((لأن)) كيف وأن لا تدخل الحال بل تكون عاطفة للجملة، إلا أن الفعل بعدها قد يكون متصلاً بما قبلها كقولك: سرت حتى ادخلها. كما تقول: سرت فادخلها. إذا كان أول الدخول متصلاً بآخر المسير، وقد يكون منفصلاً عنه كقولك: لقد حدثت فلاناً أول من امس بمحدث حتى لا يستطيع أن يخالفه الساعة فيه. وأيضاً: لقد سرت حتى ادخلها الآن^(٣) - لا امنع - حال إذا اردت التراخي، ولا بد من أن يكون الثاني هنا مما يؤديه الأول سواء كان متصلاً أو منفصلاً. وقد نهناك على هذا في باب العطف حيث ذكرنا أن مفهوم الجملة الثانية لا بد أن يكون بعض ما تدل عليه الجملة الأولى وفي أقصى المراتب منه، وأراك تفتنت له، فإن لم يكن الثاني مما الشمس ليس مما يقتضيه الدخول، وكذلك: هل سرت أنت حتى تدخل لا يجوز الرفع في شيء من هذا، لأن السير لم يتيقن بعد فيعطف عليه الدخول. فإن قلت: متى سرت حتى تدخلها. جاز الرفع والنصب^(٤) على الوجهين.

(١) يرى ابن هشام في المغني ١٢٥/١ انها تكون بمعنى إلى وبمعنى كي في الاستثناء ولم يذكر انها بمعنى اللام.

انظر: معاني الحروف للرماني ١١٩/ يرى انها تقدر بمع وبالى.

(٢) انظر: الكتاب ٤١٣/١.

(٣) في (ش) و (ب) هكذا وفي نسخة (ج) ((إلا أن لا امنع حال)).

(٤) انظر: الكتاب ٤١٤/١.

وأما ((كي)) فلا بأنه الغرض وينتصب بعدها الفعل المستقبل على وجهين^(١) :
 أحدهما : ان تكون هي نفسها الناصبة^(٢) فتكون مع المستقبل في تقدير المصدر تقول :
 اشتريت السلعة كي اربح بها . ويجوز أن يلحقها اللام كما يلحق أن ، قال تعالى ﴿لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾^(٣) .

والآخر : أن يقدر بعدها ((أن))^(٤) ناصبة للمستقبل وتكون هي بمعنى اللام فلا
 تلحقها اللام ، وتكون من حروف الجر يخصص^(٥) الفعل المستقبل إذا اعتبرته مع أن التي
 معها يصير الفعل بمنزلة المصدر على أنه قد سمع : كي مه^(٦) كما تقول ليه .
 وأما ((اللام)) فلا شك أنها هي الجارة فاتنصب الفعل المستقبل بها على تقدير أن
 بعدها .

وتستعمل على وجوه منها : أن تكون للقصد وما يجري مجرى القصد^(٧) ونجىء في
 الاثبات كقوله تعالى ﴿وَنَذِرْكُمْ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾^(٨) وفي النفي كقوله عز اسمه ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ
 الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لَتَعْلَمَنَّ مَنِ بَعَثَ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾^(٩) فهذا على تقدير حذف المضاف
 كأنه ليعلم ملائكتنا أو ليعلم أولياؤنا ، ويجوز أن يكون تعالى خاطب الخليفة بما يشاكل
 طريقته في معرفة البواطن^(١٠) بالظواهر ، وليكون الخطاب على قدر فهم المخاطبين .

(١) انظر : الانصاف ٥٧٣/٢ .

(٢) انظر : معاني الحروف للرمانى ٩٩/ .

(٣) سورة الاحزاب : الآية ٣٧ .

(٤) انظر : المغنى ١٨٣/١ .

(٥) ذهب الكوفيون إلى ان ((كي)) لا تكون حرف جر وإنما هي حرف عطف فقط .

والبصريون يرونها أحيانا حرف جر ودليلهم انها تدخل على ما الاستهامة ولدخول لام الجر عليها

كيمه ، وله ، وعم . انظر : الانصاف ٥٧٠/٢ مسألة ٧٨ .

(٦) رسمت في كتب النحو ((كيمه)) ورسمت في النسخ الثلاثة كما في المتن .

(٧) زيادة ضرورية من نسخة (ب) .

(٨) سورة الأنعام : الآية ٩٢ .

(٩) سورة البقرة : الآية ١٤٣ .

(١٠) انظر : تفسير القرطبي ١٥٦/٢ .

وقد تقع هذه اللام موقع ((أن)) وأن كانت غير معادلة لها^(١) في المعنى ، وذلك إذا كان الكلام متضمناً لمعنى القصد والارادة وقال تعالى ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) وقال سبحانه ﴿إِنَّا بِرَيْدِ اللَّهِ لَيَعِدُّهُنَّ بِهَا﴾^(٣) .

ونظير ذلك أن ((لو)) قد تقع موقعها - يعني موقع أن - إذا كان معنى الكلام التمني قال عز من قائل ﴿يَوْمَ أَهْدَمُوا لَوِيعَ رَأْفَتِهِ﴾^(٤) .

ومنها : أن تكون للغاية^(٥) ، وتستعمل في الإثبات والنفي قال تعالى ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرَمًا﴾^(٦) ولك أن تقول : ولم يلتقطه غيرهم ليكون له عدواً وحزناً .

وقد تقع في القسم موقع المفتوحة في نحو قوله :

تالي ابن أوس حلفه ليردني^(٧)

وذلك لأن الحالف لابد ان يجعل الأمر الذي يحلف عليه غراً له في الحال يومه ، ومنها أن تكون مؤكدة لنفي الكون الناقص نحو قوله عز من قائل ﴿كَانَ اللَّهُ لِيَعِدَّ بِهِ وَأَنْتَ فِيهِ﴾^(٨) .

فإن أردت أن تجعل هذه اللام زائدة من حيث أن الكلام ليس يختل بسقوطها لم يجز^(٩) لك ذلك لأن المعنى يتغير بلحاقها^(١٠) .

(١) حاشية في النسختين ((الأصل في هذا اللام ان يكون معناها ازيد من معنى ان فلا تكون معادلة لها ، فاستعمال اللام هنا بطريق اعتبار جزء من واحد من جزئي مفهومها وهو معنى ان)) .

(٢) سورة الأنعام : الآية ٧١ ، واللام بمعنى الباء وقيل زائدة . انظر : املاء ما من به الرحمن ١/ ١٦٢ .

(٣) سورة التوبة : الآية ٥٥ .

(٤) سورة البقرة : الآية ٩٦ .

(٥) اسماءها الرماني في معاني الحروف ٥١/ ((العاقبة)) وسماءها الاخفش لام الصيرورة .

(٦) سورة القصص : الآية ٨ .

(٧) لم اعثر عليه هناك معروف البيت .

(٨) سورة الانفال : الآية ٣٣ .

(٩) انظر : الكتاب ٤٠٨/ .

(١٠) البرهان ٨٧/٣ ((اللام لتأكيد النفي كالباء الداخلة في خبر ليس انك إذا قلت ما كت اضربك بغير اللام جاز ان يكون الضرب عما يجوز كونه ، فإذا قلت ما كت لاضربك ، فاللام جعلته بمنزلة ما لا يكون أصلاً)) .

فإن قيل : فكيف تقدّر بعدها ((أن)) وعلى أي وجه ؟
قلنا : على نحو قولك : فلان لهذا الامر . إذا كان وكدة الاعتناء به والتوفر عليه
فكأنك إذا قلت : ما كنت لأخرج . قلت ما كنت للخروج . إلا أنه لا يجوز لك اظهار أن
هنا^(١) وإن كان قد جوز اظهاره إذا اريد باللام^(٢) القصْد أو العاقبة تخص بالايجاب .
وأما الفاء : فلا تكون إلا عاطفة^(٣) ونصبها الفعل المستقبل إنما هو على تقدير
((أن))^(٤) بعدها ويكون إلا في جواب ما سوى الواجب من الكلام ، وينقسم إلى خمسة
أقسام :

النفي : كيف كان ، والاستفهام إذا كان الطلب فيه الهلية^(٥) والتمني ، والأمر والنهي
أو ما يجري مجراها من الدعاء .

أما النفي فمعناه قولك : ما تزورني فاكرمك . لك ان تنفي بهذا الكلام الزيارة ، وثبت
الاکرام كأنك قلت : فانا اكرمك . فبالضرورة يلزم الرفع .

ولك ان تنفي الزيارة والاکرام نفياً على حد واحد . كأنك قلت : ما تزورني ولا
اكرمك . فلا بد من الرفع كما ترى .

ولك ان تنفي الزيارة مشعراً بأنها لو وقعت لوقع لوقوعها الاكرام ، وإلا إذا انتفت
فلا بد ان ينتفى بانتفائها الاكرام ، فالاکرام نفسه يكون تابعاً للزيارة على هذا الوجه ، لا
أن الجملة الثانية تابعة للأولى في العطف كما في الوجه الثاني .

وأرادوا ان يدلوا على هذا المعنى فصرفوا الفعل المستقبل بعد الفاء من الرفع إلى
النصب على تقدير ان المنزلة له منزلة الحدث .

(١) انظر : الكتاب ٤٠٨/١ .

(٢) انظر : المقتضب ٧/٢ .

(٣) يرى ابن جني في سر صناعة الاعراب ٢٥٢/١ ان للفاء معان أخرى .

(٤) المقتضب ١٤/٢ ، وهذا الرأي للبصريين ، أما الكوفيون فيرون اختلاف جوابها في النفي والاستفهام

والتمني والأمر والنهي والتحضيض وهو الناصب للفعل . والجزمي وبعض الكوفيين يرون الفاء هي

الناصب . انظر : الانصاف ٥٥٧/٢ ، مسألة ٧٦ .

(٥) الهلية معناها الاستفهام بهل .

ولا يجوز اظهار^(١) أن ها هنا ، لأن المعطوف عليه إنما هو فعل ليس باسم ، ولو كان اسماً لم نحتاج فيه إلى الصرف ولجاز لك اظهار^(٢) ((إن)) إذ يجوز لك أن تقول : يعجبني أن يقوم زيد ، فإن يقعد عمرو .

ولك أن تنفي الزيارة لا على الإطلاق ، ولكن بشرط كونها جالبةً للاكرام وموجبة له . فكأنك إذا قلت على هذا الوجه : ما تزورني فإكرمك قلت : ما تزورني الزيارة التي تستبغ الأكرام . وأن كنت مثبتاً لزيارة غير تلك قال الشاعر :

لم القَ بعدَهُم حياً فأخبرَهُم إلا يزيدهُم حياً ألي هم^(٣)

وقال الآخر :

وما رأينا معاشرأ فيتخوا^(٤)

وعلى هذا الوجه أيضاً يتعين النصب لأن المعنى لا تجتمع الزيارة والاكترام معاً فلمكان الجمعية^(٥) احتيج إلى تقدير ((أن)) التي بها يدل عليها على ما عرفت الآن .
فإن قيل : فهل يجوز أن تكون الجملة المنفية الأولى غير مشاكلة للثانية في الصيغة ؟ قلنا : أما على الوجه^(٦) الأول فظاهر أنه يجوز لك أن تقول : ما زرتني فاعطيك . أي فأنا اعطيك . وعلى هذا قوله :

غير أننا لم تأتينا بيقين فرجسي ونكثرت التأميلا^(٧)

(١) انظر : الكتاب ٤١٨/١ .

(٢) لزيادة بن حمل التميمي ... انظر : حياية المرزوقي / ١٣٩٢ والمغني ١٤٦/١ ، وشرح المصل ٢٦/٧ ، والخزانة ٣٩٣/٢ ، والاشموني ١١٥/١ مع اختلاف في رواية صدره :

وما اصاحب من قوم فاذاكرهم

(٣) لم أعر عليه .

(٤) انظر : الكتاب ٤١٩/١ .

(٥) المقصود بالوجه الأول هنا ان تنفي الزيارة وثبت الاكرام .

(٦) لبعض الحارثيين ... انظر : الكتاب ٤١٩/١ والمغني ٤٨٠/١ ، وشرح المصل ٣٦/٧ ، والخزانة ٦٠٦/٣ ، والمقرب ٢٦٥/١ ، والتصريح ٢٠٤/٢ ونسبه بعضهم للعبري وتجدد أيضاً في الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي / ١٤٧ ، والمقرب ١٣٢/١ .

الحروف التي تنصب الفعل المضارع

وأما على الوجه الثاني^(١) فالصواب تحرى للمشكلة بينهما ليحصل التطابق بين المعطوف والمعطوف عليه ، ويسهل تقدير حرف النفي على سبيل التكرير كما في قوله تعالى ﴿وَلَا يُؤْذِنُ لَهُمْ قَيْمَنٌ﴾^(٢) .

وأما على الوجه الثالث : فيكفي فيه مجرد النفي^(٣) في الأولى وإن كانتا غير مشابهتي الحذف قال تعالى ﴿وَمَا مِنْ حَسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾^(٤) .

وأما على الوجه الرابع^(٥) : فالشرط أن تكونا فعليتين فاعتبره .

وأما الاستفهام فالمعتبر منه في هذا الباب ما يكون المفهوم منه مشكوكاً في وجوده سواء كان هو الفعل الذي ينصب عليه النصب نحو قوله تعالى ﴿كَلَّا لَمِنْ شُعْمَاءٍ يَشْفَعُونَ﴾^(٦) كأن التقدير : وهل يوجد لنا شعفاء فيشفعون لنا والله اعلم بما أراد وعلى الوجه الأول قوله عز من قائل ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُمْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيَضَاعِفَهُ﴾^(٧) فيمن قرأ بالنصب^(٨) ، فالنصب في هذا النحو من الاستفهام هو على الصرف وللدلالة على الجمعية كما في النفي .

وقد يجوز فيه الرفع على الوجهين - اعني على الأخبار والاستخبار - كما عرفت في النفي .

فإن قلت : أين نزلت فاخدمك . ومتى قدمت فأزورك . لم يحسن النصب ، لأن النزول والقدم ليس وجودهما مشكوكاً فيه .

(١) المقصود بالوجه الثاني ان تنفي الزيارة والاكرام على حد سواء .

(٢) سورة المرسلات : الآية ٣٦ ، انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٤٨٨/٢ ، واملاء ما من به الرحمن ١٨٣/٢ ، وتفسير القرطبي ١٦٦/١٩ .

(٣) أي ان تنفي الزيارة مشعراً بوقوع الاكرام .

(٤) سورة الأنعام : الآية ٥٢ ، انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٣٢١/١ ، واملاء ما من به الرحمن ١٥٩/١ .

(٥) أي تنفي الزيارة لا على الإطلاق لكونها جالبة للاكرام .

(٦) سورة الأعراف : الآية ٥٣ .

(٧) سورة الحديد : الآية ١١ .

(٨) كتاب السبعة / ٦٢٥ ((وقرأ عاصم (فيضاعفه) فالألف وفتح الفاء وقرأ ابن عامر ونافع وحزمة الكسائي فيضاعفه بالألف ورفع الفاء . انظر : معاني القرآن للفراء ١٣٢/٢ .

فإن قلت : أين تنزلُ فأخدمك . ومتى تقدم فأزورك حسن النصبُ . وكذلك ان قلت :
افقر فيوصلُ أم غني فيسألُ جاز فيه النصبُ لأن الفقر والغنى لم يتبين واحد منهما بعدُ
وكان المعنى هل هو محوجٌ فيوصلُ أو هل هو مثر فيسألُ .
وقد ينشأ العرض^(١) بين النفي والاستفهام ، وذلك نحو : أن تقول : ألا تنزلُ فاقريك .
على الصرف .

وقد يجوزُ أن يرتفعَ على النفي ، وأيضاً على الاثبات كما ذكرناه قبلُ .
فهذا العرضُ داخلٌ في باب النفي كما ترى وبازائه : ألا ماء فأشرب^(٢) . وليس
بعرض .

وأما التمني : فيجوزُ أيضاً بعده الوجوه الأربعة المذكورة في النفي تقول : ليتك تأتيني
فأحدثك . على الصرف على أحد وجهي النصب .
ويجوزُ فيه الرفعُ على العطف . وعلى هذا قوله تعالى ﴿لَعَلَّكَ تَرْكَى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعُ
الذِّكْرَى﴾^(٣) بالنصب في فتفعه والرفع^(٤) .

ويجوزُ في قولك : ليتك تأتيني فأحدثك ، الرفع على الاستثاف . اعني في الاثبات فإن
استعملت أن قبل الفاء وعطفت على معمولها بالفاء لم يجوزُ إلا النصبُ نحو قوله :
تَمْنَى رَجَالٌ مَا أَرَادُوا وَإِنَّمَا تَمَنَيْتُ أَنْ أَشْكُوا إِلَيْهَا فَتَسْمَعَا^(٥)

وليس هذا مما نحنُ بصدده في شيء ، وإنما نوردُ أمثال هذه المسائل لتفيد الدربة
والارتياض لمن ينظرُ فيها . ولثلا يخلو الشادي إذا نظر في هذا الكتاب من فوائد تخصه
وتليقُ به ومن الله المعونة .

(١) انظر : معاني الحروف للرماني / ٤٤ ، والانصاف ٥٥٧/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٠/١ ، ألا ماء فأشربه .

(٣) سورة عبس : الآية ٣ - ٤ .

(٤) التيسير في القراءات السبع / ٢٢٠ ((قرأ عاصم (فتفعه) بنصب العين والباقون برفعها)) . السبعة في
القراءات / ٦٧٢ ((قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي واحسب ابن عامر (فتفعه
الذكرى) رفعاً ، وقرأ عاصم (فتفعه الذكرى) نصباً)) .

(٥) لم أعر عليه .

الحروف التي تنصب الفعل المضارع

وأما الأمر : فالجائز فيما بعد الفاء فيه من الوجوه النصبُ على الصرف ، ويحتمل الرفعُ على الاستثنا ، ويمتنع فيه أن يحمل على الاول حملاً على حده ، لأن الثاني ليس بأمٍرٍ كما امكن ذلك في النفي والاستفهام والتمني .

مثال الصرف : زرني فازورك . بالنصب ومثال الاستثنا : زرني فأزورك^(١) أي أنا ازورك إن زرتني . وعلى الصرف قوله :

يا ناقُ سيري عنقاً فسيحاً إلى سليمان فتسـترجـحاً^(٢)

وأما النهي فشأنه في انتصاب الفعل المستقبل بعد الفاء العاطفة له عليه وارتفاعه شأن الأمر سواء . ومثال الصرف فيه قوله تعالى ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(٣) .

وحكم الدعاء حكم الأمر والنهي . انقضى القول على الفاء .

وأما الواو : فناسبة أيضاً للفعل المستقبل بعدها في جواب غير الواجب من القول على تقدير^(٤) أن كالفاء ، وقد يجوز أن يرفع هذا الفعل المستقبل بعدها .
فالنصب على الصرف^(٥) ويدلُّ به على المعية أبداً .

فإذا قلت : لا اخذمك وتجفوني . كان النفي اجتماع الأمرين . لذلك إذا قلت : هل تعينني واكرمك ؟ كان المسؤول عنه اجتماع الاعانة والاكرام على الوجه المعلوم ، وعلى هذا قوله سبحانه ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرَىٰ وَلَا نَكْذِبُ﴾^(٦) فيمن قرأ بالنصب للتمني فيه الرد لا مطلقاً بل مع ترك التكذيب منهم .

(١) انظر : الكتاب ٤٢١/١ .

(٢) لأبي النجم كما في الكتاب ٤٢١/١ ، والمقتضب ١٤/٢ وسر صناعة الاعراب ٢٧٢/١ ، ووصف المباني وفي شرح المفصل ٢٦/٧ .

(٣) سورة الأنعام : الآية ١٠٨ .

(٤) وهذا رأي البصريين انظر : الانصاف ٥٥٥/٢ .

(٥) وهذا قول الكوفيين ، الانصاف ٥٥٦/٢ ((إنما قلنا انه منصوب على الصرف وذلك لأن الثاني مخالف للأول)) .

(٦) سورة الأنعام : الآية ٢٧ ، سيبويه ٤٢٦/١ ، يرفع تكذب وينسب النصب إلى عبد الله بن إسحاق . أما التيسير ١٠٢/ فيقول ((حمزة وحفص (ولا نكذب ونكون) ينصب الباء والنون فيهما والباقون بالرفع فيهما)) . انظر : السبعة في القراءات ٢٥٥ .

وأيضاً قوله :

لَا تَنْهَ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ^(١)

المنهي عنه هنا النهي عن الشيء من طلاب مثله فكأنه : لا تنه نهياً يستتبع الاتيان على ما عرفت في الوجه الرابع من الوجوه المذكورة في جواب النفي بالقاء لا يكون النصب^(٢) بالواو غير هذا .

والرفع إنما يكون على الاستثناف ، ولا يكون المعطوف فيه داخلاً في حكم ما قبله ، فإن جواز لا على وجه الاستثناف وبأن يكون المعطوف فيه داخلاً في حكم ما قبله ومحمولاً عليه فذلك بشرط أن يكون مناسباً له في اللفظ ولا يتصور هذا في الامر والنهي ولو قلت : زرني وازرك . لم يجوز . ولو جاز لكان غير مرفوع ، وعلى هذا قوله جل جلاله ﴿وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَكُنُوا الْحَقَّ﴾^(٣) فيمن يحمله على الجزم .

ومما يحمل على الصرف^(٤) بعد الواو قولها :

لِلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ لِبْسِ الشَّفَوفِ^(٥)

فإن قيل : إن قولها وتقرَّ عيني ليس مرتباً على غير الواجب !

قلنا : إنما جاز ذلك وحسن ، لأن المعطوف عليه ها هنا اسم ولولا المعية التي تدل عليها فحوى الكلام لم نجعله مصروفاً^(٦) كما لا يحمل على الصرف قوله تعالى ﴿إِلَّا وَحْيًا

(١) للأخطل كما في ملحقات ديوانه / ١٣٠ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٢٤/١ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٤٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٢٦/١ ، البيان في غريب اعراب القرآن ٧٨/١ والمكبري ٢٣/١ .

(٥) البيت لميسون بنت مجدل ... انظر : الكتاب ٤٢٦/١ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، وشرح المفصل ٢٥/٧ ،

وأما ابن الشجري ٢٨٠/١ ، والخزانة ٥٩٢/٣ ، ٦٩١ ، والهمع ١٧/٢ ، وشرح شواهد المعنى ٢٢٤/٢ ،

٢٦٤ ، والعيني ٣٩٧/٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٤٢٦/١ .

الحروف التي تنصب الفعل المضارع

أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا^(١) إذا اردتْ أو ارسال^(٢) رسول فإن قيل : قد ذكرتم إن الصرف في الفاء والواو لا يكون إلا في جواب غير الواجب ، فما الوجه في قوله :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ والحق بالحجاز فاستريحوا^(٣)

قلنا : هذا محمول أن يتمحل له على الشذوذ^(٤) ليس مما يقاس من حيث تكون عاطفة ، وذلك على تقدير ((أن)) كالشان في الفاء والواو^(٥) ، إلا أنها قد يصير بعدها الفعل سواء كان مرتباً على الواجب كقوله :

نَحَاوُلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتَ فَتَعْذِرَا^(٦)

أو على غير الواجب كقوله تعالى ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾^(٧) والرفع غير جائز في مثل هذا .
وأما ما أنشد لزياد الاعجم :

(١) سورة الشورى : الآية ٥١ .

(٢) نافع وابن عامر (أو يرسل) برفع اللام . وابن ذكوان وابن كثير وابن كثير وعاصم وحمة والكسائي بالنصب . انظر : السبعة / ٥٨٢ .

(٣) البيت للمغيرة بن حنبل .. انظر : الكتاب ٤٢٣/١ والمتنضب ٢٤/٢ ، والخزانة ٦٠/٣ ، والهمع ٧٧/١ ، ١٦ ، ١٠/٢ .

(٤) الكتاب ٤٠٣/١ نصبه عند سيبويه في الواجب على الضرورة الشعرية وأكد هذا القيرواني في كتابه ما يجوز للشاعر ١٦٠ .

(٥) انظر : الكتاب ٤٢٧/١ .

(٦) لامرئ القيس . انظر : ديوانه ٩١/ وصدده :

لَا تَبْـلُـكَ عَيْنُكَ إِنَّمَا

(٧) سورة آل عمران : الآية ١٢٨ ، انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٢٢١/١ ، واملاء ما من به الرحمن ١٩٨/١ .

وكنْتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كُوبَهَا أو تستقيم^(١)

فلا على هذا الحد ألا ترى أن الاستقامة ليست أبداً ينتهي إليه الكسر ولا قطعاً ينتهي بحصوله الكسر.

قد عرفت أن ((أو)) إنما تدل على أحد شيئين أو أشياء ، فإذا نصبت بها الفعل المستقبل بعدها فعلى توهم أن تكون عاطفةً للاسم وإن كان لا على الاسم بل على الفعل من حيث أنه قد ينبؤ عن المصدر ولدلائله عليه في نحو قولهم : من كذب كان شرأله فكان التقدير : محاولة ملك أو موت مع عذر .

وإنما قلنا : على قولهم أن تكون عاطفةً ولم نجعلها عاطفةً للاسم ، لأنه لا محل لأن المقدرة مع الفعل من الاعراب ، ولو كان كذلك لم يكن صرفاً كما أن قول الشاعر :

فلولا رجالٌ من رزامِ اعزّةٍ وآلُ سُبَيْعٍ أو أسوءك علقماً^(٢)

ليس بصرف^(٣) ، وإذا رفعت فعلى أن تكون عاطفةً للجملة على الجملة .
فإن قيل : إن ((أو)) هذه بمعنى ((إلى)) وحدها أو بمعنى ((إلا)) ويقدر بعدها أن ،
فلذلك على سبيل التصوير للمتعلم ليس على الحقيقة ، فإن احتججت بحتى ، قلنا : إنما جاز ذلك في حتى لأننا قد عهدناك جارةً في نحو قوله تعالى ﴿سَلَامٌ مِّنَ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَقِّقَةِ﴾^(٤)
ولم تعهد أو تجر شيئاً من الاسماء والله المستعان .

(١) لزياد بن سلمى الاعجم نجد البيت في الكتاب ٤٢٨/١ ، والمقتضب ٢٩/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٣١٩/٢ ، شرح المفصل ١٥/٥ ، واللسان ٢٥٦/٦ ((غمر)) ذكره سيويه بنصب تستقيم باضممار ان ورود في أكثر المصادر بالرفع وانظر المحكم ١٦/١ ، والانتصار ١٧١ .

(٢) للحصين بن حمام المرى .. انظر : المفضليات ٦٦/ ، والكتاب ٤٢٩/١ والهمع ١٠/٢ ، ١٧ ، والاشموني ٢٩٦/٢ ، والتصريح ٢٤٤/٢ ، واللسان ١٣٢/١٥ (رزم) .

(٣) الكتاب ٤٢٩/١ ((يضم ان وذاك لأنه امتنع ان تجعل الفعل على لولا فاضمر ان كانه قال : لولا ذاك أو لولا ان سوكت)) .

(٤) سورة القدر : الآية ٥ .

فصل

في المجازاة والعوامل الجازمة للفعل المضارع فيها

قد ظهر لك في آخر الباب الذي احصينا لك في العوامل إن انجزام المضارع من الافعال لا يكون إلا في ثلاثة مواضع^(١).

احدهم : المجازاة^(٢) ، وإن التحريف^(٣) الموجب للجزم فيها إنما هو من جهة لزوم الاقتران ، وبقي أن نعد لك شرائط المجازاة ، وأقسامها ، والعوامل الجازمة لكل واحد من شطريها ، وإن نطلعك على ما عسى^(٤) تنتفع به من أحكامها المعتمدة في بذلة القول ، دون ما يخص جدواها العلوم النظرية .

تقول : إن المجازاة إنما تنعقد بين جملتين من القولين لا بد أن تكون الأولى منهما فعلية لتلائم الشرط كما يقول القائل : يعمل من الصالحات وأيضاً يريد الله أن يهديه . وأيضاً : كنت جئت بأية وأيضاً : استقر مكانه . وأيضاً : نريك^(٥) بعض الذي نعدهم وأيضاً يأتينكم مني هدى .

فأما الثانية فقد تكون اسمية جازمة ، وقد تكون فعلية جازمة ، وغير جازمة ، وقد تكون ظرفية ، وقد تكون شرطية أيضاً . كما يقال أولئك يدخلون الجنة وأيضاً يشرح الله صدره للإسلام ، وأيضاً أتت بالآية وأيضاً سوف تراني ، وأيضاً إلينا مرجعهم وأيضاً من تبع هداي .

(١) المواضع الثلاثة وهي المجازاة ، وأدوات الجزم هي : لم ولما ولام الأمر ولا الناهية . والاسماء الموضوعات موضع فعل الأمر حيث تجزم الجواب عند تضمنها معنى الشرط مثل : نزال أكرمك ، وحسبك يتم الناس . انظر : المقرب ١/ ٢٧٣ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٤٣٢ ، الأصول ٢/ ١٦٢ .

(٣) سبق أن مر هذا الاصطلاح التحريف كثيراً وسيعرفه المنصب في ص ٤٦٠ وهو تغير اللفظ دون المعنى . انظر : التعريفات للجرجاني ٤٩/ .

(٤) في نسخة (ج) ((عساك)) .

(٥) في (ش) ((نريك)) .

فإذا جمع بينهما معنى الشرط سواء كان حصل بالحرف أو بالاسم اتحدتا جملة واحدة نحو قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَمْلِكِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَنْ ذَكَرَ أَوْ أُنْثِيَ وَمُؤْمِنٍ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾^(١) وقوله سبحانه ﴿فَمَنْ رِئَاؤُ اللَّهِ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾^(٢) وقوله عز وجل ﴿إِنْ كُنْتَ جُنْتُ بِآيَةٍ فَأَنْتَ نَافٍ﴾^(٣) الآية وكقوله ﴿فَإِنْ اسْتَفْرَمَكَ كَانَ فَسُوفَ تَرَانِي﴾^(٤) وكقوله ﴿وَإِنَّا نُرِيتُكَ بِمَعْزُومٍ أَوْ تَوَكَّلْ فَإِنَّا نَمُرُّجِعُهُ﴾^(٥) وكقوله عز من قائل ﴿فَإِنَّا بِأَيْتِكَ كُذِّبْنَا مِنْ هُدًى فَمَنْ أَتَى هَذَا يَفْلَاحُ وَلَا يَشْقَى﴾^(٦) فالأول من جزئي المجازاة يسمى : شرطاً والثاني يسمى جزاءً ، وأيضاً قد يسمى الأول منهما مقدماً والثاني تالياً ، فإذا انحل الرباط الواصل بين طرفي المجازاة عاد الكلام جملتين كما كان .

فإن قيل : فمن أي قبائل الكلام تكون هذه الجملة الشرطية المنتظمة من الجملتين المذكورتين ؟

قلنا : العبرة في هذا بالتالي : إن كان التالي قبل الانتظام جازماً كانت هذه الشرطية جازمة - أعني خبراً محضاً - ولذلك جاز أن يوصل بها الموصلات كما في التنزيل ﴿الَّذِينَ إِذَا مَكَامُهُ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾^(٧) فإن لم يكن جازماً لم تكن جازمة ، بل إن كان التالي أمراً فهي في عداد الأمر كقوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتَ جُنْتُ بِآيَةٍ فَأَنْتَ نَافٍ﴾^(٨) .

(١) سورة النساء : الآية ١٢٤ .

(٢) سورة الأنعام : الآية ١٢٥ .

(٣) سورة الأعراف : الآية ١٠٦ .

(٤) سورة الأعراف : الآية ١٤٣ .

(٥) سورة يونس : الآية ٤٦ .

(٦) سورة طه : الآية ١٢٣ .

(٧) سورة الحج : الآية ٤١ .

(٨) سورة الأعراف : الآية ١٠٦ .

وإن كان رجاءً فهي في عداد الرجال كقوله تعالى ﴿فَإِنْ اسْتَفْرَغَ مِنْهُ فَسَوْفَ تَرَآنِي﴾^(١) فهذا التسويف بالاضافة إلى المخاطب . فإن جعلت سوف بمعنى : أمكن ، إن كان الكلام^(٢) خبراً صرفاً .

فأما الفاء^(٣) : التي تلحق التالي معقبةً فللاحتياج إليها حيث لا يمكن أن يرتبط التالي بذاته ارتباطاً ، وذلك إذا كان مفتوحاً بغير الفعل نحو قوله :

فإن يبرأ فلم انفث عليه وإن يهلك فذلك كان قدري^(٤)

ونحو قوله تعالى ﴿فَإِنِّي تَوَكُّلْتُ عَلَى اللَّهِ﴾^(٥) وقوله سبحانه ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْنَاءَ﴾^(٦) لأن الاسم لا يدل على الزمان فيجازى به ، وكذلك الحرف .

أو كان مفتوحاً بالأمر نحو قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^(٧) لأن الأمر لا يناسب معناه الشرط .

فإن كان مفتوحاً بفعل ماضٍ أو مستقبل ارتبط بذاته نحو قولك : إن جئتني أكرمك ، ونحو قوله سبحانه ﴿إِنْ تَصْرَوْا اللَّهَ تَصْرُكُمُ﴾^(٨) وعلى هذا ﴿وَإِنْ شِئِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَأُؤْخَذَ مِنْهَا﴾^(٩) لأن لا هذه^(١٠) كالجزم من الفعل ويتخطاها العامل ليست كلن في نحو قوله عز اسمه ﴿وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾^(١١) .

(١) سورة الأعراف : الآية ١٤٣ .

(٢) انظر : المرتجل / ٢١٧ .

(٣) انظر : المغني / ١٦٣ .

(٤) البيت ليزيد بن سنان ... تجده في المفضليات / ٧١ وأمالى ابن الشجري / ٣٥٠/١ ، والمخصص ٩٢/٩ .

(٥) سورة البقرة : الآية ١١٥ .

(٦) سورة الأنعام : الآية ١٦٠ .

(٧) سورة الحجرات : الآية ٦ .

(٨) سورة محمد : الآية ٧ .

(٩) سورة الأنعام : الآية ٧٠ .

(١٠) ((لا)) غير موجودة في (ج) .

(١١) سورة الكهف : الآية ٥٧ .

فإن قيل : فما الوجه في قوله تعالى ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(١) ، وقوله سبحانه ﴿وَمَنْ عَادَ يَتَنَّهٗ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(٢) قلنا : الاظهر أن يكون كل واحد منهما محمولاً على الاسم كأن التقدير فاتهما^(٣) قد صغت قلوبكما^(٤) ، و : فهو ينتقم الله منه يدلك على هذا إن صغت^(٥) لو جعل نفسه الجزاء للزم أن يكون يكتسى من الشرط معنى الاستقبال ، وهذا غير مسوغ هنا ، ولو جاز لجاز أن تقول ، انما تتوبا إلى الله صغت أو فصغت قلوبكما ، لكن المعنى : ان تتوبا فبعد صغو من قلوبكما ليتصور فيه معنى الاستقبال مع بقاء دلالة الفعل^(٦) على الماضي .

وأن تتم لو جعل^(٧) وحده جزاء لم يدل على تكرر الفعل الآن والله اعلم بما أراد .
ثم إن المجازاة تنقسم قسمين : تامة تستجمع المقدم والتالي واللفظ الذي هو دال على معنى الشرط .

وناقصة : هي وإن لم تكن عادمة لمعنى الشرط فلا يوجد منها إلا المقدم وحده مبنياً على شيء قبله يسد مسداً الثاني نحو : انا أكرمك إن تأتني وعلى هذا قوله :
يا اقرع بن حابس يا أقرع إنك إن تصرع اخوك يصرع^(٨)

(١) سورة التحريم : الآية ٤ .

(٢) سورة المائدة : الآية ٩٥ .

(٣) في (ج) ((فائتما)) .

(٤) املاء ما من به الرحمن ١٧٠/٢ جواب الشرط محذوف تقديره : فذلك واجب عليكما واثبت الله عليكما ودل على المحذوف .

(٥) في (ش) ((أصغت)) وفي (ب) ، (ج) ((صغت)) .

(٦) الفراء وغيرها أجازوا أن يكون فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً . والجمهور خصه بالضرورة .
انظر : الهمع ٥٨/٢ .

(٧) انظر : المغني ١٥٦/١ .

(٨) لجرير بن عبد الله البجلي .. نجهده في الكتاب ٤٣٦/١ ، وأمالي ابن الشجري ٨٤/١ ، والانصاف ٦٢٣/٢ ، شرح المفصل ١٥٨/٨ ، والمغني ٥٣٣/٢ ، والاشموني ١٨/ ، والهمع ٧٢/١ ، ٦١/٢ .
وانظر : الضرورة للقرظ ١٢٠/ ، والسيرة لابن هشام ٩٨/١ .

إذا التقدير : انك تصرع إن يصرع اخوك .

والتالي وحده مبنياً على أحد المعاني الخمسة التي هي : الامر والنهي والاستفهام ، والعرض ، والتمني^(١) . وهي الأنواع التي ذكرناها قبل إلا النفي فإنه لا يجزم المضارع جواباً له . وهذا التالي لابد أن تقوم له الجملة التي يبنى عليها مقام المقدم مؤذنة به أو متضمنة لمعناه نحو قوله تعالى ﴿اذْعُرْنِي سَتَجِدَ﴾^(٢) فكأنه في التصور : ادعوني إنكم إن تدعوني استجب لكم والله اعلم .

وعلى هذا قراءة الحسن^(٣) ﴿كُنْتُ سَتَكُنُّ﴾^(٤) بالجزم^(٥) كأن المعنى : إنك إن لم تمنن استكثرت من النعمة ، والعلم عند الله .

ولا اختلاف معنى بين أن تجزم الفعل المستقبل في جواب هذه الانواع الخمسة من الكلام وبين ان تنصبه^(٦) بعد الفاء على الوجه الأول من وجهي الصرف المذكورين بذلك على هذا قوله تعالى في التمني ﴿قَيْلَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ﴾^(٧) لو اختلف المعنيان لم يجز أن يعطف أبعدهما على الآخر وليس بمستقيم ان تقول : ما أتيتني احدثك . لأن الكلام خبر جازم . لا فرق بينه وبين الاثبات من حقه احتمال الصدق والكذب فلم يجز أن يقوم لهذا التالي مقام المقدم فلم يصلح الجزم ، ولأنك لو قدرت ؛ ما أتيتني وإن تأتني احدثك . فيكون المقدر مبيناً للملفوظ به .

فإن قلت : وهل يجوز أن يقال : ما أتيتني اجتنبك . على تقدير فارقتي وإن تفارقني

(١) انظر : شرح المفصل ٤١/٧ .

(٢) سورة غافر : الآية ٦٠ .

(٣) المحاسب ٣٣٧/٢ ومن ذلك قراءة الحسن (ولا تمنن تستكثر) جزماً وقرأ الأعمش (تستكثر) نصباً . والفراء في معاني القرآن ٢٠١/٢ ولو جزمه جازم على هذا المعنى كان صواباً .

(٤) سورة المدثر : الآية ٦ .

(٥) معاني القرآن ٢٠١/٢ ولو جزمه جازم على هذا المعنى كان صواباً وانظر : املاء ما من بن الرحمن ١٧٧/٢ .

(٦) انظر : الكتاب ٤٥٢/١ .

(٧) سورة المنافقون : الآية ١٠ ، التيسير ٢١١/ أبو عمر (وأكون) بالواو ونصب النون والباقون بغير واو وجزم النون . انظر : السبعة في القراءات ٦٣٧/ .

اجابك ؟

قلنا : لا لأن الكلام حيثذ يكون في حكم الميث فلا محمل فيه للاشتراط كما في
الانواع الخمسة على أن النفي^(١) داخل مع الاثبات في هذا الحكم فافهم .
واعلم أن الفعل المضارع إذ وقع شرطاً أو جزءاً فلا بد ان يجزم بالحرف أو الاسم
المفيد لمعنى الشرط اللهم إلا إذا كان الشرط صيغته للمضي فإنه إن جوزي (به) حيثذ
بالمضارع كان لك فيه - اعني في المضارع - الجزم على أصل الباب ، والرفع من حيث أن
العامل لما لم يعمل في الشرط ضعف عن العمل في الجزء^(٢) تقول : إن اتيتني اعطك ،
وإن شئت اعطيك قال .

وإن بعدوا لا يأمنون اقترابه تشوف أهل الغائب المتظن^(٣)

فهذا يدلك على ان الجازم هو على الشرط اقدر منه على الجزء ، لأن المضارع لا يقع
شرطاً إلا وينجزم وعلى هذا : إن تأتني اكرمتك . وإن كان ذلك قليلاً في الاستعمال ،
فظاهر أنه لا يجوز أن يكون العامل في الجزء ما سوى الحرف أو الاسم المفيد لمعنى الشرط .
فظاهر أن الجازم في هذا الباب هو عامل واحد لفظي يعمل فيهما معاً ، إلا أنه يعمل في
الشرط : أولاً ولا بواسطة الجزء وفي الجزء ثانياً بواسطة الشرط^(٤) ، يدلك على هذا انه لا
يجوز لك تقديم الجزء على الشرط . لو قلت : اعطك إن تأتني . لم يستقم^(٥) .
واعلم ان المجازاة لا يجب فيها ان يكون الجزء موقوفاً على الشرط أبداً ، ولا ان
السبب إلى المسبب ، بل الواجب فيها أن الشرط بحيث إذا فرض حاصلاً لزم مع حصوله

(١) انظر : شرح المفصل ٤٨/٧ .

(٢) انظر : المقرب ٢٧٥/١ .

(٣) لم أعثر عليه .

(٤) الكوفيون يرون ان جواب الشرط مجزوم على الجوار ، وقسم من البصريين يرون انه مجزوم بحرف أو
باسم الشرط ، وقسم منهم يرى انه مجزوم بهما بواسطة فعل الشرط .

والفرخاني وجماعة من البصريين يرون ان حرف الشرط يعمل بفعل الشرط ، وفعل الشريط يعمل
في الجواب . والمازني يرى فعل الجواب مبنياً على الوقف . انظر : الاتصاف ٦٠٢/٢ .

(٥) انظر : المقتضب ٦٨/٢ .

حصول الجزاء ، سواء كان الجزاء قد وقع لا من جهة وقوع الشرط : كقول الطبيب : من استحم بالماء البارد احتقنت الحرارة في باطن جسده ، لأن احتقان الحرارة قد يكون لا عن ذاك أو لم يكن كذلك نحو قولك : إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً .
وسواء كان الشرط ممكناً في نفسه كالأمثلة السابقة أو مستحيلاً كما في قوله تعالى ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَكَدْ فَائِزًا أَوَّلَ الْعَابِدِينَ﴾^(١) وسواء كان الشرط سبباً في الجزاء ووصلة إليه نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ يُؤْمِنُوا وَتَوَّابُوا لَكُمْ أَجُورَكُمْ﴾^(٢) أو كان الامر بالعكس نحو قوله تعالى ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾^(٣) أو كان لا هذا ولا ذاك فلا يبقى إلا مجرد الدلالة على اقتران احدهما بالآخر ، نحو قوله تعالى ﴿إِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذْ أَبَدَا﴾^(٤) إذ لا يجوز أن تكون الدعوة سبباً للضلال مفضية إليه ، ولا أن يكون الضلال مفضياً إلى الدعوة . وقد يمكن ان يحمل على هذا قوله عز من قائل ﴿إِنْ يَتَنَزَّهْكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءُ﴾^(٥) وعلى هذا ما يكون من باب قوله سبحانه ﴿إِنْ يَسْئَلْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾^(٦) كان التأويل : إن يمسسكم قرح فمع اعتبار قرح قد مسهم قبل . والله اعلم بما أراد .
فاما العوامل في هذا الباب : فمنها إن ، وهي حرف وهي أم الباب ، وتستعمل مفردة ومع ما الزائدة المؤكدة وما سواء من الجوازم الشرطية فاسماء تتضمن معناها .
منها اسماء ليست بظروف وهي : من وما وأي ومهما^(٧) .
ومنها اسماء هي ظروف وتنقسم ثلاثة أقسام :
قسم يستعمل مع ((ما)) ومجرداً عنها وهو : أين أينما ومتى ومتى ما^(٨) .

(١) سورة الزخرف : الآية ٨١ ، وانظر : تفسير القرطبي ١١٩/١٦ .

(٢) سورة محمد : الآية ٣٦ .

(٣) سورة النساء : الآية ٧٩ .

(٤) سورة الكهف : الآية ٥٧ .

(٥) سورة المتحنة : الآية ٢ .

(٦) سورة آل عمران : الآية ١٤٠ .

(٧) انظر : شرح المفصل ٤٢/٧ .

(٨) في (ب) ، (ج) ((ومتى)) وفي (ش) ناقصة .

وقسم لا يستعمل مع ((ما)) وهو : أنى .
 وقسم لا يستعمل إلا مع ((ما)) وهو : حيث ما ، واذا^(١) .
 وقد يستعمل أيضاً في الظروف ((مهما)) فيكون داخل في هذا القسم .
 و ((إذا وكلما)) قد يجازى بهما كما يجازى بمتى وميتما إلا أنه لا ينجزم بهما
 المضارع انجزامه بسائر ما عددناه لك من اخواتهما .
 ولنبين الآن الحكم في كل واحد منها .
 أما ((إن)) فدلالتها على الشرط أبسط وأقوى وأعم ، فلذلك ما جعلناها أم الباب .
 بذلك على البساطة أنك إذا اعتبرت معنى ما سوى ((إن)) من الجوازم الشرطية
 وجدته مركباً من معنى إن وزيادة معه . فمن معناه : كل ذي علم ، إن وما معناه كل
 شيء إن .
 وكذلك ((مهما)) التي ليست ظرفاً وكذلك أي وتخص المذكر في الاكثر وللمؤنث آية ،
 وكذلك ((أينما وحيثما)) يدلان على المكان وعلى معنى إن ، فلذلك ما جزما الفعل
 المضارع .
 وعلى هذا ((متى واذا)) يدلان على الشرط والزمان .
 ويدلك على القوة أنك تعملها مقدرة في جواب ما سوى الجازم من الكلام ولا تعمل
 ما سواها مقدراً بوجه من الوجوه .
 وأيضاً يفصل بينها وبين الشرط^(٢) الظاهر بالاسم في نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ
 الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بِهِمَا﴾^(٣) ولا يجوز ذلك في غيرها من الجوازم الشرطية إلا عند
 الضرورة^(٤) .
 ويدلك على العموم أنها قد يشترط بها بعدها المتعذر من الافعال كما يشترط المتيسر

(١) سيويه يراها حرفاً - الكتاب ٤٣٢/١ والمبرد في المقتضب ١٦/٢ كذلك وغيرهما يراها اسم ظرف زمان
 انظر : الهمع ٥٨/٢ ، والمصنف يراها كذلك .

(٢) انظر : المقتضب ٧٥/٢ .

(٣) سورة الحجرات : الآية ٩ .

(٤) انظر : ما يجوز للشاعر / ١١٣ .

منها على ما عرفت قبل .

ولا يجوز ذلك في ((متى)) ولا ((إذا)) لو قلت : وإذا رأوا كسفاً من السماء ساقطاً^(١) قالوا : كذا . لم يصلح ، لأن الله سبحانه وتعالى لم يجر العادة بسقوطه إلى اليوم . كيف وهو يسكنها أن تقع على الأرض إلى يوم يطويها . اللهم إلا أن هذه الخاصة قد توجد أيضاً لمن في نحو قوله تعالى ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * لَا يُسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ أَمَرَ نَفْسَى وَهُمْ مِنْ حَشِيَّتِهِ مُشْفِقُونَ * وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾^(٢) .

كان التقدير كل واحد منهم^(٣) إن يقل ذلك نجزه .

فإن قلت : والذين يقولون ذلك منهم لم يستقم نعوذ بالله من التحريف في كلامه .

هذه حال إن ، فإن لحقتها ((ما)) صارت ((إما))^(٤) وقد يجزم بها في نحو قوله :

زَعَمْتَ تَمَاضِرُ إِنِّي إِمَّا أَمْتُ يَسُدُّ أَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلْتِي^(٥)

كما تقول : إن أمت ، فاما هذه ابلغ في الشرط من ((إن)) يدل ذلك على هذا انها في

الأكثر تتلقى بالنون المبني عليها المضارع في نحو ﴿وَكَيْفَ تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيفَةَ فَأَنْبِذْ﴾^(٦) الآية . وفي قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يُلْقِىَ عِنْدَكَ الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾^(٧) .

(١) هذا القول مأخوذ من قوله تعالى ﴿وَكَيْفَ تَخَافُ كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ﴾ سورة الطور : الآية

٤٤ . انظر : تفسير القرطبي ٧٧/١٧ .

(٢) سورة الأنبياء : الآية ٢٦ - ٢٩ .

(٣) انظر : تفسير القرطبي ٢٨١/١١ .

(٤) انظر : معاني الحروف للرماني ١٣١/ .

(٥) البيت لسلمى بن ربيعة ... انظر : امالي ابن الشجري ٤٣/١ ، ٦٩/٢ ، شرح المفصل ٥/٩ ، ٤١ ،

والخزانة ٤٠٠/٣ ، والجمع ٦٣/٢ .

(٦) سورة الانفاقل : الآية ٥٨ ، انظر : اعراب القرآن ٦٠٧/٢ .

(٧) سورة الإسراء : الآية ٢٣ .

و ((إما)) ها هنا لا تكون جازمة فى الحقيقة^(١) ، لأن المحل ليس بقابل ، كما أن ((إن)) لا تكون جازمة فى نحو قوله سبحانه ﴿فَإِنْ اسْتَفْتَيْتَكَ عَنْهُ﴾^(٢) ووقوع هذا النحو من الأفعال شرطاً يجوز لك حمل قوله تعالى ﴿وَأَتَوَاتِيهِ لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٣) على أنه جواب الأمر المتضمن^(٤) لمعنى ((إن)) هذا بعد أن كان ورد عليك من أقاويل المفسرين^(٥) ما تركز إليه فكان التقدير : واتقوا فتنة^(٦) لا تصب الذي ظلموا منكم خاصة والعلم عند الله تعالى .

والتكثير لنوع من البراعة^(٧) بالغ وعلى هذا ﴿أَفَلَا يَذَّكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾^(٨) .
وأما ((من وما وأي)) فقد اعطيناك فى بيان النسبة بينها وبين ((إن)) ما اطلعت به على مدلول كل واحدة منها ، وعلى بعض ما يتبعه من الأحكام ، وبقي أن نذكر لك حالها فى الأعراب وحال ما يلابسها من الأفعال المضارع إذا وقعت معها فى أحد شقي المجازة ، وقد عرفت أن إن تجزم الشرط والجزاء جميعاً إلا أن جزمها للشرط قبل جزمها للجزاء ، وكذلك هذه الأسماء الشرطية جازمة للجزاء بعد جزمها للشرط^(٩) فى نحو قوله تعالى ﴿فَمَنْ يُرِ اللَّهَ أَنْ يُدِيبَ بِشَرِّهِ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾^(١٠) وفى نحو قوله سبحانه ﴿وَمَا تَدْنُوا

(١) يرى الرماني فى معاني الحروف ١٣١/ ، ان الجزم بأن وما زائدة .

(٢) سورة الأعراف : الآية ١٤٣ .

(٣) سورة الانفال : الآية ٢٥ .

(٤) البيان فى غريب اعراب القرآن ٣٨٥/١ وقال الفراء لا تصيب فى موضع الجزم لأنه جواب الأمر ، أي اتقوا فتنة لم تصب الذين ظلموا منكم خاصة بل عمت الناس .

(٥) انظر : الكشف للزمخشري ١٥٢/٢ .

(٦) فى (ج) ((تصيب)) .

(٧) انظر : البرهان ٩١/٤ .

(٨) سورة محمد : الآية ٢٤ ، الكشف ٥٣٦/٣ ، فإن قلت : لم نكرت القلوب واضيفت الأفعال إليها . قلت : أما التكثير ففيه وجهان ان يراد قلوب قاسية مبهم امرها فى ذلك أو يراد على بعض القلوب وهي قلوب المنافقين .

(٩) فى (ج) ((للشرط)) وفى (ب) ، (ش) ((الشرط)) .

(١٠) سورة النساء : الآية ١٢٥ .

لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ»^(١) وفي نحو قولهم : أيهم يأتلك آتة .

فإن قيل : كيف تكون هذه الاسماء عاملة في الافعال هنا نحن قد نجد منها ما تعمل فيه هذه الافعال كما في قوله تعالى ﴿وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ﴾ و ((فما)) في موضع نصب بوقوع تقدموا عليه ، وحكمه حكم المبتدأ في اقتضائه^(٢) للضمير الذي يعود إليه من الجزاء على ما عرفت في باب خبر المبتدأ ؟

فالجواب : إن كل واحد من الاسم الشرطي والفعل المنجز به فاعل في هذا المثال ومنفعل لكن من جهتين مختلفتين ، فالجهة التي بها الاسم فاعل - اعني جهة المجازاة - هي التي بها الفعل منفعل ، والجهة التي بها الاسم منفعل - اعني جهة وقوع الفعل عليه - هي التي بها الفعل فاعل وإذا اختلفت فيهما جهتا الفعل^(٣) والانفعال لم يلزم التمانع بينهما فتبين .

فإن قيل : فهو يجوز أن يتصب الاسم في نحو قول القائل : أيهم تكرم اكرم . بالجزاء . قلنا : لو كان الاسم يتصب هنا بالجزاء لوجب ان لا يتصب أصلاً في نحو قوله تعالى ﴿إِنَّمَا تَدْعُوا قُلُوبَ الْإِنْسَاءِ الْحُسْنَى﴾^(٤) لأن الجزاء هنا ليس يقتضي المفعول^(٥) البتة فكذلك إذا اقتضاه إذ المعنى لا يتغير من جهة الشرط ، فكأنك قد عرفت مما امليناه عليك في باب خبر المبتدأ أن هذا الكلام هو حكم قول القائل : إن تكرم واحداً منهم اكرم . ولا يخفى ان الناصب للاسم في هذا الكلام هو الشرط^(٦) دون الجزاء فكذلك فيما يعادله .

فإن قيل : وإذا كان الناصب للاسم في مثل هذا المثال هو الشرط دون الجزاء فلم لا يجوز إذا ابتدئ الاسم في نحو قول القائل : من يكرم فله كذا . أن يكون الشرط وحده خبراً عنه ؟

(١) سورة البقرة : الآية ١١٠ ، سورة المزمل : الآية ٢٠ .

(٢) انظر : المقرب ٢٧٨/١ .

(٣) تأثر المصنف بقول الكوفيين الذي يرون ان المبتدأ والخبر مترافعان . انظر : الانصاف ٤٤/١ .

(٤) سورة الإسراء : الآية ١١٠ .

(٥) انظر : شرح المفصل ٤٥/٧ .

(٦) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٩٨/٢ .

قلنا : لأنك إذا قلت : كل إن يكرم لم يجز أن يكون أن يكرم وحده خبراً عن المبتدأ ، وإن كان الناصب للمفعول في نحو قول القائل : إن تكرم واحداً أكرم . هو تكرم وحده والعبرة في هذا الحكم بالشرطية التي تستعمل فيها إن .

فإن قيل وقد ذكرتم قبل مراراً إن خبر المبتدأ هو ما يتضمن الفائدة في الأخبار ، ولا شك أن الفائدة في نحو قول القائل : من يعطيني اشكره . مظهرها التالي دون المقدم ، فهل يجوز أن يكون المقدم مكملًا للاسم الشرطي والتالي وحده خبراً عنه كما في قول القائل : الذي يعطيني اشكره ؟

قلنا : الفرق بين الشرطي من الاسماء والموصول منها : أن الموصول يحتاج إلى الصلة لتكملة فإذا استوفى الصلة كان الأخبار عنه في نحو هذا المثال مطلقاً غير مشروط ، والشرطي لا يحتاج إلى شيء يكمله لكن الحكم عليه يكون مشروطاً غير مطلق . وهذه الاسماء الثلاثة التي هي ((من وما وأي)) قد تستعمل أيضاً موصولات^(١) ولا فرق بين الحالين فيها إلا من الجهة المذكورة فقول الشاعر :

فقلت له أحمل فوق طويقك انها مطبعة من ياتها لا يضرها^(٢)

محمول على الحذف كأنه : من ياتها فهو لا يضرها وحذف الضمير مع الفاء^(٣) ليس بالسهل أو : من ياتها هو لا يضرها^(٤) على نحو قوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلاً^(٥)

وهذا اسهل من جهة الحذف إلا أن تقدير الجملة الاسمية هنا في جواب الشرط من

(١) انظر : الكتاب ٤٣٨/١ .

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي ... انظر : ديوان الهذليين ١٥٤/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٤٣٨/١ .

(٤) هذا رأي المبرد . انظر : المقتضب ٧٢/٢ .

(٥) لحسان بن ثابت لم يوجد في ديوانه . انظر : نوادر أبي زيد ٣١/ ، والكتاب ٤٣٥/١ ، والخصائص

٢٨١/٢ . والمصنف ١١٨/٣ ، وشرح المفصل ١٥٨/٨ ، والخزانة ٦٤٤/٣ ، والهمع ٦٠/٢ .

غير أن تلحقها الفاء رابطة فيه بعدُ ، وكلا^(١) الوجهين يعزّ وجوده إلا في الشعر^(٢) .
ولا الاسم الشرطي هو من جهة معناه كالشيء الهائي لم يجز أن يعتمد عليه بالاضافة
إليه في نحو قولك لو قلت : اذكر إذ من يأتنا ناته . على ما عرفت قبل ، ولا أن تدخل
عليه إن المؤكدة وأخواتها .

ولكن من لا يلق أمراً ينوبه بعده ينزل به وهو اعزل^(٣)

فمحمول على الحذف ، والتقدير : لكنه^(٤) .

ولأن هذه الاسماء دالة على الشرط وجب أن يفرغ لها صدر الكلام . فلا يجوز أن
يقع شيء منها فاعلاً ، وقد يجوز فيها الجر^(٥) ، أما بالاضافة فنحو قولك : اخو من يأتك
ناته . واخا من أضرب اضربه^(٦) . فكيف المضاف بكيفية المضاف إليه ، فجاز فيه ما جاز
فيه .

وأما بالحرف الجار ، فنحو قولك : بمن تمرر امرره^(٧) . كأنك قلت : إن تمرر
بواحد امرره . وعلى هذا : على أي دابة تحمل اركبه .

وإنما جاز ذلك من حيث إن حرف الجر يتحد بالاسم كما في الاستفهام . إذا قلت :
بمن مررت ، وعلى أي دابة حملت . فإن قدمت الجار مع الضمير المجرور على الثاني من
الفعلين عاد الاسم موصولاً وذلك نحو قولك : بمن تمرر به أمر . وعلى أي دابة تحمل
عليها اسير . وذلك لأن العامل فيه هو الفعل الثاني . وقد بينا قبل أن التالي لا يجوز أن
يكون عاملاً في الاسم الشرطي .

(١) في (ب) ، (ج) ، (ش) كتبت ((كلى)) ويبدو أنها ظاهرة خطية .

(٢) انظر : الكتاب ٤٣٥/١ ، وانظر : ما يجوز للشاعر ١٢٠/ .

(٣) لامية بن أبي الصلت انظر : ديوانه ٤٦/ .

(٤) الكتاب ٤٣٩/١ فزعم الخليل انه إنما جازى حيث اضمر لها وأراد انه ولكنه .

(٥) انظر : الكتاب ٤٤٢/١ .

(٦) في (ب) ، (ج) ((تكيف)) وفي (ش) ((تكيف)) .

(٧) في (ب) ((بمن تمرر به)) .

(٨) الكتاب ٤٤٣/١ .

وقد يحذف هذا الضمير المجرور مع حرف الجر فإن قدرته قبل الفعل الثاني في هذا الموضع كان الاسم موصولاً تقول: بمن تمر أمر . والتقدير: بمن تمر به أمر . والعامل في بمن ، أمر وإن قدرته بعد الفعل الثاني كان الاسم شرطياً تقول: بمن تمر أمر ، والتقدير: بمن تمر أمر به^(١) والعامل في بمن : تمر . فاقيل : ان اياً قد تقع ظرفاً في نحو قول القائل : أي وقت تخرج اخرج ، فهذا أيضاً من حيث أنه قد اكسب الظرفية من المضاف إليه وإن كان لم يوضع لها مقصوراً عليها .

وقد يقال : كيف تصنع اصنع . على المجازاة وليس^(٢) بالفصيح ، والوجه لا يجزم بها وأما مهما : فالاصل فيه^(٣) : ماما جعلت الالف في الأولى هاء كما قالوا : هرفت في : أرقت . ولزم ذلك فيها كراهة للتكرير في اللفظ وتستعمل على وجهين : احدهما ، ان يكون اسماً^(٤) غير ظرف فيكون حكمه حكم ما ، وأي وقال تعالى ﴿وَقَالُوا هَمَّا نَتَّبِعُهُنَّ مِنْ آيَةٍ تَسْحَرُونَنَا فَمَنْ لَكَ الْبُيُوتِينَ﴾^(٥) فمهما مبتداً . وتقول مهما تصنع اصنع . كما تقول : ما تصنع اصنع فمهما مفعول .

والآخر ان يكون ظرفاً فيكون حكمه حكم متى ومتاما تقول : مهما تزر ازر . وعلى هذا : مهما تصب افقاً من بارق تشم^(٦) .

وقد تستعمل ((ما)) وحدها دالة على الظرفية في نحو : قوله عز من قائل ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكَ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾^(٧) وكان التقدير : فأبى مدة استقاموا لكم فاستقيموا لهم . وإنما كان

(١) نقص في (ش) فقط .

(٢) الكتاب ٤٣٣/١ وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنع اصنع فقال : هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء ومخرجا على الجزاء ، لان معناها على أي حال تكن اكن وانظر الانصاف ٦٤٣/٢ مسألة ٩١ .

(٣) انظر : الكتاب ٤٣٣/١ ، وهذا الرأي منسوب للخليل .

(٤) ومنهم من يرى حرفيتها وذلك ابن هشام في المغني ٣٣٥/١ ان السهيلي وابن يسعون يريان حرفيتها ولم اجد ذلك في أمالي السهيلي .

(٥) سورة الأعراف : الآية ١٣٢ .

(٦) لساعدة بن جولة .. انظر : ديوان الهذليين ١٨٩/١ ، وصدره قد اوبيت كل ماء فهي ضاوية .

(٧) سورة التوبة : الآية ٧ .

المجازاة والعوامل الجازمة للفعل المضارع

ذلك من حيث أن ((ما)) هذه قد تدلُّ على الزمان من حيث أنها تدل على الشيء والوجه فيه ان يتسع أولاً في الظرف فينزل منزلة المفعول الصريح في الذهن ثم يدل عليه بما فكذلك إذا انضمت إليها ما المزيدة^(١) .

وأما ((أين واينما ومتى وميتما)) فجوازم المضارع ولا بد من أن يتصب كل واحد منها على الظرف قال تعالى ﴿أَيْنَ مَا كُونُوا يَأْتِ كُذَّاءٌ جَمِيعًا﴾^(٢) كان المعنى أن تكونوا في مكان أي مكان يأتي بكم الله . وإن كان مثل هذا قلما يلفظ به . وقال :

متى ما تلقني فردين ترجف
روائف اليتيك وتسطارا^(٣)

كان التقدير : ان تلقني وقتاً ما معك ترجف روائف اليتيك وعلى هذا قوله :

متى تأتته تعشوا إلى ضوء ناره
تجد خير نارٍ عندها خير موقد^(٤)

وانشد في اين قوله :

أين تصرف بنا العداة تجذنا
نصرف العيس نحوها للتلاقي^(٥)

وأما أنى^(٦) : فقد يجزم بها على الشرط في نحو قول الشاعر :

فاصبحت أنى تأتها تلتبس بها
كلا مركبيها تحت رجلك شاجر^(٧)

(١) ما من به الرحمن ٧/٢ في ما وجهان احدهما : وهي زمانية - وهي المصدرية على التحقيق - والتقدير فاستقيموا لهم مدة واستقامتهم لكم . والثاني هي شريطة كقوله : ما يفتح الله والمعنى ان استقاموا لكم فاستقيموا .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٤٨ .

(٣) البيت لعنترة كما في ديوانه ١٠٨/ .

(٤) للحطيطه كما في ديوانه ٢٥/ .

(٥) لابن همام السلولي ... انظر : الكتاب ٤٣٢/١ ، والمقتضب ٤٨/٢ ، وشرح المفصل ١٠٥/٤ ، ٤٥/٧ ، والاشعموني ١٠/٤ .

(٦) انظر : المقتضب ٤٨/٢ .

(٧) للبيد كما في ديوانه ٥٨/ ط النهضة بغداد ، وبعض الروايات تقول "رجليك" .

ولا تلحقها ما البتة ، وهي في موضع نصب على الظرف .
وأما حيثما واذا^(١) : فلا تجزم بهما إلا مع ((ما)) كيف وكل واحدة منهما إذا لم تدعم بما احتاجت إلى الجملة بعدها لتضاف إليها . ولا يصلح الجزم في الجملة المضاف إليها وإن كانت فعلية مضارعية ، لأن المضاف والمضاف إليه في حكم اسم واحدة ليسا كالمتبدا والخبر ولا كالمفعول مع الفعل الواقع عليه ولا كالظرف مع الفعل الواقع فيه ، ثم إن ما هذه^(٢) تهيئهما للجزم فتجزمان في نحو قول الشاعر :

حيثما تستقيم يقدرك الله نجاحاً في غابر الأزمان^(٣)

وفي نحو قوله الآخر :

إذا ما تريني اليوم مزجى ظيعنتي أصعد سيراً في البلاد وأفزع^(٤)
فإني من قوم سواكم وإنما رجالي فهم بالحجاز وأشجع

والتقدير على نحو ما قدرنا لك قبل والعامل كالعامل .
فأما ((إذا وكلما)) : فاعلم أن كل واحد منهما إنما يجازى به من حيث أنه يدل على الظرفية العامة غير المتخصصة تقول : إذا جئتني أكرمك . كما تقول : إن جئتني أكرمك . إلا أن إذا أدل عن المجيء^(٥) وحصوله ، ولذلك حسن : إذا زالت الشمس جئتك . ولم يحسن^(٦) : إن زالت الشمس جئتك .

(١) إذا اسم وإذا اضيفت له ما صار حرفاً شرطياً انظر : الكتاب ٤٣٢/١ .

(٢) انظر : الأصول ١٦٥/٢ .

(٣) مجهول النسبة . انظر : المغني ١٣٣/١ وانظر : الأشعموني ١١/٤ .

(٤) اليتان لعبد الله بن همام السلولي .. انظر : الكتاب ٤٣٢/١ وأمالى ابن السجري ٢٤٥/٢ ، وشرح

المفصل ٤٧/٧ ، ٦/٩ ، ٧ ، والخزانة ٦٣٨/٣ ، والازهية ٩٨/ .

(٥) انظر : المغني ٥٦/٢ .

(٦) الكوفيون يرون أن "إن" ترد بمعنى إذ وإذا مثل «أَتَقْرَأُ اللَّهَ وَدَمَرُوا مَا بَيْنِي مِنَ الرِّبَالِ كُنْتُهُ يُؤَيِّنُ» سورة البقرة :

الآية ٢٧٨ . انظر : الهمع ٥٨/٢ .

فإذا هذا يكون مضافاً إلى الفعل ولا يكون متضمناً لمعنى ((إن)) فلا يجوز به بل يكون ظرفاً غير شرطي ، والعامل فيه الفعل بعده أو معنى الفعل إن كنت سلكت به مسلك المجازاة^(١) كما في مثالنا هذا وكما في قوله سبحانه ﴿فَإِذَا اسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾^(٢) فإن لم يكن ذلك فالعامل فيه مقدم عليه كما في قوله :

أماوي ما يغني الشراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر^(٣)

فإن قيل : فما الوجه في قوله تعالى ﴿وَإِنْ نَصَبُهُ سَبِيَّةً بِمَا تَدَمَّتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَنْقُطُونَ﴾^(٤) فإن ((إذا)) هذه التي للمفاجأة^(٥) ومن شأنها أن تكون مستغنية عن الجملة المضاف إليها ، لأنها لا تجيء إلا بعد تصوير الحال التي لا يلجأ إلى تلك الجملة إلا للدلالة عليها ومن ثم قد ربطت ها هنا كربط الفاء فقوله تعالى ﴿إِذَا هُمْ يَنْقُطُونَ﴾^(٦) جواب للشرط^(٧) كما لو قلت : فهم ينقطون^(٨) .

وتقول : كلما جئتني اكرمك فيكون قريب المعنى من قولك : إن جئتني اكرمك واعم دلالة منه . وفي التنزيل ﴿كَلَّمَآ أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾^(٩) فكلما ينتصب على انه^(١٠) ظرف زمني من حيث أنه مضاف إلى المصدر مقدراً معه الوقت قبله ، فكأنك إذا قلت : كلما جئتني اكرمك : قلت : كل وقت مجيء لك اكرمك وحذف الوقت ها هنا

(١) المقتضب ٥٥/٢ وإنما منع إذا من ان يجازى بها لأنها مؤقتة وحروف الجزاء مبهمة .

(٢) سورة التوبة : الآية ٥ .

(٣) البيت لحاتم الطائي انظر : ديوانه ١١٨/ .

(٤) سورة الروم : الآية ٣٦ .

(٥) انظر : كتاب المقتضب ٥٨/٢ .

(٦) سورة الروم : الآية ٣٦ .

(٧) انظر : الكتاب ٤٣٥/١ .

(٨) ما بين القوسين في حاشية (ب) وفي متن (ج) ، (ش) .

(٩) سورة المائدة : الآية ٦٤ .

(١٠) انظر : تفسير القرطبي ٢٤٠/٦ .

حذفاً لازماً استغناء عنه ، لأن الازمنة كثيراً ما تتحدد بالأحداث .
 وفي مثل هذا يقال : اتيتُه رقة الحمي . والعامل في كلما كالعامل في إذا . واعلم أن القسم بغير المجازاة إذا بني عليه الكلام في نحو : والله إن اتيتني لا افعل بالرفع ، لأن القسم لا يليق به إذا بني عليه غيره إلا القطع في الأخبار فإن كان مبنياً على غيره حسن إن تغلب عليه المجازاة في نحو قولك أما والله إن تأتني^(١) لا افعل . بالجزم وعلى الأول : والله لن جتني لا أخرج ، بالرفع لأن اللام للقسم .
 ولو قلت : لن تجتن لا أخرج . بالجزم لم يجوز . وإن كان جاز : أنا والله إن تجتنني لا أخرج . بالجزم في تجتنني والرفع في لا أخرج .
 فإن عطفت على الجزاء في نحو قولك : إن تأتني اعطك جاز لك ، أما في الفاء والواو وأو فالجزم على الاتباع المحض ، والرفع على الاستثنا ، أو النصب^(٢) على الصرف نحو : إن تأتني اعطك فأحدثك ، ((وإن شئت فأحدثك ، أو شئت فأحدثك))^(٣) .
 وأما في ((ثم)) فالجزم^(٤) على الاتباع ، والرفع على الاستثنا إذ قد انقضى الكلام الأول ، وذلك نحو : ثم أحدثك . وثم أحدثك . قال تعالى ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْاْ يَسْتَبَدِلْ تَوْبًا غَيْرَ كُنتُمْ لَا بِكَوْنُواْ أَنشَأَكُمُ﴾^(٥) وقال سبحانه ﴿وَإِنْ يَمَآئِلُوكُمْ يُكُوْكُمُ الْأَدْبَارُ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ﴾^(٦) ولا يجوز فيها النصب على الصرف لأنها تدل على التراخي وهو مبين للمعية^(٧) التي هي شرط في الصرف ، على أن الصرف هنا هو اضعف الوجوه .

(١) اعتمد الشرط والجزاء على إنما وصار القسم حشوا انظر : شرح المفصل ٥٨/٧ .

(٢) انظر : المغني ١٩٩/١ .

(٣) ما بين القوسين نقص في (ش) .

(٤) انظر : المغني ١١٩/١ .

(٥) سورة محمد : الآية ٣٨ .

(٦) سورة آل عمران : الآية ١١١ . الكشف ٥٥/١ هـ لا جزم المعطوف في قوله ثم لا ينصرفون ؟ قلت :

عدل به عن حكم الجزاء إلى حكم الأخبار ابتداءً كأنه قيل : ثم أخبركم انهم لا ينصرفون (ثم لا

ينصرفون) مستأنف عند القرطبي ١٧٤/٤ .

(٧) انظر : الكشف ٥٥/١ .

المجازاة والعوامل الجازمة للفعل المضارع

فإن عطفت على الشرط في نحو قولك : إن تأتني فتحدثني اعطك . فالوجه الجزمُ في كل واحدٍ من الحروف الأربعة قال :

إن يـِـخـلـوا أو يـِـجـنـوا أو يـِـغـدروا لا يـِـخـفـوا^(١)

يـِـغـدوا عـِـلـيـك مـرـجـلـين كـأـنـهـم لـم يـِـفـعـلـوا

ويجوزُ لك في الفاء والواو خاصةً الصرفُ كأنه : إن يكنُ منك أتيانُ فحديثُ اعطك ولا يجوزُ لك الصرفُ في ((أو)) ولا الاستثناؤُ في شيءٍ من هذه الحروف لأن الكلام لم يكن ثم قبلها ، ولا يكونُ الاستثناؤُ إلا بعد تمام القول ، ولا الصرفُ بأو على ما عرفت فأما قوله :

ان تـذنبوا ثم تـأتيني بقيتكم فما علي بذنبٍ عندكم فـوت^(٢)

ففيه وجهان عليهما تحمل قراءة حمزة^(٣) ﴿لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾^(٤) أحدهما أن يكون اشباع الحركة^(٥) في قوله :

من حيثُ ما سلكوا أدنوا فأنظور^(٦)

(١) هذان البيتان لبعض بني أسد ... انظر : ذيل أمالي الغالي / ٨٣ . والكتاب ٤٤٦/١ . وعيون الأخبار ٢٩/٢ ، وشرح المفصل ٣٦/١ والخزانة ٦٦٠/٣ .

(٢) لمجهول ... انظر : المحتسب ١٩٦/١ ، واللسان ٨٧/١٨ (مادة بقي) ومع اختلاف بسيط في روايته "منكم" بدلاً من (عندكم) .

(٣) التيسير في القراءات السبع ١٥٢ حمزة (لا تخف دركاً) بجزم الفاء . والباقون يرفعها وألف قبلها . انظر : كذلك السبعة في القراءات ٤٢٠/ .

(٤) سورة طه : الآية ٧٧ .

(٥) انظر : ما يجوز للشاعر ٩٦/ ، والخزانة ١٢٠/١ تحقيق هارون .

(٦) لابن هرمة ملحق ديوانه ٢٣٩/ وصدره :

وانني حيثما يشني الهوى بصري

..... المستوفى فى النحو

والآخر : ان ينزل العليل من الحروف^(١) منزلة الصحيح فلا يحذف كأنهم كانوا قدروا فيه الحركة قبل الجزم ، وحين الجزم ارتفع عنه ذلك التقدير وعلى هذا قوله :

ألم يأتبك ولأبناء تنمي بما لاقت لبون بني زياد^(٢)

وليس الصرف^(٣) في قوله :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتُهَا فِي مَسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلُّ^(٤)

على الشرط بل هو على^(٥) النفي كان قبل الشرط لا يقدم رجله فيثبتها . أي لا يقدم رجله مثبتاً لها ، أو لا يقدم رجله أصلاً . ولو قدمها لامكنه أن يثبت ، فعلى هذا دخل الشرط فافهم .

(١) انظر : الانصاف ٢٣/١ .

(٢) لقيس بن زهير العبسي ديوانه ٢٩/ .

(٣) انظر : الكتاب ٤٤٧/١ .

(٤) نسب لكعب بن زهير وليس في ديوانه . تجده في ديوان زهير ٢٥٠/ .

(٥) انظر : المقتضب ٢٣/٢ .

النهي والأمر الذي باللام وما يعمل فيهما الجزم

فصل

في النهي والأمر الذي باللام وما يعمل فيهما الجزم

هذا الموضع هو أحد المواضع الثلاثة التي يحرف فيها الفعل عن أصله ، والتحريف فيه إنما هو باقتضاب المعنى على ما عرفت في باب تعديد العوامل . أما النهي فلا يكون إلا من المضارع فلذلك لا ينقسم من جهة الصيغة ، ويلزم أن يكون معرباً إن كان لغیر جماعة النساء ، سواء كان للغائب كقوله تعالى ﴿لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قُوْرٍ﴾^(١) أو للحاضر المخاطب كقوله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾^(٢) .

أو للمتكلم سواء كان مفرداً أو معه غيره ، وذلك إذا كان الفعل لم يسم فاعله نحو : لا اظلم ولا تظلم فإن لم يكن كذلك لم يجز .

فاعمل الجزم في هذا النحو من المضارع هو ((لا)) .

فإن قيل : فلم علقتم الجزم بالتحريف ؟

قلنا : التحريف : هو العلة الجامعة لأنحاء الجزم ، وليس هو بعامل للجزم بل كل عامل الجزم يجب أن يكون الفعل المضارع معه محرفاً حتى يصبح أن يعمل فيه .

وأما الأمر : فيقسم قسمين : قسم باللام ، ولا يكون إلا مضارعاً ويلزم أن يكون معرباً إن لم يكن لجماعة النسوة ، وحكمه حكم النهي فيشمل الغائب كما في قوله تعالى

﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَتَّهَمَهُ وَكُيُوفُوا نَذْوَرَهُمْ﴾^(٣) وغير الغائب كما في قوله سبحانه ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾^(٤)

فيمن قرأ بالتاء^(٥) وعلى هذا قول القائل : ونلف الآن بما وعدنا به قبل .

(١) سورة الحجرات : الآية ١١ .

(٢) سورة الإسراء : الآية ٢٩ .

(٣) سورة الحجج : الآية ٢٩ .

(٤) سورة يونس : الآية ٥٨ .

(٥) رويت القراءة بالتاء عن الرسول الكريم . انظر : المقتضب ١٣١/٢ ، والمحتسب ٥١/٢ ، والانصاف

فإن قال : لم يجوز لأن الواحد منا لا يصح أن يكون أمراً ومأموراً من جهة واحدة باعتبار واحد ، فالعامل في هذا القسم من الأمر هو اللام ، وعلمه الجزم كما كان ((لا)) عاملاً للجزم في النهي .

والاصل في هذه اللام الكسر ، فإن اتفق أن يتصل بها قبلها الفاء أو الواو فلا بد أن يكون بعدها أحد حروف المضارعة سكنت تحرياً للخفة ، ليصير ما هو على زنة فعل^(١) كما قالوا في : وهو وهو .

وقسم لا يستعمل معه اللام فلا يكون مضارعاً^(٢) البتة فلا يكون معرباً بل هو أحد أصناف^(٣) المبني نحو : خذ واجلس . فلا مدخل للجزم فيه فليس مما نحن بصدده في شيء وبأزاء كل واحد من النهي المذكور والأمرين نوع من الدعاء^(٤) يقابله . قال تعالى ﴿مَرْبًى لَا تَأْخُذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾^(٥) وقال سبحانه ﴿وَبَادُوا بِآيَاتِكَ لِيَقْضِيَ عَلَيْكَ رَبُّكَ﴾^(٦) وقال عز من قائل ﴿مَرْبًى أَفَرِحْ عَلَيْكَ صَبْرًا وَبِتَّ أِقْدَامَنَا وَانصَرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾^(٧) .

(١) المقتضب ١٣٣/٢ جاز ذلك ، لأن الواو والفاء لا ينفصلان ، لأنه لا يتكلم بحرف واحد فصارتا بمنزلة ما هو في الكلمة فاسكنت اللام هرباً من الكسرة كقولك في علم : علم ، وفي فخذ : فخذ .

(٢) أي خال من حروف المضارعة . انظر : المقتضب ١٣١/٢ .

(٣) رأي البصريين أن فعل الأمر للمواجه مبني . والكوفيون يرونه مجزوماً بحذف لام الأمر . انظر : الانصاف ٥٢٤/١ مسألة ٧٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٠٨/١ .

(٥) سورة البقرة : الآية ٢٨٦ .

(٦) سورة الزخرف : الآية ٧٧ .

(٧) سورة البقرة : الآية ٢٥٠ .

فصل

في النفي الذي ينجزم فيه المضارع من الأفعال

هذا النحو من النفي هو الذي اوأنا إليه قبل وذكرنا انه أحد مواقع التحريف ، وإن التحريف فيه إنما هو باستبدال^(١) الدلالة الزمانية ، ولا شك أن العامل للجزم في هذا الباب ينبغي أن يكون أحد حروف النفي ، وإذا اعتبرت الشرائط المذكورة لم تجدها تجتمع إلا للـم استعملت مفردة نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ آمَنُوا بِالَّذِي أُرْسِلَتْ بِهِ وَطَائِفَةٌ لَمْ يُؤْمِنُوا فَاصْبِرُوا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾^(٢) . أو مع ((ما)) الزائدة نحو قوله :

أَفِدَ التَّرْحُلَ غَيْرَ أَنْ رَكَابِنَا لَمَّا تَزَلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ^(٣)

فَلَمْ مَعَ يُؤْمِنُوا^(٤) نفي آمَنُوا كما ترى .

ولما يدل به في الأكثر على مقاربة للفعل مع انتفائه في الحال^(٥) ، فكأنك إذا قلت : لما تَزَلْ . قلت : لم تَزَلْ بعد يؤنسك بهذا الحكم قوله : وكأن قد . ولذلك ما قالوا : إن لم افعل نفي فعلت ولما افعل نفي قد فعلت^(٦) .

فالجازم للفعل المضارع في هذا الباب هو لَمْ ولَمَّا . وقد يقال : خرجتُ ولما . بحذف الفعل بعده مع الفاعل كما يحذف الاسمان بعد إن وأنما في نحو قوله حميد :

وليسَتْ مِنَ اللَّائِي يَكُونُ حَدِيثُهَا أَمَامَ يَبُوتِ الْحَيِّ إِنْ وَإِنَّمَا^(٧)

(١) في (ش) ((باستدلال)) وفي (ب) ، (ج) ((باستبدال)) .

(٢) سورة الأعراف : الآية ٨٧ .

(٣) للناطقة الذياني . انظر : ديوانه ٢٧/ .

(٤) انظر : الإتيان في علوم القرآن ٢٣٤/٢ .

(٥) انظر : البرهان ٣٨٢/٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٤٦٠/١ ، والمغني ٢٨٠/١ .

(٧) البيت في ديوان حميد بن ثور الهلالي ١٨/ .

وقد يستعمل لما بمعنى إلا في نحو قوله القائل : نشدتك الله^(١) فما فعلت كذا .
وأيضاً^(٢) في نحو قوله عز وجل ﴿إِنْ كُلُّ شَيْءٍ لَدُنَّا عَلَيْكَ حَافِظٌ﴾^(٣) فأما لما في نحو قوله ﴿فَلَنَّا
أَفْزَلًا قَالَ لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾^(٤) فليس من هذا في شيء بل هو ظرف^(٥) يتعلق بالفعل الذي يقتضيه
كقَالَ في مثلنا هذا ، ويسمى جواباً للمَّا ، فلما على هذا الوجه يجوز أن تكون اسماً غير
مشتق كإِذَا ، ويجوز أن يكون مشتقاً من اللم وهو الجمع^(٦) فكانك إذا قلت لما قام زيد^(٧)
قصد بكر قلت : عند اتساق قيام زيد وفي المجتمع منه^(٨) قعد بكر والالف فيه كالالف في
بيننا إذا وقعت أيضاً ظرف زمان في نحو قوله :

يِنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفَضَّةٍ وَزَنَادَرَا^(٩)

ألا ترى أن اليِّنَ والمجتمع معناها يتقاربان . فعسى أن تكون الالف في كلتا اللفظتين
لقصرهما على الظرفية الزمانية وعلى هذا قوله :

(١) الجنى الداني للمراذبي / ٥٩٣ موضعان أحدهما بعد القسم نحو : ناشدتك بالله ما فعلت .. وثانيهما
بعد النفي (وإن كل ذلك لما متاع الحياة) ٣٥/٤٣ .

(٢) انظر : معاني الحروف للرماني / ١٣٣ .

(٣) سورة الطارق : الآية ٤ .

(٤) سورة الأنعام : الآية ٧٦ .

(٥) نسبت ظرفية (لما) إلى ابن السراج والفارسي وابن جنى ويراها ابن مالك بمعنى إذ انظر : المغني
٢٨٠/١ .

(٦) تسهيل الفوائد / ٢٤١ إذا ولي لما فعل ماضٍ لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى إذ فيه معنى الشرط أو حرف
يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب وانظر : الجنى الداني / ٥٩٤ .

(٧) ذكر ابن هشام في المغني ٢٨٢/١ أن الأصل لما بالتونين بمعنى جمعاً ، ثم حذف التونين إجراءً للوصل
بجري الوقف لأن استعمال لما في هذا المعنى بعيد ، وحذف التونين في المتصرف في الوصل أبعد
ووصف هذا الرأي بالضعف .

(٨) في (ج) ((الجمع)) .

(٩) البيت لنصيب كما في ديوانه / ١٠٤ .

النغمي الذي ينجزم فيه المضارع من الأفعال

ولما تبدت للرجل جمالنا وسير بنا سير وفاضت مدامع^(١)
أشارت باطراف البنان فودعت أو مت بعينها متى أنت راجع
فقلت لها والقلب فيه حزاة فديتك ما علمي بما الله صانع

انقضى الكلام في الاعراب بعون الله وحسن توفيقه .

(١) لكميت بن معروف ... انظر : المؤلف والمختلف / ٢٥٧ ولقيس بن الحداية في أمالي الزبيدي / ١٥٣ .

وانظر : الهمع / ١٢٤/١ ، والدرر / ٩٦/١ . مع اختلاف في رواية البيت :

فقلت له تالله يدري مسافر إذا اضمرت الأرض ما الله صانع

فصل

في استئناف القول على أبواب بقيت في أصول هذه الصناعة

قد كنا ذكرنا في صدر هذا الكتاب أن النحوي إنما ينظر في الالفاظ من حيث هي مؤلفة فقط ، وقد يت ابواب لمعترض أن يعترض بها فيقول : ليست هي من التأليف في شيء فلم دخلت في صناعة النحو ، وهي : النسبة والتصغير والجمع جمع التكسير والامالة والاشمام ، وروم الحركة واختلاسها ، والمد وتخفيف الهمة ، والادغام والتقاء الساكنين ، والحكاية عند الاستفهام ، والوقف ؟

فالجواب : أن هذه الابواب وإن كان النظر فيها ليس نظراً في الالفاظ من جهة ما يتألف فهي مفرعة على التأليف ، ومناسبة له ومتعلقة به^(١) .

أما النسبة والتصغير : فعلى ما عرفت في آخر باب الصفة .

جمع التكسير : فمن حيث أن المكسر من الجموع هو وإن كان في اللفظ مفرداً فمعادلاً في المعنى لبعض ما يؤلف من القول ، فانك إذا قلت : رجال^(٢) كنت كأنك . قلت : رجل ورج ورجل . فهذا النحو من الجمع تنظر فيه ثلاث صناعات : اللغة والنحو والتصريف .

أما اللغة : فمن جهة الاستعمال لأنه ليس كل ما جوز في وزن الواحد من وجوه التكسير الجمعي يصح استعماله فيه ، فلا يجوز لك أن تقول في جمع : قلم قلام . قياساً على : جبل وجبال ، ولا ، ذاهب وذواهب كما قالوا : فارس وفوارس ، وعلى هذا .

وأما النحو : فمن جهة استقرار الاوزان الجمعية التي منها ما يطرد فيستمر في كل موضع كمفعّل ومفاعل ، ولا يحتاج فيه إلى مورد سماع ، ومنها ما لا يستمر بالضرورة يكون موقوفاً على السمع كأفعال في جمع : فعل إذ لم يقولوا : شيع واشساع كما قالوا نسع وانساع ، ثم إن تعرف هذا الصنف من أوزان الجمع المكسر لا يخلو أيضاً من فوائد جمة .

(١) انظر : المصنف ٢/١ - ٣ .

(٢) ((كت)) غير موجودة في (ج) .

استئناف القول على أبواب بقيت في أصول هذه الصناعة

وأما التصريف ، فمن جهة ما يعرض فيه من التصحيح والاعلال^(١) الذي^(٢) يكون أكثر النظر فيه إلى صاحب التصريف .

وقد يحتاج النحوي إلى معرفة جمع التكسير خواص وأحكامه في مواضع : منها ، الأعداد التي من الثلاثة إلى العشرة إذ لا تضاف إلا إلى أوزان القلة اللهم إلا إذا أعوزه الأمر في ذلك ، كما يقال ، ثلاثة شسوع .

ومنها الإضمار ك فإن له ان يضم عن أفعال كما يضم عن المفرد من حيث أن جمع يدل على القلة كقوله تعالى ﴿وَلَا تَكُنْ فِي الْأَنْهَارِ لَمُتَةً تُسَبِّحُكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا﴾^(٣) .

على أن السبب في دخول هذه الأبواب الثلاثة التي هي : النسبة والتصغير والتكسير في النحو وخروجها من التصريف هو أنها من التعابير^(٤) التي تخص الاسم . والتصريف : إنما يتكلم فيه على التغيرات التي تلحق أولاً وبالذات - الفعل ، وثانياً بالعرض الاسم - أعني الاسم^(٥) الذي يكون مناسباً للفعل سواء كان مصدرأً : كالقيام ، أو اسم الفاعل : كالقائم ، أو اسم المفعول : كالقول ، والمبيع ، أو ظرفاً : كالقيام ، كل واحد من هذه الأسماء إنما يعمل لأعلال الفعل على ما قد بين في صناعة التصريف^(٦) .

فأما الإمالة والأشمام وروم الحركة واختلاسها والمد وتخفيف الهمزة ، فمن حيث المتوخى بها التناسب اللفظي ، فالخفة التي لا تليق بالمفردات من اللفاظ بل بالمركبات منها . وقد يكون بعض ذلك بحسب أحوال تاليفية كاملة : انصاراً من قوله تعالى ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾^(٧) فيمن أمال الألف منها في الوصل ولم يمل في الوقف . وكالاشمام في :

(١) حاشية في (ب) ، (ش) مثال التصحيح العواور والمعاش ومثال الاعلال الأوائل والخطايا على ما ستعرفه ان شاء الله تعالى .

(٢) الذي سقطت من (ب) ، (ج) .

(٣) سورة المؤمنون : الآية ٢١ ، انظر : المحتسب ٩٠/٢ .

(٤) في (ج) ((التغاير)) .

(٥) زيادة في (ب) ، (ج) ((أعني الاسم)) .

(٦) النصف ٤/١ إلا ان التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاوزانه والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف ،

كما ان التصريف اقرب إلى النحو من الاشتقاق .

(٧) سورة آل عمران : الآية ١٩٢ - ١٩٣ .

نستعين من قوله سبحانه ﴿إِذَا تَشَبَّدَ وَأَمَّا كَلَامُ الَّذِينَ﴾^(١).

وكتخفيف الهمزة في نحو قوله عز من قائل ﴿وَإِذَا خَلَا إِلَىٰ شَاطِئِهِ﴾^(٢) ومثل هذه التصرفات لا يفتن لها إلا المستجمع لأساليب النظم ومن هو عارف بالتراكيب^(٣) وما يتفرع عليها من الأحكام.

وأيضاً مثل هذه التحاسين لا يتفنع بها إلا في المؤلف من القول.

وأما الادغام والتقاء الساكنين فالمرود منهما بالقصد الأول في هذه الصناعة ما يعرض للكلمة مع غيرها كالادغام في نحو قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ﴾^(٤) وكالتقاء الساكنين في مثل قوله سبحانه ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ كَلَّا تَرَ مِنْ فُطُورٍ﴾^(٥) وأيضاً في مثل قوله عز من قائل ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٦) والذي يعرض للكلم في نفسها كالادغام في رد^(٧) والتقاء الساكنين في : قل وقائل . فحقه أن يذكر في كسب التصريف . وأما الحكاية في الاستفهام : فظاهراً أنها وإن كانت بالأسماء المفردة فعلى مقدمات من القول مؤلفة بحسب على ما تحققه بعد إن شاء الله تعالى . وأما الوقف : فمن حيث أن كل مؤلف متناه ، ونهاية القول لا بد أن تكون موقوفاً عليها غير متصلة بشيء بعدها ، وبالجملـة جل^(٨) هذه الاعراض أو كلها إنما يلحق الكلمة بعد استتمامها وأكثر ما ينظر التصريف في الكلمة قبل أن تكمل كلمة بذاتها وتصح فلهذا ما دخلت هذه الابواب في صناعة النحو فافهم .

(١) سورة الفاتحة : الآية ٥ .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٤ ، وانظر : التيسير ٣٦/ .

(٣) المصنف ٤/١ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حالة المنتقلة لا أن هذا الضرب من العلم كما كان عويصاً صعباً بدئ به قبله بمعرفة النحو ... ليكون الارتياض من النحو موطناً للدخول فيه . ومعيناً على معرفة اغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال .

(٤) سورة يس : الآية ٤٥ ، الصافات : الآية ٣٥ ، الذاريات : الآية ٤٣ ، الناقون : الآية ٥ ، المرسلات : الآية ٤٨ .

(٥) سورة الملك : الآية ٣ .

(٦) سورة يس : الآية ٣ .

(٧) في (ب) رسمت ((ردود)).

(٨) في (ب) ((جمل)) وفي (ج) ، (ش) ((جل)).

فصل

في النسبة^(١)

إذا نسبت إلى الاسم الحقت في آخره ياءً مشددة^(٢) وكسرت قبلها الحرف الذي تليه هي . تقول ، في النسبة إلى مكة والطائف ، مَكِّي وطائفي ، وأيضاً إلى تميم : تميمي وإلى النحو نحو^(٣) .

فحكم هذه الصيغ الموضوعة للنسبة حكمُ الاسماء المشتقة من الفعل في أنها يوصفُ بها ، سواء كان المنسوب اليه مشتقاً من الفعل وجارياً عليه كقولك للدينار : قادري وللثوب : صاحبي ، أو لم يكن كذلك كقولك للسيف : هندي . وللرمح : خطي . ولذلك ترتفع بها الضمائر أو ما يضاف إليها من الاسماء المظهرة ، ارتفعها بالاسماء الجارية على الفعل في نحو قولك : هذا رجلٌ قادري ديناره . و : جاءني بكرٌ صاحبياً ثوبه . وزيد هندي سيف أبيه و : أخطي ؟ أو : ما أخطي^(٤) رمحٌ صاحبه .

وتلحقها الباءُ - هاء التأنيث - في المواضع التي تلحق فيها الاسماء المشتقة الجارية على الفعل كقولك : مررتُ برجلٍ تركيةٍ جاريته . وبغلام رومية أمة . وقد تلحق الياءُ المشددة آخر الاسم لا للنسب كما قالوا : كرسي . ومن الصفات دوايري^(٥) . فأما النسبُ فينقسم قسمين : منه ما يكون غير مقيس . فليس له إلا السمعُ وذلك نحو ما يقال : في طيء : طائي وفي الحيرة : حاري . وفي العالية : علوي . وفي البادية : بدوي

(١) انظر : الكتاب ٦٩/٢ ، والمقتضب ١٣٣/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٦ - ١٣ ، والمقرب لابن عصفور ٥٤/٢ ، وتسهيل الفوائد ٢٦١ .

(٢) اسرار العربية ٣٦٩ شددت باء النسب تشبيهاً بياء الإضافة وكسر الحرف الذي قبلها توطئة .

(٣) الكتاب ٧٤/٢ .

(٤) غير موجودة بالنسخة (ب) فقط .

(٥) دوايري : أي دائر به على إضافة الشيء إلى نفسه وابن سيده يراه قولاً للغويين وعند الفارسي انه نسب ويرد ابن سيده على ذلك ، انظر : اللسان ٣٨٢/٥ مادة دور . وانظر : شرح الرضي على الكافية

وفى الحرم . وفى هذيل : هذلي . وفى ثقيف : ثقفى . وفى بني عبيدة : عبيدي . وفى جذيمة : جذمي^(١) وفى اليمن : يمان : وفى الشام^(٢) شام ، وفى امس ، امسي . وفى أمية : أموي . وفى وبار : أباري . وقالوا : اتاني وعضادي . للعظيم الألف والعضد إلى غير ذلك مما يطول تعداده .

ومنه ما يكون مقيساً : وينقسم المنسوب إليه بحسبه أحد عشر قسماً ، يتسلط التغيير على عشرة منها ويصح واحد - لا يغير عن أصله - لبراهته من الاسباب الموجبة للتغيير ولذا ذكر لك الاقسام العشرة للمنسوب إليه وأحكامها :

الأول : أن يكون على ((فعل)) وحكمه أن تحول الكسرة التي قبل الحرف الأخير منه فتحة لثلاث توالى كسرتان ياءان يقولون في النسبة إلى نمر^(٣) : نمرى . فإن كان الحرف قبل الآخر منه مكسوراً أو كان - هو اعني المنسوب إليه - على أكثر من ثلاثة احرف لم تحول^(٤) الكسرة التي قبل الطرف فيه فتحة ، يقولون في النسبة إلى منبج : منبجي بكسر الباء ، وذلك لأنه اقل من أن يخفف بهذا القدر من التغيير ، يشوا فيه من الخفة فابقوه على أصله .

والثاني : أن يكون مقصوراً ، والألف فيه لا يخلو من أن تقع ثالثة فحكمها أن تبدل منها الواو سواء كانت منقيلة عن الواو أو عن الباء وذلك لثلاث يجتمع اربعة امثال - كسرة وثلاث ياءات - تقول في النسبة إلى قلنا : قنوى وإلى حمى : حموي ولو حذفت هذه لكان اجحافاً بالكلمة .

أو رابعة ، وتكون إما عن اصل ، فالاشبه بها ان ثبت تقول في النسبة إلى مغزى وأعيا : مغزوى ، وأعيوي .

وإما للحاق فحكمها حكم ما عن الاصل تقول في النسبة إلى ارطى فيمن قال للأديم ما ورط : أرطوي .

(١) الكتاب ٦٢/٢ جذمي بالضم .

(٢) فقط في (ب) ((شام)) .

(٣) في (ج) فقط نمر نمرى .

(٤) انظر : المقتضب ١٧٣/٣ .

وإما للتأنيث زائدة ، فإن كان الحرف الأوسط من الحروف الثلاثة التي بقلها ساكناً كان الاليقُ بها الحذفُ تقول في النسبة إلى سكرى ، ودنيا : سَكْرِيٍّ ودِينِيٍّ وَقَدْ يَدْخُلُ كُلُّ واحد من القيلين المذكورين على الآخر فيقال : دُنْيَوِيٍّ^(١) . كما يقال موسوي .

فأما : دُنْيَاوِيٍّ وَاِرْطَاوِيٍّ . فمن باب ما لا يكونُ النسبُ فيه بمقيسٍ^(٢) ، فإن لم يكن الأوسط من الحروف الثلاثة المذكورة ساكناً عُدَّتِ الحركةُ فيه بحرفٍ فيكونُ حكمهُ حكمُ الخماسي من المقصور فلا تثبت الالفُ في آخره أصلاً . يقولون في النسبة إلى البشكى والجلفى : بِشَكِيٍّ وَجَلْفِيٍّ . أو خامسةً فلا بد أن تحذف لطول اللفظ بها سواء كانت في حكم الأصل من الحروف كما في مثنى ومرامى ومعادى أو زائدة للتأنيث كما في حَبَارِيٍّ . يقولون : مَثْنِيٍّ وَمَرَامِيٍّ^(٣) معادِيٍّ وَحَبَارِيٍّ . فهل رأيتَ اعدل من هذه قسمة .

الثالث : أن يكون منقوصاً ، ويكون على ثلاثة اضرابٍ بازاء الضروب الثلاثة من المقصور ، وحكمها كحكمها .

الأول : أن يكون ثلاثياً تثبت ياءهُ في النسب فيدخل في القسم الأول من الأقسام العشرة للمنسوب إليه - اعني ما كان على فعل بكسر العين فيحول فعلاً فيدخل في القسم الثاني - اعني المقصور - وقد تقدم القول عليه يقولون في النسبة إلى نَدٍ : نَدَوِيٍّ وإلى عم : عَمَوِيٍّ وإلى ذوي : ذَوَوِيٍّ .

الثاني : أن يكون رباعياً فيجوزُ في الياء منه الحذفُ والاثباتُ يقولون في النسبة إلى معطٍ وقاضٍ : مُعْطِيٍّ وَمُعْطَوِيٍّ . بفتح الطاء هرباً من تنالي الامثال .

وقاضِيٍّ وقاضَوِيٍّ . إلا أن الاحسن في الياء هنا الحذفُ لثلا يحتاجُ إلى فتح ما قبلها من الحروف . ولم يوجد هذا السبب في مثل : مَرَمِيٍّ وَمُعْطِيٍّ فيحسن الحذفُ ، وأيضاً لم يشارك التأنيث الاصل في هذه الياء فيحسن أن يترك إليه الحذفُ كما في الالف من مَرَمِيٍّ وَحَبْلِيٍّ .

(١) في (ب) ، (ج) ((وديني)).

(٢) المتعصب ١٤٧/٣ .

(٣) الكتاب ٧٨/٢ سألت يونس عن مرامي ، جعلها بمنزلة الزيادة وقال : لو قلت : مراموي لقلت : حباروي كما أجازوا في حبلوي .

الثالث : أن يكون خماسياً فلا يليق بالياء فيه الاثبات فيتعين الحذف فتقول في النسبة إلى معاد : معادي . وإلى مشتري : مشتري .

والرابع : من أقسام المنسوب إليه : أن يكون آخره ياء مشددة . وهي ياءان ، فإن كان ما قبلها حرفاً واحداً كما في حي وري لم يستغن ولا عن واحدة منهما وكرهوا ان يقرأها على أصلها فتجتمع في الكلمة خمسة أمثال فكان الوجه فيه فك الادغام ، وبه يدخل هذا الضرب من هذا القسم في القسم الثاني من الاقسام المذكورة كأنه في التقدير حياً وروى . وما شاكل ذلك .

فإن كانت اللام واواً فارجمها واواً مع الحاق يائي النسب فيصير : حيوي ورووي . فإن كان ما قبلهما حرفين كانت الأولى منهما مزيدة يستغنى عنها ، لأن الاسم كان بها إما على اربعة احرف فتحذف فيبقى الاسم آخره ياء قبلها كسرة فيدخل في المنقوص وحكمه . تقول في النسبة إلى : عدي : عدوي . كأنك نسبت إلى عد كما تقول في النسبة إلى عم : عموي .

أو فتحة فتقلب الفاء فيدخل الاسم بها في المقصور ، حكمه حكمه . تقول في النسبة إلى قصي^(١) قصوي . كما تقول في النسبة إلى عصا عصوي .

وأما على خمسة أحرف - ولا بد أن يكون بذاته مقصوراً كمحي^(٢) أو منقوصاً كمحي - فلولا الياء المشددة في آخر كل واحد من الاسمين للزم أن تقول : محمي ومحي . كما تقول في النسبة إلى المشى والمشي : مشني ومشني . لكن اجتماع الياءات الاربع مع الكسرة اللازمة على الثانية منها مما قد رغبوا عنه فربما جاءوا إلى الاسمين فحذفوا منهما الأولى من الياءات الثلاثة التي اجتمعت فيهما قبل النسبة كما صنعوا بقصي فبقي محيا ومحي . فحذفوا منها الألف والياء على ما عرفت في المقصور والمنقوص . فقالوا : محمي . فيهما معاً على ما ينساق إليه القياس ، وتصحيح الياء قبل يائي النسب لئلا يتعاور الاسم الاعلالات الكثيرة . وقد قالوا : مخوي . فيهما جميعاً كما قالوا في الرحي : رحوي . مع : رحيان .

(١) نسخة (ب) ((قضى قضوي)) .

(٢) في (ش) ((كمحي)) وفي (ب) ((كمحي)) .

فإن كان ما قبلهما ثلاثة أحرف استغنوا في الاسم عنهما معاً فيحذفونهما حذفاً من غير تعويض يقولون في النسبة إلى كرسى وبختي كُرسِيّ وبُختِي . لا غير فأما مرمي : الذي تكون الثانية فيه أصلية فالوجه في النسبة إليه أيضاً : مَرْمِيّ وقد قالوا : مَرْمَوِيّ لثلاثا يقصر عن مرمي والقياس الحذف لأنه قد يستقل في الثقل ما لا يستقل في الخفيف فراع هذه الأصول مستعيناً بالله .

الخامس : في تلك الأقسام ان يكون ما قبل آخر الاسم المنسوب إليه ياء مشددة في نحو كثير وغُلَيْم وأيضاً في نحو أسيد وأبيض من الاسماء المصغرة التي لم يلجئ^(١) التصغير فيها إلى حذف شيء من الحروف تقول في النسبة إلى مثل هذه الاسماء كُنَيْي وغُلَيْمِي وأيضاً أَسِيدِي وأَبْيَضِي فتحذف المتحركة من الياءين استخفافاً لثلاثا تتلاقى في الامثال الستة التي هي الساءان والكسرتان - اعني الثانية منهما^(٢) والتي على الطرف وياء النسب - وإنما جاز حذف الياء المتحركة في مثل هذه الاسماء لأن التصغير يحفظها من اللبس^(٣) .

(فإن نسبت إلى : أيم قلت : أيمي لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق من بناء الكلمة ما يدل عليها^(٤)) وتقول في النسبة إلى مقيم تصغير مقوم : مَقِيمِي بالياء الاشددة قبل الميم لا ياء التصغير قد كان وقع بها قبل النسبة العين الزيدة للتضعيف على ما ستعرفه

(١) في نسخة (ب) ((يلقى)) .

(٢) في (ج) زيادة ((التي على الثانية)) .

(٣) حاشية في (ب) و (ش) تقول : (ينسب إليها كتيب وايم ومقيم فتحذف الياء المتحركة التي كانت في كتيب فيقال : كتيبي بالتخفيف ثقة بأن التصغير يشهد بالأصل المنسوب إليه وتبقى الياء المتحركة التي كانت في ايم ومقيم فيقال ايمي ومقيمي بارتكاب الثقل الحاصل بتشديد الياءين .

والسبب في ارتكاب هذا النقل انك لو قلت : ايمي بالتخفيف اشبهت الصيغة ولو قلت مقيمي كان ذلك اجحافاً بالكلمة من حيث انها اعلت بالحذف مرتين على ما ذكر في متن الكتاب .

فأما اسيدي فعليلاً بالاضافة إلى أصل الباب وفي الأكثر يكون أحد التصغير حقيقاً على الآخر فإن تساوى في الحمل استدل عليه ببعض ما يقارنه من الكلام) .

(٤) ما بين القوسين منقول عن الفرخاني في شرح المرادي على الألفية ورقة ٢١٦/ مخطوط ٢٥ نحو دار الكتب .

بعد ان شاء الله فلو حذفت العين الاصلية مع النسب كان اجحافاً .

السادس : من تلك الاقسام أن يكون آخر المنسوب إليه همزة قبلها ألف - الهمزة ها هنا إذا كانت عن الواو أو الياء كما في : كساء ورداء - كان لك في النسبة أن تقرأها على حالها فتقول : كسائي وردائي . وأن تحولها واواً : كساوي ورداوي . لأنها لو ظهرت ياء كما في نحو : عباية لانتقلت في النسبة همزة تقول : عبائي . ولو ظهرت واواً لبقيت في النسبة كما في تقول في علاوة : علاوي . فقد وضع أن الواو غالبية في هذا الباب .
فإن كانت الهمزة للتأنيث ألفاً لم يكن لك فيها إلا الابدال تقول في النسبة إلى صحراء وصفراء : صحراوي وصفراوي .

فإن كانت للحاق فتحكمها حكم التي عن الواو والياء في نحو كساء ورداء . فإن كانت أصلية تعين فيها التصحيح تقول : في النسبة إلى قراء : قرائي . بالهمزة ، وقد سمع : قراوي لغلبة الواو وعلى هذا فقس .

السابع : من الأقسام : أن يكون المنسوب إليه في آخره هاء التأنيث ، والشرط فيه أن يحذف من آخره هاء التأنيث قبل أن ينسب إليه ، ثم باقي الاحكام فيه كامطام ما يكون فاقداً للهاء في الأصل إلا في ثلاثة مواضع :

أحدهم : أن يكون على فعلية أو مفعولة أو فعيلة ، فانك تحذف فيها مع الهاء الواو والياء وتفتح العين في الاولين ، إلا إذا كانت العين واواً أو ياءً أو كانت مجانسة اللام تقول في النسبة إلى : حنيفة ، وإلى شنوءة^(١) : شنائي^(٢) وإلى قتيبة : قتبني وأيضاً في غزية : غزوي . وفي عذوة : عذوي وفي عليّة : علوي . إلا أن غزية وعليّة قد يلزم أيضاً فيهما الاعلال من وجه آخر - اعني من جهة دخولهما في القسم الرابع - بعد أن حذفت الهاء من آخرهما ، وقد قالوا في السليقة سليقي . وفي عميرة : عميري . وكذلك قتيبي وحريبي^(٣) . كما قالوا في : قريش وهذيل . ولا هاء فيهما : قرشي وهذلي . بل الاثبات

(١) في (ب) ((شنواه شنواي)) شنوءه .

(٢) في سيويه ٧٠/٢ شنوة : شنتي .

(٣) الكتاب ٧١/٢ وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ، ولكنه شاذ قليل وقد قالوا : في سليمة سليمي وفي عميرة كلب : عميري . وقال يونس : هذا قليل خبيث . وقالوا في خرية خريبي .

مع الهاء اقيس^(١) مع الحذف لا معها .

فإن قيل : ولم حذف الياء والواو من هذه الاسماء المرافقة للهاء فيها ؟
قلنا : لأن هذه الابهية لما تطرق إليها التغييرُ بحذف هاء من أواخرها ضعفت فأنحوا
عليها بحذف الحرف العليل منها . فأما نحو : سَلِيقٌ وَعُمَيْرٌ فتمحض بصيغته فبالحرى أن
تتحاماهُ ضروبُ الاعلال فهذا وجه من القياس الخطابي كما ترى ، وتقول في النسبة إلى :
حُبَيْبٍ والقَبِيْبَةِ : حَبِيبِي وَقَبِيبِي ، وكذلك في حَوِيزَةٍ والطَوِيلِ : حَوِيزِي وطَوِيلِي تثبت الياءُ
لأن حذفها يفضي إلى اجتماع المثلين في نحو : حَبِيبِي قَبِيبِي وإلى الاعلال في نحو ، حَارِي
وطَائِي وكل واحد منهما مهروبٌ عنه ليس شيئاً يتجشم لأجله الحذف .

والثاني : أن تكون على : فَعْلَةٍ أو فَعْلَةٍ أو فَعْلَةٍ واللام ياء فإن يونس^(٢) يرى فيه مع
حذف الهاء من آخره الفتح في العين والابدال في اللام يقول في النسبة إلى : أَلِيَّةٍ ودُمِيَّةٍ
وفَتِيَّةٍ : أَلَوِيٌّ ودُمَوِيٌّ وفَتَوِيٌّ والخليل وسيبويه^(٣) يجريانها على الاصل فيقولان : أَلِيٌّ
ودُمِيٌّ وفَتِيٌّ . كما يقال : أَرَبِيٌّ ودُمَوِيٌّ وبُخْتِيٌّ بالاجماع .

والثالث : أن يكون على فَعْلَةٍ في الاصل تكون العين معتلة فتقلب ألفاً واللام ياءً
تلحقها الهاء كما هي وذلك نحو : غَايَةٌ وراية وثائية له فيه ثلاث أوجه : غَائِيٌّ وغَاوِيٌّ .
كما قالوا : ردائي ورداوي . على أن تجعل الباقي من الاسم بعد حذف الهاء من آخره
اسماً برأسه فيكون غَاءٌ كَرَادَةٌ وأيضاً : غَايٌ كما قال في النسبة إلى شَقَاوَةٍ شَقَاوِيٌّ^(٤) . من
لم يجوز فيه شَقَائِيٌّ ، وكما قالوا في الزيادة : بحراني . فإن سلم الاسم المنسوب إليه من
هذه العوارض الثلاثة المذكورة وكان كاملاً في بنيته نسبت إليه بعد حذف الهاء من آخره
نسبة من غير تغيير تقول في النسبة إلى طَلْحَةٍ : طَلْحِيٌّ وإلى : شَقْرَةٍ شَقْرِيٌّ وإلى القَنَاةِ :
قَنَوِيٌّ وإلى القَاضِيَةِ : قَاضِيٌّ وقَاضَوِيٌّ ، وإلى الرَمِيَةِ والعَارِيَةِ : رَمَوِيٌّ وعَارِيٌّ . وإلى
الحَبِيْبَةِ والمُقِيمَةِ - تصغير المقومة - حَبِيبِيٍّ ومَقِيمِيٍّ . وإلى العِظَاءَةِ والكَلَاءَةِ غُطَائِيٌّ أو

(١) وهذا الرأي لسيبويه ٦٩/٢ ، أما المبرد فيرى حذفها جائزاً . انظر : المقتضب ١٣٣/٣ .

(٢) الكتاب ٧٤/٢ وأما يونس فكان يقول في ظبية : ظَبَوِيٌّ ، وفي دمية : دُمَوِيٌّ وفي فتية فتَوِيٌّ .

(٣) انظر : الكتاب ٧٥/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٧٥/٢ .

عطائي وكلائي لا غير .

هذا إذا كان المنسوب مذكراً ، فإن كان مؤنثاً لحقت هذا البناء المسوغ للنسب بعد الياء المشددة هاء التأنيث نحو أن تقول للمرأة : طليحة وشقيرة . فإن قيل ولم حذف هاء التأنيث من الاسم الذي يراد أن ينسب إليه قبل أن تلحقه ياء النسب ؟

قلنا : لأن الهاء زيادة في حكم الانفصال ، ولثلاثا يتضاعف التأنيث في : طليحة لو قلت : للمذكر طلحتي .

ومن قال في كلتا : كلتي وفي بنت واخت : بنتي وأختي . فمن حيث أن هذه التاءات ليست للتأنيث بل هي عوض عن الواوات المقدرة فيها .

ومن قال : كلوي وبني وأخوي . فمن حيث أن هذا التعويض لا يوجد إلا في حال التأنيث .

وإن كان الحرف ليس للتأنيث فاجراء مجرى ما هو للتأنيث فلم يجمع بينه وبين ياء النسب فإن كان ناقصاً في آخره الهاء ولم تعرفه بعد كان حكمه في النسبة إليه بعد حذف الهاء من آخره حكم الكامل إلا إذا منع منه مانع كما في نحو شية على ما سنصفه إن شاء الله تعالى .

والتذكير والتأنيث فيه على حد التذكير والتأنيث في الكامل سواء .

والثامن : من اقسام المنسوب إليه : أن يكون ثلاثياً حذف منه أحد الحروف الثلاثة وينقسم ثلاثة اقسام .

الأولى : أن يكون محذوف الفاء ولا يوجد إلا هنا في آخره الهاء ، لأن الفاء هي أول حروف الكلمة فلا تحذف منها إلا وقد ازمع الحاق الهاء بهاء في نحو : عدة وشية . فإذا نسبت إليه حذفت الهاء من آخره ، ثم أن كانت اللام صحيحة كما في : عدة ، الحقت بالباقي الياء التي للنسبة فتقول : عدي . وإن كانت معتلة كما في : شية لم يمكنك أن تلحق بالباقي الياء وهو بحالة فتقول : شي لأنه ليس في كلامهم اسم آخره ياء قبلها كسرة إلا وتحذف تلك الياء مع التنوين حالتي الرفع والجر ، فعلى هذا يلزم أن تقول : هذا آش وبش وذلك غاية في الاجحاف فلذلك وجب أن ترد الفاء وهي مكسورة على اصلها .

فأما العينُ فمختلف فيها ، ذهب أبو الحسن^(١) : إلى تسكينها ، لأن الحركة فيها كانت عارضةً إذ الأصل : وشية فقال فيها : وشي . كما يقال بُخْتُ على ما عرفت قبل . ولم يردُ سيويه^(٢) أن يسكنها فلما ردَّ الفاء صارت الكلمة كأنها في التقدير وشية . وقد علمت أن النسبة إليها : وشوي . كما يقال في عمية عموي .

الثاني : أن يكون محذوفُ العين نحو : شية وهو أعزُّ الثلاثة وجوداً لأن العين متوسطة بين الطرفين فمتحصنة بهما ، وحكمه حكمُ محذوفِ الفاء ، ولو استعمل فيه نحو . شية من شويت لكان القياسُ في النسبة إليه ردَّ العين حتى يصير : شية^(٣) ، فإذا حذفتِ الهاء بقي شي وشية والنسبة إليه شوي كما تقولُ في : ري روي . وقد عرفت ذلك .

الثالث : أن يكون محذوفُ اللام وينقسم أولُ ما ينقسم قسمين منه : ما يكون صحيح العين ، ومنه ما يكون معتلها ، فالصحيحُ العين هو على ثلاثة أضرب : احدها : ما يكونُ في أوله همزةُ الوصل : كابن وابنة واسم .

الثاني : ما يكونُ قد حذف منه اللامُ حذفاً لازماً وإن لم يكن في أوله همزةُ الوصل وذلك نحو : غدٍ ويدٍ ودم . تقول في الإضافة : يدٌ ودمٌ وفي التثنية : يدانٍ ودمانٍ . والثالث : ما يكونُ اللامُ منه في حكم الثابت وإن كانت محذوفةً في الظاهر ، وذلك نحو : أب وأخ ، لأنك تقول : أخوه وأخوان ، ومن ذلك ما تردُّ اللامُ منه في الجمع بالتاء نحو : صفوات هنوات .

أما الأول والثاني فلكَ فيهما أن تحذفَ اللامُ في النسبة كحذفك الفاء والعين في نحو : عدي وثبي فتقولُ ابني وابنتي واسمي . وأيضاً : غديّ ويديّ ودمي . وإن تثبتها بناءً على أن الطرف الأخير من الكلمة وهو موضعُ تكميلٍ وتذنيب . اعتبر ذلك بتشديد الميم في كمية والحاق الهاء في نحو : قناة والالف في نحو : حيلي . وأيضاً في نحو : حبركي . وأما الثالث : من الضروب المذكورة فليس فيه إلا الإثبات للام لأننا قد بينا أن اللام فيه

(١) المقتضب ١٥٦/٣ وكان أبو الحسن الاخفش يقول في النسبة إليها : وشي ، لأنه يقول إذا رددت ما ذهب من الحروف رددته إلى أصله وثبتت الياء لسكون ما قبلها ، كما تقول في النسب إلى ظبي ظبي .

(٢) انظر : الكتاب ٨٥/٢ .

(٣) في (ب) ، (ج) ((شيه)) .

وإن كانت محذوفة ففي حكم الثابت .

واعلم أنهم قد اختلفوا في إثبات^(١) كيفيته^(٢) .

فسيويه^(٣) يلحق بالاسم بعد العين عن المسترد سواء كان واواً أو ياء . واواً يبقى العين متحركة أخذاً منه يجري الحركة عليها قبل فتقول في غد ويد : غدوي ويدوي . وأبو الحسن^(٤) لا يرد إلى الكلمة إلا عين ما حذف منه من الحروف ولا يوجب للعين الحركة إلا إذا كانت في الاصل متحركة ، نظراً إلى الحالة الأولى المستحقة قبل فيقول : في : غد غدوي . كما يقال : غزوي وفي : يد يدي كما يقال : ثدي^(٥) . وقد عرفت شيئاً من هذا في محذوف الغاء ، فإن كانت العين في الاصل متحركة لم يختلفا في شيء من ذلك فيقولان في : ابن وابنة على طريق رد اللام : بنوي وبنوي . لا تثبت الهمزة مع اللام لأنها كالعوض عنها . وأيضاً في دم فيمن جعل أصله : دمي : ودُموي . وأيضاً في : أب وأخ . أبوي وأخوي .

فأما المعتل العين فنحو : شاة ، وذو مال وذات سوار تقول في النسبة إليهما . شاهي وذووي .

لا بد من رد اللام لئلا يجتمع في المنسوب إليه اعلان .

فأما : فوفرس فيستبدلون به الصيغة التي قد تستعمل في غير الاضافة - اعني فما فتجرى مجرى أب - فيقولون : فمي وفموي .

التاسع : من أقسام المنسوب إليه : أن يكون مركباً ، إما من المضاف والمضاف إليه وفي الأكثر تكون الشهرة من جهة المضاف إليه فالوجه أن تنسب إلى المضاف إليه وحده تقول في النسب إلى : ابن الزبير : زبيري . وإلى : عبد مناف منافي . وإلى عبد شمس : شمسي .

(١) في (ب) ، (ج) ((الاثبات)) .

(٢) في (ب) فقط ، ((كيفيته)) .

(٣) الكتاب ٧٩/٢ .

(٤) المقتضب ١٥٢/٢ فأما الاخفش فيقول : يدي ويدي ويقول : أصل يد فعل فإن رددت ما ذهب رجعت بالحرف إلى أصله .

(٥) (ب) ((يدي)) وفي (ج) ((ثدي)) .

وقد ترتجل الصيغة من الاسمين معا فينسب إليها كما قال : عبشمي . ويكون موقوفاً على السماع قال :

وتضحك مني شَيْخَةُ عَبْشَمِيَّةَ كان لم تري قبلي أسيراً يمانياً^(١)

فإن لم تكن الشهرة من جهة المضاف إليه كما في : امرئ القيس . فالوجه أن ينسب إلى المضاف وحده فتقول : امرئ ومرئي^(٢) وعلى هذا القياس .

وأما من الاسمين في نحو : معدّي كرب . وخمسة عشر فالوجه أن تنسب إلى الاول فتقول : معدّي ومعدوي . وخمسي على ما عرفت ، وقد قالوا حضرمي كعبشمي ولا يقاس عليه ، وقياس قول من يقول في : خمسة عشر : خمسي . أن يقول في اثني عشر : اثني أو ثنوي . ولا يبعد أن يقال في بعض العلوم العددية : خمسة عشري واثنا عشري . ليكون أدل على المراد منه ، وإن كان ذلك ليس بمنقاس على بذلة كلام العرب .

وأما من الفعل والفاعل سواء كان معهما غيرهما كما في : تأبط شراً . أو لم يكن كما في : قمت وبرق نحره والوجه في النسبة إلى هذا النحو من الاسماء أن تجرد الفعل من الفاعل وما سواه إن وجد معهما فتنسب إليه اللهم إلا إذا كان الفاعل ضميراً بني معه الفعل كما في نحو : قمت وقعدت . تقول في النسبة إلى تأبط شراً . تأبطي . فتحذف الضمير وكذلك في : برق نحره : برقي .

فأما : قمت وما شاكله فالنسبة إليه على وجهين .

احدهما : أن تجعل هذا الضمير مع الفعل شيئاً واحداً فتنسب إليه نحو : قمتي .

(١) لعبد يغوث بن وقاس .. أمالي القالي ١٣٢/٣ ، والمحتسب ٦٩/١ ، وشرح المفصل ٩٧/٥ ، ١١١/٩ ، ١٠٤/١٠ ، ١٠٧ ، والمغني ٢٧٨/١ ، والاشموني ١٠٣/١ .

والملاحظ أن المصنف كتبها ترى وأصلها ترى فهمزة بعدها ألف ثم حذفت الألف للجزم وبقيت الهمزة فأبدلت ألفاً مدودة . انظر : المغني ٢٧٧/١ .

أما القالي فقد رواها في ذيل أمالي ١٣٢/٣ في قوله قال الاخفش رواية أهل الكوفة كأن لم ترن قبلي وهذا عندنا خطأ والصواب ترى بحذف التون علامة للجزم .

(٢) وينسب السيوطي في الزهر ٤٨٥/١ لأبي حيان قوله مرقسي في امرئ القيس ، وعقبسي في عبد قيس .

والثاني : أن تحذف الضمير فيلزمك بالضرورة أن ترد العين مناسبة لحركة الفاء نحو :
قومي . وعلى هذا بعني . ويحي . وأما : قعدت فبالنسبة إليه قعدي . إذ ليس لهذا من
الحقة ما لذلك .

فاما من المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان في نحو قول القائل : أبو حنيفة والشافعي
((رضي الله عنهما))^(١) فإنه قد ينسب إليهما معاً فيقال : شفعتني^(٢) وعلى هذا حفزلي
لمن ذهب في الأصول مذهب المعتزلة وفي الفروع مذهب أبي حنيفة .

العاشر من اقسام المنسوب إليه : أن يكون جمعاً من الجموع - والجمع في هذا الباب لا
يخلو من أن يكون علماً كمداثن والانبار وكلاب . فينسب إليه على وجهه نحو : مدائني
وانباري وكلاي . أو لا يكون كذلك كالمساجد والاباطح فالوجه فيه الافراد قبل النسبة نحو :
مسجدي وابطحي . إلا إذا كانت للجمع فائدة ليس للافراد كما في : الاعرابي والفرائضي .
ألا ترى أنك لو قلت : عربي لم يدل على البداوة كما في الاعرابي .

كذلك لو قلت فرضي لم يدل على استكثار حظة من الفرائضي بل قد يحتمل اللفظ
أن يكون الموصوف لم يعرف إلا فريضة واحدة نسب هو إليها . وقد يقال في الرباب
ربي^(٣) . من حيث أنه اسم مفيد . وفي : الانصار انصاري . من حيث أن هذه اللفظة

(١) حاشية في (ش) رضي الله عنهما .

(٢) في النسخ الثلاث والاختلاف في النسبة الثانية نسخة (ب) كتبها ((حفزلي)).

ونسخة (ج) كتبها ((حفتلي)) وفي نسخة (ش) جاءت ((حفزلي)) والسيوطي في المزهري ٤٨٥/١
يقول وفي المستوفى لابن الفرخان : ينسب إلى الشافعي مع أبي حنيفة شفعتني وإلى أبي حنيفة مع
المعتزلة : حفتلي .

ويعلق محققو المزهري بقولهم لم تقف على ضبطها فيما بين أيدينا من كتب اللغة . وقياساً على الثانية
نرجح أن تكون الأولى شفعتني وببساطة شديدة يمكن أن تقول أن الفرخاني يأخذ الثلاثة حروف
الأولى من الكلمة الأولى والثلاثة حروف من آخر الكلمة الثانية .

ش ف ع ي ح ن ف ي تصبح النسبة ش ف ع ن ف ي
والحالة الثانية :

ح ن ف ي م ع ت ز ل ي تصبح النسبة حفزلي
(٣) الكتاب ٨٨/٢ وقال يونس : إنما هي ربة ورباب ، كهولك : جفرة وعلة وعلاب - والربة : الفرقة بين الناس .

جعلت لقباً لهم وتقول : في النسبة إلى : الزيدين ان سميت به زيدي . فإن قلت : زيداني . فعلى نحو قملك : إعرابي . أو على التوهم كأنهم ظنوه فعلاً فقالوا : زيداني كمرواني . وعلى هذا بحراني في النسبة إلى البحرين .
وحكم الجمع الذي على حد الثنية في الاسماء الصحيحة حكم الثنية فإن نسبت إلى : سنين وأيضاً إلى : جمرات بعد التسمية بها .
قلت : سني بكسر السين وجمري . بفتح الميم تحذف الزيادة من آخر الاسم تترك الباقي بحاله .

فإن لم تسم بهما قلت : سنوي وسنهي . بفتح السين - وجمري باسكان الميم لأنك ترد الاسمين إلى أصلهما قبل التسمية ومن قال : سنين فنون النون حيث توهمها من الأصل قال في النسبة إليه سنيني وعلى هذا نصييون بضم النون . ونصييني .
فهذه حال الأقسام العشرة التي قد يتطرق إليها التغيير في كثير من الأمر على ما عرفت .
وأما القسم الحادي^(١) عشر وهو الباقي من أقسام المنسوب إليه فلا يغير شيء منه عن أصله عند النسبة إليه وليس هو شيئاً ينحصر فنذكره لك ها هنا وهو كل ما يخرج من الأقسام العشرة المذكورة والعلم عند الله .

(١) لعل احترامه للسمع جعله يفرد القسم الحادي عشر لما خرج عن القياس وسمع ، وقد يسمع عن العرب ولم يصل إلى علمه .

فصل

فى التصغير^(١)

ان التصغير ياء تلحق الاسم ثالثة^(٢) يفتح قبلها يفتح قبلها الثانى من الحروف . ويلزم أن يكون الأول مضموماً^(٣) ، فأما .. ما بعد الياء فقد يكون حرفاً واحداً يجرى عليه الاعراب إذا كان الاسم الذى تريد أن تصغره على ثلاثة أحرف نحو : جَمَلٌ وجمالٌ . ويرد : ويريد . أو فى حكم ما هو على الثلاثة احرف نحو : دَمٌ ودمي ، وأخ : وأخي . وقد يكون حرفين يجرى الاعراب على الآخر منهما .

إذا كان الاسم على أكثر من ثلاثة احرف ، سواء كانت الحروف كلها أصلية ويجب أن يكون الحرفان بعد الياء متلاصقين كما تقول : فى سَلَهَبٌ : سَلِهَب . وفى خَنْجَرٌ : خَنْجِر . وأيضاً سَفَرَجَلٌ : سَفِيرَج أو سفيرل^(٤) . أو كان بعضها ايلاص وبعضها دخيلاً ، فإن كانت فى المكبر اربعة فالحرفان بعد ياء التصغير متاليان لا يتخللهما شيء كما تقول فى . ضارب : ضَوِيرَب . وفى مُكْرِمٌ : مُكِيرِم وفى سَحَابٌ : سَحِيب . وفى عجوز : عَجِيز . وإن كانت أكثر فإن كان الرابع حرف علة مزيداً لزم أن يعوض منه الياء فتخلل بين الحرفين كما تقول فى : شِمْرَاح وجذمور وقنديل : شَمِيرِخ وجذيمير وقنيديل ، وأيضاً فى : كنهور كُنْهِير .

فإن لم يكن ذلك لم يلزم ، تقول فى عذافر : عذيفر ، وفى عنكبوت . عنكبب . وقد تلحق هذه الياء من الحرفين المذكورين عوضاً لا عن العليل من الحروف بل عن الصحيح

(١) انظر : الكتاب ١٠٦/٢ ، والمقتضب ٢٣٦/٢ ، واسرار العربية ٣٦١/ ، وشرح المفصل ١١٣/٥ ، وانظر :

شرح الشافية ٧٣/١ .

(٢) فى (ب) ((تاليه)) .

(٣) يفسر ابن الاباري فى اسرار العربية ٣٦١/ بين ضم الحرف الأول من المصغراته يشبه ما لم يسم فاعله .

(٤) الكتاب ١٠٧/٢ " وقال الخليل : " لو كتبت محمراً هذه الاسماء لا احذف منها شيئاً كما قال بعض

النحويين لقلت : سفيرجل . كما ترى حتى يصير بزنه دنانير فهذا اقرب وإن لم يكن من كلام

العرب . المقتضب ٢٤٨/٢ .

في نحو مُنْطَلَقٌ ومستخرجٌ قد تقول في تصغيرهما : مُطْلِقٌ ومُخْرِجٌ ، إلا أن ذلك ليس على سبيل الوجوب بل على سبيل الجواز ، إذ لك أن تقولَ فيهما : مُطْلِقٌ ومُخْرِجٌ . وعلى هذا في مضرب مُضِيرٍ ومُضِيرٍ فهذه الاوزان الثلاثة التي هي : فُعِيلٌ وفُعِلٌ وفُعِيلٌ وفُعِيلٌ . هي الاوزان التي يصغرُ عليها الاسمُ في الامر العام ، ولا يخرجُ منها إلا سبعة اصنافٍ من الاسم ، ستة في أواخرها الزوائد التي من حقها ان تنزع قبل التصغير ثم ترد بعد .

وتلك الزوائد منها : هاء التانيث في نحو : طلحة إذا أردت أن تصغره جردته من الهاء فيصيرُ طلحاً وتصغر ، طَلِحاً ثم تلحقه الهاء فيصير : طَلِيحَةً . ومنها الألف إما : مقصورةً في نحو : حُبلى تنزعها عند التصغير وتصغرُ باقي الاسم نحو^(١) : حُبيل ثم تردها ثانياً فتقول : حُبلى .

هذا إذا كان تصغيرُ الباقي من الاسم فعلاً .

فإن كان فعلاً لم تلحق الألف لطلوه تقول في قهقرى قَهْقِر . كما تقول في : حَبْرَى - وليس الألف فيه للتانيث - حَبْرَكَ . وعلى هذا تقول في حَبَارَى : حَبِير . فإن حذف الألف الأولى كنت كأنك صغرت حَبْرَى فثبت الثانية فقلت : حَبِيرَى كما تقول : حُبلى . وقد يقال : حُبيرة^(٢) ، لأن الهاء وإن كانت عوضاً عن الف التانيث ففي حكم الانفصال . وأما الممدودة في نحو : صحراء وحمراء وخنفساء تنزعها أولاً وتردها بالضرورة ثانياً فتقول : صُحْراء . على تصغير صحر أولاً والحاق الألف منه ثانياً . وكذلك خنفساء كأنك صغرت خنفساً ثم رددت إليه الألف .

فإن صغرت الثلاثاء^(٣) والبروكاء حذفت من الصدر المدة الثالثة وصغرت الباقي ثم

(١) نقل ابن يعيش في شرح المفصل ١١٦/٥ أن المصغر على ثلاثة أمثلة ، وقيل للخليل لم تثبت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة فقال : وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار . فصار فليس مثلاً لكل اسم ثلاثة احرف ودرهم مثلاً لكل اسم على أربعة احرف ودينار مثلاً لك اسم على خمسة احرف رابعها حرف علة .

(٢) الكتاب ١١٥/٢ وأما أبو عمرو فكان يقول : جبيرة ، يجعل الهاء بدلاً من الألف التي كانت علامة للتانيث إذا لم تصل إلى أن تثبت وانظر رأي الخليل في الكتاب ١٣٦/٢ .

(٣) رسمت في جميع النسخ "الثلاثاء" .

اعدت إليه الالفين فقلت : الثلاثاء والبريكاء ، وذلك لأن احتمال اربع من الزيادات مما لا يهون على الكلمة الواحدة .

ومنها الالف والنون في آخر فعلان^(١) إلا إذا كان يكسر على فعالين تقول في : عطشان ومرجان : عطشان ومرمجان . وكذلك في : عقربان وزعفران : عقربان وزعفران ، كأنك صغرت : عطشاً وزعفرأ وما معهما ثم الحقت الالف والنون الزائدتين فإن قيل : كيف جاز أن تقول : حنيفساء وعقربان فتلحق الالفين ، والالف مع النون ولم يجوز أن تقول : قهقري بالف واحدة ؟

قلنا : لأن الزيادة إذا عظمت وطالت صارت في حكم الانفصال بحيث يتوهم بها وبالزيادة فيها التركيب . كأنهما شيثان اثنان ، ولهذا ما صرفوا عباهلة ولم يصرفوا : عباهل .

وتقول في ظربان : ظربيان لأنك تكسره على : ظراهي . فإن علمت فعلان مكسراً على : فعالين . صغرته على فعيلين . فيكون على أحد الاوزان الثلاثة المذكورة لأن الوزن هنا إنما هو باعتبار الحركات والسكنات لا باعتبار الاصل والزائد وذلك نحو : سرحان ، وسريحين ، وشيطان وشيطين ، وورشان ، ووريشين . لأنهم قالوا : سراحين وشياطين ووراشين . يحاذى التصغيرها هنا التكسير من هذا الوجه لما بينهما من التناسب الذي تستدل عليه بأربعة أشياء .

أحدهما : أنهم يردون المحذوف من الكلمة في كل واحد منهما يقولون : في تصغير : عدة وابن : وعيدة وبني ، كما يقولون^(٢) في تكسير : يد وابن : أيد وأبناء . ويقولون في : رحي وفم : رحية وفوية كما يقال أرحية وافواه . وأيضاً يصححون المعلوم من الحروف في التصغير كما يصححونه في التكسير يقولون في : باب وناب : بوب وأبواب ، وأنياب ، ويقولون في متن ومتسر : مؤيزن وميسر . كما لو كسرت لقلت : موازن ومياسر .

والثاني : إن التصغير لا يأتي على أكثر من أربعة أحرف أصلية كما ان التكسير لا يأتي على أكثر منها .

(١) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) العبرة ها هنا بزيادة الألف والنون لا بالوزن .

(٢) انظر : شرح المفصل ١١٨/٥ .

الثالث : إن فُعَيْلا في التصغير يوازي فعالا وفَعولاً في التّكسير وكذلك فَعِيل يوازي مفاعل . وفَعِيل يوازي مفاعل على ما ستعلمه بعد ان شاء الله .

والرابع : ان بناء الواحد الكبير لا يسلم في هذا كما لا يسلم في ذاك بل نقص في كل واحد منهما نقول : رَجِيل . كما نقول : رجال وعلى هذا القياس . ومنها الألف والياء في الثنية سواء كانت مع النون في نحو هذان ثُوَيَّان ، ومررت بَغْلِيمَيْن ، ومفرده في نحو هذان ثُوَيَّاكَ . ومررت بَغْلِيمِيكَ . لاشك إنك إنما صغرت الثوب والغلام ثم ألحقت الألف والياء كما في الكبير .

ومنها الواو في الجمع السالم الذي للمذكر في نحو : جاءني الضُّوِيرُونَ ورأيت ضُّوِيرِيكَ . إذا أردت تصغير الضاربون وضاريك . كأنك نزعْتَ من هذه الاسماء الألف والواو أو إحدى الياءين مع النون - أو لا مع النون - وصغرت ثم رجعتها بعد التصغير .

ومنها : الألف أو التاء في الجمع السالم الذي للمؤنث نقول في تصغير : ثمرات ثُميرات . على النحو الذي تقدم ذكره .

ومما يلحق بهذا الصنف قولهم في تصغير : برائن ومساكن وقواعد ونحوها : بُرَيْشَات ومُسَيْكِنَات وقَوْبَعَات . وإنما جعلناه ملحقاً بهذا الصنف لا منه لأنه لم يسلم في مكبره بناء الواحد كما في : الضاربون والثمرات .

وواحد وهو الصنف السابع ليس في آخره زيادة تنزع بل هو أفعال في تصغير أفعال وهو أحد جموع القلة على ما ستعرفه بعد إن شاء الله تعالى . حافظوا على الألف فلم يدلوا منها الياء كما في : شِمْرَاخ وشُمَيْرِيخ . لثلاثيته في الوزن بما للواحد وإن كان حكمه حكم الواحد من حيث إنه للقلة ، لولا ذلك لم يلحقه التصغير .

واعلم المصغر إنما يتناول جموع القلة نحو : أصيحاب وأكليب . من حيث هو وحدث كثيرة كما في نحو : ضوِيرُونَ . فإن التصغير لحق الوحدة في : ضُوِيرٍ ثم جمع : ضُوِيرُونَ . والمصغر هو الواحد أو ما هو في حكم الواحد ، وكذلك إذا كان اللفظ في الحقيقة مفرداً وإن كان موضوعاً للدلالة على الجمعية كالجملة والجماعة وما شاكلهما ، وعلى هذا قالوا في تصغير قوم ، قَوِيم . وفي تصغير أهل : أهِيل . فالتصغير في نحو :

..... المستوفى فى النحو

أصحاب وأكليب . بعد الجمع وفى : الثميرات وما معها قبله كما ترى . فأما : رُكِبَ
ورُجِلَ ، فحكمه حكم الآحاد المصغرة قال :

اخشى رُكِباً أو رُجِلاً عادياً^(١)

ألا ترى أنه وصفه بما يوصف به الآحاد وعلى هذا : أهمل ورهبط . وما معهما وما
سوى ذلك من الجمع فلا يصغر للتدافع المعقول بين التحقير والتكبير .
ومن اراد أن يصغر من الجمع ما هو نحو : كلابُ فله فيه وجهان :
أحدهما : ان يردّه إلى أقل الجمع كأكلبُ إن كان له ذلك ثم يصغره فيقول : أكليب .
والآخر : ان يردّه إلى الواحد فيصغره ثم يجمع ذلك المصغر جمع السلامة ولا يكون
في هذا المثال إلا بالالف والتاء نحو كَلبيات .

فأما لفظ : السنين فمن قال فى النسبة إليه سُنَيْنِي قال فى تصغيره سنين أو سنينين^(٢)
ومن قال : سنوي قال سُنَيَات .

واعلم أن الزيادة : لا تحذف من الاسم الذي يراد تصغيره إلا إذا كان يخرج بها عن
أوزان التصغير .

أما الثلاثي فقد تلحقه زيادة واحدة فيصغر على فُعِيل : كما تقول فى : أحمدُ أحمد ،
وفى كاتب : كُوتِب ، وفى : غلامُ غَلِيم .

وزيادتان فإن وقعت أحدهما رابعة حرف لين صغر بالضرورة على فُعِيليل :
كمضرب ومضيرب ، على ما عرفت وإلا فلا ضرورة فى لحاق الياء فيكون على فُعِيليل .
فإن كانت إحدى الزيادتين معنى يهمل إثباته كالفاعلية فى مُحْتَكِم ، والمفعولية فى مُحْتَقَر ،
والظرفية فى مُضْطَرَب وعليها الميم كما ترى حذفت الأخرى ليس لك غير ذلك فتقول
مُحِيَكِم ومُحَيِقَر ومُضْطَرَب وإن شئت الحقت الياء على ما ذكرناه قبل .

(١) نسب لآحيه بن الجلاح . تجده فى المصنف ١٠١/٢ ، شرح المفصل ٧٧/٥ ، والمقرب ١٢٧/٢ ، شرح
شواهد المغنى ١٥٠/ .

(٢) فى (ب) فقط ((سنين)) وفى (ج) و (ش) كما فى المتن .

وإن لم يكن ذلك حذفاً أيهما شئت تقول في سنبتي^(١) وحَبْطِي : سُبَيْت عن وَحْبِط . بحذف النون^(٢) وإن شئت : سُبَيْت وحَبِط بحذف الألف ، ولك أن تعوض عن المحذوف الياء على الوجهين وعلى هذا قُلَيْسِيَّة^(٣) وقُلَيْسِيَّة في تحقير قُلَيْسِيَّة . وأيضاً رُسَيْل بالهمزة ورُسَيْل بالياء المشددة في تحقير رسائل إذ سميت به . وثلاث زيادات في نحو اصفرار وإن كانت ألف الوصل غير معتد بها ، إذ هي لا تثبت مع الضمة وحدها ، تقول في تصغيره صُفَيْرِينَ . لا غير . وأيضاً في نحو : يستعور وتصغره على يستعير . لا غير لأنك لما حذفته التاء وقعت الواو رابعة . وأيضاً في نحو : مُسْتَبْت^(٤) فتقول فيه مُبَيْت ، ومُبَيْت . وأربع في نحو : اشهباب^(٥) تحذف فيه مع ألف الوصل^(٦) الياء بعد الهاء فتقول : شُهَيْب .

وأما الرباعي ، فقد تلحقه زيادة واحدة كما في : حِمْلَق يصغر على : حُمْلِيق فليس لك فيها إلا التعويض أو كما في : سَلْحَفِيَّة يصغر على : سُلْحَفِيَّة . وسُلْحَفِيَّة لك فيها التعويض وتركه .

وزيادتان كما في نحو : عِطْمُوس والوجه أن تحذف الياء وتصغره على : عِطْمِيس . وثلاث كما في نحو : افرتفاع فالوجه أن تحذف مع الألف الوصل النون وتصغره على : فُرَيْقِع وعلى هذا فلتقس ماسواه .

فقد عرفت حال الزوائد في التصغير المطلق وعليه وضعنا الباب .

فأما التصغير الذي يسمى تصغير الترخيم فالشرط فيه أن تحذف الزوائد كلها من الاسم الذي يراد تصغيره ، ويصغر الباقي ثم لا يعاد إليه شيء منها أصلاً . وذلك نحو أن تقول : أَحْمَد : حُمِيد . وفي ثابت بُيَيْت ، كأنك صغرت حمداً وثبتاً . يدل ذلك على هذا أنهم

(١) في (ج) فقط ((سبتي)).

(٢) الكتاب ١١٥/٢ وكذلك حَبْطِي ، إن شئت حذف النون فقلت : حَبِط ، وإن شئت حذف الألف فقلت : حَبِط وذلك لأنهما زائدتان الحقتا الثلاثة ببناء الخمسة وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف فليس واحدة الحذف الزم لها منه للأخرى ، فإنما حَبْطِي واشباهه بمنزلة قُلَيْسِيَّة .

(٣) في (ب) ((قُلَيْسِيَّة)) وفي (ج) ((قُلَيْسِيَّة)) .

(٤) في (ب) ((مُسَيْب)) .

(٥) في (ج) ((اشهباب)) .

(٦) ثعلب لا يحذف ألف الوصل . انظر : الهمع ١٨٧/٢ .

يقولون على هذا الحد في : عناق : غنيقة . بالهاء واعلم أن التصغير قد تحدث فيه احكاماً لابد لك من الوقوف عليها منها .

الادغام في نحو : جرى تصغير جرو . كان اصله جريو والياء قد سبقت الواو بالسكون فقلبت الواو ياء فادغمت الاولى من الياءين في الثانية فصار كما ترى .
ومنها فك الادغام في نحو : خصيص وقديد . تصغير خص وقد لما توسطت الياء بين المثليين انقل الادغام للعارض الذي احده التصغير .

ومنها ابدال الكسرة من الضمة في نحو : غيب وييب كأنهم ملوا الضمة في أوائل الاسماء المصغرة فأبدلوا منها الكسرة حيث وجدوا إلى الابدال سبيلاً ، وذلك لما حصل لهم من التجانس بين الياء والكسرة ، وترك الابدال هنا اعراف .
ومنها ابدال الهمزة من الواو في نحو وعيد يقولون (فيه) : أعيد لأن الضمة لازمة كما في : وقت .

ومنها ترك الصرف في تصغير الندد^(١) يقولون : أليد لأنه لما حذفت منه النون وصغر وازن الفعل فلم يصرف .

ومنها الحاق الهاء في نحو : قديرة وشمسية وكذلك جميع الاسماء المؤنثة التي تكون على ثلاثة احرف ولا هاء فيها نحو : عين وأذن وسن وكف ويد ورجل وساق وقدم وكبد وفخذ وورك وكرش وعجز وقنب في الاعضاء .

وكذلك إذا استعملت على سبيل النقل كما تستعمل العين للطليلة واليد للنعمة والكرش للعيال ونحو : أرض ونار وخمر في الاجناس ، ونحو : فهر وقلت في الاسماء الشبيهة بالاجناس ونحو : دار وبير في الأماكن ونحو : دلو ونعل وطست في الآلات .
ونحو : سجل وكأس في الآلات مع ما فيها .

ونحو : ابل وغنم وخيل ونبل ووحش وغير في الجماعات .

(١) الكتاب ١١٢/٢ وإذا حقرت الندد ويلندد ومعنى يلندد والندد واحد ، حذفت النون كما حذفتها من غنجاج وترك الدالين لأنهما من نفس الحرف ويدلك على ذلك ان المعنى الد فإذا حذفت النون قلت : اليد .

ونحو: نوي في الاحداث ونحو: ضبعٌ وغول من الأنواع المؤنثة في أول الوضع وإن كان التأنيث غير حقيقي ونحو: عَنزٌ وحجرٌ من الاسماء الموضوعية على مؤنث نوع من أنواع الحيوان وأكثر ما يكون ذلك الوضع يكون لا مطلقاً بل بحسب حال سواء كانت منتقلة كالشأن في رخل وظئر أو غير منتقلة أما مع البلوع كما في عَنز^(١) وما معه .

وأما بعده كما في: نابٌ ونحو: هند وجمل . من الاعلام الموضوعية على المؤنث الحقيقي ونحو أجا من الإعلام الموضوعية على المؤنث غير الحقيقي كل ذلك يلحقه الهاء في التصغير إلا أسماء سمع فيها التصغير بلا هاء وهي: القوسُ والذودُ والعربُ والحربُ والعرسُ والفرسُ يقال: فريسٌ وعَرِبٌ وحَرِبٌ .

فإن كان المؤنث على أكثر من ثلاثة احرفٍ ولا هاء فيه لم يلحق مصغرة الهاء لطوله وذلك نحو: يمين وذراع وكراع ونحو: سماء وعروض ونحو: صعود وهبوط وحدور ونحو: قدوم ومنجنيق ونحو: معزى وأروى: فيمين نونٌ ونحو: عقاب وعقرب ونحو: عناق وأتان ونحو: سعاد وليس ونحو: حضار وشعوب يقال في تصغيرها يمين عنيق . ولا يلحق شيئاً من ذلك الهاء في هذا التصغير إلا حرفين سمع فيهما الهاء وهما: قديديمة ، وورثة^(٢) في قدام ووراء ، أخرجا عن أصلهما كما خرج ، حَرِبٌ وما معه عن أصله .

ومن الاسماء أسماء تذكر مرة وتؤنث أخرى فما كان منها على ثلاثة احرفٍ نحو: وقفاً ومثنٍ وصاع وسلم وسوق . الحقته الهاء في التصغير فيمن انث إلا حرفاً واحداً هو الدرع . وما كان منها على أكثر من ثلاثة احرفٍ لم تلحقه الهاء أصلاً نحو: الطريق والسبيل واللسان والسلطان والذنوبُ والمنونُ .

وأعلم انهم يرتجلون لتصغير الذي والتي وإذا اتا الإشارة وإلى^(٣) وأولى والاء صيغا من غير أن يضموا فيها أوائل الاسماء فيقولون: للذيا واللثيا وتيا والياء والياء والالفُ مع احدى الياءين كأنها عوضٌ عن الضمة والياء الثالثة في التصغير على حدها .

(١) في (ج) ((عير)).

(٢) المقتضب ٢/٢٧٢ ، فإن قلت: فما لهاتين لحقت كل واحد منهما الهاء ؟ قيل لأن الباب على التذكير فلو لم يلحقوهما الهاء لم يكن على تأنيث واحد منهما دليل .

(٣) في نسخة (ب) ((في الإشارة وأولى واولاء)) وفي (ج) ((وإلى اولاء)) .

..... المستوفى في النحو

وربما أن تعلم أي الياءين هي المرافقة للألف والاشبه أن تكون هي الأولى لينكسر بها بناء المكبر، ولأنها هي الساكنة منهما، ولأنك لو جعلتها الثانية للزم أن تقول في الذي : اللذيا بكسر الدال لكنك لما جعلتها الأولى من الياءين أفتح لها ما قبلها كافتتاح ما قبل الياء في الاوزان الثلاثة المذكورة .

فإن أردت تصغير اللواتي قلت : اللتيات كما تقول في : كلاب كُلييات وقد قالوا في تصغير : إنسان : أنيسان^(١) . وفي عشية عَشِيشية . وفي مغرب الشمس مُغِيربان . وفي اصيل : اصيلان وعلى الابدال : اصيلال قال :

وقفْتُ اصيلاً اسألتُها عيتُ جواباً وما بالربع من أحد^(٢)

وليس شيء من هذه التصغيرات بمقيس^(٣) .

وإن أردت أن تصغر نحو : حضرموت وضعت الاسم الثاني وصغرت الأول ثم رددت إليه الثاني فقلت حضيرموت .

(١) انظر : الكتاب ١٢٥/٢ . الكوفيون يعتقدون أن وزن إنسان افعان . والبصريون يرون أن وزنه فعلان

انظر : الانصاف ٨٠٩/٢ مسألة ١١٧ .

(٢) البيت للناطقة الديباني انظر : ديوانه ١٦/ .

(٣) خلافاً للقياس على رأي البصريين . انظر : الانصاف ٨١٢/٢ .

فصل

في بيان جمع التفسير^(١) واحصاء ضروريه

لا يكون الجمع جمع تصحيح ، أو يعود فيه بناء الواحد لعلمه صحيحاً وتلحقه للدلالة على الجمعية .

أما في المذكر وينبغي أن يكون من أولي العلم – فالواو أو الياء^(٢) والنون ، ان لم يكن مضافاً .

وأما في المؤنث – وقد يكون من العقلاء وغيرهم – فالألف والتاء .
فإن كان بحيث يعود هو في بناء الواحد كما في : هَضْبٌ وهَضْبَةٌ وسحابٌ وسحابةٌ ، ورمَانٌ ورمانةٌ . أو يعود فيه بناء الواحد ولكن لا مع إحدى الزيادتين المذكورتين كما في : قَبْوَانٌ وقَبْوٌ ، وصنَوَانٌ . صنُو لم يكن جمع تصحيح ، وكذلك إن شارك الجمع الواحد في اللفظ سواء كان وافقه في المعنى من حيث لم يعتبر فيه الوحدة والكثرة كعدل وعدل تقول : رجلٌ عدلٌ ، رجلان عدلٌ ، ورجال عدلٌ . أو لم يوافقه من حيث لم يعتبر فيه ذلك : كهجَانٌ وهجَانٌ تقول : ناقةٌ هِجَانٌ^(٣) ، وناقتان هِجَانٌ . ونوق هِجَانٌ .

فأما غرفةٌ وغرفاتٌ^(٤) وسِدْرَةٌ وسِدْرَاتٌ^(٥) فليس أيضاً جمع تصحيح على الحقيقة وإن كان شبيهاً به وداخلاً في حكمه من حيث لحقه الالف والتاء ولو كان ذلك لوجب أن تبقى راء غرفةٌ ودال سدرَةٌ^(٦) ساكتتين وعلى هذا القياس^(٧) ولكون جمع السلامة أصلاً إذ المذكر والمؤنث فيه سواء وكذلك فعيل إذا كان بمعنى مفعول فيشترك فيه التذكير

(١) انظر : الكتاب ٩٦/٢ ، الأصول ٥٢٢/٢ ، وشرح المفصل ٤٠/٥ .

(٢) في (ج) ((فالياء والواو والنون)) .

(٣) الفیصل فی الوان الجموع / ٢٧٢ عباس أبو السعود .

(٤) انظر : الكتاب ١٨٢/٢ بتسكين الراء وبعض العرف يفتحها .

(٥) بكسر الدال وفتحها كما في الكتاب ١٨٢/٢ .

(٦) انظر : المذكر والمؤنث للمبرد / ١١٧ .

(٧) انظر : الكتاب ١٨٢/٢ .

والتأنيث وعلى هذا النمط فلا يجوز أن يقال : صبورون وصبوران ، وجريحون وجريحات ، لأنك لا تقول : صبور وصبورة ؛ ولا : رجل جريح ، وامرأة جريحة ، فإن كان فعيل بمعنى ((فاعل)) لحقته الهاء^(١) فى المونث نحو : ظريف وظريفة فلهذا يجوز ان يتصحح يقال فيه : ظريفون وظريفات^(٢) ونحوه .

وإذ قد تقدم هذا فاعلم أن جمع التكسير له ابنية كثيرة^(٣) يحضرنى منها الآن ((نيف وخمسون)) بناءً .

ثلاثة منها وضعت للقلة وهى : ((أفعل . وأفعال . وأفعلة))^(٤) ولذلك قد يلحقها التصغير فى نحو : أكيلب وأصحاب^(٥) وأصبيية . والتكسير ثانياً فى نحو : وطب^(٦) وأواطب وأنعام وأناعيم وأسورة وأساور ، واليهما ينبغى أن يضاف العدد - اعني من الثلاثة إلى العشرة - وسائرهما لم يوضع للقلة فلا يصغر ولا يكسر ولا يضاف إليه العدد إلا عند الضرورة كما يستغنى عن الشيء بالشيء فى نحو : ثلاثة قردة^(٧) ، وأربعة شئوع^(٨) . وهى من الثلاثي .

((فعال ، وفُعول وفُعالة وفُعولة وفُعَلان وفُعَلان وفُعلة وأفعال وفُعيل وفُعلاء وفُعَل وفُعَل وفُعلة وفُعلى وفُعَال)) والمونث بالهاء خاصة ((فَعْل وفُعَل)) وأيضاً ((فَعَلات وفُعَلات وفُعَلات وفُعَلات)) إذا انكسر فيها بناء الواحد ، وأيضاً ما يلحق بآخره الهاء فى الافراد نحو : طلحة وطلح وشجرة وشجر وحمامة وحمام من الأنواع المخلوقة وقد يشبه بها قليل من المصنوعات نحو : سفينة وسفين .

(١) فى (ب) ((التاء)) .

(٢) زيادة فى (ش) فقط ((وظريفة)) .

(٣) فى (ب) فقط ((حضرني)) .

(٤) لم يصنف الفرخاني فعله من جموع القلة لأن النحاة استغنوا عنه بافعلة ونسب لابن السراج ان هذا الوزن ليس جمعاً وإنما اسم جمع . انظر : أصول ابن السراج ٤٥٢/٢ وانظر : الهمع ١٧٥/٢ .

(٥) فى (ب) ((واصحبه)) .

(٦) فى (ب) ((لا ارطب واراطب)) .

(٧) فى (ب) ، (ج) ((فردة)) .

(٨) فى (ب) ((شئوع)) وفى (ج) ((شنوع)) .

وهذا الضرب ينقسم أقساماً يطول تعدادها لما يزداد فيه منه^(١) خاصة ((فَعَلَ وأَفْعَلَاءَ وفَعَائِلَ وفَوَاعِلَ وفَعَالِي وفَعَالِيَّةَ وفَعَالِينَ وفَعَالَ وفَعَائِلَ وفَوَاعِلَ وفَعَالِيَّةَ)) أو ما يوازنها وللزيادة الملحقة مكان معلوم في هذا البناء إذ هي بازاء الزيادة في الواحد بعد أن تنزع منه الألف الثالثة التي للتكسير نحو: أبطح وأباطح ، وضِغَمَ وضِياغَمَ وقسور وقساور وعَنَسَ وعَنابس .

و ((مفاعلة)) بالهاء أو ما يوازنها : كالمناذرة والأساكفة والطبالسة والجواربة و ((مفاعيل)) وما معها نحو : مطاعيم وأباطيل ويعاسيب^(٢) وطوامير وعقارب وفي الصفات خاصة ((فَعَلَ وفَعَالَ وفَعْلَهُ وفَعَالَهُ وفَعْلَاءَ وفَعْلَى وفَعَالِي وفَعْلَهُ)) مما لامة صحيحة و ((فَعْلَهُ)) مما لامة معتلة .

ومن الرباعي ((فَعَالِلَ)) لبما يزداد فيه حرف لين رابعاً خاصة ((فَعَالِيلَ وفَعَالِلَةُ)) ، ولا يكسر الخماسي إلا على استكره وبعد أن يحول إلى الرباعي ، لأننا لم نسمع عن العرب من ابنية الجمع المسكر ما يعود فيه أكثر من أربعة احرف صحيحة . فإن اردت ان تعرف ذلك فاستقر ما مسليناه عليك آنفاً من ابنية التكسير ، ولا يمكنك ان تكسر سَفَرَجَلًا على سَفَرَجَل ، لأنه قد خرج عن الاعتدال وقد عرفت في المقدمة أن لزوم الاعتدال افضل من الخروج عنه ولأن الالف الزيدة للتكسير في مثل هذا البناء لا تلحق إلا ثالثة ولا يجوز أن يفصل بينها وبين الطرف الأخير أكثر من حرف واحد من الحروف الاصلية فاما نحو : سَرَاحِب ، وشَمَارِيخ . فلان الباء أجريت فيه مجرى الاشباع في الكسرة ، ولأنها لينة وبازاء حرف زائد ليس من الأصل فيتوفر على التوسعة له والرد على الرباعي إنما هو باسقاط حرف من الآخر فيقال : سفارج وأيضاً سَفَارِل . وإن كان ذلك مستكرهاً .

فإن قلت : سفرجلات على التصحيح حسن وجاز .

ولا يزداد على الخماسي أكثر من حرف واحد لين نحو : عَضْرُقُوط .

فإن أردت أن تكسره حذفته منه الواو ثم صنعت به صنيعك بسفرجل ، وكذلك ان كسرت قبعثرى .

(١) في النسختين يعين من الثلاثي .

(٢) في (ب) فقط ((تقارب)) .

وجميع أوزان الخماسي غير المزيد فيه وهي أربعة^(١) .
 ((فَعْلَلْ)) كما علمت نحو : سَفَرَجَلْ وَشَمَرْدَلْ .
 و ((فَعْلَلْ)) نحو قَدْ عَمَلْ وَخَبِعْتَنْ وَ ((فَعْلَلْ)) نحو قِرْطَعْبْ وَجِرْدَحْلْ .
 و ((لَعْلَلْ)) نحو صَهْصَلِقْ^(٢) وحجمرش ولا يكون إلا صفة^(٣) .
 والمزيد فيه يشتركان في هذا الحكم سواء كان المكسر اسماً أو صفةً ومجرداً من الهاء
 كخبعتن^(٤) أو مع الهاء كخبعتنة^(٥) .
 وأما الرباعي^(٦) غير المزيد^(٧) فيه فعلى خمسة اضرب : ((فَعْلَلْ)) كخنجر وسلهب و
 ((فَعْلَلْ)) كبرتن وجشع و ((فَعْلَلْ)) كزبرج ونقنق . و ((فَعْلَلْ)) كضفدع وهجرع^(٨) و
 ((فَعْلَلْ)) كقمطر وخنجر^(٩) وكلها يكسر على ((فَعْلَلْ)) اسماً كان كضفدع أو صفة
 كهجرع وبلا هاء كالأمثلة السابقة أو مع الهاء كخنجرة .
 والمزيد فيه على ضربين : منه ما تكون الزيادة فيه للحاق^(١٠) بالخماسي كَفَدَوْكَس .
 ومنه ما لا تكون الزيادة فيه لذلك : كمُدحرج وقَمحدوة^(١١) وقِرطاس مما تكون الزيادة فيه
 حرفاً واحداً .
 وكَعِيطموس : مما تكون الزيادة في أكثر من حرفٍ واحدٍ .

-
- (١) انظر : النصف ٣٠/١ .
 (٢) انظر : المقتضب ٢٣٠/٢ .
 (٣) نقل عن الفارسي ان حجمرش يكون اسماً وصفة . انظر : المصنف ٣٠/١ .
 (٤) انظر : النصف ٢٥/١ ، والمزهر ٣١/٢ .
 (٥) في (ب) ((كخبعتنية)) .
 (٦) في (ش) ((للرباعي)) .
 (٧) انظر : الكتاب ١٢٨/٢ وابنية الصرف للدكتورة خديجة الحديثة / ١٤٠ . وعدها ابن جني ستة اوزان لم يذكر منها الفرخاني وزن فعْلَل .
 (٨) يرى الفرخاني ان هجرع رباعي وغيره يراها ثلاثياً مزيداً . انظر : المزهر ١٢/٢ .
 (٩) في (ش) ((حيجر)) وفي (ب) ، (ش) ((خنجر)) والصحيح حيجر انظر : المصنف ٢٧/١ .
 (١٠) (ب) ((لاحاق الخماسي)) .
 (١١) في (ج) ((قمحدوة)) .

وكل ذلك يكون أيضاً على ((فعال)) إلا ما وقعت الزيادة فيه رابعة - حرف علة - فإنه يكون في حال السعة على ((فعال)) كقراطيس وعطاميس ، ولا بد من حذف الياء وكزناديق وفرازين ، فإن ورد السماع بلحاق الهاء فبعد أن تحذف من ((فعال)) الياء فيصير على ((فعاله)) كزنادة وفرازة .

ومثال ما سوى ذلك : قماحد وقداكس ودحارج وإن كانت الميم لا يسهل حذفها لكونها دالة على الفاعل والوجه في جمعه التصحيح وتقول : قماحد وقراطيس^(١) وعطاميس . وقد يعرض من أن يزداد الياء في نحو قماحيد . وأن يحذف من عطامس قال :

..... البَكَراتُ الفُسُجُ العَطامِسا^(٢)

والحذف والاثبات للياء هنا كالحذف والاثبات لها في باب التصغير فاستعن بكل واحد منهما على الآخر .

ويشترك - من هذا النحو من الرباعي - في هذا الحكم الاسم والصفة ، وأيضاً المجرد من الهاء التي للتأنيث كالأمثلة المتقدمة وما فيه الهاء ونحو : سرحوبه^(٣) كما في المجرد منه .

فأما الثلاثي فينقسم أول ما ينقسم في هذا الباب قسمين معرى من الزيادة ، ومزيد فيه . ثم ينقسم كل واحد منهما إلى الاسم والصفة ، ثم قد يعرض لبعض كل واحد من هذه الأقسام الأربعة أن يلحقه هاء التأنيث فتصير الأقسام بهذا الاعتبار ثمانية وهنا نحن نتكلم على واحد واحد منها مستعينين بالله ومتوكلين عليه .

والثلاثي المعرى من الزيادة : إنما ينقسم من جهة اختلاف الحركات في أوله إذ لا يمكن أن يكون ساكناً إذ الساكن لا يمكن أن يتبدأ ومن جهة اختلاف الحركات في ثانية والسكون فيه ، والثالث يخلى إلى الاعراب والاختلاف الذي بحسبه .

(١) كتبت في النسخ الثلاث قماحد وفي اللسان جمعها ((قماحيد)) اللسان ٣٧٠/٤ (مادة قمحد) .
(٢) البيت لذي الرمة ... تجده في الكتاب ١١٩/٢ والمحتسب ٩٤/١ ، والخصائص ٦٢/٢ ، والهمع ١٥٧/٢ ،
واللسان ١٦٩/٣ (مادة فسج) والمخصص ٤٧/٤ ، ٦١/٧ وسابقه .

..... قد قربت ساداتها الروائسا

(٣) حاشية في النسختين ((بمعنى الرباعي)) .

وإذا ضوعفت الثلاثة بالاربعة حصل من التركيب اثنا عشر بناءً هي : فَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ .

ولأن الخروج من الكسرة إلى الضمة ومن الضمة إلى الكسرة ثقيل رفض ((فَعْلٌ وفَعْلٌ)) واستعمل ما سواهما .

فإن قيل : ولم لم يستقل ((فَعْلٌ)) بالضمتين معاً وفَعْلٌ بالكسرتين معاً ؟ قلنا : لأن بين الضمة والضمة موافقة للاتحاد في النوع وأن كان لكل واحدة منهما الثقل في ذاتها ، فاما الضمة والكسرة فيبينهما مع الثقل الشامل لهما منافرة الاختلاف النوعي ، ولأن الضمة أثقل من الكسرة . كان المصير من الكسرة إلى الضمة أثقل مما بالعكس فهجر ذلك أصلاً - واستعمل هذا في نوع واحد من أنواع الفعل الثلاثي المجرد أعني إذا كان مرتباً للمفعول نحو : قَصِدَ وعَرِفَ . وذلك لأنه أقل وجوداً من المرتب للفاعل فخص بالاثقل من الأوزان الأحد عشر المحتملة ولينفرد منها ما لا يشاركه فيه غيره من الاسماء والأفعال فعلى هذا الرأي يكون دُئِلُ من قوله :

جاءوا بجيشٍ لو قيسَ مَعْرَسُهُ ما كان إلا كمعرسِ الدُّئِلِ^(١)

محمولاً في الأصل على الفعل كأنه : دُئِلَ به . أو نحوه فلما حذف الجارُ أَرَزَ^(٢) الضميرُ مرفوعاً إلى الفعل أولاً ، وحذف منه فتنوسي ثانياً ، فسميت تلك الدوييه بدُئِلٍ ودخله اللامُ للجنس .

ومنهم^(٣) من جعل ((فَعِلًا)) على قلته أحد الابنية للاسم الثلاثي المجرد ، وله ان يحتج بأن الأوزان الاسمية المذكورة ليست على حد واحد لا من جهة الاستعمال ولا باعتبار الحقة والثقل ، وذلك لأن ((فَعِلًا)) بالضمتين أثقل من ((فَعْلٌ)) بالفتحتين و ((فَعِلًا)) بالكسرتين أثقل من ((فَعْلٌ)) بالضمتين .
وإذ قد عرفت هذه الجملة :

(١) لكعب بن مالك . انظر : ديوان كعب / ١٨٣ .

(٢) في (ش) ((ارن)) (ج) ((أرد)) .

(٣) انظر : النصف / ٢٠١ .

((فَعَّلَ)) في الاسماء يكسر على ((فَعَال)) ككَبَّاش ، وعلى ((فَعُول)) كظَهَّور ، وعلى ((فَعَالَة)) كَفَحَالَة ، وعلى ((فَعُولَة)) كَعُمُولَة ، وعلى ((فُعْلَان)) كَنُغْبَان وعلى ((فُعْلَان)) كَعَبْدَان . وعلى ((فُعْل)) وقد يخفف ((فُعْلَان)) كَسُقْف ، وعلى ((فَعْلَة)) كقَعْبَة ، وعلى ((فَعِيل)) ككَلِيب .

وقد قالوا شيء وأشياء^(١) والأصلُ شيَاء ولم يسمع في ((فَعْل فَعْلَاء)) غير هذه ولقلته ((أَفْعُل)) كَأَفْرُخ ، وقد يدخل عليه ((أَفْعَال)) كَأَفْرَاح . ويقولون فيما عينه واو : حياض وثيران لتقلب الواو فيه ياءً فيكون اخف ، ولو قالوا حووض . لاجتمعت الامثال فيه ثقيلة . وقد سمع فيه : فُؤُوج ، وكأن ذلك كان ركانةً منهم إلى ابدال الهمزة من الواو ، وقالوا : عَوْدَة وثَوْرَة وثيرةً أيضاً . وللقليل ((أَفْعَال)) كأنواع ولو قالوا : أنواع . لثقلت الضمة على الواو . وفيما عينه ياءً : ليوث وخيوط ((ففعول)) وقد عدم فيه السببُ الموجبُ للثقل ((كفعال)) فيما عينه واو ، ويقالُ فيه ليوثٌ لثلاث تجتمع الامثال من جنس واحد . وللقليل ((أَفْعَال)) كأبيات وقد قالوا : أبيت^(٢) إذ الضمة على الياء اسهلُ منها على الواو .

وتكسرُ ((فَعْلَة)) على ((فَعَال)) كجِمار وعلى ((فَعُول)) كمتون ، وذلك قليلٌ وعلى ((فُعْل)) إذا كان دالاً على النوع كصخرة وصخر ، وطلحة وطلح ، وسرودة وسرود . وعلى ((فعلات)) قال :

لنا الجفّناتُ الغرُ يلمعنُ بالضحي واسيافنا يقطرنُ من نجدةٍ دَمَا^(٣)

ويستعينون للقلة فيها ، وفي كثيرٍ مما سواها ((بفعلات)) قال تعالى ﴿أَفَتَأْتِي سَجَّ بَرَكَاتٍ سَكَّانَ^(٤) ، وعلى هذا غزوات وجديبات الرّجل ، ولا يكسرون المضاعف والمعتل العين هذا التكسير بل يقولون : حبّات وجوزات وبيضات على التصحيح .

(١) انظر : الانصاف ٨١٢/٢ مسألة ١١٨ .

(٢) في (ش) ((البيت)) وفي (ب) ، (ج) ((البيت)) .

(٣) البيت لحسان كما في ديوانه ٣٧١ .

(٤) سورة يوسف : الآية ٤٦ .

فأما ييضات فليس بمقيس^(١) لتقل الحركة جنسها على الياء .
ثم انهم يقولون فيما عينه واو ((فعل)) وفيما عينه ياء ((فعل)) نحو : نوب وخيم طلباً
للتناسب .

فأما : بروة برى ، وقرية وقرى ، من المعتل اللام فمن حيث أنهم أرادوا ان يغيروا في
الجمع صيغة الواحد بازائها من المصحح : هضبة وهضب ، وحلقة وحلق^(٢) وكذلك
قالوا في واحدة : الفللك فلكه ، وفي الواحدة : الحلق حلقة وكان القياس : فلكة وحلقة .
وقد سمع في : حلق حلقة . بفتح اللام وليس بالافصح .
وفي الصفات يكسر على ((فعال)) كخذال وعلى ((فعل)) كفسول وعلى ((فعل))
كخيل وزد ، وسهام حشر .

ويموز ان يجمع بالواو والنون إذا كان لذكور العقلاء نحو : عبلون وجعدون . ولا
يكسر على ((أفعل)) لأنه صفة والصفة لا يضاف إليها الأعداد القليلة إلا إذا توهم فيها
الاسمية نحو : أشياخ وأوغاد ، لأن الشيخ إذا اعتبرت معناه كان قريباً من قولنا : رجل
كبير . وقولنا : رجل كبير . فيه مع الصفة الموصوف ، ووغد يشبه أن يكون في الاصل
الاسم وهو احد الازلام الثلاثة التي لاحظ لها ثم وصف به وقيل : شيخان وشيخة
ووغدان ووغدان .

وعلى هذا القياس ويكسر ((فعله)) على ((فعال)) : كصعان ويجمع جمع التصحيح
كأمرأة ربعة ونساء ربعات لا تحرك العين ، لأن الصفة ينبغي أن يتوخى فيها من الخفة ما
لا يتوخى في الاسم ، ألا ترى أن الصفة لا تكون في الأمر العام إلا مع الاسم الموصوف ،
والاسم قد يكون كثيراً بلا صفة فهذا جعلوا السكون للصفة بعد أن راموا بهما الفرق .
ويقال أيضاً : رجل رعة ورجال ربعات كما يقولون في الاسماء : حمزات ، لأن
الباء في الواحد منافية للجمع بالواو والنون .

و ((فعل)) في الاسماء يكسر على ((فعال)) كجبال وعلى ((فعل)) كأسود ، وعلى

(١) انظر : الكتاب ١٩٢/٢ .

(٢) الكتاب ١٨٣/٢ وقد قالوا : حلق وفلك ثم قالوا : حلقة وفلكة ، فخففوا الواحد حيث الحقوه الزيادة
وغيروا المعنى ، كما فعلوا ذلك في الإضافة وهذا قليل . وزعم يونس عن أبي عمرو انهم يقولون حلقة .

((فَعْلان)) كخَرْبان و ((فَعْلان)) كحجلان وعلى ((فَعْلالة)) كحجارة وعلى ((فَعْل)) وفَعْل)) كأسد وأسد وعلى ((فَعْلَى)) في حرف واحد نحو: حَجَلَى^(١) في جمع حَجَل قال: ارحم أحييتي الذين كأنهم حَجَلَى تَدْرَجُ في الشَّرْبَةِ وَقَعُ^(٢)

ولقته وقله ما سوى ((فَعْل)) من ابنية الثلاثي المذكورة ((أفعال)) كأجمال ، وقد يدخلُ عليه ((أفْعَل)) كأزْمَن وقد يستغنى ((بأفعال)) هنا عما سواه من انحاء التكسير نحو: أقدام وأقناب ، وقد يقولون في المعتل ((فَعْلَة))^(٣) كإخوة وبيعة . ويكثر في المعتل العين ((فَعْلان)) كثيران وسيحان وسوق وسووق^(٤) فيه كأسد وأسود في الصحيح .

وتكسر ((فَعْلَة)) على ((فَعَال)) كرقاب و ((فَعْل)) كخُشْبٍ وعلى ((فَعْل)) ان كان موضوعاً على النوع . بحذف الهاء: كَشَجَرَةٍ وَشَجَرٍ ، وَثَمَرَةٍ وَثَمَرٍ ، فالأصل الموضوع أولاً ما يدلُ به على النوع ولذلك ما يذكرُ فيه الأكثر ويفرغُ عليه ما يكون للوحدة الشخصية فيكونُ شجر ثم شجرة ، كما كان ثم : دار وجمل ثم : ديار واجمال وقد خولفَ بين صيغتي النوع بالوحدة في نحو: نَشْفَةٌ وَنَشَفٌ^(٥) ، وَخَلْقَةٌ وَخَلِقٌ . وقالوا: كَمَاءٌ لِلنَّوْعِ وَكَمٌّ لِلوَاحِدِ فهذا عكس ذاك ، وقد تجمع ((فَعْلَة)) هذه جمع تصحيح كما قالوا: رَحْبَةٌ وَرَحَبَاتٌ^(٦) ويقولون في المعتل العين فيها: ناقة وَنَوَقٌ ، على ((فَعْل)) وقامه وقيم على ((فَعْل)) .

(١) انظر: قصة أبي علي الفارسي وسؤاله للمتنبي عن وزن فعلى قال المتنبي حجلَى وضربى فقط وبحث الفارسي في كتب اللغة ولم يجد ثالثاً لهما . انظر: حاشية شرح المفضل ٢١/٥ .

(٢) لعبد الله بن الحجاج الشعلبي .. تجده في المحتسب ٢٧١/٢ ، وشرح المفضل ١٤/٥ ، ٢١ ، والاغانى ٢٦/١٢ ، اللسان ١٥١/٣ ، حجل وانظر: المخصص ١٨٧/٨ ، والمقصود والممدود ١٦٨ .

(٣) لسقطت من (ش) .

(٤) انظر: الكتاب ١٨٧/٢ جمع ساق .

(٥) في (ب) ((فسقه وفسق)) .

(٦) في (ب) ((رخنة ورخنات)) .

وفي الصفات يكسر على ((فعال)) كحسان و ((أفعال)) كأعراب . وقد يغني ((أفعال)) فيه عن ((فعال)) كما ترى .

فأما جذعان وخلقان . فعلى تنزيل الجذع والخلق منزلة الحمل^(١) ((وفيه الحملان))^(٢) وقد يجيء منه فالأيسوغ فيه التكسير فلا بد فيه من التصحيح نحو صنعون ورجلان .

وتكسر ((فعله)) على ((فعال)) كحسان وتجمع على طريق التصحيح نحو : حسنات ، و ((فعل)) في الاسماء وهو أقل من ((فعل)) يكسر على ((فعال)) فيستغنى به عن ((أفعال)) كرجال ، وعلى ((أفعال)) فيستغنى به عن ((فعال)) كأعجاز . وتجمع ((فعله)) على ((فعل)) كسمرة وثمرة وعلى ((فعلات)) كسمرات^(٣) وثمرات .

وفي الصفات يكسر منه ما يكسر على ((أفعال)) وهو أنجاد وإيقاظ والأكثر منه ما لا يكسر أصلاً كما تقول : حذر وحذرون وندس وندسون .

و ((فعل)) في الاسماء يكسر على ((أفعال)) كأكباد وأوعال . وعلى ((فعل)) كنمور ووعول وعلى ((فعال)) في حرف واحد على ما انتهى إلينا وهو رخل ورخال وتكسر ((فعل)) كتقم وعلى ((فعل)) بحذف الهاء : ككلم . وفي الصفات يجمع جمع السلامة نحو : وجلون وخفرات . وقد قالوا : نكد وأنكاد . وقالوا بعير جرب ، وأبل جربى و ((فعلى)) لا تكون إلا في الأمراض أو ما يجري مجراها من الآفات المستكرهة وكذلك ((فعلى)) وقالوا : بعير حبط وأبل حباطى وعلى هذا : رجل حذر . ورجال حذارى .

و ((فعل)) في الاسماء يكسر على ((فعل)) كبُروء ، وبُروج ، وعلى ((فعال)) كقراط . ويكسر ذلك في المضاعف نحو : خفاف وعشاش وعلى ((فعله)) كقُرطَة وحُجرة ولقنته ((أفعال)) وقد يستغنى به عن غيره : كأجزاء وأهداب قالوا : وقد كسر : فُلُك على ذلك قال الله سبحانه ﴿فِي الْفُلِّ الشُّحُونِ﴾^(٤) وقال عز من قائل ﴿الْفُلْكَ الَّتِي تَجْرِي فِي

(١) في (ب) ((الحمل)) وفي (ج) ، (ش) ((الحمل)) .

(٢) ما بين القوسين ساقطة من (ش) .

(٣) في (ب) ((لثمرات)) .

(٤) سورة الشعراء : الآية ١١٩ . يس : الآية ٤١ ، انظر : الكتاب ١٨١/٢ .

أَبْجَرٌ^(١) وذلك لأن ((فُعْلاً)) الموحد كأنه نزل منزلة ((فُعْل)) لتعاقبهما كثيراً على الكلمة الواحدة نحو: رُشِدَ ورُشِدَ بجَلْ وبجَلْ . فكسر على ((فُعْل)) كما قالوا: أَسَدَ وأَسَدَ . ويقولون في المعتل اللام ((أَفْعَال)) ((كأَمْدَاء)) وفي المعتل العين ((فِعْلَان)) كعميدان وحيثان ولم يقولوا: فيه ((فُعُولاً ولا فِعَالاً ولا فِعْلَةً)) لثلاث تمس العين وهي معتلة حركة تثقل بها .

وتكسر ((فُعْلَهُ)) على ((فُعْل)) كغرف من الصحيح غير المضاعف ، و: دُرّرَ من المضاعف و: دُولَ عن معتل العين وكلّى من معتل اللام . وعلى ((فُعْل)) بحذف الهاء وهو عند أكثرهم يعد في الآحاد كدرة ودرر وصوفة وصوف وعلى ((فِعَال)) كبرام^(٢) وعلى ((فُعَلَات وفِعْلَات)) إن كان صحيحاً غير مضاعف: كغُرَفَات ورُكَبَات انشد:

فلما رأونا بادياً رُكَبَاتُنَا على موقفٍ لا تَخْلُطُ الجُدُ بالهزل^(٣)

بفتح الكاف ، فإن كان مضاعفاً صححوا ، لثلاث يحتاج فيه إلى الفك نحو: سُرَات كما قالوا: حَبَات وكذلك ان كان معتل العين: كدُولَات أو معتل اللام واللام ياء نحو كَلِيَّات . فإن كانت اللام واوً أجاز التصحيح كخطوات والتكسير على الضم كخطوات لمناسبته الواو في الصفات يجمع جمع السلامة نحو: جُدُون وجُدَات . وقد يكسر قليلاً على ((أَفْعَال)) في المذكر كحَرَّ واحرار وعلى ((فَعَائِل)) في المؤنث: كحُرَّة وحرائر .

و ((فُعْل)) في الاسماء يكسر على ((فِعْلَان)) كصردان وخِزَان . وعلى ((أَفْعَال)) للقلة وقد يستغنى به كأرباع وأرطاب . وتجمع ((فُعْلَهُ)) على ((فُعْل وفِعْلَات))^(٤) كعُشْرَة وعُشْر وعُشْرَات ، ورُطْبَة ورُطْب ورُطْبَات ، وفي الصفات يجمع بالواو والنون أو الألف والتاء نحو: حُطْمُون وحطومات .

(١) سورة البقرة: الآية ١٦٤ ، انظر: ابنية الصرف / ٣٢٣ .

(٢) زيادة من (ب) .

(٣) لمجهول .. انظر: الكتاب ١٨٢/٢ ، والمقتضب ١٨٩/٢ ، المحتسب ، وشرح المفصل ٢٩/٥ .

(٤) في (ب) ((فعلاً)) وفي (ج) و (ش) ((فعله)) .

و ((فُعِلَ)) فى الاسماء يكسر على ((أفعال)) كأطناب وأعتاق ، وفى الصفات أيضاً كجَنَّبَ وأجَنَّب ، والوجه أن يقال : جَنَّبَ للواحد والجمع قال تعالى ﴿كَانَ كُنُوزُهَا فَاظْهَرُوا﴾^(١) ففيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون من باب : عَدَلَ وجَنَّبَ كحَلَمَ .
والثاني : أن يكون من باب : هَجَانُ فَكَانَهُ ((فَعِيلَ)) و ((فُعِلَ)) كما كان ذاك ((فَعِيلَ وفَعَال)) .
والثالث : أن يكون صفةً موضوعةً للواحد والجمع لا يتوسط كونها مصدرًا فى الأصل ، ونظير ذلك فى الاسماء الولد قال :

وقيتك السوء بالآباء والولد^(٢)

ولا يمتنع لك الجمع بالواو والنون والالف والتاء فيما يحمل على الواحد ها هنا .
و ((فُعِلَ)) فى الاسماء يكسر على ((فعال)) كيثار ورياح وعلى ((فُعُولَ)) : كقُدُور وتجيء كذا وقِيُولَ وعلى ((فُعَلَانِ)) كصُرْمَانِ^(٣) وقُنُوان وصُنُوان ، وعلى ((فُعَلَانِ)) كقُنُوان وصُنُوان .

وعلى ((فُعِلَ)) كقِرْدَ وديكة وفيلة ولقته ((أفعال)) كأغراق وأجباد . و ((أفْعَلَ)) كأذُوب ، وقد يكون منه ما لا يجاوزونه إلى غيره كأرجُل . وتكسر ((فُعِلَ)) على ((فعال)) كلقاح وحقاق وعلى ((فُعِلَ)) يكسر على ((فُعِلَ)) بحذف الهاء كسِدْرَ وسِدْرَة وقد عرفت ما فيه من الكلام وعلى ((فُعَلَاتِ))^(٤) كحدوات وقلما يستعمل ((فُعِلَ)) فى الصفات على أنهم قالوا : قوم عدى . أي أعداء . ومكان سوى أي عدل بين مكانين وقد قالوا : لحم زيم . ويشبه أن يكون هذا على حد قولهم : برمة أعشار .
و ((فُعِلَ)) لم يجيء منه من الاسماء إلا إبل وإطل . وللجمع أبال وأطال . وفى

(١) سورة المائدة : الآية ٦ .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) حرك فى الكتاب بضم الفاء ١٨٠/٢ والصرم مفردة ويعني مجموعة من الناس .

(٤) انظر : ابنية الصرف / ٣٠٠ ، وينسب هذا الرأي للفراء انظر : الهمع ١٨٦/٢ .

الصفات : امرأة بلز . أي مكتنزة اللحم ، فإن أردت الجمع فعلى وجه التصحيح بلزات . والمزید فيه من الثلاثي ، أما أن يكون على أربعة أحرف ، ولا بد أن تكون الزيادة للالحاق بأحد الأبنية الخمسة المذكورة التي للرباعي المجرد ، أو الستة^(١) عند من أثبت ((فَعْلَلًا)) فيها كجخدب^(٢) على نحو : جحذب .

أو لغير الالحاق ، فإن كانت للالحاق كانت إما من نفس الكلمة كالباء في : شرب الباء في حبر . وذلك في التضعيف .

وأما أحد الحروف الثمانية التي هي ((الهمزة واللام والياء والواو والميم والتاء والنون والالف)) كشمال وعبدل وعشير وعوسج وزرقم وسنبته وغنسل وارطى . وإذا زدت عليها السين والهاء حصل لك الحروف العشرة الموسومة بالزيادة ويجمعها قولك : اليوم تنسأ .

وتكسر هذا النحو من الثلاثي المزید فيه إنما هو بالحاق ألف فيه ثالثة ، كما في الرباعي وفتح الاول إن لم يكن مفتوحاً وكسر الثالث الذي صار رابعاً بلحاق الألف قبله إن لم يكن مكسوراً اللهم إلا إذا كان مدغماً كما في حبر وحبّار لو كسرتة وذلك نحو : شراب وشمائل وعبادل وعواسج وزراقم وسنابت وغناسل وعشائر تصح الياء فيه لأن الألف لم يكتنفها ياء ان ولا واوان ولا واو وياء ولا ياء و واو .

فاما الياء في : عبايل فتقلب همزة لأنها قريبة من الطرف وقد سبقت الالف قبلها ياء أخرى ، وكذلك الواو في : أوائل ، وأيضاً ((الياء)) في جمع ((فَوَعِل)) من البيع ، والواو في جمع ((فَعِيل)) من القول ، ولولا انك تقدر في نحو قولك : الغواور ياء قبل الطرف محذوفة يتحصن بها ما قبلها كما يتحصن الواو والياء في نحو : مقول ، مخيط ، باللف المقدرة بعدهما لقلت : عوائر . لوقوع الواو هنا قبل الطرف قال :

وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ^(٣)

(١) يراها الكوفيون والافخش اسما انظر : الزهر ٢٨/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١٩٧/٢ ، النصف ٢٧/١ روى بضم الدال وفتحها وفتحها على رأي الأخفش .

(٣) لجندل بن المشي . انظر : الكتاب ٣٧٤/٢ ، والنصف ٤٩/٢ ، ٥٠/٣ ، والمحاسب ١٠٧/١ ، ٢٩٠ ، والخصائص ١٩٥/١ ، ١٦٤/٣ ، وشرح الفصل ٧٠/٥ ، ٩١/١٠ ، ٩٢ ، والأشمونى ٢٩٠/٤ .

وهو جمعُ عوار والوجه فيه العواوير قال :

غَيْرَ مِيلٍ وَلَا عَوَاوِيرَ فِي الْهَيْجَا وَلَا عَزَلٍ وَلَا أَكْثَالٍ^(١)

وأيضاً الألفُ في : أراط تصير ياءً ، لأن المدة لا تثبت بعد الكسرة الفا ، وقد ورد السماع ، بتوهم وتوأم على ((فُعَال)) بضم الفاء وأنشد :

قَالَتْ لَنَا وَدَمْعَهَا تُوَامُ كَالدَّرِ إِذَا اسْلَمَ النَّظَامُ^(٢)

والأشبه في توأم ان يكون معدولاً من التوأمين كما كان ثناء معدولاً من الاثنين ، ألا ترى انه لو قال : دمعها توائم . لم يغن غناء توأم .

وإن كانت الزيادة لا للحاق فحكمها فيما سوى ((أفْعَل)) من الصفات و ((فِعْل)) بكسر العين حكمٌ ما للحاق^(٣) ، إلا إذا كانت إحدى المدات الثلاث وذلك نحو : مُورِد وموارد ومتين ومتاين . وأيضاً نحو : مُطْعَن ومطاعن ومُعْظَم ومطاعم في الصفات ولا يجوز التصحيح في مَفْعَل هذا لاشتراك المذكر والمؤنث فيه ولا من ((مَفْعَل)) إذا اختص بالمؤنث من غيرها نحو : مُطْفَل ومطافيل وذلك لأن المؤنث لا يجمع منه بالألف والتاء إلا ما تصورت فيه الهاء^(٤) مثبتة كما في : مُسَلِمَات ، أو مقدرة كما في : الهندات .

فإن قيل : وما المانع من ان تقدر في نحو : مُطْفَل أيضاً .

قلنا : تقديرها في هَذَا أسهل من تقديرها في مُطْفَل ، وذلك لأن الاعلام لا تغيرُ صيغها عما وضعت عليه فاما نحو : مُطْفَل من الصفات ، فلو قدرت فيه الهاء هذا التقدير للحقت ظاهرة إلى اللفظ ، وعلى هذا : مُرْضِع وطامِث . وما معهما كأن الموصوف به أخذ اعم من المؤنث الذي لذلك النوع من الحيوان .

(١) للأعشى في ديوانه ١١/ .

(٢) لمجهول .. انظر : اللسان ٣٢٨/١٤ (مادة تام) .

(٣) في (ش) ((وَالَا)) .

(٤) في (ش) ((مُثَبِّتَة)) وفي (ب) و (ج) ((مُثَبِّتَة)) .

وأيضاً : جَنْدُبٌ وجَنَادِبُ ، يفتح الدال فيمن لم يثبت ((فُعَلَّلا)) في أصول الرباعي ،
وأيضاً نحو : أَفْكُلُ وأفَاكِلُ ، وكذلك : أَنْطَحُ وأَبَاطِحُ وأَذْهَمُ وأَدَاهُمُ وما يجري مجراها
إذا جعلته اسماً . فإن كان صفة كسر على ((فُعَل)) نحو : أَحْمَرُ وَحُمْرٌ . وَأَشْقَرُ وَشُقَرٌ
وَأَعْمَى وَعُمَى وأسود وَسُودٌ .

فإن كانت العين ياء أبدلت من الضمة كسرة نحو : أَبْيَضُ وَيَبِيضٌ ، لأنك لو أبدلت من
الياء واو اشتبه بما عينه واو .

وقد يكسر ((أَفْعَل)) على ((فَعْلَى)) وذلك إذا كان يدل به على : مرض أو آفة . أما
في النفس : كَأَنُوكَ وَنَوَكِي ، وأما في البدن : كَأَجْرَبُ وَجَرَبِي ، وأما ((فَعْلَل)) فنثقل لمجيء
الكسرة بعد الياء فيما قد كثر حروفه وطال ، ولم يستعمل إلا في المعتل العين نحو : جَبَدَ
وَلَبِنٌ ، وإنما ذلك لأن الياءين اتحدتا بالادغام فصارتا كأنهما حرف واحد ، فجاز فيه
ذلك من حيث أن الكلمة لم تطل في الظاهر طول صَيَّرَفٍ فيستقل فيها ما يستقل فيه
وصارت الكسرة فيها كأنها على الثاني لا بعد الثاني .

ومن ثم ما جمع على ((أَفْعَال)) في نحو : مَيَّتَ وأموات وقيل وأقوال . ولم يكن من
الرد إلى الأصل بد ، لأن التكسير لا تورده الزيادة إلا بعد استيفاء الأصول فقد قيل :
أَقْيَالٌ ، على التوهم من حيث غلب عليه التخفيف في قولهم : قيل ، ففسبوا فيه الأصل
وقد يكسر على ((فَعَال)) نحو : جيد وجياد كما يكسر ((فَعِيل)) على ((فَعَال)) ولا
يفترقان هنا إلا من جهة اعتبار التقدم والتأخر بين الكسرة والسكون في الياءين .

وأيضاً يكسر على ((أَفْعِلَاء)) كأبيناء نظراً إلى اعتلاله وقد سمع : بيناء على
((فَعْلَاء)) وقد قالوا : أَيْمٌ وأَيَامِي على ((فَعَالِي)) ومَيَّتَ وموتى على ((فَعْلَى)) .

وقد يجمع ((فَعِيل)) هذا على ((فَيَاعِل)) نحو خَيْرٌ وخِيَارٌ على ما عرفت من الاعلال .
فإن كان ((فَعِيل)) هذا للعاقل جاز أن يجمع غير مكسر نحو : قَيِّمُونَ وَيَبِيعَاتٌ .

واعلم أن الهاء في نحو منزلة وصومعة شرطها في التكسير أن تحذف قبل التكسير ثم لا
ترد بعد ذلك تقول في تكسيرهما : منازل وصَوَامِعُ ، كما تقول في : خُرْعَبَةٌ خَرَاعِبُ ،
وقد تزداد الهاء في أحرف نحو : صَيَاقِلَةٌ وصَيَارِفَةٌ ، وأكثر ما يكون ذلك في الأسماء
المعرفة : كالموازجة والجواربة يقال : مَوَازِجٌ ومَوَازِجَةٌ وجَوَارِبٌ وجَوَارِبَةٌ وأيضاً كِلْبَجَةٌ

وكَيْالَج^(١) . على حد : صَوْمَعَة وَصَوَامِع وَكَيْالَجَة ، على حد صيارفة .

فإن كسرت للنسب نحو ك المنذر ومستمع كصحيحك الاشعر في نحو قزل ك :
الاشعرون . قلت : المناذرة والمسامعة ، وقد يقال فيه الاشعر أيضاً : أشاعرة . ولا بد ها
هنا من لزوم الهاء ، لأنه جعل كالعلامة للنسب فإن حذفها فلتنوع من التوسع .

و ((مفاعلة)) وما معها بناء غير ((مفاعل)) قد أوردناه مفرداً على حياله كما عرفت .
وأما المدات الثلاث فهي :

الالف ثانية ، في ((فاعل وفاعل)) وثالثة في ((فَعَال وفَعَال وفِعال)) ورابعة في
((فَعلى وفَعلى وفَعلى)) للتأنيث .

والواو في ((فُعول)) والياء في ((فُعيل)) .

((ففاعل)) في الاسماء يكسر على ((ففاعل)) كخواتم وحوائط ، وعلى ((فُعَلان))
كفالق من الأرض وفلقان ، وحايير وحوران ، وغال من الأرض وغُلان ، وعلى
((فُعَلان)) كحيتان وحيطان وعلى ((فُعَل)) كماعز ومَعز وهو قليل وعلى قلته قد يمكن
أن يقال فيه أن معزاً اسم للجنس أولي ليس مرتباً على ماعز .

وفي الصفات يكسر على ((فُعَل)) : كنزل وشهد ويوم غيب وحيض^(٢) وعقى وغزى
وعلى ((فُعَال)) كضَرَاب وزَوَار غِيَاب وعلى ((فُعَل)) كنزل وعوط وعلى ((فُعَلَاء))
كشُعراء وعلماء وعلى ((فُعَلان)) كشَبَّان ورُعَيان وعلى ((فُعَال)) كصَحَاب وجِياع
ورعاء . وأيضاً على ((فُعَل)) كصَحْب وشَرَب وركب وطير وعلى ((فُعَل))^(٣) كتَعَد
وغَيب . وعلى ((فُعِيل)) كغريب وغُربى^(٤) . وعلى ((فُعَالَة وفُعَالَة)) في حرف واحد
يقولون : صَحَابَة وقد تكسر منها الصادُ وعلى ((فُعَلَة)) نحو فُرْهَة في : فاره ، وصُحْبَة في
صاحب .

(١) في (ب) لنسب نحو : المدد ومستمع في (ج) ((مسمع)) .

(٢) في (ج) ((حنص)) .

(٣) فعل غير موجود في (ب) .

(٤) في (ج) ((غرباء)) .

وكل واحد من هذه الابنية الستة قد يقال فيه انه بناء الواحد وضع في أول أحواله على المعنى الجمعي كما قالوا : ذود وخيل ويكسر أيضاً على ((فَعْلَهُ)) إن كانت اللام صحيحة : كالكتابة^(١) والعَمَلَة والباعَة والساقَة أو كالحوكة^(٢) . وعلى ((فَعْلَهُ)) إن كانت اللام معتلة : كالغَزاة والبناء ، جعل ذلك فرقاً بينهما فارقاً وقالوا : هَالِكٌ وهَلَكى ، على ((فَعْلَى)) إنما يكسر عليها ما يدل على الإصابة في نفس أو بدن . وقالوا : هَالِكٌ وهَوَالِكٌ وفارس وفَوَارِسٌ وناكس ونَوَاكِسٌ للاذقان ونحوها ، شبهت هذه الثلاثة بالأسماء الصريحة ولا يقاس عليها غيرها .

تكسر ((فَاعِلَةً)) اسماً كانت أو صفة على ((فَوَاعِلٍ)) نحو : عَوَاقِبٌ وضَوَارِبٌ ويكسر عليه ((فَاعِلٍ)) إذا كان للمؤنث نحو : حواسر وحوائض . وكذلك ان كان للمذكر غير عاقل نحو : بَوَازِلٌ في جمع بازِل ، وحوادث في جمع حادث والصحيح شائع في هذا البناء كثير نحو : ثابون وثائبات ((فَاعِلٍ)) بفتح العين لا يجيء إلا اسماً . ويكسر على ((فَوَاعِلٍ)) نحو : طَائِعٌ وطَوَائِع ، وطَائِقٌ وطَوَائِق .

ولا تكاد تجد في لغة العرب ((فَوَعَلَ ولا فَعِلَ)) فإن سميت بعَوْتَبٍ أو ارتجلت ضَرْباً على قبجه ، وأردت التكسير كما في كثير من الاسماء الاعجمية نحو : قَوْمَسٌ وكَيْلَجٌ قلت : عَوَاتِبٌ وقَوَامِس ، وأيضاً ضَيَارِبٌ وكَيَالَج ، أعدت الواو والياء بأعيانها ، لأن هذا الموضع ليس موضع زيادة معروفة في كلامهم ، فالواقع فيه من الحروف ، يكون حكمه حكم الأصل أو ما يجري مجرى الأصل - اعني حروف اللاحق .

و ((فَعَالٍ)) في الاسماء يكسر لادنى العدد على ((أَفْعَلَةً)) إن كان مذكراً كقذل وأقذلة وفدان وأفدنة .

وعلى ((أَفْعُلٍ)) ان كان مؤنثاً : كاتان وآتن^(٣) وعَنَاقٌ وأعَنَق . خص المذكر بأوفر

(١) في (ب) ((كالكنية)) .

(٢) في (ب) ((الحركة)) وفي (ج) ((الحوكة)) وفي (ش) ((الحولة)) .

((حوكة)) وهو من الشاذ عن القياس المطرد في الاستعمال صحت الواو فيه لأنهم شبهوا حركة العين بالألف التابعة لها بحرف اللين التابع لها فكان فعلاً وفعال . اللسان ٣٠٠/١٢ مادة حوك .

(٣) آتن وفي سيبويه ١٩٤/٢ ((آتن)) .

البناءين حرفاً كما قالوا : خمسة وخمس .

وللتكثير من العدد ((فُعِلَ)) و ((فُعِلَ)) كَقَذَلَ وَقُدُنَ وَقَدْ يَخْفَانُ و ((فُعُولَ)) كَعَتَقُوا .
فإن كانت اللام معتلة لم يتجاوز ((أَفْعَلَةً)) في المذكر إلى ((فُعِلَ)) تحرياً للخفة وذلك
نحو : قَبَاءَ وَأَقْيِيَّةَ وَعِطَاءَ وَأَعْطِيَّةَ . ولو قلت : عَطَوْا لقلت عطى كما تقول : في جمع : ثُنِي
ثُنِي .

وأنت بمندوحة عن هذا (إذ) أمكنك أن تستغني عنه بغيره ، وقد يستغني أيضاً
((بَفُعِلَ)) كَسَحَبَ عَنْ ((أَفْعَلَةٍ)) وعلى أسماء واسمية للمطر فيمن ذَكَرَ وَمَنْ أَنْتَ قَالَ :
سَمِي عَلَى ((فُعُولَ)) قَالَ :

تَلَفَّهِ الْارَوَاحُ وَالسُّمَمِيُّ^(١)

وفي الصفات يكسر على ((فُعِلَ)) إن كانت العين صحيحة و ((فُعِلَ)) إن كانت معتلة ،
سواء كان للمذكر أو المؤنث ، إذ ليس يلحقه الهاء وذلك نحو : رَجُلٌ جَوَادٌ . وَرِجَالٌ
جَوْدٌ . وامرأة صِنَاعٌ ونسوة صِنَعٌ فلهذا لم يميز أن يجمع جمع السلامة نحو : جودون
وصناعات .

وتكسر ((فُعَالَةً)) ولا تكون إلا اسماً على ((فُعَائِلَ)) كَحَمَائِمَ ، وعلى ((فُعَالٍ))
بنزع هاء الافراد كغطاء وحمام . وقالوا : أَضَاءَ بِالْمَدِّ . وَأَضَاءَ عَلَى ((فُعَالٍ)) : وفُعالٌ .
في الاسماء يكسر في القليل على أفعله كاغربة وافئدة وعلى ((أَفْعُلَ)) إن كان مؤنثاً
كَأَعْقَبَ وفي الكثير على ((فُعِلَانِ)) كغلمان وذبان وجيران .

وعلى ((فُعِلَانِ)) كرفان وخوزان . وقد يكسر على ((فُعِلَةٍ)) وذلك : غلام وغِلْمَةٌ
وفُعْلَةٌ هذا يستعمل في العدد القليل حيث لا يوجد ((أَفْعَلَةٍ)) فإن قيل : فأغليمة تصغير
أغْلَمَةٍ . قلنا : نعم لكنه تصغير مكبر مرفوض وكذلك : أصيبية .

وقد روي : ذباب وذَبْ عَلَى ((فُعِلَ)) وفي الصفات يكسر على ((فُعِلَانِ)) كشجعان

(١) للمعاج كما في ديوانه ٦٩/ وتامه :

وعلى ((فَعْلَاء)) كَشَجَعَاء . وعلى ((فَعَال)) أيضاً كَطَوَال في جمع طَوَال .
وتجمع ((فَعَالَة)) في الاسماء على ((فَعَائِل)) كذَوَائِب وعلى ((فَعَال)) كَمَلَاء وعلى
((فَعَلَات)) في التصحيح : كَمُرَاضَات .
و ((فَعَال)) في الاسماء يكسرُ في القليل على ((أَفْعَلَه)) إن كان مذكراً : كَأَلْسِنَة
وأَحْمِرَة .

وعلى ((أَفْعُل)) إن كان مؤنثاً : كَأَلْسَن وأشْمَل ، وفي الكثير على ((فُعُل)) و
((فُعُل)) كَفُرَش^(١) وَفُرَش .

وقد يستغنى بالقليل عن الكثير في المضاعف والمعتل اللام فيقال : أعنه وأخبية ولا
يقال : عنن^(٢) ولا خبي وإن كان الاعتلال في موضع العين جازَ فيه ((أَفْعَلَة)) و ((فُعُل))
كرواق وأروقة^(٣) وعيان وأعينة وعَيْن^(٤) .

وقد يجوز فيما عينه ياء ((فُعُل)) كَعَيْنُ بضم الياء . ولا يجوز ذلك في : رُوق ، لأن
الضمة على الواو أثقلُ منها على الياء .

وقد يجمع : حِمَار على حَمِير ، وفيه من القول ما قد عرفت .
وفي الصفات ويستوي فيه المذكر والمؤنث يكسر على ((فُعُل)) كَنِقَاب وَنُقَب ودَلَاث
ودُلْث ، وقد ينزل منزلة ((فُعِيل)) فيكسر على ((فَعَال)) : كما يكسرُ على ((فُعِيل))
وذلك دِرْع دِلَاص وأدرع دِلَاص كما يقال : ظَرِيف وَظِرَاف ، وتكسر ولا تكون إلا في
الاسماء على ((فَعَائِل)) كَرَسَائِل فَإِنْ صححت فقلت : رسالات كان لك ذلك .

و ((فُعَلَى)) في الاسماء قلما تكسرُ : كسَلَمَى والعوى في الإعلام : وشَرَوَى وعَلَقَى
عند من لم يصرف في الاسماء المفيدة غير المصادر : وَلَوَمَى وَنَجَوَى في المصادر وقد

(١) الكتاب ١٩٢/٢ وإن شئت خفت جميع هذا في لغة تميم . وربما عنوا ببناء أكثر العدد أدنى العدد كما
فعلوا ذلك بما ذكرنا من بنات الثلاثة وذلك قولهم ((ثلاثة جذرو ثلاثة كتب)) .

(٢) في (ب) ((عني)) وفي (ج) ((عتن)) وفي (ش) ((عين)) .

(٣) انظر : الكتاب ١٩٢/٢ ، وينسب ذلك للبنى تميم .

(٤) وافق الفرخاني سيبويه في كون حمير جمع حمار وقياسه أن يكون فعل ، وغير سيبويه لا يرى فعيل
من أبنية الجموع وإنما يراه اسم جمع . انظر : الكتاب ١٩٩/٢ ، وأبنية الصرف ٣٣٢/ .

يوصف بها الجماعة كما فى قال تعالى ﴿وَأَذْمُ بُحْوَى﴾^(١) فإن كسر شيء من ذلك فعلى ((فعالى)) كالفَتَاوى والدَعَاوى .

وفى الصفات تكسر على فعال ((كفَرْتى وغَرَاث وعَطَشى وعَطَّاش وعَجَلَى وعَجَال))^(٢) وعلى ((فعالى)) كحَبْرَى وحَيَارَى وسَكْرَى وسَكَارَى وغيرى وغيرى . وبعض ذلك قد يضم أوله فيصير على ((فعالى)) كسَكَارَى وعَجَالَى قال الله عز من قائل ﴿وَسَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَتَأْمُ سَكَارَى﴾^(٣) .

والمذكر ويكون على ((فعلان)) يشارك المونث فى كل واحد من هذه الابنية الثلاثة كما شارك ((افعل)) الموضوع للوصفية ((فعلاء)) فى ((فعل)) كحَمْرٌ وصَفْرٌ ، وذلك لأن كل واحد منهما لما باين مؤنثه فى الافراد ، غاية المبينة بارتجال الصيغة المفردة له وافقه فى الجمع ليكون هذا جبراً لذلك من ثم لم يميز بينهما جمع التصحيح على ما أنبأك به قبل بعون الله تعالى .

و ((فعلى)) فى الاسماء لا يشيع تكسيها^(٤) : كجُرُوى فى الإعلام وبُهْمى وبُهْمى فى المفيدة التى ليست بمصادر : وزُلْفى ويشرى ورُجعى فى المصادر ، وقد قالوا : رؤيا رؤى على ((فعل)) وقد يجوز فيها التصحيح بالالف والتاء قالوا : حُميات .

وفى الصفات تنقسم قسمين ((فعلَى أَفْعَلْ)) ولا تستعمل إلا فى الإضافة أو مع الألف واللام وقد مر لك هذا ، وتكسر على ((فعل)) كالصَفْر والكَبْر والعَلَى والطُول وبازائها من المذكر والاصاغر والاكابر والاعالى والاطاول ، ويجوز فيها التصحيح كالصغريات والاوليات ، وبازائها الاكبرون والاعلون قال تعالى ﴿وَأَنْتُمْ أَكْغَلْنَ﴾^(٥) ولا يستعمل الصَفْر وما معه إلا مع الألف واللام أو مضافاً ، و ((فعلَى)) ليس لها ((أفعل)) تكسر تارة على ((فعالى)) كحَبَالَى وأخرى على ((فعال)) كإِناث ، فتحذف منها علامة التأنيث

(١) سورة الإسراء : الآية ٤٧ .

(٢) ما بين السواقين ساقط فى (ج) .

(٣) سورة الحج : الآية ٢ .

(٤) فى (ب) جزوى ، وفى (ج) ((جزوى)) .

(٥) سورة آل عمران : الآية ١٣٩ ، محمد : الآية ٣٥ .

التي هي الألف من غير عوض ، كما في الصغر و غِراث وقالوا : شاة رَبِّي وللجميع رَبَّاب على ((فَعَل)) وليس هذا شيئاً يقاس عليه غيره .

والتصحيحُ جائزٌ فيما ظهرت فيه الوصفية من هذا الصنف ظهوراً بينا كجَلبيات و ((فَعَلَى)) في الاسماء تكسر على ((فَعَالَى)) كذَفَرى وَذَفَارى وقد قالوا ذَفَار على ((فَعَال وَفَعَال)) وهو الأصل في التفسير هنا تنقلب فيه الألف ياءً لانكسار ما قبلها و ((فَعَالَى)) إنما عدل إليه وأخذ به لتسلم فيه الألف التي للتأنيث بحالها كما قالوا : حيلى وبخاتى .

حيث أعادوا الزيادة سالمة كما هي فكثُر ذلك وشاع وربما استغنى به عن غيره كما قالوا : حَبَالى وَسَكَارَى ومن قال : ذَفَار قال : ليست الياء في بخاتى على حدها في بختى بل ((فَعَالَى)) هنا حكمه حكم ((فَعَالِيل)) ولن يغلب ((فَعَالَى)) ان يحتج : بَهراوى ومطايا ومَهَارى فيقول : انهم قد جعلوا أواخر هذه الكلم الألفات تحرياً للخفة ، والكسرة لأجلها فتحةً ولا أَلِف للتأنيث في شيء من أحاديها ، فلان يتوخى ذلك مع الامكان فيما^(١) واحدة أَلِف التأنيث ليحصل التشاكل كما في : قائمة وقائمات . أولى ولا تكسر الذكري ونحوها من المصادر وفي الصفات لم يستعمل منها إلا قسمة ضيزى ومشية حيكى .

ولم يسمع فيهما التفسير على ان اصحابنا رحمهم الله قد حملوها على ((فَعَلَى)) بضم الفاء قالوا : فانقلبت الضمة كسرةً لمكان الياء ، كما انقلبت الياء واواً لمكان الضمة في : الطوبى والكوسى إذا استعمل استعمال الاسماء فهذه ثلاثة ابنية يُشارك اللاحق التأنيث في اثنين منها - اعني في ((فَعَلَى وفَعَلَى)) - كأرطى فيمن قال : ما روط وعلقى فيمن^(٢) قال : علّقاء أو نون ، وتنزى^(٣) فيمن نون كمعزى وكبصى وعزهاة ، ويختص التأنيث بواحد منها هو ((فَعَلَى)) لأنه لم يرد فعلل في الرباعيات وروداً مسلماً .

ومن أثبت^(٤) ذلك فله : بهمة وبهمى لو روى فيها التنوين .

(١) في نسخة (ب) حاشية ((في تحرز من تكسير نحو : حبارى وقاصعاء)) وفي متن (ش) مؤشراً عليها بأنها حاشية وفي نسخة (ج) لم تذكر .

(٢) في (ش) ((فيما)) .

(٣) في (ب) ((بترى)) .

(٤) ما بين القوسين انتقال انظر : في (ب) .

وقد توجد الألف رابعة فى ابنية غير هذه تخص التأنيث : كالأرهبى وشعبى وهما على ((فُعْلَى)) وكالمِرطى ودقرى وهما على ((فَعْلَى)) وذلك لأنهم لم يستعملوا فى أصول الرباعي ((فُعْل وفُعِل)) وكلما كانت الكلمة أقل استعمالاً كان التكسير عنها أبعد .
و ((فُعُول)) فى الاسماء يكسر للقليل على ((أفْعلة)) كأفْعدة وأخرقة ، وللكثير على ((فُعْل)) كقُدْم و ((فُعْل)) كعُمْد و ((فُعِلان)) كعدان و ((أفْعال)) كأعداء وأفلاء فى المعتل اللام ، ولا يستقيم فيه ((فُعِلان ولا فُعْل)) : فإن اختص بالموث فربما قيل فيه ((فُعائل)) كقلائص .

وفى الصفات يكسر على ((فُعْل)) كصَبْر للرجال والنساء .
فإن اختص بالموث ففي الأكثر يكسر على ((فُعائل)) : كعجائز .
وقد يجيء فيه ((فُعْل)) على الأصل يقولون : للواله^(١) : عَجُول والجمع عَجُل ، لا غير كما يستغنى عن الشيء بالشيء ، ولا يجمع ((فُعُول)) جمع السلامة ، لأن جمع السلامة مبني على افتراق جهتي التذكير والتأنيث .
و ((فُعُول)) هذا يشترك فيه المذكر والمؤث فاما قولهم للمرأة : عَدُو وعدوة فمحمول إلى الشذوذ لا عبرة به .

وتكسر ((فُعولة)) فى الاسماء على ((فُعائل)) كحلائب ، وقد يجمع على ((فُعولات)) كحَلَوَات وحَمُولات .

و ((فُعِيل)) فى الاسماء يكسر للقليل على ((أفْعلة)) : كأجربة وللكثير على ((فُعِلان)) ككبان وعلى ((فُعِلان)) كظلمان وقربان ، وعلى ((فُعْل)) كقَضْب وسُرور وعلى ((أفْعلاء)) كأنصباء وأربعاء وعلى ((فُعلة)) يقولون : صبي وصبيّة فيستغنى به عن أصبيّة^(٢) .

وفى الصفات يكسر على ((فُعلاء)) كظرفاء^(٣) وحكماء .

(١) فى (ب) فقط ((الموالة)) .

(٢) الكتاب ١٣٩/٢ وكانهم حقروا غلظه واصبىه وذلك ان افعله يجمع به فعال وفعليل .

(٣) انظر : الكتاب ٢٠٧/٢ ويقصد ان الياء المتحركة إذا كان قبلها الفتح تقلب الفأ كما فى بيع ونيب .

وكذلك الحال مع الواو المتحركة المسبوقة بالفتحة نحو دار ودور .

وعلى ((أفعلاء)) كأشداء ، والباء من المضاعف ، وأصفياء وأتقياء من المعتل اللام .
وقد يوجد في المضاعف أيضاً ((أفعلة)) يكون يعرض الادغام : كأشعة ، وعلى
((فعل)) كذير ونذر وثني وثني^(١) .

وعلى ((فعال)) ككرام وعلى ((أفعال)) كأشرف .
وقد قالوا : ظريف وظروف .

فاما ثيان وخصيان فعلى التشبيه بكثبان وظلمان كما كان : فصيل وفصال . على
التشبيه بظريف وظراف أي على توهم الوصفية فيه .

وقد يكون ((فعل)) بمعنى ((مفعول)) فيستوي فيه المذكر والمؤنث فلا يجمع جمع
التصحیح فيكسر على ((فعلى)) وأكثر ما يكون ذلك في الأمراض والآفات نحو : جريح
وجرحى وقتيل وقتلى .

وعلى ((فعلاء)) كأسراء فإن كان بمعنى ((فاعل)) جاز لك فيه جمع التصحيح نحو :
كريمون وحكيمون . لأن ((فعيلاً)) هذا يلحقه الهاء للمؤنث وقد يكسر على ((فعلى
وفعالى)) ما يدل على ((انفعال)) ما ونقص . وإن كان ليس بمعنى مفعول وذلك نحو :
مريض ومرضى ويتيم ويتامى . وقالوا : اسير وأسارى على ((فعالى)) بضم الفاء ،
ويمكن أن يكون : أسارى ها هنا جمع اسرى كسكرى وسكارى .

وتكسر ((فعيلة)) في الاسماء على ((فعائل)) كصحائف .

فإن كانت اللام ياء التقت هي ومدة ((فعائل)) الثانية قبل ان تقوم همزة فتقدم الياء
مفتوحة وتؤخر المدة فيصير الاسم على ((فعالى)) كقضايا وإذ قد حولوا : مدار مدارى .
بأن صيروا الياء الفاء والكسرة فتحة تحرياً للخفة مع صحة ما قبل اللام في مدار ، فلأن
يلزموا ذلك هنا أولى إذ قد ألجأتهم الضرورة إلى ذلك .

فإن كانت اللام همزة كما في : خطيئة وخطاء^(٢) انقلبت ياء لمكان الكسرة المقدره
قبلها وأنها لو بقيت سائلة لاجتمعت همزتان ، وهم قد قلبوا الهمزة الواحدة في نحو :
شائك السلاح . بعد أن اخروها إلى الطرف فقالوا : شاكى السلاح . فهذه اجدر ان

(١) كتبت في النسخ ((ثني)) وفي سبويه ٢٠٨/٢ ((ثن)) .

(٢) في (ب) ((خطاء)) وفي (ج) ((خطائي)) ورسمت كما هي في (ش) .

تقلب سيما وهي موشحة لأن تقلع عن موضعها فتنتقل قدما . ثم باقي العمل بها كالعمل بقضايا ، وكذلك الشأن في ياء : مطية وبلية . التي اصلها الواو ، وهذا شأن ((فَعَائِل)) سواء كسر عليها ((فَعِيلَة)) كما ذكرنا أو ((فَعَالَة)) كعظاية حيث قالوا : عظاميا أو غير ذلك ، فإن اتفق ان تكون اللام واو أو مع ذلك حية^(١) كالتي في : هراوة وأداة ، اعدتها في الجمع نقلت : هراوى وأداوى ، وذلك أنك لما قدرت هراء أو فقبل^(٢) ان قلبت الواو ياء قدمت الواو وفتحتها لتسلم المدة التي هي بازاء مدة ((فعالة)) الفا بعد الواو فقلت : هراوى هذا هو الاعلال بطريق العكس .

وقد يمكن أيضاً على طريق الابدال وذلك بأن تجعل المدة الثانية في ((فَعَائِل))^(٣) همزة يلفظ بها مكسورة وبعدها الياء إما أصلية أو في حكمها كما في : قضائي وبلائي . وإما عن الواو كما في : هرائي ، وأما عن الهمزة كما في : خطائي . وهذه الياء تسقط بلحاق التنوين حالتي الرفع والجر كما في : قواص ومعان ، ولو سقطت ل بقيت الهمزة ضاحية على الطرف نحو : قضاء وهراء وخطاء فأول ما في ذلك ان يشتبه ((بفعال)) ثم إن هذه الهمزة لا يليق بها الطرف لأنها عن المدة التي تلحق ثانية بعد العين في ((فَعَال وفعول وفعيل)) .

إنما انقلبت همزة لمكان ألف ((فَعَائِل)) التي لحقت قبلها لتفصل بينها وبين اللام كما حصلت في الواحد بين العين وبين اللام ، فلو وقعت طرفاً لبطل بها الغرض ومع ذلك حكمها حكم المدة فلا بد لها من واق تعتمد عليه وتحصن به بعدها فابدلوا من الكسرة الفتحة ، ومن الياء ألفاً كما في : مدارى فصار التقدير : قضاء وهراء^(٤) وخطاء . فالهمزة ثقيلة وقد تكنفها الالفان ، فأبدلوا منها الواو في : هراوى وإداوى . لتدل على ان آخر المفرد كان واوا صحيحة غير معتلة وإن كانت هذه غير واقعة موقعها ، والياء في : قضايا وبلايا لتدل على الياءين في قضية وبلية ، وأيضاً في خطايا يكون زوال المستكره

(١) في (ج) ((جيه)) .

(٢) في (ب) لما قدرت هذا واو أو فعمل وفي (ج) ((هراء أو فعمل)) .

(٣) الانصاف ٨٠٥/٢ مسألة ١١٦ .

(٤) في (ج) رسمت على الشكل الآتي قضاء وهراء وخطاء .

الثقليل باخف مجانسية ، وليس لك ان تحتج بياء ((فَعِيلَة)) فإن الباء والواو والألف هنا في حكم شيء واحد فإن جعلت ابدال الباء أو الواو في الهمزة قبل ابدال الفتحة من الكسرة ، والالف من الياء الأخيرة كان لك ذلك . وقد يستمر كل واحد من طريقي العكس والابدال في رواية وروايا ، وزاوية وزوايا وإن كان هذا على ((فواعل)) وما بعد الألف فيه أصلاً لا كهزمة ((فَعَائِل)) أما بالعكس^(١) فبان تنزل الواو الثانية في : رواوى منزلة المدّة الثانية في ((فَعَائِل)) فتقدم الياء وتفتحها وتؤخر الواو ألفاً .

وأما الابدال : فبان تنزلها مهزلة الهمزة المتحصلة في ((فَعَائِل)) ، ولا شك ان رواوى وزواوى اثقل من روايا لما فيهما من اجتماع الامثال ، فإن كسرة : مرآة ولا بد ان يكون ((مفاعِل))^(٢) كان لك فيه وجهان :

أحدهما : مرايا على العكس أو الابدال كما في : روايا ، لأن الهمزة هنا ، وإن كانت أصلية كالواو الثانية في : رواوى . فإنها مناسبة لحروف اللين ومتسلط عليها الاعلال كثيراً . والثاني : مرآة كمرآة ، على التصحيح ، والنظر في هذه المسائل إنما هو نظر تصريفي ليس بنظر نحوي على ما أراك عرفته وكذلك ما أنظرناه إلى الآن . ولا بد في العلوم من ان يستعين بعضها ببعض والشرط أن يرد إلى كل منها ما يليق به ويندرج تحته ومن الله المعونة .

وعلى ((فُعْل)) : كسَفَنَ وصُحِفَ ، ولا يكون ذلك إلا في الصحيح وفي الصفات على ((فعال)) كظريفة وظراف سلكوا به مسلك المذكر .

وعلى ((فَعَائِل)) كصحائح ولا يمتنع التصحيح في ((فَعِيلَة)) اسماً كانت أو صفة : كصحيفات وغريرات .

ومنه^(٣) أن يكون - اعني المزيد فيه من الثلاثي - على أكثر من أربعة أحرف ، فلا يخلو من أن يكون في آخره زيادتان زیدتا معاً ، فهما في حكم شيء واحد كالقبي ((فَعْلَاء)) والألف والنون في آخر ((فَعْلَان)) وياء النسب في نحو : بختي وزلية . أو لا يكون كذلك .

(١) في (ش) فقط ((بالعكس)) .

(٢) سيبويه وزنها على فعائل . الكتاب ٢٠٨/٢ .

(٣) في الأصل ((وأما وعليها ومنه)) وفي النسخ (ب) ، (ش) ((ومنه)) فقط .

أما ما فى آخره الف التانيث فقد يكون على ((فُعلاء)) وتكسيها ان كانت اسماً على ((فُعَالِي)) كصَحَارَى وعلى ((فُعَال)) كصَحَار ، وإن كانت صفة فعلى ((فُعَالِي وفُعَال)) إن لم يكن لها افعل كعُدَارَى وعُدَار ، فإن كان لها ((افعل)) فعلى فعل ، كحمر وصفر .
فإن استعملت استعمال الاسماء فعلى ((فُعَال)) كبراق وبطاح ، ويجوز لك فيها كلها التصحيح إلا فى نحو : حَمْرَاء لما او مانا إليه قبل .

وقد يكون على ((فُعلاء)) وتكسيها - ان كانت اسماً - على ((فُعَال)) كفَوَات ، وإن كانت صفة فعلى ((فُعَال)) كنفَاس وعِشَار ، وقد تجمع ((فُعَلَاوَات)) كنفَسَاوَات وعُشْرَاوَات .

وقد عرفت تقاسم الحاق والتانيث هذه الازان التي فى أواخرها الالفان .
وقد تكون على ((فَاعلاء)) ولا تكون إلا من اسماً وتكسيها على ((فَوَاعِل)) بحذف الألفين كما لو كسرت ((فَاعلاء)) تقول : قَوَاصِع وسَوَاب .

وقد تكون على ((فُعلاء)) وتكسيها فى الاسماء على ((فَنَاعُل)) كخَنَافَس ، لابد ان تحذف الألفين لأن الاسم كان قد بقي بعدها على أربعة أحرف كما حذفوا الثانية من : صحراء فى صَحَارَى وصَحَار ، وكما حذفوا الواحدة التي فى اثنى من : اناث . على انه لم يبق بعدها إلا ثلاثة احرف اصلية لا عوض فيها عن الف التانيث كما فى : صَحَارَى ونحوها .

وحكم ما سوى ذلك من أبنية التانيث التي يوجد قبل الألفين فيها اربعة احرف أو أكثر حكم : قاصعاء وخَنَفَسَاء . تقول فى تكسير : بَرُوكَا وبراكاء . لو اضطررت إليه برائك تحذف الألفين وكذلك القياس فى تكسير متيوساء مثايس كما تكسر لغيري^(١) وليست الياء فيه مودة للتصغير على : لغاغيز ، وعلى هذا المنهاج .

وقد علمت ان الاسم كلما كان اقل استعمالاً كان احرى ان لا يشيع فيه التكسير وما لم يحتاج إلى استعماله لم يتفع بارتجاله على أنهم قد قالوا : الثلاثاوات ، فاثبتوا الفأ واحدة وأبدلوا من الأخرى واواً ، ويجوز لك على هذا الحد ان تقول : براكاوات ونحو ذلك ، وهذا داخل فى جمع التصحيح لأن البذل والمبدل منه هنا فى حكم شيء واحد .

(١) فى (ش) ((لغيري)) .

وأما ((فُعَالِي)) في الواحد : كَسُمَانِي ، فقد يجمع على ((فُعَالِيَات)) كَسُمَانِيَات وقد يكتفى بها في الدلالة على الآحاد كما يدل بالنوع على ما تحته من الاشخاص .

وأما ما في آخره الألف والنون فمنه ما يكون اسماً سمع فيه التكسير : كحُومَان وسُلْطَان وسِرْحَان يكسر على : حَوَامِين وسَلَاطِين وسِرَاجِين .

وكإِنْسَان يكسر على : إِنْسَانِيَّة وهو ((فُعَالِيَّة)) .

وكظَرْبَان يكسر على ظَرَابِي وعلى ظَرَبِي وعلى ظَرْب قال :

قَبِحْتُمْ يَا ظَرْبًا مَحْجَرَةً^(١) .

وكضِبْعَان يكسر على : ضِبْعَان ، وكَطِيلْسَان يكسر على : طَيَالْسَة ، وقد يقال طِيَالِس ، وكوَرَشَان يكسر على : وِرَاشِين ، وكروَان يكسر على : كِرَآوِين قَالُوا وعلى : كِرَوَان أيضاً قال ذو الرمة .

مِنْ آل أَبِي مُوسَى تَرَى الْقَوْمَ حَوْلَهُ كَانَهُمُ الْكِرَوَانُ أَنْبَضَرْنَ بَازِيَا^(٢)

ومنه ما يكون اسماً غير مكسر وأكثر ما يكون ذلك في الاجناس : كالسعدَانِ والمُرْجَان والزعفرَان .

ومنه ما يكون صفة مؤنثة ((فُعَلِي)) ويلزم ان يكون على ((فُعَلَان)) ويشارك المؤنث في التكسير فيكسر على ((فُعَال)) كغَضْبَان وَغَضَاب وَضَمَان وَظَمَاء ، وعلى ((فُعَالِي)) كغَيْرَان وَغِيَارِي وَسَكَرَان وَسَكَارِي وعلى ((فُعَالِي)) بضم الفاء ككِسْلَان وَكُسَالِي . وسَكَرَان وَسَكَارِي وعلى ((فُعَلِي)) سَكَرَان وَسَكَرِي ، وقد يمكن أن يحمل على هذا : شَتَى عَلَى : شَتَان مقدراً في صفة الواحد ولا يجمع شيء من ذلك جمع السلامة لما قد اطلعت عليه بمشيئة الله تعالى .

ومنه ما يكون صفة تلحقه الهاء للمؤنث نحو : نَدَمَان وَنَدَمَانَة . يكسر على : نِدَام وَنَدَامِي ، وَخُمْصَان وَخُمْصَانَة^(٣) ، تكسره على : خِمَاص وَغُرْيَان وَغُرْيَانَة كسر على :

(١) أنشد الاصمعي . وبعده : أَو الْوَبَارِ يَبْتَدِرُنَ الْحَجَرَةَ - وفي التكملة ونسب للحضين بن كبير أمير بوعي -

رجى .

(٢) ديوان ذي الرمة / ٦٤٥ .

(٣) في (ش) ((يكسره)) .

عُراة ويستغنى به عن غيره ، ويجوز في هذا كله التصحيح لارتفاع السبب المانع منه .
وأما ما في آخره ياء النسب فمنه ما يستعمل استعمال الاسماء ، فإن كان على ثلاثة
احرف اوسطها ساكن أخذ الياء ان معه كشيء واحد ، وكسر على ((فعالى)) كأنه على
((فعاليل)) : وذلك نحو : بُخْتِي وبُخَاتِي وحوالي وزلية وزلالي ومهري ومهاري
وقد قالوا : مَهار ومهاري . على حذف احدى الياءين حيث جعلوهما من الأصل توهما
وليس هذا شيئاً يقاس عليه وإنما شبه : بعذار وعذارى ، حيث حذفوا الألف الثانية ، فإن
لم يكن أوسطها ساكناً لم يكسر لم يكسر الاسم فلم يبق فيه إلا التصحيح وذلك نحو :
عَدْنِي وعَدْنِيَّات للأثواب . والعلة في امتناع التكسير لهذا الصنف من الاسماء^(١) . ان نحو
((فَعْلُول)) بتحريك العين يقل في الاسماء فقيح ان يحمل عليه ((فَعْلَى)) في التكسير
فيقال : عداني .

وإن كان على أكثر من ثلاثة احرف ومع ذلك لبعض العقلاء حذف منه الياء ان معاً
وكسر الباقي من الاسم وقد مر لك ذكر ما يكون من ذلك على اربعة احرف : كالمسامعة
في تكسير : مَسْمَعِي والأشاعرة في تكسير : أَشْعَرِي وكذلك الشأن في تكسير : بَرَبْرِي على :
بَرَابرة ، ولا يتمشى لك هذا النحو من التكسير ، أو تجعل كل واحد منهم بربراً على
الاتساع كما جعلت كل واحد من الأشاعرة أَشْعَر على الاتساع .
وحكم ما يكون على أكثر من اربعة حكم ما يكون على اربعة احرف لأن التكسير في
هذا الصنف من الاسماء لا يمكن إلا بحذف ما يزيد على الأربعة على ما علمت أو
ستعلمه بعد إن شاء الله تعالى .

فعلى هذا تقول في : المهلبى مهالبة .

فإن قيل أليس قد ذكرتم ان الياء والواو والألف إذا وقعت أحدها^(٢) رابعة فيما يزيد
على اربعة احرف عوض عنها في التكسير ؟
قلنا : وقد ذكرنا ان هذا التكسير النسبي لا بد فيه من لحاق الهاء ، وذكرنا قبل ان الهاء

(١) في متن (ش) فقط عليه إشارة ترمز إلى الحاشية وفي حاشية (ب) فإن لم يستعمل استعمال الاسم لم يكسر أصلاً .

(٢) في (ب) ، (ش) ((احدهما)) وفي (ج) ((احدهما)) .

تكون معاقبة للياء في نحو: فَرَاذِينَ وَزَنَادِيقَ . فقد حصل لك من هذا ان الياء لا تثبت في نحو: صَقَالِبَةٌ .

فإن لم يكن للعقلاء لم يكسر هذا التكسر من حيث انه جعل كالعلامة لهم بخصهم ، فلا يبقى إلا التصحيح ولا يتصور إلا بالألف والتاء ، فإن لم يكن في آخره زيادتان زیدتا معاً .

فأما أن يكون لا يكسر أصلاً ((كفَعَال وفُعَال وفُعِيل)) في الصفات لا يكون فيها إلا التصحيح نحو: ضَرَابُونَ وَضَرَابَات وَحَسَانُونَ وَحَسَانَات وَفُسِيقُونَ وَفُسِيقَات . وامتناع التكسير فيها لنزارتها في الاستعمال ، ولأن كل واحد منها فرع على أصل له استعمل على وجه المبالغة في المعنى: كضَرَابَ على: ضارب وحَسَابَ على حاسب وحَسَانَ على حسن وكرام على كريم ، فإن استعملت في تكسيرها الأصول كما يقول: اكارواكره وحسان وحسان وكرام وكرماء وفسيق وفسقة جاز لك هذا ولن يتغنى لامتناع التكسير في هذه الابنية الثلاثة علةً ثالثة أن يقول: ان ((فُعَاعِيل)) وما يجري معه من أوزان التكسير لا يكثر إلا في الاسماء أو فيهما يجري مجرى الاسماء من الصفات: كَمَطَاعِينَ وَمَجَاهِلٍ لذلك جاز في عوار عواوير .

وأما أن يكون يكسر ففيه زيادتان يتعاقبان في التكسير ((كفَعَنْلَى)) يكسر تارة على ((فُعَال)) وأخرى على ((فُعَائِل)) نحو: حَبْنَطِي وَحَبَاط وَحَبَائِط و ((كفَعَنْلَوْ)) تكسر تارة على ((فُعَال)) وأخرى على ((فُعَائِل)) كفَلَنْسُوءَ وَقَلَّاس وَقَلَّانِس^(١) .

وأما أن يكون يكسر وفيه زيادتان لا يتعين في التكسير حذف احدهما دون الأخرى ((كَمَفْعَنْعَل)) يكسر على ((مَفَاعِل)) نحو: مُحْتَكِمٌ مُحَاكِمٌ و ((مَنْفَعَل)) يكسر على ((مَفَاعِل)) على نحو: مَنْطَلِقٌ وَمَطَالِقٌ و ((مَفْعَل)) يكسر على ((مَفَاعِل)) نحو: مَعْلَمٌ وَمَعَالِمٌ . لم يمكن ان تثبت الزائدتان معاً عند التكسير ، لأن الاسم كان يخرج باثباتهما عن اوزان التكسير ولم يجوز حذف الميم مع ابقاء ما سواها من الزوائد لأن الميم تدل على الفاعلية في نحو هذه الاسماء وعلى المفعولية والظرفية فيما سواه ، ولأنها قد بدئ بها من بين الحروف والمبدؤ به اجدر ان يمسك ، ولا يحذف فلم يبق إلا ان تحذف ما سواها من

(١) وهذا الرأي منسوب للخليل انظر: الكتاب ١١٥/٢ .

الحروف . وقد يعوض عن المحذوف الياء فى نحو : محاكيم ومطابق ومعاليم ، وإن كانت تزداد لا عوضاً فى نحو : منكر ومناكير وموسر ومياسير . والأكثر الدقيس فى جمع هذا الصنف من الاسماء الوصفية التصحيح نحو : مُحْتَكَمُونَ ومَحْتَكَمَاتٌ ومنطلقون ومنطلقاتٌ ومُعَلَّمُونَ ومُعَلَّمَاتٌ ، ومنكروُنَ ومنكراتُ .

وأما ان يكون يكسر وفيه زيادتان تثبتان معاً ، ولا بد ان تكون احدهما الألف والواو والياء رابعة فى نحو ((مفعال وتفعال وأفعال)) إذا استعمل اسماً لا مصدرأ و ((أفعال)) إذا أجرى مجرى الافراد و ((فاعال وفاعول)) ((وفعلول وففعول ويفعيل)) : إذا استعمل اسماً و ((نفعول ومفعول)) إذا أورد موارد الاسماء ومفعيل وففعول وففعول وفعليت وفعلين وفَعِيل : وغير ذلك من الأوزان المستعملة فى لغة العرب .

فإن أردت أن تكسر هذه الاسماء ونحوها الحقت الألف الثالثة وكسرت ما بعدها ثم اعدت التركيب كما فى الواحد ، فلا بد ان يعود رابع الواحد اللين ياء خامسة فى الجمع نحو : مطاعين وتنايل وأباطيل وأناعم وسواييط ونواعير وكلاليب ويحاميم وتفايسير ونهابير ومشائيم ومساكين وعجاجيل عذابيط وغفاريت وغسالين وحمامين ان عنيت بتكسير : غسَلين وحَمِير ولم تجرهما مجرى سائر الآحاد النوعية وعلى هذا القياس ما سوى ذلك .

وقد يلحق بهذه الاوزان ما يكسر تكسيروها على التوههم نحو : طاغوت شبه ((بفاعول)) فكسر على : طواغيت ، كمُصْران شبه ((بفعلان)) فكسر على مصارين .

وأما ان يكون يكسر وفيه ثلاث زيادات كمتائل ومستخرج ويستعور وانجذاب ، أو اربع : كاستخراج وأشهباء . ولا يستثبت منها إلا زيادة واحدة ان كان ما قبل الطرف صحيحاً نحو : ممائل ومخارج . لا يثبت إلا الميم لما قد عرفت قبل وزيادتان ان كان ما قبل الطرف حرف علة نحو : يساعير وتجاذيب أو نحو : تخارج وشهابيب تحذف التاء من : يستعور ، لأن التاء أمكن منها ، والألف من انجذاب لأنها تسقط عند الاستغناء عنها .

وأيضاً تحذف السين من استخراج لأنها لا تجيء إلا مع التاء ، وقد تستغنى التاء عنها فى نحو : تخرج وتمائل واحتمال ، والياء من اشهباء لأنها قد تحذف أيضاً قبل التكسير فى نحو قولهم : أشهباب فتأمل هذا الأصول فإنها مقنعة باذن الله ثم قس عليها ما سواها مستعيناً بالله .

وقد يوجد من المجموع المكسرة ما يكون الواحد فيه مرفوضاً وذلك نحو : اهل ولىال وارض^(١) ، ولا يستعمل في الافراد إلا : أهل ولىلة وارض ، ونحو : احاديث وأباطيل وأعاريض . ولا يستعمل في أحادها إلا ما لا يجوز ان تكون هي مكسرة عليه وذلك : الحديث والباطل والعروض وقالوا : رهط وأراهط ولم يوسطوا بينهما : أرهطا . وأيضاً قد يوجد منها ما يجمع ثانية بالالف والتاء ، وذلك نحو : بيوتان وطرقات ورجالات شبهت بالآحاد : كالحمولات والغرفات والعلاوات من حيث انها على عدتها وزنتها وليس ذلك ما يقاس عليه غيره .

وعلى هذا جمالان ولقاحان . لأن التثنية والجمع من وادٍ واحد إن لم تكن هذه داخلة تحت ذلك ، ومن ثم جمعوا المضاف إلى المثني في نحو : نفوسهما وأبدانها^(٢) وايديهما وأرجلها وفي التنزيل ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَذُصِّتْ قُلُوبُكُمْ﴾^(٣) .
وأما : ابلان في نحو قوله :

هما إبلان فيهما ما علمتم فَعَنْ أَيُّهَا مَا شِئِمَ فَتَنَكَّبُوا^(٤)

فالتثنية فيه اقربُ واسهلُ ، لأن لفظة إبل من الألفاظ الموضوعة في أول أحوالها على الجمعية ، وليس كذلك : لقاحان وهو جمع لقحة وجمالان وهو جمع جمل .

(١) الكتاب ١٩٩/٢ ومثل اراهط : أهل وأهل ، ولىلة ولىل جمع أهل ولىل وقالوا : ليلية فجاءت على غير الأصل كما جاءت في الجمع كذلك . وزعم أبو الخطاب انهم يقولون : أرض وأراض افعال كما قالوا : أهل وأهل .

(٢) في (ب) ((بيوتيهما)) .

(٣) سورة التحريم : الآية ٤ .

(٤) البيت نسب لشعبة بن قعير ... تجده في شرح المفصل ١٥٤/٤ . ونسب لعوف بن عطية بن الخرع في الاصمعيات ١٦٧/٢ ، ولشعبة في نوادر أبي زيد ١٤٣/ ، وتجده في اللسان ٢٦٨/٢ مادة نكب .

فصل

فى الامالة والاشمام وروم الحركة واختلاصها

أكثر هذه الاعراض إنما يلحق الكلم من جهة الحركة فيها والسكون ، وقد يوجد منها ما يكون بحسب الاجراس المتوخى بها كلها التناسب اللفظي الذي هو كمال سمعي للكلم . وأليق ما يكون ذلك بالجليل^(١) من الأقاويل : فلنعرف كلا منها بالرسم الذي له أو الرسوم إن كانت دلالة بالشركة على أكثر من معنى واحد . ولنذكر أسبابها المقتضية لها وأحكامها العارضة فيها ، مع ذكر طرف من المناسبات التي بينها بعون الله عز وجل .

أما الامالة : فإنها تستعمل على وجهين^(٢) :

أحدهما : وهو الاعرف الأكثر ما يعرض للفتحة مع الألف بعدها وهو : ان ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء في مثل : عابد وعماد . والآخر ، ما يعرض للفتحة لا مع الألف ، وهو ان ينحى بها نحو الكسرة سواء كانت بعدها الهاء الوقية كما في نحو : أتيت خليفة . أو لم تكن كما في نحو قوله تعالى ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَ﴾^(٣) فيمن امال فتحة الكاف . وعلامة كل واحدة من الامالتين في الخط ، أن تجعل الفتحة مضجعة رأسها مما الكسرة يلي^(٤) الشمال ، فتكون على الصورة التي تخص الكسرة^(٥) ومقاطرة لسائر الفتحات في الوضع .

وترك الامالة مع امكانها يسمى النصب والفتح ، وأنت تعلم أن النصب هذا ليس النصب الذي هو قسيم الرفع والجر ، وكذلك الشأن في الفتح وأيضاً يسمى التفخيم . فإن قيل ولم لا ينحى بالفتحة نحو الضمة وبالألف نحو الواو في مثل : أجر وعباد فيحصل من التناسب الصوتي هنا بهذه الامالة شبه ما حصل ثم بتلك ؟

(١) فى متن (ش) وحاشية فى (ب) الشريف من الأقاويل وأشرفها كلام الله سبحانه وتعالى .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٥٩ ، والمقتضب ٣/٤٢ ، وأسرار العربية ٦/٤٠٦ .

(٣) سورة الأنعام : الآية ٣٣ ، وانظر : التيسير ٣٣/٣٣ ، السبعة ٧/٢٥٧ .

(٤) فى حاشية الأصل ((مما يلي الكسرة)) .

(٥) ساقطة من (ش) .

قلنا : إنَّ الفتح حركةٌ علويةٌ بالتسخير كحركةِ الهواء ، كما إنَّ الكسرَ حركةٌ سفليةٌ بالتسخير كحركةِ الأرضِ فهما كما قد بين^(١) في علومٍ آخرٍ على استقامةٍ واحدةٍ وفي سلكٍ واحدٍ ، فإذا نزلتْ هذه صارت تيكٌ ، وإذا صعدت تيكٌ حصلت هذه ، لا يختلفان إلا باختلاف المبدأ والمنهي ، فاما الضمُّ فحركةٌ جريةٌ أو دفعيةٌ وبالجمله لا تكون إلا على سبيلِ القسرِ ومبانيةٍ للأولين وعلى سمتِ كالمقاطع ، لسمتها المشترك بينهما وقدامه فلهذا ما اميل الالف والفتحة إلى الياء والكسرة ولم يمالا إلى الواو والضمة قال سيبويه ((ولا تتبع الواو لأنها لا تشبهها . ألا ترى انك لو أردت التقريب من الواو انقلبت فلم تكن الفأ)) .

قلت : وقد يمكن أن يتكلف ذلك في نحو : قام وقال اشعاراً بأنهما من الواو وتبنيهاً على ما ذهب إليه أهل التصريف من أن الفعل قد حول من فعل إلى فعل قبل أن اعلت العين وأيضاً في نحو : الصلاة والزكاة^(٢) .

وعلازمة ذلك في اللفظ عندنا ضمةٌ معكوسةٌ ومن حصل هذا النحو من الاضجاع سماه تفخيماً . فظاهر أن وقوع لفظة التفخيم على هذا وعلى الذي قبله وقوع لمعنيين مختلفين ، وليس هذا التفخيم بشائع في اللغة العربية شيوع الامالة فيها لما أنبأناك به .

فاما اللغات العجمية : فلا يمتنع فيها ذاك^(٣) وإذا وقعت الالف قبل الميم أو النون ففي اكثر اللسنه الفارسيه يلزم التفخيم : كزمان وغلان لكان الغنة المناسبة للواو .

وإذا قد عرفت هذه الجملة فأعلم أن أمالة الفتحة مع الالف لها اسباب تسوغها وموانع تصد عنها . وأنت لا تحيطُ علماً بها وبأحكامها إلا بعد الاحاطة بتلك الأسباب والموانع ، وما عسى يعرض له ان يصير مرةً معيناً على الامالة وأخرى مانعاً منها ان وجد ذلك فيها .

فالاسبابُ أربعة^(٤) : الكسرة والياء ، والالف الشبيهة بالياء^(٥) أو بما ينقلب عنها من

(١) في (ج) ((كما)) قد بين في علوم آخر وفي (ب) ((كائنين)) وفي (ش) ((قدسين)) .

(٢) في (ب) فقط رسمت ((الصلوة والزكوة)) .

(٣) حاشية في (ب) ، (ش) ((يعني شيوع الاضجاع المذكور)) .

(٤) يقصد الأسباب المسوغة .

(٥) انظر : أسرار العربية ٤٠٦/ - ٤٠٧ .

الافات ، والامالة السابقة تتبعها اللاحقة .

وكل واحدة من الكسرة والياء قد تكون ظاهرة إلى اللفظ أو مقدرة ، والظاهرة قد تكون قبل المال ويعدّه ، ولا يمكن أن تكون معه لأن المفتوح من الحروف لا يكون مكسوراً . وكذلك الالف لا تكون ياء . والمقدرة لا تكون إلا مع المال إن كانت كسرة . أو المال نفسه إن كانت ياء . ولو قدرت واحدة منهما قبل المال أو بعده لم تؤثر فيه الامالة .

فمثال الكسرة الظاهرة قبل المال : كتاب وعماد . وأريد ان تنزعا . وأيضاً صملاخ وسربال واحتمال وافدت علماً في الوقف وأريد ان تنزعا ، لأن الفتحتين صارتا في حكم فتحة واحدة ، من حيث أن الهاء خفية ، فكأنك املت فتحة العين .

ولو قلت : أنت تنزعا . لم تجز الامالة لحجز الضمة بينها وبين الكسرة ، ولذلك قال : عدّها من قال : عدّ بضم الدال ولم يجوز عدّها بالضم لأنه كأنه قال : عداء وأيضاً درهمها وقد قال بعضهم في : مضربها وإن كانت الكسرة للاعراب . ولا يمكن ان تباشر الكسرة هذه^(١) الالف ، لأن الالف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً . ومثال الكسرة الظاهرة بعد المال عالم ومساجد في البناء : ومن المال^(٢) يكسلانك وفي الحدادين . في الاعراب وكلما كانت الكسرة النزم كانت الامالة أجوز ولا يجوز ان تتراخى هذه الكسرة عن الالف لأنها لو تأخرت عنها لفصل بينهما الفتحة^(٣) - فكان ما قبلها اجدر ألا يمال^(٤) - أو الضمة . فإن أوجبت أمالة فمن جنسها وإلى جهتها . وقد قلنا إن ذلك غير مسوغ فيها .

ومثال الياء الظاهرة قبل المال : سيال ويناع وأيضاً شيبان وإيمان وأريد ان تكيلا وأيضاً منها وأريد ان تكيلا .

فإن قلت : أراك تكيلا ، امتنعت الامالة لما عرفت .

(١) حاشية في (ب) ، (ج) هذه بدل من الكسرة .

(٢) في (ج) ((ومن المال وبكسلانك)) .

(٣) في (ش) ((بينهما)) وفي النسخ الثلاث ((لفصل)) ولا بد من ان نؤنث الفعل أو ان تقول الفتح أو الضم .

(٤) في (ج) ((الالف)) .

الامالة والاشمام وروم الحركة واختلاسلها

وقد يقال في الوقف : رفعت يده . ولقيت زيده . بالامالة لمكان الياء .
ومثال الياء الظاهرة بعد الممال مباع وهايل وحسابي في كل واحدٍ منهما مع الكسرة الياء .

ومثال الكسرة المقدرة مع الممال : خاف ونام . وكل ما كان على ((فلت)) بكسر الفاء مما عينه واو فإنه يكون أولاً على فعلت بكسر العين ، فالكسرة مقدرة على الواو التي أبدلت منها الالف الممالة .

وأيضاً قد يقدر على الحرف المفتوح قلبها من حيث انها تظهر فيه إذا اتصل بالفعل من الضمائر ما سوى المصوغ للغية فهي مقدرة كما ترى مع الالف باعتبار ومع الفتحة قلبها باعتبار آخر ، وعلى هذا : مات فيمن قال : مت بكسر الميم . فأما ما عينه ياء فإنه يقدر في مكانها الالف منه مع الكسرة الياء نحو : هاب وزاد فاما قولهم في الوقف : هذا خاف . وهو على الباب فالأحسن فيهما النصب ، لأن الكسرة المقدرة إنما يمال لها إذا جاءت مساوقة للممال ، ومن امال فلان الكسرة لا تسقط إلا في حال الوقف ، والوقف عارض فهمي في حكم الثابت لا المقدر فعلى هذا تكون الامالة في خاف أوجه منها في : على الباب لأن هذه للبناء وتلك للاعراب ولولا الاستعلاء لكان لك ان تميل يوم طان وكبش صاف .
ومثال الياء المقدرة مكان الالف : سعى ونوى وفي الاسماء رحي وحمى . وأيضاً يرامي ويعادى ، لأن الواو هنا تصير ياء قبل أن تصير ألفاً .

ومن الاسماء مزاكى ومعلى . وأيضاً : هاب وزاد كما عرفت .
ومن الاسماء ناب ومناخ . ومثال الألف الشبيهة بالياء أو بما ينقلب عنها من الالفات قولهم : دعا وغزا لأنك تقول : دعي وغزى يستتب هذا في الثلاثي من الافعال التي لامها واو .

ولا يجوز ذلك فيما عينه واو نحو : حال^(١) ودار ، لأن العين لا يتسلط عليها الاعلال تسلطة على اللام لوقوعها بين الطرفين متحصنة بهما ، ولا في الثلاثي من الاسماء إذا كانت لاه واو لأنها لا تنقلب ياءً بوجه .

فاما قولهم العشا والمكا : حجر الضب من المكور فلا يقاس عليهما ، ويفارقهما الكبا

(١) في (ج) ((جال)) .

لأن الامالة فيه مقيسة لمكان الكسرة . أو قولهم معزى وحلى ، لأن الالفين تنقلبان ياءين في التشبة . فيقال : معزيان وحليان كما يقال : مرّيان ومعزيان .

ومثال الامالة السابقة : رأيت عماداً وثياباً . تمال الألف التي هي عوض عن التنوين لمكان الامالة قبلها . فإن جعلت السبب في الامالة الثانية الكسرة المقتضية للأولى لكن بشرط توسط الأولى وبعد ان تترتب عليها كانت الأسباب ثلاثة :

والموانع : هي الحروف المستعملة ، وهي سبعة تنشأ من مخارجها ، صاعدة إلى الحنك الأعلى ، أربعة منها فيها مع الاستعلاء الاطباق وهو : ان يوازى اللسان الحنك كالمنطبق عليه وهي : الصاد والضاد والطاء والظاء . وثلاثة لا اطباق فيها وهي : الغين والحاء والقاف . وهذه الحروف إذا وليت واحدة منهن الألف قبلها مفتوحة كما في : صالح وضامن وطالب ظالم وغائم وخائف ومقاوم أو بعدها مكسورة كما في : حاصل وعاضد وناطح وناظم واغل وباجل ومعاهد . منعت الامالة في هذه الالفاظ مع جوازها فيها لو لم تكن هي . وذلك لمشاركتها الألف المنصوبة في الصعود فبالحري ان تغلب عليها السبب (الميل) إذا لم يحاف المال كما في الامثلة هذه السابقة وكما في نحو : رأيت علماً ففاض فيضاً إذ الكسرة والياء ليسا مع المال بل قبله . فإن حافة^(١) ((السبب الميل لم تغلبه المستعلية لا متقدمة عليه كما في نحو : صار وطاب وخاف وسقى وصفا ومعطى ومتقى وضبغطى . ولا متأخرة عنه كما في : فاض ولاق وفاض . فجاز فيه الامالة ، لأن الممل قد اتحد بالممال كما ترى :-

فإن وقعت قبل الألف بحرف وكانت مكسورة لم تغلب فلم تمنع وذلك نحو : صباب وضباب وطلاب ، لأنها قد وهنت بالكسرة عن مشابهة الألف فجازت الامالة . فإن كانت مضمومة لم تهن فمن شأنها المنع في نحو : صوائق وقسارية . فاما : هذا غلام وهذه قلامة^(٢) . فلا سبب فيهما للامالة فيمنع الاستعلاء منها . فإن كانت مفتوحة في نحو : صفائح وقوائم اجتمع الفتح والاستعلاء فازدادت في المنع قوة إلى قوة .

(١) ما بين القوسين في حاشية (ب) وعليها إشارة تدل على انها من المتن ((صح)) وهي في متن (ج) ، (ش) .

(٢) في (ب) ((قلاية)) .

الامالة والاشمام وروم الحركة واختلاسلها

فإن كانت ساكنة وقبلها الكسرة كما في اقبال ومصباح ومطعام ، فلك ان تجري عليها حكم المكسور قبلها فتهن ولا تمنع . ولك ان تجري عليها حكم المفتوح بعدها فتغلب فتمنع .

فإن وقعت قبل الالف بحرفين أولهما ساكن كان حكمها في الفتح والضم والكسر كمثل هذا . لذلك يجوز لك ان تقول : اخذت^(١) حقفاً فتميل ولا يمكن الاسكان إذ لا يلتقي ساكنان . فإن تحرك الحرفان معاً كما في : رأيت قدداً . لم تجد هناك من الأسباب ما يقتضى الامالة .

فإن وقعت بعد الالف بحرف أو حرفين ثانيهما الياء منعت الامالة كيف كانت . نحو : ناكص وحامض وناشط . وأيضاً نحو : معاليق ومنافخ . ومنهم من يجوز الامالة في معاليق حيث بعد الحرف المستعلى عن الممال ، والاول اقيس وأوجه .

فإن قيل : ولم جاز : صفاف بالامالة ولم يجوز ناكص مع ان البعد من الالف المالة بعد واحد ؟

قلنا : لأن التسفل بعد الاصعاد اسهل من الاصعاد بعد التسفل ، اعتبر ذلك بالحركات المتوالية إذا اختلفت بالاصعاد والانحدار ، ولذلك قالوا : صقت وصويق في سقت وصويق . فابدلوا من السين ما يوافق القاف في الاستعلاء ، من مقارباتها - اعني الصاد - ولم يقولوا في قست وقسوت : قصت وقصوت ، والحرف الذي يعرض له ان يكون مرة معيناً على الامالة أو مقتضياً لها ومرة مانعاً منها هو الراء ، وذلك لأن فيه شبه التكرار فهو بذاته كالشيء المضاعف . واطهر ما يكون هذا إذا سكت عليه فكأنك إذا نظقت به نظقت بحرفين اثنين ، فلا يوجب إلا من حيث يمنع . فاجابه الامالة على وجهين : احدهما : من حيث أن الكسرة فيه خاصة تقتضي الامالة جوازها ، وإن كانت اعراية تقول : إلى حمارك وبجوارك ، ومن المدار يقول : هذا من لا يقول : بياك وذلك لأنك كأنك قلت : إلى حماررك ، وبجواررك ومن المدار . فصارت الكسرة كسرتين فقويت الامالة .

(١) لا توجد في العربية فتح ولا قحن ولا ((فحف)) . ورسمت الكلمة في (ب) ((فحنا)) وفي (ج) ((قحنا)) وفي (ش) ((قحفا)) واطن ان المصنف يريد قحفا . انظر : اللسان ١١/١٨٢ .

فإن وقفت على هذه الكسرة ضعفت الامالة ولذلك قد نصب في الوقف بعض من امال في الوصل قوله سبحانه ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾^(١) ، ربنا : فاما مررت بكافر ففيه مع الراء كسرة الغاء التي هي السبب للامالة فيه إلا أن كسرة الراء كالموكدة له .

فإن قلت : الكافرين . كانت الامالة اجوز لمكان الياء ، ولأن الكسرة وقعت حشواً والثاني : من حيث انه قد يمانع الحروف المستعلية إذا جاء بعدها مكسوراً في نحو : صارم وضارب وطارد وخارج وقارب وغارم^(٢) ومظارف فيعيد الامالة وذلك لأن الكسرة فيه كالكسرتين فليست الحروف المستعلية بحيث تغلبه ، وأيضاً في نحو : قوارع وخوارج وان كان البعد بينه وبين المستعلية ازيد وأيضاً في نحو قوله تعالى ﴿فَوَاكِرْهُمْ مِنْ فَضَّةٍ قَدَرُومًا تَدِيرُ﴾^(٣) وقد تغلب الراء المكسورة المستعلى مع المفتوحة في نحو من : قرارك لأنها لما قدرت على الكاف كانت على الراء اقدر .

فاما قولك : مررت بغادر وقاهر ، فالأحسن فيهما النصب لتراخي الراء المكسورة عن الالف كما في قوارير ، ولأن الكسرة في : قوارع وقوارير الزم منها في : بغادر ، وقد تروى الامالة في نحو قول هذبة :

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بعنهر جون الرباب سَكُوب^(٤)

فإن جاء^(٥) قبل المستعلية في نحو : رقاب وفارغ لم يغلبها فلم يكن لك إلا نصب الالفين ، لأن المستعلى يطرأ عليه بعده فيبطل حكمه في التكرير ، كما انه لما طرأ على المستعلى في نحو : صارم وقوارع ابطل حكمه في الاستعلاء ، هذا بذاك .
واعلم انك تقول : أمر على جدار غالب فيجوز لك فيه امالة الألف على الوجه ،

(١) سورة البقرة : الآية ٢٧٠ ، المائدة : الآية ٧٢ ، لم أجد هذه الآية مالة في كتب القراءات ولا في كتب النحو .

(٢) وقد أمال قوم ترضى عربيتهم كما وصفهم سيويه . انظر : الكتاب ٢/٢٦٩ .

(٣) سورة الإنسان : الآية ١٦ .

(٤) نسب البيت لهذبة بن الخشرم ومرة لسماعة بن أشول ، تجده في الكتاب ١/٤٧٨ .

(٥) حاشية في (ب) وعليها علامة صح التي تعني انها من المتن .

ونصبها بطريق المنع من المستعلى على إجراء المنفصل مجرى المتصل .
فإن قلت : شارف غالب كانت الامالة أقوى ، لأن الكسرة هنا اثبت ، ومع الراء
الامالة من حيث انه إذا كان مفتوحاً في نحو : راحم وراشد .
وأيضاً في نحو : كراب وجراب عد بحرفين مفتوحين فبالحرى ان تغلب السبب المميل
فيمنع من الامالة ، فعلى هذا الوجه يصير شبيهاً بالحروف المستعلية في منع الامالة ،
وكذلك إذا كان مفتوحاً أو مضموماً في نحو : هذا جدار ، ورأيت جداراً .
وأيضاً هذا كافر ورأيت كافراً . كان بمنزلة حرفين فكأنك قلت : جدار و جداراً^(١)
وعلى هذا القياس فلهذا غلب السبب المميل فمنعه من الامالة ، وعلى هذا : رأيت
غادراً . لا يجوز في الألف إلا النصب ، لأن الراء تفتح فشا به المستعلي . فلم يكن^(٢) يمنعه
من ان يمنح السبب المميل عن الامالة ، وقد قالوا : بالمهاري فلم تمنع الامالة في الألف مع
افتتاح الراء . كما لم تمنع في نحو : ضبغطى . لأننا قد علمنا ان السبب المجوز للامالة إذا
حاق الممال نفسه لم تمنعه المستعلية من الامالة لشدة رسوخه في العمل .
والسبب في امالة الف : قتلى وضبغطى ومهاري . هو القرابة بينها وبين الراء وليس
ذلك شيئاً متقدماً على الألف ولا متأخراً عنها ، فلا يعوقه عائق عن العمل وإذا كان
بحيث لا يعوقه المستعلي عن العمل ، فلأن لا يعوقه الراء ، وليس له في المنع قوة المستعلي
أولى . فلما أمالوا الألف التي بعد الراء أمالوا لأجلها التي قبلها والفتحة التي على الهاء ،
والتي على الميم أيضاً لخفاء الهاء كأنهم قالوا : مهاري^(٣) . فإن اقتصرنا على امالة
واحدة من آخر الاسم أو امالتين كان اوجه وأقرب .
ومن العرب من يميل الألف في نحو : هذا عمران ورأيت عقرا : خطأ للراء عن رتبة
المستعلية في المنع إذ لم يجوزوا : برقان وعلقاء . والنصب هو القياس المقبول هنا .
وقد تمال الألف في مواضع خارجة عن القياس كما في : العجاج والحجاج إذا وقعا
علمين ، في موضع النصب والرفع وذلك لكثرة الاستعمال ، وكما في قولك ك جاءني

(١) في (ش) ((جدارر)) .

(٢) في (ب) ((يمكن)) .

(٣) في (ش) ((ماذي)) وفي النسختين ((ماري)) .

ناسَ حملوه على الجر أو لتقدير الكسرة على الالف أو بعدها توهماً ، وأيضاً : هذا مال وليس بمقيس وكما في : متى وأنى وإذا شبهوها بالمتمكنة وكما في : باتا . إذا عددت لأنها في الحقيقة اسماء لهذه الحروف ، فإن عطف عليها اعربتها بمدودة فقلت : بَاء وتاء وكما في حتى وبلى . وباء في النداء شبهوها بالاسماء .

أما حتى فلو فور صيغتها ، وأما بلى ، فلأنها قد تستعمل وحدها كما تقول في جواب من يقول لك : لم تخرج ؟ بلى .

وكذلك ما : امالوا ((إما)) لا ، لأنها أيضاً قد تغني غناء الجملة اعتبرتها ما قبلها ، وقد يدل بلى على الفعل في نحو قوله تعالى ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نَسْتَبِيحَ بَنَاهُ﴾^(١) .

وأما : يا فلأنها قد تفيد مع الاسم الواحد في نحو : يا رجل . ويا زيد . وقالوا طلبنا . فامالوا على غير قياس^(٢) ، كأنهم قد ملوا الفتحات - تواليها - فعدّلوا عنها إلى الامالة تنزيلاً للألف فيها منزلتها في نحو : حبلى إذ ولا عرق لهما في الباء أصلاً ، وإن كانت التي في حبلى قد شابهت الباء مع جهة غير تلك الجهة - اعني باعتبار ما تنقلب إليه في الشبهة والجمع الذي على حدها - نحو : حبلان وحبلات .

فهذه اسباب امالة الفتحة مع الالف وأحكامها ، وقد علمت أن الفتحة قد تمال ولا الف بعدها ، فاعلم أن لاماتها مواضع منها :

أن تكون قبل الفتحة الممالة مع الألف فيمال على سبيل الاتباع في نحو : راءه ونأى بجانيه .

ومنها أن تكون بعدها الرأء المكسورة فتمال لاجلها كما في نحو قول القائل : في النفر وبالغير والكبير^(٣) ومن المحاذر ، وأيضاً : من عمرو . إذ لم يحجز بين الفتحة والراء إلا حاجز غير حصين وهو الميم الساكنة .

وفي المنفصل : رأيت خبط رياح ، وخبط الریف . غلبت الرأء بكسرتها المستعلى في

(١) سورة القيامة : الآية ٤ ، معاني القرآن ٢٠٨/٣ بلى نقدر ان نسوي بنانه أي ان نجعل اصابعه مصمتة غير مفصلة كخف البعير .

(٢) الكتاب ٢٦٧/٢ ((كالشواذ نقلتها)) .

(٣) في (ب) ، (ج) ((الكبير)) .

امالة الفتحة المفردة كما غلبته في امالة الفتحة مع الالف في نحو : غارب وقارح .
وذلك لما عرفت في الراء من التكرير الذي يؤنسك به التغليظ فيها مفتوحة ومضمومة
وبهذا قد أخذ أئمة السبعة^(١) من القراء في نحو قوله سبحانه «الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ»^(٢) وفي نحو
«عِشْرُونَ صَابِرُونَ»^(٣) وكذلك ما اشبههما إلا أن ورشا قد رقق من ذلك بعض ما كان قبله
كسرة لازمة أو ياء ساكنة أو ساكن غير الياء قبله كسرة إذا لم يكن بعد الراء مستعل كما
في صراط^(٤) .

فأما الترقيق في المكسورة والمالة فلمناسبة الكسرة إذ التفخيم مناسب للفتح أولاً ولما
يقاربه وهو الضم ثانياً .

أما الساكنة فتحها في لغة العرب التغليظ إلا إذا غلبت عليها الكسرة قبلها أو الياء
بعدها ، فإنها حينئذ ترقق إن سلمت من الاستعلاء المفتوح بعدها في نحو : فرقة وارصاد .
فإن انكسر كما في «كُلُّ فَرَقٍ»^(٥) لم يمنع . وليس التفخيم في الراء كالتفخيم في اللام ،
لأن اللام لم يجمعوا على تفخيمها إلا في لفظة الله^(٦) ، إذ لم يكن قبلها الكسرة المبانية
للتفخيم .

فاما ما روى ورش^(٧) عن نافع من تفخيمها بعد الطاء والظاء والصاد^(٨) إذا لم تكن
واحدة منها مكسورة ولا مضمومة في نحو «(الطلاق)» ومن «(ظلم ومصلى)» فليس متفقاً
عليه والعلة في تخصيص اللام بالتفخيم في لفظة «(الله)» هي التمييز لها عما سواها على

(١) القراء السبعة وهم : نافع ١٦٩هـ ، وابن كثير ١٢٠هـ ، وعاصم ١٢٧هـ ، وأبو عمرو ١٥٤هـ ، وحمزة ١٥٦هـ ، والكسائي ١٨٩هـ ، وابن عامر ١١٨هـ .

(٢) انظر : التيسير / ١٧ ، وتفسير القرطبي / ١٠٣/١ - ١٠٧ .

(٣) سورة الانفال : الآية ٦٥ .

(٤) انظر : التيسير / ١٩ ، ٥٥ .

(٥) سورة الشعراء : الآية ٦٣ .

(٦) التيسير / ٥٨ ، وانظر : البيان في غريب اعراب القرآن / ٣٤/١ .

(٧) انظر : التيسير / ٥٨ ((باب ذكر اللامات)) واسم كتب القراءات لتفخيم تغليظاً .

(٨) انظر : التيسير / ٥٨ .

سبيل التعظيم . وذلك بعد ان استعدت اللام نفسها للتفخيم وبعد ان اعانت الحركة المناسبة له عليه وقد يكون الشيء مع غيره علة موجبة ، ولو انفرد لم يوجب ، وكذلك الشأن فيها مع المستعلي فيها^(١) قبلها في قراءة ورش^(٢) المذكورة . والعلة في تفخيمها عنده هي العلة في الامالة التي توجبها الكسرة أو الياء المملووظ بها ، أو الامالة سابقة وذلك ليكون عمل اللسان عملاً واحداً بالجنس . وهذه بعينها هي علة للنصب في نحو : صاحب وطالب ولتركة في نحو : صارم وطارد . فتأملها واعتبرها المداخلات فيها .

ومن تلك المواضع : أن تكون الفتحة واقعة قبل هاء التانيث في الوقف عند الكسائي^(٣) ، فإنه يميلها ، إذا لم يكن المفتوح من حروف الاستعلاء أو من باقية الحلقية لبعدها في مخرجها عن الياء وراء قبلها فتحة أو سكون ليس الياء قبله فتحة لتوالي الفتحات وذلك نحو : ((نعمه^(٤) وحسنة وخليفة وراضية)) وغير ذلك ولا تميل : النفاذ ولا يمنحة ولا غير ولا عبرة .

وقد منع قوم امالة هذه الفتحة ان كانت على الكاف اجروا عليها حكم القاف لقربها منها في المخرج .

وقد جوزت الامالة في الفتحة هذه إذا كانت على الهاء أو الهمزة أو الراء وقبلها كسرة كما في : فاكهة وبالحاطة والآخرة . فإن طلبت العلة في ذلك فهي ان الهاء والهمزة وان بعدا من الياء فمخرجاها مع مخرج الياء على سمت واحد ، وليس كذلك ((العين والحاء)) غير المنقطعتين ، لأن مخرجيهما يتحايضان شيئاً عن ذلك السمت على ما ستعلمه بعد ان شاء الله تعالى .

فاما الراء فقد عرفت قبل انها ليس لها في منع الامالة قوة المستعلية .
فإن قيل : ولم اميلت الفتحة هنا قبل الهاء ولم تمل قبل ما سواها من الحروف ؟ قلنا : لأن الهاء ضارعت لحفائها الياء واميل لها كما اميل لها . وأيضاً قد ضارعت الألف التي

(١) نقص في (ب) ، (ج) .

(٢) انظر : التيسير ٥٨/ .

(٣) انظر : التيسير ٥٤/ بأن ذكر مذهب الكسائي في الوقف على هاء التانيث .

(٤) التيسير ٥٤/ .

للتأنيث وقد عرفت انها مما توجب الامالة في نحو: عَجَلَى وَحُلَى .
ومن تلك المواضع أن تكون الفتحة واقعة في الاصل قبل الالف ومالة معها لكنه عرض لها أن حذفت الالف بعدها لالتقاء الساكنين فبقيت هي وحدها مالة كما في قوله تعالى ﴿رَأَى الشَّمْسُ﴾^(١) فيما روى العباس بن الفضل^(٢) عن أبي عمرو^(٣) ، والعلة في امالة هذه الفتحة هي العلة الاصلية ، وسقوط الالف بعدها عارض ليس بلازم فتحقق هذه الجملة ، فقد أوضحنا لك بها أكثر الأصول المستعملة في باب الامالة .
ومن التفرعات فيها ما يسميه القراء بين اللفظين وهو ان يسلك بالالف مسلك^(٤) بين الالفين المنصوبة والمالة كما سلك بالامالة بين المنصوبة وبين الياء .
وكذلك الشأن في الفتحة تجعل بين الخالصة وبين المالة ، وذلك مثل ما روى عن ورش^(٥) في قوله تعالى ﴿يَبْشُرُ﴾^(٦) وقوله ﴿وَأَرْكَه﴾^(٧) .
وعلامته في الخط ان تجمع بين علامتي النصب والامالة معاً .
واعلم ان الامالة ليس شيء منها على سبيل الاصاله في الكلمة بل من التفرعات التأليفية وفي لغة دون لغة . وليس كل من جوز الامالة في موضع من المواضع التي ذكرناها لك جوزها في سائر المواضع بل الامالة كلها عن العرب كلهم ، وليس كل واحد من انحائها عن كل واحدة من فرقه .

-
- (١) انظر: التيسير ١٠٤/ "راء الشمس" والسبعة ١٤٥/ ، سورة الأنعام: الآية ٧٨ .
(٢) في (ج) ((العباس الفضل)) وفي (ب) ((العباس بن الفضل)) وفي (ش) ((العباس بن الفضل)) وهو العباس بن الفضل أحد القراء الذين رويوا لبعض القراءات عن أبي عمرو بن العلاء . انظر: كتاب المختصر في شواذ القراءات ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ١٢ .
(٣) انظر: التيسير ١٠٤/ ، والسبعة ١٤٥/ .
(٤) في (ش) ((مسلك)) .
(٥) التيسير ١٢٨/ ، والكوفيون (يشري) على وزن فعلى وامالة فتحة الراء حمزة ، والكسائي ، والباقون بألف بعد الراء وفتح الباء . وقرأ ورش الراء بين اللفظين والباقون باخلاص فتحها انظر: السبعة ٣٤٧/ وانظر: البيان في اعراب القرآن ٣٦/٢ .
(٦) سورة يوسف: الآية ١٩ .
(٧) سورة الانفال: الآية ٤٣ ، انظر: البيان في اعراب القرآن ٣٦/٢ .

وأما الاشمام : فلفظة تطلق باتفاق الاسم على خمسة معان ، اثنان منها الروم والاختلاس ، وهي تشترك في انها كلها يتوخى بها المنزل بين المنزلتين في الصوت ، سواء كان ذلك بين الحرف والحرف ، أو بين الحركة والحركة ، أو بين الحركة والسكون أما ذاهباً من السكون إلى الحركة ذاهباً يئناً ، أو غير بين ، وأما ذاهباً من الحركة إلى السكون .
وأيضاً تشترك في أنها تكون أبداً في حكم ما تخرج عنه لا إليه ، لأن هذا الخروج لا يبلغ أن يكون متوسطاً بين الطرفين ، وأيضاً تشترك في أن المطلوب بها كلها هو التناسب اللفظي كما في الامالة .

وأيضاً تشترك في ان الطرفين ينبغي ان يكون بينهما اتفاق ما ، فإن تنافرا لم يمكن ان ينحى بأحدها نحو الآخر ، ثم لكل منها سبب يخصصه أو اسباب وشرائط بها يوجد ، ومنها ما هو على الإطلاق ومنها ما هو مقيد :

فالأول من انحاء الاشمام : هو ان تشتم الحرف الحرف ، ولا يكون إلا بين المتقاربين في المخرج نحو ان تشتم الصاد^(١) زايأ في نحو قوله تعالى ﴿وَسَنُؤْذِقُ﴾^(٢) وقوله ﴿يُؤْذِقُونَ﴾^(٣) وقوله ﴿فَأُضْغِ بِمَا تُؤْمَرُ﴾^(٤) ونحو قول العرب : لم يحرك من قصد له .
باسكان الصاد ، والسبب فيه أن الصاد كانت مهموسة ، وقد ولت الدال وهي مجهورة ، فقربوها من الزاي الموافقة لها في المخرج والدال في الجهر .

واحسن ما يكون هذا إذا كانت الصاد ساكنة لثلاث تقع الحركة فاصلة بينهما ، فإن حجزت الحركة بينهما كما في ((صدق)) فالأولى ترك الاشمام وعلى هذا قراءة حمزة فيما روى عنه خلف^(٥) ﴿أَمَدِنَا الصِّرَاطَ السُّنْتِيَه﴾^(٦) لأن الطاء أيضاً مجهورة وإن كانت

(١) انظر : التيسير / ١٨ .

(٢) سورة النساء : الآية ١٢٢ .

(٣) سورة الأنعام : الآية ٤٦ .

(٤) سورة الحجر : الآية ٩٤ .

(٥) المقصود هنا بخلف هو خلف الاحمر وقد يقصد المصنف هنا خلف بن هشام البزاز المتوفى ٢٢٩هـ ،

وقراءته في التيسير / ١٨ ، والسبعة / ١٠٥ - ١٠٧ .

(٦) سورة الفاتحة : الآية ٦ ، انظر : التيسير / ١٨ ، والسبعة / ١٠٥ - ١٠٧ .

الامالة والاشمام وروم الحركة واختلاصها

مخالفة في الاطباق للزاي لا للصاد .

ونحو ان تشم الهمزة الالف أو الواو أو الياء في نحو : سأل لوم وسثم إذا جعلتها بين الهمزة وبين واحد من هذه الاحرف الثلاثة على ما سنذكره لك إن شاء الله عز وجل . والسبب فيه إن الهمزة لم تكن ساكنة فيتسلط عليها الازابة ولا قبلها ساكن فتلقى عليه حركتها ، ولا مانع من جعلها بين بين ، فأخذ به إذ هو أولى واقرب من ان يجعلها واواً صرفاً أو ياء أو ألفاً .

ونحو ان تشم الظاء ثاءً ، والطاء دالاً في نحو : إ حفظ ثوبك واضبط دابتك . إذا اردت ان تستبقي مع الادغام الاطباق ، لأنك لو جعلت الظاء ثاءً ، والطاء دالاً لم يبق فيهما شيء مع الاطباق على ما سيبين لك إن شاء الله تعالى . فهذا النحو من الاشمام لا يتأتى إلا بشرطة التقارب بين مخرجي الطرفين .

وعلامته في الخط ان تجعل صورة ما إليه الخروج فوق ما عنه على ما ترى ، وليس هو الاشمام المطلق بل لا بد فيه من ذكر الطرفين معاً .

والثاني منها : ان تشم الحركة الحركة ، ولا يكون إلا بين الضمة والكسرة ، لأن الفتحة مبانة لهما في المخرج ، ومخالفة أيضاً في الكيفية المنقسمة إلى الثقل والخفة على ما أراك عرفته وما نذكرك إياه ان الالف لا يشارك الواو ولا الياء في الرفع^(١) . وان الواو والياء لا يجوز ان تؤسس عليهما القوافي كما على الالف ، وان الخروج من الفتحة إلى الضمة والكسرة أو منهما إليها لا يستقل استقلال الخروج من واحدة منهما إلى الأخرى ، لأن احتمال ثقلين اشق وأصعب من احتمال ثقل واحد .

اعتبر ذلك بابنية الثلاثي المتحرك الاوسط حيث قالوا : عضد ونبق . وأيضاً صرد وعنب ولم يقولوا : فعل ولا فعل .

وأيضاً ضموا همزة الوصل في نحو : اقعد . والنون من : ان . في نحو قوله سبحانه ﴿أَنْ أَقْتُلُوا﴾^(٢) لثلا يلزم الخروج من الكسر إلى الضم ويقولون :

(١) انظر : كتاب القوافي للأخفش / ٢٢ ، وكتاب الكافي في العروض والقوافي / ١٥٣ .

(٢) سورة النساء : الآية ٦٦ ، السبعة / ٢٣٤ " وقرأ ابن عامر وابن كثير ونافع والكسائي (ان اقتلوا أو اخرجوا) بضمها . وقرأ عاصم وحزمة (ان اقتلوا أو اخرجوا) بكسر النون والواو " .

اذهب وان اذهب . بالكسرتين لمكان خفة الفتحة ، ولا اجتماع المتشابهين اثقل كثيراً
من اجتماع المتباينين واجتماع المثلين .

اعتبر ذلك بقول من ترك الادغام في نحو : امدح عمك ، واحفظ ذيلك . مع قول
القائل : امدح صديقك ، وامدح حبيبك وكل ذلك فإنما نحاول به ثبوت الاتفاق بين
الضمة والكسرة ومباينة الفتحة لهما ، فإن صح لك هذا فاعلم انهم قد يشمون الضم
الكسر في نحو : ردّ وحل إذا كان مبنياً للمفعول . وعلى هذا أنشد سيويه^(١) للفردق :

وما حل من جهل حبا حلماًئنا ولا قائل المعروف فينا يعنف^(٢)

والسبب في ذلك الدلالة على الكسر الذي كان اختزل من العين .

ومنهم من يقول : شربت من المنقر . فيشم ضمة القاف شيئاً من الكسر ، وكذلك
مررت بالسمر والسبب فيه لفظي ، لأنه الكسرة التي على الراء أشم لها الضم كما أميل
لها الفتح في نحو بالضرر وفي : النقر .

وأظهر ما يكون هذا الاشمام إذا كان بعد الضمة الواو في نحو : بمذعور . وهذا ابن
بور^(٣) . لأنه قد حصل فيه مع اشمام الحركة اشمام الحرف إذ قد اشربت الواو صوت
الياء . فإن اقتصر على واحد منهما كما لو قلت : بمذعور أو بمذعير كان غاية في التعسف ،
وعلى هذا قد تشم الضمة الكسرة في نحو : إرموا تنبيهاً على أن الكسرة في آخره كانت
خلفاً^(٤) عن الياء . وفي هذا الباب من المنفصل قراءة أبي عمرو ﴿وَقَالُوا يَا صَالِحُ أَنتَ﴾^(٥) لما
اشم الضم الكسر صارت الهمزة الساكنة ياء كما في : ذيب أو قرياً من الياء .

(١) انظر : الكتاب ٢٦٠/٢ ، والمنصف ٢٥٠/١ .

(٢) ديوان الفردق ٥٦١/ .

(٣) في بعض نسخ الكتاب ٢٧٠/٢ " قالوا أبو الحسن : أقول مذعور وابن نور . اميل ما قبل الواو . فأما
الواو فلا يميلها وسيويه أروم الكسر في الواو " .

(٤) حاشية في (ش) فقط ((يعني آخر ارم)) .

(٥) سورة الأعراف : الآية ٧٧ ، الكتاب ٣٥٨/٢ " وزعموا ان أبا عمرو قرأ (يا صالحيتنا) جعل الهمزة
ياء ثم يقلبها واوا . وانظر : الخصائص ٣٥٠/٢ ، وانظر : الحجة ٣٢٨/١ .

الامالة والاشمام وروم الحركة واختلاصها

وأيضاً قد يشمون الكسر الضم في نحو : رعتَ وسمتَ إذا كان مصوغاً للمفعول اشعاراً بأنه من فعل بضم الفاء ، ومع الياء : قيلَ وسبق^(١) . وكذلك بيع واختيرَ وأيضاً : اغزى وتغزين للمؤنث .

فإن قيل : فلم لا يجوز ان تشم الضمة أو الكسرة الفتحة ، والخروج من الاثقل إلى الاخف مما لا ينكر الأخذ به ؟

فالجواب : ان الاشمام ليس يراعى به الاستخفاف نفسه ، بل المطلوب به هو التوسط بين طرفين تثبت بينهما المواخاة في اللفظ على ما قدمناه قبلُ وإذ قد ظهر لك أن الالف أمة وحدها ليس بواجب ان تشارك الواو والياء في جميع الأحكام للمباينة التي بينهما وبين الألف .

فهذا السؤال ساقط ولو لزمنا ذلك للزمك الوقف على المرفوع المنون ، والمجرور المنون بالواو والياء ، أو الوقف على المنصوب بالمنون لا بالالف ، على ان الضمة والواو لو اشتمتهما الفتحة والالف كنت رجعت بهما الصوت من الشفة والخيشوم إلى اقصى الحلق ، وذلك اعسر ما يمكن من التكلف ، فلا يجب ان يؤخذ به بل يجب ان لا يؤخذ به^(٢) .

وكذلك الشأن في الكسرة والياء إذا أردت ان تشمهما الفتحة والالف ، لأن الارتداد إلى خلف مع طي المسافة البعيدة مما يشق على المتحرك . وظاهر ان البعد بين مخرج الياء ومخرج الالف ازيد مما بين مخرج الواو ومخرج الياء . ومخرج الالف ازيد مما بين مخرج الواو ومخرج الياء . ومخرج الالف ازيد مما بين مخرج الواو ومخرج الياء ، وستقف على ذلك في الغابر من القول ان شاء الله تعالى .

ومحسب ذلك ما كان اشمام الكسر الضم أسهل مما بالعكس^(٣) .

فإن قيل : وان امتنع اشمام الضمة أو الكسرة الفتح لما ذكرتم ، فلم لا يجوز ان تضم الفتحة الضم أو الكسر ؟

(١) انظر : المنصف ٢٤٩/١ .

(٢) انظر : الانصاف ٧٣٠/٢ مسألة ١٠٦ .

(٣) في (ب) فقط ((ما)) .

قلنا : أما السلوك من الفتحة والالف أو الكسرة والياء فليس بممتنع إلا أنه ليس يسمى الاشمام بل يسمى الامالة على ما عرفت .

وأما الذي إلى الضمة والواو فهو التفخيم في نحو : الصلاة وقام . وليس بشائع شيوع الامالة لأن الواو أثقل من الياء وأبعد مخرجاً عن مخرج الالف ، والبعد المفرط والثقل المستكره إذا اجتماعاً فلا يعظم أن يرفض لهما التوجه نحو مالا^(١) تمس الحاجة إليه كثيراً .

وعلاوة هذا الاشمام في الخط ان تكتب تحت الضمة كسرة^(٢) وتحت الكسرة ضمة على ما ترى .

وهذا أيضاً ليس الاشمام المطلق ، لأنك تحتاج فيه إلى ذكر الطرفين معاً .
والثالث : منها ان تسم السكون اشماماً يظهر إلى اللفظ ، وهذا هو الاشمام المطلق عند الكوفيين .

وأصحابنا يسمونه في الأكثر الروم ، روم الحركة وعلامته في الكتابة خط بين يدي الحرف المروم حركته ، ويكون في حكم السكون وعلى زنته ، ولا يستعمل إلا في السكون العارض . والسبب فيه التنبيه ، على أن أصله الحركة ، وليعلم انها غير منسية بالكلية والسكون قد يعرض في الوقف فحذف كل واحدة من الحركات الثلاث إذا لم يكن معها التنوين ، كما في قول القائل : هذا العدل . ومررت بالعدل . واكرمت العدل . وقوله رأيت هؤلاء . فيمن حقق الهمزة وكما في قوله تعالى ﴿اللَّهُ الصَّمدُ﴾^(٣) وبجذف الضمة . والكسرة خاصة إن كان معهما التنوين كما في قوله تعالى ﴿إِنِّي حَظِيظٌ عَلَيْهِ﴾^(٤) وقوله ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَآوُتٍ﴾^(٥) فأما الفتحة مع التنوين فالوقوف عليها إنما هو ابدال الالف من التنوين على

(١) في (ج) ((نحو ما لم)) .

(٢) شرح المفصل ٦٧/٩ " فعلامة السكون الخاء فوق الحروف وعلامة الاشمام نقطة بعد الحروف ، وعلامة الروم خط بين يدي الحرف . وعلامة التضعيف شين فوق الحرف " .

(٣) سورة الاخلاص : الآية ٢ ، قراءة أبي عمرو (الله الصمد) انظر : السبعة ٧٠ .

(٤) سورة يوسف : الآية ٥٥ .

(٥) سورة الملك : الآية ٣ ، انظر : السبعة ٦٤٤ .

ما ستعرفه بعد ان شاء الله تعالى .

وقد يعرضُ الادغامُ إذا كانَ الاولُ من حرفيه متحركاً في الاصل ، ومن كلمة غير التي منها الثاني ، لأن التمايزَ فيه اظهرُ ، فالسكونُ ليسَ بمستحكمٍ ليسَ بمستحكمٍ فيه استحكامه في الادغام الذي في الكلمة الواحدة ، وذلك نحو ﴿يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾^(١) و ﴿حَيْثُ تَقْتُمُونَ﴾^(٢) و ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾^(٣) و ﴿هُدًى لِّلَّهِ﴾^(٤) و ﴿وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتُ﴾^(٥) في قراءة أبي عمرو وكل ذلك تشم السكونُ فيه الحركة المستحقة في الاصل ، إلا إذا كانت الحركة فتحة في الاول من حرفي الادغام . فأننا لم نسمعهم اشموها ، أو كان المدغم ياءً أو ميماً أو فاءً في نحو ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾^(٦) و ﴿يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ﴾^(٧) و ﴿تَعْرِفُنِي وَجُوهِهِ﴾^(٨) و ﴿الرَّصِيفُ * فَلْيَتَّبِعُوا﴾^(٩) .

فإن سألت عن علتين ؟

فالتى منعت من اشمام الفتحة المتوهمه في نحو : قال لَهُمْ . هي ان الفتحة الخالصة لم تختزل في لغتهم اختزال الضمة والكسرة فلم يتلافوها بما يلافوا به الضمة والكسرة . إلا تراهم يقولون في عضد عضد وفي فخذ فخذ ولا يقولون في جبل جبل .
وأما الوقف^(١٠) : فأكثرهم ما يشم فيه الضم والكسر ، وان كان قد جوز فيه ذلك في الفتح أيضاً من حيث أنه الوقف يختص بأحكام قلما يؤخذ بها في الوصل على ما سنبين

(١) سورة البقرة : الآية ٢٥٥ .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٩١ ، والنساء : الآية ٩١ . انظر : اعراب القرآن / ٢٢٢ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٥٨ ، الأعراف : الآية ١٦١ .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٢٠ ، والانعام : الآية ٧١ .

(٥) سورة النساء : الآية ٦١ ، المائدة : الآية ٨٣ ، ١٠٤ . انظر : التيسير / ٢٠ ، وانظر : السبعة / ١١٦ - ١٢٢ .

(٦) سورة البقرة : الآية ٨٤ ، آل عمران : الآية ١٢٩ ، المائدة : الآية ١٨ ، ٤٠ .

(٧) سورة المائدة : الآية ٩٩ .

(٨) سورة المطففين : الآية ٢٤ .

(٩) سورة قريش : الآية ٢ - ٣ .

(١٠) انظر : البرهان / ١/ ٣٤٢ .

لك بعد إن شاء الله تعالى .

ولك ان تحتج للزارة والامتناع في اشمام الفتح ، وإن كان اشمامه اسهل من اشمام الضم والكسر فالإشارة إليه اصعب من الإشارة إلى كل واحد منهما ، لأن آلات النطق القرية هي مناسبة لهما - لا له - ولا يصور لك هذا إلا الشفاء منا أو التجربة منك فتأمله بعون الله .

والتي منعت الاشمام في ﴿وَعَذِبَ مَنْ يَبْتِئُ﴾^(١) هي ان الباء والميم والفاء شفوية ، فتشتغل بها الشفتان فلا يمكنهما الإشارة بسرعة إلى الضم فيها والكسر إلا بعد فك الادغام لا كما في سائر الحروف فافهم .

ومما يفخم أمر الاشمام اجماع القراء العشرة^(٢) غير أبي جعفر^(٣) على اشمام النون الساكنة من قوله تعالى ﴿مَّا لَكَ لَا تَأْتِيَنَا﴾^(٤) الضم . ومما يقوي شأن هذا النحو من الاشمام الامالة في نحو ﴿الْبَرِّكِ * مَرَّتَا﴾^(٥) لأن الألف لا تمال إلا للكسرة المشمة بعدها .

ولا يجوز أن يقال : إن الاشمام هذا هو الذي لا يظهر إلى اللفظ على ما سنذكره الآن إن شاء الله تعالى ، لأنه لا يكون إلا للضم خاصة على انه لو عم أيضاً لم يؤثر في اللفظ كيف وهو لا يسمع فيه !!

فإن قيل : أليس قد أمالوا في الوقف : مررت بالمال . فيمن اسكن الاسكان التام ؟ قلنا : إنما ذلك لأن الوقف لا يمكن فيه التحريك ، فالمتوي من الحركة فيه يجوز أن يكون في

(١) سورة البقرة : الآية ٢٨٤ .

(٢) القراء العشرة هم السبعة المار ذكرهم مضافاً إليها : يعقوب بن إسحاق الحضرمي ٢٠٥هـ ، ويزيد بن القعقاع ١٣٠هـ وخلف بن هشام البزاز ٢٩٩هـ .

(٣) اميل إلى ان المصنف يقصد بأبي جعفر يزيد بن القعقاع القارئ ١٣٠هـ وهو من رجال نافع ، انظر : التيسير ٨/ ، والسبعة ٥٦/ ، والايضاح لمن الدرة للجزي ١٧/ .

(٤) سورة يوسف : الآية ١١ ، وفي التيسير " هذا القول عامة ايمتا وهو الصواب " وفي السبعة ٣٤٥/ " وكلهم قرأ تأمناً بفتح الميم وادغام النون الأولى في الثانية والإشارة إلى اعراب النون المدغمة في الضم اتفاق .

(٥) سورة آل عمران : الآية ١٩٣ - ١٩٤ ، انظر : اعراب القرآن ٢٢١/١ .

حكم الظاهر وليس كذلك الوصل . فمن ثم افترقا . فإن عورض بالامالة في نحو قول القائل : هذا جاد . فليس ذلك مما يؤبه له . على انه قد يمكن ان يكون على اجراء الوصل مجرى للوقف .

والرابع منها : ان يشم السكون الحركة اشماماً لا يظهر إلى اللفظ ، بل يكون إشارة شفوية يدركها البصير دون الأعمى . فهو للعين لا للاذن بالإضافة إلى الخارج ، وذلك لحقائه إذ هو بحيث يغمض عن الادراك السمعي فهو اضعف من الذي قبله واقرب إلى السكون ، ولا يتأتى إلا إلى الضم لمطاوعة البتة^(١) ومعاشرة آلات الكسر والفتح قال سيبويه^(٢) فانت قد تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل ترجية الصوت ثم تضم شفتك ولا تقدر على ذلك . ثم تحرك موضع الالف والياء . فالنصب والجرا لا يرافقان الرفع في الاشمام وهو قول العرب ويونس والخليل^(٣) انقضى كلام سيبويه .

وعلامه هذا النحو من الاشمام في الخط نقطة^(٤) وهو الاشمام المطلق عندنا لأن الطرفين يتعينان تعيناً بذاتيهما غير منقسم على ما عرفت ، ثم إنه اقرب مسافة مما سواء واشبه بالسكون للصرف الذي يتدئ منه .

ولا شك إن القبوة الشفوية المذكورة تؤثر في اللفظ اثرأ ما ، وان قل إلا انها بحيث لا يدركها السامع باذنه إلا على عسر^(٥) .

والكوفيون سموه روم الحركة نظراً إلى إن الشيء قد يرام ولا يدرك فهو عندهم اضعف من الاشمام الذي قد يتخطى فيه ولو برائحة من المشموم .

وحيثما صح اشمام السكون للضم بالمعنى الثالث كان هذا الرابع اصح واجوز . بل الحق إنهم يستغنون في الضم بهذا عن ذاك ، ويجوزونه حيث لا يجوز الظهور إلى

(١) حاشية في (ب) وفي متن (ش) عليه إشارة انه حاشية "الأول منها السكون والثاني الضم" وغير موجود في (ج) .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٨٣ .

(٣) ما تحته خط نص كلام سيبويه .

(٤) انظر : شرح المفصل ٦٨/٩ .

(٥) في (ب) ((غير)) .

اللفظ كما في قراءة أبي فارس ^(١) ﴿لَدُنَّ﴾ ^(٢) فإن أبا علي ^(٣) انكر أن يكون هذا ونحوه بما يظهر إلى اللفظ ، رحم الله أبا علي كما في قوله تعالى ﴿مَالِكٌ لَا يَافَى﴾ ^(٤) فيمن ذهب إلى أنه لا يظهر إلى اللفظ ، فإنه قد صرح بأن هذا ليس شيئاً يسمع مع اعترافه بأن الاشمام الكسري ^(٥) لابد أن يكون مسموعاً إذ لم يمكن في الكسر ما هو أقل منه ، ولذلك ما ذكر بعضهم أن اشمام الكسرة روم ، وإن كان لم يفرغ حقيقة التمييز بينهما . فقد حصل لك من هذا إن الساكن إذا اشم الضمة في حال الوصل كان اشمامه في الامر العام ، هذا الذي هو مبصر غير مسموع .

فاما الوقف فقد يتعاقبان فيه على كلمة واحدة - اعني الاشمام الذي بالمعنى الثالث والذي بالمعنى الرابع - وسبب هذا الاشمام هو بعينه السبب الذي للثالث - اعني طلب الدلالة على الحركة الاصلية - ومنهم من لا يشم هذا الاشمام ولا الذي قبله - إلا للحركة الاعرابية فقط ^(٦) - والخامس من وجوه الاشمام : هو الذي يؤخذ فيه من الحركة إلى السكون ، ويكون في حكم الحركة وعلى زنتها إذ الميل عنها ليس ميلاً معناً .

إذ لو امكن لاعتبرناه من الطرف الآخر ولكان إما الرابع وإما الثالث . واعلم أن هذا النحو من الاشمام أكثر ما يعرض للمضموم من الحروف ، أو المكسور منها . إذ الفتح ليس بمستقل فيستبدل به . وانت تذكر أن من خفف عضد أو فخذاً لم يخفف جبلاً ، إلا

(١) لم اجد أحداً من القراء كني بأبي فارس لكنني وجدت قارئاً اسمه فارس بن أحمد من اسانيد أبي بكر وعاصم . انظر : التيسير / ١٤ .

(٢) سورة النساء : الآية ٤٠ ، والكهف : الآية ٢ ، اعراب القرآن / ٢٥٠ .

(٣) اعراب القرآن / ٢١٩ قال أبو علي : وجه الاشمام ان الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيث جمعهما السكون . فمن حيث اشموا الحرف الموقوف عليه إذا كان مرفوعاً في الادراج اشموا النون المدغمة في تأمناً .

(٤) سورة يوسف : الآية ١١ ، انظر : الايضاح لمثن الدرة / ١٧ .

(٥) انظر : اعراب القرآن / ٢١٩ والمقصود هنا القراء .

(٦) الكتاب ٢/ ٢٨٢ أما الذين راموا الحركة فانهم دعاهم إلى ذلك الحرص على ان يخرجوها من حال ما لزمه اسكان على كل حال . وان يعلموا ان حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال .. وإلا ان هؤلاء اشد توكيداً .

الامالة والاشمام وروم الحركة واختلاسها

أنهم اختلسوا الفتح العارض في مواضع اشعاراً بأنه ليس بأصل ودلالة على نقصه .
ولتجعل علامة هذا الاشمام في الخط سيناً أو قاءاً إذ هو يسمى الاختلاس والاختفاء
فمنهم من يجعلهما مترادفين على معنى واحد غير منقسم ، ومنهم من قسم الخروج من
الحركة إلى السكون قسمين سماها : الاختلاس والاختفاء كما جعل الخروج من السكون
إلى الحركة قسمين وسهما : بالاشمام المطلق والروم . فبحسب هذه القضية إذا قلت :
عَضِدَ بضم الضاد ثم اسكنت فقلت : عَضِدَ . حَصَلَ لك بين الحركة والسكون اربع
منازل من التخفيف على النسق الذي اريناك .
وكل واحدة من هذه الاحوال الست المذكورة معمول عليها مقروء بها في كتاب الله
عز وجل .

هذا لتعلم أن صناعة النحو هي من أجل الصناعات وأعظمها وأدقها والطفها وقد
بقي أن نذكر لك الامثلة في الاختلاس والاختفاء اللذين يقابلهما الاشباع^(١) فمن المضمون
الذي اختلست ضمته الراء من ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾^(٢) و ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾^(٣) و ﴿يُصَوِّرُكُمْ﴾^(٤) و
﴿يَشْمِرُكُمْ﴾^(٥) .

روي عن أبي عمرو^(٦) فيها الاختلاس ، والعلة فيه الفرار من تتابع الحركات الثلاث
الثقيلة التي منها حركة الراء^(٧) وهي على ما عرفت تعد حركتين .

(١) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) " وهذا الاشباع هو غير الاشباع الذي يستعمله القراء في نحو : مررت
بهي جالساً . فإن ذلك عبارة عن الحاق المدة بعد الحركة .

(٢) سورة آل عمران : الآية ١٦٠ ، التوبة : الآية ١٤ ، محمد : الآية ٧ ، الملك : الآية ٢٠ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٦٧ ، ٩٣ ، ١٦٩ ، ٢٦٨ ، آل عمران : الآية ٨٠ .

(٤) سورة آل عمران : الآية ٦ .

(٥) سورة الأنعام : الآية ١٠٩ .

(٦) سورة البقرة : الآية ٦٧ ، ٩٣ ، آل عمران : الآية ٨٠ ، قال الداني عاصم وحزمة وابن عام ﴿وَلَا

يَأْمُرُكُمْ﴾ بنصب الراء والباقون يرفعها وأبو عمرو على أصله في الاختلاس والاسكان ، التيسير / ٨٩ .

(٧) سورة الأنعام : الآية ١٠٩ ، السبعة / ٢٦٥ . فقرأ ابن كثير ﴿وَيَايْمُرُكُمْ أَنَهَا﴾ مكسورة الألف وكذلك
قرأ أبو عمرو بالكسر غير أن أبا عمرو كان حركة الراء من يشعركم .

ومن المكسور الذي اختلس الكسر فيه الراء في «وَأَرَيْنَا»^(١) و «أَرَيْنِي»^(٢) والعلة فيه إن الراء إذا اشبعت حركته فالحركة فيه موازية لحركتين فبالحرى ان يكون بحيث إذا اختلست^(٣) حركته لم تقصر كثيراً عن زنة حركة واحدة في الحروف الضعيفة .
ومنه العين^(٤) في «نَمَامِي»^(٥) روي فيها الاختلاس عن أبي عمرو^(٦) وغيره وكان الاصل في نعم ، نعم ، فكسرت النون لمكان العين إذ هي حلقية كما قالوا في : شهد شهد .
ثم منهم^(٧) من اسكن العين استخفافاً فلما اتصل بالفعل ما بعده أريد الادغام لزم اسكان الميم من نعم وقبله ساكن ، ولم يكونوا ليردوه إلى ما فروا منه من الكسرة المشبعة .
ففزعوا إلى المختلصة فأخذوا بها ، وكلما كانت الكلمة أطول والزيادات فيها أكثر كان التخفيف فيها أجوز وأحسن .
ومنه الهمزة في «إِلَى بَارِمَكْ»^(٨) اختلس^(٩) الكسر فيها لجسوها^(١٠) واجتماعها مع الراء المكسورة ، واتصال الكلمة بالضمير المتحد بها وقد انضافت الضمة في أوله إلى الكسرتين في آخرها .
ومن المفتوح المختلس فيه الفتح الهاء في «أَنْزَلْ يَهْدِي»^(١١) والأصل يهتدي ، والعين في

(١) سورة البقرة : الآية ١٢٨ ، النساء : الآية ١٥٣ ، فصلت : الآية ٤٩ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٦٠ ، الأعراف : الآية ١٤٣ .

(٣) التيسير / ٧٦ ابن كثير وأبو شعيب (وارنا) و (ارني) باسكان الراء حيث وقعا وأبو عمرو عن الزبيدي باختلاس كسرتها والباقون بأشباعها .

(٤) إشارة في الأصل فقط .

(٥) سورة البقرة : الآية ٢٧١ .

(٦) التيسير / ٨٤ ، وانظر : الايضاح لمن الدرة / ٤٧ .

(٧) يقصد نافع وأبا عمرو وعاصم بكسر النون واسكان العين . انظر : السبعة / ١٩١ .

(٨) سورة البقرة : الآية ٥٤ .

(٩) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٧ ، والسبعة / ١٥٤ .

(١٠) في (ب) "يخسوها" وفي (ج) "لجسوها" .

(١١) سورة يونس : الآية ٣٥ . انظر : التيسير / ١٢٢ ، والسبعة / ٣٢٦ .

﴿لَا تَدْعُوا﴾^(١) والأصل تعتدوا ، والخاء في ﴿يَخْضَمُونَ﴾^(٢) والأصل يَخْضَمُونَ .

وأما أرادوا ادغام التاء فيما بعدها لم يكن بد من تسكينها مع القلب ، وقبلها ساكن ، فمنهم من القى عليه حركة التاء فبدا لاهل الاختلاس اختلاسا تلك الحركة - اعني الفتحة قبل المدغم - دلالة على أن هذا الفتح عارض ، وإن الأصل في الهاء والعين والخاء وغيرها من نظائرها هو السكون .

ومما دعاهم إلى الاختلاس في نحو هذه الكلم إنها قد طالت بالزيادات اللاحقة بها فنقلت بعض الثقل ، فحسن فيها الاختلاس لذلك وقد روى الاخفاء في جميع ذلك وكذلك في (نعما) وما يجري مجراه .

وقد ورد اشباع الكسرة على الهاء والخاء من (لا يهدي) و (يخلصون) في قول الله سبحانه ، ولم يبلغنا فيها الاختلاس والاختفاء عمن بلغنا عنه الاشباع ولعل العلة في ذلك أن الكسر فيها إنما اختير على اصل التقاء الساكنين ، فحكمه من جهة الاستتقال والاستخفاف حكم السكون كما في قول القائل : من ابنك^(٣) وبقائم اليوم . وعلى هذا الحمر ، لأن اللام في نية السكون فاستوف هذه الجملة بعون الله وحسن توفيقه .

ومما يجب ان نذكره لك الآن إن الاختلاس والاختفاء احسن ما يكونان في البناء كما إن الروم والاشمام احسن ما يكونان في الاعراب ، وذلك لأن الاعراب أكثر مما يدل عليه بالحركات ، والبناء عمدته السكون ، والروم والاشمام كل واحد منهما ذهاب إلى الحركة فهما بحال الاعراب البق ، والاختفاء والاختلاس كل واحد منهما ذهاب عن الحركة فهما بالبناء اشبه فانعم النظر فيه .

واعلم أن أكثر القراء قد توسعوا في أمر هذا الاختلاس الذي لا يلحق إلا المتحرك من الحروف ، فجعلوه الروم الذي لا يلحق إلا الساكن منها ، فجعلوا الحركة المختلصة من

(١) سورة النساء : الآية ١٥٤ ، انظر : التيسير ٩٨/ .

(٢) سورة يس : الآية ٤٩ ، انظر : السبعة ٥٤١/ .

(٣) الكتاب ٢٧٥/٢ " ولم يكسروا في الألف لأنها مع الألف اللام أكثر لأن الألف واللام كثيرة في الكلام تدخل في كل اسم ففتحوا وذلك قولك : من ابنك . ومن امرئ . وقد فتح فصحاء فقالوا : من ابنك فاجروها من المسلمين " انظر : كذلك ذلك المفضل ١٢٣/٩ .

نحو قوله تعالى ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾^(١) وقوله سبحانه ﴿مِنْ خِزْيٍ بَرِّئَ﴾^(٢) وقوله جل من قائل ﴿نَزَادَتْهُمْ مَدَّةً﴾^(٣) وقوله عز اسمه ﴿مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾^(٤) في قراءة أبي عمرو^(٥) سكوناً مشعاً في الادغام فخرج على أصلهم التقاء ساكنين في الدرج ليس أولهما حرف مد ولين - وهذا الاختلاس قريب من الاشمام والروم الذي قد يبقى معه الادغام إلا أنه ليس هو هو ، ومن ثم ما رووا في الهاء من (لا يهدي) والعين من (لا تعدوا) والحاء من (يخلصمون) وأيضاً في العين من (نعماً) السكون الحقيقي وكذلك فيما شاكلها من الحروف الجارية مجراها والتدقيق فيها ما أنبأناك به والله اعلم .

(١) سورة مريم : الآية ٢ ، انظر : السبعة / ٤٠٦ ، واملاء ما من به الرحمن / ٦٧ .

(٢) سورة هود : الآية ٦٦ ، انظر : السبعة / ٣٣٦ ، واملاء ما من به الرحمن / ٢٥ .

(٣) سورة التوبة : الآية ١٢٤ ، انظر : اعراب القرآن / ٢٢٥ ، ٢٣٢ .

(٤) سورة النمل : الآية ٤٠ ، التيسير / ٨٥ ، ٢٨ "نعماً" .

(٥) راجع فصل (في حروف الجر) .

فصل

في المدّ

لفظة المدّ قد تقال على معنى هو كالجنس للألف والواو الذائية - وهي التي نسبتها إلى الضمة نسبة الألف إلى الفتحة - ولالياء الذائية أيضاً - وهي التي نسبتها إلى الكسرة تلك النسبة بعينها - وإليه تنسب هذه الأحرف الثلاثة فتسمى حروف المدّ وذلك نحو: عارٍ وعُور^(١) وعَيْر^(٢).

ومن البين أن الواو والياء إذا تحركتا كما في عَورَ وعَيْرَ - جمع عيار^(٣) - خرجتا عن مشابهة الألف في سيلاتها ، ولحققتا الجلدة في تقومها كذلك إذا سكنت الواو سكناً غير مسبوق بالضمة أو الياء ، سكناً غير مسبوق بالكسرة - كما في عَورَ^(٤) وعَيْرَ أو عَورَ^(٥) وغير بالضم .

لو استعمالاً والشأن فيما سوى ذلك مما يمكن أن يصوت به ، وإن كان غير مأخوذ به في الاستعمال وهو أن يكون قبل الواو ضمة ، وقبل الياء كسرة وهما ساكتان إلا أن سكونهما ليس هو السكون المصوت^(٦) الذي سميت الحروف الثلاثة مصوتة^(٧) بل هو السكون الساكت الذي به سمي ما سواها من الحروف ساكنة .

ومثال ذلك أن تبنى من الواو والعين والراء فعلاً بضم الأول واسكان الثاني ، ومن الياء والعين والراء فعلاً بكسر الأول واسكان الثاني وهما : وَعِرَ وَيَعِرُ ، ثم تجعل فاء الفعل في كل واحد من اللفظين مكان العين وعين الفعل مكان الفاء مع ابقائك الحركات

(١) مكررة في نسخة (ش) .

(٢) انظر : اللسان ٢٩١/٦ مادة عور .

(٣) ناقصة في (ش) .

(٤) حاشية في (ب) ، (ش) مصدر عار يعور أي صيره اعور في المثل عير عاره أهله .

(٥) انظر : المنصف ٣٣٧/١ .

(٦) في (ج) ((المنصوب)) .

(٧) في (ج) ((منصوبة)) .

والسكنات بحالها ، الأول على رتبها^(١) الأولى ، فلا شك أن يحصل عَوْر وغير عَوْر وغير ، الأولين فى اللفظ لأن الاوسط فى كل واحد من الأولين هو مدة وفى هذين ليس كذلك .

وقد ظهر لك أن لكل واحدة من الواو والياء ثلاثة أحوال :

الأول منها : أن تكون متحركة فتكون مشابهة للحروف الصحيحة^(٢) فى الكمية والكيفية ولذلك جاز أن يجمع فى القوافي^(٣) بين عَوْر وعَكْر .

والثاني : أن تكون ساكنة سكونا مصوتا فتكون مشاكلة للالف فى الامتداد واطول والين^(٤) من كل واحد من الحروف الصحيحة بكثير كالالف ، ولذلك جاز أن يقع بعد كل واحدة منها فى الدرج ساكن يستعان على سكونه بما فيها من الطول الجارى مجرى الحركة .
الثالث : أن تكون ساكنة سكونا ساكنا ، وينقسم هذا القسم من أحوالها ثلاثة اقسام يستعمل واحدة منها ويستبدل باثنين .

أما المستعمل : فإن يكون قبل الواو والياء فتحة ، تشبهان بها الالف من حيث أن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا ، وإن كانت كل واحدة منهما اقصر منها وأصلب ، وحينئذ تسميان حرفي اللين ، لأن كل واحدة منهما الين من سائر الحروف الصحيحة يدل ذلك على هذا انهم لا يكادون يجمعون فى القوافي بين غير وعَصْر .

فإن قيل وإذا كانت الواو والياء فى حال تمددهما الين منهما فى هذه الحالة فلم سميتا الآن حرفي لين ولم تسميا قبل ؟

قلنا : لأنهما الآن قد عدتا المد ((ولم يبق لهما إلا اللين فاليه وجب أن تنسبا وكان قد غلب عليها المد فى الحالة الأخرى المذكورة فنسبتا إليه وحده . ومن الناس من ينسبهما فى تلك الحالة))^(٥) والالف إلى المد واللين معا لاجتماعهما فيها ولا مشاحة فى التسمية .

(١) فى (ج) ((وعلى زنتها الأولى)) .

(٢) انظر : سر صناعة الاعراب / ٢١ - ٢٢ .

(٣) انظر : ما يجوز للشاعر / ٥٨ .

(٤) فى (ش) فقط ((والين)) .

(٥) ما بين القوسين فى متن (ب) ، (ج) وفى حاشية (ش) .

وأما الباقيان : فاحدهما : أن يكونَ قبل الواوِ ضمةٌ وقبل الياءِ كسرةٌ . وذلك غايةً في الاستئصالِ وبحيثُ يتعذرُ اللفظُ به فالوجهُ فيه ان ينقلبا مدتين نحو : موقِدٍ وإيسار . اللهم إلا إذا تحصنتا بالادغامِ نحو : حَوَّعِي . فإن هذا موضعٌ تنتقل فيه الواوُ والياءُ من كونهما حرفي مدٍّ إلى كونهما حرفي لينٍ كما في عَدُوٍّ ووليٍّ .

والآخر : أن تكونَ قبل الواوِ وقبل الياءِ ضمةٌ ، والوجهُ فيه ان يتبع الحرفُ الحركةَ ثم ينصع به ما صنع بالأول ، وذلك نحو : ميعاد . وأصله موعاد وموقين وأصله مُيقن . إلا أنهم قد اتبعوا^(١) الحركةَ الحرفَ في نحو : بيض وقد عرفته وعرفت العلة فيه .

ونظير من المنفصل قراءة أبي عمرو في قوله تعالى ﴿بِأَصْحَابِ آثَانَ﴾^(٢) حيث اشم الحاءُ الكسر لمكان الياءِ المتهمة في آيت على القطع .

وقد خرج لك من هذا أن الالف لا يكونُ لها إلا حالةٌ واحدةٌ هي الامتدادُ واللينُ بحسبها وتسمى حرفُ مدٍّ ، وإن الواوُ والياءُ كلُّ واحدٍ منهما له من جهة الاستعمال ثلاثُ حالاتٍ يستحقُّ بها ثلاثة أسماءٍ :

الأولى : هي الحركةُ ويسمى فيها حرفُ صحة .

والثانية : هي الامتدادُ مع اللينِ يسمى فيها حرفُ مدٍّ .

والثالثة : هي اللينُ من غير امتدادٍ ظاهرٍ يسمى فيها حرفُ لينٍ .

وقد يقال : لفظةُ المدِّ على معنى هو كالعرض العام غير اللازم لحروف المدِّ الثلاثة ، وقد يعرضُ أيضاً في بعض الأحوال لحرفي اللين من جهة مشابهتهما لحرف المدِّ ، وذلك زيادةٌ صوتٍ تضاف إلى كلِّ واحدٍ من الحروفِ الخمسةِ في مواضعٍ مخصوصةٍ لعلل توجب ذلك .

وعلامتهُ في الكتابةِ خطٌ على رأس الحرفِ تسمى مداً وهو مشهور .

أما حروف^(٣) المدِّ فقد تلحقها تلك الزيادةُ المسماةُ مداً في أربعةٍ مواضعٍ : أحدها : أن

(١) انظر : سر صناعة الاعراب ٢١/ .

(٢) سورة الأعراف : الآية ٧٧ .

(٣) في النسخ الثلاث ((حرف)) ولو كانت احرف كانت الجملة أكثر صواباً .

يكون بعد واحد منها همزة ، وهي ^(١) حرف جاس ^(٢) كاغلظ ما يكون من الحروف ولذلك ترى فيها شبهة التهوع .

وحروف المد لا شك انها الين الحروف وارقفها فاريد التشاكل بينهما فزيد في مقدار حرف المد ليتدارك بطوله ما فاته من الغلظ المشاكل لغلظ الهمزة . وهذه الملاقاة تنقسم قسمين :

احدهما : أن تكون في كلمة واحدة نحو ((جاء)) أو صائمه وينوء ومروءة ويضي ^(٣) ونبيه ^(٤) فهذا القسم إذا حقق فيه الهمز ^(٥) اكملت مدة معه بالاجماع كل ينشئها على ما يليق بقراءته في حدره وترتيله ، واطول المد لحمزة ، واقصره لابن كثير ^(٦) ، ويكون بقدر الفين . فإن سهل فيه الهمز بعد الالف خاصة يجعله بين بين .

اختلف في المدة ، فمنهم من يأخذ بها نظراً : إلى ان التسهيل عارض ، وان الاصل أولى أن يبنى عليه ، ودلالة على ان التحقيق لم يترك بالكلية ، بل هو منوي في الكلمة . فإن كانت الهمزة مفتوحة كانت المدة احسن ، لأن اقصى ما يمكن فيها ان تصير إلى الالف وهي ساكنة والساكن قد تعد له حروف المد قبله على ما ستعرفه الساعة إن شاء الله تعالى .

ومنهم من يزيلها لزوال ما كان سبباً لها إذ الموافقة بين الهمزة وبين حرف اللين قد حصلت بتلين الهمزة فلم يحتاج فيها إلى تطويل حرف المد . والثاني : من القسمين : ان تكون الملاقاة من كلمتين نحو ﴿فَقَالُوا إِنَّا﴾ ^(٧) فهذا القسم يختلف في المد فيه اختلافاً عظيماً .

(١) في (ش) ((وهو)) .

(٢) في (ب) ((حاس)) وفي (ش) ((جاس)) وفي (ج) ((خاص)) .

(٣) انظر : التيسير ٣٠ .

(٤) الحجر ٤٦ . انظر : التيسير ٣٨ .

(٥) في (ب) ((الهمزة)) .

(٦) انظر : التيسير ٣٠ ، ٣٨ .

(٧) في (ج) وردت في القرآن (فقالوا انا) سورة البقرة : الآية ١٣٥ ، المائدة : الآية ٨٢ ، الأعراف : الآيات ٥ ، ٧٥ ، ١٣٥ .

فروى عن حمزة^(١) التكميل فيه . وروى أن عاصماً^(٢) كان ينقصه شيئاً اشعاراً بأن هذه الملاقاة ليست بلازمة ، إذ قد يجوز أن يوقف على الأولى من الكلمتين ويبدأ بالثانية . وروي أن الكسائي وابن عامر كانا ينشانه اصغراً^(٣) مما ينشئه عاصم .
فأما ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٤) فإنهم لا يزيدون في حرف المد فيه شيئاً . وللقراءة هنا اصلاح يقولون ((هؤلاء))^(٥) لا يمدون حرفاً لحرف^(٦) .
وإنما فعلوا ذلك اجراءً للثانية من الكلمتين مجرى المابين لا الملاقى . وليس ذلك ببعيد في القياس .

والثاني من تلك المواضع الاربعة : ان يكون بعد واحد من حرف المد حرف ساكن مشدداً نحو : دابة وثمود الثوب والمصير^(٧) ربنا . فهذا الموضع مجمع فيه على المد ، إذ لا يمكن أن يلفظ به إلا مع المد ، لأن الساكن لا يمكن ان ينطق به إلا بعد ما يمكن ان يعتمد عليه أولاً ثم ينتقل منه إلى الساكن ثانياً .

ولا يمكن أن يعتمد إلا على المتحرك أو ما يجرى مجرى المتحرك من السواكن وهو الذي يطول فيه السكون زيادةً تطويل بها يحاكي الحركة ، واملأ يكون السكون في حروف المد على ما وضع لك قبل . ولولا ذلك ما امكن ان يتلقى بها الساكن بعدها مشدداً ولا غير مشدد . كما لا يتمشى ذلك فيما سوى هذه الخمسة من الحروف . ولو أمكن ان يتمتع في الدرج ساكتان ، ليس أولهما حرفاً يمكن ان يستنام إليه استقامة ما ، لجاز ان يبدأ بالساكن ، لأن الابتداء بالساكن إنما امتنع لفقد ذلك ، وهذه المدة أطول ما يكون من المدات ، يدلك على هذا ان من ادغم النون من هجاء سين من «طس»^(٨) في

(١) انظر : السبعة / ١٨٨ .

(٢) انظر : السبعة / ١٣٢ .

(٣) في (ج) ((ما)) .

(٤) انظر : التيسير / ٣٠ ، ٣٣ .

(٥) انظر : التيسير / ٣٠ ، ٣٣ .

(٦) في (ج) هؤلاء حرفاً لحرف .

(٧) انظر : التيسير / ٤٢/٢٣ .

(٨) سورة الشعراء : الآية ، انظر : التيسير / ١٦٥ ، والسبعة / ٤٧٠ .

ميم ميم فقرأ^(١) طاسين ميم على الانفصال . وأما المدّة الزائدة التي يتلقى بها الهمزة ، فقد يجوز تركها في بذلة الكلام وذلك نحو أن يجعل الالف التي في صائم موازنة للالف التي في صاحب ، إلا أن هذا لا يسوغ الأخذ به في القرآن ، لأن الروايات وردت فيه بأشباع المدّة التي تلاصقها الهمزة بعدها .

ومما يمد فيه الالف لمكان الساكن المشدد بعده قوله تعالى ﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكَ﴾^(٢) وقوله سبحانه ﴿الذِّكْرَيْنِ﴾^(٣) وذلك ، لأن ألف الوصل استوثقت مع همزة الاستفهام ، لثلاثه يشبهه بالخبر ، وكان بعد الالف في كل واحد من الموضعين حرف مشدد فلم يكن بد من مدّها .

والثالث من تلك المواضع : أن يكون بعد حرف المد ساكن غير مشدد . فلا بد أن يمد لأجله ، لأنه لو لم يمد حرف المد لم يمكن النطق بالساكن بعده لما عرفت في المدغم ، وذلك نحو ﴿مَحْيَايَ﴾^(٤) و ﴿الْكَافِي﴾^(٥) فيمن قرأ ﴿بِاسْكَانِ الْيَاءِ فِي الْاِدْرَاجِ وَنَحْوِ﴾^(٦) و ﴿نَ﴾^(٧) و ﴿كَيْمَصَ﴾^(٨) وصورها في اللفظ : نون وقاف وكاف ها يا عين صاد . وكذلك ما اشبهها من الحروف المفردة في فواتح السور وعلى هذا قوله تعالى ﴿الْآنَ﴾^(٩) والالف التي قبل اللام كالالف التي قبل الذال في ﴿الذِّكْرَيْنِ﴾^(١٠) إلا أن الذال - أعني الأولى - التي هي بدل من اللام مدغمة ، وليست اللام في الآن . كذلك فإن وقفت على

(١) في (ج) ((فقرأ)) .

(٢) سورة يونس : الآية ٥٩ ، انظر : التيسير / ١٢٢ .

(٣) سورة الأنعام : الآية ١٤٣ ، ١٤٤ ، انظر : التيسير / ١٢٢ .

(٤) سورة الأنعام : الآية ١٦٢ .

(٥) انظر : التيسير / ٢٢ ، ٤٩ ، ٦٨ ، والذي قرأ باسكان الياء نافع . انظر كذلك : السبعة / ٢٧٥ .

(٦) سورة القلم : الآية ١ .

(٧) سورة ق : الآية ١ .

(٨) سورة مريم : الآية ١ ، انظر : السبعة / ٤٠٦ .

(٩) سورة يونس : الآيتان ٥١ ، ٩١ ، انظر : التيسير / ١٢٢ ، والسبعة / ٣٢٧ .

(١٠) سورة الأنعام : الآية ١٤٣ .

نحو ((حكيم)) و ((قدير))^(١) بالاسكان أو بالاشمام جئت بمدة غير مشبعة ، فإن وقفت بالروم لم تزد على حرف المد إلا زيادة قليلة ، لأن الروم أقرب إلى الحركة منها .
والرابع من تلك المواضع : ان تكون ما قبل حرف المد قبل حرف المد همزة من غير أن يكون قبلها ساكن من نفس الكلمة جلد كما في لفظة ((قرآن))^(٢) وذلك^(٣) في رواية عن ورش خاصة عن نافع نحو ((أدم وأوحى وإتاء))^(٤) فإنه يمد حرف المد بعد الهمزة كما يمد قبل الهمزة ، والعلة فيه قد يمكن أن تكون هي المحافظة على حرف المد ، فإنه إذا لم يشيع المد فيه كان بالحري ان يخفى مع الهمزة .

وقد يمكن أن تكون هي التي ذكرناها قبل ، إلا ان الاظهر من أمر هاتين العلتين ان توجبا الحكم عند تأخر الهمزة كما في الموضع الاول لكن ورشا حمل هذا على ذاك ، والحقه به من حيث ، انه اعتبر^(٥) الملاقاة نفسها من غير أن ينظر إلى الترتيب فيها ، ولا يشيع المد في الوقف على ((ملجأ^(٦) أو جفاء^(٧))) المتصوبين لأن الوقف عارض والالف ليست اللازمة .

فإن قيل : ولم لم يمد في نحو : قرآن^(٨) ؟ قلنا : لأن الهمزة إذا وقعت ثالثة فلو مدت الالف بعدها أو الواو أو الياء كان ذلك غاية في التطويل وبحيث لا يحمل له .

فإن قيل : ولم مد حرف المد مع سقوطها في نحو ﴿مَنْ آمَنَ﴾^(٩) .

قلنا : لأن النون خارجة عن الكلمة التي فيها الهمزة ، وحرف المد ، فليست بحيث يركن إليها في حذف الهمزة بها ، فلهذا ما افترق الوجهان .

(١) انظر : التيسير ٥٦/ .

(٢) في (ب) ، (ج) ((قرآن)) وفي (ش) ((قرآن)) .

(٣) تفردت (ب) في زيادة هذه العبارة في متنها هذا مثال لما لا يمد .

(٤) انظر : التيسير ٣١/ .

(٥) ناقصة في (ش) .

(٦) التيسير ٤١/ .

(٧) كبت في (ب) ، (ج) ((ملجأ أو جفاء)) .

(٨) التيسير ٤٠/ .

(٩) وردت كلمة صح قبل امن وبعدها في نسخة (ش) . سورة البقرة : الآية ٢٥٣ ، آل عمران : الآية ٩٩ .

فاما حرفا اللين : فقد يلحقهما المدُ في نحو : عَيْبٌ يَكُرُّ وثَوْبٌ يَكُرُّ . ومن المتصل : اليَدُ ودَوْبِيَّةٌ ، والعلَّةُ فيه ما ذكرناه في الموضع الثاني من المواضع الاربعة ، وقد يلحقها في نحو ((شيء وسوء)) عند ورش خاصةً وبشرط انتفاء الموانع التي تمنعُ منه كضعاف المدتين في نحو : قوله سبحانه ﴿سَوَاءٌ﴾^(١) فإن الجمع بينهما كان مما يثقل على اللسان ، وكانت الثانية عنده أولى بأن يؤخذ بها لأنها على حرف مدٍّ ، وهذه على حرف لين . كما ان ورشاً^(٢) يستجمُ اللسان بالمد على الياء قبل ان يصير إلى الهمزة في نحو شيء . كذلك حمزةٌ يستجم بالوقفه التي يقفها على الياء هنا قبل ان يفضي إلى الهمزة ، والعلَّةُ في ذلك ما ذكرناه في الموضع الاول من المواضع المذكورة بعده .

وأما الموضوعان الثالث والرابع فلا يمكن ان يلحق حرف اللين فيهما المدُ ، لأن حرف اللين لا يلاصقه في الادراج من السواكن بعده إلا المشدد على عسرٍ ، لأن السكون صامت على ما شرحناه لك نعم ، ولم يبلغ من ضعفه وسيلانه ان يمدَّ ورش في بعض الروايات للهمزة قبله .

(١) سورة الأعراف : الآيات ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٧ ، طه : الآية ١٢١ .

(٢) قراءة حمزة في التيسير / ٧٢ .

فصل

في تخفيف الهمزة

وليستبدل هنا بالتخفيف التسهيل ، لثلا يصحف بالتحقيق .
أقول إن الهمزة لثقلها يحرص أصحاب التخفيف من اهل الحجاز^(١) وغيرهم على تسهيلها . وهي لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة .
فإن كانت ساكنة فلا بد أن تكون قبلها حركة ، تكون هي المدبرة للهمزة في التسهيل ، بأن تجرّها إلى نفسها ان كانت فتحة قلبتها الفأ ، وإن كانت ضمة قلبتها واواً ، وإن كانت كسرة قلبتها ياءً . مثال هذا التسهيل في المتصل : رأس وكأس ويومن^(٢) وبير وبيس .
ومثاله في المفصل قوله تعالى ﴿إِلَى الْهُدَى أَتَيْنَا﴾^(٣) وقوله سبحانه ﴿بِإِسْلَامٍ أَتَيْنَا﴾ وقوله عز اسمه ﴿فَلْيَكْذِبْ الَّذِي أُؤْمِنَ أَكَاثَهُ﴾^(٤) وتسهيلها في اللفظ داتنا وحتونا^(٥) وذيمتن . وعلامة هذا النحو وعلامة ما شاركه من سائر الانحاء في القلب ياءً . يدل بها على القلب^(٦) .
وإن كانت متحركة ، فإما أن تكون مسبوقه بالحركة ، وإما أن تكون مسبوقه بالسكون وإما أن يكون مبتدأ بها .
فإن سبقت بالحركة جعلتها بين الهمزة الساكنة وبين حرف المد المناسب لحركة الهمزة إلا إذا كانت الهمزة مفتوحة ، وقبلها ضمة أو كسرة فإن الألف لا تلي الضمة^(٧) ولا الكسرة فكذلك ما كان بينها وبين الهمزة .

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٦ .

(٢) زيادة في (ش) ((لوم)) .

(٣) سورة الأنعام : الآية ٧١ .

(٤) سورة البقرة : الآية ٢٨٣ ، انظر : التيسير ٣١/ ٣٤ ، ٣٩ ، وانظر : السبعة ١٩٥/ .

(٥) في (ش) ((داتنا وحتونا وذيمتن)) وفي (ج) ((دايئا وحتونا وذيمتن)) .

(٦) انظر : شرح المفصل ١٠٨/ ٩ ، وشرح الشافية ١٥١/ .

(٧) في (ج) ((ولولا)) .

فمثال ما يجوز أن تجعل الهمزة فيه بين بين : سأل^(١) ولوم^(٢) ويَطْوُ سيره . ويستهنئ^(٣) به وسيم وسيل وللقارئ ثوب .

وعلاوة هذا الضرب من التسهيل وعلامة ما شاركه من سائر الانحاء في جعل الهمزة بين بين صورة بين الخط .

ومثال ما لا يجوز أن تجعل الهمزة فيه بين بين رؤب ومثر فقد ظهر ان الازدواجات التسعة إنما يستثنى منها عند سيبويه ازدواجان اثنان في نحو : رؤب ومثر عند أبي الحسن يستثنى من أصل الباب الذي يجعل فيه الهمزة بين الهمزة وبين المدة المناسبة لحركة الهمزة اربعة ازدواجات وافق بهما سيبويه بجعل الهمزة فيهما واواً صريحة وياء صريحة واثنان يجعل الهمزة فيهما هو وحدة بين الهمزة وبين المدة المناسبة لحركة ما قبل الهمزة لا لحركة الهمزة ومثر لا يكون التسهيل فيه إلا بأن تقلب الهمزة فيه بعد الضمة واواً . وبعد الكسرة ياء لما اعلمناك من العلة وذلك نحو : روب ومير هذا عند سيبويه^(٤) فاما أبو الحسن^(٥) فإنه يجعل الهمزة المكسورة بعد الضمة في نحو : سئل بين الواو والهمزة والمضمومة بعد الكسرة في نحو يستهنئ^(٦) به . بين الياء والهمزة نظراً إلى ان الضمة والكسرة تقلبان الواو والياء إلى مجانستهما في نحو : موقن وميعاد على ما ذكرناه قبل . فكذلك ينبغي ان تقلبا ما قرب من الياء والواو . ولم تقلب الفتحة الواو والياء في نحو : قول^(٧) وبيع فيلزمه ان يعمل الهمزتين في : لوم وسم إلى الألف . والعلة في امتناع جعلها بين بين في نحو : رؤب ومثر انك لو صنعت بها ذلك توسطت بين الهمزة وبين الألف ،

(١) في (ج) ((سأل ولوم)) .

(٢) وهي الهمزة المخففة أي هي بين الهمزة والحرف الذي من حركتها مثلاً بين الهمزة والألف إذا كانت مفتوحة وبين الهمزة والياء إذا كانت مكسورة وبين الهمزة والواو إذا كانت مضمومة . انظر : سر صناعة الاعراب / ٥٣ .

(٣) في (ج) ((يستهنئ وسم وسئل وللقارئ ثوب)) .

(٤) انظر : الكتاب ١٦٤/٢ .

(٥) انظر : شرح المفصل ١٠٨/٩ .

(٦) انظر : شرح الشافية / ١٥٥ .

(٧) انظر : سر صناعة الاعراب ٥٩/١ ، ١٠٤ .

ولا يمكن أن يقع الألف بعد الضمة أو الكسرة فكذلك ما قرب منها ، كل هذه المقاييس^(١) صحيحة عقلية .

وان سبقت بالسكون .

فاما ، أن يكون ذلك السكون في حرف جلد يمكن أن يحتمل الحركة ، فالتسهيل بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن ، قبلها ، ويجتزأ بها عنها نحو : هذا الخب وكرهت البط والعبط .

علاقة هذا الصنف من التسهيل في الخط طاء ، يدل بها على سقوط الهمزة في التسهيل .
وأما أن يكون حرفاً من حروف المد ، فإن كان الفاً فالتسهيل بأن تجعل الهمزة بين بين - اعني بين^(٢) الهمزة وبين الحرف المناسب لحركة الهمزة من حروف المد - نحو عبا آه^(٣) الهمزة وغطاؤه بين الهمزة وبين الألف والواو^(٤) وذلك لأن الألف أطول هذه الحروف الثلاثة .

وبلقائه بين الهمزة وبين القاء ، فضاهت بطولها الحركة فساغ ان يجيء بعدها شبه السكون ، ولأنها لا يمكن ان تدغم في غيرها ، كما لا يمكن أن يدغم فيها غيرها . وان كان واواً أو ياءً .

فإن كانا زائدين كما في نحو مكلوء وخطيئة ، قلبت إليهما ويتزغ منهما ، المد فيحصل الادغام نحو^(٥) : مكلو وخطية وذلك لفقد السبب الموجب .
لجعل الهمزة بين بين في الألف ولوجود السبب المانع منه^(٦) أيضاً .

(١) انظر : سر صناعة الاعراب / ١٠٦ .

(٢) في (ج) ((بين بين)) .

(٣) انظر : الكتاب ٣٨٣/٢ .

(٤) في (ج) ((عبا وغطاؤه وبلقائه وذلك لأن الألف)) وفي (ب) ((نحو عباة بين الهمزة وغطاؤه بين الهمزة . بين بين الهمزة والياء)) وفي (ش) ((عباة الهمزة وغطاؤه بين الهمزة والواو وذلك ...)) وجمعنا منهم ما في المتن .

(٥) من السبب الذي أوجب جعل الهمزتين بعد الألف هو أنك لو لم تجعلها بين بين الطلبة صورة الألف لا يمكن ان يرفع عنها المد كما يمكن ذلك في الواو والياء حالة الادغام .

(٦) السبب الذي يمنع من جعل الهمزة بين بين هو كون ما قبلها ساكناً ليس بالامطل كما في الألف .

وإن كانا أصليين كما فى نحو : سواءً وسيئت كنت بالخيار فى تسهيلهما إن شئت اسقطت الهمزة ثم تنقل حركتها على ما قبلها ، لأنه ساكنٌ أصليٌ كما فى بط وعبا فقلت : سو سيت . وإن شئت قلبتها وادغمت فيها ما قبلها لأنه مشابهٌ فى اللفظ كما فى : مكلو وخطية^(١) ثقلت : سوء وسيت^(٢) .

وأما أن يكون على أحد حرفي اللين نحو : جئل والخبوب^(٣) . فيجوز فى تسهيل الهمزة هنا الحذف مع نقل الحركة إلى ما قبله ، نظراً إلى أن هذين الحرفين امتن واحصف من حروف المد .

وقد جاز ذلك فى نحو : سوء وسيئت . فهو هنا أجوز . فإن اعتبرت كون حرفي المد ثم أصليين .

فإن الحرف إذا جاء لللاحق كان حكمه حكم الأصل ، ألا ترى أن موثلاً حالة فى هذا الحلك حال جيئل وكذلك الخوب .

ويجوز أيضاً القلب إلى كل واحد من حرفي اللين وقد عدما المد . والادغام أقرب مما فى : سو وسيت من هذا الوجه وإن كان أبعد منه^(٤) .

من حيث أن فعلى^(٥) الأول^(٦) جيل ومول والخبوب .

وعلى الثاني : جيل ومول والخبوب ، وعلى الوجهين شيءٌ وشيء .

(١) انظر : الكتاب ١٦٦/٢ ، وشرح الشافية ١٥٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١٧١/٢ .

(٣) انظر : الشافية ١٥٣ ، وهو اسم ماء .

(٤) الادغام فى هذا الوجه فى سيئت اقيس منه فى جبال من حيث ان الضرورة الداعية إلى الادغام فى سيئت ليست موجودة فى جبال . ألا ترى ان الساكن قبل الهمزة فى جبال لا تحتاج فى تحميله حملة الهمزة إلى ان تعبر ان اصله ويجوز - اعني من كونه حرف مد إلى كونه حرف لين - كما فى سيئت فانك إذا تركت الادغام فى سيئت لم يكن لك بد من هذا التحويل فالادغام فى الموضع الذي تحتاج فيه عند ترك الادغام إلى مونة التحويل اسهل منه فى الموضع الذي لا تحتاج فيه إلى تلك المونة ، والأسهل اقيس مما ليس بالاسهل فافهم .

(٥) زيادة فى (ج) تقول ((ان حرفي اللين قد يحتملان الحركة ما بنفسهما كاحتمال الصحيح من الحروف فلا يضطر إليه فعلى)) .

(٦) الانصاف ١٦١/٢ .

وإن كانت مبتدأ بها لم يمكن فيها التسهيل لامتناع الشرائط المصححة له ، ولأن الثقل الداعي إلى التسهيل قلما يحصل في بدء الكلام ، ألا ترى أن حمزة^(١) إنما كان يسهل الهمزة ، إذا وقعت في الكلمة التي يقف عليها لأن القوة من القارئ تكون حينئذ قد اشفقت باستنفاد النفس ، فيكون احوج ما يكون إلى الخفة وقد وافقه هشام^(٢) على ذلك إلا أن حمزة كان يسهل الهمزة ها هنا متوسطة ومتطرفة ، وهشام لم يكن يسهلها إلا متطرفة يراعي التطرف في الحروف والكلمات معاً كما راعاه حمزة في الكلمات وحدها . وللمتطرفة هذه في الوقف أحكام عند التسهيل تخصها وهي : لا تخلو من أن تكون ساكنة قبل الوقف أو غير ساكنة ، فإن كانت ساكنة فلا تصرف للوقف فيها من حيث هي ساكنة^(٣) على ما ستعلمه في باب الوقف إن شاء الله تعالى .

ولابد أن تكون قبلها الحركة والتسهيل فيها على طريق الابدال نحو : اقرآه . ولم يبطو وجهي . على ما عرفت قبل .

إلا أن منهم من لا يجوز التسهيل فيها إذا كان الاسكان علماً للجزم ، لئلا يتوالى على الكلمة تغييران في موضع واحد ، وبه قد أخذ أبو عمرو^(٤) عند الادراج في القراءة ، وعند القراءة في : الصلوة . ثم انه أجرى الوقف مجرى الجزم في نحو : نبي فلم يسهل على انه كان يسهل منهما كل هذه ساكنة .

وإن كانت متحركة ، فإن كانت مفتوحة لم يكن الوقف عليها إلا بالاسكان ، لأننا لم يلغنا عن أئمة القراء فيها الروم ، وإن كان سيويه^(٥) قد جوزة . وهذه المفتوحة إذا اسكنتها للوقف وقبلها متحرك كان حكمها في التسهيل الابدال على ما بيناه قبل نحو : سمعت البناء . وأريد أن يبطو . وزيد قد وطى .

(١) التيسير ٣٦ - ٣٨ .

(٢) المقصود هنا هشام بن عمار بن نصير السلمي القاضي الدمشقي المتوفى ٢٤٥هـ روى القراءة عن ابن عامر بإسناد التيسير ١١ .

(٣) إذ الساكن لا يمكن أن يسكن مرة أخرى . في متن (ش) وعليها علامة وهي حاشية في (ش) وغير موجودة في (ج) .

(٤) انظر : الكتاب ١٦٨/٢ .

(٥) انظر : الكتاب ١٧٠/٢ .

فإن كان ما قبلها ساكناً كان لك ان تقدم التسهيل على الوقف في الحذف والابهال خاصة ، فتقول في الوقف على الحذف في نحو قولك : رأيت الخبث يا فتى ، ورأيت الخبث وكذلك في قولك : ازمعت المجي ط إليك . ازمعت المجي ط . وكذلك في : لا ارقب النو من الاسد . لا ارقب النو ط . وفي الوقف على الابهال في نحو قولك : كرهت النسي وازمعت المجي ط . لا ارقب النو ط ولا يجوز^(١) ذلك فيما تجعل الهمزة فيه بين بين ، لأن جعلها بين بين ليس له من الظهور ما لهدين ، إذ ليس هو أصلاً ، ولا شيئاً بالأصل ، بل هو من التفرعات التي لا يحسن ان تبنى عليها الكلمة .

فإن قدمت الوقف على التسهيل كان لك ذلك في الاماكن الثلاثة نحو : رأيت الخبث وازمعت المجي ط لا ارقب النو^(٢) ، وأيضاً كرهت النسي^(٣) وازمعت المجي ط ولا ارقب النو ط . وأيضاً اخذت العطاء^(٤) . إلا أنك يتعذر عليك التسهيل حيثشذ بعض التعذر لأنك لا يمكنك القاء الحركة من الهمزة في : رايث الخبث ط على ما قبلها كيف ولا حركة عليها .

وأيضاً يعز عليك الادغام في : ازمعت المجي ط ، لأن المدغم فيه ينبغي ان يكون عند الادغام متحركاً . كما ان المدغم يجب أن يكون ساكناً ، وقد بينا لك قبل ان من الهمزات ما لا يتطرق إليه التسهيل فليس ذلك بمنكر .

فاما الموقوف عليها في نحو : اخذت الغطاء ، فانهم قد يسهلون بالقلب من حيث ان الالف قبلها كأنها لم تحجب الفتحة عنها ، ولا شك انها إذا وليت الفتحة وهي ساكنة انقلبت ألفاً ، ثم إذا انقلبت ألفاً اجتمعت^(٥) ألفان .

فمنهم من يصل الأول بالثانية فتوازن حرفين كما توصل بالقاف في نحو قول الشاعر :

(١) في متن (ش) بعلامة وفي حاشية (ب) وغير موجودة في (ج) " يعني تقديم التسهيل على الوقف " .
(٢) في متن (ش) وفي حاشية (ب) وغير موجودة في (ج) (هذا باعتبار صلاحيته للحذف ونظيره من غير المتطرف مول) .

(٣) انظر : الكتاب ١٦٦/٢ .

(٤) في (ب) ((الغطاء)) وفي (ج) ((الغطاء)) .

(٥) انظر : سر صناعة الاعراب ١٠٨/١ - ١٠٩ .

ازمان سلمي لا يرى مثلمى الرا عون في شام ولا في عراق^(١)

وذلك ممكن في الوقف بعض الامكان .

وعلى هذا أنشد أبو العباس لخفاف بن ندبه يمدح بها أبا بكر الصديق رضي الله عنه .

ليس لشيء غير تقوى جداً أ وكل شيء عُمْرُهُ لِلْفِنَا^(٢)

ان أبا بكر هو الغيث إذا لم يشمل الأرض سحاباً بما أ

تالله^(٣) لا يدرك أيامه ذو طُورَةٍ حافٍ ولا ذو حذا أ

من يسع كي يدرك أيامه يجتهد الشد بأرض فضا أ

ومنهم من يحذف الأولى ويبقي الثانية لأنها هي التي يسعى في تسهيلها .

ومنهم من يحذف الثانية لوقوعها طرفاً بعرض الاعلال .

فمنهم من يمد الأولى اشعاراً بأن الثانية هي ثابتة في النية .

ومنهم^(٤) من لا يفعل ذلك تغلياً للحال الظاهرة على المقدرة .

فإن سألت عن نحو : طلبت ملجأ أو ابطأت بطوا ولقيت لقاء ؟ فذلك ليست الهمزة

فيه متطرفة فحكمها ليس إلا ما ذكرناه لك قبل .

وأما ما روي عن حمزة^(٥) من أنه كان لا يقف على (هزوا)^(٦) بالواو الخالصة مع

سكون الزاي ، فلأن الحركة متوهمة عليها فذلك تقول في : رؤب روب ويمكن أن يكون

(١) البيت مجهول .. تجده في العقد الفريد / ٤٨٨ ، والكامل ٢٤٧/١ ، وحاشية الدمنهوري على متن الكافي

٥٨/ واللسان ١١٩/١٢ (مادة عرق) .

(٢) لخفاف تجدها في ديوانه ٩/ تحقيق د. نوري حمودي القيسي .

(٣) أوردتها المصنف ((والله)) .

(٤) انظر : شرح المفصل ١١٦/٩ .

(٥) انظر : التيسير / ٣٧ .

(٦) سورة البقرة : الآيتان ٦٧ ، ٢٣١ ، المائدة : الآية ٥٧ - ٥٨ ، انظر : التيسير / ٧٤ والسبعة / ١٥٨ .

قدم تسهيل الهمزة على اسكان الزاي وانه لو قرأ (هزا) كان قد ألقى حركة على حركة مع مخالفته لخط المصحف .

وان كانت مضمومة أو مكسورة جاز لك في الوقف عليها مع الاسكان روم الحركة ، فأما الاسكان فحكمه ما ذكرناه لك في المفتوحة وبحسبه نحو : هذا خطأ . وجاءني امرؤ والشاطي . وأيضاً هذا الخب ط وصح المجيء ط . وأيضاً بطل النسي وجاز المجيء وطلع النو . وأما روم الحركة فليس بمعين على تسهيل الهمزة اعانة الاسكان عليه ، لأنه ذهاب عن السكون الجالب للخفة ، وإن كان ليس ذهاباً بعيداً ، ولحاقه الكلمة التي في آخرها الهمزة لا يخلو من أن يكون بعد التسهيل ، ومرتباً عليه أو لا يكون الروم لذلك ، فما كان بعد التسهيل لم يتناول الهمزة نفسها ، لأنه لو تناولها لم يكن متأخراً عن التسهيل فيها . وذلك نحو الخب وهو يسو ، وانت مكلو وهو مسى أو مسى ، وقد بدا الضو أو الضو وكذلك جميع الصيغ التي يسهل الاسكان الهمزة في آخرها تسهلاً لا يعوض غير مدغم كما في : جاء امرؤ وهو يشا . بالاسكان .

فإن هذا العوض ، انا استحق من جهة الاسكان في الهمزة مكان الاسكان صورة له تستحفظ في الوجود ، فلا يمكن ان يرفع عنه بالروم ، ولا يمكن اجتماعهما معاً ، وما كان مع التسهيل ، فإن كان له اثر في التسهيل فمن جهة مناسبة الحركة وبهذا يفارق حكمه حكم الاسكان - الصرف - .

فأقول : كل ما يتمشى من التسهيل في الهمزة المتحركة يتمشى مثله في المروم - حركتها - وعلى حده ومن جهة التشبيه به إلا انه اضعف منه .

فإذا سئلت عن التسهيل الذي يحسب الروم فاعتبرها تقتضيه الحركة التامة على افراده ، وما يقتضيه السكون التام على افراده ، ثم حصل التوسط بينهما . مثال هذا ، انك تسهل الهمزة في قول القائل : مررت بلؤلؤ . بطريق الاسكان واو ساكنة ، وأيضاً تسهيلها بطريق الحركة بين الهمزة وبين الياء الساكنة . فتعلم بهذا ان التسهيل الذي يحسب الروم هو التوسط بين الواو الساكنة وبين ما يكون بين الهمزة وبين الياء الساكنة هذا على مذهب سيويه^(١) .

(١) انظر : الكتاب ١٦٦/٢ .

وقد عرفت أن الاخفش^(١) يسهلها بطريق الحركة بين الهمزة وبين الواو ، فيتقارب الطرفان فلا يحتاج إلى كثير تجشم في التوسط بينما . وأيضاً تسهلها في قول القائل : هو يبطئ . بطريق الاسكان ياء ساكنة ، وبطريق الحركة بين الهمزة وبين الواو عند سيويه^(٢) وبين الهمزة وبين الياء عند الاخفش^(٣) وأيضاً يسهلها في نحو يشاء الفا بطريق الاسكان وبين الهمزة وبين الواو^(٤) بطريق الحركة ، والتسهيل الذي بحسب الاسكان اقيس واقرب من الذي بحسب الروم ، لأن الذي يقتضيه الاسكان متعين بذاته لا يحتاج فيه إلى غيره ، ولأن الاسكان هو الأصل في الوقف إلا أن المروي من التسهيل في هذا الباب .

قد يؤخذ به في مواضع يراد بها موافقة خط المصحف نحو : ﴿مَتَّأً﴾^(٥) و ﴿مَنْبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٦) وقد يترتب التسهيل على الروم ، وإن كان لا يترتب على الاسكان في نحو : هذا الخب . على أن تلقي الروم من الهمزة على الباء كما القيت الحركة في غير هذا من المواضع . وهذا التسهيل الذي بحسب الروم هو أيضاً متوسط بين : هذا الخب وبين : هذا الخب يا فتى . ولأبنا بقول من يجعل التسهيل الذي بحسب الروم كالتسهيل الذي بحسب الحركة ، لأن ذلك يكون اجحافاً ولأن الروم ليس حركة حقيقية فلا يكون القاؤه كالقائها .

فهذه هي الأصول الكلية في تسهيل الهمزة المفردة ليس شيء منها على سبيل الوجوب بل الأصل فيها التحقيق كما في سائر الحروف والتسهيل إنما جوزه الاستخفاف . ثم لكل واحد من أئمة القراءة أصل يخصه في التحقيق والتسهيل يؤخذ به في حرفه . ثم إنه قد يدخل في ذلك الأصل ما ليس منه ، ويخرج منه ما هو داخل فيه ، كل ذلك لعل قائمة ولا يسع كتابنا هذا ذكر تلك الأصول الجزئية وعللها . وإلا لو وسع لكان علينا أن نذكرها لأننا لم نلتزم من هذه الابواب إلا القوانين الكلية التي هي الأصول .

(١) التيسير ٤٠/ .

(٢) انظر : الكتاب ١٦٦/٢ .

(٣) انظر : رصف المباني وشرح حروف المعاني ١٠/ .

(٤) انظر : التيسير ٤١/ .

(٥) سورة يوسف : الآية ٨٥ .

(٦) سورة الأنعام : الآية ٣٤ .

فإن التقى همزتان ، فإن كانا من كلمة واحدة^(١) ولا بد أن تكون احدهما زيادة^(٢) كما في (آدم)^(٣) و (آمن) أو بدلها كما في جاء وخبايا . وجب تسهيل الثانية على ما يودى إليه القياس إلا إذا كان الوجه المفضى إليه القياس هو جعل الهمزة بين بين كما في جائي . فإن بين بين قد عرفت انه لا يجعل أصلاً في اللغة ، بل هو من التحاسين التي تستعمل في الكلام زيادة على الأصول فيه ، فحيث إن أمكن فيهما أو في واحدة منهما تصرف يفضي بها إلى الابدال وجب ذلك التصرف والابدال ، كما في تثنية جائي ، وخطائي^(٤) . فإنها تسكن أولاً ثم تبدل منها الياء ثانياً . كما في الأولى من خطائي فإنها تفتح أولاً ثم تبدل منها الياء ثانياً لوقوعها مفتوحة بين الفين على هذا ما أنشد :

إذا ما المرء صم فلم يكلم وأودى سمعه إلا ندياً^(٥)

مع ان الفتحة هنا ليست بلازمة ، فإن لم يمكن وجب استبقاؤها على الأصل في صناعة التصريف ، كما في نحو : أئمة . فإذا صرت إلى التأليف كان لك في الثانية وجهان : التسهيل والتحقيق^(٦) .

أما التسهيل فيجعلها بين بين ، وأما التحقيق فلأن الثانية متحصة بعض التحصن بالتوسط أولاً ، وبالحركة ثانياً فهي مفارقة لهمزة^(٧) أأزر^(٨) الساكنة^(٩) .

(١) انظر : الكتاب ١٦٧/٢ .

(٢) حاشية في (ب) ودخل سهواً في متن (ش) وغير موجود في (ج) ((لامتاع التضعيف في الهمزة لثقلها)) .

(٣) انظر : التيسير ٣٦ . وشرح المفصل ١١٦/٩ ، وفي نسخة (ش) ((آدم وآمن)) .

(٤) انظر : المنصب ٥٥/٢ .

(٥) البيت لأعصر بن سعد بن قيس بن عيلان . انظر : حماسة البحري ٣٢٤/ ، وطبقات ابن سلام ٣٠/ ، الخصائص ٢٩٢/١ ، والمنصب ١٥٦/٢ .

(٦) انظر : شرح المفصل ١١٦/٩ .

(٧) انظر : التيسير ٣١/ ، وشرح المفصل ١١٧/٩ .

(٨) في (ب) ((أزر)) وفي (ج) ((أأزر)) .

(٩) انظر : التيسير ٣١/ .

وأيضاً لهمزة جاء الأخيرة .

وإن كانا لا من كلمة واحدة كان لك فيهما وجه أو أكثر من الستة^(١) الالوجه^(٢) . التي هي : التحقيق فيهما معاً نحو : ﴿الَّذِينَ هُمْ﴾^(٣) و ﴿شَهَادَةُ﴾^(٤) وبه قرأ أهل الكوفة وهو الأصل في اللغة .

واحسن ما يكون ذلك إذا كانا من كلمتين ، كما في الثاني من المثالين فإن احتمال الثقلين في لفظين اهوّن من احتمالهما في لفظ واحد .

والتحقيق للأولى مع تسهيل الثانية من غير زيادة مدّ ، وإليه ذهب ابن كثير^(٥) وهو اشف الوجوه واقيسها ، لأن الثقل إنما تضاعف بالثانية فكذلك ينبغي ان يكون التسهيل بحسبه وعلى هذا .

وتحقيق الأولى مع تسهيل الثانية بعد أن تدخل بين الهمزتين الفأ ، وذلك إذا كانت الأولى منهما للاستفهام مفتوحة كما في نحو ﴿أَوَيْتُكُمْ﴾^(٦) و ﴿أَتَيْنَا﴾^(٧) وعلى هذا ﴿الَّذِينَ هُمْ﴾ وهو مذهب أبي عمرو ونافع^(٨) . فكأنهم لم يرضوا في الثانية بالتسهيل ، لأنها تكون بين بين على زنة المتحرك أو قريب منه فجاؤوا بالالف حائلة بينهما ، إذ الأولى من الهمزتين ليست من كلمة ، فيطول النظم بادخال الالف بينها وبين الكلمة الثانية بل هي حرف على ما علمت يتحدّ بما ينضاف إليه من الالفاظ .
والتحقيق فيهما مع التسهيل بادخال الالف بينما ، وذلك بشرط أن تكون الأولى^(٩) ،

(١) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٥٠/١ .

(٢) في متن (ش) وعليه علامة حاشية ((اثنان منها على الإطلاق واربعة بشرائط الالوجه التي)) وهذا العبارة في حاشية (ب) وخلو منها نسخة (ج) .

(٣) سورة البقرة : الآية ٦ ، يس : الآية ١٠ ، انظر : التيسير ٣١/ والبيان ٥٠/١ .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٣٣ ، انظر : السبعة ١٣٤ - ١٣٥ ، والتيسير ٣٤ .

(٥) انظر : السبعة ١٣٤/ ، والبيان في غريب اعراب القرآن ٥٠/١ .

(٦) سورة آل عمران : الآية ١٥ .

(٧) سورة الرعد : الآية ٥ .

(٨) انظر : السبعة ٣٥٧/ .

(٩) في (ش) ((الأول)) وفي (ب) ، (ج) ((الأولى)) .

هي التي للاستفهام مفتوحة ، والثانية مخالفة لها في الحركة : أما مضمومة وأما مكسورة وبه أخذ هشام عن ابن عامر في نحو قوله تعالى ﴿قُلْ أَزَيَّنُّكُمْ﴾^(١) وقوله ((أئذا)) بهمزيين وألف بينهما . واختلاف الهمزتين هنا في الحركة هو الذي حملهُ على استحسان دخول الألف بينهما . والتسهيل في الأولى مع التحقيق في الثانية وذلك بشرط^(٢) أن تكون الأولى مسبوقة بغيرها من الحروف لا كما في ((أئذا)) لا ناقد بينا قبل : أن التسهيل لا سبيل له إلى الهمزة إذا ابتدئ بها . ومثاله من المتفق ﴿جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾^(٣) و ﴿مَوْلَايَ إِنَّ كُنُودَكُمْ﴾^(٤) ومن المختلف ﴿السَّهَاءُ أَلَا﴾^(٥) ويشاء أنك ولم يختار هذا الوجه ان يقول : إن الثانية من هاتين الهمزتين هي صدر كلمة ، فاحرى ان يحافظ عليها باستحفاظ صورتها الاصلية ، وله أيضاً أن يحتج بأن ازالة الثقل قد تحصل بتسهيل الثانية ، كما تحصل بتسهيل الأولى ، إلا ان التسهيل في الأولى اجزم منه في الثانية ، لأنك اخذت فيه أولاً بما لا محيد عنه ثانياً . وإذا سهلت الأولى من الهمزتين لم تنته إلى الثانية ، وفي الكلام ثقل . وإذا سهلت الثانية فبعد تضاعف الثقل المرغوب عنه .

وفي تسهيل ورش^(٦) الهمزة إذا وقعت فاءً ، وتحقيقها إذا وقعت عيناً أو لا ما ، ما يؤنسك بتسهيل الأولى من الهمزتين إذا التقتا ، وهذا القول عزاه سيويه إلى أبي عمرو وليس الذي بلغت عنه الرواة خلافه وقد أورد سيويه^(٧) ذلك في كتابه حيث ذكر .
((واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة ، فإن أهل التحقيق يخففون احدهما ويستقلون بتحقيقهما لما ذكرت لك . كما استقل أهل الحجاز بتحقيق الواحدة فليس من كلام العرب ان يلتقي همزتان فتحققا في الأصل يمكن أن لا يكون

(١) سورة آل عمران : الآية ٥ ، والتيسير / ٣٢ .

(٢) في (ش) ((شرط)) ، وفي (ب) ، (ج) ((بشرط)) .

(٣) سورة غافر : الآية ٧٨ ، الحديد : الآية ١٤ .

(٤) سورة البقرة : الآية ٣١ .

(٥) سورة البقرة : الآية ١٣ ، انظر : التيسير / ٣٣ .

(٦) انظر : التيسير / ٣٣ .

(٧) انظر : الكتاب ١٦٧/٢ .

متحققات ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتخفيف الآخرة ، وهو قول أبي عمرو وذلك قوله ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾^(١) و ﴿يَا نَزَكَرَيْتَا إِنَّا﴾^(٢) ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة سمعنا ذلك من العرب .

وحدثني هارون القارئ أنه سمع العرب يقولون : وهو قولك ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ و ﴿يَا نَزَكَرَيْتَا إِنَّا تُبَشِّرُكَ﴾ ((انقضى كلام سيويه^(٣) .

واحتج الخليل^(٤) لتسهيل الثانية بأن أبا عمرو حقق الأولى وسهل الثانية في قوله تعالى ﴿اللَّهُ﴾^(٥) وعلى أن هذا لا يمكن فيه الإدراك .

واحسن ما يكون التسهيل في الأولى إذا كان قبلها ساكن . فإنه تعين على تسهيلها أما بطريق الحذف والابدال مع الادغام كما في السوء ان انا .

وإما يجعلها بين في بين كما في ﴿جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ﴾^(٦) وإذا سبقت هي بالتسهيل بقي الثانية التحقيق وتسهيل إحدى الهمزتين بالحذف .

أما إذا اتفق الهمزتان في حركة واحدة . فمنهم^(٧) من يسهل الأولى منهما خاصة بالحذف . ومنهم من يسهل به الثانية^(٨) نحو ﴿جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾^(٩) و ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(١٠) و ﴿أُولَئِكَ﴾^(١١) يجتزء كل واحد من الفريقين باحداهما عن الأخرى . ولمن

(١) سورة محمد : الآية ١٨ .

(٢) سورة مريم : الآية ٧ .

(٣) ما بين القوسين نص كلام سيويه ١٦٧/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ١٦٧/٢ .

(٥) سورة هود : الآية ٧٢ .

(٦) سورة فصلت : الآية ٢٨ .

(٧) انظر : التيسير ٣٣ .

(٨) يقصد الحرمين وأبا عمرو . انظر : التيسير ٣٤ .

(٩) سورة هود : الآيات ، ٤٠ ، ٥٨ ، ٦٦ ، ٨٢ ، ٩٤ ، المؤمنون : الآية ٢٧ .

(١٠) سورة البقرة : الآية ٣١ .

(١١) سورة الاحقاف : الآية ٣٢ .

.....المستوفى فى النحو

يحذف الأولى من هاتين الهمزتين ان يستبقي المدّ إذا كان قبلها نحو : «أُولَئِكَ» لأن المحذوفة في حكم الثابتة . ولأن الثانية قد قامت مقام الأولى .
فإن حذفت الثانية فلا خلاف في ان المدّ باقٍ إذ الحذف متأخراً عنه ، وعن الهمزة الأولى بعده نحو (أولياءلك)^(١) .
فاما إذا اختلفا في الحركة فالحذف يتناول الثانية دون الأولى ، قرأ أبو عمرو وابن كثير «قُلْ أُوْثِقُكُمْ»^(٢) بهمزة غير مطولة ، كذلك قرأ ورش وقالون^(٣) (أنذا) بهمزة غير مطولة ، واطن أن ذلك ليس حذفاً مطلقاً بل هو اخفاء الثانية بالقصر .
فهذه أحكام الهمزتين إذا التقتا ، ولا يستعمل منها في التنزيل إلا ما وردت الرواية عن أئمة القراءة والله المستعان .

(١) في (ج) ((أولياءلك)) .

(٢) سورة آل عمران : الآية ١٥ ، انظر : التيسير / ٣٢ .

(٣) يروى عن نافع وهو عيسى بن مينا أبو موسى المدني وقالون لقب له توفي في المدينة حوالي ٢٢٠هـ ، انظر : التيسير / ٤ .

فصل

في الادغام^(١)

قَبْلَ انْ نَشْرَعَ فِي تَعْرِيفِ الْاِدْغَامِ ، وَاسْبَابِهِ ، وَاحْكَامِهِ نَحْتَاجُ إِلَى أَنْ نَذْكُرَ الْحُرُوفَ الْمَفْرَدَةَ ، وَمَخَارِجَهَا ، وَمَا يَلْحَقُهَا مِنَ الْاِعْرَاضِ الَّتِي تَنْقَسِمُ بِحَسَبِهَا انْقِسَامَاتٍ ، أَكْثَرُهَا مَا يَعْتَبَرُ فِي الْاِدْغَامِ وَيَسْتَعَانُ بِهِ عَلَيْهِ .

يَقُولُ : إِنَّ الْحَرْفَ لَا شَكَّ أَنَّهُ صَوْتُ وَلَيْسَ كُلُّ صَوْتٍ حَرْفًا ، فَهُوَ صَوْتُ بِحَالٍ ، وَالصَّوْتُ إِنَّمَا يَحْدُثُ عَنْ تَمَوُّجٍ مِنَ الْهَوَاءِ دَفْعَةً وَبَعْفٍ ، يَتَأَدَّى إِلَى الْهَوَاءِ الْمُنْحَصِرِ فِي صِمَاخِ السَّامِعِ ، فَيَتَشَكَّلُ هُوَ بِشَكْلِهِ ، فَتَحَسُّ^(٢) بِهِ الْعَصْبَةُ الدَّقِيقَةُ الْمَفْرُوشَةُ هُنَاكَ ، وَذَلِكَ بِقُوَّتَيْنِ سَمَائِيَّتَيْنِ : أَحَدَاهُمَا ، هِيَ الَّتِي تَفِيضُ عَلَى الْهَوَاءِ ، بِهَا تَتِمُّ هَذِهِ التَّأْدِيَةُ الْعَجَبِيَّةُ .

وَالْأُخْرَى : هِيَ الَّتِي تَفِيضُ عَلَى الْعَصْبَةِ الْحَاسَةِ لَهَا ، يَتَسَنَّى هَذَا الْإِدْرَاكُ اللَّطِيفُ . ثُمَّ إِنْ سَبَبَ التَّمَوُّجُ ، قَدْ يَكُونُ قِرْعًا لَجَسْمٍ كَثِيفٍ بِجَسْمٍ كَثِيفٍ ، كَمَا فِي صَوْتِ الْمَطَارِقِ يَضْرِبُ بِهَا الْحَدِيدُ ، وَقَدْ يَكُونُ قِلْعًا لَجَسْمٍ مِنْ جَسْمٍ رَطْبٍ ، تَكُونُ فِيهِ كَثَافَةٌ مَعَ لَزُوجَةٍ ، كَمَا فِي قَلْعِ الرَّجْلِ مِنَ الطِّينِ ، وَقَدْ يَكُونُ قِرْعًا لِلْهَوَاءِ نَفْسَهُ بِجَسْمٍ يَمْخَرُهُ ، كَمَا تَسْمَعُ مِنْ دَوِيِّ^(٣) السُّوْطِ^(٤) ، إِذَا حَفَرْتَ بِهِ الْهَوَاءَ حَفْرًا بِقُوَّةٍ ، وَعَلَى هَذَا تَزْحُ الْأَوْتَارُ فَتَرْعَدُ فَتَصَوْتُ .

وَقَدْ يَكُونُ تَسْرِيًّا لِلْهَوَاءِ الْكَثِيرِ الْمُجْتَمِعِ فِي مَسْلَكٍ ضَيْقٍ يَنْخَلِصُ مِنْهُ مَتَمَوِّجًا دَفْعَةً فَيَصَوْتُ كَمَا فِي الْمَزَامِيرِ .

وَالْاَصْوَاتُ فَصُولٌ وَعَوَارِضٌ : بِهَا تَنْقَسِمُ فَيُتَمَيِّزُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ، كَالْحَدَّةِ وَالثَّقَلِ

(١) انظر : الكتاب ٤٠٤/٢ ، انظر : الفصل ١٠/١٢٠ ، وسر صناعة الاعراب ٥٠/ .

(٢) فِي (ج) ((فَتَحَسَّنْ)).

(٣) فِي (ب) ((دَوَى السُّوْطِ)) وَفِي (ب) ((مِنْ دَوِيِّ الصَّوْتِ)) .

(٤) فِي (ج) ((الصَّوْتِ)).

والجهر والمخافتة .

والدخول فى جملة الحروف النطقية والخروج عنها ، وأسبابها هي الهيئات ، التي تكون لتلك التموجات مستفادة ، أما من القارع والقالع^(١) أو المسرب من جهة قوته وضعفه . وأما من الهواء من جهة كثرتة وقلته ، وأما من الآلات من جهة صلابتها ولينها وملاستها وخشونتها ورطوبتها ويوستها وطولها وقصرها وقرانها وافرادها ، وأيضاً من جهة غلظها ودقتها خاصة إن كانت مصمتة .. ، ومن جهة سعتها وضيقها وانطباقها وانفراجها وحبسها واطلاقها خاصة ان كانت مجوفة .

والاصوات الحيوانية - والانساني منها خاصة - اشبهُ شيء بالاصوات الرمزية ، لشبه الخلق بالمزامير . فالخلق كأنه مزار مخلوق ، والمزار كأنه خلق مصنوع ، والناطق بالحرف إذا نطق بتسريب الهواء المحتقن في رثته وما حوالها من التجاوير فنفعه جملة إلى خارج ، كأن كالزمر إذا زمر بتسريب الهواء الداخل في المنفخ الخارج من الثقب ((المقال له على استقامة أو من سائر الثقُب))^(٢) التي جعلت منه على معاطف . واختلاف مخارج الحروف يشبهُ بوجه ما اختلاف الثُقُب . والتعدد في آلات النطق وهي الحنك ، واللسان ، اجزؤه ، والاسنان ، والشفتان ، والخيشوم ، واللهاة ، والحنجرة ، وهي تشتمل على ثلاثة غضاريف .

أحدها : المقعر الذي يحسُ به من خارج عند المسُ وفيه صلابة تقيه .

والثاني : الملاصق له من خلف - وخلقَ الين منه - وهو متوسط بين المسلكين - اعني مسلك التنفس هذا ومسلك الطعام والشراب - ليتمكن الانقباض عند الابتلاع وأيضاً عند تحديد الصوت ، والانبساط عند التنفس وأيضاً عند تثليل الصوت .

والثالث : هو المكبوب^(٣) عليهما من فوق كالسكرجة وهو متصل بالذي من خلف ينطبق على الذي من قدام ، فينسُد النفس وينفتح عنه ، فيجري النفس باجزاء التعدد في آلات الزمر ، على ان ها هنا من الاسباب المعينة ما ليس ، ثم من ذلك البلة التي لا غنى

(١) في (ج) ((أو القاطع)) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٣) في (ش) ((المكبوب)) .

عنها في احداث كثير من الحروف .

ومنه اختلاف الاجرام التي ينشأ منها وبها الحروف ، ومنها اختلاف الالوان التي لبعض هذه الاجرام مع بعض ، ومنها التشكيلات التي يمكننا ان نحدثها لآلات النطق ، والاعضاء المجاورة للصوت من الاضلاع ، والخواص وغيرها ، إذا استعنا بها على النطق بما لا يمكن مثله في الآلات الخارجة .

وإذا قد عرفت هذه الجملة ، فاعلم أن الفصول المقسمة للصوت حروفاً هي احوال للصوت تفعلها البيئات التي استفادها التمجيد الهوائي من آلات النطق المذكورة وعندها فالحروف هي الاصوات النطقية المقطعة تقاطيع بها يتميز بعضها من بعض تميزاً لا يحسب الحدة والنقل . ولا بحسب الفخامة والضوئية ، ولا بحسب الصفاء والكدرية ، ولا بحسب الجهازية والخفوت ، بل بحسب المخارج وأحوالها التي يختص كل واحدة منها بواحد منها . والحروف العربية المشهورة : تسعة وعشرون حرفاً^(١) : الهمزة والهاء والعين والحاء والطاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين والظاء والذال والطاء والفاء والباء والميم والواو والالف .

وجرس كل واحد منها هو الموجود^(٢) في اول اسمه إلا الالف والهمزة .

أما الالف ، فلأنها لا بد ان تكون مصوتة فلم يمكن النطق بها أولاً ، وكانت إذا مستها الحركة استحالت همزة كما في دابة والضالين فاستأثرت بما للهمزة^(٣) . وأما الهمزة ، فلأن الالف قد ذهبت بما كان الواجب أن يكون لها فارتجأ لها هذا الاسم متوهماً^(٤) فيه

(١) شرح المفصل ١٠/١٢٨ .

(٢) الكتاب ٢/٤٠٤ ، انظر : تقسيمات النحويين للحروف في الاشياء والنظائر ٢/١٠ . وبعضهم عدّها ثمانية وعشرين حرفاً . انظر : شرح المفصل ١٠/١٢٦ .

(٣) يخالف الفرخاني ترتيب سيبويه الكتاب ٢/٤٠٤ ويخالف الترتيب المنسوب للخليل في لسان العرب ٧/١ . وهو يقارب لحد ما ترتيب ابن جني في سر صناعة الاعراب ٥٠/ .

(٤) في (ج) ((بها للهمزة)) .

(٥) الخليل لا يصنف الالف اللينة والواو والياء لمخرج وعندها هوأية ويضيف لها الهمزة . انظر : العين ١/٦٤ - ٦٥ ، والمحدثون يرون ان الهمزة لها وضع خاص من الحنجرة . انظر : علم اللغة الاصوات كمال بشر ١١٢/ .

الوصفية ، لأن الصوت كان ينخلع بها فينكسر . والهمز ضرب من الكسر .
وللعرب ستة أحرف^(١) غير هذه كالقروع^(٢) عليها : منها على سبيل توسيط بين
متشابهين ، وذلك ان يشرب الحرف صوت الحرف فيحصل بينهما ثالث على ما بيناه لك
في الكلام على الاشمام .

وهي : الهمزة التي بين بين ، والحرف الذي بين الالف وبين الياء في الامالة ، والذي
بين الالف وبين الواو في التخميم في نحو : قام الزكوة ، والذي بين الصاد وبين الزاي^(٣)
في نحو : آصدق ، والذي بين الشين وبين الزاي في نحو : اشدق^(٤) .

وواحد على سبيل افراد المخرج وهو النون الخفية ونتكلم عليها حيث نتكلم عن
النون غير الخفية إن شاء الله عز وجل .

وما سوى ذلك من الحروف فمن الزوائد بالقياس إلى لغة العرب وقلما تستعمل فيها ،
وان كانت قد يجعل بعضها أصلاً في اللغات العجمية^(٥) فلا يليق بكتابنا هذا ، ان نذكرها
فيه إذ ليس هو للبسط^(٦) التام .

فهذه خمسة وثلاثون حرفاً بالقول المجمل . لها في انفسها اتقسام ذاتي إلى التسريية ،
وهي التي يمكنك أن تجري مع كل واحد منها وهو باق على وحدته نحو : بيت .

وإلى التي بين حبس واطلاق ، وهي التي لا يمكنك أن تجري الصوت مع واحد منها
إلا إذا وصلته بحرف آخر بعده نحو : قا . وكان ذلك على سبيل تكرير منه ظاهر ، فلا
يكون واحداً بالعدد ونحو : ططططط بل يكون كثرة تتخللها الحركات ، وهي ابعاض
لحروف المد ، ان لم تكن حروفاً .

(١) انظر : شرح المفصل ١٠/١٢٦ .

(٢) انظر : سر صناعة الاعراب ٥١/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٤٠٤/٢ ، وسر صناعة الاعراب ٥١/ .

(٤) اصطلاح المحدثون الصور الصوتية المقيدة ، انظر : قضايا في علم اللغة ١٠٦/ .

(٥) انظر : أسباب حدوث الحروف ١٦/ لابن سينا - كالسين الزائية والزاي السينية والزاي الظائية والفاء
الشيبة بالياء .

(٦) في (ج) ((للبسيط التام)) .

فالتسريية وهي : الالف والثاء ذات الثلاث ، والحاء والخاء والذال^(١) المنقوطة والعين والغين والفاء والهاء والواو والياء والنون الخفية وما معها من الحروف الخمسة^(٢) المتوسطة ، إنما تحدث بتسرب^(٣) الهواء السالك في التجاويف المعدة لها . والسلوك لا بد له من زمان^(٤) يقع فيه . فظاهر أن هذه الحروف زمانية والتجاويف لا بد لها من منافذ فيها يدخل الهواء ، ومنها يخرج . فلهذا قد يمكن الناطق بهذه الحروف ان يستجذب معها الهواء من خارج ، وان كان ذلك متكلفاً ، إلا إذا اضطر إليه لأمر غير التلفظ ، كما يعرض للحاسي إذا حسا في الفاء ، وللنائم إذا غط في الخاء .
والتي بين حبس^(٥) واطلاق وهي : الهمزة والباء والثاء والجيم والذال والطاء والقاف والكاف واللام والميم والنون غير الخفية ، لا توجد إلا بعد حبس في مخارجها كما في مخرج الباء وقبل اطلاق يطراً عليه ، ولا يجتمعان معاً ولا يتراخى الثاني عن الأول ، إذ لا يرتفع إلا به فحدوثها في آن واحد .

وإن كان ليس يدرکہا السمع فيه ، لأن الموج الهوائي لا ينادي إلى الإذن في آن واحد ، ولا يمكن الناطق بها ان يستجذب معها الهواء من الخارج لفقد المنافذ المذكورة في مخارجها . فإن تكلف شيء من هذا فبعد حدوثها . فإن قيل : أليس قد جعلتم زمان الحركة في كل حرف أطول من زمان السكون فما تقولون في حدوث هذه الحروف متحركة ؟
قلنا : ان الحركة في الحرف هي ذهابه في جهة ما ، ونحن إنما نعتبر الآن حال حدوثه لا حال ذهابه ، كذا وكذا على ان أكثر أهل العلوم^(٦) قد ذهبوا إلى الحركة ليست هيئة

(١) زيادة في (ش) ((والمنقوطة الرا والز والسين والشين والصاد والضاد والطاء)) .

(٢) الخمسة الحروف التي على سبيل التوسط بين المتشابهين وهي همزة بين بين والالف الذي بين الالف والباء والالف بين الالف والواو . والصاد الذي بين الصاد والزاي والشين الذي بين الشين والزاي .

(٣) في (ب) ((يتسرب)) .

(٤) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي / ١٦٨ ، ١٧٢ ، د. محمود السعمران .

(٥) سميت الحروف بين الرخوة والشديدة . انظر : شرح المفصل ١٢٩/١ .

(٦) انظر : الايضاح للزجاجي / ٦٩ - ٧٥ ، سر صناعة الاعراب / ١٩ .

القدماء يرون الحركة ابعاض حروف المد واللين . والمحدثون يرونها اصواتاً صائتة . انظر : علم اللغة

العام الاصوات / ١٤٦ - ١٥٠ .

للحرف عارضة له ، إنما هي حرف بعدها أو بعض حرف ، يدل ذلك على هذا أنك إذا مطلتها بعض المطلق حصل لك بعد الحرف المتحرك حرف من حروف المد الثلاثة ، لا يشك فيه أنه غيره .

فإن قيل : فكيف يلفظ بالحرف وحده من غير أن يعقبه الحركة ؟

قلنا : يبدأ قبله بمتحرك يفضي منه إليه نحو : هب . ولو لزمنا أن نجعل الحركة في الباء المتحركة من نحو : ب مع الباء شيئاً واحداً من حيث أن الباء لا يمكن أن يبدأ بها ، إلا ومعها حركة للزعم أن يجعل الحرف الذي قبل الباء من نحو : هب مع الباء شيئاً واحداً ، من حيث أن الباء لا يمكن أن يوقف عليها إلا ومعها حرف .

وهذه الخاصة التي ذكرناها لهذه الحروف الأحد عشر ، إنما هي من جهة الصورة ومع فرض أن يكون الاطلاق دفعة واحدة ، فإن اعتبرت المسموع أو جعلت الاطلاق ممتداً باعتبار انقسام اجزاء الآلة التي بها يقع الاطلاق ، كان وقوعها أيضاً في زمان له قدر .

ومن بعد ما تقدم هذا ، فقد حان لنا أن نعد ذلك الحروف العربية ، بهيئاتها ومخارجها وكيفية حدودها على النسق الذي نسقناه .

أما الهمزة والهاء : فيحدثان من اندفاع هواء كثير^(١) في الحنجرة بدفعه الحجاب وما يقرب منه من عضلات الصدر إلى فوق دفعا بقوة ، ويقاومه الغضروف الفوقاني من الغضاريف الثلاثة المذكورة - وقد ذكرنا أنه مكبوب^(٢) على الآخرين - ويفترقان من حيث أن المقاومة في الهمزة تكون مقاومة حبس والاطلاق ، يحصلان بانطباق له في الأول وانقلاع منه في الثاني . وفي الثاني تكون مقاومة تضيق للمسالك عند الفوهة حتى تماس الهواء الخارج حافا بها متسرباً فيها على نحو الذي عرفته .

وأما العين والحاء^(٣) فينشئهما اندفاع الهواء ((المذكور مع افتتاح من الغضروف

(١) في (ب) و (ش) ((كثيرة)) .

(٢) في (ش) ((مكبوب)) و ((تضيق)) .

(٣) انظر : سر صناعة الاعراب ٥٢/ ، شرح المفصل ١٠/١٢٤ .

الفوقاني تام^(١) به يفضي الهواء^(٢) إلى ما هنالك^(٣) من الرطوبات التي دون اللهاة ، فيتكيف بها فيكون امدى^(٤) للصوت ويفترقان من حيث أن الغضروف الذي من خلف ينسبط في العين فيوسع على الهواء مجراه ، فيخرج مستوياً وانعم . وفي الحاء يقبض إلى الداخل بعض الانقباض فيحفظ الهواء إلى قدام حفراً يحدث كالقشر في بعض تلك الرطوبات .

وأما الحاء والغين^(٥) فمخرجهما ما بين اللهاة إلى الحنك ، ويفعلهما ضغط الهواء إليه ضغطاً عنيفاً وهناك قدر صالح من الرطوبة ، فإذا انحنى عليها الهواء في مروره بالحنك التام كانت خاء . وإذا غاص فيها برفق فحدث شبه الغليان كانت غيناً .

وأما القاف والكاف فمتقاربتا^(٦) المخرجين ، ومخرجاهاما بالقرب من مخرج الحاء والغين ، إلا أن هذين يعرض لهما الحبسة بملاصقة اصل اللسان لهما .

والقاف : ادخل ومخرجها اضيق ، فيكون اجمع للهواء الفاعل للصوت ، وفي هذا الموضع من البللة ما ليس قدامه فلذلك كانت القاف اقوى من الكاف وارطب ، والاستعلاء فيها من حيث أن أصل اللسان يصعدها^(٧) وانت تعلم أن الحروف التي من حبس واطلاق لا يحتاج فيها من حفز الهواء وتنفيذه إلى ما يحتاج^(٨) إليه في التسريية ، لأن هذه راكدة ، وتلك تسبح .

وأما الضاد : فإنها تخرج من بين اول حافة^(٩) اللسان وما يليه من الاضراس ، ويتعثر الهواء الفاعل لها في مجازة ببعض ما هنالك من الرطوبات فيفقعها فتفلق . فهي وإن

(١) في (ب) ((نام به)) واحتمل انه يقصد تام به وفي (ش) ((قام به)) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٣) في (ش) ((إلى ها هناك)) .

(٤) في (ب) ((ابدى)) وفي (ج) ((انذى)) وفي (ش) ((امدى)) .

(٥) انظر : شرح المفصل ١٢٤/١٠ .

(٦) انظر : شرح المفصل ١٢٤/١٠ .

(٧) في (ج) ((يصعد بها)) .

(٨) في (ج) ((إلا ما يحتاج)) .

(٩) انظر : شرح المفصل ١٢٥/١٠ .

كانت مسربة فقد يعرض لها شبه الحبس ، لذلك ولاستدارة الصوت بها كالمندرجح بين تلك المنافذ المختلفة .

وأما الجيم والشين فتحدثان بادناء^(١) مقدم اللسان - من وسط الحنك - واعداد رطوبة بينهما تمنع من الصغير التام إن كان المسلك متضيقاً .

وقد يكون ما بينهما ما يتفقع فيتفقا ، إذا غاص فيها الهواء شيئاً .

والفرق بينهما ، ان الجيم حبسية . والحبس فيها^(٢) بطرف اللسان ، فإذا اطلق تخلص الهواء من بين تلك المضايق بجرة ، والشين يسرب فيها الهواء فيتشذب لما هنالك من السعة تشذباً يسمى التفشي .

والياء الساكنة مخرجها أيضاً هذا المخرج ، وضغط الهواء فيها اقل واضعف مما فيهما . فلذلك عدت الصفة التي لهما وامتنع فيها الصغير امتناعاً بالكلية .

وأما اللام والراء والنون غير الخفية - فمتقاربة في مخرجها ، متوسطة في الحروف ، فلذلك كثر استعمالها ، واللام من بينها تحدث بحبس لطرف اللسان ناعم ثم اطلاق يشبه أن يكون على سبيل قلع .

وأنت قد عرفت أن الصوت كما يكون من قرع أو دفع أو ضغط . كذلك قد يكون من قلع . على ان هذا لا يستغني عن قرع ما ودفع ، ألا ترى ان التموج الهوائي يقلق بعض ما يجده ثم من الرطوبة إلى قدام ، ويفلقها إذا خلي عنه بالاطلاق ، ومخرجها بين طرف اللسان ، وما يقاربه من حافته ، وبين ما يليه من الحنك الأعلى مما فوق الاسنان . وقد يظن باللام انها لما يجري معها الصوت ، وليس كذلك ، لأن الصوت ليس يخرج من موضعها ، بل من ناحيتي مستدق اللسان والجزء الذي هو اصل مخرج اللام بعد في الحبس^(٣) .

وأيضاً وجود هذا الصوت قبل تمام وقوع اللام لا معه .

والراء : حبسها ايبس وأهون ، وإن كان يرى كأنها تتوالى عليها حبسات ، وذلك

(١) في (ب) ((باديا)) وفي (ج) ((بادنا)) .

(٢) انظر : شرح الفصل ١٠/١٢٥ .

(٣) انظر : الجمع ٢/٢٣٠ .

للتكرير الذي يَنْصَحُها في جَوْهرها ، ومخرَجها بين طرف اللسان وما يقاربه على ظهره وبين ما فوقِ الشَّيَا .

والنَّوْنُ غير الحَفِيَّةِ لا تَكُونُ إِلَّا بِجَسِّ واطلاقٍ ، ومخرَجها بين طرفِ اللسان وبين ما فوقِ الشَّيَا .

فأما النَّوْنُ الحَفِيَّةُ فمخالفةٌ لغير الحَفِيَّةِ في المخرج لأن هذه يشعَبُ بها الصوتُ شعبتين ، أكثرهما إلى ناحية الخيشوم^(١) ، والأخرى إلى الفم^(٢) وهذه تسريية وتلك حبسية .

ولكل واحدة منهما احكامٌ تخصُّها ، ولواحقٌ والأولى : قد تكونُ متحركةً وساكنةً ، والثانية لا تكون إلا ساكنةً ، وقد تعدان معداً واحداً ، فيكون الفرق من جهة البيان والاختفاء .

قال أبو عثمان^(٣) : وبيانها مع حروف الفم لحسن ، وهي مع حروف الحلق تبين ، فعلى هذا ليسا بمبتاينين في الاشتقاق ، وإن كانا متغايرين في المخرج ، وأما الطاء والدال والتاء فمن بين طرفِ اللسانِ واصولِ الشَّيَا ، وهي قلبية تحدثُ بجَسِّ سطحِ اللسانِ مع سطحِ الحنكِ حبساً ، تطيف به وتتخله رطوبات ، ثم بالاطلاقِ يطراً عليه ، فيتبرأ به السطحان احدهما من الآخر تبرزوا يضطر الهواءُ إلى ان يملأَ الفجوةَ الحادثةَ فيه ملاءً بسرعة ، فيسمع له صوت فإن كان الحيسُ بالاكثَر من سطحِ اللسانِ ويلزمه الاطباقُ وبقوة تامّة . كان الحادثُ مع الاطلاقِ طاءً ، ثم إن اتى من جهة الكم كان تاءً . وإن اتى من جهتي الكم والكيف معاً كان دالاً . ولا يعدمان الانفتاح الذي يقابل به الاطباق على ما أراك تفطنت له .

وأما الصاد والزاي والسين فيخرجن بين طرفِ اللسانِ وبين ما فوقِ الشَّيَا السفلى صافرةً كلّها ، وهن يسبح فيها الهواءُ سباحاً بتسريب حتى يخرج من خلل الاسنان ، إذ اللسانُ قد طرق له في اطمئنان طرفه وانضاف إلى ذلك ضيق المخرج ويسه^(٤) . فلذلك حدث فيها الصغير ، ثم إن كان المقروش من اللسان تحت الحنك في هذه التهيئة عامته ،

(١) الكتاب ٤٥٥/٢ .

(٢) سر صناعة الاعراب ٤٨/١ تكتبان شكلاً واحداً ومخرج الساكنة من الخياشيم ومخرج المتحركة من الفم .

(٣) انظر : سر صناعة الاعراب ٣٧/ ، ٥٣ .

(٤) في (ش) ((ينسه)) .

ويلزمه الاطباقُ في تلك الحالة كان الصوت الحادثُ صاداً ، وإن كان المقروشُ أقلَ من ذلك ، والنقصانُ مما يلي الطرف - اعني طرف اللسان - ويلزمه بعضُ التجافي من الجانبين ، وإن يهتز الطرفُ الفارغُ اهتزازاً يهتزُ به الصوتُ كان ذلك الحادثُ زاياً وإن كان النقصانُ في الفرش مما يلي وسطَ اللسان ، ويلزمه شغلُ الطرفِ كان الصوتُ الحادثُ سيناً . وهذان ليسا من الاطباقِ في شيء كما قد لاح لك .

وأما الظاءُ والذالُ والطاءُ فمخرجها ما بين طرفِ اللسانِ واطرافِ الثنايا العليا متسربة بينها والحسباتُ التي يعرضُ فيها لطرفِ اللسانِ مع الثنايا العليا فعلى سبيلِ تهئيةِ المخرج وتشكيله واكثرُ اوضاعِ المخارجِ ارادية ، بالاضافةِ إلينا من حيثُ هي مخارجُ لهذه الحروفِ ، وإن كانت ليست بارادية من حيثُ هي اعضاء - اعني انها ليست تكون بحسبِ مقصودنا ودواعينا من حيثُ هي هي - بل بمشيئةِ الله تعالى ومن فعله الذي لا مدخلُ^(١) فيه لقدرنا .

فأما الفتحُ فيها والاطباقُ والحبسُ والاطلاقُ والتوسيعُ والتضييقُ والتطويلُ وسائرُ ما يعرضُ لها من جهة ما هي مخارجُ فمختلفٌ باختلافِ ارادتنا ، وإن كانت القوةُ أو القدرةُ عليه أيضاً من الله تعالى عز وجل .

يدلك على انها ليست من الحروفِ التي تكون من حبسٍ واطلاقٍ ، إن الحبسَ فيها ليس يرتفع عنها بالاطلاقِ أصلاً ، ثم هو ليس حبساً تاماً بل الهواءُ يتسربُ فيه وأيضاً يتشذبُ عن جنبتيه .

فإذا بسطتِ اللسانُ بسطاً تاماً ودانيت به مقعرَ الخنكِ بعد ان كنت زاحمتَ بطرفه الثنايا مزاحمة لا ينال غربها ، وحقرت^(٢) الهواءَ حقراً يتصعدُ عند الثنايا كان الحادثُ الظاء ، وإذا كان البسطُ في اللسانِ أقلَ والفضاءُ بينه وبين الخنكِ اوسع والمزاحمة المذكورة بحيث ينالُ بها غربُ الثنايا كان الحادثُ ذالاً^(٣) ((فإن جاوزتَ بهذه المزاحمة الحد المذكور من اطرافِ الثنايا حتى يكاد اللسانُ يخرج من بين الثنايا كان الحادثُ تاء))^(٤) .

(١) في (ج) ((مدخل)) وفي (ب) و (ش) ((لا تدخل)) .

(٢) في (ج) ((حقرت الهواء حقراً)) وفي (ب) ((حقرت الهواء حقراً)) .

(٣) في (ج) ((الذال)) .

(٤) ما بين القوسين نقص في (ش) فقط يقتضيه السياق .

فقد لوحنا لك بأن هذه الاحرف الثلاثة لها عند البحث الحقيقي لا المشهور^(١) ثلاثة مخارج .

وأما الفاء : فإنها تخرج من باطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا . ولا يحتاج في احداثها إلا إلى تسريب هواء ساذج في المخرج الذي لها .

وأما الباء والميم والواو - اعني الصامته - فمن بين الشفتين إلا ان الباء والميم لا يبد فيهما من حبس واطلاق والواو مسربة .

والفرق بين الميم والباء ، ان الميم ذات شعبتين يتقسم الهواء الفاعل لها قسمين عند اللهاته قسم : يسلك في الفم فيحصل له وبه الحبس والاطلاق عند الشفتين ، وقسم : يسلك في الخيشوم فتحصل منه الغنة فيه . وبالغنة تتم الميم ميماً ، ولو سلك كله الانف كان يسمى زمأ . فإن اعتبرت الغنة وامتدادها ضارعت الميم حروف التسريب ، وكذلك النون الخفية ، ومن ثم اشبهت - النون الخفية - وهي الغنة مع قليل صوت من الفم - حروف المد واللين وليست الياء كذلك بل هي حبسة واحدة شفوية مع اطلاق يتعقبها على الشريطة المذكورة .

وأما الواو الصامته فمخرجها قدام مخرجي الباء والميم . ولا يتم إلا بقوبة شفوية تنزعج بها الشفتان ، وما يلاصقها من الاعضاء بعض الانزعاج إلى قدام ، وهي بحيث تراها^(٢) الاعين ، ولذلك جعل قليلها الذي لا يدرك بالسمع دليلاً على الرفعة في الساكن ، من نحو قوله تعالى ﴿سَتَمِينَ﴾^(٣) على ما بسطنا القول فيه بمشيئة الله .

فأما المصوتات^(٤) التي هي حروف المد الثلاثة المذكورة . فمخرجها جهاتها التي تذهب فيها نحو : آآ للفوقية من الجهات و : آو . للتي من قدام و : آي^(٥) للتي من تحت . فهذه هي الطرفان ، والوسط بحسب العلو والانحدار .

(١) انظر : الكتاب ٤٠٥/٢ ، وسر صناعة ٥٢/ .

(٢) في (ش) ((تراها)) وفي (ب) ، (ج) ((تراها)) .

(٣) سورة الفاتحة : الآية ٥ .

(٤) انظر : علم اللغة العام - الاصوات ٨٧/ .

(٥) سماها علماء الاصوات المحدثون الحركات المزوجة أي الحركان التوليتان ، انظر : اصوات اللغة ١٧٢/ .

وأما اختصاص هذه الحروف بالجهات المذكورة فكأنه لا يخفى عليك^(١)، حيث ترى الألف يعالى بها الصوت، والياء يستعين بها الماتح، إذا أراد أن يسمع^(٢) الماتح^(٣) وهو في^(٤) قعر بئر وعلى هذا.

وأما حدوثها، فإن الألف تحدث تطلق باطلاق الهواء سلساً إلى فوق مع فتح جميع التجويف الواصل بين الرئة وبين الهواء الخارج قدام الشفتين. فإن امتد النفس وطال حتى يميل الغضروف الثالث من الغضاريف الثلاثة الخنجرية إلى مداناه^(٥) الأول منها ميلاً بالفطرة من جهة الكلال الذي يعتريه حالة الانفتاح حدث بها شبه الهمة وإن كان ذلك الميل غير تام وتأيياً على سبيل تضيق المخرج، ومن ها هنا يعرض للألف أن تشابه الهمة والهاء. فأنعم النظر فيه فإنه من اسرار هذا العلم وقلما يهتدي لمثله غير الحاذق ولا قوة إلا بالله.

والواو: تحدث باطلاق الهواء وحفزه إلى قدام حفراً بأدنى تضيق للمخرج المذكور وكذلك الياء تحدث باطلاق الهواء مع ميل به إلى اسفل. ولا يوجد فيهما من السلاسة ما في الألف.

ثم إن هذه الحروف التسعة والعشرين، تنقسم انقساماتٍ آخر.

فمن مشهور ذلك انقسامها إلى المجهور^(٦) والمهموس.

فالمجهورة تسعة عشر حرفاً: الهمة والألف والباء والجيم والدال والذال والراء والزاي والضاد والطاء والظاء والعين والقاف واللام والميم والنون والواو والياء.

وهي الحروف التي^(٧) يرتفع بها الصوت ارتفاعاً ما لقوة^(٨) الاعتماد في مواضعها.

(١) في (ش) ((عليكم)) وفي (ج) ((عليك)).

(٢) حاشية في الأصل ((يصبح به أي)).

(٣) في (ج) ((الماتح)) وفي (ش) ((الماتح)).

(٤) ((في)) زائدة من (ج).

(٥) في (ش) ((مداراه)) وفي (ج) ((مداناه)).

(٦) انظر: الكتاب ٤٥/٢، وسر صناعة الاعراب ٦٨/١.

(٧) انظر: سر صناعة الاعراب ٦٩.

(٨) انظر: الكتاب ٤٥/٢.

والمهموسة عشرة أحرف : التاء والياء والحاء والحاء والسين والشين والصاد والفاء والكاف والهاء وهي الحروف التي قد يمكن النطق بها من غير أن يرتفع معها الصوت ارتفاعاً ينياً ، وذلك لضعف الاعتماد في مواضعها^(١) .

ومنه انقسامها إلى المطبق والمفتوح . وقد لوحنا لك في عرض الكلام على الحروف ومخارجها ، بكيفية الاطباق وانت إذا تذكرت ذلك على قرب العهد به علمت أن المطبقة من الحروف هي أربعة : الضاد والصاد والطاء والظاء ، وأن المفتوح ما سواها^(٢) .
ومنه انقسامها إلى المستعلي وغير المستعلي ، وقد عرفناك حروف^(٣) الاستعلاء في باب الامالة وما معها .

ومنه انقسامها إلى الصافرة ، وهي كل ما سواها ، وقد عرفت أن الميم والنون فيهما ((الغنة ، وان الشين فيها تفش وتشاركها الفاء في ذلك والضاد . اترى فيها من الاستطالة ما ليس في غيرها .

والحروف المتسربة لا شك أن فيها رخاوة بإزائها . الاكتناز الذي في حروف الحبس والاطلاق والتفخيم الذي عرفناه في اللام والراء كأنه باق في ذهنك لم ينسه طول العهد به .

وكذلك التكرير في الراء خاصة وإذ قد وقفت على ذلك .
فاعلم أن الادغام حقيقته ان تنطق بالمثلين من الحروف نطقاً من غير وقفة تحللها ، ولا فاصل يفصل بينهما ، فيلزم في الاول أن يكون ساكناً وإلا فقد وقع الفصل بالحركة وفي الثاني أن يكون متحركاً لأن الساكنين لا يلتقيان مثلين في الادراج .

والسبب الداعي إليه هو الاستخفاف لأن عود اللسان إلى الموضع الذي يخرج منه من غير توقف ولا فصل مما يثقل عليه اعتبر ذلك بردد ورتت ، فإذا ادغمت صار عمل اللسان عملاً واحداً ، حيث ارتفع بالحرفين ارتفاعاً واحدة نحو : عووقو وجرب في المتصل .

(١) جمعها ابن جني في عبارة ((ستشحك خصفة)) . انظر : سر صناعة الاعراب / ٦٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٦/٢ ، وسر صناعة الاعراب ٧٠/١ .

(٣) حروف الاستعلاء هي : الحاء ، والعين ، والقاف ، والضاد ، والطاء ، والصاد ، والظاء . انظر : سر صناعة الاعراب ٧١/ ، وعد الفرخاني ان الاستعلاء من موانع الامالة .

ونحو : اضرب بكرأ و اكرم مالكا في المنفصل .

ولا يجوز فيه أيضاً ترك الادغام حالة الادراج ، لابد فيه من وقفة ولو خفيفة^(١) ، وإن كان التالي ليس بلازم للمقدم ، اللهم إلا أن الهمزتين في نحو : اقرب أخاك^(٢) . ولا يجوز أن تدغم الأولى منهما في الثانية ، لأنهم استقلوا فيها التضعيف فرفضوه جملة ، فلا بد للمحقق من وقفة يقفها بينهما^(٣) .

فإن قيل : فما تقولون في الادغام في نحو : رد وليس الأول في الاصل ساكناً وفي نحو ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾^(٤) وليس الثاني من موضع الاول فقد خرج من تحديدكم^(٥) هذا فاعلم عامة ما يعد في هذا الباب ؟

قلنا : كل واحد من القيلين فيه مع الادغام امر آخر ، وليس هو نفس الادغام ، بل شرط في الادغام فيه وقبله في الوجود ، أما الذي في الاول فالاسكان ، وأما الذي في الثاني فالابدال ، لأنك كأنك حولت أولاً بناء ردد ، إلى ردد ثم ادغمت وفي المنفصل جعل لك ، لابد عند الادغام من اسكان الأولى حتى كأنه جعل لك ، ثم تدغم الاول في الثاني ، وكذلك تجعل الحرفين ، نحو يلهث ذلك من موضع واحد ليتمكنك أن تدغم الاول في الثاني .

وقد تجمع الاسكان والابدال معاً كما في نحو ﴿يَمْدُبُ مِّنْ يَّسَاءٍ﴾^(٦) وفي نحو ﴿وَالسَّابِحَاتِ سَبَّحًا﴾^(٧) .

ففي هذه الاحوال الثلاث التي هي : حالة الاسكان المفرد ، وحالة الابدال المفرد ،

(١) في (ش) ((حقيقة)) .

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٩/٢ .

(٣) في (ش) ((يقفهما)) وفي (ج) ((يقفها)) .

(٤) سورة الاعراف : الآية ١٧٦ ، انظر : التيسير ٤٤/ ، وانظر : القراءات السبع ١٥٧ .

(٥) في (ش) زيادة ((ما)) .

(٦) سورة البقرة : الآية ٢٨٤ ، آل عمران : الآية ١٢٩ ، المائدة : الآية ١٨ ، العنكبوت : الآية ٢١ ، انظر :

التيسير ٢٨/ ، والكشف ١٥٥/١ .

(٧) سورة النازعات : الآية ٣ .

وحالة الاسكان الذي مع الابدال المفرد . ينبغي ان نسط القول فنذكر - لكل واحدة منها شرائطها وأحكامها ومواضعها ولواحقها ولكل واحد من هذه الانحاء الثلاثة ، فقد يكون في المتصل ، وقد^(١) يكون في المنفصل .

أما الاسكان المفرد ، وأكثر ما يكون في المتصل ، وذلك إذا كان فعلاً أو جارياً على الفعل ، بشرطة ألا يكون لللاحق ، فإن كان ما قبل الحرف الذي وقع عليه الاسكان متحركاً لم يحتاج فيه إلى مزيد صنعة نحو : عَدَّ وَصَبَّ وَسَرَّ وَنَجَرَ في الافعال ونحو ، صَبَّ ومنجَر في الاسماء الجارية عليها . وإن كان ما قبل الحرف الذي وقع عليه الاسكان ساكناً فإن كان حرف مد كما في : غار وعادَ وثمود الحبل . أو حرف لين كما في : اصم^(٢) ودوية كان حكمه حكم المتحرك ، وإن لم يكن واحداً منهما . فبالضرورة يحتاج فيه إلى تحريك . والوجه أن يلقي عليه حركة ما يراد اسكانه ليكون دالاً عليها نحو : يَعدُّ ويَمرُّ ويفر . في الافعال نحو : مفرّ ومدقّ ومعزّ في الاسماء . فهذا النحو من الادغام لازم ، لأن الفعل مظنة للاعلال فاحذر ان يترك فيه ما يكون مستقلاً .

فأما الاسماء التي لم تجر على الافعال فمتحصنة بصيغها نحو : سرر وقدد وشرر . وكذلك الابنية التي لللاحق نحو : جلبب في الافعال وقردد^(٣) ، ومجلبب في الاسماء وذلك لأنك لو ادغمت شيئاً من هذه كان فعلاً كلاً فعل .

فإن قيل : قد حكمتم بأن هذا النحو من الادغام لازم فما الوجه في مثل : قرر ربب ومقرر ومربب ، هل يجوز أن يحرك الاول من الامثال الثلاثة : قرر ومربب . قلنا : إنما امتنع هذا في هذا الموضع ، لأنك لو فككت ادغاماً لتعقد ادغاماً لم تكن ربحت شيئاً .

فإن قيل : فما يقولون في نحو : افتتلوا^(٤) . وقد يجوز ان يترك على أصله ، وإن يدغم باسكان التاء الاولى مع القاء حركتها على القاف مثلاً نحو : قتلوا حذف الهمزة المجتلبة

(١) كررت في النسختين ((فقد يكون في المتصل)) وشطب في نسخة (ب) .

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٩/٢ .

(٣) في متن الأصل وحاشية في (ب) ، انظر : الكتاب ٤٠٨/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٤١٠/٢ .

استغناء عنها ، وأن يدغم باسكان التاء^(١) . مع تحريك القاف على اصل التقاء الساكنين نحو : قتلوا وحذف الهمزة أيضاً ؟ قلنا : أما كون الادغام على طريق الجواز دون الوجوب ، فلأن التاء الأولى فيه لم تكن من الكلمة بل هي داخلة عليها فكانها من هذه الجهة في حكم الانفصال .

وأما الكسرة في الحرف الذي قبلها ، فلأنها ابدأ تكون مفتوحة ، وليكون ادل على كون القاف في تقدير السكون ، وقد يتفق أن يسكن ما بعد الحرف الذي يراد أن يسكن كما في نحو : اردد . ولا تعضض . ففيه اسكان المتحرك في المثليين فيحتاج إلى تحريك الساكن على ما عرفت فلذلك جاز فيه الادغام وتركه ، لأن الخطب فيه أطم ، واسكان المتحرك إنما هو ببقاء حركته على ما قبله نحو : غرض ورد وفر^(٢) .

وأما تعيين حركة الساكن فقد يكون باعتبار الاخف ، فعلى هذا ينبغي ان يفتح على النحو الذي قدمناه وقد يكون باعتبار التحريك على أصل التقاء الساكنين على ما ستعلمه بعد إن شاء الله تعالى .

فعلى هذا ينبغي أن يكسر نحو : غرض ورد وفر ، وقد يكون على سبيل الاتباع لحركة ما قبل الساكن نحو : غرض ورد وفر . هذا إذا لم يتصل بالفعل ساكن بعده . فإن اتصل فلا يخلو من ان يكون حرف مد ، فلا بد أن تكون الحركة قبله مناسبة له نحو : فرا وعضوا وردى . وعلى هذا ردها ورده .

لا يجوز غير ذلك في سعة الكلام لأن الهاء خفية فكان حرف المد ولى الحرف الذي كان أصله السكون . والساعة يتطلب له الحركة أو يكون حرفاً آخر ، فالوجه فيه الكسر لما كان الساكن بعده نحو : رد آبنك . وغض الطرف .

ألا ترى أنك لو فككت الادغام وجب الكسر في نحو : اردد آبنك^(٣) . واغضض الطرف . وقد يجوز مع الادغام غير الكسر ببقية للكلمة على الحالة التي لها قبل ان لقيها الساكن بعدها .

(١) اختلاف في الترتيب نسخة (ب) .

(٢) انظر : الكتاب ٤١٠/٢ .

(٣) انظر : المنصب ٣٠٤/٢ .

وقد يكونُ في المنفصل . واحسنُ ما يكونُ ذلك إذا تتابعت الحركاتُ كما في قوله تعالى ﴿وَيْسُكَ السَّمَاءُ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾^(١) ويقولون : يد داود^(٢) .

وليس شيء من ذلك بواجب ، إذ الثاني من المثليين ليس بلازم للأول فيتأكد الاستئصال فيترجح التخفيفُ فيدوم . على أن الكلمة الواحدة قد تستقل فيها ما لا يستقل^(٣) في الكلمتين ككثير من اجتماعات حروف الحلق . يرفض في الكلمة الواحدة ولا يرفض في الكلمتين وبإزاء : عاد في المتصل ﴿الْبَرْكَرِ * رَبَّتَا﴾^(٤) وقال لهم . وبإزاء : أَصَيِّمٌ جَبَبُ بَكَرٍ . وثوبُ بَكَرٍ . وعلى هذا ﴿حَيْثُ قُتِّمُومَةُ﴾^(٥) إلا أنهم قالوا : في المتصل : علو ورمية فادغموا حرف المد . ولا يقولون : وجدوا واقدوا . واكرمي ياسراً بالادغام ، لأن الداعي ، ثم انطق من الداعي هنا وأقوى فجاز من يطول المد بالادغام . في المفرد ما لم يجز في المركب . فإن كان مكان حرف المد حرف لين وجب الادغام حالة الادراج الصرف نحو : اخشو واقدوا^(٦) ز وأخشي ياسراً .

وقد عرفت من الفرق بين حرف المد وحرف اللين ما يمكنك ان تتخذه علة لافتراق الحاليين ها هنا فتبصر .

وأما الابدالُ المفردُ : فيقل في المتصل نحو : ودَ . كان أصله وتد على ان يكون لغة في وتَدَ . فابدلوا من التاء دالاً ، ليمكن الادغام ولم يستعملوا : وتدا بالاسكان ، لأن اجتماع المتقاربين في الكلمة الواحدة مما يثقل على اللسان ، كما يثقل على القدم ان تطأ في سيرها موضعاً واحداً ، وموضعين متقاربين كرتين^(٧) على التوالي . والادغام في مثل هذا الموضع مما يوجب الاشتباه في الابنية ، فلذلك قل اجتماع المتقاربين في أصل الموضع

(١) سورة الحج : الآية ٦٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٧/٢ وكتب عند سيبويه ((يد داود)) بواو واحدة ونسخ المستوفي كتبها بواوين .

(٣) نقص في (ش) فقط .

(٤) سورة آل عمران : الآية ١٩٣ - ١٩٤ .

(٥) سورة النساء : الآية ٩١ .

(٦) ((من)) سقطت من (ج) .

(٧) انظر : شرح المفصل ١٠/١٢٣ .

- اعني في الكلمة الواحدة - ويكثر في المنفصل بشرائط .
اولاها : أن يكون الحرفان متقاربين في المخرج ، لأن البدل ينبغي ان يكون مناسباً للبدل منه .

الثانية : ان لا يكون المدغم فيه اضعف من المدغم ، لأن الاضعف لا يستطيع حمل الاقوى واسباب القوة : هي الجهر والشدة التي تكون في حروف الحبس والاطلاق والاستعلاء والاطباق منه خاصة والصفير .

والنفسي والغنة والتكرير والتخميم والاستطالة وإذا تلاحت هذه في حرف واحد تضاعفت له القوة بحسبها ، وبالعكس وهذه الشروط اكثرية ليس بكلية .

والثالثة : أن يدغم ما هو ابعد من الفم فيما هو اقرب منه إن لم يكونا من حروف الفم ، لأن الفم هو مجتمع المخارج وفيه ينشأ اكثرها ولذلك ما كان الادغام اكثره في حروف الفم .

واعلم أن الساكن من المتقاربين كلما كان أكثر في الاستعمال وسكونه الزم كان بالابدال المقتضي به إلى الادغام احق ، ولذلك كانت اللام إذا لحقت الاسم للتعريف بحيث يجب أن يبدل منها الحرف الممايل للحرف الذي بعدها إذا كان ذلك الحرف احد الحروف الثلاثة عشر التي هي : التاء والتاء والذال والذال والراء والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون .

فإن وقعت في نحو : هل وبلى^(١) مما يلزم سكونه وإن كان ليس في كثرة الاول جاز أن تبدلها : التاء والتاء والزاي والسين والضاد والظاء والنون عند جماعة من القراء^(٢) لم يجز عندهم أن تبدلها .

هذه الحروف في نحو : قل وافعل حيث لم يلزم السكون لزومه في هل وبلى فتأمل هذا وقس عليه ما سواه .

ومن الابدال في هذا الباب أن تبدل من تاء التانيث احد الحروف الستة التي هي :

(١) الكتاب ٤١٦/ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١٥٣/ .

(٢) انظر : التيسير ١٩ - ٢٩ .

التاء والجيم والزاي والسين^(١) والصاد والظاء^(٢) .

ومنه ان تبدل من ذال ((إذ)) أحد الحروف الستة التي هي : التاء والجيم والذال والزاي والسين والصاد .

ومنه ان تبدل من دال قَدْ جيماً وذالاً أو زايأ أو سينأ أو شينأ أو صادأ أو ضادأ أو ظاء .
وحجة من ادغم الدال في الجيم انهما تواخيا في المخرج واشتركا في الجهر وفي الشدة^(٣) أيضاً والاظهار هو الاصل .

وحجة من ادغمها في الذال الموافقة في المخرج والاشتراك في الجهر .
ومنهم من لا يدغم الدال في الذال فلا يبدل الدال في قَدْ ذالاً^(٤) يدغمها في الذال بعدها ، نظراً إلى ان الدال اشد من الذال ، والاضعف ينبغي ان يدغم في الاقوى على ما عرفت .

وحجة من ادغمها في الزاي انهما اشتركا في المخرج من الفم وفي الجهر أيضاً .
ويزيد الادغام حسناً ان الزاي^(٥) اقوى من الذال فجاز أن ينتقل الاضعف إلى الأقوى^(٦) ، والاظهار هو الاصل ويزيد حسناً ان الحرفين قد اختلفا في الصغير إذ الدال ليست بصافرة^(٧) .

وأيضاً قد اختلفا في الشدة والرخاوة ، لأن الدال شديدة ، والذال رخوة على ما قد استثبت .

وحجة من ادغمها في السين^(٨) أو الشين تقارب المخرجين والاشتراك في ان كل واحد من المدغم والمدغم فيه يدغم فيه لام التعريف وهو اصل معتبر في هذا الباب ز ثم ان

(١) في (ج) ((الشين)) .

(٢) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع / ١٥٠ .

(٣) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع / ١٤٨ .

(٤) في نسخة (ج) فقط وردت ((لا)) .

(٥) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع / ١٤٤ .

(٦) دراسة الصوت اللغوي / ٣٣٣ .

(٧) انظر : الكتاب ٤٢١/٢ .

(٨) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع / ١٤٥ .

..... المستوفى في النحو

السين هي وإن كانت مهموسة ففيها من الصغير ما يوازي الجهر في الدال ، وكذلك الشين فيها التثني ، وإن كانت غير مجهورة والظهار على أنه هو الأصل .
وحجة من ادغمها في الصاد^(١) المخاوة التي بينهما في المخرج ، وإن لام التعريف تدغم فيها كليهما .

وإن الدال وإن كانت مجهورة ففي الصاد قوة الصغير والاستعلاء والاطباق والظهار على الأصل ، ولأن الحرفين قد اختلفا في الجهر والهمس وأيضاً في الشدة والرخاوة .
وحجة من ادغمها في الضاد^(٢) أو الطاء المجاورة في المخرج ويشهد لها ادغام لام التعريف في كل واحد من المدغم والمدغم فيه ، والاشتراك في الجهر يزيده حسناً أن المدغم فيه أقوى من المدغم لمكان الاطباق والاستعلاء في كل واحد من الضاد والطاء وللاستطالة التي في الضاد حاصلة والظهار فيه على الأصل ، وهذا النموذج للتعليلات الجزئية في الادغام فقس عليه .

ومن الابدال ما يعرض للنون الساكنة^(٣) أو التنوين مع الحروف التي تدغم فيها ، اعلم أن النون الساكنة لها مع^(٤) المتحرك بعدها ثلاثة احوال .
الظهار : وهو أن تخرج النون من الفم من حيث تخرج المتحركة وذلك إذا كان بعدها أحد حروف الحلق ويستوى فيه المتصل كالمجنيق ، والمنفصل : كقوله تعالى ﴿مَكَهُ عَمِّي﴾^(٥) .

والاخفاء : وهو أن تخرج بعضها من الفم وبعضها من الخيشوم على ما عرفت قبل وذلك إذا كان بعدها التاء أو الثاء أو الجيم أو الدال أو الذال أو الزاي أو السين أو الشين أو الصاد أو الضاد أو الطاء أو الظاء أو الفاء أو القاف أو الكاف وهذه أيضاً يستوى فيه المنفصل كزيد وجبس .

(١) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع / ١٤٥ .

(٢) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع / ١٤٦ .

(٣) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع / ١٦١ - ١٦٧ .

(٤) اختلاف في ترتيب (ب) .

(٥) سورة البقرة : الآيتان ١٨ ، ١٧١ .

والمنفصل : كقوله سبحانه ﴿سَلَامٌ قَوْلًا﴾^(١) وكل واحد من الاظهار والاختفاء إذا وضع موضع الآخر كان لحنًا^(٢).

والابدال إما مجرداً من الادغام وذلك إذا كان بعدها الباء متصلة كما في عنبر أو منفصلة كما في ﴿أَنْبُورِكَ﴾^(٣) فإن النون في هذا الموضع تنقلب^(٤) ميماً ولا تدغم في الباء وتكون كأنك تقول : عمير^(٥) وأم بورك^(٦). بهذا اللفظ وهذا البديل أيضاً لازم ، اجمع القراء على الأخذ به^(٧).

وأما مع الادغام^(٨) فينقسم قسمين : قسم يبقى مع الادغام فيه الغنة ، وذلك إذا كان بعدها نون أخرى أو ميم أو واو ، أو ياء .

وفرق^(٩) بين النون والميم وبين الواو والياء ، فإن الغنة في الاوليين هي التي في النون والميم . الملفوظ بهما في نحو : من نار منا توزع . ومن ماء ومن ملك . وفي الآخرين هي التي كانت في النون المبدل منها الواو أو الياء في نحو : من وجد ، ومن يقوم .

وهذا عما يبقى الاطباق مع الادغام في نحو : احفظ^(١٠) ذيلك واضبط^(١١) دابتك ، إلا أن ابقاء الغنة هنا إنما هو عن أكثر القراء ، وبقاء الاطباق ثم متفق عليه ، وكل واحد من الغنة والاطباق المذكورين مضعف للادغام ، حتى أن التشديد فيه ليس بتشديد تام ، لأنك كأنك ابقيت بعض المبدل منه ، فلا يكون ذلك ابدالاً تاماً في الحقيقة .

(١) سورة يس : الآية ٥٨ .

(٢) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع / ١٦٢ .

(٣) سورة النمل : الآية ٨ .

(٤) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع / ١٦٥ .

(٥) في (ش) ((عمير)) .

(٦) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع / ١٦٥ .

(٧) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع / ١٦٣ .

(٨) في (ب) و (ش) ((وينقسم)) والصحيح ما ثبتناه .

(٩) في (ب) ((والفرق)) .

(١٠) في الحاشية فوق احفظ واضبط توجد كلمة ((اطباق)) .

(١١) في (ج) ((العبارة)) احفظ ذيلك واربط دابتك .

وهذا النحو من الابدال - اعني الذي بالميم والواو والياء - لا يكون في المنفصل كما ترى .

فأما المتصل : فلا يكون فيه ذلك نحو : زغناء وقنوة وكنية . ولو ابدلت النون فيه لاشتبهت الابنية .

وقسم تزول فيه بالادغام الغنة ، وذلك إذا كان بعد النون الساكنة راء أو لام نحو من ربك ﴿مِنْ لَدُنْهِ﴾^(١) ولا يكون ذلك إلا في المنفصل ، لأنه لو وقع في المتصل لالتبس بالمضاعف .

واستبقاء الغنة مع الراء واللام قد أخذ به جماعة من القراء والنحويين^(٢) .

فإن سألت عن العلل في هذه الاحوال الثلاث وتقاسيمها فإن العلة في إظهار النون الساكنة مع حروف الحلق هي امتناع الادغام لفقد التقارب بين النون وبين^(٣) تلك الحروف وامتناع الاخفاء لبعدها بينها وبين الخيشوم الذي هو مخرج الحفاء . والعلة في اخفائها مع الحروف الخمسة عشر المذكورة هي قرب المسافة بينها وبين الخيشوم . ولم ينصف من جعل الغنة التي مع الحفاء كالغنة التي يدعيها مع الاظهار ، وذلك ان الاظهار لا يوجد فيه غنة حقيقية ، وإن كان فيه ما هو شبه غنة لمناسبة بين المخرجين ، ولأن هذه الحروف قد ارتفعت عن الهوى في الحلق صلح ان تتلقى بالنون ذات الشعبتين ، وهي التي ينقسم بها الصوت على ما نبأناك به قبل .

وكان التوغل في اخراج الحروف الحلقية بعد تشعيب الهواء المصوت بالنون الخفية مما يثقل على اللسان فرفضوه .

والعلة في قلب النون^(٤) ميماً قبل الباء في نحو : عتبر من غير ادغام أن الباء ليست من حروف الحلق فتستحق أن تظهر معها النون ، ولم تكن من الحروف المقاربة للنون في المخرج فيدغم فيها النون والاختفاء يعود ميماً عند ضم الشفتين بالباء إذ قد عرفت قبل أن

(١) سورة النساء : الآية ٤٠ ، الكهف : الآية ٢ ، انظر : الكتاب ٣٨٨/٢ .

(٢) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٦٢/ .

(٣) في (ش) ((من)) .

(٤) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٦٥/ .

الميم إنما تحدث من اجتماع أمرين :
أحدهما ، الغنة من الخيشوم .
والآخر : ضم الشفتين .

وأما العلة في استبقاء الغنة مع الواو والياء في نحو : من وجد . ومن يقوم وتركها مع
الراء واللام عند الجمهور في نحو : (من رب :) و ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾^(١) فإن الواو والياء فيهما من
اللين ما يسارق به الغنة كالموافقين في حالة واحدة . فقالوا : ليس ذلك في الراء^(٢) واللام ،
وامتنع فيهما استبقاء الغنة معهما ، وكأنك تولد بعد الميم في نحو : مَنْ وجد ، على هذا
الحد حرفاً بين النون الخفية وبين الواو .

وكذلك الشأن في الياء فلذلك قلنا : إن الادغام تم ليس بادغام تام وكذلك إذا
اطبقت^(٣) في نحو : احفظ ذلك ، كنت وكأنك اشربت الذال الأولى التي هي بدل من
الطاء شيئاً من صوت الطاء ثم ادغمتها في الثانية .

فإن لم تفعل احتجت إلى أن يقف اللسان بالطاء فيزحف زحفة يسيرة من مخرج الطاء
إلى مخرج الذال ثم يرتفع الارتفاع الفاعلة للذال المتحركة إلا أن هذه النقلة لما كانت
خفية ظن به أنه ادغام حقيقي . هكذا ينبغي أن تفهم هذه المسائل ومن الله المعونة .
ومن الحروف حروف قد يدغم فيها ما يقاربها في المخرج ولا تدغم هي في مقارب لها
أصلاً .

منها : الشين والضاد والفاء ، ومنها الراء والميم .

وقد تدغم الصاد والزاي والسين بعضها في بعض ولا يدغم فيها ما سواها ، والعلة
في ذلك أن هذه الحروف قد زيد في مقدارها فصارت بحيث لا يسعها غيرها من الحروف
على ما شرحناه قبل .

فإن قيل : فهل يمكن الادغام في نحو : مستمع ومصطبر^(٤) . وقد صارت التاء فيه

(١) سورة النساء : الآية ٤٠ ، والكهف : الآية ٢ .

(٢) انظر : الهمع ٢/٢٣٠ .

(٣) في (ش) ((طبقت)) .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٤٢١ .

طاء^(١) لتوافق الصاد في الاطباق ومزدجر . ثم ادغم الثاني في الاول على ما اصلناه لك .
وعما يحسن لك هذا أن الاول اصل والثاني زائد ، والاصل أولى بأن يغير إلى مشابهة
نفسه ومماثلتها^(٢) ولذلك جاز في مفتعل من الثار مثير . وعلى هذا مظلم ومظلم في^(٣) :
مظلم .

ومن الضرورة الداعية إلى مماثلة الثاني للاول ما تراه في نحو : امدح علياً وامتد هشاماً
حيث يقال : امد حلياً وامتحشاماً .

بهذا اللفظ فأنك قد قرأت ان الحروف التي ليست من الفم ينبغي ان يدغم منها ما هو
أبعد من الفم فيما هو أقرب إليه .

والحاء وإن كانت من مخرج العين فإن الصوت ينسل بها إلى نواحي الفم انسلافاً
يكون في العين ، وذلك لتضايق الحنجرة بالحاء على ما عرفت قبل هذا من طريق القياس
النحوي .

ولم يدغم القراء من المتقاربين في الحلقيية غير «نَرْخِيحُ عَنْ الْكَافِ»^(٤) بادغام الحاء والعبارة
بما ورد عن أئمة القراء وعليه المعمول^(٥) .

وقد يكون من الابدال ضرب ثالث من نحو : رفه عبدك . وذلك ان الهاء والعين ليس
بينهما من المناسبة ما يوجب قلب احدهما إلى الآخر فتطلبوا الحاء واسطة بينهما يحول
إليها كل واحد من الطرفين لينعقد الادغام فيكون في اللفظ : رفجبدك . لا يفضي إلى
اللبس في الابنية نحو قوله تعالى «فَادَارَأْتُمْ»^(٦) فيها والاصل : فتداراتم . فكانه اسكنت
التاء فيه وابدال منها الدال ثم ادغمت الأولى من الدالين في الثانية .

(١) انظر : شرح المفصل ١٢٧/١٠ .

(٢) في (ب) ((ومماثلها)) .

(٣) في (ج) ((مظلم ومضلم في مضظلم)) وفي (ش) ((ومظلم ومظلم في مظلم)) وفي (ب) ((مظلم
ومظلم وسقطت مضظلم)) وفي سيبويه ٤٢١/٢ ((مضظلم)) .

(٤) سورة آل عمران : الآية ١٨٥ ، وانظر : التيسير ٢٣ .

(٥) في (ب) ((وعليه المعمول)) وفي (ش) ((وعليه المعمول)) .

(٦) سورة البقرة : الآية ٧٢ .

فإن اردت الادغام في نحو: تداراتم على ان تكون التاء مبتدأ بما اجتلبت همزة للوصل للاحتياج إليها كما تحذفها للاستغناء عنها في نحو: خطف^(١) على اختطف وعلى هذا^(٢): ازين . واصالحا و (تذكرون)^(٣) .

ولا يجوز في كيد كد . وفي : محتد محد . لأنه يجعل البناء بحيث يظن به انه من المضاعف ، ولأن الاعتلال فيه يصير اعلالين يلزمان الكلمة الواحدة . وقد يكون المنفصل نحو «حيث شئت»^(٤) و «الفنار * لا»^(٥) لأن الثاني لا يلزم الاول ، وكلما كان الاتصال أكد كان الاسكان مع الابدال ابعد . ولذلك جاز : تدارا^(٦) ما لم يجر في محتد ، لأن التاء في تدارا ليست بلازمة لزومها في : محتد ولا التي في : «مردفين»^(٧) كالتي في : يتد . فاعتبر هذا .

ومن الابدال الذي مع الاسكان : عبشمى في نحو : عبد شمس . اسكنوا الدال وجعلوها شيئاً ثم ادغموا ، ولأن الباء قبل الدال كانت ساكنة احتاجوا إلى تحريكها ، فالتقوا عليها حركة الدال فصار إلى ما ترى ، وليس هذا مما يقاس عليه غيره واحتمل ذلك فيه لكونه من الاعلام .

(١) انظر : الكتاب ٢/٤٢٥ - ٤٢٦ .

(٢) في (ب) ((خلف)) .

(٣) انظن بهذه الكلمة انها مأخوذة من الآية «وَكُنْتُ» يونس : الآية ٢٤ ، حيث قال سيويه ٢/٤٢٥ وتصديق ذلك قوله عز وجل «فَأَدَّارُكُمْ» يريد متداراتم و (وازينت) إنما هي يزيت وتقول في المصدر : ازيننا وادارا .

(٤) سورة البقرة : الآية ٥٨ ، الأعراف : الآية ١٦١ ، انظر : التيسير ٢/٢٦ .

(٥) سورة غافر : الآية ٤٢ - ٤٣ .

(٦) في (ب) ، (ش) ((تداراء)) .

(٧) سورة الانفال : الآية ٩ ، وفي الكتاب ١٠/٢ وحدثني الخليل وهارون ان اتاساً يقولون (مردفين) فمن قال هذا فإنه يريد مرتدفين .

فصل

فى التقاء الساكنين

الساكنان إذا التقيا فاما : من كلمة واحدة ، وأما من كلمتين .
فإن كانا من كلمتين : فلا يخلو الأول من أن يكون حرف مد ، ولا تمسه الحركة أصلاً ،
فلا وجه فيه إلا الحذف ، وتبقى الحركة التي قبله دالة عليه تقول : غزا ابنك^(١) . وما
اسمك . ويعدو الغلام ، وامشوا الساعة . ومررت بقاضي القوم وصلي الآن يا جارية .
أو يكون حرفاً^(٢) ليس من حروف المد فلا تقع فيه الحركة فيحرك . والاكتر فيه الكسر كما
ذكرناه قبل ، ولأن الافعال لا مدخل للكسر^(٣) فيها . فإذا انكسرت في نحو : اضرب اليوم .
ولم يخرج الحارث^(٤) . علم ان ذلك بعارض^(٥) عرض . وكذلك الاسماء المتكئة لا
يكثر الكسر فيها كثرة الفتح أو الضم . فيمكن ان يكونوا تلافوا ذلك باختيار الكسر^(٦) في
أواخرها^(٧) الساكنة إذا^(٨) الجأ إلى تحريكها السكون بعدها كما تقول : مررت برجل مكرم
ابنك ، وبغلام منطلق اليوم . ثم طردوه طرداً في سائر المواضع وعلى هذا من القوم
ولديهم المال و ﴿قَالَتِ امْرَأَةٌ﴾^(٩) و ﴿لَوَاسِطَتَانِ﴾^(١٠) و ﴿أَوَافِقُ﴾^(١١) .

(١) انظر : الكتاب ٢٧٦/٢ .

(٢) في (ج) ((أو يكون ليس من حروف المد)) .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٢٧/٩ .

(٤) في (ج) ((الحارث)) .

(٥) في (ج) ((لعارض)) .

(٦) شرح المفصل ١٢٧/٩ إنما وجب فى التقاء الساكنين التحريك بالكسر لأمرين أحدهما : ان الكسرة لا
تكون اعراباً إلا ومعها التوين .. وقد تكون الضمة والفتحة اعرابين ولا توين يصحبهما .. الثاني انا
رأينا الجزم مختصاً بالافعال فصار الجزم نظير الجر ((.

(٧) في (ج) سقطت كلمة ((في)) .

(٨) في (ب) ((إذ)) .

(٩) سورة يوسف : الآية ٥١ .

(١٠) سورة التوبة : الآية ٤٢ .

(١١) سورة المزمل : الآية ٣ .

وقد تحرك هذا الساكنُ على الضم اتباعاً للحرف الذي بعد الساكن الثاني^(١) ، إذا كان مضموماً ضمة لازمة في نحو عذاب أركض^(٢) و ﴿وَكَلَّتْ أَخْرَجَ﴾^(٣) واو انقص^(٤) . كما ضمت الهمزة المجتلية في ما بعد اركض (نحو : اركض اخرج انقص .

وبما ضم في هذا الباب ضمّاً لازماً الواو الساكنة إذا انفتح ما قبلها في نحو : اخشوا الرجل ، ومرتضو القوم . لتكون الحركة مناسبة للحرف واشفاقاً على واحد اغنى غناء اثنين . ألا ترى أن الواو وقد اغنت عن حرف آخر حقه ان يكون قبلها - وهو الالف - في نحو : يخشى ومرضى .

فإن كان مكان الواو ياء ساكنة يفتح ما قبلها حركت على الكسر ، فوافق الحكم فيها الحكم الاكثري الذي عليه^(٥) معظم الباب . وذلك نحو : اخشى الرجل ومرتضى القوم . وعلى هذا طرفي النهار .

ومن الضم اللازم مذ اليوم فيمكن ان يقال : فيه انه رد إلى أصله ويمكن ان يقال : اتبع الحركة الحركة وكذلك الشأن في نحو : لهم الخير .

ومن الفتح اللازم في هذا الباب ما تراه في قولهم : من الرجل ونحوه إذا^(٦) ولي النون الساكنة من من لام التعريف ظاهرة أو مدغمة ، فإن كان مكان اللام حرف الجر^(٧) كان فيه الكسر على أصل الباب نحو : من اسمك والعلة في اختيار الفتح مع اللام هي ان من تستعمل كثيراً في الكلام ، وقبل النون الساكنة فيها الكسر . فلو كسروا النون مع اللام لالتقاء الساكنين توالى الكسرتان .

فإن قيل : ولم اختصت اللام بهذا دون سائر الحروف ؟

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٢٧٥ .

(٢) شرح باسهاب في فصل (في المنصرف وغير المنصرف) .

(٣) سورة يوسف : الآية ٣١ .

(٤) في (ج) ((واو نقص)) .

(٥) نقص في (ش) ((الذي)) وهي ضرورية للسياق .

(٦) في (ش) ((إلى)) وفي (ب) ، (ج) ((إذا)) .

(٧) في (ج) آخر .

..... المستوفى فى النحو

قلنا : لأنها يكثر مجيئها في الكلام وليس كذلك الباء في : من ابنك . ولا السين في من استطاعتك .

ومنه الفتح في قوله تعالى ﴿إِمْ * اللَّهُ﴾^(١) على الاتباع لحركة اللام^(٢) . وإن كانا من كلمة واحدة فاول ما في التقائهما إن أكثر النظر فيه إلى صاحب التصريف إلا أنا ثبت لك ها هنا جملاً تنتفع بها أنت وتستوفي بها أقسام كلامنا هذا . فنقول :

ان الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة فلا يخلو الثاني من أن يكون سكونه عارضاً للوقف ، أو يلزم أن يكون هو آخر الكلمة ، وذلك نحو : طلع البدر . ويا صاحب أرم . وعلى هذا قول القائل المتاع بيع . وزيد يقول . فهذا النحو من التقاء الساكنين محتمل ، لأن السكون مناسب للوقف ، فلذلك لا يغير له النظم ، على ان منهم من يقول : طلع البدر . ونظرت إلى البدر . فيلقتي على الساكن الأول الحركة التي رفعها الوقف عن الساكن الثاني .

إلا أن ذلك إنما يكون باجتماع ثلاث شرائط :

أولاهها : ان تكون تلك الحركة رفعة أو جرة في الاسم الموقوف عليه .

ولوقلت : ابصرت البدر لم يجز ، لأن السكون فيه ليس بلازم . ألا ترى انك تقول : ابصرت بدرأ . فتقف بالالف .

الثانية : ان يكون ما قبل الطرف - اعني الساكن الاول - حرفاً صحيحاً ليحتمل الحركة . فإذا قلت : هذا ثوب . ومررت بعير . لم يجز .

الثالثة : أن يكون الوزن الحادث بعد نقل الحركة غير خارج من الاوزان المستعملة لو قلت : هذا العلم . ومررت ببرد . لم يجز وانشد سيويه^(٣) .

انا ابن ماوية إذ جد النقر^(٤)

(١) سورة آل عمران : الآية ١ - ٢ ، وانظر : السبعة / ٢٠٠ .

(٢) في (ش) ((على الاتباع الحركة)) .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٤ .

(٤) لعدكي بن اعيد بن اسعد بن منقر .. انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٤ والانصاف ٢/ ٧٣٢ ، والجمع ٢/ ٢٠٨ ، التصريف ٢/ ٣٤١ ، ولسان العرب ٧/ ٨٩ مادة (نقر) ونسبه ابن منظور لعبيد بن ماوية الطائي .

وأيضاً :

شربُ الخُمورِ اصطفاً بالرجل^(١)

وذلك شيء يؤخذُ به أخذاً شائعاً .

فاما الحاقُ الهاءِ في الوقفِ على نحو : أرمِه وهو افضلُ اللغتين فلجبر^(٢) ما لحق الكلمة من الاعلال .

وكلما كان الاعلالُ اكثرَ كانَ لحاقُ الهاءِ في الوقفِ اوجبَ . لو قلت : في الوقفِ : ان تف اف من غير أن تلحقَ الهاءَ لم يجز .

أو يكون سكونه لا للوقف . فمن هذا الالتقاء ما يحتملُ أيضاً على النحو الذي ذكرناه في : دابة واللائي . لمكان المدِّ على أن منهم مَنْ قال : دابة بالهمزة . ومنهم من خالف في اللاي ومحياي^(٣) . وقد عرفت ذلك قبل .

ومنه ما لا يحتملُ أصلاً فلا بد فيه من تغيير الصيغة له ، وبه يختلفُ هذا التغييرُ باختلاف الساكن الاول إن كان حرفاً صحيحاً اثبت فلم يحذف . ولا يخلو السكونُ من ان يكون طارئاً عليه .

أما للدغام على النحو الذي ذكرناه في : ردّ . وأما على مثال قول الآخر :

ألا ربّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي وَلَدٍ لم يلدَه ابوان^(٤)

حيث جعل : يلدُ يلدُ كما يقال في انطلق انطلق تنزيلاً ليلد وطلق منزلةً فخذ في الاسكان على ما ذكرناه لك في مواضع .

(١) لم أعر عليه .

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ٢٧٨ .

(٣) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبعة ٥٩/ - ٦٢ .

(٤) لرجل من ازد السراة .. انظر : الكتاب ١/ ٣٤١ ، ٢/ ٢٥٨ ، والخصائص ٢/ ٢٣٣ ، وشرح المفصل ٢٨/ ٤ ، ٩/ ١٢٣ ، ١٢٦ ، والخزانة ١/ ٣٩٧ ، والهمع ١/ ٥٤ ، ٢/ ٥٦ ، والتصريح ٢/ ١٨ ، ونسب لعمر الجبني .

وهذا لو حرك فيه الساكن الأول مرة أخرى كان فعلاً^(١) كلا فعل . فلم يكن إلا تحريك الثاني . وكان الغرض في هذا التحويل إنما هو نقل الحركة من الأول إلى الثاني وإن كان لا نقل العين بل نقل الجنس .

واختيار الفتح ها هنا لحفته^(٢) ، أو يكون سكون الأمر والنهي وقد ردفته إحدى النونين نحو : اضربن ولا تضربن ولا يليق بهما إلا الحذف ولا التحريك . فليس إلا تحريك الساكن قبلهما .

واختيار الفتح للخفة ، وإن كان حرفاً من حروف المد حذف ، إن لم يكن تحريك الساكن بعده كما في نحو : خف وقم وبع . والاصل فيهما : خاف وقوم وبيع ، بناء على : يخاف ويقوم وبيع على ما تقرر في صناعة التصريف^(٣) .

وكذلك : لم يخف ولم يقم ولم يبع فإن قلت : يباع ولم يخاف . فإن اللام ها هنا ليست بساكنة أصلاً وعلى هذا : اضربن ولا تضربن للمؤنث و : اضربن ولا تضربن الجماعة المذكور . فإن أمكن تحريك الساكن بعده أثبت فلم يحذف والحركة بعده الكسر نحو : نزال وحذار . وإن كان حرف لين كما في : مخوف ومبيوع المقدرين في : مخوف ومبيع ترفع منه الحركة فيلتقي ساكنان فيحذف أحدهما .

والاقيس ان يحذف الثاني ، ثم تحرك الحرف الذي قبل الساكن الأول بالحركة المناسبة للساكن الأول فيصير : مخوف ومبيع ، فإن حذفت الأول احتجت مع حذفه إلى القاء الحركة المناسبة له على ما قبله لتقلب الواو في نحو : مبيع ياء .

وأما ما يدعي في نحو : أمس وهؤلاء وأيضاً في : كيف واين وأيضاً في : حيث ، وفي قبل . إذا بني آمن التقاء الساكنين فليس شيئاً يظهر إلى اللفظ ولا قريباً منه ، إلا ان السكون قبل الطرف منع أن يسكن معه الطرف في أصل الوضع .

والتحريك أما على الكسر نظراً إلى أنه لو لم يسبق بالسكون لم يمتنع فيه السكون .

(١) في (ج) ((كان فعل)) .

(٢) انظر : شرح ابيات سيويه لأبي جعفر النحاس / ٢٥٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٧٥/٢ .

وأما على الفتح اختياراً للاخف^(١) .
وأما على الضم تكملة لأقسام الحركة واشعاراً بأن الاسم أشبه بالمتمكنة من الاسماء
حيث احتمل فيه من الحركات لثقلها .
وفي : قبل وما معه خاصة وجه ثالث - قد اطلعناك عليه فيما مضى - وهو أنهم
أرادوا أن يجمعوا إلى الفتح والكسر فيه الضم .
والفتح والكسر إنما يكونان فيه للاعراب^(٢) نحو : جئت قبلك وبعذك ومن قبلك ومن
بعذك فضموه حالة البناء العارض .

(١) انظر : الكتاب ٢/٢٧٥ .

(٢) في (ش) ((الاعراب)) .

فصل

فى الحكاية التى تخص^(١) الاستفهام

إذا قال قائلٌ ضربتُ بكراً ، واستفهمت . فلك ان تقول : من بكر ؟ على الابتداء .
وهى لغة تميم من شاعهم . والحجة فيه ، انه على الاصل المأخوذ به فى كلام العرب .
ولك ان تقول : من بكر ؟ على الحكاية وهى لغة^(٢) أهل الحجاز والحجة فيه إنه ادلُ
على المعنى المقصود ، إذ الاولُ قد يمكن أن يكون قد اختلف فيه جهتا الأخبار
والاستخبار ، وكذلك الشأن فى الجر إذا قيل : مرت بكبر . إن شئت . قلت من بكر ؟
وإن شئت قلت : من بكر ؟ وهذه الحكاية لا تصح إلا بالاجتماع ثلاث شرائط .
الاولى : أن يكون الاسم المحكى به علماً . لو قلت لمن^(٣) قال : ضربت رجلاً . من
رجلاً ؟ لم يجز وذلك ، لأن الإعلام قد يجوز^(٤) فيها ما لا يجوز فى غيرها سمعت ذلك
مراراً .

والثانية : أن تكون الحكاية بـ ((من)) ولا يلحقها الاعراب إذ لو قلت : ايا بكر ؟ أو
أي بكر ؟ لم يستقم ونظير هذا انهم يقولون : إنكم اجمعون فى السوق ولو قلت : إن
القوم اجمعون فى السوق . لم يجز فى اجمعين إلا النصب .

والثالثة : أن يكون الاستفهام مرتباً على الخبر من غير أن يتوسط بينهما حرف عطف
يتراخى به الثانى عن الاول ، لو قلت : ومن بكر ؟ أو : فمن بكر ؟ كان لحناً فإن قيل
فكيف يكون اعراب قولك من بكر ؟ قلنا : من فى موضع ابتداء وبكراً خبره . كأنك
تقول : من هذا الذى نصبت اسمه ، وكذلك إذا قلت : من بكر ؟ كان معنى الكلام ،
من الذى جررت اسمه^(٥) ، ولك ان تقيس عليهما الرفع فى نحو : من بكر وإن كان

(١) انظر : الكتاب ٤٠١/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٣/١ .

(٣) فى (ش) فقط ((لا)) .

(٤) انظر : الكتاب ٤٠٣/١ .

(٥) فى (ب) ، (ج) ((حررت)) .

لا ضرورة فيه داعية إلى ذلك .

ومن الحكاية ما يكون بمن مع زيادة تلحقه ، وذلك نحو : أن يقول القائل : رأيت رجلاً ، فتقول : منا ؟ أو يقول : هذا رجل . فتقول : منو ؟ ويقول : استعنت برجل . فيقول : مني ؟ فإن قال : رجلان ورجلين قلت : منان ؟ ومنين ؟ وإن قال رجالاً ورجالاً أو رجال قلت منون ومنين ؟ وعلى هذا : منه ؟ متنان ، ومنات ؟ وهذا النحو من الحكاية له أيضاً شرطان .

الأول : أن يكون ذلك الاسم الذي يحاكي في اعرابه نكرة . لو قال قائل : اكرمت زيداً . لم يجوز ان يقال : منا ؟ لأن النكرة قد ظهر من أموالها في الخفة والاختصار ما لم يظهر من المعرفة .

الثاني : أن يكون الاسم المحاكى به - اعني من وما معه - موقوفاً عليه غير مدرج . لو قلت : منو هو ؟ أو منين يا فتى ؟ لم يجوز ، بل الوجه فيه ان يقول في هذا كله : من يا فتى ؟ وذلك لأن الوقف قد يلحق فيه من الزيادات ما لا يلحق في الوصل ألا تراهم يقولون في الانكار إذا قال القائل : اهنت بكرة . ابكرنيه ، أو : ابكرأ انيه ؟ ولا يجوز ذلك في الوصل . فأما ما أنشد من قول القائل :

أتوا نارِي فقلتُ منون أنتمُ فقالوا الجنُّ قلتُ عموا ظلاماً^(١)

فمحمول على الشذوذ^(٢) .

وقد تكون هذه الحكاية بأي^(٣) كقول القائل : رأيت رجلاً فتقول : أياً ؟ ويقول ؟ رأيت رجلين . فتقول : ايين^(٤) ورجالاً فتقول : ايين ؟ وعلى هذا اية ؟ وآيتان ؟ وآيات ؟ ولا يمتنع ها هنا الادراج لفقد الزيادة الملحقه . أم ليست كذلك ؟ قلنا : لو كانت

(١) سمر بن الحارث . انظر : النوادر / ١٢٣ ، انظر : الكتاب ٤٠٢/١ ، الخصائص ١٢٩/١ ، وشرح المفصل ١٦/٤ ، والجمع ١٥٧/٢ ، ٢٢١ ، والاشموني ٩٠/٤ ، ٢٢٠ ، والتصريح ٢٨٣/٢ ، والخزانة ٣/٢ .

(٢) الكتاب ٤٠٢/١ وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع بعد ما يجوز للشاعر / ١٦٨ منون أنتم ؟ فوصل وكان الوجه ان يقول : من أنتم ولكن اضطر للوزن فأجرى الوصل بحرى الوقف .

(٣) انظر : الخصائص ١٣٠/١ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٠١/١ .

..... المستوفى في النحو

للاعراب لثبتت في الوصل^(١) أيضاً كالتى في أي لكنها ضوهم بها الاعراب وأحواله
مضاهاة كما في : اللذان واللذين عند من جعلها مبنيتين . وقد عرفت ذلك قبل فلم نحتاج
إلى إعادته الآن .

(١) انظر : الكتاب ٤٠٢/١ .

فصل

في الوقف^(١)

لا يكون الوقف إلا على الساكن ، كما لا يكون الابتداء إلا بالمتحرك^(٢) . ولو وقفت العرب على افراد كلماتها كالعجم في اكثر الأحوال ، لسكنت أواخر الكلم كلها كالشأن في اللغة الفارسية . وأيضاً في اللغة البغدادية . فإنها وإن كانت الفاظها المفردة عربية في الاصل فإن التركيب فيها مشابه للتركيب الاعجمي .

والكلمة التي يوقف عليها في اللغة العربية لا يخلو آخرها من أن يكون ساكناً أو متحركاً . فإن كان ساكناً فالوقف عليه باقراره على السكون كما هو . إلا إذا كان ذلك الساكن زيادة لا تليق بالوقف ، كالتنوين في آخر الاسم الامكن ، وكالياء في آخر : هدهي ، أو شبيهاً بالزيادة ، كالواو^(٣) والياء في نحو : ضربهو وبهي .

تقول : في الوقف على الساكن هذا : لهم . وسررت بدا . ومررت بمن . وجاءني القاضي . ويا قاضي . ولقيت المعلي . والمال لي . فيمن اسكن هذه الياء . ويا هند ادعي . وأيضاً : هو يغزو . وانت ترمي . وانا اخشى . واسجد واقرب^(٤) . وانت لم تقل وأيضاً نعم . ولا .

ولنذكر لك المواضع الثلاثة المستثناة من السكون العام .

أما التنوين : فلا يخلو من أن يكون مترتباً على حركة الاعراب وبعدها . فإن كان بعد الفتحة ابدل منه الالف في الوقف لخفتها نحو : لقيت زيداً . وصحبت رجلاً وأكرمت قاضياً . وصدرت ظلياً . والقيت في البئر دلوأ . وسمعت نبأ . ولبست رداء^(٥) . وحشيت

(١) انظر : الكثاف ٢٧٦/٢ - ٣٠٤ ، وشرح المفصل ٦٨/٩ ، وهذا الفصل ملخص البرهان ٣٥٩/١ .

(٢) انظر : ايضاح الوقف والابتداء لابن الانباري ١٥٧/ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٧٦/٢ .

(٤) في (ب) ((واقرب)) .

(٥) في (ب) ، (ش) ((رداء اء)) .

منك بطوا . يطرد لك هذا الحكم مع جميع الحروف إلا التاء - التي يوث بها الاسم - فإنها تبدل في الوقف هاء ، سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة .

فإذا كانت الهاء هذه تخص الوقف فلا يحسن أن تبدل من التنوين معها الألف المشاركة لها في الحفاء حالة النصب في الاسم ، فيسقط التنوين ها هنا بلا بدل تقول : ضربت ضربة . وجيت ثمرة . ورأيت امرأة . وكسوت كسوة . وقضيت قضية .

وإن كان بعد الضمة أو الكسرة حذف ، حذفاً من غير عوض لاستقلال الضمة والكسرة ، ولأن الوقف مظنة اختيار واستخفاف ، فغير غريب أن يجتمع فيه مع إحدى الحركتين الثقيلتين ما يكون عوضاً عن زائد . قد يستغني عنه في الوصل كثيراً .

وذلك عند الإضافة ومع الف واللام على ما عرفت قبل . وإذا اسقط التنوين من الاسم المرفوع أو المجرور فلا شك أن الاسم يبقى آخره متحركاً ، فيكون الوقف عليه وقفاً على متحرك ، فيدخل في القسم الذي نذكره لك في الموقوف إن شاء الله تعالى . أو يكون قد لحق ولا حركة الأعراب قبله ، بل سقط يلحقه حرف الأعراب . وذلك الحرف : أما الألف في نحو : رعى ومعلى على الأحوال الثلاث .

وأما الياء في نحو : قاضٍ وغازٍ ، حالتي الرفع والجراً ما أتيناك به في أوائل هذا الكتاب . فإذا وقفت على نحو : رعى ومعلى ، فلا بد لك من حذف التنوين ، أما في حالة النصب فبالألف الذي يخلفه ، فلا تعود الألف الأصلية ، كما لا تعود مع التنوين تقول : ملكت رعى ، ورأيت معلى .

وأما في الرفع والجراً فمن غير أن يخلفه شيء في مكانه . فيعود الألف التي كان السبب في انتفائها ثبات التنوين تقول : هذه رعى . ومررت برعى . وجاءني معلى . ومعلى وإذا وقفت على نحو : قاضٍ وغازٍ . فلا بد لك أيضاً من حذف التنوين فيبقى الآخر متحركاً فتقف عليه كما تقف على : الباب والدار ، إذا انكسر آخرهما فتقول : هذا قاضٍ وغازٍ . ومنهم من يعيد الياء التي سقطت من قاضٍ وغازٍ بلحقا التنوين^(١) كما أعاد الألف في هذا معلى ومعلى فتقول : وهذا قاضي وذاك غازي .

وحكمُ النونِ الساكنةِ في آخرِ الفعلِ حكمُ التنوينِ في آخرِ الاسمِ ، تقول في ﴿لَتَسْمَعَنَّ﴾^(١) لنفسعا وفي اضربنِ اضرباً^(٢) .

وأما الياءُ في آخرِ : هذي . فاعلم انهم يقولون : هذه صاحبتك . كما يقولون : هذا صاحبك . فالياءُ الساكنةُ والياءُ كلُّ واحدةٍ منهما بازاءِ الالفِ في : هذا لكن بعضهم كسرَ الياءَ والحقُّ بعدها الياءُ اشباعاً للكسرةِ فقال : هذي أمة الله^(٣) .

وقد عرفت أن الوقفَ لا يليقُ به اثباتُ الزياداتِ التي تلحقُ أواخرَ الكلم ، فوجب لذلك ان تقفَ على هذه الكلمةِ بحذفِ الياءِ نحو : مررت بهذه . ويدلك على أن الياءَ هذه التي بعد الياءِ للاشباعِ والتطويل ، انها لا تجيء إلا مع هاء التنبيه ، ولا تقول : هذي ، كما تقول : ذا وذو أو ذي . ومن خصص بالوصلِ وذو بالوقفِ . فلان الياءَ خفيةً . وإذا سكنت عليها كانت اخفى فابدل منها الياءَ للمناسبةِ بينهما .

وأما الواوُ والياءُ في نحو : ضربو وبهي وما شاكلهما - فهما وإن كانتا اصلين عند أكثرِ الاصحاب - فلا شك أنهما قد يستحسنُ فيهما الحذفُ في نحو : اتاهُ زيدٌ وشروه بشمن . وفيه خيرٌ ، وأيضاً في نحو : منه اخذتُ واكرمهُ غداً . وضربتُه هندٌ . وإذا كان كلُّ واحدٍ منهما قد تحذفُ في الوصلِ فاجدرُ أن لا تثبت في الوقفِ . وهو موضعُ حذفٍ واختصارٍ في أواخرِ الكلم ، فعلى هذا تقول في الوقف : ضربه ، ولم يخشهُ وله ، ولم يخفه ، ومن عنده وبه .

وإن كان متحرراً - اعني آخرَ الكلمةِ التي يوقف عليها - فالوقف عليه بالاسكان له إلا إذا كان الموقوفُ عليه اسماً أو فعلاً : اضربه ، الحذفُ في الاعلالِ اضراً بيناً أو كان انا أو التياءُ المفتوحةُ التي تجيء ضميرِ المخبرِ عن نفسه ، أو كان آخره التاءُ التي لتأنيثِ الاسمِ .

مثال الاسكانُ هذا الرجلُ ورأيتُ الرجلَ . ومررت بالرجلِ غ . وعلى هذا جاءني رجلُ غ . ومررت برجلِ غ ، وأيضاً هذا الفجرُ ، وسبقت الفجرَ ، وإلى الفجرِ غ .

(١) سورة العلق : الآية ١٥ ، انظر : الكتاب ١٤٩/٢ ، والمقتضب ١٧/٣ وايضاح الوقف والابتداء ٣٦٠/١ .

(٢) في (ش) ((اضرباه)) .

(٣) انظر : شرح المفضل ٨٦/٩ .

إذ قد علمت ان هذا النحو من التقاء الساكنين محتمل وأيضاً : هذا الطبيعي . والقيت ((الدلو))^(١) وعلى ((البطي^ط)) وأيضاً هذا ((الرداء)) والقيت ((الرداء)) و ((بالرداء)) وعلى هذا لك ((رداءاً))^(٢) و ((برداءاً)) .

وأيضاً : جئني أنت ، والمال لك . ولقيت اخام . والأمر بيدي . وأنا قمت . وهن يخرجن . وأيضاً اين اين ، واكرمني هؤلاء وأيضاً هذا القارح ورأيت القارح وبالقارح لأن الساكن الاخير سكونه للوقف خاصة ، فهو في حكم المتحرك وفي المنصوب خاصة . لقيت القاضي . وصحبت الغازي ، ومن الافعال : زيد جلس . وعمرو يقعد . ويا سعيد راع . وأيضاً اعد . واريد ان تعد . وفي المنصوب خاصة اريد ان تغزو واكره ان تمضي .

ومن الحروف : جبر . وسوف اتيك^(٣) ، وكما يقف لاتقطاع النفس على منذ ، وكما يجوز لك الوقف على هذا الكلم بالاسكان التام . كذلك يجوز لك الوقف عليها بمرور الحركة الوصلية واشمامها على النحو الذي وقف عليه في باب الروم والاشمام ، إلا ان القراء لم يشع^(٤) فيما بينهم روم الفتحة وقد علمت ان الاشمام لا يكون إلا في الضم . وقد جوز أيضاً التضعيف في الوقف على ما يكون (ما) قبل الطرف منه متحركاً من هذه الكلم ، إذا لم يكن الطرف همزة وذلك نحو هذا غالب . ومررت بفرخ . وهو يفعل وعلى هذا «طالَ عَلَيْهِمُ الْكُفْرُ»^(٥) فيما روى عن ابن كثير ((قراءة شاذ)) .

(١) في نسخة (ب) ، (ش) بدون علامة (خ) وحاشية في (ب) و (ش) ((علامة الحاء المنقوطة إنما هي في مقابلة التشديد في نحو : فرج لأن كل واحد منهما هو وقف على المتحرك إلا ان هذا التخفيف وذلك تشديد وهذه العلامة لا تليق بنحو هذا القاضي لأن هذا القاضي لم يلحقه تخفيف للوقف بل هو باق على أصل في الادراج وأيضاً لا يليق بنحو : ضربه لأنه حذف ليس مجرد تخفيف باسكان متحرك وأيضاً يستدل بهذه العلامة على الوقف إنما هو بالاسكان المطلق الذي هو غاية في الخفة فإن وقف بروم أو اشمام جعلت مكان هذه العلامة علامة الروم أو الاشمام اشعاراً بأنه ليس بتخفيف تام .

(٢) في (ب) ((الرداء)) و ((القيت الرداء)) و ((بالرداء)) أما في (ج) ((الرداء)) و ((القيت الرداء)) .

(٣) كررت في (ج) .

(٤) في (ب) ((يسمع)) .

(٥) سورة الحديد : الآية ١٦ .

ولا يكون هذا التضعيفُ في نحو : جاءني بكر . ومررت بعمرو . لأنه لا يمكنُ ان يلتقي ها هنا ثلاثُ سواكن ولا في نحو ﴿وَكَلَّاتُهَا﴾^(١) لأن الهمزة لا تضعفُ في اصل اللغة^(٢) .

فلا يليقُ بها التضعيفُ في مثل هذا الموضع . فإن سألتُ عن العلة في الروم والاشمَام وفي التضعيف ، فعلة الروم الحرص على ابانة ضروب الحركات . وكذلك الاشمَام . وعلة التضعيف الدلالة على الحركة جنسها ، ليفرق بين ما يكونُ سكُونُ آخره للوقف ، وبين ما يكونُ سكُونُ آخره لا للوقف .

فإن قيل : لو كان ذلك لذلك لما احتيجُ إليه في نحو قوله : في عامنا ذا بعدما اخصباً^(٣) فإن الألف دلت على الحركة .

قلنا : أولُ ما عرضُ لهذه الكلمة التشديدُ على الباء في آخرها ، تهيئةً للوقف ، ثم لما لحقها الألفُ اجري^(٤) الوصلُ فيها مجرى الوقف وكذلك قوله :

ببازل وجنَاء أو عِيَهْل^(٥)

والآن ينبغي ان نذكر لك المواضع الثلاثة المستثناة من الحركة الكلية .

أما ما اضربه الحذفُ ظاهراً فنحو ((م)) من قول القائل : قصدم قصدت في الاسماء ونحو ((ف)) من قول القائل : يا زيد ف لي . في الافعال .

وإذا اردت الوقف عليها لم يمكنك الاسكان ، لأن كل واحدٍ منهما حرفٌ منقطع عما سواه ، وإلا لو أمكن ذلك كان عدلاً أن يعملَ مثلُ هذا ثانياً بالاسكان ، فوجب لذلك ان يوصلَ كل واحدٍ منهما في الوقف بحرفٍ بعده ساكنٌ يوقف عليه . واختاروا الباءَ لخفائها ، ولأن لها خصوصيةً في الوقف ، وتجنبوا حروف المد واللين لأن هذا الاعلالُ المحجف

(١) سورة ص : الآية ٢١ .

(٢) انظر : رصف المباني للمالقي / ٥٢ .

(٣) لرؤية كما في ملحقات ديوانه / ١٦٩ وسابقه : لقد خشيت ان أرى جدبا .

(٤) انظر : الكتاب ٢٨٢/٢ . يفسر السرافي تضعيف الباء واللام عند سيبويه للضرورة الشعرية وان الألف

في اخصبا بدل من التنوين . انظر : شرح ابيات سيبويه للسرافي ٣٢٥/٢ .

(٥) لمنظور بن مرثد الفقعسي الاسدي .. مجالس ثعلب / ٦٠٣ ، والكتاب ٢٨٢/٢ ، والخصائص ٣٥٩/٢ ،

والمحتسب ١٠٢/١ ونوادر أبي زيد / ٥٣ .

لا يلحق الكلمة إلا من جهة تلك الحروف ، فلم يعودوا إلى منه فروا فقالوا في الوقف عليهما : قصدت قصده ويازيده وله ان اع ، لا يجوز غير ذلك ، فإن ازدادت العدة في الفعل . أو اتصل الاسم بجار قبله جاز في الاسكان على ضعف فيه نحو : ارم ولا تحش . ولم^(١) وعلام . والاحسن الحاق الهاء نحو : اغزه^(٢) . ولم يقضه^(٣) فيمه . وعلامه ونظير ان تع اع لك . لم يك زيد منطلقاً لا يكون الوقف عليه إلا برد النون ، إذ هي ساكنة ليست بحروف علة تقول : لم يكن . ولو كان لاع^(٤) أصل في الوصل يمكن ان يرد إليه في الوقف لرد . ونظير : لا تحش إذا يسر لك ان تقف عليه بالاسكان نحو : إذا يسر . كما تقول . لا تحش ، ولك ان تقف برد الياء نحو : يسرى . كما تقول لا تحشه بالحاق الهاء . وأما أنا التي هي علامة المضمر عن نفسه فامتناع الاسكان فيها ، لأن ان على حرفين : احدهما ثقیل بعرض الحرف^(٥) كما في نحو : ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٦) والآخر فيه لين وخفاء فلو سكن لحصل فيه من الضؤولة ما يقعد به عن بلوغ رتبة الضمائر المنفصلة ، فلم يكن بد من ان يلحق به في الوقف حرف ساكن يوقف عليه . واختاروا الالف لكان الفتحين^(٧) فيه ، ولأنه متبرئ من حروف العلة التي الفرار من الاستكثار منها مظهره أو مقدرة يلجئ إلى الهاء ، فقالوا في الوقف عليه قمت اناه أو ائه . أما الياء المتحركة : فقد يصلح فيه الاسكان كما قد صلح في نحو : هذا لك . وأخذت منك .

تقول في الوقف على أجرى من قوله تعالى ﴿إِنْ أَجْرِيَ﴾^(٨) فيمن فتح ان ((أجرى))

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٠ .

(٢) في (ب) ((غزو)) .

(٣) في (ج) ((ولم تعصه)) .

(٤) في (ب) ((داع)) .

(٥) في (ج) ((الحذف)) وفي (ب) ، (ج) ((الحرف)) .

(٦) سورة الكهف : الآية ٣٨ ، التيسير / ١٤٣ (لكننا هو الله) بآيات الالف في الوصل والباقيون يحذفها فيه

وآياتها في الوقف إجماع وانظر : ايضاح الوقف والابتداء / ٤٠٨ - ٤٠٩ .

(٧) انظر : ايضاح الوقف والابتداء / ٤٠٩ .

(٨) سورة يونس : الآية ٧٢ ، وهود : الآية ٢٩ ، وما سواها . انظر : التيسير / ٦٥ .

بالاسكان . وقد يلحق بها الهاء نحو دارية وكتائية ، وذلك لأن الياء حرف علة ، فالاسكان يجلب فيها من الضعف ما لا يجلبه في الصحيح من الحروف ، ولأن التحريك فيها لغة لقوم : منهم من لا يريد ان يتركه في الوقف فيشتبه بلغة الآخرين^(١) ، وهم الذين يسكنونها في الوصل والوقف ، ولأنها حرف علة تطلبوا لها الهاء ، وهو غير مبانة لها في الخفاء ، ولا مشاركة اياها في الاعتلال فالحقوها في الوقف . فاما قوله تعالى ﴿هَآؤُا فَرَّوْا كِتَابِيَهٗ﴾ * إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهٗ﴾^(٢) فهو مبني على الوقف ، يقرأ بالهاء وصلأ ووقفأ^(٣) حيث أثبت الهاء في الخط وما سوى ذلك . فالوقف فيه بالاسكان^(٤) على ما ذكرناه في (ان جرى) .

وأما ما كان آخره تاء التانيث ، فإن الاسكان فيه لا يكون إلا بعد ان يدل من التاء الهاء ، ليفرق بينها وبين التاء الاصلية في نحو : عنت^(٥) ومسامت ، ولأنها زيادة تلحق آخر الكلمة في الوصل ، فحكمها حكم التنوين . فإن قيل ولم اختاروا في البديل عنها الهاء ؟ قلت : لأن الهاء حرف مهتوت يصلح للوقف ، ولمشاركتها حرف العلة في الخفاء .

فإن قيل : فلم لم يدل منها أحد حروف العلة ، قلنا : لأن الواو والياء لا يصلح واحد منهما للبديل في آخر الاسم ولو صلح لذلك لم يمتنع أن تقول : هذا بكرو . ومررت بيكري . وذلك للثقل في الواو وللإشابة في الياء . وقد جعلت الالف عوضاً عن التنوين في النصب . ولكون هذه الهاء زيادة في الوقف خاصة ، لم يقدرُوا عليها الحركة ، فلم يجرز الوقف عليها بالروم والاشمام ، كما لم يجرز ذلك في هاء : ارمه . ولا في هاء ﴿كِتَابِيَهٗ﴾^(٦) حيث لا أصل لها في الحركة وإذ قد امتنع فيها تقدير الحركة فتقدير التنوين

(١) انظر : الايضاح لمن الدرة / ٤٩ .

(٢) سورة الحاقة : الآية ١٩ - ٢٠ .

(٣) أوجب الوقف بالهاء ومن أصل أتى به على نية الوقف وهنا ليس وصلأ محضاً انظر : البرهان ١/ ٣٤٤ .

(٤) انظر : البرهان ١/ ٣٤٤ .

(٥) انظر : الايضاح الوقف والابتداء / ٢٨١ - ٢٩٦ .

(٦) انظر : المنصف ٣/ ١٤٣ ، وانظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع / ١٢٩ .

..... المستوفى في النحو

المعوض عنه في حال النصب ابعد ، فلذلك لم يميز : رأيت تمرها . في رأيتُ تمره . فلذلك تقول في الوقف : جاءني طلحة . إذا غنيت الرجل ورأيت طلحة . ومررت بطلحة . وعلى هذا هذه طلحة .

إذا غنيت الشجرة ورأيت طلحة .

ومررت بطلحة .

فاما قول من يقول في الوقف : هذا طلحت^(١) وعليه قول الشاعر :

بَلْ جَوَزَ تِهَاءَ كَظْهَلِ الْجَحْفَتِ^(٢)

فليس مما يؤخذ^(٣) به في سعة الكلام ، فعلى هذا ينبغي أن يوقف على هيهات فيمن كسر^(٤) التاء بالتاء فيقول : هيهات كما تقول : الهندات . وفيمن فتح التاء بالتاء فيقول : هيهات^(٥) . كما تقول فيفاء .

فإن قيل : وقد خرج من الأصل الذي اصلتموه للوقف على السكون قولُ القائل في الوقف على أفعاء : هذه أفعي^(٦) . بالياء و : هذا افعو^(٧) . بالواو . في الوقف على القاضي : هذا القاض وفي الوقف على قاض في النداء : يا قاض . وفي الوقف على المعلى .

وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٨)

(١) نقله أبو الخطاب عن أناس من العرب . انظر : الكتاب ٢/٢٨١ .

(٢) لسور الذئب .. انظر : الخصائص ١/٣٠٤ ، والمحتسب ٢/٩٢ ، والانصاف ١/٣٧٩ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، ٦٧/٤ ، قال : ابن منظور ومن العرب إذا سكت على هاء جعلها تاء فقال : هذا طلحت : اللسان ١٠/٣٨٣ مادة حجف .

(٣) المحتسب ٢/٩٢ .

(٤) انظر : شرح المفصل ٩/٨١ .

(٥) انظر : المحتسب ٢/٩٢ - ٩٤ .

(٦) وهي لغة طيء . انظر : الكتاب ٢/٢٨٧ .

(٧) انظر : الكتاب ٢/٢٨٧ ، والمحتسب ٢/٢٢٢ .

(٨) للبيد ... انظر : ديوانه ١٩٩/١ .

وفي الوقف على غلاماه وغلالمهوه وضياح غلامهي في النداء والندبة ، يا غلاماه . وواغلاماه وواغلامهوه و^(١) : واضياح غلامهي . وأيضاً قد خرج من الأصول التي للوقف على الحركة عندكم قول القائل في الوقف : على النقر حالتي الرفع والجرح : هذا النقر . وبالنقر وبالوقف على الوثاء هذا الوثؤ . ورأيت الوثأ وبالوثيء . وبالوقف على الرشاء . هذا الرشؤ . ورأيت الرشأ وبالرشي .

وفي الوقف على هلم واعلمن وهن وضاربان هلمه . واعلمنه . وهنه . وضاربانه . وفي الوقف على هو هوه . وعلى يحكمك بحكمه وعلى اضربه اضربه وعلى ضربته ضربته . وفي الوقف على اكرمن اكرمني .

فالجواب : إن هذه المسائل تنقاس كلها على الاصلين اللذين وضعناهما لك ، إلا إن كل واحدة منها قد يجوز فيها مع الوجه الذي يقتضيه له أحد الاصلين وجه غيره لعللة قامت لجوازه نطلعك عليها إن شاء الله تعالى .

أما الوقف على افعا ، فاعلم أن من العرب من يقف^(٢) على افعا وعلى كل اسم في آخره الف مثلها بالياء بعد الفتحة ، فلأنها حينئذ تكون آيين من الالف إذ لا تكون حرف مد ، فيقول : هذه جبلى ، وهذا مثني^(٣) . ومنهم من يجعل مكان الياء واوا لأنها اظهر . فيقول هذه افعو ولا لقيت افعو . ولا شقيت بافعو^(٤) وليس ذلك مما يجوز الاخذ به ، والوجه فيه ما يقتضيه القانون الذي عندك . أما الوقف على القاضي فمن العرب من يقول : هذا القاض وكأنه على تقدير تقديم الوقف على لحاق الالف واللام ، والاحسن ما أثبتناه لك ومن الله التوفيق .

ولا يقولون بازائه : هذا المر . في المري . لأنه قد نال منه الاعلال ما لم ينله من القاضي^(٥) .

(١) من هنا يبدأ انتقال نظر في نسخة (ج) وحتى وسط ص .

(٢) لغة فزاره وناس من قيس انظر : الكتاب ٢٨٧/٢ .

(٣) الخليل ينسبها إلى لغة فزاره وناس من قيس الكتاب ٢٨٧/٢ .

(٤) في (ش) فقط ((ولا شقيت افعو)) .

(٥) مراسم فاعل أصله مرثي على وزن مفعول حذف عينه التي هي الهمزة بعد نقل حركتها وعند الوقف عليه لزم رد الياء فيكون مرى انظر : الاشموني ٢٠٨/٤ .

وأما الوقف على يا قاض^(١) . فعلى نحو : يا حار ولا يقولون : يأمر لنقصانه .
وأما الوقف على المعلى بالمعل . فعلى تشبيه الالف بالياء حيث قالوا : القاض . وهو ضعيف ليس مما يستعمل في الكلام ولم يقل على هذا : ضربت بالعص ، لأن العدة هنا انقص . وأما قولهم في النداء وفي الندبة : يا غلاماً . وواغلاماً . ويا علامهوه وواضياع غلاميه . فما بني في اول أحواله على الوقف على ما ذكرناه في باب الندبة فيكون الوصل فيه عارضاً وعلى الأقل فليس الوقف^(٢) ... فيه فيما نحن بصدده والهاء الساكنة في جميع ذلك لبيان الصوت فلذلك تسقط في الوصل وقد ثبتت في الدرج كثيراً قال امرؤ القيس :

وقد رابني قولها يا هنا ه ويحك الحقت شراً بشر^(٣)

وهذا الموضع من التقارب يجوز فيه التقاء الساكنين على ما ظهر في صناعة^(٤) العروض وأما الوقف على النقر حالي الرفع والجرح . فقد جوز فيه هذا النقر . وبالنقر على ما عرفت في باب التقاء الساكنين^(٥) . والوجه الذي يؤيدك إليه القانون الذي أعطينا له في الوقف على المتحرك هو الأصل المأخوذ به في الاستعمال وفي القياس أيضاً . وأما الوقف على الوثا وما معه فحكمه حكم الوقف على النقر وما معه ، إلا أنهم يقولون : رأيت الوثاء . وإن لم يقولوا : رأيت البدر ويقولون خشيت البطاء . وإن لم يقولوا : طويت البرد . ويقولون : حملت العباء . وإن لم يقولوا : رفعت العكم . وذلك لأن الهمزة مناسبة لحروف العلة من وجوه ، فيجوز أن يتسلط عليها من التصرف ما لا يتسلط على الصحيح من الحروف . ثم قد يمكن من التسهيل هنا ما لا يمكن ، ثم نحو : هذا الوثوء . ورأيت الوثاء . وبالوثنى وأيضاً : هذا البطوء . ورأيت منه البطأ . وأيضاً

(١) منسوب ليونس انظر : الكتاب ٢٨٩/٤ والخليل يختار اثبات الياء .

(٢) مكرر في (ج) ((فيه على حد الوقف)) .

(٣) ديوان امرئ القيس ٧٨/ .

(٤) انظر : كتاب القوافي للأخفش ٩٩/ .

(٥) انظر : الكتاب ٢٨٤/٢ .

احتملت العباء واستقللت بالعبي .

وهذا التسهيل ليس مما يخص الوقف لأن السبب المفضي - إليه إنما عرض في الوقف ولا يجوز مع تحريك ما قبل الطرف في هذا النحو من الاسماء - الروم والاشمام لأن الحركة إذا انتقلت إلى ما قبل الطرف لا تكون متوهمه على الطرف فلا يساغ^(١) فيه حينئذ للروم ولا للاشمام ، وكذلك الشأن فيما شاكلة .

وأما الوقف على الرشاء ، فقد حكى فيه هذا الرشو . ورأيت الرשא . وبالرشي . جعل لكل حركة من الحركات الثلاث ما يناسبه من حروف العلة ، وما قبله مفتوح ليدل على الاصل .

وهذا النحو من الاسماء الموقوف عليها لا روم فيه أيضاً ولا اشمام للعلة المذكورة . ومن قال هذا الرשא . ورأيت الرשא . وبالرשא . فعلى أصل التسهيل في الهمزة التي اسكنت للوقف . ولو كان مكان الفتحة قبلها الضمة أو الكسرة لانقلبت واواً أو ياء في نحو : هذا الاكمو^(٢) . ورأيت الاكمو . وبالاكمو . وهو يبطي . واريذ أن يبطي . ولا روم للحركة في هذه الحروف الثلاثة ولا اشمام لأنها أعواض لم تمسها الحركة في الاصل . كما لا روم في هاء التانيث ولا اشمام .

والاحسن في الوقف على الرشاء هذا الرشاء ورأيت الرشاء . وبالرشاء . والروم والاشمام جائزان فيه كما جاز في هذا الوثء . ورأيت الوثء وبالوئاء . وأما نحو : هلم واعلمن وهن وضاربان فقد يجوز الوقف عليها بالاسكان على أصل الباب . وقد يجوز أن تلحق في الوقف هاء يستريح إليها المتكلم ومن غير أن يلتقي في كلامه ساكنان ، ونظير هذا في ازالة التقاء الساكنين : هذا النقر . وبالنقر .

وأما الوقف على ((هو)) فقد يجوز أن يكون باسكان الواو على الاصل . وقد يجوز أن يكون بالحاق الهاء نحو هو^(٣) . لثلا ينقص الضمير المنفصل عن حرفين هما وإن كانا متحركين فاحدهما خاف والآخر عليل .

(١) في (ج) ((فلا مساغ)) .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٨٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/٢٧٩ .

وأما الوقف على بحكمك^(١) فقد يكون باسكان الكاف على اصل الوقف على المتحرك . وقد يكون بالحق الهاء لثلا ينقص الاسم عن حرف واحد متحرك . فإن قيل : ولم احتمل ذلك في الهاء في نحو : منه . ولم يحتمل في الكاف من بحكمك ؟ قلنا : لأن الهاء اصلح ان يوقف عليها ، ولأنها لا يمكن أن تلحق بعدها هاء أخرى . وأما الوقف على اضربه أو ضربته فكالوقف على العكم^(٢) والنقر . فقد يجوز أن يكون بالاسكان للطرف مع ابقاء ما قبل الطرف بحاله ، وهو الوجه الشائع الحسن نحو : اضربه . وضربته . كما تقول : هذا العكم^(٣) وهذا النقر . وقد جوز فيه نقل الحركة من الطرف إلى ما قبل الطرف بأن يقال اضربه على اصل التقاء الساكنين . وأما الوقف على : اكرم من فقد يكون بالاسكان كما في قراءة أبي عمرو نحو ﴿ أَكْرَمِينَ ﴾^(٤) وقد يكون برد الياء نحو اكرمني وذلك مثل ما ذكرناه في الوقف على (يسر)^(٥) ولا ازر^(٦) نحوهما .

فهذه احكام الوقف العام وشرائطه ولواحقه . وقد يكون من الوقف ما يخص القوافي . اعلم أن الشعر مقسم تقاسيم كثيرة بعضها داخل في بعض . واعظم ما ينقسم إليه الايات ثم المصاريح - يعني^(٧) الاعاريض والضروب - ثم الادوار العائدة فيها من الافاعيل ، وربما انقسمت هذه إلى المفردات ، إن كانت مركبة وذلك نحو انقسام^(٨) : فعولن مفاعيلن في الطويل ، إلى فعولن وإلى مفاعيلن . ثم الاوتاد والاسباب ثم المتحركات من الحروف ، والسواكن منها ، والايات من بين هذه الاقسام التي يجب أن تميز بحسب الوقوف والفاصلة بينها وعليها بنيت القوافي . فقد ظهر أن الشعر يتعين فيه مكان الوقف تعيناً

(١) في (ج) ((بحكمك)).

(٢) في (ش) ، (ج) ((العلم)) وفي (ب) ((العكم)).

(٣) في (ج) ((هذا العلم)) .

(٤) سورة الفجر : الآية ١٥ ، انظر : السبعة / ٦٨٤ .

(٥) سورة الفجر : الآية ٩ .

(٦) في (ج) ((ولا ادر)) .

(٧) في (ج) ((اعني)).

(٨) (ج) ((اقسام)).

بالوضع فلزم لذلك أن يكون آخر ما ينتهي إليه البيت من الحروف ساكناً ، ولا بد أن يكون هذا السكون داخلاً في جملة ما ينقسم إليه البيت من الحركات والسكنات لولا ذلك لانكسر الوزن . فإن اتفق أن يكون آخر القول الذي ينتظم منه البيت حرفاً من حروف المد ترك في القريض على حالة . إذ هو معد للوقف عليه كما هو . فلا يحتاج فيه إلى اسكان ولا الحاق ، مثال ذلك قول الشاعر :

أما إذا استقبلته فكأنه باز يكفكف أن يطير وقد رأى^(١)
أما إذا استدبرته فسوقه ساق قموس الوقع عارية النسا
أما إذا استعرضته متمطراً فتقول هذا مثل سرحان الفضا
وقول الآخر - وهو النمر :

صَرمَتكَ جَمرة واستبد بدارها وعدت عوادي الحرب دون مزارها^(٢)
زَيَّنتكَ أركان العدو فاصبحت أجأوجة من قرار ديارها
ومن المفردات قول عنتره :

يا دار عبلة بالجواء تكلمي وعمي صباحاً دار عبلة واسلمي^(٣)
فإن كان حرفاً غير هذه ، فالوقف عليه . أما بأجرائه على مقتضى القوانين الكلية للوقف العام كقول رؤبة :

وقائم الاعماق خاوي المخترق^(٤)

(١) لم اعثر عليهم .

(٢) المقصود بالنمر هو النمر بن تولب والابيات في الديوان ٥٩/ .

(٣) من معلقة عنتره المشهورة انظر : شرح القصائد التسع المشهورات ٤٥٦/٢ .

(٤) لرؤبة انظر : ديوانه ١٠٤/ .

مشتبه الإعلام لماع الخفق

وقول لييد :

ان تقوى ربنا خير عمل^(١)

وكقوله :

يلمس الاحلاس في منزله^(٢)

بيديه كاليهودي المصل

وهذا من المقيد ويقول حميد :

عجبت لها أنى يكون غناؤها مصيحاً ولم تغفر بمنطقها فما^(٣)

وهو من المطلق . وأما بالحق حرف من حروف المد يزيد على ما اقتضته القوانين الوقفية المذكورة وذلك في موضعين :

احدهما أن يكون آخر ما يوجد من القول في الوصل حركة ، فالمد فيه أن كانت فتحة فالف لسحبها نحو :

فاسأل^(٤) بمصقلة البكري ما فعلا^(٥)

(١) ديوان لييد / ١٧٤ وروي به إن تقوى ربنا خير نفل .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) ديوان حميد / ٢٧ .

(٤) انظر : كتاب القوافي / ١٠٩ .

(٥) البيت للأخطل في ديوانه / ١٤٣ ، وصدر البيت :

دع المغر لا تسأل بمصرعه

وان كانت ضمة فواو نحو قول نُصَيِّب :

بزينب الم قبل أن يرحل الركبو^(١)

وإن كانت كسرة فياء نحو :

تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليدي^(٢)

والآخر : أن يكون آخر ما يوجد من القول سكوناً فلا يخلو أما^(٣) أن يكون ذلك الساكن هو التنوين فيحذف ويجعل مكانه المد بحسب ما يقتضيه الحركة التي لحقها التنوين^(٤) كالياء في :

قها نبك من ذكرى حبيب ومنزلي^(٥)

وأما أن يكون ذلك الساكن غير التنوين ، بل يكون أصلاً يقدر بعده المد فيتعين فيه الكسر^(٦) على أصل التقاء الساكنين ، فيتعين بتعينه الياء بعده وذلك نحو قول زهير :

كان فتات العهن في كل منزل نزلن به حب الفنا لم يحطم^(٧)

والصنفان من المطلق كما ترى .

(١) البيت لنصيب كما في ديوانه ٦٠/ تحقيق الدكتور داود سلوم ، ط الارشاد - بغداد وروايته :

بزينب الم قبل ان يرحل الركب وقل ان تملينا فما ملك القلب

(٢) لطرفة من معلقته المشهورة . انظر : شرح القصائد التسع المشهورات ٢٠٧/١ وجمهرة أشعار العرب ٣٧٥/ . والمعلقات للتبريزي ٥٥/ .

(٣) في (ب) و (ش) ((عما)) وفي (ج) ((من)) .

(٤) انظر : الكتاب القوافي للأخفش ١٠٤/ ، ١١٠ .

(٥) مطلع معلقة امرئ القيس المشهورة .

(٦) نقص في (ش) فقط .

(٧) من معلقة زهير بن أبي سلمى انظر : ديوانه ١٣/ .

هذا هو الوقف الذي تبنى عليه القوافي من جهة صناعة القريض .
فأما الذي من جهة الانشاد فينقسم قسمين : وقف المفرد : وهو لا يكون إلا محاذياً
للوقف الصناعي المذكور - والحق أن هذا الوقف غاية في الوجود - كذلك الأول ووقف
غير المفرد ويكون على أربعة أوجه :

الأول : أن تقف على الأبيات من حيث هي شعر فقط - وهذا الوقف تترك فيه
القوافي على أصولها - إلا أنه لا يترنم بها فيه ، ولو ترنم بها كان وقف المفرد .
والثاني : أن تقف على الأبيات من حيث هي شعر يراد أن يتقاصر به الصوت بعض
التقاصر . وهذا الوقف يبدل من المدات في القوافي النون^(١) كيف كانت نحو :

هاجبت ومثلي نوله ان يربعن حمامة هاجت حماماً سجعن^(٢)
ونحو :

ودع هريرة إن الركب مرتحلن وهل تطبيق وداعاً أيها الرجلن^(٣)
ونحو :

هيهات منزلنا بنصف سويقة كانت مباركة من الايمان^(٤)

وليس شيء من هذا ينكسر به الوزن الشعري .
والثالث : أن تقف على الأبيات من حيث هي كلام فحسب ، وهذا الوقف لا يكون
إلا على نحو ما يقتضيه النهج الذي نهجناه في الوقف الكلي . فربما انكسر به الوزن ،
وذلك إذا كان الاوقف الصناعي الذي عليه عمل البيت احد حروف المد . ولا بد أن
تحذف ها هنا مثاله :

(١) هذه اللغة تسب لبني تميم . انظر : الكتاب ٢/ ٢٩٩ .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) مطلع معلقة الأعشى المشهورة انظر : ص ٢٤٠ .

(٤) لجرير . انظر : الكتاب ٢/ ٢٩٩ ، والخصائص ٤٣/ ٣ ، واللسان ٣٧/ ١٢ (سوق) ورويت ((اياهات)) .

يا حبذا جبلُ الريانِ من جبلٍ وحبذا ساكنُ الريانِ مَنْ كان^(١)

وأيضاً :

عرفت باعشاشٍ وما كدتَ تعزفُ وانكرتَ من حذراءٍ ما كنتَ تعرفُ^(٢)

وأيضاً :

لخولةٍ اطلالٌ ببرقةٍ نهمدُ^(٣)

وربما لم ينكسر الوزنُ وذلك إذا لم تلحق الزيادةُ المذكورةُ مثاله :

امرئٌ خيامهم أم عُشُرُ أم القلبُ في أثرهم منحدرُ^(٤)

وأيضاً :

دائيتُ أروى والديونُ تقضى فمطلت بعضاً وادتُ بعضاً^(٥)

وأيضاً :

يا عجباً للدهرِ شتى طرائقه^(٦)

وأيضاً :

(١) لجرير كما في ديوانه ٥٩٦/ .

(٢) البيت للفرزدق كما في ديوانه ٢٣/٢ ، والمختضب ١٢٩/٢ .

(٣) مطلع معلقة طرفة المشهورة . انظر : القصائد التسع المشهورات ٢٠٥/١ .

(٤) لم أعثر عليه .

(٥) لرؤبة كما في ديوانه ٧٩/ .

(٦) لمجهول .. انظر : الكتاب ٣٠١/٢ .

وبعد ضُ القوم يخلق ثم لا يفري^(١)

وأيضاً :

وقد كنتُ من ليلي^(٢) سنين ثمانيا على صير امرٍ ما يمر وما يحلو^(٣)

الرابع : ان تقف على الايات من حيث هي كلام يريد الناطق ان يعد به عن شبه الشعر . وهذا الوقف لا يثبت فيه من حروف المد إلا الالف التي توجب المقاييس الوقفية الكلية اثباتها ، فظاهر أنه ينكسر فيه من الايات ما لا ينكسر في الثالث نحو :

وبعض القوم يخلق لا يفري^(٤)

فقد حذفت منه الياء الاصلية كما ترى ، وعلى التشبيه بها تحذف هنا الياء التي هي ضمير المخاطبة في مثل قوله :

يا دار عبلة بالجواء تكلم^(٥)

ونحو :

ما يمر وما يحل

وعلى التشبيه بهذه الواو تحذف الواو التي هي ضمير الفاعل في مثله قوله :

(١) لزهير كما في ديوانه / ٩٤ .. وتماه :

واراك تفري ما خلقت وبعد ضُ القوم

(٢) الرواية ((من سلمى)) .

(٣) لزهير في ديوانه / ٩٦ .

(٤) ورد في الصفحة السابقة .

(٥) البيت لعنترة من معلقته المشهورة انظر : ديوانه / ١٤٣ .

لا يَعيدُ اللهُ أصحاباً تركَهُمُ لم ادرِ بَعْدَ غَدَاةِ الحَيِّ ما صَنَعُ^(١)
لو ساوَفْتنا بسوفٍ من تحيَّتِها سَوَفَ العيوفِ لراثِ الركبِ قد قَنِعُ
طاقتُ باعلاقِهِ خُوذَ يَمانِيَةٍ تدعو العرائنَ من بَكرٍ وما جَمَعُ

هذا مع ان الحاجة إليها وإلى الباء في نحو: تكلمي امس منها إلى الواو والياء اللذين هما اللامان، ولا تحذف على هذا الحد الألف من نحو:
داينت أروى والديون تقضى^(٢)

فلا يجوز ان تحمل عليها الألف نحو:

خليلي طيراً بالتفرق أوقعا^(٣)

فاستوف^(٤) هذه الأصول وأعمل عليها في القريض ومن الانشاد مستعينا بالله .
وينبغي أن نعوذ فنبن لك ، الآن مواضع الوقف في الكلام بياناً بالكلية . واعلم^(٥) أن
الوقف في الكلام على ضربين : اضطراري واختياري^(٦) .
فالاضطراري : هو الذي يدعو إليه انقطاع النفس فقط . وذلك لا يخص موضعاً دون
موضع . حتى أن حمزة كان يقف في حرفه على كل كلمة تقع فيها الهمزة متوسطة أو

(١) في (ب) ((ما يحل)) جزء من قول الشاعر : ((ما يمر وما يحلو)) في الصفحة السابقة .

(٢) لتميم بن مقبل .. انظر : ايضاح الوقف والابتداء ٢٧٤/١ والكتاب ٣٠١/٢ وشرح شواهد الشافية ٢٣٦/ ، والخصائص ٣٤/٢ واللسان ٥٦/١١ (مادة سوف) .

(٣) لمجهول .. انظر : الكتاب ٣٠٢/٢ .

(٤) انظر : شرح تحفة الخليل / ٣٦٤ .

(٥) لخص الزركشي في البرهان ٣٥٩/١ فصلاً في تقسيمات الوقف من كتاب المستوفى فصل جامع لخصته من كلام صاحب المستوفى في العربية .

(٦) هذا التقسيم منسوب لابن الجزري انظر : الإتيان ٢٣٦/١ وانظر : النشر ٢٢٥/١ .

متطرفة^(١) ، إذا أراد تسهيلها . وحتى انه يروى عنه الوقف على المضاف دون المضاف إليه في نحو قوله تعالى ﴿وَمِنَ الْكَاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةٍ﴾^(٢) قالوا وقف هنا بالتاء على نحو : جاءني طلحت . اشعاراً بأن الكلام لم يتم عند ذاك . وعلى هذا . يجوز لك ان تقف في المنظوم من القول حيث شئت ، وهذا هو احسن الوقفين .

والاختياري - وهو افضلهما - هو الذي لا يكون باعتبار انفصال ما بين جزى القول ، وينقسم بانقسام الانفصال فمنه :

تام : وهو الذي يكون بحيث يستغني كل^(٣) واحد من جزى القول اللذين يكتفاه عن الآخر ، كالوقف على نستعين من قوله تعالى ﴿إِبْرَاهِيمُ وَإِسْحَاقُ ابْنَاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٤) لأن كل واحد من القولين اللذين احدهما ﴿إِبْرَاهِيمُ وَإِسْحَاقُ نَسْتَعِينُ﴾^(٥) والآخر ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٦) مستغن^(٧) عن الآخر من حيث الافادة النحوية والتعلق اللفظي^(٨) .

ومنه ناقص : وهو الذي يكون ما بقله من القول مستغنيا عما بعده ، ولا يكون ما بعده مستغنيا عما قبله كالوقف على (المستقيم) لأن لك أن تسكت على ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٩) وليس لك ان تقول مبتدئاً^(١٠) ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(١١) .

(١) انظر : التيسير / ٣٧ - ٤١ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٠٧ ، انظر : السبعة / ١٨٠ .

(٣) انظر : التيسير / ٦٠ ، وايضاح الوقف والابتداء / ٢٨٨/١ .

(٤) انظر : ايضاح الوقف والابتداء / ٤٧٦ .

(٥) سورة الفاتحة : الآية ٥ .

(٦) سورة الفاتحة : الآية ٦ .

(٧) انظر : ايضاح الوقف والابتداء / ١٣٣ ، ١٥٣ .

(٨) انظر : البرهان / ٣٥٠/١ .

(٩) انظر : ايضاح الوقف والابتداء / ٤٧٦/١ .

(١٠) سورة الفاتحة : الآية ٦ .

(١١) ايضاح الوقف والابتداء / ١٣٣/١ .

(١٢) سورة الفاتحة : الآية ٧ .

فإن قيل ولم لا يجوز أن يقدرها هنا^(١) الفعل الذي ينتصب عنه صراط ؟ قلنا : أول ما في ذلك أنك إذا قدرت الفعل قبل : صراط . لم تكن مبتدأ به حتى من حيث المعنى . ثم ان فعلت ذلك كان الوقف تاماً ، لأن كل واحد من طرفيه يستغني حيثئذ عن الآخر . والنحويون^(٢) يكرهون الوقف الناقص في التنزيل مع^(٣) امكان التام ، فإن طال الكلام ولم يوجد فيه وقف تام ، حسن الأخذ بالناقص نحو قوله تعالى ﴿قُلْ أُوْحِي إِلَيَّ﴾^(٤) إلى قوله ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^(٥) إن كسرت بعده ان ، فإن فتحها فإلى قوله تعالى ﴿كَادُوا يَكْرُفُونَ عَلَيْهِ لَكُمْ﴾^(٦) لأن لا وجه في ان في كل ذلك أن تكون محمولة على الوحي ، هذا أقرب من قول من جعل الوقف التام ﴿حَطَبًا﴾^(٧) وحمل : ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾ على القسم فاضطر ﴿وَأَن لِّلْمَسَاجِدِ لِلَّهِ﴾^(٨) إلى أن جعل التقدير ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^(٩) لأن المساجد لله . فإن قيل : هذا هو الوجه في فتح ان^(١٠) في الجمل التي بعد قوله تعالى ﴿فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآتَيْنَاهُ بِكَ وَكُنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾^(١١) فلم لا يلزم من جعل الوقف التام (حطبا) أن لا يقف قبله على هذه الجمل مع كسر إن في أول^(١٢) كل واحدة منها ؟

(١) انظر : املاء ما من به الرحمن / ٥ ، والبرهان ١/ ٣٥٣ .

(٢) هذا النص منقول حرفياً في الإتيقان ١/ ٢٤٠ .

(٣) في نسخة (ب) ، (ش) زياد بل زيادة وهي غير موجودة في (ج) وغير موجودة في النص الذي نقله السيوطي في الإتيقان ١/ ٢٤٠ .

(٤) سورة الجن : الآية ١ .

(٥) سورة الجن : الآية ١٨ .

(٦) سورة الجن : الآية ١٩ .

(٧) سورة الجن : الآية ١٥ .

(٨) سورة الجن : الآية ١٨ .

(٩) سورة الجن : الآية ١٨ .

(١٠) انظر : السبعة / ٦٥٦ .

(١١) سورة الجن : الآية ١ - ٢ .

(١٢) في (ب) ((الأول)) .

قلنا : لأن هذه الجمل داخلة في القول ، وما يكون داخلاً في القول لا يتم الوقفُ دونه ، كما أن المعطوف إذا تبع المعطوف عليه^(١) في اعرابه الظاهر أو المقدر لا يتقدمه الوقفُ تاماً . فإن قيل : فهل يجوز الفصل بالمكسورات بين ﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾^(٢) وبين ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٣) فيمن فتحها وقد عطف بالثانية على الأولى ؟

قلنا : إما عندنا فليس ذلك^(٤) بفصل ، لأن ما بعد ﴿إِنَّا سَمِعْنَا﴾^(٥) من المكسورات معطوف عليها ، وهي داخلة في القول : والقول - اعني فقالوا - معطوف على استمع^(٦) ، واستمع من صلة أن الأولى المفتوحة .

فالمكسورات كلها تكون في حيز المفتوحة الأولى فتعطف عليها الثانية بلا فصل بينهما . والثانية عندنا هي المخففة^(٧) في قوله سبحانه ﴿وَأَنَّهُ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾^(٨) ثم الثالثة : هي التي في قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ السَّاجِدُ لِلَّهِ﴾^(٩) ثم ان فتحت التي في قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾^(١٠) كانت رابعة .

فإن فتحت التي بعد ﴿إِنَّا سَمِعْنَا﴾^(١١) كانت هي واللواتي بعدها إلى قوله ﴿حَقَّابًا﴾ داخلة في القول حملاً على المعنى .

وقد يجوز أن تكون هي الثانية ثم يعد بعدها على النسق ونحو قوله عز من قائل ﴿إِنَّا الشَّسْرُ

(١) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٣٩/٢ - ٣٤٣ .

(٢) سورة الجن : الآية ١ ، انظر : التيسير / ١٢٥ .

(٣) سورة الجن : الآية ١٩ .

(٤) في (ش) ((كذلك)) .

(٥) سورة الجن : الآية ١ .

(٦) انظر : املاء ما من به الرحمن ١٧٦/٢ .

(٧) انظر : كشف عن وجوه القراءات السبع / ٣٤٠ .

(٨) سورة الجن : الآية ١٦ .

(٩) سورة الجن : الآية ١٨ .

(١٠) سورة الجن : الآية ١٩ .

(١١) سورة الجن : الآية ١ .

كُتِرَتْ^(١) إلى قوله ﴿عَلَّتْ نَفْسُ مَاءْ خَضِرٍ﴾^(٢) وعلى هذا القياس .
 ((ومما يحسن^(٣) الوقف الناقص أن يكون لضرب من البيان كما في قوله تعالى
 ﴿وَلَا يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾^(٤) إذ تبين به أن ﴿فَيَمَّا﴾^(٥) منفصل عن عوجا وأنه حال^(٦) في
 نية التقديم وكما في قوله ﴿وَعَمَّا تَكُنْ وَحَالَ تَكُنْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾^(٧)
 ليفصل به بين التحريمين النسبي^(٨) والسببي^(٩) . وأن يكون على رءوس الآي نحو
 قوله تعالى ﴿مَا كُنَّ فِيهِ أَبَدًا * وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَكْدًا﴾^(١٠) ونحو ﴿لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ *
 أَنْ تَقُولُوا﴾^(١١) وأن تكون صورته في اللفظ صورة الوصل بعينها نحو قوله سبحانه ﴿كَأَلَّا
 إِنَّمَا لَطَى * تَرَاعَاةَ الشَّوَى * تَدْعُوا مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَكَّى * وَجَمَعَ﴾^(١٢) .

(١) سورة التكويد : الآية ١ .

(٢) سورة التكويد : الآية ١٤ .

(٣) من هنا عاود السيوطي النقل في الإتيان ٢٤٠/١ .

(٤) سورة الكهف : الآية ١ .

(٥) سورة الكهف : الآية ١ .

(٦) البيان في غريب اعراب القرآن ٩٩/٢ . انظر : املاء ما من به الرحمن ٦٠/ وانظر : البرهان ٣٤٤/١ .

(٧) سورة النساء : الآية ٢٣ وتكملة الآية بهم السياق ﴿وَأَمَّا تَكُنْ إِلَّا تَكُنْ وَأَمَّا تَكُنْ إِلَّا تَكُنْ وَأَمَّا تَكُنْ إِلَّا تَكُنْ﴾
 وَأَمَّا تَكُنْ إِلَّا تَكُنْ .

(٨) حرم الله تعالى نكاح سبع من المحرمات في النسب وهن : الامهات والبنات والأخوات والعمات
 والخاللات وبنات الأخ وبنات الأخ .

وحرم سبحانه سبع من المحرمات بالصهر والرضاع وهن : الامهات من الرضاة والأخوات من
 الرضاة وحلائل الابناء والجمع بين اختين والنساء والربائب - أي بنت الزوجة من أب ثان ، وما نكح
 الآباء وامهات النساء . انظر : تفسير القرطبي ١٠٦/٥ .

(٩) إلى هنا نقل في الإتيان ٢٤٠/١ .

(١٠) سورة الكهف : الآية ٣ - ٤ .

(١١) سورة الأنعام : الآية ١٥٥ - ١٥٦ .

(١٢) سورة المعارج : الآية ١٥ - ١٨ . انظر : ايضاح الوقف ٢٧/١ .

وقد يكون^(١) الكلام مبنياً على الوقف ، فلا يجوز فيه إلا الوقف صيغته مثاله من التام قوله تعالى ﴿وَمَا أَذْمَرُكَ^(٢) ثَمَاهِ * نَارُ حَابِ﴾^(٣) .

ومن الناقص قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْمَقَامِ﴾^(٤) ومن^(٥) الانقاص - والله اعلم - قراءة من قرأ^(٦) ﴿وَإِنْ كُنَّا لَيُؤَيِّنَنَّ﴾^(٧) وقراءة من قرأ ﴿لَكِنَّا مَوَالِدُ﴾ .

والفرق بينهما ، إن التام قد يجوز أن يقع فيه بين القولين مهلة وتراخ في اللفظ . والناقص : لا يجوز أن يقع فيه بين جزئي القول إلا قليل لبث ، والذي دونهما لا لبث فيه ولا مهلة أصلاً .

ثم إن كل واحد من التام والناقص ينقسم في ذاته انقساماً ، فالتام أتمه ما لا يتعلق - للحواق^(٨) فيه من القولين بالسابق معنى كما لا يتعلق به لفظاً - وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ شَيْءٌ يَأْتِيهِمْ أَفْئِدَةً فَانِ الْإِنْسَانَ كَقَبِيرٍ﴾^(٩) ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١٠) وسائر ما يتعلق فيه أحد القولين بالآخر معنى . وإن كان لا يتعلق به لفظاً وذلك نحو قوله تعالى ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾^(١١) . وتعلق الثاني فيه بالأول - تعلق الحال بذى الحال - معنى ونحو قوله تعالى ﴿إِذْ قَالَ رَبِّي وَقَوْمِي مَا هَذِهِ الْأَتَائِلُ الَّتِي أَتَتْكُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾^(١٢)

(١) عاود السيوطي النقل في الإتيان ٢٤٠/١ .

(٢) انظر : ايضاح الوقف والابتداء ٣٠٤/١ - ٣٠٥ .

(٣) سورة القارعة : الآية ١٠ - ١١ .

(٤) سورة الحاقة ٢٥ - ٢٦ .

(٥) انتهى نقل السيوطي في الإتيان ٢٤٠/١ .

(٦) انظر : المحاسب ٣٢٨/١ .

(٧) سورة هود : الآية ١١١ .

(٨) في (ب) ، (ش) ((الواحق من القولين)) وفي (ج) ((اللاحق)) .

(٩) سورة الشورى : الآية ٤٨ .

(١٠) سورة النور : الآية ٤٢ ، والشورى : الآية ٤٩ .

(١١) سورة يس : الآية ٣٠ .

(١٢) سورة الأنبياء : الآية ٥٢ .

إلى قوله ﴿قَالَ بَلْ تَقُولُ كَبِيرُهُمْ مَذًا﴾^(١) إلى قوله ﴿نَجْمَلَهُمْ جُدَاذًا﴾^(٢) فهذه الجملة قد عطف بعضها على بعض في المعنى .

وظاهر كل واحد منها الاستثفاف في اللفظ نحو : قوله تعالى ﴿فَهَذِهِ سُنْتُنَا كُنْ بِئِلْ قَالُوا﴾^(٣) وانت تعلم أن بئ لا يتدأ بها ونحو قوله تعالى ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾^(٤) فإن ما بعده منقطع عنه لفظاً . إذ لا تعلق له به من جهة اللفظ لكنه متعلق به معنى . وتعلقه قريب من تعلق الصفة بالموصوف إلى قوله ﴿وَصَلَّيْهِ جَحِيدٌ﴾^(٥) ونحو قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ كُمْ﴾^(٦) فإن الوقف عليه وقف تام لكنه ليس بالاتم لأن ما بعده وهو قوله تعالى ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾^(٧) كالعلة ما قبله . فهو متعلق به معنى . وإن كان لا تعلق له به من جهة اللفظ . فقس على هذا ما سواه فإنه أكثر أنواع الوقوف استعمالاً وليس إذا حاولت بيان قصة وجب عليك أن لا تقف إلا في آخرها ، ليكون الوقف الوقف الاتم ومن ثم اتى به من جعل الوقف على عليكم من قوله تعالى ﴿وَالْمُخَصَّنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾^(٨) غير تام .

ومن خواص هذا الصنف من هذا القسم من الوقف المراقبة : وهي أن يكون الكلام له مقطعان على البدل ، كل واحد منهما إذا فرض فيه الوقف وجب الوصل في الآخر ، وإذا فرض فيه الوصل وجب الوقف في الآخر كالحال بين ((حياة)) وبين ((أشركوا)) من قوله تعالى ﴿وَلَجَدْنَاهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾^(٩)

(١) سورة الأنبياء : الآية ٦٣ .

(٢) سورة الأنبياء : الآية ٥٨ .

(٣) سورة الزخرف : الآية ٢١ - ٢٢ .

(٤) سورة الواقعة : الآية ٧ .

(٥) سورة الواقعة : الآية ٩٤ .

(٦) سورة النساء : الآية ١ .

(٧) سورة الحج : الآية ١ .

(٨) سورة النساء : الآية ٢٤ .

(٩) سورة البقرة : الآية ٩٦ .

فأنك ان جعلت المقطع على حيوة ، وجب أن تبدى فتقول ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَدُ عَلَى الوصل ، لأن يود^(١) صفة للفاعل وفي موضعه ، فلا يجوز الوقف دونه .

وكذلك ان جعلت المقطع اشركوا وجب أن تصل على جياة ، على أن يكون التقدير واحرص من الذين اشركوا^(٢) ، والله اعلم بما أراد .

ومن المراقبة ما تراه بين (لا ريب) وبين فيه من قوله^(٣) ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٤) . والناقص ينقسم بانقسام ما معه من التعلق اللفظي بين طرفيه . فكلما كان التعلق اشد واكد كان الوقف انقص . وكلما كان التعلق اضعف وأوهن كان الوقف اقرب إلى التمام . والتوسط يوجب التوسط ، فمن وكيد التعلق ما يكون بين التوابع الاسمية أو الفعلية وبين متبوعاتها^(٥) إذا لم يمكن أن يتمحل لها في اعرابها وجه غير الاتباع . ومن ثم ضعف الوقف على متصيرين من قوله تعالى ﴿وَقِي نُودٌ إِذْ قِيلَ لَهُمْ سَمِعُوا حَسَّ حِينَ * فَعَمَّوْا عَنْ أَسْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ * فَمَا اسْتَطَاعُوا مِنْ قِيَامٍ وَمَا كَانُوا مُنْتَصِرِينَ * وَقَوْمُ نُوحٍ﴾^(٦) فيمن جر غاية الضعف وضعف على ((اثيم)) من قوله تعالى ﴿وَلَا تَطْلُقْ كُلَّ حَلَاكِ مَيِّمٍ * مَتَّانٍ مَّشَاءً يَنْبِيرٍ * مَتَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَنِّهٍ * عَلَّيْكَ ذَلِكَ نَزِيرٍ﴾^(٧) وضعف على به من قوله تعالى ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا يَصِيرَ﴾^(٨) وضعف على (ابدا) قبل قوله ﴿وَيُنذِرِ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾^(٩) على أن هذه الطبقة من التعلق قد تنقسم انقساماً ، فإنه ليس بين البديل والمبديل منه من التعلق ما بين الصفة والموصوف على ما ذكرناه لك قبل . واوهن من هذا التعلق

(١) انظر : املاء ما من به الرحمن ٣٥/١ .

(٢) انظر : تفسير القرطبي ٣٤/٢ .

(٣) في (ج) ((من قوله تعالى)) .

(٤) سورة السجدة : الآية ٢ ، الجاثية : الآية ٢٦ .

(٥) انظر : ايضاح الوقف والابتداء ١١٦/ .

(٦) سورة الذاريات الآية : ٤٢ - ٤٦ .

(٧) سورة القلم : الآية ١٣ - ١٣ .

(٨) سورة النساء : الآية ١٢٣ ، الاحزاب : الآية ١٧ .

(٩) سورة الكهف : الآية ٤ .

ما يكونُ بين الفعل وبين ما يتصبُّ عنه من الزوائد التي لا يخلُ حذفها بالكلام كبير اخلال ، كالظرف والتمييز^(١) والاستثناء ، والذي سموه المنقطع ، ولذلك يكون الوقف على نحو : عجباً^(٢) من قوله تعالى ﴿أَرَحَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيعِ كَانُوا مِن آيَاتِنَا عَجَبًا﴾* إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ^(٣) وعلى نحو احد من قول النابعة .

وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ^(٤)

إِلَّا الْإِوَارِي^(٥)

اهون من الوقوف المذكورة قبل ، فإن وسطاً بين التعليقين المذكورين - التعلق الذي للمفعول أو للحال المخصصة أو للاستثناء^(٦) الذي يتغير بسقوطه المعنى أو للجملة المعطوفة - على الصلة أو للتوابع إذا امكن فيها من وجوه الاعراب غير الاتباع - واتبعت كان لك في الوقف على نحو : مسغبة من قوله تعالى ﴿بَرَاءُ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾* مُذَبِّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا^(٧) وعلى نحو : نصيراً من قوله عز اسمه ﴿وَأَوَاهِبُهُنَّ وَسَآتٍ مُصَبِّرًا﴾* إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ^(٨) وعلى نحو : واحدة وزوجها من قوله جل وعز ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا

(١) انظر : ايضاح الوقف والابتداء / ١١٦ .

(٢) في (ب) ، (ج) ((عجبا)) في (ش) ((عجبا)).

(٣) سورة الكهف : الآية ٩ - ١٠ .

(٤) البيت الثاني من معلقة النابعة المشهورة . انظر : شرح القصائد التسع المشهورات ٧٣٤/٢ .

(٥) جزء من شطر البيت الذي يقول فيه النابعة :

والنوي كالحوض بالظلومة الجلد

إِلَّا إِوَارِي لَا يَأْ مِنْ مَا ابْتَنَاهَا

(٦) انظر : الإتيان ٢٤٥/١ .

(٧) سورة النساء : الآية ١٤٢ - ١٤٣ .

(٨) سورة النساء : الآية ٩٧ - ٩٨ .

وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً^(١) وعلى نحو : نذيراً من قوله تعالى ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُنْشِرًا وَنَذِيرًا﴾ * وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِأَذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا^(٢) مرتبة بين المرتبتين المذكورتين .

فهذه ثلاث مراتب للوقف الناقص كما ترى بإزاء ثلاث طبقات من التعلق المذكور . فإن قسمت طبقة من الطبقات انقسمت بازائها مرتبة من المراتب ، فقد خرج لك بحسب هذه القسمة - وهي القسمة الصناعية^(٣) ستة اصناف من الوقف في الكلام ، خمسة منها بحسب الكلام نفسه وهي : أتم والتام والذي يجنب^(٤) التام ، والناقص المطلق والناقص . وواحد من جهة التكلم أو القارئ ، وهو الذي بحسب انقطاع النفس كوقف حمزة^(٥) على : إلى من قوله تعالى ﴿وَاذْخُلُوا إِلَى﴾^(٦) بالقاء حركة الهمزة على^(٧) الساكن قبلها بهذه الصورة خلولي^(٨) .

ومن الوقف وقف نافع على رأس^(٩) الاى كوقفه على : بنين من قوله تعالى ﴿أَيُّخْسَبُونَ أَنَّنَا نُنْذِرُهُمْ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنَ﴾ * نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ^(١٠) .

(١) سورة النساء : الآية ١ .

(٢) سورة الاحزاب : الآية ٤٥ - ٤٦ .

(٣) ايضاح الوقف ١٤٩ واعلم ان الوقف على ثلاثة اوجه : وقف تام ووقف حسن ليس بتمام ووقف قبيح ليس بحسب ولا تام .. فالوقف التام هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ، ولا يكون بعده ما يتعلق به .

والوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده .
والوقف القبيح الذي ليس بتمام ولا حسن (بسم الله) الوقف على بسم قبيح لانه لا يعلم الى أي شيء اصفته .

(٤) حاشية في (ش) ((ينحصر فيه الظرف والتمييز والاستثناء المنقطع)) .

(٥) انظر : الإتيان ٢٤٤/١ .

(٦) سورة البقرة : الآية ١٤ .

(٧) انظر : التيسير ٣٦/ .

(٨) انظر : البرهان ٣٥٠/١ ، ٣٦٠ ، وانظر : الإتيان ٢٥٠/١ .

(٩) البرهان ٣٥٠/١ والوقف عند أكثر القراء ينقسم إلى اربعة أقسام : تام مختار ، وكاف جائز ، وحسن مفهوم ، وقبيح متروك ، وقسمه بعضهم إلى ثلاثة واسقط الحسن وقسمه آخرون إلى اثنين واسقط الكافي والحسن ، انظر : ايضاح الوقف ٣١٩/ .

(١٠) سورة المؤمنون : الآية ٥٥ - ٥٦ .

فأما الاسماء التي استقوها للوقوف من الجودة والحسن والوضوح والكفاية وغير ذلك فهي وإن كانت تدل على فروق فليس القسمة بها صحيحة مستوفاة ، فمن استعملها وفيها من قائلها من التشويش ، ما إذا شئت وجدته في كتبهم المصنفة في الوقوف^(١) .
واعلم ان الوقف في الكلام قد يمكن ان يكون من غير انقطاع نفس^(٢) ، وإن كان لا شيء من انقطاع النفس إلا ومعه الوقف .

والوقف أمرها على سبيل الجواز إلا الذي بني عليه الكلام وما سواه . فعليك منه ان تختار الأفضل فالأفضل بشرط ان تطابق به انقطاع نفسك لتجتذب^(٣) عند السكت إلى باطنك من الهواء ما تستعين به ثانياً على الكلام الذي تنشئه باخراجه على الوجه المذكور .
ومما يدعو إلى الوقف في موضع الوقف الترتيل^(٤) فإنه اعون شيء عليه . وقد أمر الله تعالى به في كتابه المجيد حيث قال ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾^(٥) .

وقد يدعو إليه اجتناب تكرير اللفظة الواحدة في القراءة تكراراً من غير فصل ، كما في نحو قوله تعالى ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ * خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾^(٦) وقوله عز من قائل ﴿لَسَجِدٌ أَتَسِسُ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رَجُلٌ يَخْبُؤُنَ أَنْ يَنْصُرَهُ وَاللَّهُ يَحِبُّ الْمُطْهَرِينَ﴾^(٧) .

(١) من الكتب المصنفة في الوقف (١) القطع والاستئناف للزجاج . (٢) ايضاح الوقف والابتداء لابن الانباري محقق . (٣) كتاب الاكتفا في الوقف والابتداء للداني . (٤) المرشد العماني . (٥) ولابن عباد انظر : البرهان ٣٤٢/١ واصناف السيوطي أبا جعفر النحاس والسجاوندي انظر : الإتيان ٢٣٠/١ .

(٢) نافع يرى محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى ، وابن كثير وحمزة يريانها بحسب انقطاع النفس ، وعاصم والكسائي حيث تم الكلام ، وأبو عمرو بن العلاء يعتمدها عند رؤوس الاي . انظر : الإتيان ٢٤٣/١ .

(٣) مرة استعمل المصنف الوقف ومرة السكت . والوقف غير السكت وهناك فرق واضح بينهما انظر : الإتيان ٢٤٤/١ .

(٤) الإتيان ٢٣٠/١ وعن علي (عليه السلام) في قوله تعالى ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ قال : الترتيل تجويد ومعرفة الوقوف .

(٥) سورة المزمل : الآية ٤ .

(٦) سورة الطارق : الآية ٥ - ٦ .

(٧) سورة التوبة : الآية ١٠٨ .

فصل

في خاتمة الكتاب

قال الشيخ الامام جمال الدين أبو سعيد أدام الله علوه : إننا قد اثبتنا في هذا الكتاب من المسائل - بعون الله - النحوية ما ذا أحاط به المبتدئ كان معينا عما سواه من الكتب المصنفة في أصول الصناعة ، وإذا نظر فيه من فوقه من المحصلين نظراً شافياً منه زيادة استبصار ينال به أقصى مدى البراعة ، وذلك لأن المبتدئ في النحو إذا انتهج بهذا النهج إن شاء الله تعالى أنس في أول أحواله بالترتيب الذي يعجبه فأدرك به من متون المسائل أكثر ما يتطلبه وأضاف به الدقيق من علم النحو إلى الجليل ((وكفى كثيراً من التشويش في طريق التحصيل .

ولأن المحصل إذا تأمل هذا المجموع بعين الرضا ولم يرد إلا الحق فيما قضى ايقن ان فيه من التقسيم ما لا نسبق إليه ، ومن التعليل ما لم تخل بالقول عليه ، ومع هذا يعدم فيه فوائد منها :

الارتياض بالوصف الجديد الذي لا يشركه فيه غيره من المصنفات في النحو والتعليق ومنها الإطلاع دفعة واحدة على مجموع ما كان حصل عنده من التفاريق ومنها اقتناص الحدود أو الرسوم التي يحتاج إليها في الصناعة . وقد اغفلها أكثر من يعتزى إليها حيث لم يتفروغوا لها أو لم يعنوا بها .

ومنها ان يتنقل عنده الفتوى من الجزئية إلى الكلية ، والتعليل من الحسبان والظن إلى الحقيقة . فعلى الناظر في كتابنا هذا ان يستغفر الله لنا وله أولاً ، وأن يديم النظر فيه ثانياً . وإذا اعتاصت عليه مسألة من هذه المسائل فليس له ان يحيد عنها حيد اليائس أو الذاهل ، ولا أن ينسب ذلك في بادئ الرأي إلى التقصير من القائل بل له ان يتدبرها ويعيد النظر فيها وأن يستعين عليها بمعرفة التقاسيم التي في الباب . وبمراعاة التقابل بينها .

وأن يتجرد في كل فصل لفهم آخره فيحفظ أوله ، ولاستيضاح مجملته باستيعاب مفصله . فإنه ان فعل ذلك بعد ان أوتي قوة نفس وجودة حدس لم يعجز عن فهم معانيه ،

وعن فتح أكثر ما فيه .

وعلى المستنسخ منه أن يكون تحريره إياه تحرير الكاتب العالم ، وإن يبالغ في ضبط
الرقوم التي هي على المقاسم ، وأن يتوفر على استنباط ما في أواخره خاصة من
العلامات التي للروم والأشمام والاختلاس والامالة وتسهيل الهمز .

فإنه إن أدخل بذلك في فصل من فصوله استحال صورته وانتقصت بنيته ولم يبق منه
في يده إلا سواد مصحف ، أو مثال عن الحق محرف . وإن عثر على سهو فيه بعض
المشاركين في الصناعة ممن يتأخر زمانه عن زماننا ، فلا يعاملنا بأكثر مما عاملنا به من كان
سها قبلنا ، وإلى الله تعالى الرغبة في أن يتولانا بالجميل ويهدينا بفضلته سواء السبيل ،
وإياه نسأل أن يوفقنا لطاعته ، ويخلصنا من الورطة في الدنيا برحمته والسلام .

((تم الجزء الثاني من كتاب المستوفى ويتمامه))

تم الكتاب والله الحمد والصلاة على نبيه المصطفى محمد وآله الطاهرين وأصحابه الغر
الراشدين .

هذه النسخة منقولة من نسخة استنسخت من أصل كان بخط المصنف . وقد فرغ^(١) من
كتابه في العشر الأواخر من شهر جمادى الآخر سنة خمس وسبعين وستمائة هجرية
نبوية مصطفوية .

(١) في نسخة (ب) ((فرغ من تحريره فتوح بن معال الطوسي يوم الاثنين من أول شهر شوال بمدينة السلام
حماها الله تعالى عن الآفة في سنة تسع وستين وستمائة)) .
وفي نسخة (ج) ((تم الكتاب والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا وآله وصحبه وسلم)) .

المصادر والمراجع

-أ-

- ابن درستويه د. عبد الله الجبوري طبع وزارة الإعلام العراقية .
- أبنية الصرف د. خديجة الحديثي - بغداد ١٩٦٥م .
- الاتباع والمزاوجة لابن فارس نشر كمال مصطفى - القاهرة ١٩٤٧م .
- اتحاف فضلاء البشر للديماطي المطبعة الميمنية - مصر ١٣١١هـ .
- الإقتان في علوم القرآن للسيوطي - القاهرة ١٣٦٨هـ .
- اثار البلاد واخبار العباد تصنيف زكريا بن محمد القزويني .
- ارتشاف الضرب لأبي حيان الاندلسي مصور معهد المخطوطات ٧ نحو .
- الازمنة والامكنة للمرزوقي - حيدر آباد ١٣١٨هـ .
- الازهية في الحروف للهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي - دمشق ١٩٧١م .
- اسرار العربية لابن الانباري ، تحقيق محمد بهجت البيطار - دمشق ١٩٥٧م .
- اسرار البلاغة للزمخشري - الاستقامة ١٣٦٩هـ .
- أساس البلاغة للزمخشري - دار الكتب ١٣٤١هـ .
- أسباب حدوث الحروف لابن سينا ، تحقيق اخوليد باني ١٩٦٦م .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر بن عبد البر ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة نهضة - مصر القاهرة .
- الاشتقاق لابن دريد ، تحقيق د. عبد السلام هارون ، ط السنة المحمدية ١٣٧٨هـ .
- الاشياء والنظائر للسيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد نشر مكتبة الكليات الازهرية ١٣٩٥هـ .
- اشتقاق اسماء الله للزجاجي تحقيق دز عبد الحسين المبارك ، مطبعة النعمان - النجف الأشرف ١٣٩٤هـ .
- الاصمعيات للاصمعي ، تحقيق أحمد شاكر المعارف ١٣٧٠هـ .

- الانصام لابن السائب الكلبى ، تحقيق أحمد زكى - دار الكتب ١٩٢٤ م .
- الاصوات اللغوية (علم اللغة العام) د. كمال بشر دار المعارف - القاهرة ١٩٧٣ م .
- أصوات اللغة د. عبد الرحمن ايوب - دار التأليف ١٩٦٣ م .
- الاصوات اللغوية د. إبراهيم انيس ، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٥ ط ٥ .
- الأصول لابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي رسالة دكتوراه آداب - القاهرة ١٩٧٠ م ومطبعة النعمان في النجف الأشرف ١٩٧٣ م .
- إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق أحمد شاكر ، المعارف ١٣٧٥ هـ .
- اعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق إبراهيم الاياري المؤسسة العامة ١٩٦٣ م .
- الإعلام للزركلي - القاهرة ١٩٥٤ م .
- الاغاني لأبي فرج الاصفهاني التقدم ١٣٢٣ هـ .
- الاغراب في جدول الاغراب ولمع الأدلة لابن الانباري ، تحقيق د. سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية - دمشق ١٣٧٧ م .
- الاقتصاب لابن السيد البطليموس ، نشر عبد الله البستاني - بيروت ١٩٠١ م .
- الاقتراح للسيوطي ، نشر د. أحمد محمد قاسم السعادة - القاهرة ١٩٧٦ م .
- أمالي ابن الشجري لابن الشجري - حيدر آباد ١٣٤٩ هـ .
- أمالي القالي لأبي علي القالي ، دار الكتب ١٣٤٤ هـ .
- أمالي المرتضى للشريف المرتضى ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، دار الكاتب العربي - بيروت ١٩٦٧ م .
- أمالي اليزيدي - حيدر آباد ١٣٦٧ هـ .
- املاء ما من به الرحمن للعكبري مصطفى البابي الحلبي - مصر .
- الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري ، تحقيق محي الدين عبد الحميد السعادة ١٣٨٠ هـ .
- الانتصار لابن ولاد ، الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية برقم ٧٠٥ نحو .
- اوضح المسالك إلى الفية ابن مالك لابن هشام الانصاري محي الدين عبد الحميد - القاهرة .

- الاياضح لمن الدرة لابن الجزري عيسى البابي الحلبي .
- الايضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك - القاهرة ١٣٧٨ هـ .
- الايضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. حسن فريهود دار التأليف - القاهرة ١٣٨٩ هـ .
- ايضاح الوقف والابتداء لأبي بكر ابن الانباري ، تحقيق د. عبد الرحمن رمضان مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٧١ م .
- إيمان العرب للتجريمي ، السلفية ١٣٨٢ هـ .

-ب-

- البحر المحيط لأبي حيان الاندلسي السعادة ١٣٢٨ هـ .
- البداية والنهاية في التاريخ لابن كثير الدمشقي ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨ هـ .
- البديع في نقد الشعر لقدامة بن جعفر كمال مصطفى - القاهرة ١٩٦٣ م .
- البرهان في علوم القرآن للزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الأولى ١٩٧٦ م .
- بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ط البابي الحلبي - القاهرة ١٩٦٤ م .
- البلدان لليعقوبي الحيدرية - النجف ١٩٥٧ م .
- بهجة المجالس لابن عبد البر القرطبي ، تحقيق د. محمد مرسي الخولي دار مصر - القاهرة .
- البيان في غريب اعراب القرآن لابن الانباري ، تحقيق د. طه عبد الحميد دار الكاتب العربي ١٣٨٩ هـ .

-ت-

- تاريخ علماء المستنصرية د. ناجي معروف .
- تاج العروس للزبيدي الخيرية ١٣٠٦ هـ .

- التبيان فى أقسام القرآن لابن قيم الجوزية نشر طه يوسف شاهين دار الطباعة المحمدية فى الأزهر .
- تبصرة المتبى بتحرير المشتبه لأبى حجر العسقلاني ، تحقيق على البجاوي - مصر ١٩٦٤م .
- تثقيف اللسان للصقلي ، تحقيق عبد العزيز مطر - القاهرة ١٩٦٦م .
- تسهيل الفوائد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات دار الكاتب العربى ١٩٦٧م .
- التعريفات للجرجاني ط محمد اسعد القسطنطينية ١٣٠٠هـ .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٥٢م .
- التقنية فى اللغة للبندىنجي ، تحقيق د. خليل العطية ، رسالة دكتوراه ، آداب عين شمس ١٩٧٣م .
- التكملة لأبى على الفارسي ، رسالة ماجستير د. كاظم بحر مرجان ١٩٧٢م .
- التمام فى تفسير اشعار هذيل لابن جني ، تحقيق د. أحمد مطلوب - بغداد ١٩٦٢م .
- تنقيح المقال للشيخ عبد الله المامقاني ، طبعة حجرية .
- توجيه اللمع لابن الحجاز رسالة ماجستير كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر .
- تهذيب اصلاح المنطق لابن السكيت ط السعادة - مصر ١٣٢٥هـ .
- تهذيب التهذيب لابن حجر - حيدر اباد ١٣٢٥هـ .
- تهذيب اللغة للأزهري المؤسسة المصرية للتأليف ١٣٨٤هـ .
- التيسير فى القراءات السبع لأبى عمرو الداني مطبعة الدول - استنبول ١٩٣٠م .

-ج-

- جمهرة اشعار العرب لأبى زيد القرشي - بولاق ١٣٠٨هـ .
- جمهرة اللغة لابن دريد - حيدر آباد ١٣٥١هـ .
- الجمل للزجاجي ، تحقيق ابن أبى شنب ط مكنسكيك ياريس ١٣٧٦هـ .
- الجنى الداني للمرادي لابن أم قاسم مخطوط دار الكتب المصرية رقم ١٢٦٣ نحو .

-ج-

- حاشية الدمنهوري على متن الكافية مصطفى الحلبي ١٣٤٤هـ .
- الحجة في القراءات السبع لابن خالوية ، تحقيق مكرم عبد العال سالم دار الشروق ١٩٧١م .
- الحجة في علل القراءات لأبي علي الفارسي ، تحقيق الأستاذ علي النجدي ناصف - القاهرة ١٩٦٥م .
- حماسة البحتري ، الرحمانية - بيروت ١٩٦٩م .
- الحماسة البصرية ، تحقيق مختار الدين أحمد حيدر آباد ١٣٨٣هـ .
- الحيوان للجاحظ ، تحقيق د. عبد السلام هارون الحلبي ١٣٦٦/١٣٥٧هـ .
- أبو حيان الاندلسي للدكوره خديجة الحديثي ، مطبعة التضامن - بغداد ١٣٨٥هـ .

-خ-

- خزانة الأدب للبغدادي - بولاق ١٢٩٩هـ
- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب ١٣٧٦هـ .

-د-

- دراسة الصوت اللغوي د. أحمد مختار عمر ، طبع الكويت .
- الدرر اللوامع ، نشر أحمد الشنقيطي - كردستان بالجمالية ١٣٢٨هـ .
- دلائل اعجاز القرآن للجرجاني - العربية ١٣٦٩هـ .
- ديوان إبراهيم بن هرمة ، تحقيق محمد جبار المعيد ، الآداب - النجف ١٣٨٩هـ .
- ديوان الاخطل برواية السكري ، تحقيق انطوان صالحاني ١٨٩١م .
- ديوان امرؤ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - المعارف ١٩٥٨م .
- ديوان اوس بن حجر جمع محمد يوسف نجم - بيروت ١٣٨٠هـ .

- ديوان أمية بن أبي الصلت - بيروت ١٣٥٣هـ .
- ديوان الاحوص ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي . مطبعة النعمان بالنجف ١٣٨٨هـ .
- ديوان أبو الاسود الدؤلي ، تحقيق محمد حسن آل ياسين . المعارف - بغداد ١٣٨٤هـ .
- ديوان الاعشى ، تحقيق رودلف هابر فينا ١٩٢٧م .
- ديوان اباد أبو داود ، تحقيق غوستاف فون غرنباوم ، دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٥٩م .
- ديوان تأبط شراً جمع سليمان داود القرغولي مطبعة الآداب - النجف ١٩٧٣م .
- ديوان تميم بن مقبل ، تحقيق د. عزة حسن - دمشق ١٣٨١هـ .
- ديوان جرير الصاوي ١٣٥٣هـ .
- ديوان جميل بثينة ، تحقيق د. حسين نصار ، دار مصر ١٣٨٢هـ .
- ديوان حسان بن ثابت شرح البرقوقى - الرحمانية ١٣٤٧هـ .
- ديوان حميد بن ثور ، تحقيق عبد العزيز الميمنى ، دار الكتب ١٣٦٩ .
- ديوان الخطيئة بشرح السكري التقدم ١٣٢٣هـ .
- ديوان حاتم الطائي الوهية ١٢٩٣هـ .
- ديوان الحماسة لأبي تمام السعادة ١٣٢١هـ .
- ديوان الحماسة للبحترى - الرحمانية ١٩٢٩م .
- ديوان خفاف بن ندبة تحقيق د. نوري القيسي .
- ديوان ((ذو الرمة)) تحقيق كارليل هنري هيس كمبرج ١٩١٩م .
- ديوان روبة جمع وليم بن الورد ليسك ١٩٠٣م .
- ديوان زهيرى بن أبى سلمى دار الكتب ١٣٦٣م .
- ديوان زيد الطائي تحقيق د. نوري القيسي المعارف - بغداد ١٩٦٧م .
- ديوان سويد بن أبى كاهلة اليشكري ، تحقيق شاكر العاشور - البصرة ١٩٧٢م .
- ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس ، تحقيق عبد العزيز الميمنى دار الكتب ١٢٦٩هـ .
- ديوان الشماخ شرح أحمد الشنيطي السعادة ١٣٢٧هـ .

- ديوان طفيل الغنوي ، تحقيق ف. كرنكو - لندن ١٩٢٧ م .
- ديوان طرفة بن العبد شرح أحمد الشنفيطي - قازان ١٩٠٩ م .
- ديوان الطرماح ، تحقيق ف. كرنكو - لندن ١٩٢٧ م .
- ديوان عبيد الابرص اخراج المستشرق تشارليس ليال ١٩١٣ م .
- ديوان عبد الله بن دمينه أحمد راتب النفاخ - دار العروبة ١٣٧٩ هـ .
- ديوان العباس بن مرداس جمع د. يحيى الجبوري دار الجمهورية - بغداد ١٩٦٨ م .
- ديوان العجاج وليم بن الورد ليسك ١٩٠٣ م .
- ديوان عروة بن الورد ، تحقيق وشرح كرم البستاني مكتبة صادر - بيروت .
- ديوان عمرو بن احمر الباهلي جمع د. حسين عطوان ط دار الحياة - دمشق .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة شرح محمد العناني ، دار الكاتب ١٩٧١ م .
- ديوان عدي بن زيد بن حماد ، تحقيق محمد جبار المعيد - بغداد ١٩٦٥ م .
- ديوان علقمة بن عبدة الوهية ١٢٩٣ هـ .
- ديوان عنتره طبع الرحمانية بالقاهرة .
- ديوان الفرزدق الصاوي ١٣٥٤ هـ .
- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق د. ناصر الدين الاسد المدني ١٩٦٢ م .
- ديوان القطامي ، تحقيق ج. بارث - لندن ١٩٠٢ .
- ديوان ابن قيس الرقيات (عبيد الله) ، تحقيق محمد نجم - بيروت ١٣٧٨ هـ .
- ديوان كثير عزة ، تحقيق د. احسان عباس طبع الثقافة - بيروت وبعناية بيرس - الجزائر ١٩٢٨ م .
- ديوان كعب بن مالك ، تحقيق د. سامي مكّي العاني مكتبة النهضة - بغداد .
- ديوان الكميت بن زيد جمع وتحقيق د. داود سلوم ط النعمان - النجف ١٩٦٩ م .
- ديوان لييد ، تحقيق د. احسان عباس - الكويت ١٩٦٢ م .
- ديوان الجنون ، تحقيق عبد الستار فراج - دار مصر ١٣٨٢ هـ .
- ديوان متمم بن نويرة (مالك ومتمم) جمع الدكتوراة ابتسام مرهون الصفار - بغداد ١٩٦٨ م .

- ديوان معد يكر ، تحقيق د. هاشم الطعان طبع الجمهورية - بغداد ١٩٧٠ م .
- ديوان أبو محجن الثقفي طبع الازهار في القاهرة .
- ديوان المتنبي بشرح العكبري ١٩٦٢ م .
- ديوان المخبل السعدي صنعة د. حاتم الضامن مجلة المورد العدد الأول المجلد الثاني - بغداد ١٩٧٣ م .
- ديوان ابن ميادة جمع جميل الحداد ماجستير آداب عين شمس ١٩٧٢ م .
- ديوان النابغة الذبياني - الوهية ١٢٩٣ هـ .
- ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق عبد العزيز رباح نشر المكتب الإسلامي - دمشق ١٣٨٤ هـ .
- ديوان نصيب ، تحقيق د. داود سلوم طبع الارشاد - بغداد .
- ديوان النمر بن توبل صنعة د. نوري القيسي طبع المعارف - بغداد ١٩٦٩ م .
- ديوان الهذليين دار الكتب ١٣٦٩ هـ مع شرح اشعار الهذليين صنعة السكري مكتبة دار العروبة .

- ذ -

- ذيل الأمالي لأبي علي القالي المكتبة التجارية - بيروت .

- ر -

- الردة على النحاة لأبي مضاء القرطبي تحقيق د. شوقي ضيف .
- رغبة الأمل لسيد علي المرهفي ١ - ٤ الطبعة الثانية - بغداد ١٩٦٩ م .
- روضات الجنان لمحمد باقر الموسوي الخونساري ، ط ايران ١٣٩٢ هـ .
- روض الآنف للسهيلى الجمالية ١٣٣٢ هـ .
- رصف المباني وشرح حروف المعاني للمالفي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ١٣٩٥ هـ .

-ز-

- الزهرة للأصفهاني ، تحقيق لويس ينكل - بيروت ١٣٥٦هـ .

-س-

- السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق د. شوقي ضيف دار المعارف - القاهرة ١٩٧٢م .

- سر صناعة الاعراب لابن جني ، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا الحلبي ١٣٧٥هـ .

- الآلي لأبي عبيدة ، تحقيق عبد العزيز الميمني لجنة التأليف ١٣٥٤هـ .

- سنن الترمذي مطابع الفجر الحديثة - حمص سورية .

- سنن ابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٧٢هـ .

- سنن النسائي المطبعة المصرية بالأزهر .

- سنن أبي داود طبع مصطفى البابي الحلبي ١٣٧١هـ .

- السيرة لابن هشام ، تحقيق وستفلد جوتنجن ١٨٥٩م .

-ش-

- شذرات الذهب لابن العماد طبع مكتبة القدسي - القاهرة ١٣٥٠هـ .

- شرح الاشموني على الالفية للاشموني مع حاشية الصبان عيسى الحلبي ١٣٦٦هـ .

- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك لابن عقيل ، تحقيق محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر ط ١٤ .

- شرح أدب الكاتب للجواليقي مكتبة القدسي - القاهرة ١٣٥٠هـ .

- شرح الابيات المشككة للفارقي ، تحقيق سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٨م .

- شرح أبيات سيويه لابن النحاس تحقيق د. زهير زاهد .

- شرح ابيات الكاتب للشتمري (بهامش كتاب سيويه) .
- شرح التصريح على التوضيح للأزهري ، مطبعة عيسى الحلبي .
- شرح الحماسة للمرزوقي لجنة التأليف ١٣٧١هـ .
- شرح ديوان المتنبي للعكبري الشرفية ١٣٠٨هـ .
- شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري تحقيق لجنة احياء التراث ١٣٦٨هـ .
- شرح الشافية للرضي ، مطبعة حجازي ١٣٥٦هـ .
- شرح شواهد الشافية للبغدادى ، تحقيق محي الدين عبد الحميد مطبعة حجازي ١٣٥٦هـ .
- شرح شواهد المغني البهية ١٣٢٢هـ .
- شرح شواهد الالفية للعيني (بهامش شرح الاشعموني على الالفية) .
- شرح القصائد التسع المشهورات لابن النحاس تحقيق د. أحمد خطاب دار الحرية - بغداد ١٩٧٣م .
- شرح القصائد العشر للتبريزي السلفية ١٣٤٣هـ وطبعة عيسى الحلبي .
- شرح القصائد السبع الطوال لأبي يكسر الانباري تحقيق د. عبد السلامي هارون دار المعارف - القاهرة ١٩٦٣م .
- شرح الكافية للرضي الاستريادي - الاستانة ١٢٧٥هـ .
- شرح اللمع للواسطي الضريز ، رسالة ماجستير حسن الشرع آداب - القاهرة ١٩٧٣م .
- شرح اللمحة البدرية د. هادي النهر رسالة دكتوراه آداب القاهرة ١٩٧٥م .
- شرح المفصل لابن يعيش محمد منير ١٩٢٨م .
- شرح المفضليات لابن الانباري ، تحقيق المستشرق لابل - بيروت ١٩٢٠م .
- شعر الراعي جمع د. احسان عباس دار الثقافة - بيروت ١٩٦٣م .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق أحمد شاکر طبعة الحلبي ١٣٧٠هـ .
- شعراء امويون د. نوري القيسي - بغداد ١٩٧٦م .
- شواهد ابن عقيل للجرجاوي المطبعة العامرة ١٣٠٨هـ .
- شواهد الكشف لمحب الدين افندي البهية ١٣٤٤هـ .

-ص-

- الصاحبى لابن فارس ، تحقيق محب الدين الخطيب المؤيد ١٣٢٨هـ .
- صبح الاعشى القلقشندي دار الكتب ١٣٤٠هـ .
- الصحاح للجوهري بولاق ١٢٨٢هـ .
- صحيح البخاري طبعة بولاق ١٣١٣هـ .
- صحيح مسلم دار الطباعة العامة ١٣٢٩هـ .
- صحيح الترمذي بشرح ابن العربي المالكي المطبعة المصرية بالازهر ١٣٥٠هـ .

-ض-

- الضوء اللامع للسخاوي منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .

-ط-

- طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه مخطوط رقم ١١٢٥ معهد المخطوطات .

-ع-

- العربية معناها ومبناها د. تمام حسان الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م .
- العقد الفريد ابن عبد ربه ، العقد الفريد ، لجنة التأليف ١٣٧٠هـ .
- علل الثنية المجلة التونسية عدد ٤ .
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي د. محمد السعران .
- علم اللغة العام د. كمال نشر دار المعارف ١٩٧٣م .
- العين للخليل تحقيق د. عبد الله درويش مطبعة العاني - بغداد ١٩٦٧م .
- عيون الأخبار لابن قتيبة دار الكتب ١٣٤٣هـ .

-ف-

- الفائق فى غريب الحديث عيسى البايى الحلبى ١٣٦٤هـ .
- فرحة الأديب للأسد الغندجاني مخطوط ٧٨ مجاميع دار الكتب المصرية .
- فهرس شواهد سبويه أحمد راتب النفاخ ، دار الارشاد - بيروت ١٩٧٠م .
- فى أصول اللغة ضمن مجلة اللغة العربية بالقاهرة ١٣٨٨هـ .

-ق-

- قضايا فى علم اللغة د. محمود فهمى حجازى طبعة الكويت والبيئة العامة للكتاب .
- القوافى للأخفش للمبرد تحقيق د. رمضان عبد التواب مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٢م .

-ك-

- الكافى فى العروض للتبريزى نشر ضمن مجلة معهد المخطوطات فى القاهرة .
- الكامل للمبرد تحقيق أبو الفضل إبراهيم طبع نهضة مصر .
- الكتاب سبويه - بولاق ١٣١٨هـ .
- الكشف للزمخشري - القاهرة الطبعة الثانية ١٩٥٣م .
- كشف المشكل للحيدرة رسالة ماجستير للدكتور هادى عطية مطر .
- كشف الظنون حاجى خليفة استانبول ١٩٤٣م .
- الكشف عن وجوه القراءات لمكى بن أبى طالب تحقيق د. محى الدين رمضان طبع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م .

-ل-

- اللباب فى الانساب لابن الأثير - القاهرة ١٣٥٦/١٩٦٩ .

- لحن العوام للزيدي تحقيق د. رمضان عبد التواب الكمالية - القاهرة ١٩٦٤م .
- اللسان لابن منظور طبعة مصورة عن طبعة بولاق .
- اللباب في تهذيب الانساب لابن الأثير - القاهرة ١٣٥٦هـ .
- ليس في كلام العرب لابن خالويه تصحيح أحمد الشنقيطي - القاهرة .
- لسان الميزان لابن حجر - حيدر آباد ١٣٣٠هـ .

-م-

- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ، تحقيق هدى قراة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ١٩٧١م .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز الدار التونسية للنشر ، ط الرسمية - تونس ١٩٧١م .
- المثلث للبطلبيوسي ، تحقيق د. صلاح الفرطوسي رسالة دكتوراه آداب - بغداد ١٩٧٨م .
- مجاز القرآن لأبي عبيد ، تحقيق فؤاد سزكين نشر محمد سامي الخانجي ١٣٧٤هـ .
- مجالس ثعلب ، تحقيق د. عبد السلام هارون - المعارف ١٣٦٩هـ .
- مجموعة اشعار النعميري جمع د. ناصر الحانني ، طبع دمشق ١٩٦٤م .
- مجمع الأمثال للميداني الخيرية ١٣١٠هـ والبهية ١٣٤٢هـ .
- مجلة المورد العدد الأول المجلد الثاني - بغداد ١٩٧٣م .
- المحتسب لابن جني تحقيق د. علي النجدي - القاهرة ١٩٦٩م .
- مختارات ابن الشجري لابن الشجري - بولاق ١٣٠٦هـ .
- مختصر شواذ القراءات لابن خالويه نشر برجستراسر المطبعة الرحمانية ١٩٣٤م .
- المخصص لابن سيدة ، تحقيق أحمد الشنقيطي - بولاق ١٣١٨هـ .
- مدخل إلى علم اللغة د. محمود فهمي حجازي دار الثقافة - القاهرة ١٩٧٨م .
- المذكر والمؤنث (البلغة) لابن الانباري ، تحقيق رمضان عبد التواب ، دار الكتب المصرية ١٩٧٠م .

- المذكر والمؤنث للمبرد تحقيق د. رمضان عبد التواب دار الكتب المصرية ١٩٧٠م .
- مراصد الإطلاع على أسماء الامكنة والباق لصفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي تحقيق محمد البجاوي طبع عيسى الحلبي وشركاه .
- المرجل لابن الخشاب ، تحقيق علي حيدر - دمشق ١٣٩٢هـ .
- المرصع في ابناء والامهات لابن الأثير ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، ط الارشاد ١٩٧١م .
- الزهر للسيوطي محمد أبو الفضل إبراهيم عيسى الحلبي - القاهرة .
- مسند ابن حنبل المطبعة الميمنية وط عيسى الحلبي ١٣١٣هـ .
- المشتبه في الرجال لأبي عبد الله محمد الذهبي ، تحقيق علي محمد البجاوي ط عيسى البابي الحلبي .
- مشكل اعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ، تحقيق ياسين محمد السواس - دمشق ١٣٩٤هـ .
- معاهد التنصيص للعباسي ، البهية ١٣١٦هـ .
- معاني الحروف للرمانى ، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي دار نهضة مصر - القاهرة .
- المعاني الكبير لابن قتيبة ، تحقيق عبد الرحمن الميمني حيدر آباد ١٣٦٨هـ .
- معجم الانساب والاسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامى للمستشرق زبارز طبع جامعة فؤاد ١٩٥١م .
- معجم المؤلفين رضا كحالة - دمشق ١٣٨٠هـ .
- معجم مقاييس اللغة ، تحقيق د. عبد السلام هارون عيسى البابي الحلبي ١٣٦٦هـ .
- معجم البلدان لياقوت السعادة ١٣٢٣هـ .
- معجم الادباء لياقوت د. س مرجليوت ط الهندية بمصر ١٩٢٤م .
- معجم ما استعجم للبكري ، تحقيق مصطفى السقا لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٤٥م .
- معجم الشعراء للمرزباني نشر ف. كرنكر القدسي ١٣٥٤هـ .

- المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم صنعة محمد فؤاد عبد الباقي القاهرة دار الكتب ١٣٦٤هـ .
- المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي رتبه لفيف من المستشرقين مكتبة بريل ليدن الكتب ١٩٣٦م .
- العرب للجواليقي ، تحقيق أحمد محمد شاكر الطبعة الثانية دار الكتب ١٩٦٩م .
- مغني اللبيب لابن هشام نشر محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة المدني ١٣٨٧هـ .
- مفتاح العلوم للسكاكي - القاهرة ١٣٥٦هـ .
- الفضليات للمفضل الضبي ، تحقيق أحمد شاكر المعارف ١٣٧١هـ .
- المفضل للزخشري طبع محمد منير .
- المقرب لابن عصفور تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري مطبعة العاني ١٩٧١م .
- المقصور والمدود لابن ولاد - القاهرة ١٩٠٨م .
- المقصور والمدود لأبي علي القالي د. أحمد عبد المجيد هريدي رسالة ماجستير آداب القاهرة ١٩٧٣م .
- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٨هـ .
- المقاصد النحوية محمود المعيني على هامش خزانة الأدب طبعة بولاق .
- منازل الحروف للرماني ضمن مجموعة رسائل ، تحقيق د. مصطفى جواد - بغداد ١٣٨٨هـ .
- المنصف لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى طبعة عيسى الحلبي ١٣٧٩هـ .
- منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك أبو حيان الاندلسي ، تحقيق جيلزر المتحدة ١٩٤٧م .
- المنتظم لابن الجوزي طبعة الدكن ١٣٥٧هـ .
- متهى الطالب مخطوط .
- المؤلف والمختلف للآمدي ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج دار احياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٦١م .

- موطأ مالك صححه محمد فواد عبد الباقي دار احياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٥١ م .
- الموشح للمرزباني ، تحقيق محب الدين الخطيب السلفية ١٣٤٣ هـ .
- الميسر والقдах لابن قتيبة ، تحقيق محب الدين الخطيب السلفية ١٣٤٣ هـ .
- النشر فى القراءات العشر لابن الجزري نشر المكتبة التجارية - القاهرة .
- النجوم الزاهر لابن تغرى بردى طبع دار الكتب بالقاهرة .
- نقائض جرير والغزدق لأبي عبيدة ليدن مطبعة بريل ١٩١٨ م .
- نوادر أبي زيد ، تحقيق سعيد الخوري - بيروت ١٨٩٤ هـ .
- النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي دار احياء الكتب العربية ١٩٦٣ م .
- نهاية الارب للتويري ، دار الكتب ١٣٤٢ هـ .

-و-

- الوحشيات لأبي تمام ، تحقيق عبد العزيز الميمني المعارف ١٩٦٣ م .
- الوفيات لابن قنفذ ، تحقيق عادل نويهض منشورات المكتب التجاري - بيروت ١٩٧١ م .

-هـ-

- همع الهوامع للسيوطي بتصحيح بدر الدين النعساني ، السعادة ١٣٢٧ هـ .

-ي-

- ينابيع المودة للشيخ سلمان القندوزي ، ط دار السلطنة العلية العثمانية ١٣٠٢ هـ .

الفهرست

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
١٠	فصل : في بيان مقدمة لهذا العلم
١٥	فصل : في فضيلة النحو وبيان رتبته من العلوم
١٨	فصل : في ماهية النحو
١٩	فصل : في أقسام اللفظ
٢٠	فصل : في الاسم وحل الشكوك العارضة فيه
٢٥	فصل : في الفعل وأقسامه
٢٩	فصل : في الحروف وأحكامها
٣٤	فصل : في الاعراب والبناء وتحقيق القول فيهما
٣٦	فصل : في تعديد أصناف العرب والمبنى وتعليل ما عسى يمكن أن يعلل من ذلك .
٤١	فصل : في المنصرف وغير المنصرف
٧٣	فصل : في انحاء الاختلاف التي تلحق أواخر الكلم المعربة واشباع القول فيها
٧٩	فصل : في التثنية والجمع على حدها
١٠٢	فصل : في اقتسام الكلم المعربة
١٠٦	فصل : في أحكام حروف العلة إذا وقعت أواخر الكلم المعربة
١١١	فصل : في تحديد العوامل وتعريف العلل في أعمالها
١١٧	فصل : في الفعل والفاعل
١٧٦	فصل : في الاسم المبتدأ وأحواله
٢٠٢	فصل : في ذكر خبر المبتدأ
٢٢١	فصل : في كان وأخواتها
٢٤٣	فصل : في ان وأخواتها
٢٥٢	فصل : في لا
٢٦٢	فصل : في الفعل وأقسامه

الصفحة	الموضوع
٢٦٨	فصل : في الظروف
٢٧٧	فصل : في الحال
٢٨٦	فصل : في المفعول له
٢٨٧	فصل : في المفعول معه
٢٩٠	فصل : في المصدر وكيفية انصابه
٢٩٨	فصل : في الاستثناء
٣١٠	فصل : في التمييز
٣١٦	فصل : في النداء
٣٢٧	فصل : في الترخيم
٣٣٣	فصل : في الندبة
٣٣٦	فصل : في حروف الجر
٣٥٣	فصل : في الاسم المضاف إليه
٣٥٩	فصل : في الصفة
٣٧١	فصل : في عطف البيان
٣٧٢	فصل : في التأكيد
٣٧٥	فصل : في البديل
٣٧٨	فصل : في العطف
٤٠٠	فصل : في الفعل المضارع وما يعمل فيه الرفع
٤٠٦	فصل : في الحروف التي تنصب الفعل المضارع
٤٢٥	فصل : في المجازاة والعوامل الجازمة للفعل المضارع فيه
٤٤٥	فصل : في النهي والأمر باللام وما يعمل فيه الجزم
٤٤٧	فصل : في النفي الذي ينجزم فيه المضارع من الافعال
٤٥٠	فصل : في استئناف القول على ابواب بقيت في أصول هذه الصناعة
٤٥٣	فصل : في النسبة
٤٦٦	فصل : في التصغير

الصفحة	الموضوع
٤٧٥	فصل : في بيان جمع التكسير واحصاء حروفه
٥٠٦	فصل : في الامالة والاشمام وروم الحركة واختلاصها
٥٣١	فصل : في المد
٥٣٩	فصل : في تخفيف الهمزة
٥٥٣	فصل : في الادغام
٥٧٨	فصل : في التقاء الساكنين
٥٨٤	فصل : في الحكاية التي تخص الاستفهام
٥٨٧	فصل : في الوقف
٦١٧	فصل : في خاتمة الكتاب
٦١٩	المصادر والمراجع
٦٣٥	الفهرست